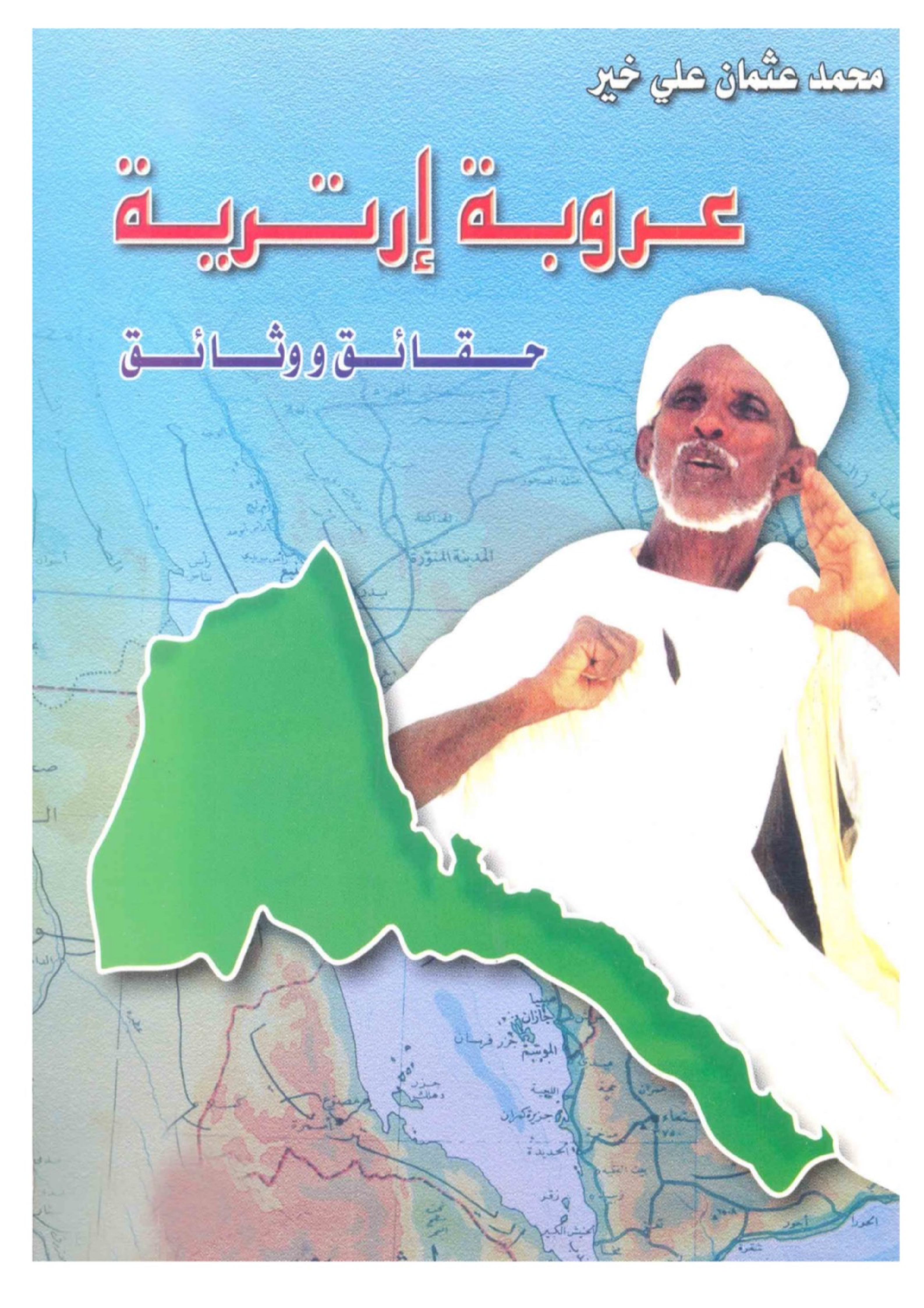

محمد عثمان علي خير
عروبة إرتريا
حقائق ووثائق

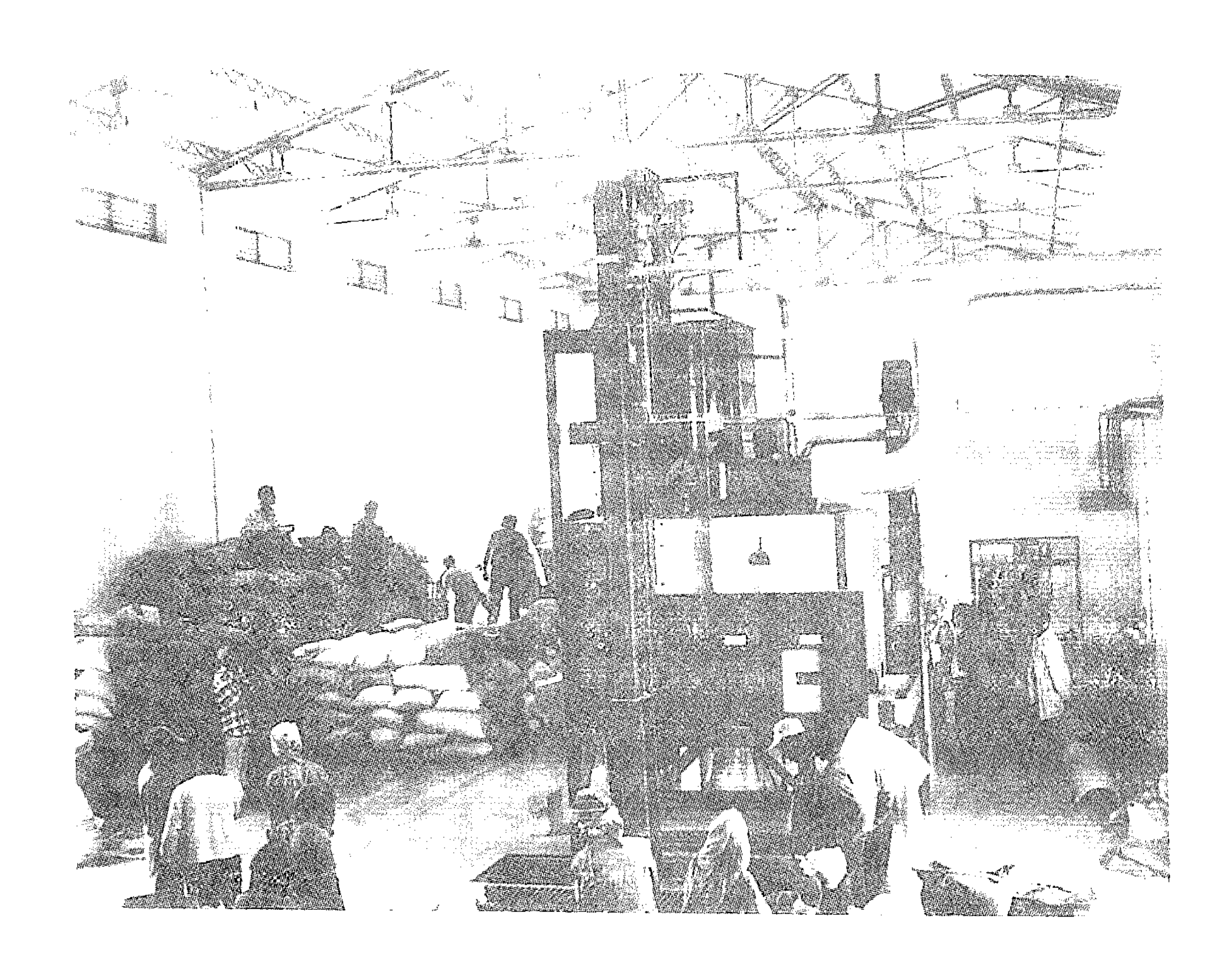
نبذة عن جغرافية إريتريا

تقع إريتريا في الشمال الشرقي من القارة الأفريقية، على الشاطىء الغربي للبحـــــر، بين خط عرض ٥ ـــ ٣ ـــ ١٨ درجة شمالاً وبين خط طول ٥ ـــ ٣٦ ـــ ٤٣ درجة، وهي تتخذ شكل مثلث تجاور قاعدته السودان من الشمال الغربي، وإثيوبيا من الجنوب، وجيبوتي من الجنوب الغربي، وتبلغ مساحة إريتريا (٣٢٠ ـــ ١٢٤) ألف كيلو متر مربع وتمتد الجزر الإريترية وعددها (١٢٦) جزيرة، إلى منتصف البحر الأحمر، وتتحكم سواحلها الممتدة على طول ألف وثمانية كيلو متر في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر شمال باب المندب مباشرة.

هذا الموقع الاستراتيجي الهام جعل إريتريا عبر التاريخ، محط أنظار الغزاة والطـامعين، وكان من الطبيعي أن يكون تاريخ البلاد سلسلة من الحروب بين أهل البلاد مـــن جهـــة، وموجات الغزاة المتعاقبين من جهة ثانية، حتى تحقق بفضل الله تعالى وبتضحيـــات شـعب إريتريا، الانتصار الحاسم على الوجود الاستعماري الإثيوبي عام ١٩٩٣ م، وأعلنت الدولـة الإريترية المستقلة، عبر استفتاء أشرفت عليه الأمم المتحدة.

تتميز إريتريا عن سائر الأقطار المجاورة باستثناء إثيوبيا بتنـــوع المنـاخ، واختـــلاف التضاريس الطبيعية، فإلى جانب سهول الجزء الغربي، التي تتشابه مع صحـــاري السـودان الشمالي، نجد غابات شبه استوائية، في مناطـــق القاش، وهضـــاب مرتفعـــة في الوســط، وصحراء بركانية في مناطق (دنكاليا) في الجنوب. بالنسبة لعدد السسكان بالرغم من أنـــه لم يتم إحصاء رسمي ودقيق لعدد السكان، إلا أن الأرقام التي تذكر في هذا المجال هـــي الـتي وزعتها الإدارة (الإيطالية)، ومن بعدها الإدارة (البريطانية)، ومـــن الطبيعـــي أن أسـلوب الإحصاء في حد ذاته كان مختلفاً بسبب الجهات الاستعمارية، التي أشرفت علـــى التعـــداد، وتعمدها في تشويه وتزوير النسب لأغراض سياسية معروفة، ولكننا من خلال تقييمنا لجـهد شعبنا في الثورة، وعبر تلك الإحصائيات المتباينة التي وقفنا عليها، نستطيع أن نقول أن عـــدد سكان إريتريا يتراوح بين (٣ ـــ ٤) مليون، خاصة إذا أخذنـــا في الاعتبـــار أن الشـــعب الإريتري جزء من العالم الثالث، تسود فيه تقاليد، وقيم تشجع الإنجاب لزيادة عدد أفـــراد

الأسرة، وهذا ما أكدته مشاركة هذا العدد في الاستفتاء عام ١٩٩٣ م، مع وضع الاعتبار للذين لم يشاركوا في مناطق اللاجئين في شرق السودان، والمهاجرين الإريتريين في أوروبا وأمريكا.



أهم الأنهار:

١ ـ نهر القاش طوله (٤٤٠) كيلو متراً، ينبع من الهضبة الإريترية في المرتفعات الجنوبية، وينتهي بمستنقع في السودان بعد مدينة (كسلا) في شرق السودان.

٢ ـ نهر (بركة) (٦٣٠) كيلو متراً، داخل إريتريا، ينبع من الجزء الغربي من الهضبة، وينتهي في الساحل الشرقي للسودان، وفي مواسم الأمطار الغزيرة يصب في البحر الأحمر.

٣ ـ نهر (عنسبا)، يصب في نهر (بركة)، ويعتبر رافداً من روافده، وللعلم أن الأقمار الصناعية الأمريكية، اكتشفت مؤخراً في منطقة (بركة) بحيرة عميقة، تتمتع بمخزون

مائي لا مثيل له في المنطقة، ويمكنها سد حاجة الشعب الإريتري من الماء والطاقة الكهربائية لمدة (٢٥٠) عاماً.

٤ ــ نهر (سيتيت)، وهذا هو النهر الوحيد في إريتريا، الذي لا يحمل صفة موسمي، ومشكلة هذا النهر هو كونه على الحدود الإثيوبية ــ الإريترية ولم تتم الاستفادة منه، ويمتد هذا النهر إلى السودان، حيث يعرف هناك بنهر (عطبرة)، ليصب في نهر النيل العظيم في مدينة عطبرة.

والمناخ في إريتريا، حار في المناطق الساحلية والغربية، ومعتدل وبارد في المرتفعات، والعاصمة الإريترية هي (أسمرا)، وجوها ربيعي طول العام، وهي مرتفعة عن سطح الأرض (٦٠٠٠) آلاف قدم.

أهم الموانئ:

١ ــ مصوع: وتقع على بعد (١٢٠) كيلو متراً شرق (أسمرا) على البحر الأحمر.

٢ ــ عصب: وتقع على بعد أكثر من (٥٠٠) كيلو متراً من أسمرا في الجزء الجنوبي الشرقي من الساحل الإريتري على البحر الأحمر.

الاقتصاد:

يعتمد على (**الزراعة والثروة الحيوانية ــ والمعادن ــ ومصائد الأسماك ــ والغابات**)، فالزراعة تشمل الحبوب بأنواعها والمحاصيل الزيتية، ومحاصيل الألياف، والخضر والفواكه، والصمغ العربي، والتبغ وغيرها، ومنذ عهد الإيطاليين تم استصلاح مساحات واسعة للزارعة، ولكن ما يمكن استصلاحه يساوي أضعاف ما هو موجود، خاصة وأن هناك قطاع واسع من العمال الزراعيين المهرة، وانتشار أساليب الزراعة الحديثة للري والزراعة، وتوفر القنوات والخزانات، وتنوع المناخ في أنحاء إريتريا المختلفة.

الثروة الحيوانية:

فإن إريتريا تتمتع بأعداد هائلة من الماشية بمختلف أنواعها، وتمتلك المراعي الشاسعة، والمراكز البيطرية، لحماية الحيوانات، وتصدر إريتريا حالياً من الماشية إلى جيرانها بكميات تجارية كبيرة.



□ المجاهدون في عمق الساحة الأرترية

المعادن:

بالرغم من عدم إجراء مسح شامل ودقيق، وتوقف عملية التنقيب نتيجة للحرب، التي كانت دائرة، فإن ما تم اكتشافه منها، يؤكد وجود كميات تجارية كبيرة من (**الحديد ــ النحاس ــ الذهب ــ الفوسفات والألمنيوم**)، بالإضافة إلى وجود كميات كبيرة من البترول، والذي تعمل بالتنقيب عنه منذ عام ١٩٩٦ م شركات (أمريكية ــ ويابانية)، تتكتم حكومة (أفورقي) عن كشفه، بسبب حروبها المتكررة مع إثيوبيا ودول الجوار.

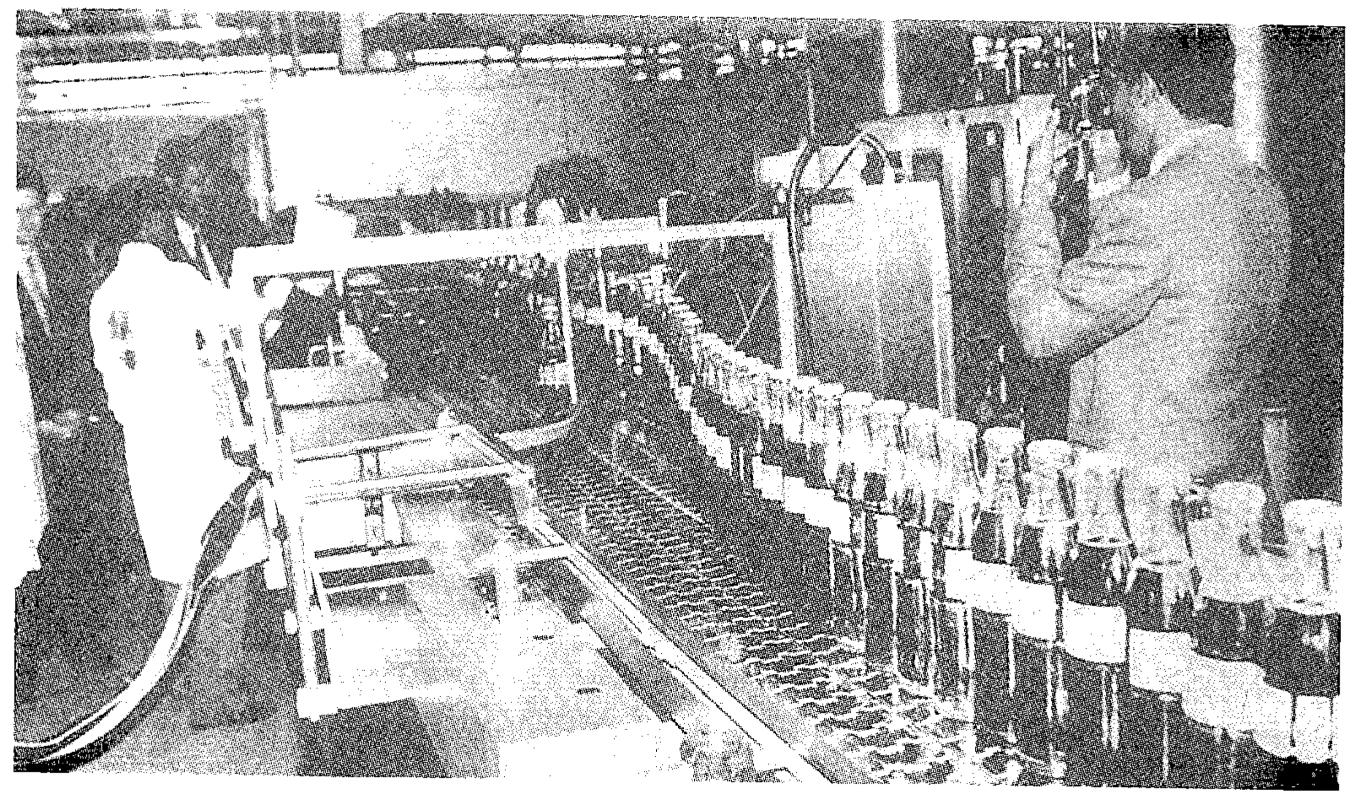
أما مصائد الأسماك فإن إريتريا تمتلك أطول شاطىء على البحر الأحمر، مما يضمن وفرة الكمية، وتنوعها وسهولة جمعها وتسويقها، وتصدر الآن إريتريا كميات تجارية كبيرة من الأسماك، إلى (الدول العربية وآسيا)، والشركة العربية للأسماك في (السعودية) أخذت

الامتياز، كما تمتلك إريتريا غابات واسعة كان الإيطاليون يحرصون على تنميتها في ذلـــك الوقت، وصدرت في ظل الثورة الإريترية قرارات صارمة بشأن المحافظة عليـــها، باعتبارهـــا ثروة قومية يجب الحفاظ عليها، وهذا ما قررته الحكومة الحالية بشأن الحفاظ على الغابات في إريتريا.

الصناعة:

إريتريا تمتلك قاعدة عمالية متطورة، ومدربة تدريباً عالياً، جاءت نتيجـــة مشـــاريع التنمية (الإيطالية) وفترة الاحتلال (البريطاني)، الذي اهتم في بعض المراحل، بإنشاء صناعات خاصة العسكرية منها، وكما ذكر تقرير الغرفة التجارية الإيطالية، فقـــد كـــانت هنـــاك (١٦١٠) شركة، تعمل في إريتريا في مختلف المجالات، التجارية والصناعية، الأمـــر الـــذي أدى إلى تكوين نواة إدارية وفنيين وحرفيين، بالإضافة إلى المدرسة الصناعية الإريترية، الـــتي كانت تخرج سنوياً حوالي (٥٠٠) شخص، وهي في مستوى المرحلة الثانوية، بجانب مدارس التأهيل المنتشرة الآن بعد التحرير.

والصناعات التي كانت موجودة في إريتريا تشمل:



□ مصنع المياه الغازية في أسمرة

١ ــ تصنيع المواد الغذائية، ٢ ــ استخراج الملح، ٣ ــ الطاقة، ٤ ــ مواد البناء، ٥ ــ منتجات نخيل الدوم، ٦ ــ النسيج، ٧ ــ الآنية الزجاجية، ٨ ــ العطور، ٩ ــ الدباغة، ١٠ ــ الدخان، ١١ ــ الصابون، ١٢ ــ الورق، ١٣ ــ الأوعية البلاستيكية، ١٤ ــ مصانع الإسمنت والطوب والزجاج لأغراض مختلفة. والنباتات وحليج القطن، والخزف والأثاث والزرار، ومنتجات الألياف النباتية، ومنتجات الألبان، والهواء المضغوط (الأوكسجين)، وأكسيد الكبريت، وحفظ اللحوم، وتعليب الأسماك وتعبئة الخضراوات، وتوليد الكهرباء، والبلاستيك.

كل هذه الصناعات، كانت متواجدة في إريتريا قبل الاحتلال الإثيوبي، ويرجع قيام الصناعات الإريترية إلى عام ١٩٠٥م، وقد ابتدأ التوسع الصناعي في إريتريا، عام ١٩٤٣م، وبلغ عدد المنشآت الصناعية حتى عام ١٩٥٢ (٢٤) مؤسسة في العاصمة (أسمرا)، وشركتين في (مصوع)، وأخرى في كرن، وعرفت إريتريا، بتصدير منتجاتها إلى الخارج كالإسمنت والكبريت واللؤلؤ والمرجان والجلود والملح والماشية. كان الملح يصدر إلى الشرق الأقصى والكونغو، كما صدرت الزيت إلى (هولندا)، والأسماك والأزرار والسجق واللحوم المحفوظة إلى (بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى) مثل (إيطاليا)، وكذلك حبال الألياف النباتية والذرة والفواكه، وتعتمد تجارة إريتريا على شبكة متميزة من الطرق والمواصلات، ولا تعرف الأقاليم الإريترية، صعوبة الاتصال بين أجزائها والعالم.

السياحة:

إن السياحة في العصر الحديث من أهم موارد الدولة، وبالنسبة لإريتريا فإنها تمتلك مقومات البلد السياحي، من طرق معبدة حديثة، وترابط جميع أنحاء إريتريا من عهد الأربعينات، وتطور الوعي السياحي لدى المواطنين، بالإضافة إلى اعتدال المناخ، وتوفر المؤسسات المساعدة، كالفنادق والمطاعم الراقية، وقد ساهمت المؤسسات الاستعمارية الأوروبية، في إدخال تحسينات عصرية تلبي حاجات الأوروبي القادم، وتتعارض في نفس الوقت مع عادات وتقاليد شعبنا، والواقع أن إريتريا كلها يمكن أن تشكل قبلة للسواح، وفيها معالم وآثار تاريخية عند زيارة بعض المواقع المهمة، والواقعة عل طريق القوافل القديمة

مثل (عدوليس وأكسوم وقحيتا ومطر وآثار البلو والكلو والتلو في صنعفي)، وزيارة البحر الأحمر في الشتاء، حيث الطقس المعتدل، وتتوافر كافة وسائل الراحة والهدوء، والسياحة وسط عشرات من الجزر الخلابة في (البحر الأحمر — وجزر دهلك)، بجانب ما تم إقامته من شاليهات وكازينوهات وفنادق في (مصوع)، لاستقبال السواح الراغبين في السباحة في شواطئ (مصوع) الجميلة، وكذلك المرتفعات هناك، حيث الصيد متعة لا تقاوم.

مقومات التعمير والبناء في إريتريا الدولة المستقلة:

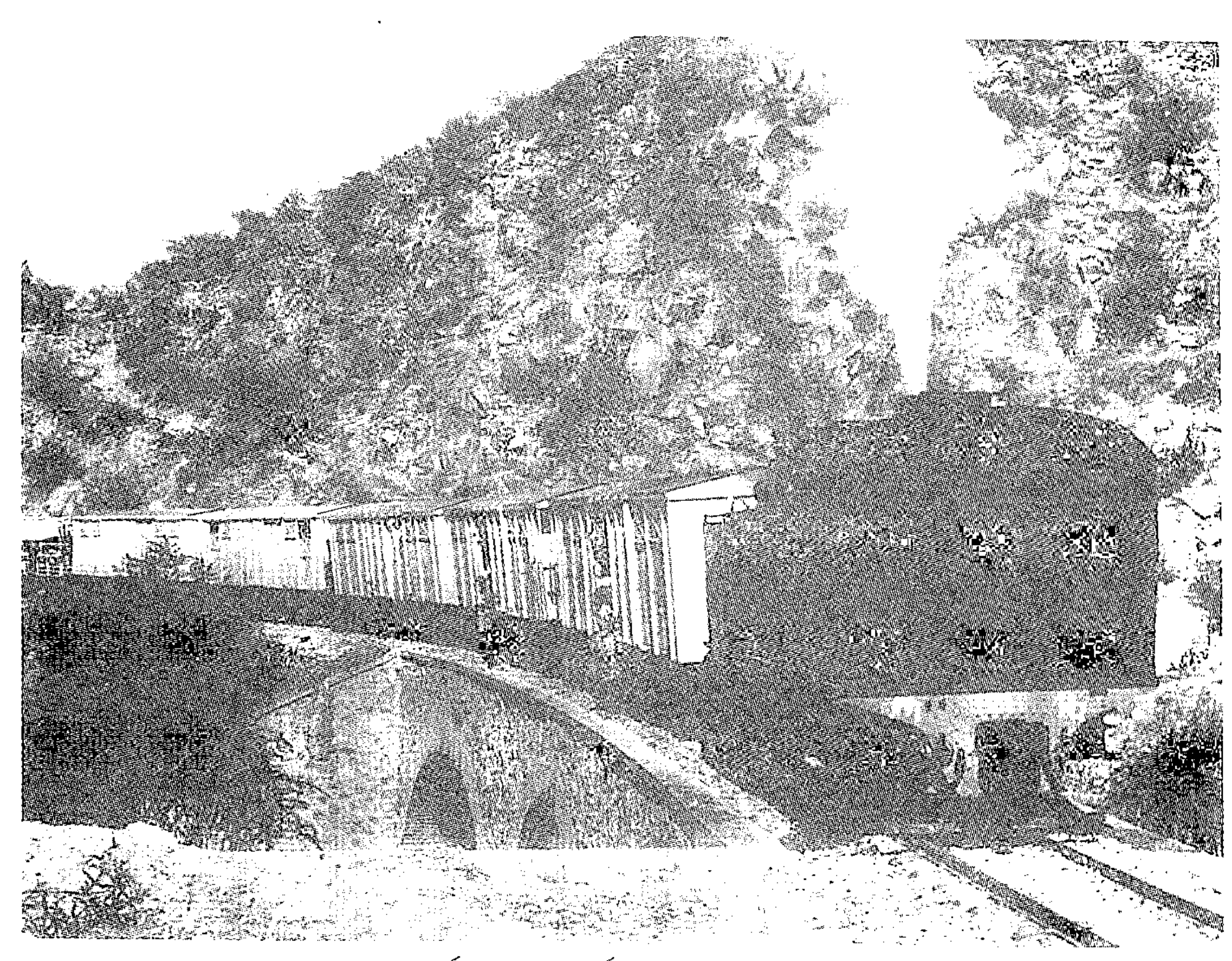
في الحقيقة إن الشعب الإريتري، الذي عانى وقدم تلك التضحيات الباهظة، خلال مراحل الثورة، التي امتدت ثلاثين عاماً، فقد فيها الشعب أبسط مقومات الحياة الكريمة، في الجوانب الاقتصادية والصحية والتعليمية، مما جعله يواجه مأزقاً حقيقياً، عند مواجهة التزامات الحياة، وما تفرضه عليه من امتلاك وسائل العيش، التي تمليها معطيات التطور التقني ومواكبة المستجدات الاقتصادية، التي تمكن شعبنا من أخذ موقعه الطبيعي، للإسهام الفعال في بناء إريتريا الدولة، ولذلك فإن مواجهة القضايا الجوهرية، التي تمكن الإنسان الإريتري من الإحساس بالأمن والاستقرار في إريتريا، لا يتحقق إلا بالتجاوب مع معطيات الواقع السياسي الإريتري، الذي أفرز خلال مسيرته السياسية، قوى وطنية وسياسية من مختلف التيارات، وإن المستقبل السياسي، وبناء الدولة الإريترية المستقلة، مرهون في اعتقادي بالنقاط التالية:

١ — تأمين الحقوق الوطنية، لكل أبناء الشعب الإريتري، بمعنى إشراك الشعب بكل فصائله السياسية والاجتماعية في صنع النظام السياسي الذي يحكم الوطن.

٢ — تكريس كل الموارد الاقتصادية في تحقيق الحياة الاقتصادية الكريمة للشعب الإريتري، الذي يتطلع للحاق بركب الشعوب، التي سبقته في معظم وسائل التقدم الاقتصادي، وعدم هدر الطاقات الاقتصادية في صراعات وحروب داخلية تعود بالكارثة على مجمل الاقتصاد الوطني.

٣ — شعور المواطن بالأمن والاستقرار في وطنه وعدم تعرضه للمهانة وإلغاء دوره، وخصوصيته الدينية والثقافية والقومية.

إن هذه النقاط الثلاثة، تشكل حجر الزاوية لبناء الدولة الإريترية، وضمان مساهمة كل القطاعات الشعبية في البناء والتعمير، وبهذا الأفق السياسي الناضج، تتوفر العوامل السياسية والمادية، التي تحقق حياة سياسية واقتصادية مستقرة لكل أبناء الشعب الإريتري، وفي هذا الإطار يمكن أن تبرز حكومات وطنية تقود إريتريا إلى بر الأمان، بخلاف حكومة (أفورقي)، التي لم تعي حتى الآن أهمية وضع المرتكزات والأسس الكفيلة، بانبعاث حياة سياسية ديمقراطية واقتصادية وثقافية، تكون رائدة في القرن الأفريقي، وتعكس الدور المتميز للشعب الإريتري، إن إريتريا بلد تتوفر فيه إمكانيات غير محدودة في التكامل، ويتميز شعبها بطاقات تساعد على الإبداع وهو شعب متفتح على الحياة، ويأخذ بتجارب الآخرين، ويضيف إليها من خصائصه، ويتطلع إلى مستقبل مشرق بعون الله تعالى، بكده وكدحه وتضحياته، لكي يجعل من وطنه إضافة نوعية في بناء المجتمع الإنساني الجديد، مجتمع الحرية والإخاء والتعاون والمساواة وحقوق الإنسان، وهو ما تجسده جميع الأديان السماوية.



قطار شحن بضائع عرفته أرتيريا من الأربعينات

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله الواحد الأحد الفرد الصمد، خالق كل شيء ومصدر كل شيء، وصلى الله على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، خلق الله الإنسان فأحسن خلقه وكرمه ووضعه في المكان، الذي يرقى ويسمو به درجات عليا كما يقول تعالى: ﴿ولقد كرمنا بني أدم وحملناهم في البر والبحر﴾، وهذا التكريم الرباني قائم، على أساس أن يعي الناس أنهم أمة واحدة وصلتهم برب واحد كما يقول الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون﴾ في هذا الموقف تكمن العبودية والعبادة لله، وتأتي بعد ذلك قضية التعارف، والتقوى بين الناس مسألة أولاها الله تعالى أهمية خاصة، بقوله تعالى: ﴿يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾، ولذلك فإن مسألة التعارف ترتبط هنا بالهوية والانتماء للإنسان، وتشكل السلم الأولي للتعرف على هذا الإنسان والقوم والشعب، تبدأ بالمستوى الكينوني بمكان الولادة والبيئة والتقاليد والثقافة، وتلك الموجات البشرية التي تعاقبت في هذا الموقع وذاك المكان، التي تمكننا من تشكيل خلفية واعية، للتعامل مع هذا الشعب والقوم، ضمن المعرفة بسلالاتهم وعلاقاتهم التاريخية بالأقوام الأخرى، كل هذا يساهم في إيجاد السبل والوسائل، التي تنهض بهذا الشعب أو القوم، ووضعه في المسار الصحيح، لكي يبني حضارته ويسجل حضوره التاريخي في كافة المراحل والتقلبات، ولذلك فإن اختيارنا لتحديد هوية إريتريا، وتركيزنا في عروبة إريتريا حقائق ووثائق، إنما تندرج في ذلك الفهم العام للهوية القومية والثقافية، وبعيداً عن تلك النزاعات العرقية البغيضة والتفاخر بالأنساب، يكفينا شرفاً أننا مسلمون وموحدون، ونتعامل مع هذا الكون وفق التوجيهات الربانية في هذا الشأن، إلا أن قضية الهوية عندنا هنا مرتبطة بقضية اللغة ـــ والدين ـــ والثقافة، والتي هي جزء من أصولنا الدينية، حيث أن القرآن الكريم تنزل من عند الخالق العظيم بلغة العرب، ولسان عربي

مبين، وحيث أن النبي ﷺ عربي، ولغة أهل الجنة يوم القيامة عربية، من هذا الباب فالمسألة في نظري عقدية في الأصل، ولا يمكن تجاهلها وتركها لمشاريع (الجبهة الشعبية)، التي تسعى اذابة شعبنا في مشاريع طائفية معادية للإسلام، (وللغة القرآن الكريم)، ولمستقبل الإسلام والمسلمين في إريتريا، وبهذه المناسبة يمكننا أن نستفيد من آراء الإمام الشافعي تجاه العربية والعرب.

يقرر الشافعي أولاً: أن العروبة تكتسب باللسان فحسب، وأن المرء باللغة العربية وحدها يصير عربياً، فهو يقول : (إنما صار غيرهم ــ أي غير العربي ــ من غير أهله ــ أي اللسان العربي ــ بتركه فإذا صار إليه صار من أهله) وهذا ما يتوافق مع حديث رسول الله ﷺ الذي يقول فيه: «من تكلم العربية فهو عربي» وبذلك وضع الرسول اللغة العربية في موقعها الرسالي، متجاوزاً بذلك كل التعقيدات العرقية والثقافية، فاللغة إذن هي رابطة النسب بين العرب، والآصرة التي تجمع بينهم، وتجعل الإنسان منهم، وإن لم يكن من قريش أو من غيرها من قبائل العرب المشهورة، فمن أهمل العربية من العرب، أو انتقل لغة سواها ضاع نسبه بين العرب، وإن مت بصلة القربى إلى (عدنان) أو (قحطان).

ثم يقر الشافعي ثانياً: أن اللغة العربية التي جعلت محور النسب بين أكمل اللغات ألفاظاً، وأوسعها مذهباً، وأعذبها منطقاً، وأبينها دلالة، وهي فضلاً عن كل ذلك لغة الكتاب العزيز، الذي ختم الله به الكتب، وأنزله على خاتم الأنبياء والمرسلين، ليكون للناس كافة حتى يرث الله الأرض ومن عليها، دستور هداية للتي هي أقوم، فهو يقول: (ولسان العرب أوسع الألسنة مذهباً وأكثر ألفاظاً)، ويقول أيضاً: (وأولى الناس بالفضل مَنْ لسانَه لسان النبي ولا يجوز ــ والله أعلم ــ أن يكون أهلُ السنة أتباعاً لأهل لسان غير لسانه في حرف واحد، بل كل لسان تبعاً للسانه، وكل أهل دين قبله فعليهم اتباع دينه).

والشافعي في هذا النص يذهب، أن العرب أحق الناس بالفضل، لأن لغتهم لغة النبي الذي بعث رحمة للعالمين، فلا يجوز أن يكونوا أتباعاً للسان غير لسان رسولهم، وهذا يعني أن العرب ــ أهل هذه اللغة أفضل الشعوب، وأن هذه الأفضلية مردها الإسلام، الذي بعث به محمد ﷺ، والذين كلفوا بحملة أمانته، وتبليغ دعوته، ونشر تعاليمه، ومن ثم وجب عليهم

أن يكونوا أهلا لهذه الرسالة المقدسة، وتلك المهمة السامية، وعليهم أن يبلغوا دعوة الإسلام بسلوكهم وأفعالهم، قبل أن يقوموا بذلك بأقوالهم، عليهم أن يكونوا مثلا عليا لتلك المبادئ والتشريعات، التي صلح عليها أمر الدنيا والآخرة.

ومن أجل ذلك يرى الإمام الشافعي، أن على كل من ليس عربيا أن يتعلم اللغة العربية، ما بلغه الجهد، وعبارته في هذا: (فعلى كل مسلم أن يتعلم لسان العرب ما بلغه جهده، حتى يشهد به أن لا إله الا الله، وأن محمد عبده ورسوله، ويتلو به كتاب الله، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير، وأمر به من التسبيح وغير ذلك).

وما ازداد من العلم باللسان، الذي جعله الله لسان من ختم به نبوته، وأنزل به آخر كتبه، كان خيراً له (نصوص الشافعي في هذه الكلمة منقولة، من كتاب الرسالة بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ـــ رحمه الله).

من هذا المنطلق، كان تركيزنا على هويتنا العربية، لارتباطها بعقيدتنا الاسلامية، ومن يتصدى للشعب الإريتري من الأعداء المحليين والقوى الاستعمارية الخارجية، في هذه الثوابت (الدين واللغة)، فإنما ذلك يعتبر بمثابة إعلان حرب على الغالبية الإسلامية في إريتريا، ونأمل أن تدرك ذلك القوى الطائفية في إريتريا وتعيها بكل أبعادها الوطنية والحضارية، وتتفاعل مع أهمية ارتباط إريتريا بعمقها العربي الإسلامي، وأدعو الله تعالى أن أكون قد وفقت، في عرض هوية إريتريا بالقدر، الذي يضيف معلومات جديدة للمكتبة العربية في هذا الشأن، ويدفع الكُتّاب والمثقفين الإريتريين في بلورة الهوية العربية في إريتريا، وتمكين الأجيال الصاعدة من التلاحم مع عمقها العربي الإسلامي.

بقلم المؤلف

محمد عثمان علي خير

□ نفير الحصاد الزراعي

الفصل الأول

(١) الجذور التاريخية لعروبة إريتريا

مقدمة تاريخية تعكس واقع إريتريا القديم والحديث:

درجت قيادة (الجبهة الشعبية) منذ دخولها إلى (أسمرا) في مايو (أيــار) عـام ١٩٩١م إثر اندحار قوات الاحتلال الإثيوبي أن تعمل على تركيز خطها السياسي القائم على عــدم ربط إريتريا بالوطن العربي لأسباب تتعلق بفهمها الخاطئ لطبيعة هــذه العلاقــة التاريخيــة والحضارية، وحصرها في إطار الانتماء الديني حسب ما هو واضح، واختلقت غير ذلك مــن المبررات التي تضر بالعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية، بل وحرمان شعبنا من الارتباط بعمقه الحضاري العربي وموقعه الاستراتيجي الذي يتمثل في الثقل الدولي الذي تتمتع به أمتنا العربية في الميادين الإقليمية والدولية والتقنية، بجانب الثروات الاقتصادية الهائلة، في مقدمتــها ثروة النفط، التي ترجح كفة الدول العربية، وتجعلها في موقع متقدم في إدارة شؤون الاقتصاد العالمي، ونحن لا نستطيع أن نجد سبباً لرفض قيادة (الجبهة الشعبية) ارتباط إريتريا المســتقلة بأسرتها العربية هل من زاوية قومية؟ أم من زاوية دينية؟ أم من زاوية اللغة والثقافة؟ والــتي لا تتفق حسب زعمها ومصالح إريتريا، كل هذه العوامل مجتمعة بالنسبة لنا تفــرض انتمــاء إريتريا العضوي للأمة العربية، إذا كان طرح (الجبهة الشعبية) ينطلق من **الزاويــة القوميــة** فالغالبية العربية الإسلامية إلى جانب المسيحيين الإريتريين بشكل عام، نــزحوا من جنــوب الجزيرة العربية إلى إريتريا، ودخلت النــزوحات القومية عبر تلك البوابة الجنوبية للجزيــرة، والذين نقلوا معهم حضارتهم ودماءهم إلى المنطقة، وعبر تلك الهجرات المتواصلة، ومنذ ثلاثة آلاف سنة وحتى مشارف القرن العشرين، تركزت ملامح الانتماء العربي لإريتريا، وهنــاك نــزوحات تاريخية تلتها في العصور الوسطى تمثلت في قبائل البجة الحامية من جنوب مصــر وشرق السودان، وهكذا فإن سكان إريتريا هم ورثة الدماء المختلطة لشعوب كان يطلــق عليها اصطلاحاً الشعوب (الحامية ـــ السامية) وبالتالي فإن انتماءهم من الناحيــة القوميــة

بحكم **اللغة والثقافة** والموقع الجغرافي والمصالح المشتركة يفرض انتماءهم إلى الأمة العربية، من دون أية تعقيدات مفتعلة.

أما من **الناحية الدينية** فإن عراقة المسيحية في إريتريا تنبع من انتمائها إلى العرب المسيحيين الذين نقلوا المسيحية إلى إريتريا والفضل يعود في ذلك إلى أولئك الذين رحلوا إلى إريتريا والقادمين من بلاد (الشام)، والذين عزوا وجود المسيحية في إريتريا عبر تلك التحسينات التي أدخلوها في لغة (الجئز) القديمة والتي أصبحت بعد ذلك صالحة لنقل الكتب المقدسة إليها، ولم تأت المسيحية عبر بلاد ما وراء البحار، وإنما انطلقت من الأمة العربية التي تشرفت بنزول كل الديانات السماوية فيها، وظلت مصدر إشعاع ديني وفكري وثقافي طيلة مراحل التاريخ، وانعكست تأثيراتها وامتزاجها بالأقوام المجاورة لها بشكل مباشر، وإريتريا تقع في دائرة مجمل الأحداث والتفاعلات التاريخية والدينية والثقافية، وكان من الطبيعي أن تتأثر في النهاية بتلك الرسالة التي اختص الله تعالى بها هذه الأمة لتحمل راية الإسلام والذي جاء تتويجا لرسالة التوحيد التي حملتها المسيحية وهيأت لها أهل الأرض لتقبل فكرة التوحيد قبل أن تحدث فيها تلك التحريفات من الرهبان والقساوسة.

أما من **ناحية اللغة** فإن اللغتين |التجرنية (يتحدث بها المسيحيون) ـــ والتجري (يتحدث بها المسلمون)| تنتميان تاريخياً إلى لغة (الجئز) التي هي من اللغات السامية العريقة التي سادت في اليمن في القبائل الحميرية وهي أقدم لغة سامية في شمال وشرق أفريقيا وقد كانت لغة القبائل (السبئية) التي نزحت إلى هضبة إريتريا وهضبة (التجراي) من جنوب الجزيرة العربية منذ عهود قديمة، واكتشفت في الهضبة الإريترية نقوش (جئزية) عديدة ومهما يكن فإن الإمعان في القلم (الجئزي) يظهر أنه مشتق من (السبأي) ومتأثر بالصورة (السبئية) أيضاً ومن الملاحظ إن انتعاش لغة (الجئز) الثقافي كان في الفترة الواقعة بين القرنين الثالث ـــ السابع عشر، وهي الفترة التي نشطت فيها الكنيسة بعد قرون من الانزواء، وظهرت (التجرينية ـــ التجري) كلغتين للتخاطب عوضاً عنها، في المناطق التي سادت فيها (الجئز) تاريخياً ومهما حدث من تحولات تاريخية على الصعيد الثقافي والسياسي فإن منطقة إريتريا ارتبطت حضارياً بمجمل التفاعلات والعوامل التي كانت تحدث بين حين وآخر في الجزيرة

العربية، وظلت متانة اللغة العربية تعكس دورها وحضورها بعد ظـــهور الإســـلام بآفاقـــه الحضارية والروحية الرحبة، التي انتقلت بالمجتمع العربي إلى مرحلة تحمل رسالة عالميـــة، لهـــا معطياتها الحضارية والثقافية المشرقة، وكان لانتشار الإسلام من الناحية السياسية في ربـــوع الجزيرة وبلاد الشام والرافدين وفارس ومصر وشمال أفريقيا أثره الإيجابي، في أخــــذ اللغـــة العربية موقعها المتقدم وإذابة كثير من اللهجات المحلية العريقة في إطارها، وهكـــذا نجـــد أن وجود اللغتين (التجرينية والتجري) واللتين يمكن حصرهما ضمن اللهجات العربية المتبقيـــة، واللتين لم تعودا متداولتين في الجزيرة العربية واليمن، نتيجة للتطورات التي شــــهدتها اللغـــة العربية وتلك النقلة الحضارية التي طوت صحائف اللغة (الجئزية) بكل امتداداتها (الســـامية) ولكنها ظلت باقية في إريتريا متمثلة في اللغتين (التجرينية ـــ والتجري) وفي معظم المفـــردات التي تذخر بهما هاتان اللغتان وهي كما قلنا المصدر الأصلي للغة العربية السائدة اليوم، ومـــن ثم فإننا لا نجد سبباً واحداً يدعو إلى قطع صلة الشعب الإريتري بتلك العلاقـــات التاريخيـــة والثقافية مع أمته العربية، بل على العكس من ذلك فإن كلاً من صلات **الرحم، والقوميـــة، الدين، اللغة** تفرض تمتين علاقة إريتريا بعمقها الحضاري العربي، وهذا ما يجب إن تعيه قيادة (الجبهة الشعبية) لأن مصلحة إريتريا من كل جوانبها تفرض أن تتبلور هويتها الحضاريـــة في انتمائها العربي الذي لا يمكن أن يتعارض مع ولائها الديني للإسلام والمسيحية، لأن المنطقـــة العربية هي مصدر هاتين الديانتين.

والحقيقة فإن تشكيك بعض الكُتَّاب الإريتريين في انتماء إريتريا العربي يرجع **لعـــ**ـــدم اهتمامهم بالبحث ومراجعة علم التاريخ باعتباره من العوامل الأساسية في تحديـــد وبلـــورة هوية الشعوب، ولهذا العلم قواعد وأصول هي التي أهلته ليكون أحد وسائل اكتشاف أصول ما قبل التاريخ وما بعده، وقد استطاع علم التاريخ بهذا المنحى أن يقدم أروع الاكتشـــافات في تواريخ البشرية ويطلعنا على الآثار والمعالم التي تضع أمامنا الصورة الكاملـــة لخلفيـــة أي شعب وجذوره وامتداداته وموقعه الحالي بين الشعوب، بل لقد تطور علم التاريخ في أحـــــد فروعه ليقدم لنا "أصول وأنواع الحيوانات"، فهناك (الحصان العربي) الذي تحددت معالمـــــه عالمياً ومناطق تواجده في الجزيرة العربية ـــ السودان ـــ العراق ـــ وأمريكا... إلخ.

وضمن هذا الفهم فإن علماء التاريخ الذين كتبوا عن إريتريا وحددوا هويتها ليسوا بحاجة اليوم إلى تلك المحاولات غير السوية التي تبذلها بعض العناصر الإريترية لتحول دون ثبوت الهوية العربية في إريتريا، ويمكننا تحديدا أن نقدم بعض الأدلة الدامغة التي تضع حدا لتلك التساؤلات الخبيثة التي تقف من ورائها قوى خارجية لتلقي بذلك الضباب الكثيف لحجب الرؤية عن حقيقة انتماء إريتريا وهويتها العربية واعتماد المخططات الاستعمارية التي تحرك البعض ليجعل من إريتريا شعبا بلا هوية.

ونحن نتساءل ما هي الهوية في نظر هؤلاء الكتاب؟ ومما تستمد معانيها وأصولها العرقية والثقافية، وما هي المقاييس العلمية التي تمكننا من معرفة هذا الشعب وأصله وفصله؟ وهل تلك الكتب التي ألفها الاستعماريون وبذلوا فيها جهودا غير عادية لتزوير هوية شعبنا وانتمائه وتاريخه تعتبر مصدرا يمكن الركون إليه؟ وهذا ما حدث في كثير من الأقطار العربية والأفريقية التي تعرضت إلى محن كثيرة بسبب هذه المحاولات الخبيثة التي بذلها الكتاب والمستشرقون وعلماء البلاط الاستعماري في أوروبا لإذابة خصوصيتها الثقافية والقومية.

وما هي في نظرهم العوامل التي نطلق عليها **القومية**، على أي فئة وكيف يمكننا أن نتعرف على وجدان وعادات وتقاليد شعب؟ هل بتلك السطحية التي صاغ بها (انجليس وهيجل وماركس) أفكارهم الطوباوية والتي تبدو من تعاملهم مع المسألة القومية؟، لا أعتقد أن هؤلاء يمتلكون أي منظور تاريخي علمي في استعراضهم لمسألة القوميات في الإطار الإريتري بشكل خاص سوى تلك الحزمة الجاهزة التي يقذفونها في وجه من يريد أن يقدم الحقائق، ويعتبرون أنفسهم أصحاب القول الأخير في هذه المسألة الحيوية على الرغم من أن استعراضهم لا يعدو أن يكون مجرد سرد يأخذ من هنا وهناك ليتواءم في النهاية مع برنامج **القوميات التسعة** الذي تقوم عليه برامج وفلسفة نظام (الجبهة الشعبية) في إريتريا والذي يسعى لخلق مجتمع إريتري بلا هوية وتاريخ يسهل بعد ذلك إذابته في المشروع الطائفي للقومية التجرينية في إريتريا.

أريد أن أقول ودون أن أخوض في مناقشة قضية محسومة بالنسبة للغالبية العربية الإسلامية في إريتريا، ولا يحتاجون فيها إلى تلك المعاناة التي يسعى البعض من خلالها إلى تقديم وليد غير شرعي يناهض هوية إريتريا العربية.

ويمكن أن نتناول الموضوع ضمن ثلاثة عناصر:

١ ــ القومية، ٢ ــ الدين، ٣ ــ اللغة.

القومية:

إن القومية في اعتقادي تشترك فيها ثلاثة عوامل لإطلاقها على أي قوم: **الأرض، الخصائص المشتركة، الشعور بالانتماء**، إضافة إلى ترابط أو تشابه الظروف التاريخية وتداخل الموجات الحضارية.

والشعب الإريتري تنطبق في أركانه الأربعة هذه العوامل ونعني بذلك (بركة وعموم الساحل ــ سنحيت ــ سمهر ــ دنكاليا) إن الموجات البشرية التي استقرت في هذه المناطق كانت تعبر من جنوب الجزيرة العربية والتي لا يفصلها عن إريتريا سوى باب المندب بعرض لا يتجاوز عشرة أميال.

ونلاحظ إن الثلاثة أركان (سمهر ــ وبركة ــ وعموم الساحل) تجمعهم ثلاثة عوامل اللغة ــ الدين ــ التداخلات القبلية المشتركة إلى جانب العادات والتقاليد مع التفاوت النسبي في بعض الجوانب من التقاليد والتي تفرضها طبيعة الجوار والأمزجة المختلفة فمثلاً التداخلات القبلية المشتركة في غرب إريتريا وبين قبائل البني عامر في شرق السودان تعكس في العادات والتقاليد وفي الزيّ المشترك، بجانب قبائل الساحل المرتبطة بدورها بالقبائل العربية في السودان بخلاف إقليم (سمهر) الذي يبرز فيه التشابه في العادات والتقاليد والزيّ بينه وبين الجزيرة العربية وأهل اليمن، وهذا لا يؤثر بطبيعة الحال في تلك الثوابت العرقية والثقافية والدينية والشعور القومي بالانتماء والمصير المشترك، فمثلاً إذا انطلقت شرارة في (بركه) تجد عموم (الساحل وسمهر) ينفعلون ويتأثرون ويهبون للدفاع عن اخوانهم وبني جلدهم في (بركه) والعكس صحيح، وتجد معظم مناطق (سمهر) في شعب ــ مصوع ــ وقيرو ــ امبيرمي ــ حطملوا ــ اماتري) ونشير هنا أن مدينة (حرقيقو)، كانت مقراً لحكم (البلو) وتنفرد بتاريخ متميز، وهي أقدم من (مصوع) في بعض الروايات، ومن أهم التجمعات التي تمركزت فيها عوائل (البلو) العامرية، والتي تربطها جذور قبلية (بالساحل

وبركه)، فتجد معظم بطون (البني عامر) في الساحل وبركه تنبع من تلك المناطق مثل: (البلوا ــ الأفلندا ــ البيت معلا ــ الاسفدا ــ الالمدا ــ عد شيخ محمود ــ عد الشيخ حامد ــ عد معلم) بفروعهم المختلفة، ولا ننسى هنا قبيلة (الحباب) المؤلفة من (بيت أسقدي ــ عتي ماريام ــ عد تكليس) والتي انصهرت في القبائل العربية وأخذت موقعها المتميز ضمن هذا الانصهار في قبائل (التجري العربية) تتجاذب هذه القوى الاجتماعية سلالاتها العرقية في إطار السلالات العرقية العربية وهذا النسيج القبلي المتعدد الأطراف في إريتريا يعبر عن نفسه ومشاعره بلغة (التجري) التي تنتسب إلى لغة (جئز) وتجسد معظم مفرداتها موجودة في اللغة العربية الأصلية ولا تجد أحداً في هذه القبائل وفي هذا المثلث يدعي الانتساب بغير العرب ويقدمون لك شجرة انتسابهم العربية ويشكل سكان هذا المثلث ٦٥% من سكان المساحة الإريترية، والجدير بالذكر أن قبائل (التغري) يمكن أن تشكل إطاراً قومياً موحداً، إذا استطاعت أن تتجاوز تلك الخلافات الاجتماعية المتوارثة من عهود الظلام والتي تعوق كثيراً من أسباب التلاحم بين هذه القبائل التي ما يوحدها هو الغالب. خاصة، كما أن العامل الديني والثقافي من جهة لعب دوراً كبيراً في قبيلة (البلين) التي تعتبر أبرز وأقوى شأناً في (سنحيت) وللعلم فإن المنسع ينتمون إلى بني (أمية) ولهم دورٌ كبيرٌ في نشر العربية وحفظ القرآن الكريم بشكل متميز، وفي المرتفعات الإريترية حيث (الأساورته) (والساهوا) كما يحلوا للبعض مؤخراً الذين يشكلون ٤٠% من السكان في المنطقة إلى جانب إنتشارهم في المناطق الشرقية وينتسب (الاساورته) إلى السلالات العربية، بل ويقولون إنهم ينتمون الأصول العربية الهاشمية، وهم يؤدون دوراً إسلامياً كبيراً في تلك المنطقة وتنتشر في قراهم الخلاوي القرآنية ويسارعون لبناء المعاهد الدينية والتدريس باللغة العربية في مواجهة قوية للأنشطة الكنسية التي طالما استهدفت وجودهم ونرى في فنوهم، الفروسية العربية، بكل معانيها بجانب عاداتهم وتقاليدهم الضاربة العمق في الجزيرة العربية، ولا زالوا يلعبون دوراً فعالاً في مواجهة مخططات نظام الشعبية المتعارضة مع هوية إريتريا العربية.

يأتي (الجبرته) كنموذج حي للارتباط بالانتماء العربي من منطلق علاقاتهم العميقة بالجذور الإسلامية (والجبرته) هم من الفئات التي نزحت من اليمن ــ من منطقة (زبيد) ــ كما ورد في بعض المصادر التاريخية، وكانوا رعاة واعتنقوا الإسلام وساهموا في نشره في

الحبشة، ولهم دور كبير في بناء المساجد في قلب المرتفعات الإريترية. وقد ساهموا بشكل كبير في نشر اللغة والثقافة العربية في إريتريا وينتمي الزعيم الوطني الكبير "عبد القادر كبيري" الذي تصدى للمشاريع الاستعمارية إلى قومية العفر إلا أنه بحكم زاجه واحتكاكه العميق بالجبرات في أسمرة أصبح ينسب إليهم. وكان من رواد الحركة الوطنية الإريترية واغتالته الأيدي الطائفية الغاشمة في إريتريا عام ١٩٤٩ م في مطار أسمرا وهو متجه لأمريكا للأمم المتحدة لعرض القضية الإريترية. كما أن دور الجبرته مشهود في تأسيس الرابطة الإسلامية في إريتريا.

أما شعب (دنكاليا) باعتبارهم ركنا أساسيا في استكمال الصورة العربية الإسلامية في إريتريا، فإنهم أي (العفر) يقفون على بوابة التجاذب التاريخي مع مجمل الموجات البشرية المقبلة من الجزيرة العربية، ويحتفظون بلهجتهم الحامية، ويعتبرون لغتهم الرسمية وأداهم الثقافية هي اللغة العربية ولهم مواقف تاريخية في هذا المجال وهم أكثر عمقا في ترابطهم مع القبائل العربية في الجزيرة العربية، خاصة بعد دخول الإسلام إلى هذه المنطقة بقيادة أمير المؤمنين (عبد الرحمن ابن حبحب السلواني) عام ٤٢٧ هـ، ودخلت أكثر القبائل العربية من الجزيرة العربية عبر جزيرة (دهلك) لنشر دعوة الإسلام واللغة العربية، وحدث تزاوج واسع بين (العفر والعرب) مما أوجد بمرور الزمن قبائل عربية ذات سيادة وتأثير في قبائل العفر وتجدهم يتباهون في التفاخر بأنساهم العربية، بالرغم من ضعف لغتهم العربية والإهمال الذي يعانون منه من المراكز التعليمية العربية، التي كان يفترض أن تنهض باللغة العربية في هذه المناطق الاستراتيجية، حيث يتواجد العفر في معظم الجزر الاستراتيجية في البحر الأحمر، بجانب الميناءين الرئيسين في إريتريا (مصوع وعصب) بشكل خاص ويظل العامل الديني والنزعة القومية نحو اللغة والثقافة العربية يشكلان الأساس في تعميق الهوية الإسلامية لهذه المنطقة.

هناك قبيلة (الماريا) وهي من قبائل (التجري) الأصيلة وهم يعيشون في الهضبة الوسطى وهم في تواصل وتراحم مع قبائل (البني عامر) تجمعهم العادات والتقاليد والتزاوج وهم أقرب إلى بعض في كثير من الأصول الاجتماعية، وكما ورد في بعض المصادر فإن (الماريا) ينتسبون إلى (بني أمية) وهم من القبائل العربية التي نزحت من بلاد (الشام)

والجزيرة العربية من بطش أمراء بني (العباس) الذين حكموا بالحديد والنار وأساؤوا معاملة الأمويين انتقاماً مِمَّا فعله أمراء بني (أمية) بآل البيت وبني هاشم بشكل عام.

هناك في غرب إريتريا قبيلة (الباريا) وهي قبيلة مسلمة ونتيجة لتزاوجها وتداخلها الاجتماعي مع قبائل البني عامر في (بركه والقاش) وتعلقها بتعلم اللغة العربية فقد انصهرت في النسيج العربي الإسلامي في تلك المنطقة ومعروفون بالتدين والوفاء والإقدام في الدفاع عن الثقافة العربية في إريتريا.

أما قبيلة (الكوناما) التي تنتمي إلى قبائل جنوب السودان الوثنية فإنها أقلية عانت من تركيز الإرساليات التبشيرية وقد دخل قسم منهم المسيحية، ودخل قسم آخر الإسلام وأكثرهم وثنيون ويحاول موزعوا القوميات بالمجان أن يزرعوا بينهم وبين (البني عامر) و(الباريا) الفتن والمنازعات العرقية والدينية، ولكن (الكوناما) أدركوا (مخطط الجبهة الشعبية) وانحازوا إلى جانب قبائل البني عامر في المطالبة بإقرار اللغة العربية في (بركه والقاش) واعتبارها لغة إريتريا الوطنية، وأعلن (الكوناما) مؤخراً رفضهم لقانون الاستيلاء على الأراضي، وقرروا أن يحملوا السلاح ضد حكومة (الشعبية) مما أفقد (الشعبية) كرت المراهنة على هذه القومية في إقليم (بركه والقاش).

لذلك نستطيع القول أنه ليس هناك تسعة قوميات في إريتريا ــ ونتحدى أن يثبت أحد ذلك بكافة فروع علم التاريخ (الحفريات ــ الآثار ــ الرسومات ــ الأحجار ــ والمخطوطات)، ونحن لدينا كل الشواهد لإثبات ارتباط إريتريا بالسلالات العربية عبر التاريخ القديم والحديث، ولن تستطيع قيادة الجبهة الشعبية إثبات ذلك من خلال نشر اللغة والثقافة (التجرينية)، وجعلها المحور الأساسي في إريتريا، في مواجهة خاسرة مع الجذور التاريخية، والوجدان الوطني الإريتري، القائم على اللغة والثقافة العربية.

إن إريتريا يشكل فيها العرب بمنظور قومي العنصر الغالب ٩٠%، كما أوضحنا ذلك وضمنهم العنصر التجريني المسيحي في إريتريا، ونحن نعلم أن الأنظمة الاستعمارية الإثيوبية، تركت تراكمات سياسية وثقافية، ووجهت ضربات قوية ضد اللغة العربية في إريتريا، بل وسعت إلى طمس معالمها، لكن بالمقابل كانت الثورة الإريترية تعمق صلات

المجتمع الإريتري، والغالبية العربية الإسلامية في إريتريا، بشتى الوسائل التعليمية بالثقافة العربية، بل وإن انتشار الإريتريين في الدول العربية المجاورة، قد حافظ على تواصلهم الديني والثقافي والحضاري، وأصبحوا أكثر نضجاً في التعبير عن انتمائهم العربي الإسلامي.

إننا في انتظار المناوئين لعروبة إريتريا، أن يقدموا لنا ما يثبت خلاف تلك النزوحات القومية، عبر البوابة الجنوبية للجزيرة العربية، التي نقل بها العرب حضارتهم ودماءهم إلى إريتريا، وعبر تلك الهجرات المتواصلة، ومنذ ثلاثة آلاف سنة بالتحديد تركزت ملامح الانتماء العربي لإريتريا.

لا نريد من هؤلاء المدعين، إن يعودا بنا إلى تلك الطلاسم غير المفهومة في التاريخ، مثل أيام (بطليموس الثاني) والوجود الاستعماري (البرتغالي ــ واليوناني)، لأن هذه محطات غابرة في حياة شعبنا، وليس لها أي وجود في الذاكرة الإريترية. ومن الظلم أن يصف بعض الكُتَّاب المحسوبين على مشاريع (الجبهة الشعبية)، الوجود العربي في إريتريا، بشكل طارئ في نهاية القرن التاسع عشر متجاهلين القرون السالفة، ويحاولون أن يعكسوا للقارئ، بأن (مصوع) هي مدينة المغتربين، وليس لها علاقة بواقع القبائل الإريترية، ويوحون بأنهم ينتمون إلى الأجناس (التركية ــ والهندية ــ والفارسية ــ والسعودية ــ واليمن ــ والسودان ــ ومصر ــ والبرتغال ــ وإيطاليا)، كما أورد ذلك (حسن دحلي)، في مسلسله الباهت في جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٥/١٠/١٩٩٤ م.

ولو افترضنا جدلاً وجود هذه الأقوام في مصوع وغيرها، فهل هم اليوم يعبرون عن تلك القوميات، التي ذابت في مشروع قومي وثقافي ضمن ترابطهم الديني، والانصهار التاريخي الكبير في الحضارة العربية الإسلامية، وهم خير من عبروا عن أنفسهم بالاحتفاظ بمشاعرهم وأصولهم العربية، وفيهم من ينتسبون إلى القبائل العربية العريقة مثل بني هاشم، وبني أمية... إلخ.

وبهذا الفهم المغلوط يمكننا أن نطبق ارتباط تاريخ (مصر)، في بعض جوانبه بالسلالات (الفرعونية)، والشام بالسلالات الفينيقية "الكنعانية"، والعراق بالسلالات (البابلية)، لنصل إلى نتيجة أن هذه الأقطار بأصولها السحيقة غير عربية، بل وأن اعتبار اللغة

والثقافة "الأرمنية" الكنعانية والفينيقية، امتداد لحكم الفرس، والاسكندر المقدوني بلغي الآن وجود (اللغة العربية)، التي يعود أصلها إلى اللغة (الأرمنية)، التي عرفت أبجديتها برأس شمرا (٣٠) إشارة.

من هنا نريد أن نقول، إن انتساب البشرية إلى سيدنا (آدم)، لم يجعل منها أسيرة لسلالة واحدة، ولتدور ضمن حلقة واحدة، وإنما كانت هذه انطلاقة للزحف البشري، وفي إطار قول الخالق العظيم، الذي وضع لنا قاعدة ثابتة للتعارف بين كل القوميات بقوله تعالى: ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾، هذا التعارف الذي تحكمه ظروف الموقع، والمنشأ والترابط مع النسيج الاجتماعي، والشعور بالانتماء إلى بني قومه، كما شاهدنا ذلك الدافع الوجداني، والتشبث بالانتماء في (يهود الفلاشا)، الذين انقطعت كل علاقاتهم مع اليهود من ناحية التواصل العرقي واللغة والثقافة، وانصهروا في المجتمع الإثيوبي تماماً، حتى بشرتهم لم تحتفظ بلون اليهود، وإنما امتزجت بلون السواد في تلك المنطقة، وإن الشيء الوحيد الذي أبقى صلتهم باليهود، هو تمسكهم (بالطقوس الدينية اليهودية)، ومحافظتهم عليها، والمعروف أن اليهودية دين مقفول على العنصر اليهودي، بخلاف (المسيحية والإسلام)، اللذين ظلا دعوة مفتوحة لكل أنواع الجنس البشري، ولذلك فلماذا يحرم على شعب إريتريا، من أن يعبر عن وجدانه، ويلتحم مع تاريخه العربي الإسلامي، ويتعرض إلى هذا التشويه في تأريخه وانتمائه بهذه الطريقة، التي لا تخلو من أغراض استعمارية خبيثة.

اللغة العربية ـــ والإسلام:

تأتي اللغة العربية والإسلام، ليقصما ظهر بعير كل المخططات في إريتريا، وأفريقيا وأصطحب معي في هذا الدكتور (عبده يماني) الذي بذل جهداً كبيراً في بحثه الشيق، والموثق الذي قدمه في جوهرة متناسقة، أتمنى أن يقرؤه كل أفريقي عربي، ليعلم مدى معاناة الإسلام والمسلمين والعروبة في أفريقيا، والكتاب عنوانه هو: "لماذا أفريقيا؟" يقول الدكتور في المسألة العرقية واللغة والإسلام (إن المتتبع لعملية التجانس التي تمت بين العرب، الذين نزحوا إلى أفريقيا يحملون الدعوة الإسلامية، ويمتزجون بالناس ويدعون إلى الله تعالى

بطريقة طبيعية وصادقة، يلاحظ إن البعد العرقي أو العنصري لهذه العملية، قد تم لأن حاملي لواء نشر الدعوة الإسلامية، أياً كانوا أثبتوا على الدوام ميلاً متميزاً ألا يعطوا أي فكرة، وكأنهم يلقون كلمة الله تعالى من علياء، كما يقال، يشاركونهم حياتهم ويتزاوجون معهم، ونتيجة لهذا الموقف، انصهر سكان مناطق كثيرة في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا ــ وشرق أفريقيا ــ في الدم العربي، بسبب هذه الرغبة العفوية للتزاوج، بالإضافة إلى هيبة الإسلام وثراء حضارته أيضاً، تعللان إن أناساً كثيرين يشعرون بفخر نسبهم العربي حقيقة كان أم تصوراً)، إضافة إلى هويتهم الإسلامية، ليس في البلاد العربية وحدها، بل على نطاق العالم الإسلامي، من (السنغال ــ غينيا ــ إلى الصين والفلبين... إلخ).

ويضيف الدكتور (يماني) في فقرة أخرى، (لم يكن العرب من جانبهم على استعداد للتزاوج فقط، مؤدّين بالتالي لخلق مجتمعات عربية حديثة، تكشف عن تنوع واسع في المادة الملونة بالأنسجة، والخلايا والخصائص العرقية، تبعاً للصنف البشري، الذي تزاوجوا معه، بل نجدهم في كثير من الحالات، امتصوا تماماً لغوياً وعرقياً بواسطة السكان المحليين).

أما في جانب اللغة العربية فيقول فيها الدكتور (يماني) (إذا تركنا موضوع البعد العرقي والعنصري جانباً، وانتقلنا موضوع اللغة العربية وانتشارها في أفريقيا، بل في غيرها من الأجزاء في العالم الإسلامي، فإننا نلاحظ أن هذه الجماعات تكيفت أيضاً مع كثير من اللغات المحلية، في الوقت الذي عملت فيه على نشر الإسلام واللغة العربية، وهذا جعل انتشار اللغة العربية أقوى وأوقع.

إن انتشار اللغة العربية في مختلف أنحاء أفريقيا، وغيرها من العالم الإسلامي وبمعنى آخر أن الاستعراب اللغوي أو الحضاري الذي ارتضته، بل سعت في سبيله الجماعات المختلفة، والأفراد حباً وإجلالاً للغة "القرآن الكريم"، يدل على أن اللغة العربية لعبت دوراً أساسياً، وأنها كانت من أهم اللغات في أفريقيا، بل كانت في يوم من الأيام اللغة الأولى، ولا زال يتحدث بها أكثر الكثافة البشرية من السكان، وهي تدخل بنسبة عالية في أكثر اللغات المحلية الأفريقية انتشاراً، وخلال العصور السابقة ساهمت الممالك الأفريقية الإسلامية، التي سادت شرق أفريقيا وغربها، في ترسيخ اللغة العربية بين السكان، بل وفي نقل الحضارة

والفكر الإسلامي هذه المناطق، وفي جميع المجالات ارتبطت الدعوة الإسلامية هناك باللغة العربية، واحترام المسلم في بلاد غربي أفريقيا "اللغة العربية"، احتراماً يقرب التقديس، لأنها لغة القرآن وبها يؤدي صلاته وبها يتلو قرآنه ويقرأ علوم الدين.

هنا يكمن مقتل مشروع القوميات التسعة " للجبهة الشعبية "، وأدواتها في إريتريا لأنهم يجهلون أو يتجاهلون، حقيقة بارزة وهي أن انتماء إريتريا العربي دافعه الأساسي هو اللغة والدين، بعيداً عن متاهات الجنس العرقي، واللعب على هذه الأوتار الميتة، التي لم يعد أحد يسمعها في إريتريا، وفي كثير من دول المشرق والمغرب العربي.

إن جزر القمر التي تقع في الجنوب الشرقي من القارة الأفريقية، لم تختر الانضمام إلى (الجامعة العربية) من منطلق الأعراق والأجناس فحسب، وإنما من منطلق الشعور الديني العميق، واللغة العربية كانت فيها اللغة الرسمية، أما لغتها الدارجة فهي السواحلية، وهي منسجمة تماماً مع خيارها الواعي، والمدرك لأبعاد المخططات الدولية الاستعمارية.

إن الإسلام كقوة إنسانية وحضارية كبيرة مستهدف في أفريقيا، وتطرح شتى الوسائل لقهر قوة تأثيره، ومنها هذا الطرح الذي يمزق أوصال المجتمع الإريتري، إلى تسع قوميات، لتبقى قومية التجرينية متماسكة قوية مدعومة من القوى الخارجية، لتوجه في النهاية ضربتها القاصمة للمشروع الحضاري العربي في إريتريا، ولن يحدث ذلك إن شاء الله في إريتريا، بحكم وعي شعبنا بأبعاد عقلية التطهير العرقي، والثقافي التي تمارسها قيادة الجبهة الشعبية.

هل يراد تكرار النموذج التنزاني في إريتريا؟:

إن الإسلام والعروبة في تنزانيا قديمان، حيث أسس العرب والمسلمون هناك كثيراً من الممالك أشهرها "مملكة الترنج"، التي تأسست في القرن الهجري الرابع، فعملت على نشر الإسلام في زامبيا وموزمبيق وملاوي وروديسيا، وفي القرن العاشر الهجري غزا البرتغاليون (مملكة الترنج)، واجتاحوا عاصمتها (كلوه)، وقتلوا سكانها وأحرقوا أكثر من ثلاثمائة

مسجد فيها، وما لبثوا أن هُـزِموا على يد سلطنة عُمان "سيف بن سلطان"، الذي قضى على كل آثارهم في زنجبار وموزمبيق.

إن المسلمين في تنـزانيا يشكلون الغالبية العظمى، ولا شك أن تنـزانيا تعطي مثلاً واضحاً، لذلك الهجوم الشرس من القوى الصليبية، الذين خططوا وعملوا بكل الوسائل في سبيل تمزيق وحدة المسلمين في بلادهم، وإضعافهم وتغريبهم عن دينهم وردهم بكل ما يستطيعون عن الإسلام.

وبدأت كارثة (تنـزانيا)، عندما تسلق حكمها ذلك القسيس الصليبي (جوليوس نايريري)، قبل أن تتحد مع (زنجبار)، والتي كان يحكمها قبل ذلك سلطان عربي حتى عام ١٩٦٤م، تم القضاء عليه بواسطة الشيوعيين والنصارى، والغريب دائماً أن الشيوعيين من أبناء المسلمين، هم الذين يقودون عملية مواجهة الإسلام والمسلمين بجانب القوى النصرانية، وهذا ما حدث في كثير من الأقطار الأفريقية في السابق.

وبهدف القضاء على الحكم العربي فيها، قتل وشرد معظم العرب والمسلمين في تلك الجزيرة، وشنت حرب شعواء على الإسلام واللغة العربية، حيث منع استعمال اللغة العربية كتابة وحديثاً، وألغي تدريسها في المدارس، كما تم طرد الدعاة المسلمين من الجزيرة، وهذا ما يحدث في إريتريا حالياً، حيث تم اعتقال ٢٥٠ معلم باللغة العربية، وعدد كبير من الدعاة الإريتريين، ومصيرهم غير معروف حتى الآن، ومنعت الدعوة إلى الإسلام في كل أنحاء إريتريا، مع فتح المجال واسعاً أمام الكنائس الأوروبية، وهذه من العوامل التي ستؤدي حتماً، إلى تفجر الحرب الطائفية في إريتريا، إن لم يتم تدارك الموقف من العقلاء الإريتريين مسلمين ومسيحيين.

ومن خلال تقديمنا لكتاب (**عروبة إريتريا حقائق ووثائق**) نسعى لتأكيد أن إريتريا جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، بحكم جذورها وتاريخها وواقعها الديني والثقافي وعاداتها وتقاليدها، التي تستمد روابطها من الحضارة العربية الإسلامية، وللتصدي لذلك المخطط الذي يرمي إلى إفراغ إريتريا من هويتها العربية، وسوف تثبت المراحل القادمة، على مدى النضوج والوعي، الذي اكتسبه هذا الجيل، بسبب الهجمة الاستعمارية الشرسة على هويتهم

العربية الإسلامية، ولن تستقر الأوضاع السياسية والاجتماعية في إريتريا إلاّ بهزيمة المشاريع الصهيونية، ومن يقف وراءها من القوى المحلية الإريترية.

الأصول العرقية القديمة في إريتريا:

تشكل إريتريا بانتماءات عناصر شعبها نموذجاً لشعوب المنطقة الممتدة من كينيا إلى أقصى بلاد المغرب العربية، وحول هذه النقطة يقول "دنيس بولم" في مؤلفه "الحضارات الأفريقية": (أنه مهما كان العصر الذي ظهر فيه السود في أفريقيا ثم تكاثروا فيها، فإنه مما لا شك فيه، أن صلات قد نشأت بينهم مع رجال من اللون الأبيض أصولهم من أفريقيا الشرقية، أو من الشرق الأدنى، الذين هم في الوقت نفسه أجداد البربر في شمال أفريقيا).

ويمكننا أن نطلق على أولئك القوم اسم (الحاميين ــ الساميين) نسبة إلى (حام بن نوح) وذلك للدلالة على أصلهم القريب من الساميين، والفرق بينهم يظهر من الناحية اللغوية.

أما من الناحية العرقية، فهم في الأصل من سكان البحر الأبيض المتوسط وفي أيامنا هذه، فإن المجموعة الغربية أو الشمالية للحامي ساميين، تضم عدا العرب الذين جاؤوا مع الغزوات التاريخية، مع العلم بأن أكثر عرب أفريقيا الشمالية هم في الواقع بربر أخذوا لغة النازحين. نقول تضم عدا هؤلاء، سكان ليبيا ــ وتونس ــ والجزائر ــ ومراكش ــ وموريتانيا ــ والسودان الغربي (الطوارق)، وكذلك سكان الصحراء الوسطى.

ونرى الحاميين الشرقيين اليوم، وهم الذين امتزجوا بالساميين وبالسود، يؤلفون الشعب المصري، وشعب البجة والنوبيين، والإريتريين والأحباش والغالا والصوماليين والدناكل، وفضلاً عن هذا، فإن علماء اللغة يميزون في مجموعة اللغات (الحامي سامية) ثلاثة فروع: **١ ــ السامية، ٢ ــ البربرية، ٣ ــ الكوشية.**

إن المنطقة التي تقع إلى أقصى الشرق من أفريقيا وهي هضبة الحبشة وإريتريا والصومال والسودان، هذه المنطقة مأهولة بالسلالة الإثيوبية ذات الجلود القريبة من اللون الأسود، مع أجسام فارعة وشعر مجعد ووجوه مستقيمة، وهذا ناتج من اختلاط السود

بالغزاة البيض، الذين أتوا في الغالب من الجزيرة العربية، أو أن يكون ذلك ناتجاً عن وجود مجموعة قديمة من السكان، تجمع صفات البيض والسود معاً، وفي الجهة الجنوبية حدث نوع من الاختلاط بين الإثيوبيين والنيليين، نتج عنه ما نطلق عليه أحياناً (النصف حاميين)، وهم قبائل الماساى والناندى والسوك في كينيا وجنوب السودان.

من ناحية أخرى يعتقد بعض المؤرخين، أن العنصر المعروف باسم (كوش)، نسبة إلى "كوش بن حام بن نوح"، هم أول من استوطن في السواحل الإريترية، ويرجحون أن يكون هؤلاء هم الأصول الأولى لقدماء المصريين، وأنهم اتخذوا معبراً لهم سواحل البحر الأحمر، التي انتقلوا إليها من جنوب الجزيرة العربية، قبل أكثر من عشرة آلاف سنة، ثم إنهم في عملية كشوفات التجوال عثروا على وادي النيل، حيث استقروا هناك وشيدوا الحضارة العظيمة لمصر القديمة، غير أن مجموعات منهم استقرت في المنطقة الساحلية، وعرفت هذه المجموعات بسواد البشرة، وإن كانت الملامح غير زنجية، وربما كان هذا يرجع لاختلاطهم بأقوام أخرى من أصول أفريقية، علماً بأن المؤرخين يشيرون إلى انتقال بعض المجموعات البشرية من أعالي النيل، وهي المجموعات التي عرفت بالشعوب النيلية، إلى (وادي بركة والقاش)، وشيدت حضارة زراعية في غرب إريتريا، حيث استوطنت هناك حتى أجلتها نزوحات البجة الحاميين، منذ ما يقرب من ألفي عام، في موطنها في السهول والأودية للتوغل في هضبة (بارنتو) بحثاً عن الأمن، ويذكر هنا أن قبيلتي (الباريا والبازا) تنسبان إلى الأصول القديمة للشعوب النيلية، وظل الرعي والصيد الحرفة الأساسية، لمعظم المجموعات الكوشية في سواحل إريتريا ومرتفعاتها حتى تمازجت بالنازحين الجدد في جنوب الجزيرة العربية، الذين نقلوا منذ القرن الخامس قبل الميلاد حضارتهم الزراعية، وشيدوا ممالك مستقرة في إقليمي (أكلي قوزاي وسراي)، اندمجت فيما بعد لتشكل مملكة أكسوم، التي أسسها العرب في الحبشة، وبالرجوع إلى مخططات الفراعنة، يمكن أن نجد فيها ما يشير، إلى أن السواحل الإريترية في ذلك الوقت، كانت فيها أقوام تعمل في مجال الزراعة والتجارة، وتشير مخطوطات (تحتمس الثالث)، إلى أماكن في سواحل البحر الأحمر، تطلق عليها أسماء أوتوليت (Outoulit) وحماسو (Hamasu) وتكارو (Tekaro)، والتي يحتمل أن تكون أصول الكلمات الحالية لـــ (عدوليس) و (حماسين) (وتجري) كما يشير بذلك "جين دورسي".

ولعل اسم "عدوليس" كان اسماً لإحدى القرى، قبل أن يشيد البطالسة ميناء عدوليس التاريخي الشهير، وكان ذلك في القرن الثالث قبل الميلاد.

أما المؤرخ اليوناني أغاتا رشيدس (Agatharchi Des)، فقد وصف في القرن الثالث قبل الميلاد سكان الشواطئ الإريترية، بأنهم أقوام تسكن الكهوف في الصحراء الملاصقة للشاطئ، وطعامهم في موسم الأمطار خليط من اللبن والدم، وهم يلبسون الجلود ويمارسون الختان، والمرأة عندهم مشاع لا تلتزم بروابط الزوجية، إلاّ من كان منهن ملكاً لزعمائهم، وهؤلاء الأقوام ينتظمون في عشائر صغيرة العدد، وسلاحهم عبارة عن دروع جلدية وعصي غليظة ورماح ونشاب.

هناك وصف تفصيلي آخر قدمه مؤرخ يوناني آخر، هو أرتميدورس (Artemidorus) عن وضعية السواحل الإريترية وسكانها في القرون الخمسة، التي سبقت ميلاد (المسيح)، وإشارة إلى عدد من المراسي اختفت فيما بعد من الوجود، وأشار أيضاً إلى بحيرة "مره" في منطقة دنكاليا، وأن السكان في هذه المناطق كانوا يحصلون منها على الملح، ولربما كانت ملاحات (بردولي) الشهيرة في شبه الجزيرة بوري وبحيرة (آسال)، التي ما زالت تشكل مصدراً لرزق وثروة السكان.

لقد حمل النازحون من جنوب الجزيرة العربية حضارقم ودماءهم، إلى المنطقة عبر هجرات متواصلة، وتزاوجات تاريخية امتدت قروناً عديدة من الزمان منذ ثلاثة آلاف سنة، حتى مشارف القرن العشرين، وشهدت أيضاً العصور الوسطى عمليات نزوح قبائل البجة الحامية، من جنوب مصر وشرق السودان، وهكذا نقترب كثيراً من الحقيقة، إذا قلنا أن الأقوام البشرية، التي استقرت في إريتريا، هم ورثة الدماء المختلطة للشعوب، التي يطلق عليها اصطلاحاً (الشعوب الحامية ــ السامية)، ويظهر ذلك بوضوح في عادات وتقاليد السكان ولهجاتهم المختلفة، حيث أن (التجرينية والتجري) تنتميان إلى أصول سامية، كما تنتمي لهجات (الدناكل ــ الساهو ــ البلين ــ الحدارب)، إلى اللغات الكوشية ــ الحامية، في حين أن لهجتا (الباريا ــ والبازا) تعد من مجموعة اللغات الأفريقية النيلية، وتعتبر لغة "البلين" من أقدم اللغات الكوشية في المنطقة، الأمر الذي دفع بعض المؤرخين، إلى أن هذه التسمية اشتقت

من هذا المصطلح، الذي ورد في رسومات الفراعنة واقتبسه اليونان والرومـــان بلفظـــة بليمـــيز (Blimmys)، التي كانت تطلق على شعوب سواحل البحر الأحمر منذ آلاف السنين.

الهجرات العربية إلى شرق أفريقيا:

كانت مجاورة البلاد العربية للجزء الشمالي من القارة الأفريقية سبباً، في سهولة هجرة العرب إلى أفريقيا، كما يرى العميد أركان حرب (محمد عبد الفتاح إبراهيـــم)، في كتابـــه "أفريقيا الأرض والناس"، ويضيف " كان من السهل اجتياز الأرض في شمال برزخ السويس، والتقدم غرباً وكانت بلاد اليمن وما يليها إلى الجنوب وإلى الشرق، مصدراً لهجرات عديـدة إلى الهضبة الحبشية، وأعالي النيل الأزرق وبلاد إريتريا، وأرض العطبرة والسودان الشرقي".

والواقع أن العرب نـــزلوا أرض أفريقيا في أزمنة مختلفـــة، وأقدمــــهم تبعـــاً لكـــل الاحتمالات هم الذين نـــزلوا أرض الساحل الشرقي من البحر الأحمر، وقد كان لدخـــول الإسلام على أيدي القبائل العربية أثر في الأنساب، وترتيبها وأحياناً تعديلها فقد أصبح مـــن المرغوب فيه أن تكون كل قبيلة لا من أصل عربي فقط، بل بقدر الإمكـــان أن تنتمـــي إلى نسب شريف يتصل بالنبي ﷺ، و لم يكن لهذا أثره في بقعة بعينها، بل وفي أي مكان نـــــزل فيه العرب في شمال وشرق القارة.

وبرغم من أن بعض المؤرخين يرجع هجرة العرب إلى شرق أفريقيا، إلى حوالي ٥٠٠ سنة قبل الميلاد، فإن الثابت أنهم رحلوا إلى أرض البجة في القرن السادس للميلاد، أي قبـــل ظهور الإسلام، وكان ضمن هذه الهجرة بطون من حمير، وهم الذين ينسب إليهم "البلـــو"، وقد كانت الجماعات التي سكنت بينها قبائل (البلو)، في حالة من الفوضى بسبب هزيمتـــهم المنكرة أمام الملك النوبي (سيلكو)، والتي طردوا على أثرها من حوض وادي النيل جنـــوبي الشلال الأول، ليعودوا إلى حياة البداوة والرعي مبددين قوتهم الحربية في منازعات داخلية.

وقد استطاع البلو، وهم وافدون أن يساعدوا البجـــة علـــى تجـــاوز مشـــكلاتهم الداخلية، وتمكنوا بما فيهم من طباع حميدة أن يصلوا إلى مكان الســـيادة فيـــهم، وبفضـــل المصاهرات الواسعة بينهم وصل البلو إلى الحكم، حيث ابن البنت أو ابن الأخت صاروا بعـد فترة الطبقة الراقية في مجتمع البجة.

جاءت مجموعات من بني يونس عبرت البحر الأحمر، إلى "عيذاب" ثم إلى حوض الدجن غرب إريتريا، حيث دخلت في معارك مع البجة على استخراج المعادن، وهو الصراع الذي استمر حتى عاد بنو يونس إلى الحجاز مرة أخرى، ويبدو أن هذا النمط من الهجرة تكرر مرات عديدة، كان آخرها نزوح قبلية الرشايدة من الحجاز إلى شرق إريتريا وشرق السودان عام ١٨٥٠م، ويلفت هذا النظر إلى اهتمام العرب المهاجرين، بالدخول في نشاطات اقتصادية أهمها العمل في المناجم، مع اهتمام أقل بالعمل في المجالات الدينية والثقافية، تاركين انتشار الإسلام للاحتكاك الاجتماعي المباشر والمصاهرة.

وتأثرت الهجرات العربية إلى شرق أفريقيا، بالاضطرابات السياسية داخل الجزيرة العربية، ففي القرن التاسع الميلادي استكثر المعتصم الخليفة العباسي، من غير العرب وقدمهم على العرب، واستعان بكثير منهم في الديوان، كما ترافق هذا مع عزل عتبة ابن إسحاق والي مصر العربي، مما دفع كثيراً من العرب، إلى الهجرة للخارج كما هاجر بعض العرب من مصر جنوباً مع النيل، حتى وصلوا إلى إريتريا.

كان الصراع الأموي ــ العباسي، زائداً الصراع العلوي العباسي دافعاً، إلى تدفق المضطهدين من آل البيت أولاً، فقصدوا شرق أفريقيا في "عدوليس" و "دهلك"، ويحدد العميد أركان حرب محمد عبد الفتاح إبراهيم، في كتابه: "الوجود العربي على الساحل الشرقي" بصورة عامة قائلاً:

كانت الإمارات العربية على الساحل قد باتت تزدهر وقد تزاوج العرب في هذه الفترة مع عدة دويلات عربية.

نظراً "للمكانة التي احتلها العرب في هذه البلاد، ونتيجة تصاهرهم مع القبائل بفعل الزيجات المستمرة، والتي جعلت القبائل الأفريقية جزءاً من النسيج العربي، بفعل ارتباطها بأصول عربية، فقبائل (البني عامر)، و(البلو) ينتسبان إلى بني عباس، وقبائل (الحباب) ينتسبون إلى بطون عربية، وقبائل (الساهو) بالانتساب إلى الإمام "علي بن أبي طالب"، ويدعى نفر منهم بالانتساب إلى "عمر بن الخطاب "، وقبائل (الماريا) وقبيلة "سنعد قلي" في مرتفعات إريتريا، وقبائل (طروعة وحزو ومنسع) بالانتساب إلى الأمويين.

وقد لمس كثير من المؤرخين هذه الحقيقة، وهو ما يقرر "سبنسر ترمنجهام" بقولـــه: "إن إقامة تاجر أو عالم ديني عربي وسط قبيلة ما، وانتشار الإسلام بينها بواسطته، كان يجعل القبيلة تنتسب مع مرور الزمن إلى هذا العربي النازح، اعتقاداً منها بأن ذلـــك يُعلـــي مـــن مكانتها، فهذه الظاهرة تعتبر شائعة في كثير من الأقطار الإسلامية، وخاصــــــة في شـــرق أفريقيا حيث المزاوجات والمصاهرات التاريخية بين العرب النازحين، وأبنـــاء عمـــهم مـــن الحاميين العنصر الغالب".

وكما ورد في كتاب (سليجمان) "أجناس أفريقية" فإن البجـــة تنقســـم إلى أربعـــة مجموعات هي:

١ ــ **العبابدة** في صحراء مصر الشرقية.

٢ ــ **البشارين** في صحراء مصر الشرقية ولمسافة ٨٠ ميلاً داخل أرض السودان، ثم في لسان من الأرض على نهر العطبرة.

٣ ــ **الهدندوه** الذين يجمعون بين الأمرأر والنوراب والأشراف والأرتيقا وتمتد بلادهم حـــتى طوكر وخور بركه.

٤ ــ ثم **بني عامر** والذين يعيشون في جنوب خور بركه لداخـــل إريتريـــا، وفي الســـاحل وسمهر، ويمتدون إلى الحبشة حيث يطلق عليهم أسماءً أخرى هناك، ويشـــكلون أكـــبر القبائل العربية في شرق أفريقيا وغربها وشمالها، وتتفرع هذه القبائل إلى ٢٧ فرعاً.

دخول المسيحية:

دخلت المسيحية إريتريا وأكسوم في عهد مبكر، وكان أول من أسلم من ملوكـــها (عيزانا)، فأصبحت المسيحية الدين الرسمي للدولة، وظلت إريتريا تابعـــة للكنيسة الحبشـــية حتى استقلت، ولم تنتشر المسيحية إلاَّ بين فئات قليلة فظلت مستعصية وكانت الأديرة هـــي مراكز العلم كما هي مراكز التعبد.

وبعد ضعف سلطة مملكة أكسوم وزوالها، قويت سلطة الكنيســـة خاصـــة عندمـــا تعرضت هضبة إريتريا والتجراي لاكتساح البجة، وقد وقف ملوك الحبشة النصـــارى مـــن

الإمارات العربية موقفاً عدائياً مزدوج الأسباب، فإلى جانب العداء العقائدي نقم الأحباش على العرب في سيطرهم على طرق التجارة، فنشبت بينهم حروب طويلة، واستعان الأحباش بالبرتغاليين فأغار الملك "إسحاق بن داود" ملك الأمهرا، على السواحل الإريترية، ودمر قرى "حرقيقو ــ وزولا ــ وباضع"، ونهبت الأموال وانتقل عدد كبير من السكان للشام، وجزر "سعيد ونورا" وانتقل البعض الآخر إلى جزر دهلك التي كانت مقراً للحكم.

وفي عهد الملكة (هلينا)، التي كانت وصية على ابنها (ليناد دنجله)، وبناء على توصية من مبشر برتغالي، استعانت بالأسطول البرتغالي للاستيلاء على سواحل إريتريا، والصومال وقد اختلف الطرفان و لم يحققا هدفهما.

يتضح لنا جلياً من خلال رصدنا ومتابعتنا للهجرات العربية من جنوب الجزيرة العربية إلى إريتريا، بأن الأصول الإريترية في غالبها عبرت عن انسجامها الكامل مع النسيج العربي، في كافة تكويناته الاجتماعية وعاداته وتقاليده وثقافته العربية الضاربة في عمق الوجدان الشعبي الإريتري.

الهضبة الإريترية وصلاتها بالجزيرة العربية ومملكة (أكسوم):

تدخل (أكسوم) في شؤون جنوب الجزيرة العربية:

توقف سيل الهجرات العربية بشكل مؤقت، عندما تدخل البطالمة في مصر، وأصبح لهم نفوذ سياسي وعسكري على جانبي هذا البحر الأحمر، وأسسوا في منتصف القرن الثالث قبل الميلاد مرفأ عدوليس الشهير، وفي هذا الصدد تشير إحدى المخطوطات باللغة اليونانية، التي عثر عليها بالقرب من (دقي امحري)، على بعد (٤٠) كيلو متراً جنوبي أسمرا، إلى أحد ملوك تلك الفترة كان يحمل اسماً يونانياً سميروتيز (Semlruthes) الآمر، الذي يشير إلى تأثر هذه المنطقة بالثقافة اليونانية بحكم التواجد اليوناني البطليموسي في عدوليس بالسواحل الإريترية.

يبدو أن الهجرات العربية تواصلت، و لم تنقطع انقطاعاً تاماً في تلك الفترة، وفي رأي بعض الباحثين أن العرب كانوا قد دخلوا السواحل الأفريقية المقابلة فيما بين ٢٣٢ ميلادية و ٢٥٠ ميلادية، عندما ركبوا البحر وحطوا رحالهم هناك.

كما إن (السبئيين) الذين استوطنوا المرتفعات الإريترية وهضبة التجراي، أبقوا على صلاهم بوطنهم القديم، ووصل اهتمامهم به إلى درجة التدخل في شؤونه، فضلاً عن تجريدهم لحملات مسلحة عليه واحتلاله في فترات زمنية مختلفة.

وتشير الكتابات الأكسومية، إلى أن ملوكهم كانوا قد حكموا القسم الجنوبي العربي في القرن الأول الميلادي، وأيضاً القرن الثاني، الأمر الذي يجعلنا نستنتج أهم كانوا قد استولوا على السواحل الغربية القريبة من الساحل الإريتري، حيث أنه كان في وسعهم استخدام القوارب الصغيرة والوصول إليها عبر باب المندب، وفي نص من النصوص الأكسومية ورد فيه إن ملك أكسوم أخضع السواحل من (الأرحب)، وفرضت عليهم دفع الجزية، كما يتحدث أحد النصوص المنقوشة عن حرب أعلنها (الشرح يخصب) الحميري، على (أحزب حبشت) أي شعب الحبشة (وذي سهرتت) أي أصحاب سحرته.

فضلاً عن هذا جاء في كتابات ترجع إلى آثام (علهان نهفان)، إن هذا الملك اليمني قد تفاوض مع (جدرت) ملك أكسوم لإبرام صلح معه، ويظهر من ذلك أن ملك أكسوم كان يحكم جزءاً من القسم العربي الجنوبي في ذلك الزمان، كما تدخل ملوك الأكسوم في شؤون هذا القسم فيما بين عام ٣٠٠ ميلادية و ٣٢٠ ميلادية.

ويظهر من اللقب الطويل الذي تلقب به ملك أكسوم ــ عيزانا ــ، أن اليمن وما جاورها من أراضي كانت خاضعة لحكمه، كما أظهر أيضاً تدخل (أكسوم) في القسم العربي الجنوبي في النصف الأول للقرن السادس، واحتلالهم اليمن إذ بقوا فيها حوالي سبعين (٧٠) عاماً، إلى أن ثار أهلها عليهم بمساعدة الفرس، وبذلك أجبروا على الخروج من اليمن ولم يعودوا إليها بعد ذلك أبداً.

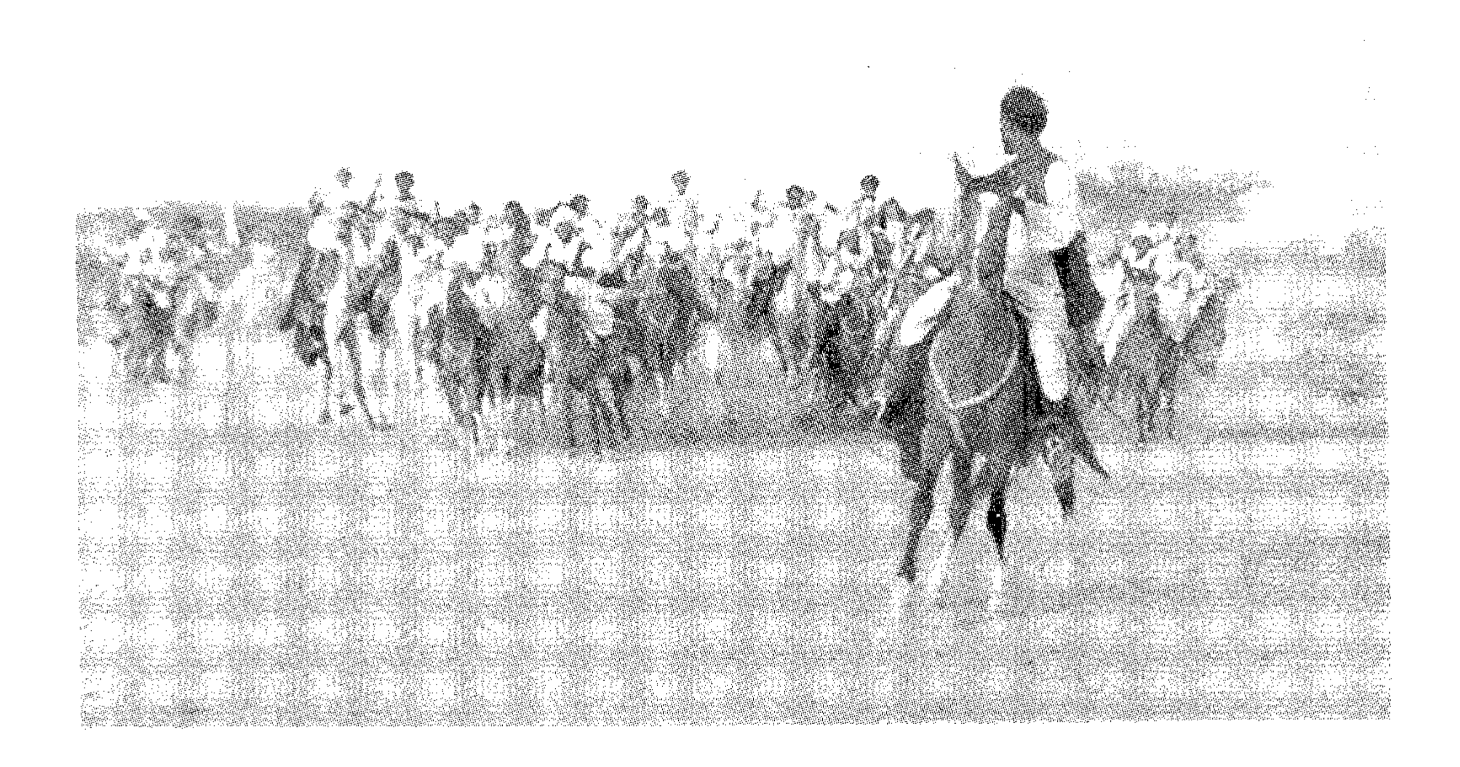
وفي هذا السياق يذكر المؤرخ الروماني بروكوبيوس، أن القيصر "جستنيان" أرسل رسولاً عنه إلى النجاشي (اصبحه)، واسمه جوليانوس ليرجوه إعلان الحرب على الفرس، وقطع العلاقات التجارية معهم، لأنه والقيصر على دين واحد (النصرانية)، ومن ثم يتعين عليه مساعدة أبناء دينه الروم النصارى، والاشتراك معهم في حربهم المقدسة.

ويمضي المؤرخ الروماني في قصته ويقول أنه عندما وصل رسول جستنيان إلى ميناء عدوليس، اتجه إلى أكسوم حيث وجد النجاشي الـ (اصبحه)، واقفاً على عربه ذات أربع عجلات، وقد ربطت بها أربعة فيلة، وكان النجاشي عارياً إلاَّ من مئزر كتان مشغول بالذهب، وقد ربط على بطنه وذراعيه حلياً ذهبية.

ويستطرد المؤرخ الروماني بروكوبيوس في روايته ويقول، إن النجاشي لبى الدعوة وأرسل حملة عسكرية إلى اليمن، لإنقاذ نصارى نجران من عمليات التعذيب، التي يمارسها حمير اليهودي ذي نواس المدعوم من الفرس.

وقد أمكن نقل جنود هذه الحملة العسكرية في قافلتين، على ظهر سفن رومانية قادمة من مصر، وتحركت القافلة الأولى بقيادة النجاشي، الذي استقل سفينة خاصة به عبرت به باب المندب ورست عند ساحل اليمن، وكانت سفينته هي أول سفينه رست على الشاطئ، ثم تلتها بقية السفن، ووقعت معارك بين جيش أكسوم والحميريين، انتهت بانتصار أكسوم وتنصيب (أبرهة الأشرم)، أحد قواد الحملة حاكماً على اليمن، ولكنه لم يتردد في الاستقلال بالحكم وتوارث أبناؤه العرش فترة امتدت سبعين عاماً.

وللعلم فإن مملكة أكسوم أسسها العرب المنصهرين وهم الذين أقاموا تلك المملكة العظيمة، وأبقوا على علاقتهم وتواصلهم مع منابعهم الأصلية بعرب الجنوب لعهود طويلة.



الفصل الثاني

١ ــ دخول الإسلام إلى إريتريا عبر الجزيرة العربية:

تعتبر منطقة شرق أفريقيا، أول منطقة يــدخلها الإسلام بعد الجزيرة العربية، فقبـــل قيام الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، هاجر جماعة من الصحابة إلى الحبشة، وقد حدثـــت هذه الهجرة بينما مملكة أكسوم ينحسر ظلها ويضعف أمرها، وفي بلاد الحجاز يومئذ خـــرج من ظلام الجاهلية إلى نور الإسلام دولة موحدة قوية، وكانت إريتريا المركز الثاني لانطـــلاق نور الله بعد مكة المكرمة وقبل المدينة المنورة، حيث هاجر الصحابة إليها، وحملتهم الســـفينة إلى ساحل البحر الأحمر في شهر رجب من عام ٦١٤م، وكانت هذه البعثة تتكـــون مـــن (الزبير بن العوام ــ ومصعب بن عمير ــ وأبي حذيفة بن عتبة وزوجته ــ وعثمـــان بـــن عفان وزوجته ــ وعبد الرحمن بن عوف ــ وعثمان بن مظعون ــ وجعفر بن أبي طـالب)، صاحب الحوار الشهير مع "النجاشي"، وولده "عبد الله بن جعفر"، حيث رست بهم السفينة في بلدة (معدر) الساحلية جنوب عصب في إقليم دنكاليا حالياً.

وتكررت هجرة المسلمين إلى الحبشة مرة أخرى، فراراً من أذى قريش فهاجر عـــدد يقترب من الثمانين، وأحسن النجاشي استقبالهم فاستقر منهم قليل، وعـــاد معظمـــهم إلى مكة قبيل الهجرة، وجاءت الرسائل التي أرسلها الرسول ﷺ إلى النجاشي، ضمن رســائله إلى الملوك تأكيداً على العلاقة الطيبة، التي ربطت الأحباش بعرب الجزيرة، وهي العلاقـــة الـــتي ساعدت على تقويتها وفود من الحبشة وفدت إلى الرسول، وصلات طيبة جمعت العـــرب بأحباش الحجاز، إلى جانب الصلات الحميمة، التي كان مسرحها اليمن، والتي ظلت لفـــترة طويلة همزة وصل بين الجزيرة العربية وشرق أفريقيا، وقبل هذا وبعده أن من بينـــها كـــان للإسلام دور إيجابي، وفعال تمثل في إسلام بلال الحبشي (رضي الله عنه) وهو أول مـــؤذن في الإسلام وتحمل الكثير في سبيل الدعوة وكلمة التوحيد.

وبعد الاحتكاك المباشر الذي حدث بين المسلمين المهاجرين إلى الحبشـــة وســـكان البلاد، في عهد النجاشي وضعت البذرة الحقيقية لانتشار الإسلام، حيث بقي بعض الصحابة

في الحبشة لم يرجعوا كما طال المقام بمن عادوا، إلى أكثر من عشر سنوات كانوا خلالها دعاة للإسلام، نجحوا في ظل تسامح حقيقي من قبل النجاشي، في هداية بعض أبناء الحبشة وإريتريا للإسلام.

أ ـ الأمويون:

في عصر الأمويين استمر الاحتكاك بين عرب الجزيرة وإريتريا، عن طريق التجارة وعن طريق اليمن حتى حدث عام ٨٣هـ، أن أغار القراصنة الذين اتخذوا من خرائب ميناء عدوليس الإريتري مأوى لهم، على جدة ودمروا السفن الراسية فيها، بل وهددوا الأماكن المقدسة في مكة والمدينة، فأرسل عبد الملك بن مروان، أول حملة بحرية استولت على جزر دهلك الواقعة على مسافة ٦٠كم من مصوع، لتأمين الملاحة ولتصبح منطلقاً للدعوة الإسلامية في إريتريا وشرق الحبشة، وتصبح دهلك أول إمارة إسلامية في إريتريا، ولشدة حرارتها استخدمها الأمويون منفى لمن يغضبون عليه من أعدائهم.

وكانت السيطرة العربية على جزر دهلك سبباً في تطورات عديدة هامة في تاريخ المنطقة، أولها دخول بعض مناطق الساحل في دائرة نفوذ بعض القوى الداخلية، كما أعطت فرصة لانتشار الإسلام من قاعدة ثابتة، فضلاً عن ارتباط حركة التجارة في المنطقة، بالواقع الجديد الذي أحل النظام والعدل محل الفوضى والقرصنة.

ب ـ العباسيون:

كرد فعل طبيعي لانهيار الدولة الأموية، انقسم الهاربون من الدولة العباسية إلى قسمين، أحدهما اتجه إلى الأندلس وأنشأ الدولة الأموية بالأندلس، والآخر اتجه إلى إريتريا لبعدها عن مركز الدولة العباسية في بغداد، ولكونها خصبة للتجارة بالنسبة للأمويين الهاربين من الحكم العباسي، وللدعوة بالنسبة لآل البيت (الأشراف) الذين نالوا من ظلم العباسيين كثيراً.

وقد تزامن هذا الوافد مع صراعات عنيفة داخل الممالك الحبشية، عزلها تماماً عن التأثير في الأحداث، بسبب الصراعات التي نشبت بين الأسرة السليمانية وأسرة زاقي، وقد

وطد الإسلام في هذه الفترة إقدامه في التربة الإريترية، منذ بداية مجيئه فأسلم "آل الجبرتا"، وإليهم ينسب المؤرخ المصري الشهير عبد الرحمن الجبرتي، ولهم رواق خاص بهم بالجامع الأزهري الشريف، لم يزل موجوداً حتى الآن ويسمى "رواق الجبرتا"، وكانوا من أوائل الناس إسلاماً في إريتريا، فذهب منهم وفد ضمن وفد النجاشي المرسول، وكانوا يقطنون هضبة التجراي.

ويأتي بعد الجبرتا الدناكل في جنوب إريتريا، والسمهر في ضواحي مصوع، وقبائل الساهو في المنطقة المحصورة بين خليج زولا وأرافلي وأكلي غوزاي، ويأتي هنا دور أسر دينية إريترية عريقة، بعضها يمتد إلى أصول عربية تنتمي إلى آل البيت، وبعضها من أصول إريترية اعتنقت الإسلام مبكراً، وكان لهذه الأسر دور هام جداً في دعوة قبائل كثيرة إلى الإسلام، فقبائل الساهو سالفة الذكر انتشر فيها الإسلام، عن طريق أسرة بيت (فقيه محمد)، وهي أسرة عربية اشتهرت باسم (شيخ محمود)، التي انتقل أجدادها في كل أنحاء إريتريا، من جنوب الهضبة إلى سمهر والساحل لنشر الدعوة إلى الإسلام، وكانت صاحبة فضل كبير في نشر الدعوة بين قبائل عديدة، وهي أسرة يرجع نسبها إلى الصحابي الجليل الملقب بحواري الرسول ﷺ الزبير بن العوام رضي الله عنه.

وخلال ثلاثة قرون من (السابع إلى العاشر الميلادي)، تفاعل الإسلام مع الواقع الإريتري، بالدعوة والمصاهرة والتجارة والتأثير الثقافي المتبادل، حتى كان القرن العاشر بداية لوجود إمارات إسلامية مزدهرة، "بعض المؤرخين يرجع ذلك إلى القرن الثامن" في دهلك وعلى سواحل إريتريا، مما جعل معدل انتشار الإسلام يتضاعف بين القبائل، وجهود الأسر الدينية تتضاعف لتشهد القرون التالية تزايد إسلام قبائل الساحل، وعموم قبائل البني عامر، ففي القرن العاشر انتشر الإسلام بشكل أوسع وكامل، بين قبائل الساحل والبني عامر، وبفضل جهود أسر دينية معروفة، ويضاف إلى جهود هذه الأسرة أسرة "عد شيخ حامد" جهودهم لنشر الإسلام بين قبائل الحباب، وهي أسرة تنتمي إلى الأشراف من قريش، وقدمت إريتريا عن طريق السودان، وما تزال زوايا العلم التي أقامتها منتشرة حتى الآن.

ودخلت قبائل من الناطقة بالتجري إلى الإسلام بصورة متتالية، نذكر منها الحبـــاب بفروعها (عتماريام ــ وعد تكليس ــ وبيت اسقدي) والباريا والبيت جوك، ويعود ظـهور الإسلام في هذه القبائل المذكورة، إلى جهود الأسر الدينية حيث يرجع إسلام هذه القبـــائل بالتحديد إلى جهود "محمد عثمان الميرغني"، مؤسس الختمية الذي افترق عن شيخه الســـيد "محمد السنوسي" ورحل جنوباً إلى إريتريا، ويعود انتشار الإسلام في إريتريا، في مجملـــه إلى جهود من هذا النوع، لأسر عملت في مجال الدعوة بين غير المسلمين، وتعليم القرآن بـــين المسلمين انتشر في كل ربوع البلاد، مثل "عد سيدنا مصطفى" في بركه ــ و"عد معلــم" في غرب إريتريا وشمالها ــ و"بيت الشيخ إبراهيم الخليل" في دنكاليا وكلها أسر جـــاهدت في سبيل نشر الإسلام، ونشأ أحفادها على ميراث أجدادهم علماء زاهدين يتجولون في البـلاد، أو يقيمون الزوايا يهدون غير المسلمين للإسلام، ويعلمون المسلمين القرآن ويكـــاد يجمـع بينهم الانتساب إلى العرب، وقد كانوا دافعاً إلى ارتباط مسلمي إريتريا منـــذ زمـن بعيـد بالمعاهد الإسلامية في (مكة والقاهرة)، فخرجت منهم البعثات تتعلم وتعود إلى بلادها لحمل مسؤولية الدعوة، كما نبغ منهم علماء العربية والتفسير والفقه والحديث.

وإن المؤرخ العربي الشهير (ابن الفضل العمري)، قد أفرد مؤلفاً منفرداً لتاريخ ممـالك الحبشة، وهو كتابه (الإلمام بمن في الحبشة من ملوك الإسلام)، الذي يقول فيه: (فـإن هـذا يدعونا إلى تناول تاريخ الإسلام في هذه المنطقة، التي لم تكن في يوم حاضرة الذكر بتفصيـل أكثر كجزء من العالم الإسلامي، ترجع أصول معظم سكانها إلى عالمها العربي، فقد دخـــل الإسلام إريتريا من الطريق الذي دخلت منه كل المؤثرات السابقة واللاحقة، وهو الطريـــق الذي يعتبر بوابة المنطقة كلها، التي تتفاعل مع العالم من خلالها فقد دخل مـــن ســـواحل إريتريا وأجزائها الشمالية وقسم من هضبتها، عن طريق "عدوليس وباضع" وهو نفس الموقع الذي تمركزت فيه الثقافة اليونانية حين كانت لها السيادة لفترة من الزمن، وهو الطريق الذي منه دخلت المسيحية، ولم ينحصر انتشار الإسلام في السواحل الإريترية، بل امتـــد داخلـــها وإلى داخل الحبشة نفسها، حتى أصبح للإسلام ذات يوم سبع ممالك مزدهرة في هذه البـلاد، ونجد إشارات كثيرة في كتابات المؤرخين ترجع انتشار الإسلام في هذه البـــلاد، إلى هـــذا السبب أو ذاك فمن قائل إنه انتشر لأنه أنقذ الناس من قوة الرق ومنحهم الأمان، ومن قـائل

آخر أنه يمنحهم قوه عالمية، من غير إن يدفعهم للانسلاخ من مواقعهم، ويمكننا إن نضيف إلى هذا التقارب، الذي يجمع بين عرب الجزيرة حملة رسالة الإسلام، وعرب إريتريا الذين يعيشون في ظل ثقافة عربية الجذور.

وإذا كان للعامل الثقافي دور في انتشار الإسلام في إريتريا، فإن العوامل الاقتصادية كان لها دور في حركة الهجرة العربية لإريتريا، فقبل الإسلام هاجرت بطون من بني حمير، عرفوا بقبيلة (البلو) إلى سواحل البحر الأحمر، وعن طريق مصر جاءت قبائل ربيعه بعد الإسلام تصحبهم قبائل قحطانية، وجاؤوا بحثاً عن المعادن إلى عيذاب، ثم إلى مناطق (دجن) غرب إريتريا، بمجموعة من بني يونس جاءت عبر البحر الأحمر، وتعتبر قبائل الرشايدة آخر من هاجر من الجزيرة العربية إلى شرق إريتريا في القرن التاسع عشر.

ومع سقوط الدولة الأموية نزح بعض الأمويين إلى إريتريا هرباً من بطش العباسيين، كما هرب بعض الأشراف من أهل البيت، وحيث إن موقف الخلافة العباسية من العرب دفع كثيراً من العرب، إلى الرحيل بعيداً عن نفوذ العباسيين فاستقبلت السودان وإريتريا والحبشة كثيراً منهم، بل وإن بعض الروايات تذهب إلى أن أنصار "مروان بن محمد" آخر خلفاء الأمويين فروا بعد قتله إلى الجنوب، حتى تفرقوا بين" باضع وهواكل وبهدور"، ولم تزل آثارهم فيها باقية.

وهكذا كانت الأحداث السياسية في الجزيرة سبباً من أسباب النزوح الدائم من الجزيرة إلى شرق أفريقيا.

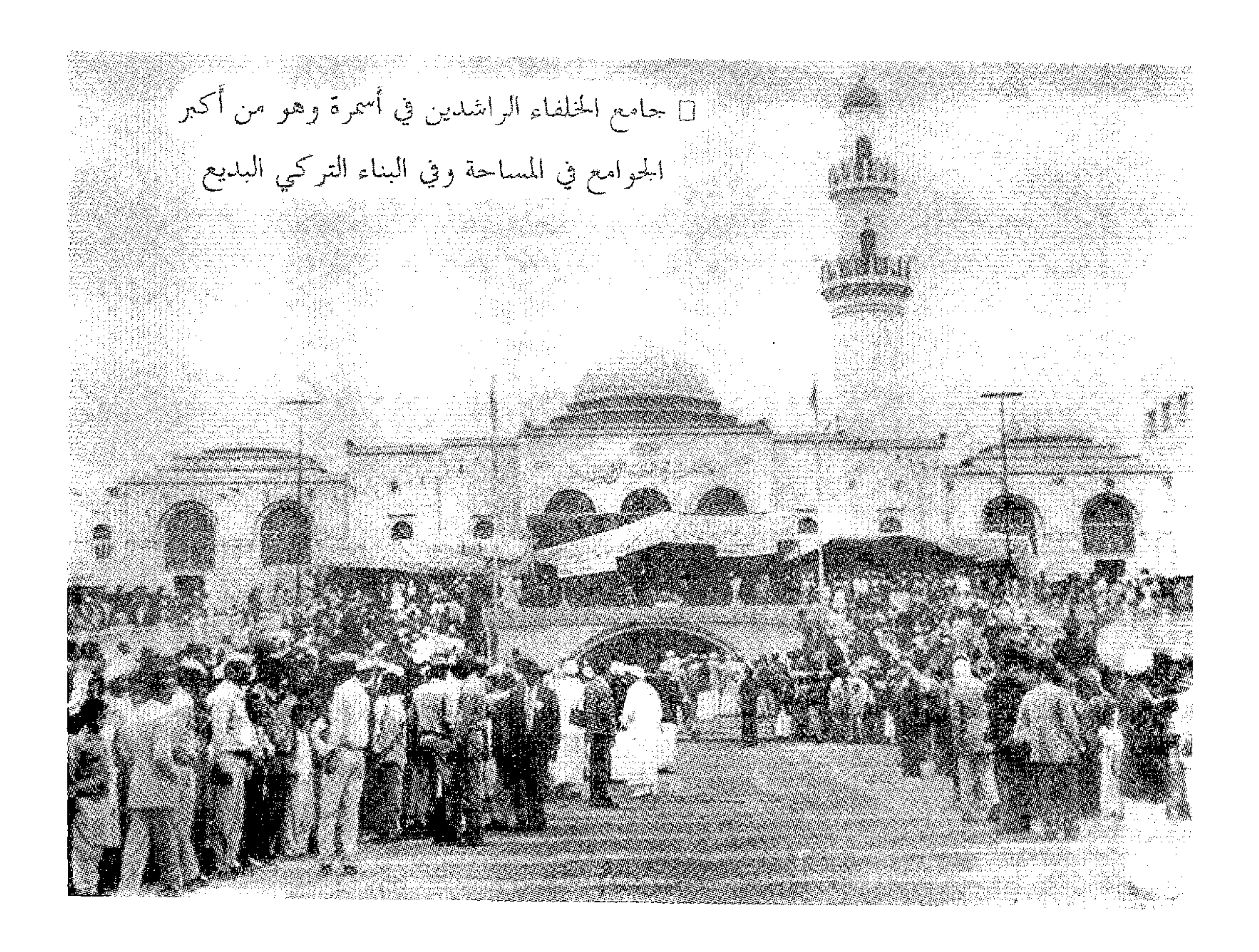
٢ ـــ الإمارات الإسلامية:

كما أشرنا أن (دهلك) كانت بوابة من بوابات دخول الإسلام والهجرات العربية إلى إريتريا، وحازت على مكانة هامة منذ قديم الزمان لوقوعها في طريق التجارة، وتنازعت السيادة عليها قوى عديدة في المنطقة، ومن خارجها في العصور الوسطى، حيث استقلت جزر (دهلك) كإمارة منفصلة عن سلطان اليمن، بعد إن ظلت تابعة له لفترة طويلة، وإن بقي أمراؤها يسترضون حكام اليمن بالهدايا من الرقيق وغيره، وهو ما مكن سلطانها من

بسط نفوذه على جزر (باضع) ومناطق الساحل الإريتري، وفرض جزية تدفعـــها القبـــائل المجاورة لعامله في (باضع).

وقد ازدهرت الثقافة العربية في أمارة دهلك الاريترية، وترك هذا الازدهار آثـــاره في نقوش عربية بديعة، في الأضرحة والمساجد والقصور، وتبدو الروافد الثقافية العربية تظـــهر آثارها حتى الآن، إذ تمتزج في لهجة دهلك الحالية (التجرى) ألفاظ عربية مع أخرى دنكليـــة وتجرينية.

وتعتبر ممالك البجة في إريتريا والسودان وجنوب أسوان، صفحة من أهم صفحـــات الوجود الإسلامي في إريتريا، وهذه القبائل التي يمتد وجودها التاريخي إلى العصر الفرعـــوني، كانت قد قويت شوكتهم حتى أغاروا على مصر أكثر من مرة مما اضطر، (والي) مصـــر في عصر الخليفة العباسي المأمون، أن يعقد معهم صلحاً ربما دفع إليه ما كانت تحويه أرض هـــذه القبائل من ثروات طبيعية ضخمة.



□ جامع الخلفاء الراشدين في أسمرة وهو من أكبر الجوامع في المساحة وفي البناء التركي البديع

ويشكل العنصر العربي مكوناً هاماً من مكونات أصول البجة، فمنذ القـرن الثـامن الهجري بدأت قبائل ربيعه تهاجر إليهم، وتختلط بهم ثم تبع ذلك انصهار قبائل البلو العربيـة فيهم، كما نـزحت إليهم واندمجت قبائل من جهينة، وتعتبر قبائل بني عامر أهم قبائل البجة التي تعيش في إريتريا، وقد انقسم البجة إلى قسمين (كلاهما مسلم): الحـدارب وعاصمـة ملكهم (هكر)، وزناجقة وعاصمة ملكهم (تفلين).

ورغم أن البجة لم تتحد في دولة واحدة بالمعنى الذي يعرفـه الواقع السياسي اليـوم أو حتى في العصور الوسطى، إلا أن الرابطة القبلية بقيت فوق السلطة السياسية، ففي عصـر المأمون كما أسلفت هاجمت البجة مصر فعقد معهم والي مصر عهداً، وقعه عنهم عبـد الله ابن منكون مما يؤكد وجود علاقة قوية بين إمارات البجـة المتعددة وقد نص الاتفاق علـى ما يلي:

(هذا كتاب عبد الله بن الجهم مولى أمير المؤمنين، صاحب جيش الغـزاة عـامل الأمير، إلى إسحاق ابن أمير المؤمنين الرشيد أبقاه الله في شهر ربيع الأول سنة عشرة ومـائتين لمكنون بن عبد العزيز عظيم البجة بأسوان حيث يقول:

«إنك سألتني استقمت واستقاموا على ما أعطيتني وشرطت لي في كتابي هذا، وذلـك أن يكون سهل بلدك وجبلها من منتهى حد أسوان من أرض مصر، إلى حد ما بـين دهلـك وباضع "مصوع" ملكاً للمأمون عبد الله بن هارون الرشيد أمير المؤمنين أعزه الله تعالى، وأنـت وجميع أهل بلدك عبيد لأمير المؤمنين، إلاّ أنك تكون ملكاً في بلدك على مـا أنـت عليـه في البجة، وعلى أن تؤدي إليه الخراج في كل عام ما كان عليه سلف البجة، وذلك مائة من الإبـل وثلاثمائة دينار، وازنة داخلة بيت المال والخيار في ذلك لأمير المؤمنين ولولاته ليس لك أن تحـرم شيئاً عليك من الخراج، وعلى أن كل أحد منكم إن ذكر محمد ﷺ أو كتاب الله ودينـه بمـا لا ينبغي ان يذكر به أو قتل أحداً من المسلمين حراً أو عبداً، فقد برئت منه الذمة ذمـة الله وذمـة رسول الله ﷺ وذمة أمير المؤمنين أعزه الله وذمة جماعة المسلمين وحل دمه، كما يحـل دم أهـل الحرب وذراريهم، على أن أحداً منكم إن أعان المحاربين على أهل الإسلام بمال أو دلـه علـى عورة من عورات المسلمين وآثر لعزتهم فقد نقض ذمة عهده وحل دمه، على إن أحداً منكـم

إن قتل أحد المسلمين عمداً أو سهواً أو خطأً حراً أو عبداً، أو أحداً من أهل الذمة المسلمين، أو أصاب لأحد من المسلمين، أو أهل ذمتهم مالاً ببلاد البجة أو بلاد النوبة، أو في شيء من البلدان براً أو بحراً، فعليه عشر ديات في قتل العبد المسلم عشر تيم، وفي قتل الذمي عشر ديات من دياهم وفي كل ما أصبتموه من المسلمين وأهل الذمة عشر أضعافه.

وإن دخل أحد المسلمين بلاد البجة تاجراً أو مقيماً أو مجتازاً فهو آمن فيكم، كأحدكم حتى يخرج من بلادكم ولا تأووا واحداً من أبقى المسلمين "الآبق هو الهارب"، فإن آتاكم فعليكم أن تردوه إلى المسلمين، وعلى أن تردوا أموال المسلمين إذا صارت في بلادكم مؤن تكزم في ذلك، وعلى أنكم إذا نزلتم ريف صعيد مصر لتجارة او متجلوزين لا تظهروا سلاحاً، ولا تدخلوا المدن والقرى بحال، ولا تمنعوا أحداً من المسلمين الدخول في بلادكم والتجارة فيها براً وبحراً، ولا تخيفوا السبيل ولا تقطعوا الطريق على أحد من المسلمين ولا أهل الذمة ولا تسرقوا المسلم ولا الذمي مالاً.

وعليكم ألا تهدموا شيئاً من المساجد، التي بناها المسلمون بصحبة وهجر وسائر بلادكم طولاً وعرضاً، فإن فعلتم ذلك فلا عهد لكم ولا ذمة، وعلى أن مكنون بن عبد العزيز يقيم في ريف مصر وكيلاً في المسلمين، بما يشترط لهم من دفع الخراج ورد ما أصاب البجة للمسلمين من دم أو مال).

وعلى أحد من البجة أن لا يعترض حد القصر، إلى قرية يقال لها "قبان" من بلد النوبة حد الأعمدة، عقد عبد الله بن الجهم مولى أمير المؤمنين لمكنون بن عبد العزيز كبير البجة الأمان، على ما سمينا وشرطنا في كتابنا هذا، وعلى أن يوافي به أمير المؤمنين، فإن زاغ مكنون أو عاث فلا عهد له ولا ذمه.

وعلى مكنون أن يدخل عمال أمير المؤمنين بلاد البجة لقبض صداقات من أسلم من البجة، وعلى مكنون الوفاء بما شرط لعبد الله بن الجهم وأخذ بذلك عهد عليه بأعظم ما أخذ على خلفه من الوفاء والميثاق، ولمكنون بن عبد العزيز ولجميع البجة عهد الله وميثاق أمير المؤمنين وذمة الأمير (إسحاق) ابن أمير المؤمنين الرشيد وذمة عبد الله بن الجهم ما وفي مكنون بن عبد العزيز بجميع ما شرط عليه.

فإن غير مكنون بن عبد العزيز أو بدل أحد البجة فذمة الله جل اسمه وذمة أمير المؤمنين وذمة الأمير أبي إسحاق بن أمير المؤمنين الرشيد وذمة عبد الله بن الجهم وذمة المسلمين بريئة منهم».

يمكن استنتاج بعض الدلالات من هذه المعاهدة على النحو التالي:

١ ــ أنها لم تكن معاهدة لترسيم الحدود بين المملكتين فقط بل اشتملت على تنظيم أمور عديدة تجارية ومالية ودينية وسياسية تعكس التأثير المتبادل بين دولتين إحداهما دولة عربية إسلامية وأخرى إسلامية يغلب عليها الطابع العربي هي مملكة البجة.

٢ ــ أن المعاهدة بنصها العربي حافلة بالمصطلحات الشرعية "كأهل الذمة" و "الدية" و "دية الذمم" وغير ذلك من المصطلحات الإسلامية التي لا يفهمها إلاّ عربي مسلم وهو ما يعكس الموقع الذي احتلته العقيدة الإسلامية وكذا الأصول العربية في مملكة البجة.

٣ ــ أن الجزية التي فرضت على البجة هي جزية هزيلة بالمقياس إلى الملك الشاسع الذي تكون في فترة من الفترات من خمس ممالك يتجاوز وهو ما يعني أن الاتفاقية لم تعن خضوع طرف لآخر بقدر ما أعطت للدولة العباسية حقوقاً متميزة يمكن تشبيهها بوضع "الدولة الأولى بالرعاية". وقد نقض البجة هذه المعاهدة بعد خمسة عشر عاماً من توقيعها وقاموا بطرد العرب من المناجم ومنعوا الجزية فحاربهم الخليفة المتوكل وهزمهم فأعاد الجزية عليهم واستضاف ملكهم "علي بابا" بالعراق وخلع عليه الهدايا وكان معه في رحلته هذه جماعة من شباب القبيلة بأسلحتهم وزيهم الذي يمثل القوة البجاوية، وقد سادت بعض أفرع من قبائل البجة على مملكة البجة لفترات طويلة سنعرض لها.

أ ــ إمارة بلو:

يرجع بعض المؤرخين هجرة البلو أو البلي إلى عصور قديمة، وهم حسب هذه الروايات التاريخية من العرب البائدة التي هاجرت بعد ثمود من بلاد الرافدين حيث استقرت في الشام وصعيد مصر وهم بطن من بطون خزاعة وبالتحديد هم أبناء عمرو بن خزاعة بن حميد، وفي رحلة هذه القبيلة محطات كثيرة فقد مروا بمعد واليمن، حيث كان لهم ملك في بلاد الشحر، ومنها إلى مأرب حيث رحلوا إلى الشاطئ الغربي للبحر الأحمر وانتشروا مع

قبائل أخرى في صعيد مصر، وبدأت بذلك رحلتهم للاندماج في قبائل البجة التي تزاوجوا منها بكثرة ولتنتقل إليهم السيارة على قبائل البجة لفترة طويلة زحف خلالها البجة نحو هضبة إثيوبيا وإريتريا حوالي القرن الثامن الميلادي.

غير أن هناك رواية أخرى تنسب البلو للعباسية حيث أن النسب إلى العباسيين لا تدعمه حقائق التاريخ، وأن ما يهمنا هنا فترة سيادتهم على البجة وهي الفترة التي تبدأ من القرن الثامن الميلادي وتنتهي في السادس عشر الميلادي تقريباً عندما زال ملكهم على يد ذلك التحالف بين قبائل (البني عامر ـــ والهدندوه ـــ البشاريين) والذين أنشأوا مملكة صغيرة لهم في (مصوع) على ساحل إريتريا عام ١٥٥٧م وبين البداية والنهاية صفحات من التاريخ تستحق التوقف.

فحسب ما ذكر ابن خلدون عن البلو عبروا البحر الأحمر وغلبوا على سكان بلاد النوبة وأزالوا ملكهم وحاربوا ملوك الحبشة، ومما يذكر لهذه القبائل أنها كانت أول من نقل العربية إلى أفريقيا قبل أن تهجن لغتهم بالتدريج حتى أصبحت لغة أخرى وإن بقيت آثار اللغة العربية فيها وهي اللغة البجاوية.

وقد كان البجة في عصر سيادة البلو همزة الوصل بين مصر في الشمال وآخر حدودهم جنوب أسوان كما نصت معاهدة الرشيد مع (عبد العزيز مكنون) وحتى إريتريا والحبشة وهو ما جعل علاقتهم تبدو متشابكة، فهم رغم سيادتهم على هذه الرقعة الكبيرة كان تنصيب ملكهم يتم شكلياً من قبل مصر وكان يكتب له على الأبواب السلطانية المصرية "المجلس السامي الأميري الحجربي"، وقد لمع من أمراء البلو "بشر بن مروان بن إسحاق" ويمتد نسب أمه إلى ربيعة، سمرة بن مالك الذي عاصر الناصر قلاوون المملوكي في مصر وكان ذا جيش قوي.

وقد فرض البلو زعامتهم على كل أفرع البجة فلم ينافسهم في ذلك أحد رغم أن فرع "الزناجقة" وهو أحد أفرع البجة كانت أقوى فروع البجة وأشدها مراساً وقد انضوت تحت لواء البلو وكانت عماد جيشها، وقد ظل البلو حتى دخلوا معترك السياسة يرفضون مصاهرة غيرهم وكانوا يعرفون دائماً باعتبارهم السادة إذ جمعوا بين الأصل العربي والأخلاق السامية حتى اختلطوا بسائر بطون البجة في مصاهرات واسعة.

وحتى العهد التركي احتفظ البلو بهذا الموقع المتميز فكان الأتراك يقلدونهم المناصب فأطلقوا عليهم اسم النواب في إقليم سمهر، وفي كتاب الأصول التاريخية للمشكلة الإريترية للدكتور "السيد رجب حراز" الذي يتحدث عن ضعف النفوذ العثماني على ساحل البحر الأحمر الغربي منذ أواخر الثمانينات، من القرن السادس عشر نتيجة انشغال الدولة العثمانية بجبهات متعددة استعانت السلطات التركية بأحد الزعماء المحليين ليكون نائباً عنها في البر الساحلي في حرقيقو وللمعاونة في أعمال الحكومة والإدارة بمصوع كما استعانت بزعيم محلي آخر في سواكن.

وكان "نائب البحر" أو نائب (حرقيقو) يتقاضى مرتباً شهرياً ومبلغاً معيناً من إيراد جمرك مصوع مقابل إمداده جزيرة مصوع بالماء العذب من آبار (حرقيقوا) والاتفاق على الحامية العثمانية بالجزيرة وكان النائب يعين بواسطة والي جدة ويتجدد فرمان تعيينه سنوياً.

غير أن الدكتور حراز لاعتماده على مؤرخين غربيين في استقاء معلوماته عن النواب في سمهر لم يحدد انتماءهم القبلي بدقة فيقول:

"ومما يجدر ذكره أن أسرة النواب كما يقول المؤرخ الفرنسي دوان Douin كانت قد وفدت في الأصل من مملكة تجراي Tigrai إلاَّ أنها حين اعتنقت الإسلام انعزلت تدريجياً بمنطقة مصوع الساحلية عن النفوذ الحبشي وخصوصاً عندما أخذ الاضمحلال يدب في الإمبراطورية الحبشية منذ الثلاثينات من القرن السادس عشر أي حوالي غزو الإمام أحمد بن إبراهيم المسمى بالقرين أو الأشول لتلك الإمبراطورية.

وتوطدت سلطة أسرة النواب شيئاً فشيئاً في إقليم السمهر ويشمل مصوع وحرقيقو والمنطقة المحيطة بهما والممتدة الداخل حتى سفوح الهضبة وعلى الساحل مسافة حوالي خمسين ميلاً شمال مصوع وجنوبها، وكان النائب مكلفاً بتحصيل الأموال الأميرية أو العوائد باسم الزكاة من القبائل النازلة بإقليم السمهر وكذلك من رعاة الساهو والحباب علاوة على تحصيل "رسوم مرور" من المسافرين والقوافل التي تدخل الهضبة الحبشية أو تخرج منها، ولكن مهمة النائب لم تقتصر على تحصيل تلك العوائد والرسوم فحسب بل موكلاً إليه أمر القبائل بإقليم السمهر فتولى الفصل في النزاعات التي تنشب بينها وخصص لكل منها

منطقة معينة للرعي، وعلى هذا النحو غدا النائب هو صاحب السلطة الفعلية في إقليم السمهر من خليج عقيق شمالاً إلى نواحي زولا جنوباً بينما كادت سلطة الأتراك تكون اسمية في هذا الإقليم.

وهكذا كان " البلو" أمة عربية ممتازة استوطنت بلاد البجة وحكمت سكانها من قبل الإسلام وعندما أتى الأتراك كانوا سادة البلاد وأرجع بعض المؤرخين قوة البلو واستمرارهم في سيادة هذه البقعة شرق أفريقيا أنهم وضعوا تنظيماً دقيقاً لقبيلتهم واتباعهم وخلفائهم وكان نظامهم العسكري يقترب مما يعرف الآن في العصر الحديث إذ جندوا كل من يستطيع حمل السلاح في جيش نظامي ووضعوا القواعد الثابتة لتولي قيادة هذا الجيش فرع بعينه من البلو وجعلوا من يتولى قيادته كيخيا وحرف إلى كيكيا.

ب ــ مملكة الدجن:

الدجن أو الدكن مصطلح جغرافي وليس اسم قبيلة إذ يطلق على الإقليم الغربي من إريتريا ويشمل الساحل الممتد على البحر الأحمر وحوض القاش وقد ورد اسم هذه المنطقة في نقوش الملك عيزانا في القرن الرابع الميلادي، وقد يمتد المصطلح الجغرافي ليشمل بعض الأقسام الشمالية من إريتريا إلى جانب أجزاء من شرق السودان غير أن مركز هذه المملكة هو (وادي القاش وبركة) وربما كان الاسم راجعاً إلى أن سكان هذه المنطقة كانوا يزرعون "الدخن".

وقد شهدت هذه المنطقة هجرات عربية كثيفة حتى أطلق على نهر القاش النابع من هضبة أكسوم اسم "مأرب" تخليداً لهذه الهجرات، وكذا شهد حوض الدجن هجرات منه إلى مناطق أخرى بفعل عوامل سياسية كالحروب والاضطرابات السياسية فهاجر بعضهم ناحية الغرب إلى حوض النيل الأزرق ثم مالي والنيجر وغيرها من أنحاء أفريقيا.

وقد كانت الدجن مكونة في الغالب من إمارتين يحكمها ملك مسلم وكان أحدهما للزراعة والمستقرة والأخرى للرعي الموسمي وكان البدو أصحاب السيادة في المملكة لتفوقهم العسكري وقد استطاعت هذه الأسرة أن تتكيف مع الاضطرابات التي تموج بها المنطقة.

وقد عدد (بن حوقل) بعضاً من فروعهم فذكر منها "كلدم ـ ليوانيكة ـ قصعة" وهؤلاء من البجة ورقبات وهنديبا، وقد اشتهرت من ملوكهم "جعوة" وهي ملكة ذات جمال فاتن وثراء عريض وهي إلى ذلك محاربة شديدة المراس وكذلك السلطان "مكثر" ملك مزحه والملكة "معبوة" والأميرة "فاطمة" التي خاضت حروباً ضارية مع الأحباش.

وقد تعرض الدجن لموجات من الهجمات من الأحباش والجيوش الغربية أثرت على استقرارها كما دفعت ثمن الصراع التركي ـ الغربي على المنطقة ففي إطار المصالح البرتغالية في المنطقة حيث استغلت الحروب التي دارت بين الإمام أحمد بن إبراهيم وكل من "لبنا دنقل" وقلوديوس لإرسال بعثة لاحتلال مصوع عام ١٥٢٠ م وكانت تخضع حينئذ لحكم البلو وحولت مسجد مصوع إلى كنيسة ودمرت بيت الحكم البلوى.

غير أن الإمام أحمد بعد أن أحرز انتصارات متوالية أسر في إحداها القائد البرتغالي وأعدمه واجتاح مملكة الحبشة بأسرها اتصل بإمارات الساحل مصوع وسواكن وإمارات الدجن والهضبة الإريترية.

ورغم ما أصاب مملكة الدجن من مؤثرات أفريقية فإن اللغة العربية ظلت الثقافة فيها وحتى اليوم بها تتم مراسلاتهم وسجلاتهم وإن بقيت اللغة البجاوية أو الحداربية التي تستعمل في نطاق ضيق من قبائل بني عامر في منطقة بركه السفلى القريبة من السودان وسادت لغة التجري بدلاً منها.

وقد دخلت مملكة الدجن في مرحلة الانهيار بعد تأسيس مملكة الفونج في سنار حيث مد نفوذ السلطنة على القبائل والجماعات المحلية في شمال السودان وحتى الشلال الثالث كما امتد إلى سواكن ثم امتد إلى غرب إريتريا، حتى اخضع أقاليم البجة وممالكها إلى سلطنة سنار واستمرت فتوحات الفونج حتى مصوع، ولم يكن سلطان الفونج يتدخل في شؤون القبائل الداخلية الخاضعة لهم بل كان الفونج يكتفون بالزعامة الرمزية ولم تفرض على الحلفاء إرسال جنود وتمويل الجيوش في حالة الحرب.



□ الفنان الأمين عبد اللطيف ابن القومية التغرية العريقة

وكانت الضرائب التي تجبي على البضائع شكل السيادة الظاهر مع احتفاظ قبائل البني عامر بالاستقلال الذاتي مع الولاء الرسمي لسلطنة الفونج.

وقد دخل الفونج والدجن في حروب طويلة لم يتمكن خلالها الفونج من إخضـــاع الدجن لسلطتهم بل إن خضوع البني عامر لم يأت إلا في وقت متأخر حوالي القرن السادس عشر حيث بقيت مملكة الدجن موجودة تحارب الأحباش حتى عهد الأميرة فاطمـــة سنة ١٦١٩م.

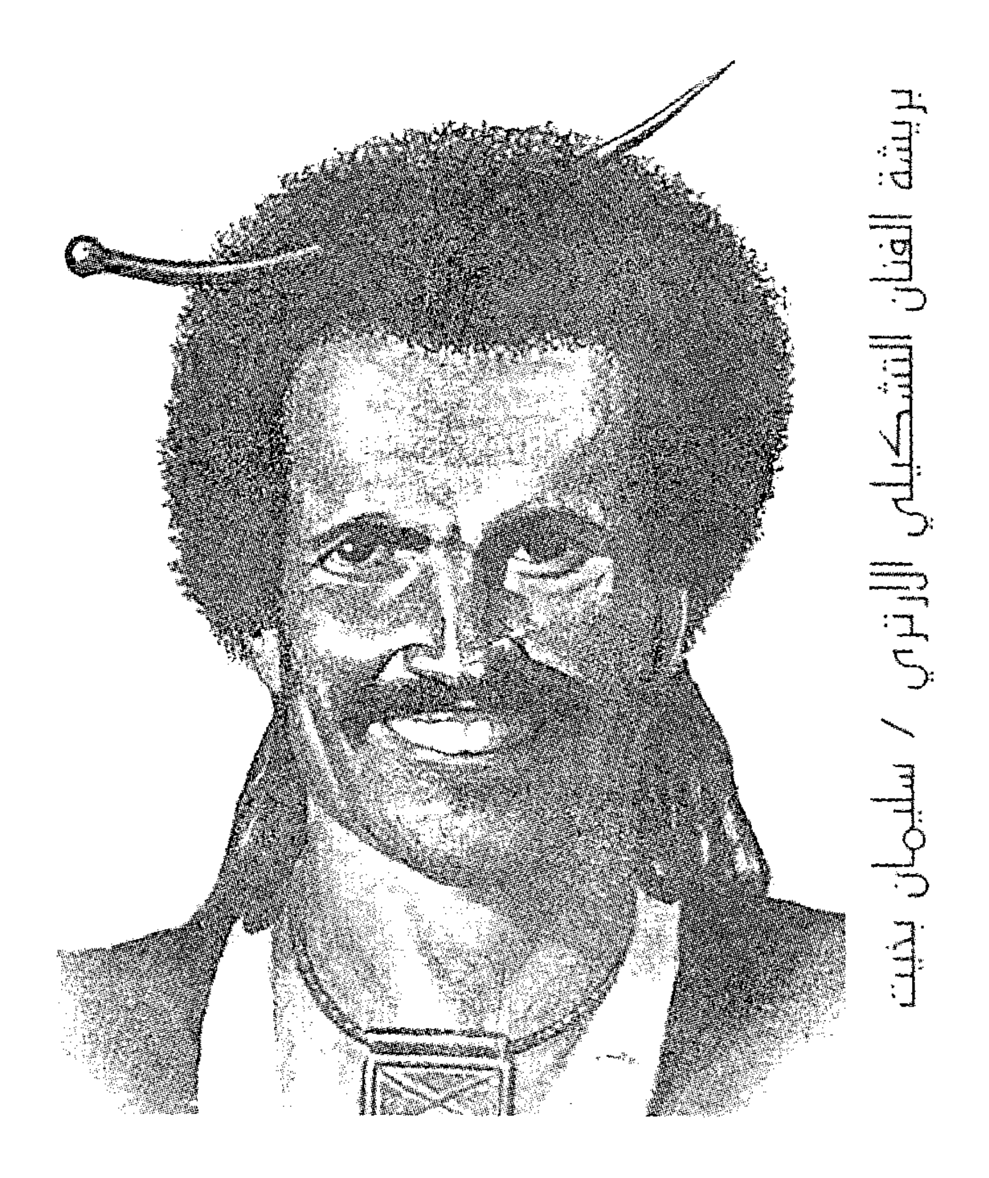
ولقد كان لدخول الإسلام في ذلك الوقت المبكر بعقيدته السمحة، وإشعاعاته الروحية والفكرية الحضارية أثر بالغ في تبلور الشخصية الإسلامية العربية في إريتريا وتصديها لكافة الغزوات الاستعمارية الأوروبية، والوقوف في وجه الأطماع الإثيوبية الصليبية التوسعية، التي طالما انطلقت من معتقدات الكراهية للعروبة والعرب بفعل تلك الرواسب التي عمقتها الإرساليات الصليبية الأوروبية في هضبة الحبشة، والتي يعاني منها شعب إريتريا اليوم بسبب انتماء الطغمة الطائفية في (الجبهة الشعبية) إلى تلك الرواسب الاستعمارية البغيضة.

قبائل البني عامر في إقليم بركة:

إقليم بركة يعرف بالسهل الغربي وهو من أكبر الأقاليم الإريترية مساحة، كما يعتبر واحداً من أغنى المناطق الإريترية في المجال الزراعي والثورة الحيوانية وثروة الإقليم في الحبوب تجعل منها منطقة تصدير لهذه الحبوب إلى المناطق الشرقية الأكثر فقراً، وهضبة كرن التي تقع على ضفاف نهر بركة وتكثر فيها أشجار الدوم. ويتأثر مناخ إقليم بركة بهضبة كرن فهو حار جاف صيفاً ومعتدل البرودة وممطر ربيعاً، ومن أهم القبائل التي تقطن إقليم بركة قبيلة بني عامر.

مملكة البني عامر وموقفها التاريخي:

لا يعرف بالضبط متى اتخذت مملكة (بني عامر) هذا الاسم، ولكن يبدو أن زيادة عدد السكان بها وانتشارهم في كل أنحاء المنطقة وقدرتهم من إمكانية وراثة أراضي مملكة جارين مما هيأ تغلب اسمها على كل بقية السكان الآخرين من بجة أصليين، وعرب نازحين سواء أكان ذلك قبل الإسلام أو بعده، ولاسم بني عامر أهمية كبرى في تاريخ المنطقة لأنه من الأسماء العربية الأصلية النادرة التي وجدت لنفسها مكاناً في إقليم لا ينطق سكانه بالعروبة، وتمتد مملكة بني عامر على سواحل البحر الأحمر من جنوبي سواكن حتى تصل إلى جنوبي مصوع وتشمل مصوع وجزر دهلك حيث أن أصول قبائل البني عامر تمتد إلى المنطقة الشرقية في إريتريا ـــ ضمن مملكة (البلو) والتي تمركزت في (حرقيقوا) ويرجع أصول البني عامر إلى البلو!



بريشة الفنان التشكيلي الإرتري / سليمان بخيت

ويجري في أرض هذه المملكة خور بركة الموسمي الذي تزرع دلتاه بالقطن والحبوب منذ فجر التاريخ، وتمثل هذه المنطقة الجزء الجنوبي الشرقي من أراضي مملكة البجة، وتمتد مساكنها في أنحاء كثيرة من إريتريا الحالية، وتلتف جنوباً حتى تصل إلى (التاكا) التي كانت ملتقى عدد من قبائل البجة وهي المدندوة والحلنقا وبني عامر.

ولا يجب أن يغيب عن الذهن أن أراضي مملكة البجة الكبرى التي اعترفت بها الخلافة العباسية كانت تمتد من منتهى حد أسواق من أرض حصر، إلى حد ما بين دهلك مصوع، وقد تأثرت مملكة بني عامر بالهجرات العربية المتلاحقة من شبه الجزيرة العربية كغيرها من الأجزاء الشمالية من مملكة البجة، ولم يكن البحر الأحمر عائقاً عن مثل هذه الاتصالات، وما لم يكن يتم عبر البحر الأحمر يتم عن طريق سيناء وصولاً إلى الساحل الغربي للبحر الأحمر

كما حدث لقبيلة (بلو) قبل الإسلام وبعده. وعلى مر العصور ركزت الهجرات العربية شمال شرقي أفريقيا حيث الأراضي البجاوية، وتوغلت في الهضاب الحبشية داخل أراضي إثيوبيا، بل إن أهل الحبشة أنفسهم يعدون ضمن إحدى القبائل اليمنية، التي هاجرت إلى الحبشة أخذت منها وأكسبتها اسمها القديم قبل أن يطلق عليها اسم إثيوبيا في القرن التاسع عشر. ويقول السير ولاس بدج في كتابه "تاريخ إثيوبيا": (أما سواحل البحر الأحمر، فإنه منذ قيام أول مملكة حبشية في شمال شرق أفريقيا. هي مملكة أكسوم وذاك في القرن الميلادي الأول، فإنه لم يعرف كيان واضح ثابت لسلطان مملكة حبشية في هذه الجهات) بينما كانت مملكة البجة قائمة على وحدة أراضيها،وبجيشها الموحد الذي كان يدافع عن بلاده منذ أن خاض الحروب مع الفراعنة. وبالإضافة إلى قبيلة (بلو العربية) التي نزحت إلى مملكة (جارين) قديماً، فقد نزحت قبائل أخرى ربما كان من بينها قبيلة بني عامر اليمنية أيضاً، واستطاعت هذه القبيلة بسبب كثرتها وقوتها أن تجعل اسمها طاغياً على كل سكان المملكة في آخر الأمر، كما حدث في قبائل البشاريين والأمارار والهدندوة شمالاً. وقد انصهرت كل هذه الشعوب من العرب النازحين عن طريق الاختلاط والتزاوج، وجعلوهم يتكلمون بلسانهم البجاوى، أما البجة فقد أخذوا من هؤلاء النازحين الدين الإسلامي بعد ظهوره فاعتنقوه وناصروه. وينقل من (ترمنجهام وكروفرد) نقلاً عن الكونت روزيني، إن قبيلة بني عامر بن كند قد رحلت من اليمن إلى السودان الشرقي، ربما كان ذلك بعد انهيار سد مأرب، ثم انتشرت مع بلو وغيرها في جنوبي شرقي مملكة البجة لتكون إحدى ممالكها الخمس.

الأهمية الاستراتيجية لمملكة بني عامر في القرن السادس عشر الميلادي:

احتلت مملكة بني عامر أهمية إستراتيجية وتجارية كبيرة فهي بحكم مقاومتها لأبرهة أثناء زحفه في غزوته الشهيرة لهدم الكعبة التقت جيوشه بمقاتلي قبيلة بني عامر في جنوبي الجزيرة العربية التي تصدت لجيوشه وجحافله الجرارة، حيث أبلت قبيلة بني عامر بلاءً حسناً أظهرت خلالها قوة شكيمتها، ولم يستطع أبرهة التغلب عليها إلاّ بعد الاستعانة بقبيلة كندة والتي ربما كانت قبيلة كنده العربية، ويبدو أن أبرهة ومن خلال ذكره لهذه الحادثة ولقبيلة بني عامر في مخطوطة له أنه كان على علم بوجودها على السواحل السودانية ــ الإريترية،

ويتضح من خلال عرض لها أنها كانت على درجة كبيرة من الشهرة والقوة السياسية والاقتصادية والنفوذ العسكري حتى أنها لتكاد تكون القبيلة العربية والوحيدة التي وقفت أمام جيوش وجحافل أبرهة.

من هنا نشأت أواصر قوية بين مملكة بني عامر وصارت حليفة لقريش بعد مقاومتها لأبرهة وخاصة زعيمها عبد المطلب وكان من نتيجة هذه المقاومة أن زادت أواصر القربى بين بني عامر ومسلمي قريش وقد تمثلت فيما بعد في خدمات جليلة قدمتها المملكة البلوية للمهاجرين الأوائل الذين خرجوا من مكة قاصدين نجاشي الحبشة، حيث كان ميناء مصوع أو باضع حسب الاسم القديم هو والمكان الذي هبطت فيه أقدام المهاجرين الأوائل، ويصف السير والاس بدج في تاريخه عن أثيوبيا هذه العلاقة فيقول أنه في سنة ٦١٥ ميلادية هاجر أحد عشر رجلاً وأربع نساء من مكة المكرمة ووصلوا إلى ميناء بالقرب من جدة حيث استقلوا سفينتين وأبحروا عليها عبر البحر الأحمر إلى الحبشة وقد سميت هذه الهجرة بالهجرة الأولى لتمييزها عن الهجرة الثانية التي كانت أكبر حجماً وأكثر عدداً.

ويلاحظ أن هؤلاء المهاجرين الأوائل لم يسلكوا طريق البر إلى اليمن ومنها إلى باب المندب إلى سواحل البحر الأحمر الغربية ولكنهم عبروا عن طريق البحر الأحمر جنوباً إلى ميناء جارين وهى باضع (أو مصوع) حيث يلاحظ وجود حرف الضاد في كلمة باضع مما يدل على أصلها العربي.

وتذكر كتب المؤرخين أنه في القرن السادس عشر الميلادي قامت مملكة بنى عامر بالانضمام إلى الحلف السنارى الذي أقامته سلطنة الفونج في سنار الذي كان يتكون من كل الممالك السودانية في ذلك الحين والتي كانت تدين في معظمها بالدين الإسلامي وقد دخلت مملكة بنى عامر هذا الحلف بسبب الروابط الدينية والتاريخية والعربية التي كانت تربطها بممالك السودان الأوسط.

وزيادة في تقوية سلطة الفونج أرسلت بنى عامر وفدها إلى سنار وهؤلاء بدورهم أرسلوا مندوباً لهم ليكون ممثلهم لدى بنى عامر حيث كان من قبيلة (الجعلين العباسي) حيث أقام لدى بني عامر وتزوج أبنة زعيمهم ثم أصبح أبناؤه فيما بعد يحتلون الزعامة العائلية

لقبائل بني عامر نيابة عن سلطنة الفونج، وقد استمرت العلاقة السياسية بين مملكة بني عـامر بحدودها حتى جنوبي مصوع بسلطنة الفونج وحتى انهيار هذه المملكة على يد الأمير إسماعيل ابن محمد علي باشا سنة ١٨٢١ م ثم جاء الاستعمار الغربي إلى أفريقيا الذي قسم مملكة بني عامر إلى مستعمرات أوروبية.

يضاف إلى ما تقدم أنه كان لمملكة جارين تجارة عظيمة بفضل نشاط أبنائها في مجال الزراعة حيث كانت قبائل بني عامر، حين نزحت من الجزيرة العربية على معرفة بالزراعة والحرث بفضل ما كان لديهم من خبرات في كود اليمن وكانوا يعتمدون على ميسله (سد مأرب) حيث يذكر أنهم عندما استقروا في الأراضي السودانية التابعة لمملكة البجة، لم يتوغلوا كثيراً في أراضي الحبشة كما فعلت بعض القبائل العربية ولكنهم آثروا الحياة بالقرب من الوديان لإمكانية وسهولة الزراعة فيها وكان من أهم صادراتها القطن ـ الذرة ـ ريش النعام ـ الضأن ـ الإبل ـ الحيوانات المتوحشة حيث كان يأتي الصيادون والتجار لشرائها والقيام بنقلها وتصديرها إلى الإسكندرية ثم نقلها بعد ذلك إلى المدن الأوروبية حيث سهلت طرق وممرات ممالك البجة رواج التجارة في مناطقها على عكس الأراضي الحبشية التي كانت تتسم بوعورة طرقها وانعدام الأمن فيها.

والجدير بالذكر أن قبائل البجة ومنطقة الحماسين في المرتفعات الإريترية قد خضعت لسلطة قبائل البني عامر لفترة طويلة.

٣ ـ اللهجات الإريترية وأثر العربية في اللغة الجئزية:

اللغة الجعزية أو "الجئزية" أقدم لغة سامية في أفريقيا وهي لغة القبائل السبئية التي نزحت إلى هضبة إريتريا وهضبة التجراي منذ عهود بعيدة قادمة من اليمن، وكان يطلق على المتحدث باللغة الجعزية "اجعازيان" ومعناها الرحالة وعند البعض الآخر الأحرار تمييزاً لنطقها عند السود الذي اقترن سواد بشرتهم بالرق.

وقد عُثِرَ على نقوش جعزية عديدة أمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام كل قسم ينتمي إلى فترة تاريخية والأول يمثل أقدم نماذج الكتابة الجعزية وقلمها وهو القلم السبئي القديم

الذي كان معروفاً في عهد ملوك سبأ المعروفين باسم "مكرب" وهو العهد الذي يمتد من ألف إلى ستمائة قبل الميلاد وكانت هذه الكتابة تميز النازحين قبل اختلاطهم بالعناصر المحلية، والثاني متأخر بنحو ستمائة سنة عن الأول، الثاني والثالث كتابة جعزية خالصة متميزة من حيث الخط والكتابة.

وأغلب الباحثين يرون أن اللغة الجعزية كانت في بدايتها لغة قبائل سامية تعيش في الهضبة الإرترية في أكسوم وباندماج العنصرين تكونت أمة واحدة "سامية حامية" ليس بسامية خالصة ولا حامية خالصة، وظلت هذه اللغة لسان الأمة الجديدة في جميع أنحاء البلاد دون أن تتلاشى صبغتها ولا أصلها السامي.

وربما كان هذا الصمود راجعاً إلى وجود الأصول الاشتقاقية لكلماتها في اللغة العربية والعبرية والآشورية وغيرها من اللغات السامية وإن تحورت عند نطقها بعض الشيء أو دخل عليها مفردات حامية نيلية، وتنفرد جيئز بمحافظتها على عناصر سامية قديمة لم يبق لها أثر في اللغات السامية الأخرى خاصة في الأساليب، كما حافظت الجيئزية على أقدم صور السامية كعدم التمييز بين المذكر والمؤنث في الأسماء.

وقد تأثرت العربية نفسها باللغة الجئزية فدخلتها ألفاظ جئزية كما دخلت ألفاظ أخرى من لغات أخرى كانت الجئزية معبراً لدخولها إلى العربية قادمة من العبرية أو الآرامية أو غيرها ومن ذلك كلمات: الحواريين ــ المحراب ــ المشكاة ــ الإنجيل ــ جهنم ــ الزربية ــ التابوت ــ البغل ــ المائدة ــ الجلباب... إلخ.

ولا نستطيع أن نجزم بدقة في أي وقت انفصلت الجعزية عن أصلها السبئي لتصبح لغة متكاملة متمايزة، حيث يستغرق مثل هذا التطور قروناً طويلة، ويساعد على حدوثه عوامل كثيرة، اجتماعية وسياسية ودينية قد تبطئ أو تسرع معدل حدوثه، إلا أن القرن الأول الميلادي تاريخه محتمل للوقت الذي أصبحت فيه الجعزية لغة غير مفهومة لسكان جنوب الجزيرة العربية.

وقد ارتبط ازدهار الجعزية بمجد مملكة أكسوم فاستمر من القرن الرابع إلى السابع

الميلادي، حيث اضمحل مجد أكسوم وانتهى معه عهد ازدهار الجعزية التي حل محلها فيما بعد (التجرينية والتجري) كلغة تخاطب وهما الآن أقرب إلى اللغات السامية من الجعزية.

وقد تأثرت اكسوم باللغة الجئزية تأثراً واضحاً يبدو أثره في أسماء ملوكها الأوائل الذين حكموا من القرن الأول إلى القرن الثالث يسبق بالمقطع "زا" وهو يشبه إلى مقطع "ذا" بالعربية الذي كان معروفاً في اليمن ومعناها صاحب أو سيد وكان يطلق على سادة حمير مثل (ذي يزن) وغيرها وما زال هناك قبائل من التي حمل حكامها لقب "ذا" باقية حتى اليوم مثل "بازين" و"زناتو" وغيرها. وإذا أردنا إن نتبين الصلة والوثيقة بين الجئزية واللغة الأم التي اشتقت منها وبين العربية فإننا نورد في الجدول التالي الكلمات المتشابهة بين هذه اللغات:

العربية	الجئزية	السبئية
تمر	تمر	تمر
أب	أب	أب
سماء	سماى	سماى
ثلاث	شلاسى	شلاسى
برق	مبرق	مبرق
أذن	ازن	ازن
أم	أم	أم
بعل	بعل	بعل
أخ	أخو	أخو

أ ـــ اللغة التجرينية:

تعتبر اللغات السامية ذات أهمية خاصة ومكانة متقدمة في الدور الثقافي والحضاري في إرتريا كما تحتل مكانة متقدمة لكثرة عدد الناطقين بها ولغتا التجرينية والتجري هما أهم اللغات السامية في إرتريا إذ يتكلم بهما ٨٠% من السكان.

وتنتمي اللغتان إلى أصل سامي واحد إذ هما من اللغة الجعزية المشتقة أصلاً من اللغة السبئية، وقد انقرضت السبئية في جنوب الجزيرة بعد أن استقلت الجعزية عنها وأصبحت لغة

مستقلة، وباضمحلال مملكة أكسوم نزلت الجعزية عن عرش السيادة في إرتريا لتحل محلها لغات أخرى كان على رأسها هذه اللغة التي اشتقت منها.

والعربية هي لغة إرتريا الرسمية ـ إلى جانب (اللغة التجرينية) والتي تكتب بحروف مقتبسة من الحروف الحميرية القديمة في جنوب الجزيرة العربية، وتكتب التجرينية من اليسار إلى اليمين، وأبجديتها من سبعة حروف، وهي نفس حروف اللغة الجعزية والأمهرية، والتجرينية تسود في إقليم أكسوم القديمة وأقاليم سراي وحماسين واكلي قوزاي الإرترية والتجراي في إثيوبيا، وقد تأثرت التجرينية في قواعدها وتراكيبها باللغات الكوشية وإن كانت مفرداتها معظمها سامية.

والتجرينية بإجمال فقيرة في أدبها وثقافتها وإن كانت السنوات الأخيرة قد شهدت نهضة دعمها ببعض المثقفين إلى جانب الصحافة التجرينية إبان الاحتلال الإنجليزي وهو الدعم الذي أحدث نوعاً من الازدهار اللغوي ولفت نظر الباحثين الغربيين فوضعوا الكتب والقواميس عن اللغة التجرينية ويقدر المتحدثون بها بحوالي ثلاثة ملايين نسمة معظمهم في إقليم "التجراي" في إثيوبيا والمسيحيون الإرتريون تابعون "للتجراي" في مصدر لغتهم وثقافتهم.

ب ـ لغة التجري:

التجري هي الابن الثاني الذي أنجبته الجعزية ويتركز الناطقون بها في شرق وشمال وغرب إرتريا وهي ملازمة للوجود الإسلامي تقريباً ويمتد وجودها إلى السودان، وبسبب اتساع رقعة انتشارها داخل وخارج إرتريا تأثرت لغة التجري باللهجات الأخرى فهي في مصوع متأثرة بالعربية وفي الغرب متأثرة بلهجة البجة وفي منطقة كرن بالأقو، وأوضح لهجات التجري وأقربها الأصل الجعزي لهجات قبائل المنسع.

والتجرى أقرب إلى الجئزية من التجرينية في الكلمات والتراكيب وهي لغة شعر راقية، بل وتعتبر أغنى بالمفردات من أي لهجة سامية أخرى في شرق أفريقيا ومتميزة بأصولها العربية.

وقبل أن نختم حديثنا عن هذه اللغات ذات الأصل الواحد ندلل على صلتها بالعربية التي منها انحدرت السبئية بمفرداتها توجد في اللغات الثلاثة بنفس المعنى:

عربية	تجرينية	تجري
سمع	سمع	سمع
رأيت	رئيخا	رئيكا
ما اسمك	من شمكا	من سمكا
تحت	تحتي	تحت

ويظل ارتباط الجذور التاريخية اللغوية والثقافية للشعب الإريتري والتي عبرت عنها لغة الجئيز ـــ واللغة السبئية في الواقع دليلاً راسخاً على دلالات وحقائق عروبة إريتريا الضاربة في عمق تاريخ إريتريا القديم والحديث.

ج ـــ اللغة البجاوية:

اللغة البجاوية كانت سائدة لمدة ثمانية قرون في شرق أفريقيا وينسبها بعض الباحثين إلى لغة (مروي) القديمة ويدعمون ذلك بوجود بعض الكلمات الأساسية فيها كما وردت في تاريخ مروي مثل الأرض والماء والنار.

والبجاوية لغة غير مكتوبة ولكنها لغة شعر شفوي ينتقل بالرواية وقد ظلت العربية في عصر سيادة البيجاوية لغة الثقافة واليوم تقلصت البيجاوية أو الحداربية ليقتصر وجودها على جزء من قبائل البني عامر في مناطق بركة القريبة من السودان.

٤ ـــ اللغة العربية في إريتريا:

اللغة من أهم مقومات أي مجتمع ومن ملامح انتمائه إلى حضارة ولأن العربية هي لغة القرآن الكريم فإنها تصبح أهم هذه المقومات، حيث يعتبر انفصال المسلم عن اللغة العربية انفصالاً عن عقيدته، ومع انتشار الإسلام كانت العربية تنتشر في نفس الدائرة، وفي دراسة للأستاذ محمود بيومي عن التأثير القرآني في اللغات الأفريقية يقول:

(تأثرت اللغات الأفريقية باللغة العربية حيث أثبت علماء اللغات الأفريقية أن نصف مفردات لغات "الهوسا" و"الفولاني" و"الكاتوري" تقريباً تحتوي على ألفاظ عربية، وتحتوي على ألفاظ عربية خالصة وأن ٢٠٪ من لغة "الولوف" تضم مفردات لغوية عربية، وأن ١٠٪ من لغة "اليوربا عربية" كما أورد بعض الباحثين في اللغات الأفريقية العديد من الكلمات العربية التي أصبحت جزءاً من هذه اللغات فتوجد ثلاثة آلاف كلمة عربية في "لغة الهوسا" وأكثر من ألف كلمة مستعارة من اللغة العربية في لغة الفلاني.

وقد تعرضت العربية في أفريقيا لحروب شرسة للقضاء عليها في أماكن متفرقة من القارة وقد سجل الأستاذ (محمد عبد المنعم يونس) في كتابة "الصومال" صفحات من هذه الحروب في قطر مجاور هو الصومال منذ حوالي ٣٠ عاماً إذ يقول: (إن اللغات الأفريقية الكثيرة لن تستطيع الصمود طويلاً في المعركة المقبلة حول اللغات، ولقد فكر قادة الفكر في أفريقيا المدارية في هذا الأمر وذهب بعضهم إلى وجوب اختيار نحو أربع لغات أفريقية رئيسية تذوب فيها اللغات المحلية الصغيرة وسيقضي الأمر النظر في الأبجدية التي ستكتب بها هذه الحروف: هل هي العربية أم اللاتينية؟).

والأمر ليس يسيراً ولقد رأينا الانقطاع الفكري والروحي الضخم الذي حدث لتركيا عندما اتخذت الحروف اللاتينية فوحدة الحرف تؤدي إلى التقارب وإلى اقتباس الكلمات وإلى الاتجاه الثقافي.

وفي إطار حديثنا عن تأثر اللغات الأفريقية بالعربية ننقل ما كتبه العميد أركان حرب (محمد عبد الفتاح) في كتابه "أفريقيا الأرض والناس" قوله:

(الاستعارة اللغوية هي أخذ بعض الكلمات من هنا وهناك وإضافته للغة الحديث بين الناس، فلقد سبب انتشار الإسلام تسرب كلمات عربية كثيرة إلى اللغات الأفريقية وبخاصة شرق القارة).

هذا فيما يخص التأثير أما التواجد الدائم والمباشر فهو موضوعنا.

العربية في إريتريا:

قبل أن نبدأ بتقصي تاريخ العربية في إريتريا ننقل حكماً قاطعاً سجّله الأستاذ (محمد علي الغتيت) في كتابه "الشرق والغرب من الحروب الصليبية إلى حرب السويس" وقد نقله عن عالم اللغة الغربي الشهير "مارسيل كوهين" يقول: "إن الأبجدية الأمهرية مشتقة من أبجدية جنوبي الجزيرة العربية، وإن اللغات السائدة في الحبشة الصومال وإريتريا والسودان هي اللغة العربية واللغات المشتقة منها، ثم من اللهجات المتوارثة عن اللغات القديمة التي كانت سائدة في الجزيرة العربية".

أ ـ أثر الجغرافيا على اللغة:

بحكم الموقع الجغرافي لإريتريا كانت مسرحاً دائماً لموجات متتالية من الهجرات الزنجية والسامية والحامية حتى يمكن القول إن الشعب الإريتري مزيج من هذه التزاوجات التاريخية وتطغى على ملامحهم السمات العربية، وتلك سمة تنفرد بها إريتريا وحدها، ومهما كان العصر الذي ظهر فيه السود في أفريقيا ثم تكاثروا فإنه قد حدث ولا شك اتصال بينهم وبين بشر من الجنس الأبيض من شمال أفريقيا أو الشرق الأدنى ويطلق عليهم (الحاميون ـ الساميون) للدلالة على أصلهم القريب من الساميين.

ويرى بعض المؤرخين أن العنصر الكوشي هم أول من سكن السواحل الإريترية وربما كانوا الأصول الأولى لقدماء المصريين اتخذوا سواحل البحر الأحمر التي انتقلوا إليها من جنوب الجزيرة العربية قبل أكثر من (١٠) آلاف سنة معبراً لهم حتى وصلوا إلى وادي النيل واستقروا وبنوا الحضارة الفرعونية وبقي بعضهم في المنطقة الساحلية وأقاموا بشكل مستقر، وقد كانوا معروفين ببشرتهم الزنجية ومن أعالي النيل انتقلت مجموعات من البشر إلى وادي (القاش وبركه) وأقامت في غرب إريتريا حضارة زراعية، وبمجيء البجة منذ ألفي سنة نزحت هذه المجموعات من وادي القاش إلى هضبة بارنتو في نفس الإقليم.

وقد تمازجت العناصر العربية التي قدمت من الجزيرة العربية منذ القرن الخامس عشر قبل الميلاد حاملين حضارتهم ليقيموا ممالك مستقلة في "أكلي قوزاي" و"سراي" تمازجت مع

الشعوب النيلية التي تنتمي إلى أصولها قبائل (الباريا والبازا)، التي عاشت على الرعي في السواحل والمرتفعات الإرترية.

ومع انتقال النازحين الذي استمر ما يقرب من ثلاثة آلاف سنة تمازجت الدماء وانتقلت الثقافة واللغة والعادات الاجتماعية وتبادلت كل عناصر المجتمع الإرتري التأثير والتأثر وإن بقي دوماً للعربية موقع متميز ودور فعال ربط إرتريا دائماً بمحيطها العربي.

ويعتبر الحميريون والسبئيون أول من هاجر من الجزيرة العربية إلى إرتريا لينقلوا الثقافة السامية بين سكان الهضبة الإرترية وإقليم تجراى المجاور لإرتريا ومن كتاباهم اشتقت اللغتهان التجرينية والتجرى اللتان تنتشران بين ٨٠% من سكان الهضبة والساحل إلى جانب بعض الأقاليم الإرترية.

ثمة تشابهات كبيرة كشفتها البحوث بين السبئية والقبائل الأخرى في العقيدة والدين واللغة وكان لسكان الهضبة الإرترية النصيب الأكبر من هذه المؤثرات السبئية الحميرية حضارياً وثقافياً ولغوياً قبل دخول المسيحية إلى إرتريا، وتعتبر قبيلة بلو اليمنية من أشهر القبائل العربية التي هاجرت لإرتريا إلى جانب قبائل سحرت والحبشات، ويبدو أثر الهجرات العربية واضحاً فيما نقلوه من طرق الزراعة التي كانت معروفة في اليمن وهي زراعة السفوح الجبلية في شكل مدرجات كما يبدو في ظهور الجمال والبخور وكثير من النباتات التي لم تعرفها إرتريا من قبل إلى جانب البناء بالحجر الخالص دون مادة لربط الحجارة (الملاط) وكذا بناء القصور والمعابد البيضاوية والكتابة.

ومن بين المؤثرات الحضارية الهامة التي انتقلت إلى إرتريا بفعل الهجرات العربية انتقال ديانات موطنها الأصلي شبه الجزيرة العربية لتحل محل الديانات الأصلية للبلاد، فقد كان سكان البلاد يعبدون أنواعاً من الأشجار والمياه والثعابين فعرفوا عبادة الشمس والقمر وكوكب الزهرة، وقد عثر على آثار في أنحاء من البلاد تشير إلى عبادة عشتر (إله الزهرة) وفي لغة التجري كلمة (عستر) تعني السماء كما عبدوا إله البحر (إله بحر) وإله الأرض (إله مدري) وإله الحرب (إله محرم) وهي آلهة وثنية كانت عبادتها في جزيرة العرب.

وانتقل إلى إريتريا كذلك نظام جديد لتملك الأرض يطلق عليه (رستي) إذ تمتلك القرية بشكل جماعي ويعاد توزيعها على سكانها مرة كل سبع سنوات توخياً للعدل، ويتأسس هذا على مفهوم للانتماء وصلة الرحم وقرابة النسب فمعظم قرى الهضبة تحمل إما لفظ (دقي) أي أولاد أو (عدي) بمعنى بلدة ومثال ذلك: عدي قيح وعدي نبرا ودقي محاري ودقي عد شوم.

وقد انعكست حقيقة سيادة اللغة العربية في إريتريا في نص المادة ٣٨ من الدستور الإريتري والتي حددت العربية إلى جانب التجرينية لغة رسمية للبلاد في الدستور الذي صدقت عليه الأمم المتحدة عام ١٩٥٢ م كما أقره البرلمان الإريتري في نفس الفترة.

ب ـ عروبة إريتريا حقائق ودلالات:

تعرضنا من خلال عرضنا السابق لحجم التأثير الحضاري العربي في المجتمع الإريتري وعرضنا للهجرات العربية، قديماً وحديثاً والتأثير الثقافي المتبادل والمجال الحيوي الطبيعي لإريتريا فرصيدها الطبيعي كما هو الواقع والتاريخ هو العالم العربي الذي يمتد من قبلتها على الساحل الشرقي للبحر الأحمر وجنوباً في جيبوتي والصومال وغرباً في السودان، وقد كان الوجود العربي في شرق أفريقيا عموماً هدفاً لحرب شرسة من الداخل والخارج استهدفت القضاء عليه فقد تحالف حكام الحبشة في مراحل مختلفة مع قوى غربية ضد العرب، كما حدث في تحالف الأحباش مع البرتغاليين ضد الأمير أحمد بن إبراهيم أمير إقليم "هرر" مرة ومع الصليبيين مرة أخرى.

وقد انتقلت الحروب من طور إلى طور ولكنها بقيت مستمرة في شكل دسائس تتخفى وراء قناع البحث العلمي، وتستهدف تحريض أعداء الداخل والخارج على الثقافة العربية، ففي محاولة لإثارة النعرات يقول عالم اللغة "أولندروف" (إن لغة التجري تتقهقر كلما كثر عدد المتعلمين من المسلمين الذين يتخذون العربية لغة ثقافة لهم ويحتمل انقراضها إذا ما انتشرت اللغة العربية بشكل واسع).

وقد كان لمثل هذه الآراء أثر سياسي فيما مضى إذ حاربت السلطات الإثيوبية في فترة الاحتلال اللغة العربية في المدارس والمعاملات الرسمية وأحلت محلها اللغة الأمهرية في

محاولة لطمس المعالم الثقافية ورغبة في محاربة الإسلام في إريتريا بصرف السكان عن تعلم العربية لغة القرآن.

ولأهمية مسألة اللغة هذه ولأنها إحدى المرتكزات الهامة لأي أمة فقد حظيت باهتمام شديد في الواقع الإريتري، فالعوامل التي صنعت إريتريا كثيرة كان منها التاريخ والجغرافيا، وهو ما منح إريتريا خصوصيتها الثقافية، واللغة وسيلة من وسائل تقدم الأمم حضارياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً، وهي كذلك وسيلة من وسائل وحدتها وتقارب عناصرها لتصبح أمة متجانسة، وقد كانت قضية اللغة من القضايا التي نالت اهتماماً خاصاً في وقت مبكر من تاريخ إريتريا وقد أقر الشعب الإريتري بهذه الحقيقة في أول ممارسة سياسية حقيقية له في الأربعينات إذ نوقشت مسألة اللغة لمدة (٣٨) يوماً في البرلمان إلى أن تم إقرار اللغة العربية كلغة رسمية إلى جانب التجرينية، بالرغم من الموقف السلبي من العنصر المسيحي الرافض للغة العربية من منطلق طائفي ضيق يتعارض مع الحقائق التاريخية والجذور العميقة التي تؤكد ارتباط إريتريا بالحضارة والثقافة العربية الإسلامية.

ولم يكن ذلك فقط للوزن الذي تمثله الدماء العربية في المجتمع الإريتري بقدر ما كانت تعبيراً عن إدراك البعد الثقافي والحضاري الذي يمتد في عمق التاريخ لأكثر من خمسة عشر قرناً من الزمان وربما أكثر، فالامتداد الطبيعي للشعب الإريتري جغرافياً وتاريخياً للأمة العربية وهي بلا شك قاسم مشترك هام يستطيع به المجتمع أن يسير بخطى واسعة نحو التناغم الثقافي والتقارب، كما يستطيع أن يجد لنفسه المكان اللائق في عالم الغد الذي تحكمه صراعات الكبار والذي تحتاج فيه كل أمة أن تدرك ذاتها وان تتحد مع عمقها الحضاري للوقوف في وجه التحديات التي تتعرض لها المنطقة بفعل الهجمة الصليبية الأوروبية التي تستخدم كل وسائل المعرفة والتقانة للقضاء على الحضارة العربية الإسلامية. واللغة العربية بثرائها وباعتبارها أحد أكثر اللغات انتشاراً في العالم، ولها تاريخ عظيم يضمن لإريتريا رصيداً تاريخياً وسياسياً ضخماً فهذه اللغة التي كانت لغة العلم والثقافة لمدة تزيد على ثمانية قرون والتي يتكلم بها ثلث مليار من البشر كلغة أولى ومليار من البشر باعتبارها لغة كتابهم المقدس تجعل من الشعب الإريتري في مكانه الطبيعي كلبنة هامة في البناء الضخم.

ويدفعنا هذا إلى التعرض للواجبات التي تلقيها على كل إريتري هذه الحقيقة التي أسلفت في الحديث عنها والتي قررها الدستور الإريتري.

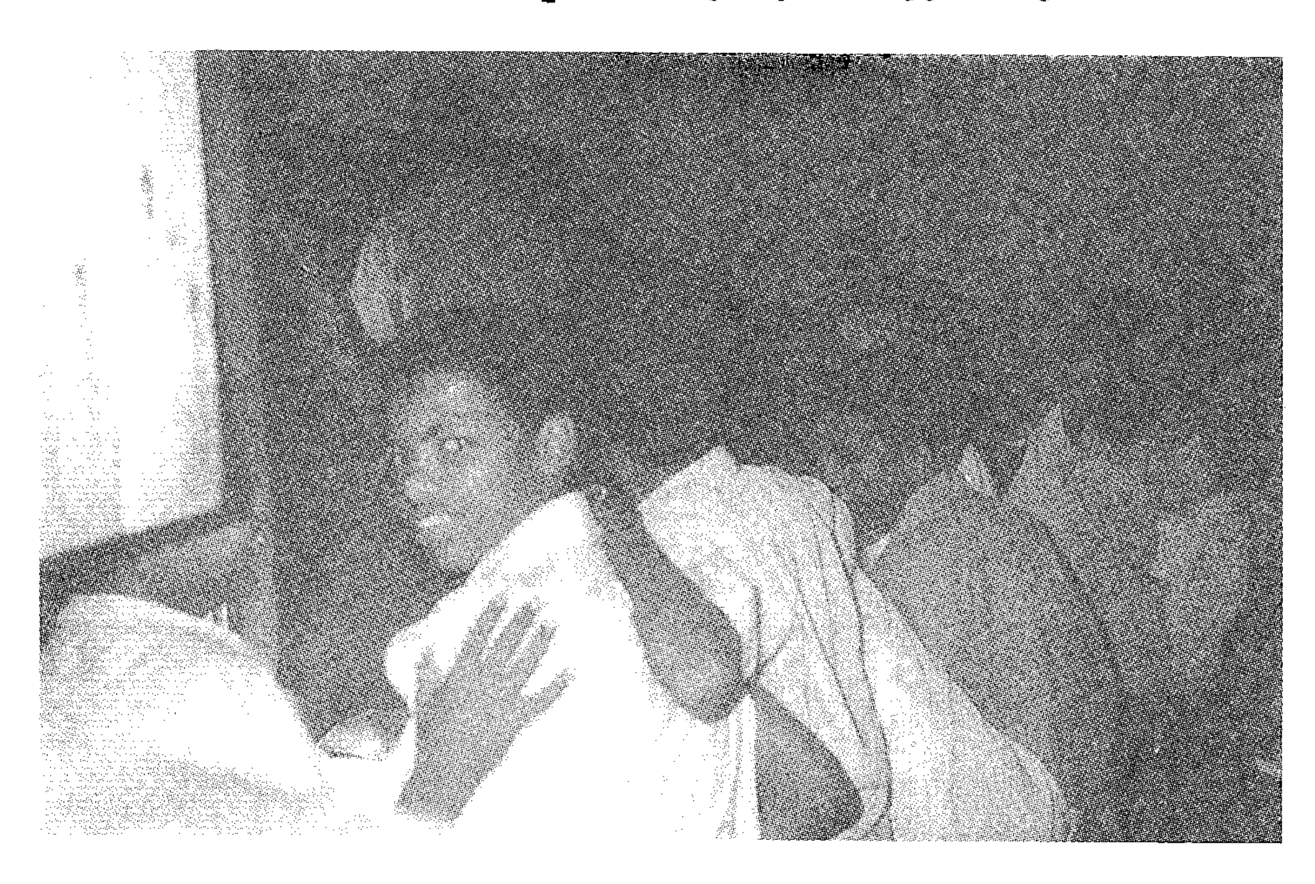
جدول (١): تسلسل اللغات السامية في إريتريا:

السبئية: عبرت البحر الأحمر من اليمن قبل الميلاد

الجئزية : أصبحت لغة مستقلة حوالي القرن الأول الميلادي.

التجرينية	التجري
مقتبسة من الجعزية وتكتب بحروف حبشية ومعظم مفرداتها سامية أقدم ما كتب بها يعود للقرن الـ ١٩.	لهجة سامية متفرعة من الجعزية وبينها وبين التجرينية تشابه واضح تنتشر في شرق البلاد وشمالها وغرها.

* **ملاحظة:** المتحدثون بالتجري ٧٠% والتجرينية ٣٠% من السكان.



جدول (٢): اللهجات الحامية في إرتريا وأماكن وجودها:

اللهجة	أماكن وجودها
الساهو	تتحدث بها القبائل المنتشرة شرق وجنوب إرتريا إلى جانب التي تعيش في مرتفعات تجراي الشرقي ومنحدراتها الوعرة في أقاليم أيروب وعقامي ولاعسا أكلتا أولي واندرتا. وهي قريبة من لهجة الدناكل في مفردات كثيرة، وهي غير مكتوبة.
الدناكل	يتحدث بها سكان جنوب السهل الشرقي ورغم إنها حامية إلا أن فيها مفردات سامية كثيرة لاتصالها بالجزيرة العربية، ويتحدث بها العفريون في إقليم تجراي وسلطنة أوسا في إثيوبيا وعفر جيبوتي.
البلين	يتحدث بها قبائل جنوب كرن، وتعتبر من أقدم لغات المرتفعات الأثيوبية وهي غير مكتوبة ويعتبرها البعض إحدى لهجات الاقو.
الحدارب	كانت اللغة السائدة في مملكة البجة، وهي لغة مروي القديمة، وهي غير مكتوبة، توجد الآن في جزء من قبائل البني عامر الموجودة في منطقة بركة السفلي بالقرب من السودان وقبائل الهدندوة بشرق السودان وقبائل الحدارب.

جدول (٣): اللهجات النيلية في إرتريا:

اللهجة	أماكن تواجدها
الباريا	تتحدث بها قبيلة الباريا في منطقة مقرايبب، وكذا قبيلة الايليت المنتشرة من هيكوتة حتى الحدود السودانية.
البازا	تتحدث بها قبيلة البازا الموجودة في مدينة بارنتو وضواحيها وكذا في إقليم القاش وسيتيت.

الفصل الثالث

اللغة العربية عبر التاريخ القديم والحديث في إريتريا

تأتي اللغة العربية والإسلام في إريتريا كأساس راسخ، تتحطم عليه كل مبررات ودعاوى التيار الطائفي في الجبهة الشعبية، الذي طالما حشد كثيرا من الدعاوى الباطلة، لتمرير مشروعه الطائفي في إريتريا، ويعتقد أنه بتلك الدعاوى الباطلة، يستطيع أن يبني سدا منيعا بين إريتريا ومحيطها العربي، وتقول (قيادة الشعبية) في أحد مبرراتها، أن اللغة العربية ليست لغة الشارع الاريتري، وهي لغة لا تصلح لتلقي العلوم العصرية ولغة قاصرة، وأن وجودها في إريتريا يتمثل في وجود العرب "الرشايدة واليمنيين"، بل ووصل بهم الأمر أن يصرح (أفورقي) في مؤتمر صحفي ١٩٩٦/٩/١ م، (أنه تعب كثيرا من التساؤلات والأسئلة المتكررة من المواطنين في كل مكان في إريتريا، حول اللغة العربية في الدولة الإريترية، وكونها لغة رسمية في إريتريا، وأنه يقول لهؤلاء وغيرهم بشكل حاسم، إن من يبحث عن هوية عربية في إريتريا، ويطالب باللغة العربية فليبحث عنها خارج إريتريا)، ومن خلال هذا الموقف الأحمق، ندرك ما يراد لمستقبل الإسلام والمسلمين في إريتريا، من خلال هذه المواجهة العنيفة مع اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية في إريتريا.

ولكي ندلل على وجود اللغة العربية في إريتريا عبر التاريخ القديم والحديث، فإننا نقدم الحقائق التالية:

١ ــ إن الحديث عن العربية ولهجتها قبل الإسلام شائك، لاختلاف اللغات واللهجات بين القبائل العربية، بمعنى أن لهجات عرب الشمال كانت تختلف اختلافا كبيرا عن لهجات عرب الجنوب، والشعر العربي الذي بقي لنا من العصر الجاهلي، لم يكشف لنا شيئا عن هذه اللهجات وخصائصها، ومن أجل هذا رجح الباحثون سيادة لغة قريش على شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام، حتى أصبحت اللغة الرسمية لجميع بلاد العرب، وفي هذا الإطار يمكن فهم طبيعة لهجة (التجرى) في إريتريا، وهي أقرب بكثير بل ومتداخلة مع لهجة

الشعب الحضرمي، الذي كان ولا زال يسكن المنطقة الجنوبية الشرقية للجزيرة العربية، والوحيد الذي لا زال يحتفظ باسمه الحضرمي، منذ آلاف السنين كما هو حال (التجري) في إريتريا، وفي هذا الاتجاه تأتي لغة (جئز)، باعتبارها من اللغات العربية القديمة في إريتريا، وأن انفصال (لهجة التجري) عن أمها (الجئزية)، ضمن هذا التطور التاريخي للشعب الإريتري، لم يكن ذلك انفصالاً من أصل اللغة العربية، بدليل أن لغة التجري لا زالت تحتوي مفرداتها المحلية على ٨٠% من اللغة العربية الأصلية، ونلاحظ ذلك في استيعاب العنصر الإريتري، للغة العربية المعاصرة بكل سهولة ويسر، بخلاف شعوب القرن الأفريقي مثل (الصومال ــ وإثيوبيا ــ وجيبوتي)، الذين يعانون كثيراً في التعلم باللغة العربية، وأن معاناة أهل الصومال مع اللغة العربية يرجع للانقطاع والحصار، الذي تعرض له هذا البلد من تكالب القوى الاستعمارية خاصة إيطاليا، التي دفعت الصوماليين إلى ابتكار حروف لاتينية تعبر عن اللغة الصومالية، ونذكر هنا ما فعله دكتاتور الصومال (سياد بري)، الذي أصدر قرار ضرب اللغة العربية، وتدميرها في الصومال وذلك في عام ١٩٧٠ م، واعتبر ذلك يوماً وطنياً مما ألحق أضراراً بالغة بهوية الصومال العربي المسلم، الذي يعاني حتى الآن من جراء انفصاله عن التعليم العربي الإسلامي، وهذا ما لم يحدث في إريتريا بالرغم من الجهود التي بذلت من القوى الاستعمارية الأوروبية منذ عام ١٩١٠ م، حيث تعاقب (المنصرون والمستشرقون) لقطع صلتها بعمقها الحضاري، وإن التآمر الأمريكي البريطاني لمنع استقلال إريتريا، وفرض الاتحاد الفدرالي مع إثيوبيا في ١٩٥٠م، جاء منسجما مع مخطط سلخ إريتريا من جسمها العربي، وتحطيم تواصلها الحضاري مع عمقها العربي. ونجحت حكومة أفورقي مؤخرا من خلال عناصر (المنسع)، المسيحيين الراسخين في فهم لغة التجري، على وضع الحروف الأبجدية بدعم مادي سخي من الفاتيكان، ولكن كل هذا لا يستطيع قهر المقاومة، والمقومات الذاتية للغة العربية في إريتريا، بالعكس إن إقبال المسيحيين ناهيك عن المسلمين أصبح واسعا تجاه اللغة العربية، وتسجل اللغة العربية انتصارات كبيرة في الواقع المحلي الإريتري، بمبادرات من الأهالي والغيورين على لغة القرآن الكريم، الذي هو مصدر قوة اللغة العربية، وتألقها في رقعة واسعة من القارة الأفريقية وآسيا، بالرغم من ضآلة ضعف الاهتمام العربي، بأفريقيا وشعوب القرن الأفريقي الملتصق بالجزيرة العربية مهد اللغة والثقافة العربية.

٢ ــ الاكتشافات الأثرية والتنقيب الذي قامت به البعثة الإيطالية عام ١٩٣٣ م في الهضبة الإريترية في (عدوليس)، قد أبرزت نقوشاً جئزية، وضحت لنا الحروف الأبجدية للغة الجئزية الموجودة في إريتريا وإثيوبيا، وهي صورة طبق الأصل عن الحروف العربية الجنوبية، والتي كانت تكتب جميعها بالحروف دون الحركات إلاَّ فيما ندر، وهناك آثار تاريخية في إريتريا من (قوحيتو، ودخنوا وكسكي)، تدل هذه الآثار على وجود اللغة العربية بأحرفها القديمة الجئزية في إريتريا.

٣ ــ تأثر أدب الكنيسة في إريتريا وأكسوم المجاورة في العصور الوسطى باللغة العربية، بحكم العلاقة مع الكنيسة القبطية في الإسكندرية، التي اتخذت العربية لغتها الوحيدة، وفي هذا يقول مبعوث إمام اليمن (الحسن بن أحمد الحيمي) في كتابه مسيرة الحبشة عام ١٦٦٥م: (إن الآبون وهو الأب كان رجلاً من القبط من أهل مصر، ولسانه عربي ويخرج من مصر، وكتاب الإنجيل معه مكتوب بالعربي، وجميع ما يستصحبه من كتب شريعته وأحكام دينه مكتوب بالعربي أيضاً)، وأشهر كتب الوعظ الديني في الأحكام القضائية للكنيسة، إنما ترجم من العربية مثل كتاب "قانون الملك"، والذي يطلق عليه باللغة التجرينية (فتحا نجست)، ومعظمه مقتبس من الفقه الإسلامي ومن القوانين اليونانية.

٤ ــ الموقع الجغرافي له الأثر الكبير في تشكيل التجاوب الثقافي واكتساب اللغات والعادات والتقاليد، إلى جانب ذلك التفاعل بين الكيانات البشرية المتجاورة، ودور اللغة والثقافة من أهم المؤثرات، التي تتجاذب الشعوب المتجاورة، وإريتريا لها خاصة فريدة في اتصالها، وتفاعلها مع جنوب الجزيرة العربية عبر التاريخ القديم والحديث.

٥ ــ ما يسمى باللغة التجرينية، التي تحاكي اليوم في إريتريا عهود العصور الحجرية، تعبر معظم حروفها عن تلك الحروف الجئزية الغابرة، وشاهدت في كتاب بعنوان (اللغة العربية في عصور ما قبل الإسلام)، مؤلفه الأستاذ (أحمد حسين شرف الدين) من أهل اليمن، وتوقفت على نقش رقم (٣ ــ ٤) (للاطلاع على النقش في صفحتي ٧٧، ٧٨)، أطلق عليهما حرف (سبئي) متأخر، بنفس الحروف التي تكتب بها اليوم اللغة التجرينية، وهناك أيضاً نماذج من النقوش الشمالية يطلق عليه (المعيني شمالي)، ونقوشاً أيضاً توضح

أحرف اللغة الأمهرية، التي مالت في النهاية في حركاته إلى اللهجة الكوشية، لذلـــك فـإن تجرينية (أفورقي) الجامدة، والتي لا زالت تعيش في تاريخ ما قبل الميلاد و لم تتطـور أصـلاً، وانقطعت صلتها تماماً بالتطورات التي شهدتها اللغة العربية، وتفتقد إلى أي مقوم حضـاري يؤهلها للأخذ بأسباب وعوامل التطورات الراهنة، بخلاف اللغات (الصينية ــ والفارسية ــ والهندية... إلخ)، التي تستمد تطورها المستمر من تراكم الحضارات، مثـلاً إن دخـول الإسلام في بلاد الفرس لم يستطع إن يفرض اللغة العربية، ويجعل منها أداة للتعبير عن الثقافة الفارسية في جوانبها المختلفة، صحيح أن اللغة الأردية في شبه القارة الآسيوية قد تـأثرت في كثير من مفرداتها باللغة العربية، ومن ناحية أخرى فإن اللغة العربية، قد تمكنت بفضل انتشار الإسلام في القارة الأفريقية، خاصة في غرب أفريقيا مثـلاً لغـة "الهوسـا" في (نجيريـا)، و"السواحلية" في شرق أفريقيا فيها كثير من مفردات اللغة العربية، وتأثرها واضح ويكفي أن حروف لغة الهوسا والسواحلي هي نفسها حروف اللغة العربية، ومن هنا يتضح لدينا بـأن محاولات نظام (أفورقي)، لتحويل اللغة التجرينية إلى لغة معاصرة، ستبوء بالفشل الذريـع لأنها تنطلق من الهوس الطائفي، ولا تدعمه أية إمكانيات علمية ومعرفـة بـأصول اللغـة، والدليل على ذلك أن القساوسة في إريتريا، عجزوا عن وضع الأحرف الأبجدية في السـابق، ولولا جهود المنصرين (البروتستانت)، الذين وضعوا الأحرف الأبجديـة للغـة التجرينيـة، وحولوها بذلك إلى لغة مكتوبة، عن طريق تبني الأحرف الجئزية وذلك في القرن الخـامس عشر، ولولا ذلك لما عاشت اللغة التجرينية، ولا نعتقد اليـوم أن مجلـس خـبراء اللغـة (التجرينية)، الذي يستنـزف إمكانيات الدولة الاريترية، من أجل نشـر وفـرض اللغـة التجرينية على الشعب الإريتري، سيتمكنون من إحداث أي تطور في لغة محدودة جداً، وغير قابلة للتصريف وتعاني من التأنيث في كل مفرداتها، وتتميز بالفقر التـام في جـانب الأدب والشعر، وليس لها أي علاقة بجماليات اللغة والبلاغة، فكيف بلغة كهذه أن تكون نداً للغـة العربية، التي اختصها الله سبحانه وتعالى من بين كل لغات العالم، وأنـزل بها القرآن الكـريم وقال عز من قائل: ﴿قرآناً عربياً غير ذي عوج لعلهم يتقون﴾، وهذا ما يؤكد لنا بأن اللغـة العربية تمتلك مخزوناً ضخماً، من القواعد والتراث الأدبي والشعر الراقي والبلاغة، والـذي يجعلها صالحة في كل مكان وزمان، ومحفوظة من الاعوجاج والضيـاع، وتأثـير اللغـات

الأخرى في أصولها ومنهجها، القائم على أسس راسخة ضاربة في عمق لغة العرب منذ العصر الجاهلي، الذي يعتبر العهد الذهبي في بلاغة وشعر العرب في أرقى صوره، وطلاوة وحلاوة لسان العرب فيه آنذاك.

٦ ـ ذكر العلامة ابن خلدون، (أن اللغة العربية دخلت إلى أفريقيا قبل خمسة آلاف سنة، عبر المداخل الجنوبية والشمالية لساحل البحر الأحمر)، وأطلقوا على ساحل إريتريا آنذاك اسم بلاد الحبشة وبلاد (الزيلع)، بمعنى أنه من خلال الساحل الإريتري قد أطلت الحضارة العربية على أفريقيا، ومن هنا فإن البحث والنقاش يجب أن يكون جارياً في كيفية إعادة إريتريا، إلى موقعها الحضاري لمواصلة رسالتها في خدمة اللغة والثقافة العربية والإسلامية، إن الشعب الإريتري في مراحل تاريخه المختلفة، لم يتجاوب أصلاً مع كل المغريات، التي قدمتها المؤسسات الأوروبية والكنسية العالمية، لتغيير وجهته عن ثقافته العربية، فمثلاً عام ١٩٣٢ م أعد أحد المنصرين (اثنا عشر مجلداً بلغة التجري)، جمع فيها الشعر والأدب الخاص بهذه اللغة، وأعدت لها الحروف الأبجدية، وكل هذه المحاولات فشلت واندحرت بفضل وعي المسلمين في إريتريا بهويتهم العربية، وهذا ما يجب أن يستوعبه أعداء اللغة العربية من الطائفيين في إريتريا.

٧ ـ بالنسبة للرد في مزاعم (أفورقي)، بأن الشارع الإريتري لا يتحدث العربية، إن ذلك قول مردود، حيث أن اللغة العربية هي لغة التعليم والثقافة، والعربية نافذة الشعب الإريتري على العالم الخارجي، بل وأكثر من ذلك أن إلغاء اللغة العربية في إريتريا من الاستعمار الإثيوبي، من الأسباب الرئيسة في تفجير الثورة الإريترية في عام ١٩٦١م، وأما السبب في عدم تحدث الشعب الإريتري للغة العربية، يرجع إلى الموجات الاستعمارية المتتالية (برتغالي ـ يوناني ـ إيطالي ـ تركي ـ إثيوبي)، وكل هذه الموجات كانت تمنع التحدث باللغة العربية كما هو حال الشعب الجزائري، الذي عانى من الاستعمار الفرنسي، الذي استهدف بالدرجة الأولى الهوية العربية الإسلامية، ونجح إلى حد كبير في استيعاب أكثر من جيل في الثقافة الفرنسية، وقد ذكر الرئيس (بن بيلا) في حديث تلفزيوني، أنه عندما قام بزيارة لمصر عام ١٩٥٤م، والتقى بالزعيم العربي (جمال عبد الناصر)، وفي حضور

جمع من المسؤولين المصريين، طلب منهم السماح له للتحدث إليهم باللغة الفرنسية لكي يشرح قضية الشعب الجزائري، حيث قدم لهم اعتذاراً مسبقاً بأنه لا يجيد الحديث باللغة العربية بقدر إجادته اللغة الفرنسية، وهذا دليل واضح على أن اغتيال الهوية في (الدين ــ اللغة ــ الثقافة)، هو أخطر من الاغتيال الجسدي، وأن قادة الثورة الجزائرية كانوا يناضلون من أجل إعادة الجزائر لجسمها العربي الإسلامي، وكانت أداة تعبيرهم في ذلك لغة المستعمر ذاته، ولا يصح إلا الصحيح فتحررت الجزائر، وعادت إلى أمتها العربية والإسلامية، وهذا ما سوف يحدث إنشاء الله في إريتريا مهما طال الزمن.

٨ ــ انحياز الشعب الإريتري المسلم بكل فئاته في فترة تقرير المصير من عــام ١٩٤٤ ــ ١٩٥٠م للغة العربية أمام لجان الأمم المتحدة، التي توافدت على إريتريا لتحديد مستقبلها ومعرفة رأي السكان بين الاستقلال والاتحاد الفيدرالي مع إثيوبيا، وعندمــا تقــرر وضــع الدستور الفيدرالي لإريتريا، عينت الأمم المتحدة السيد "ما تنــزو السويدي" لوضع دستور، وقد قام بجولة في كل مناطق إريتريا، لمدة ثلاث عشرة أسبوعاً في عام ١٩٥٠م، وقال إنــه وجد إن سكان المنخفضات الإريترية جميعهم، وبلا استثناء عندما سئلوا في موضوع تحديــد اللغة لإريتريا، أكدوا بأن لغتهم هي العربية، وطالبوا بأن تكون اللغة الرسمية للبلاد، ومــن ناحية أخرى يقول (أنه لاحظ بأن الأقلية المسيحية انحازت للغة التجرينية)، بالرغم مــن أن (الساهو والجبرتة)، الذين يشكلون ٥٠٪ من سكان المرتفعات انحازوا للغة العربيــة، ممــا أضعف موقف المسيحيين هناك، وجعلهم يلجؤون إلى أساليب ملتوية لخداع لجــان الأمــم المتحدة، بأنهم يشكلون الغالبية في المرتفعات، مما دفع (ما تنــزو) لاعتبار اللغة العربية لغــة الغالبية في إريتريا، وأن اللغة التجرينية تم إقرارها بواسطة المســلمين أنفســهم لاعتبــارات سياسية، وللحفاظ على مشاعر الأقلية المسيحية المدعومة آنذاك من الحكومــة الإثيوبيــة، وللعلم أن الإدارة البريطانية، التي حكمت إريتريا من ١٩٤٣ ــ ١٩٥٠ م لم تتعامل أصــلاً باللغة التجرينية في كافة المعاملات الرسمية، سوى باللغة العربية والإنجليزية في إريتريــا، وأن المعاملات الرسمية للحكومة الفيدرالية في إريتريا، في كل المجالات أكدت على سيادة اللغــة العربية في إريتريا، بدليل ان الشهادات المدرسية كانت تصدرها وزارة المعــارف الإريتريــة، في ظل الحكومة الفيدرالية، باللغة العربية ونقدم في عرضنا هذا صورة نموذجية بهــذا الشــأن في صفحتي ١٣٧، ١٤٠، وأن ما حصلت عليه اللغة التجرينية من دور ومكانة في المجتمــع الإريتري، بسبب تسامح المسلمين ورغبتهم في اعتماد التعايش الديني والثقافي، وقفل البــاب أمام الصراعات الطائفية، التي تضر بالوحدة الوطنية، ولكــن يبــدو أن الطــرف الطــائفي لا زال يعتبر ذلك ضعفاً، ويسعى إلى استغلال ذلك التسامح لإضفاء هيمنته الثقافية علــى إريتريا المستقلة.

٩ ــ الموقف الذي برز فيما يسمى بمؤتمر اللغات في أسمرا (أغســطس (آب) عــام ١٩٩٦م)، والذي تقدم فيه داعمو اللغة العربية، بدراسات أكدت على الخلفية التاريخية للغــة

العربية في إريتريا، وقد تم إفحام الطرف الطائفي، الذي تقدم بدراسات سطحية ليس لهذا أي علاقة بمجريات التطورات العلمية والحضارية المعاصرة، ويكفي أن أحدهم قد ذكر أن اللغة التجرينية عاجزة أن تصمد أمام اللغة العربية، التي تمتلك إمكانيات ذاتية هائلة، وأن المستقبل مضيء للغة العربية في إريتريا، وهناك مواقف تستحق التقدير والاحترام سجلها بعض الأخوان داخل المؤتمر، ومن خلال اطلاعنا على محاضر ذلك المؤتمر، وجدنا أن الغيورين على اللغة العربية، قد وجهوا رسالة واضحة في كلمتهم للقوى الطائفية، حيث قالوا "إننا نستغرب بعد ثلاثين عاماً من النضال والتضحيات الباهظة من أجل تحرير إريتريا، أن نناقش موضوع اللغة العربية وهل هي لغة وطنية أم لا، إننا نقول بكل وضوح إن اللغة العربية من الأسباب الرئيسة في تفجير الكفاح المسلح عام ١٩٦١م ضد المستعمر الإثيوبي، وإنه إذا لم يتم إقرارها واعتمادها كلغة رسمية للبلاد، فإنه يمكن أن يعود المسلمون للمرة الثانية إلى الغابة، وهذا هو موقف الغالبية المسلمة في إريتريا خلال مراحل تاريخهم المتصل، ونأمل أن تتعالى أصوات الوطنيين والأحرار في إريتريا، لكي يتم القضاء على مشروع تجرنه إريتريا، ودحر الطائفيين في أوكار الظلام، التي ينطلقون منها لزج إريتريا في حروب طائفية، تكون سبباً في ضياع استقلالنا الوطني، وبناء دولة التعايش الديني والثقافي، الذي كان المسلمون رواده في إريتريا دوماً، إن القوى الاستعمارية تريد الآن أن تقتلنا في هويتنا العربية، بعد أن تمكنت مرحلياً من سرقة آمالنا وتضحياتنا في إريتريا بعد التحرير، التي لم نتصورها خارج الدائرة العربية، ولم نكن نتوقع بأنها ستتحول إلى صورة مشوهة لنضالنا الوطني، ضد كافة أشكال القوى الاستعمارية، والتي أخذت أبعادها الخطيرة في الظروف الراهنة».

اعتبار اللغة العربية أجنبية في إريتريا يهدد التعايش الوطني في إريتريا :

لا شك أن المرتكزات الدينية والثقافية والقومية، تشكل الجذور الأساسية والهامة في تكوين الشخصية الإنسانية للشعوب، وتلعب دوراً كبيراً في تحديد مساراتها التاريخية (والسيكولوجية)، وتوجه إرادتها المثقلة بتلك التراكمات التاريخية، التي تعكس باستمرار خيارات الشعوب في الانتماء الحضاري، لذلك فإن مسألة (اللغة) تتصدر موقعاً متقدماً في واقع الشعوب، وتتحكم في كثير من حركتها وأنشطتها المختلفة، وتتبلور إلى حد كبير

هوية الشعوب والقوميات وتندرج في إطارها الجوانب الثقافية، وأدوات التعبير عن التراث والعادات والتقاليد، وتشكل في النهاية بالنسبة للشعوب مركز إشعاعها الفكري والسياسي والاجتماعي، وبالتالي يصعب إحداث أي تفكك في هذه العملية المتماسكة، والتي تعطي أبعادها في كل المراحل، وتتطور عبر العصور المختلفة ضمن الظروف المتاحة والمحيطة بها، لذلك فإن اللغة لا تفرض بقوة السلاح، أو عن طريق القهر السياسي والثقافي، فمعظم الحروب التي فجرها الطغاة بسبب تلك النـزعات المريضة، التي أرادت إذابة شعب في لغة وقومية لا تعبر عنه ولا تنتمي لمشاعره بأي حال من الأحوال، وفي عصرنا الراهن الذي نطلق عليه "عصر الانبعاث القومي"، نرى تلك الحركات القومية الواسعة في (شرق أوروبا — وآسيا)، وأجزاء لا يستهان بها في أفريقيا، وذلك الحنين الذي أعاد شعوب آسيا في الاتحاد السوفيتي سابقا، إلى لغاتها وثقافتها وتراثها القومي، وفوق ذلك التلاحم مع أصولها الدينية، بعد اضطهاد وقهر سبعين عاما، بذلت فيها القومية (الروسية) محاولات جادة لإذابة القوميات الأخرى، في إطار قوميتها بفرض لغتها وتراثها الثقافي، واستخدمت كل ما تملكه من أسباب القوة في توسيع دائرة قهرها لتلك القوميات، مما نتج عنه في النهاية سقوط كل آليات القهر الروسي، وفي مقدمتها النظام السياسي الشيوعي، الذي كان يغطي ذلك القهر الروسي، بتلك الشعارات الشيوعية الزائفة، وتلك الدعاوى الفكرية والسياسية الطائشة.

ولذلك عندما نقف اليوم وبجدية بالغة ؟ راقع الثقافي ومعطياته الراهنة وعن الأسباب، التي تدفع قومية التجرينية المسيحية في إريتريا، عن العودة في نفس الاتجاه (الشيفوني) في فترة الأربعينات، حيث انبرت الأقطاب الطائفية أمثال " قشي بيطروس — واسفها ولد ميكائيل" في تلك المرحلة مطالبة، بأن تكون اللغة الرسمية في إريتريا بكل أبعادها الأكسومية اللغة التجرينية، وعلى الغالبية الإسلامية أن تنصهر في إطار هذا المشروع القومي، والذي كان يقف من ورائه سدنة الكنيسة الكبيرة في (أسمرا)، وقد فجر هذا الاتجاه بالمقابل حمية المسلمين، ووقفوا بصلابة ضد هذا المشروع المستبد، وأعلنوا بأن من حق الغالبية الإسلامية في إريتريا، أن ـ بسيادة اللغة العربية واعتبارها اللغة الرسمية أيضا للبلاد.

وضمن هذا التطور في الجانب الإسلامي، ولدت (الرابطة الإسلامية) بقيادة الزعيم الوطني (إبراهيم سلطان)، الذي قاد حملة إعلامية واعية، وضعت مسلمي إريتريا أمام مهام في مقدمتها الدفاع عن الدين واللغة والانتماء الحضاري، والتف المسلمون في كل أنحاء إريتريا حول (الرابطة الإسلامية)، وأصبحت الرابطة معادلة المسلمين في إريتريا، وتمكنت من هزيمة ذلك المشروع المتطاول، وكشفت للرأي العام الإريتري، عن الدور الذي يلعبه جهابذة الطائفية في تهديد التعايش الوطني، الذي تعارف عليه الطرفان الأساسيان في إريتريا (المسلمون والمسيحيون)، مما أدى إلى تصعيد تلك الرموز الطائفية صراعها مع المسلمين في إريتريا، فوقعت في أحضان إثيوبيا بقيادة (تلا باريو)، ومطالبتهم بإلغاء الشخصية الوطنية الإريترية، وإذابتها في الكيان الإثيوبي، وطرحت (الرابطة الإسلامية) أمام هذا الطرح الاستعماري الخبيث، الدعوة إلى "استقلال إريتريا" وعبأت الشعب الإريتري بهذا الهدف المركزي، الذي لو تحقق في تلك الفترة لما كان شعبنا يدفع هذا الثمن الغالي خلال ثلاثين عاما، ولكن هكذا أرادت القوى الطائفية المأجورة ودفعت باتجاه تدخل القوى الخارجية الاستعمارية، التي دعمت أطماع إثيوبيا في ضم إريتريا إلى مشروعها التوسعي في تلك المنطقة، وبتحالف تلك القوى مع إثيوبيا وحلفائها الاستعماريين، تم ضرب معادلة المسلمين في إريتريا، التي كانت تجسدها (الرابطة الإسلامية) في فترة الأربعينات (١٩٤١ ـ ١٩٥٠م)، وتكررت المؤامرة في زماننا البائس هذا، بنفس الأبطال والحلفاء في إثيوبيا والقوى الاستعمارية، على إضعاف معادلة المسلمين في إريتريا، التي كانت تمثلها "جبهة التحرير الإريترية"، بتوجهاتها الوطنية المعتدلة وملامحها العربية الإسلامية، ولسنا بصدد استعراض خلفيات هذا المخطط وما يرمي إليه في إريتريا والمنطقة بشكل عام، والأمر واضح لمن لا زال يتمتع ببقية ضمير!!

عندما نوقشت مسألة (اللغة) في إريتريا في أول اجتماع للبرلمان الإريتري عام (١٩٥٠ م)، وافقت الكتلة الوطنية الإسلامية بكل سهولة على اعتبار اللغة "التجرينية" لغة رسمية ووطنية في إريتريا، ولكن عندما طرحت اللغة العربية باعتبارها لغة وطنية ورسمية، تعبر عن الغالبية الإسلامية في كل مجالات حياتها الدينية والثقافية والاجتماعية، وقف الطرف الطائفي وبلا حياء على رفض اللغة العربية والاكتفاء بإقرار اللغة التجرينية فقط، وأن

يختار المسلمون أحد لغاتهم المحلية وهذا من باب التكرم عليهم، بالرغم من أن مسودة (الدستور الإريتري)، أقرت في المادة (٣٨) من دستور إريتريا، إن الشعب الإريتري منقسم إلى لغتين (العربية ــ التجرينية)، وليس لهم أي بديل آخر، وضمن هذه المعطيات اعتمدت تلك المادة المذكورة، إلاّ أنه بالرغم من ذلك الإقرار من المندوب الدولي، رفض الطرف الطائفي اعتماد اللغة العربية، وعطلوا جلسات البرلمان لأكثر من (٣٨) يوماً، مما دفع بعض زعماء الكتلة الوطنية الإسلامية في البرلمان، للمطالبة بتقسيم إريتريا للخروج من هذا المأزق.

وفي تلك المرحلة المظلمة عام ١٩٥٠م وقف المسلمون مع لغتهم العربية، التي لم يكن للمسلمين فيها حلفاء ولا داعمين من الدول العربية، حيث كانت معظم الدول العربية مستعمرات، وتكافح من أجل نيل استقلال بلادها، مما يؤكد بأن انحياز المسلمين في إريتريا إلى اللغة العربية، ليس وليد مخططات عربية توسعية، كما تروج بعض الرموز الطائفية في الجبهة الشعبية، وإنما هذا موقف له جذور تاريخية لن تحول دون تحقيقه، حتى ولو طال بالمسلمين الجهاد لألف سنة أخرى تتوارثها الأجيال، وهي أكثر تمسكاً بهويتها العربية الإسلامية وهذا ما لا يريد الطائفيون أن يعوه.

وإزاء ذلك الموقف المتوتر بين "المسلمين ــ والمسيحيين" في البرلمان الإريتري، تدخل السيد (ماتينزوا)، معلناً أنه إذا لم يتم إقرار المادة ٣٨ كما وردت في مشروع دستور إريتريا، فإنه سيعلن فشله للأمم المتحدة، ويعيد القضية برمتها للأمم المتحدة، لكي تناقش الوضع في إريتريا بأبعاد أخرى، مما أدى إلى تدخل (هيلي سلاسي)، وأوعز للنواب المسيحيين في البرلمان بالقبول بإقرار اللغة العربية، كما وردت في الدستور خوفاً من تنفيذ (ماتينزوا) تهديده، وعرض القضية للأمم المتحدة، مما كان سيعرض مخططات إثيوبيا للفشل، وبذلك اعتمدت اللغتان العربية والتجرينية كلغتين وطنيتين في إريتريا، وقفل باب النقاش في هذه القضية الحيوية تماماً، إلى أن ضمت إثيوبيا إريتريا وألغت كل مظاهر الاتحاد الفيدرالي، الذي كان أصلاً مظهراً من مظاهر الاستعمار الإثيوبي.

لقد كانت إريتريا بالنسبة للمسلمين مشروعاً وطنياً يتعايش فيه المسلمون والمسيحيون، وضرب الطرفان أروع الأمثلة لهذا التعايش في كثير من الجوانب الوطنية، مما

يؤكد بأن المستقبل للتعايش الثقافي الديني في إريتريا، بل وأكدت مرحلة الثورة وتلك التضحيات الباهظة، التي قدمت من الطرفين في حرب التحرير، أن المسيحيين الإريتريين أصبحوا أكثر تجاوباً مع اللغة العربية، بحكم وجود أعداد كبيرة من اللاجئين في السودان ـ والمنطقة العربية، وسيفاجئ طغاة الطائفية بأن المسيحيين الإريتريين، سيلعبون دوراً كبيراً ومؤثراً في إقرار اللغة العربية كلغة وطنية للشعب الإريتري، حيث برز لهم ذلك البعد الحضاري، الذي تمثله هذه اللغة وآثارها الحضارية والإنسانية، وهي أقدم وأرقى من كل اللغات الهجينة، وما نريد أن نعلمه لبعض الطائفيين، اللذين يحاولون أن يربطوا اللغة العربية في إريتريا، بصراع الصليبية العالمية مع الإسلام ودوره الحضاري، في قيادة مليار مسلم في العالم، بما يحمله من عقيدة سليمة وفكر نير وتسامح مع كل الأديان، إن (اللغة العربية) كانت موجودة بجذورها في عمق الجزيرة العربية قبل الإسلام، وعرفت بدورها المتميز في مختلف مجالات الأدب والبلاغة والشعر، وعندما أنزل الله تعالى بها الكتاب المقدس واختارها من بين لغات العالم، اكتسبت قدسيتها ومكانتها وديمومتها وحيويتها، من كون ذلك الاختصاص الرباني، فالقوى النصرانية واليهودية بحسدهم وحقدهم يحاربون الله تعالى، في رفضهم للغة الإسلام، التي يتدارس بها المسلمون في كل أنحاء العالم كتاب الله تعالى، ومن يحارب لغة الكتاب المقدس عند الإسلام، فإنه يستنفر المسلمين للجهاد، وما إعلان الكفاح المسلح في إريتريا عام ١٩٦١م، ببعيد حينما أعلنت إثيوبيا إلغاء اللغة العربية، وإقفال المعاهد الدينية والمدارس.

لقد كان ذلك التصريح في الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٨ م، من الدكتور (برهاني كحساي)، يجافي الحقائق التاريخية في إريتريا، ويضرب عرض الحائط بالتعايش، ويدفع المسلمين إلى رد فعل ستكون عواقبه وخيمة، على ذلك الاستقرار والأمان، الذي تتفيأ في ظلاله إريتريا الدولة الحرة المستقلة، ولا أظن أن أي وطني مسيحي يقبل بمثل هذه الأطروحات الشاذة، التي تستبق الأحداث قبل تشكيل الوضع السياسي في إريتريا، وإن كنا نعلم ما لا يعلمه (كحساي)، في المشاريع الوهمية التي يتصور بها البعض إريتريا.

لقد قال في تصريحه "إن الإريتريين ليسوا عرباً!!..، وان الأوساط الأوروبية في (بروكسل) تقلل من أهمية التعداد السكاني للعرب المسلمين في إريتريا !!..، حيث يقول باسم الحكومة الإريترية، إن الحكومة الإريترية تعمل الآن على وضع الركائز لقيام دولة يتعايش فيها المسلمون والمسيحيون، لكن يتطلب ذلك حسب زعمه استيراد الحروف الهجائية اللاتينية لكتابة اللهجات المتداولة في إريتريا !!.. وهذا هو التعايش في نظرهم يقررون كل شيء، دون الرجوع إلى الشعب الإريتري في خياره الثقافي، ويخلص بأن اللغة التجرينية والإنجليزية سيقوم عليها المنهج التعليمي في إريتريا!!.

إن تصريح (كحساي)، قد وضح الموقف جلياً، بل وكشف مدى التزام الجهات الطائفية في إريتريا، بتحالفها مع الغرب الصليبي، والقائم على تصفية الوجود الإسلامي العربي في إريتريا، حينما يقول "إن الأوساط الأوروبية تقلل من أهمية التعداد السكاني للعرب المسلمين في إريتريا، يؤكد لنا بأن المشكلة في إريتريا هي مع السكان المسلمين، وليس مع التوجهات السياسية، التي يمثلونها والتي يمكن أن تخضع للتقييم.

إن الأمر جد خطير ويحمل مقدمات صراع طائفي مرير، طالما تمنينا ودعونا الله تعالى أن لا يحدث في إريتريا، التي عاني شعبها الكثير وقدم من التضحيات ما يؤهله أن يعيش حراً في دينه ولغته وانتمائه الحضاري، دون أي تطاول عليه من أي جهة خارجية.

إن الصليبية تقود منذ عام ١٩٧٤م في إريتريا والقرن الأفريقي بصمت وخبث، مشروع محاربة الإسلام والمسلمين في القرن الأفريقي، بتلك الإمكانيات الهائلة الموظفة لها في إطار هذه المواجهة، في كل المجالات الدينية والثقافية، وتبث سمومها بل وتمكنت المنظمات الصليبية هذه، من الإتيان بأنظمة سياسية في أفريقيا، تدير شؤونها وتعادي بواسطتها الإسلام واللغة العربية، في معقل ديار المسلمين دون مراعاة للغالبية الساحقة، التي يمثلونها في بعض الأقطار الإسلامية.

إن القضية واضحة، والموقف لا يحتاج إلى بحث ولا إلى المبررات السياسية والهروبية، وإنما الإعداد والاستعداد في دعم معادلة التوازن السياسي، بين (المسلمين والمسيحيين) في إريتريا، ومنع انهيار دور المسلمين أمام تلك الهجمة الكبيرة، التي تقودها

القوى الخارجية، لأن غياب التوازن سيدفع القوى الطائفية للتعجيل بتفجير الحرب الطائفية وقبل أن نشاهد ونطالب بالمناطق الآمنة للمسلمين في إريتريا وغيرهم، مطالبون بالمبادرات التي تساهم حقيقة في حماية التوازن، وإيجاد مساحة واسعة لكي يتحرك فيها عقلاء (المسلمين والمسيحيين) في إريتريا، بدلاً من تجاهل الأوضاع الراهنة، والتي تنم حقيقة عن مخاطر حقيقية، تهدد وحدة الشعب الإريتري وتعايشه الوطني.

إننا لا زلنا نعتقد حتى الآن، بأن قطاعات كبيرة من (المسيحيين الإريتريين)، ستواجه أي اتجاه يهدد الثوابت الوطنية في إريتريا، وستمنع أي قوى سياسية تحاول تفجير صراع طائفي، لتحسم صراعاً دينياً وثقافياً مستحيل حسمه، إلاّ بعد آلاف السنين في إريتريا، لأن المسلمين في إريتريا، ليسوا بتلك السهولة التي يتصورها القساوسة، الذين تحركهم (الفاتيكان)، إن إريتريا في السابق والحاضر لم تشهد أي صراع طائفي، لإدراك بعض عقلائهم حساسية مثل هذا الصراع ونتائجه، وإن التعايش كان رائد الطرفين، وكان هذا التعايش دائماً في مصلحة المسيحيين، حيث كانوا يفوزون في مناخه بالسلطة والمواقع الإدارية المتقدمة، كما هو الحال في إريتريا الآن!، لذلك فنحن لا نتوقع إذا ترك الأمر لسماحة الطائفتين في إريتريا أي حرب طائفية، ولكن هل سيتركنا تجار الحروب الصهاينة لشأننا؟ هل ستتركنا الكنائس الغربية بتوجهاتها المعادية للإسلام، أن نعيش في أمن وسلام في وطننا الذي انتزعناه بدماء غالية؟، هل سيمنحوننا الفرصة لان نقدم مشروعاً وطنياً نموذجياً لتعايش الديانتين والثقافتين في إريتريا؟، والتي كانت قبل ذلك مثالاً حياً، ومن لا يعرف إريتريا هو الذي يدعو للحرب الطائفية، لقد عشنا في وطننا والجامع والكنيسة جنباً إلى جنب، فهل ستأخذ هذه الصورة أبعادها الحضارية في إريتريا، أظن أن الأمل سيكون ضعيفاً وقوياً في نفس الوقت، إذا أتيحت الفرصة للمسلمين والمسيحيين في إريتريا، للتعبير عن إرادتهم وتطلعاتهم وتصوراتهم لإريتريا، التي ستكون (للمسلمين والمسيحيين) من دون استعلاء من أي طائفة، إن قيادة الجبهة الشعبية مطالبة بالتراجع عن قراراتها المتمثلة في التالي:

١ ـــ اعتبار اللغة التجرينية هي اللغة الرسمية والوطنية في إريتريا، وتجاهل اللغة العربية وإلغاء دورها، ومكاتبة الدول والمؤسسات باللغة التجرينية، للتأكيد على أنها اللغة الوحيدة

والرسمية في إريتريا وهذا ما يتعارض مع الثوابت الوطنية وذلك التعايش الذي ارتضاه شعبنا.

٢ ــ إن تثبيت اللغة التجرينية في إريتريا، يعني التضحية بجيل كامل من حملة الشهادات العربية، وفي مختلف الاختصاصات، وهذا الاتجاه يدمر الطاقات العلمية الزاخرة للمسلمين في إريتريا، مما يؤدي بالطبع إلى نتائج خطيرة في الواقع السياسي الإريتري، ويحول دون التعايش الوطني.

٣ ــ حسم السلطة السياسية لصالح الطرف المسيحي، وحرمان المسلمين من الواجهة السياسية، ونحن نعلم أن (الجبهة الشعبية) كانت معادلة الطرف المسيحي في إريتريا، ولهذا لن تكون كذلك بعد الآن حسب التطورات، التي تشهدها إريتريا بعد الاستقلال، ولهذا يفترض على قيادتها أن توسع مداركها السياسية، وتستفيد من الفرص المتاحة لها، لإبراز دورها الوطني الشمولي، الذي يحقق التوازن في السلطة السياسية، ويؤمن في النهاية استقرار ورخاء إريتريا.

إن اللغة العربية تعبر عن دور الإسلام والمسلمين في إريتريا، وإن إلغاءها يعني إلغاء دور الإسلام والمسلمين، وضمن فهم هذه الحقيقة نتطلع أن تبرز مؤهلات وقدرات عقلاء وحكماء الطرف المسيحي، وأعتقد أن صراع التجراي مع إريتريا الآن، يفرض على قيادة الشعبية، أن تعكس التلاحم الوطني، في تجسيد حقوق المسلمين في لغتهم وثقافتهم العربية، ويكفي أن الغالبية المسلمة هي التي تدفع ثمن الحرب مع إثيوبيا في الوقت الحاضر.

وندعو الله تعالى أن تنتصر الحكمة، ويسود السلام، الذي ينبع من إقرار التعايش الديني والثقافي في إريتريا الدولة المستقلة.

أهمية الثقافة والتعليم في إريتريا:

التعليم من حيث المطلق ضرورة حياتية خاصة في عصرنا الحاضر، عصر انتشار العلم والثقافة على كافة المستويات الشعبية، حتى يستطيع الإنسان أن يعيش حياة لائقة متسلحاً بمتطلبات العصر من مهارات علمية وفنية، ولهذا نجد الدول حتى الفقيرة منها ترصد قسطاً كبيراً من موازناتها للتعليم بغية اللحاق بركب الحضارة الحديثة.

والأمر بالنسبة للشعب الإريتري يغدو أكثر حيوية، حيث أن حالة الحرب التي امتدت ثلاثين عاماً أدت، إلى إغلاق معظم المدارس الحكومية والأهلية في المدن مع قلتها، مما جعل طلبة إريتريا يتوجهون إلى الخارج، ممن أتيحت لهم الفرص إلى الأقطار العربية وبعض الأقطار الأوروبية والأمريكية طلباً للعلم، ولكن قلة الإمكانيات المادية، أقعدت الكثير منهم عن التعليم بحكم هذه الظروف، والأسوأ من ذلك ما تعرض له التعليم في إريتريا، بعد دخول (الجبهة الشعبية) إلى إريتريا عام ١٩٩١م، وإعلان استقلال إريتريا عام ١٩٩٣م، حيث تعرض فيه التعليم إلى الامتهان، وحرمان ٧٠% من أبناء الشعب من الحصول على حقهم الطبيعي، وسوف نتابع من خلال عرضنا لوضع التعليم في إريتريا، والمستقبل المظلم الذي تعبر عنه برامج ومناهج حكومة الشعبية.

تأثير الثقافة العربية الإسلامية:

دخل الإسلام إلى إريتريا في وقت مبكر، وكما قلنا إن الأمويين في عام ٨٤ هـ الموافق (٧٠٢م) استولوا على جزر دهلك، وأقاموا بها القلاع لحماية طرق التجارة البحرية، وتشجع العرب على استيطان الشاطئ الإريتري، بعد أن نظفته القوات الأموية من القراصنة، ومن ثم اتخذ الإسلام والثقافة العربية طريقهما إلى السهول الإريترية، ثم إلى بعض مناطق الهضبة.

وكانت القرون الثلاثة، التي تلت القرن السابع الميلادي، فترة تصاهر فيها العرب النازحون مع قبائل البجة، التي اكتسحت المنطقة والقبائل السامية الكوشية القديمة، وعن طريق المصاهرة والتجارة انتشر الإسلام، حتى أن المؤرخ الإيطالي (كونتي روسيني) يشير، إلى ولايات إسلامية عربية مزدهرة في دهلك، والشواطئ الإريترية في القرن الثامن الميلادي.

ويعتقد أن قبائل "الدناكل" في جنوب إريتريا "والسمهر" ضواحي (مصوع)، تعد من أقدم سكان إريتريا اعتناقاً للإسلام، كما انتشر الإسلام بين قبائل "الساهو"، التي تسكن في المنطقة الممتدة من خليج "زولا" إلى مرتفعات "أكلي قوزاي"، في القرن الرابع عشر عن طريق أسر دينية، أشرت إليها في الفصل الثاني من الكتاب.

ويذكر تجار البندقية في القرن الخامس عشر، قبيلة (بيت معلا) كقبيلة إسلامية تعيش في سواحل شمال إريتريا، وهو موطنها حتى الآن مع امتدادها إلى منطقة بركة، وقد ساهم السيد (محمد عثمان الميرغني)، مؤسس الطريقة "الختمية" بجهد مقدر في توعية وتمسك هذه القبائل بإسلامها، حيث أوفده شيخه (أحمد بن إدريس) من "مكة" في عام ١٨١٧م، وبصحبته السيد (محمد علي السنوسي)، مؤسس "الطريقة السنوسية"، حيث افترقا بعد وصولهما إلى مصر، فتوجه الأول صوب الجنوب إلى السودان ثم إريتريا، وعاد بعد أن نشر الإسلام والطريقة الختمية، إلى "مكة" مخلفاً عدداً من الأبناء، واصلوا بعده جهوده، بينما توجه الثاني إلى شمال أفريقيا وأسس طريقته هناك.

وفي جزر دهلك التي كانت أول جسر للإسلام وللثقافة العربية في إريتريا، صحب الانتعاش الاقتصادي من تجارة اللآلئ نوع من الانتعاش الثقافي، فاستقر بها العلماء وتأسست فيها زاوية لتعليم الدين واللغة، وتدل الخطوط الكوفية الجميلة، التي وجدت منحوتة بكثرة في الأضرحة والقبور والمساجد والقصور، والتي أجرى المستشرق الفرنسي (رينيه باسيه) دراسة حول بعض نقوشها، التي نقلها معه إلى متحف باريس عام ١٨٩٣م، إلى انتعاش حركة الثقافة، وقد أشار كل من "المسعودى وابن حوقل" إلى ازدهار التجارة في دهلك.

ومع انتشار اللغة العربية كلغة ثقافة وتعليم وتخاطب أحياناً، إلا أن السكان المسلمين ظلوا في أغلبيتهم يتحدثون لهجاتهم المحلية، وبالأخص "التجري" التي تنتشر في شرق وغرب وشمال إريتريا، وهي فرع من فروع "الجئز" ولكنها غير مكتوبة.

وكان من نتائج التأثير الذي مارسته البعثات الكاثوليكية، التي تميز عملها بنشر (١٢) مجلداً حول اللغات الأصلية مفرداتها وقواعدها، وكذلك العمل الذي قام به المبشرون البروتستانت، تحويل التجرينية إلى لغة مكتوبة عن طريق تبني الأحرف الجئزية.

الفصل الرابع

١ ـ القوى الطائفية وخفية رفضها لعروبة إريتريا ومموقع اللغة العربية في أفريقيا

في الواقع أن عروبة إريتريا، كما أوضحت في عرضنا السابق، تدعمها كل الحقائق التاريخية قديما وحديثا، إلى جانب تلك الجذور الضاربة في عمق تاريخ المنطقـــة، والـــتي شهدت نـــزوحات متتالية، من القبائل العربية في الجزيرة العربية، وقد لمسنا من خـــلال البحث في هذه المسائل التاريخية، بأن الكشوفات الإيطالية الحديثة في عام ١٩٣٥م، أبرزت وجود الآثار العربية، وبوضوح في المرتفعات الاريترية، والتي تشـــير بـــأن المســـيحيين الإريتريين، هم من القبائل العربية، التي نـــزحت من الجزيرة العربية، ويكفي أن المسميات فيها توضح مثل هذه الحقائق، مثل إقليم (حماسين وعد المدا، وعد اسفدا، وعد معـــلا)، امتداد لأسماء قبائل عربية في (بركة)، وفيها من الآثار والمعالم العربية ما يكفي، لانتساب هذه المنطقة، إلى القبائل العربية القديمة، وكذلك في (سراي ــ وآكلو قـــيزاي)، ومـــن المعروف تاريخيا، بأن مملكة (اكسوم)، التي يباهي بها (التجراويون)، من موقـــع صليـــبي متعصب، قد أسسها العرب في القرن الخامس، باعتبارهم من الحالات التاريخية، التي نمت وتلاقحت بجذورها مع مناخ وبيئة وأصول تلك المجتمعات، التي نـــزحت إلى المنطقة من جنوب الجزيرة العربية واستقرت فيها، من كل هذا نريد أن نصل إلى حقيقة راسخة، وهي أن عروبة إريتريا تواجه، من قبل بعض القوى الطائفية من المسيحيين الإريـــتريين، مـــن منطلق الترسبات الدينية المتعارضة أصلا، مع تعاليم الكتاب المقدس للمسيحيين، وبسبب تلك التعبئة الخاطئة والخبيثة، من الكنيسة (الأرثوذكسية)، (الإثيوبية ــ والإريترية)، التي ربطت بين (الإســـلام والعرب)، وجعلت من العرب قضية المسيحيين في (إريتريـــا ــ وإثيوبيا)، ورفضوا من خلال ذلك، أي ثقافة أو فكر يعبر عنه العرب، وحتى وصل بهـــم الجـــهل المركـــب في هـــذا الجـــانب بـــالذات، بـــأنهم لا يريـــدون أن يســـلموا

يريدون أن يسلموا بأن العرب ينتمون إلى أكبر حضارة إنسانية في العالم، وأهم أساس التقدم العلمي والحضاري لأوروبا، والغريب أن كثيرين من المسيحيين في إريتريا، كانوا يجهلون إلى وقت قريب، أن العالم العربي، توجد فيه مجموعات كبيرة من المسيحيين، وأن هناك كنائس وأديرة للعبادة، وغير ذلك من المؤسسات المسيحية الضخمة، خاصة في (مصر ـ وسوريا ـ ولبنان)، وغيرها من الدول العربية، ولكنهم اصطدموا بحقائق كثيرة خلال مرحلة النضال الوطني، وبسبب اختلاطهم بالمسلمين في السودان، وتأثر الكثير منهم بتلك السماحة العربية في السودان، واكتسبت قطاعات واسعة منهم العادات والتقاليد العربية السودانية، ونمت فيهم عوامل الاندماج في المجتمع الإسلامي العربي في السودان، وهذا ما كان يؤمل أن يتحول إلى عمل سياسي، وثقافي يترجم حقيقة، في ارتباط إريتريا مع محيطها العربي، إلاَّ أن التيارات السياسية الطائفية والمثقفين المسيحيين خاصة، ظلوا على عاداهم وسلوكهم الرافض، للاندماج مع العرب سواء داخل إريتريا أو خارجها، وهذا السلوك هو الذي أقحم المسيحية، في صراعات غير مبررة وطنياً مع المسلمين في إريتريا، وأهم جوانب هذا الصراع، رفضهم للغة والثقافة العربية في إريتريا، وعكفوا على بناء الحواجز مع الحضارة العربية الإسلامية، وهذا النوع السلبي في القوى المسيحية الاريترية، تعبر عنه القوى الطائفية بشكل خاص في (الجبهة الشعبية) في الوقت الحاضر، هو الذي أصبحت له السطوة السياسية والثقافية، وسيطر على مراكز القرار في حياة المسيحيين الإريتريين، وعند عودتنا قليلاً إلى الرفض المسيحي للعرب وعدم التعايش معهم، (نتوقف مع كتاب ترافاكس بعنوان إريتريا مستعمرة أفريقية)، يوضح لنا فيه الأفكار المظلمة للقوى الطائفية، في تلك الحقبة من تاريخ إريتريا في فترة تقرير المصير، والتي كشفت عنها البرامج والمواقف الطائفية المضرة بالوحدة الوطنية، حيث يقول في عرضه (شكلت المجموعات المسيحية القومية المتعصبة ما يُسمى بجمعية إثيوبيا ـ حماسين)، التي كانت تضم المثقفين المسيحيين الإريتريين، وتحت إشراف الحكومة الإثيوبية وبتمويل منها، أصدرت هذه الجماعة جريدة أسبوعية باسم (صوت إريتريا)، وكانت مهمتها بالدرجة الأولى، إبراز شكاوى المسيحيين الإريتريين ضد الطليان (والعرب)، وفي ظل الغليان بين القوميين الداعمين للاتحاد مع إثيوبيا، والقوى الوطنية الإريترية المطالبة بالاستقلال) يقول ترافاكس (أجج القوميون حملتهم وبنية ظاهرة، عبر

تقديمهم العرائض باسم الشعب الإريتري، تطالب بطرد العرب في الحال من إريتريا، ولم ينسوا أن يربطوا ولو بشكل ضعيف هذه المطالب، برغبتهم الحارة في الوحدة مع إثيوبيا، ويذكر السيد (ترافاكس) حوادث عديدة في هذا الاتجاه من ضمنها، (أنه بينما كانت هنالك مسيرة تتحرك في (أسمرا) يوم ٢٨ من يوليو (تموز) عام ١٩٤٨م، قام المتظاهرون بإحراق سيارة رئيس الجالية العربية، مع إحراق حوانيت ومتاجر العرب، التي هدمت وهبت، فيما كانت حشود أخرى تهاجم مركز البوليس، رغم اعتقال قادة الحركة الأربعة، وإطلاق سراحهم، ثم اعتقالهم من جديد لنفس السبب والمشاكل، مما أدى إلى قيام حوادث أشد عنفا، ولولا تدخل قوة سلاح الدفاع السوداني، لكان قضي على قوة الشرطة الصغيرة، التي كانت تحرس السجن، وكانت نتيجة الحوادث مقتل أربعة من المتظاهرين، ثم استتب الأمن، إلا أن الحوادث أدت إلى تحريك الحساسيات القديمة بين السودانيين والمسيحيين الإريتريين، ففي ٢٨ من أغسطس (آب) عام ١٩٤٩م، كانت بعض القوات القليلة العدد من الجنود السودانيين، تحتفل بنهاية صوم رمضان، فحدثت ملاسنة بينهم وبين بعض المسيحيين الإريتريين، في ساحة سوق (أسمرا)، وسريعا ما تحولت إلى عراك، قتل خلالها أحد الجنود السودانيين رميا بالحجارة، بينما هرب بعضهم لإبلاغ رفاقهم بما حدث، وكانت ردة فعل قوية بنزول (٧٠) من الجنود السودانيين بأسلحتهم، إلى الحي المسيحي (بأسمرا)، حيث قتلوا (٤٦) وجرحوا أكثر من ستين مسيحيا، قبل أن تسيطر قوات الأمن على الوضع، واتضح لدينا بأن إثيوبيا كانت تقف وراء هذه الحوادث، حيث أنها أبعدت بدورها (١٣٠) عربيا إلى إريتريا، بعد مصادرة أملاكهم في إثيوبيا، وأوحت بخطوتها هذه، للقوميين المثقفين من المسيحيين الإريتريين، بأن يتخلصوا من الوجود العربي الكبير في إريتريا، لأنهم سيكونون دعما لإخوانهم العرب والمسلمين في إريتريا، وبهذا المنطق سارت الأحداث كما يبدو، في اندفاع هؤلاء الطائفيين لضم إريتريا إلى إثيوبيا)، ويكشف (ترافاكس) هنا ما يسمى (بجمعية حب الوطن)، التي لم تكن وطنية أصلا، كما حاولت بعض الوثائق في الثورة الاريترية، أن تعكس هذا الاتجاه في هذه الجمعية، وهي منظمة تكونت عام ١٩٤٢م هدفها العمل للوحدة مع إثيوبيا، وكان أعضاؤها كما يقول (ترافاكس)، (أكثرية المسيحيين الإريتريين، اللذين حصلوا على أرفع المكافآت من الحكومة الإيطالية، وترأسها شاب اسمه (جبرو مسقل

ولدو)، كثيراً ما تحركت هذه الجمعية لاستغلال العداء، بين أبناء المدن المسيحيين ــ للطليان ــ والعرب والجبرت ــ والإنكليز، لقد كانت دعايتهم جذابة، ومنطقهم مقنع) بقولهم (إن إثيوبيا هي التي يسود فيها الحبشي من غير أن يستغله الأوروبي، وحيث يبقى العرب ــ والجبرتيين ــ والقبائل المسلمة في إريتريا، تحت سيطرتهم بالوحدة مع إثيوبيا، كان لهذا الأسلوب من الدعاية وقعه الفعال على المسيحيين، مما جعل مثقفي (أسمرا)، ينخرطون وبسرعة في خدمة القضية الإثيوبية)، ويقول (إن كره المسيحيين الإريتريين للعرب والمسلمين والجبرت في إريتريا، ناتج بسبب الخوف والحسد، فالتجار المسلمون تمكنوا من تكديس أرباح طائلة، خلال السنوات الأولى للاحتلال البريطاني، بسبب ارتفاع الأسعار وقلة البضاعة، وكانوا يرون بأنه من الجور أن يسمح للعربي في إريتربا، أن يثرى أو يغنى على حساب الإريتريين، كما بدا لهم من غير المقبول، أن يثرى الجبرتيون المنبوذون في اعتقادهم، على حساب المسيحيين المتفوقين عليهم، لكن الشيء الأسوأ، لم يكن بوسع المسيحيين الإريتريين، في الحصول على قروض إلاّ من العرب أو الجبرته، وذلك بسبب فقرهم مما أدى إلى إزدياد ديونهم للمسلمين، وراحوا يفقدون أملاكهم، لهذا كانوا يخافون من التجار المسلمين، وغالباً ما كان يولد لديهم ذلك الفزع والحسد، وكذلك الكره حيالهم) يقول ترافاكس أيضاً (بأن الصراع السياسي انحصر في إريتريا بين أحزاب الرابطة الإسلامية، بقيادة الزعيم الوطني إبراهيم سلطان بشعاراته الوطنية الإسلامية، وبين حزب الوحدة مع إثيوبيا، الذي قاده تلي بايرو، وهذه الحقيقة أكدتها مسألة التوزيع الجغرافي في الاستفتاء في تقرير مصير إريتريا، (حول الانضمام ــ أو الاستقلال ــ أو الوصاية)، ويوضح بأن تأييد المنخفضات الإسلامية، وانحيازها الكامل للاستقلال، ورفض الانضمام قد عبرت عنه أمام اللجنة الرباعية للأمم المتحدة، بنسبة ٨٠٪ مقابل ٣٥٪ من المسيحيين في المرتفعات، بعد خصم المسلمين (الجبرة ــ والسا هوا) لصالح الرابطة الإسلامية، ولهذا فإن انتماء الشعب الإريتري، لهذين التنظيمين كان يقوم على أساس جغرافي وديني وثقافي، وهذا ما يجعلنا نقف اليوم، وبحسرة أمام تكرار نفس النموذج الفاشل، في فترة تقرير المصير من نظام (الجبهة الشعبية) الطائفي، بعد استقلال إريتريا عام ١٩٩٣م بعقلية وتخطيط (غشي بيطروس) وجهابذة الطائفيين، الذين كانوا ينكرون على الغالبية الإسلامية حقها الديني وخيارها في

اللغة العربية، ودعونا نتوقف مرة أخرى، على مرونة ووعي قادة المسلمين، في فترة تقرير المصير، وحرصهم على وحدة الكيان الوطني الإريتري، ودفاعهم عن حقوق الطرف المسيحي، وإقرارها في الدستور الفيدرالي ورد في تقرير مندوب الأمم المتحدة في عام ١٩٥١م، بشأن الاطلاع على رأي السكان في اللغة، التي يختارونها للبلاد قال (طالبت الأحزاب المسلمة وفي مقدمتها الرابطة الإسلامية، أكبر الأحزاب على الإطلاق في إريتريا آنذاك، على اعتماد اللغتين العربية والتجرينية لإريتريا، وأجمعوا رأيهم على ذلك، قبل أن يتعرفوا على رأي الأحزاب المسيحية في هذا الشأن، لإيمانهم بضرورة دعم التعايش الديني والثقافي والسلمي بين الطرفين، إلاّ أن الأحزاب المسيحية ذات العواطف الوحدوية مع إثيوبيا، طالبت باللغة التجرينية باعتبارها لغة رسمية واحدة للبلاد، واعتبرت اللغة العربية لغة المهاجرين والتجار العرب في إريتريا، ولا يستعملها المسلمون في إريتريا، إلاّ في أغراضهم الدينية فقط، وإنها غريبة عن المنطقة عموماً، وإذا تعذر الأخذ بهذا الرأي فرأوا، بأنه يمكن القبول بلغة التجري ــ والتجرينية كلغتين رسميتين للبلاد)، وهذا الاتجاه والموقف وبشكل بارز تجسده الآن قيادة (الجبهة الشعبية)، التي تقود البلاد، والتي تعتبر أن اللغة الرسمية هي اللغة (التجرينية) في إريتريا، ولم تكلف نفسها للرجوع إلى الشعب الإريتري، في أخذ رأيه في اللغة التي يختارها للبلاد، وإنما حسمت الأمر على أرض الواقع، رافضة أن يتضمن الدستور الخاص بها، أي إشارة لمسألة اللغة الرسمية في إريتريا، حتى لا تثير عواطف الغالبية المسلمة، وهذا الموقف نفسه عبر عنه حزب الوحدة مع إثيوبيا بقيادة (تلي بايرو)، الذي أدرك بأن موضوع اللغة سيؤدي إلى تقسيم إريتريا، وتدمير المشروع الوحدوي مع إثيوبيا، فأعلنت أن موضوع اللغة يجب تأجيله، وعدم إدراجه في الدستور، ويتم عرضه على الجمعية الوطنية المنتخبة من الشعب، حينما هدد تفجر الصراع الثقافي، بفشل مشروع الانضمام إلى إثيوبيا، واتضح ذلك في حشد المسلمين قوتهم في فرض اللغة العربية، أو تقسيم إريتريا، وبعد انتخاب الجمعية الوطنية في عام ١٩٥٢م، نجحت القوى الإسلامية بإقرار اللغة العربية من خلال الجمعية الوطنية، واعتبارها لغة رسمية ووطنية للبلاد في عام ١٩٥٢م في الدستور الإريتري، وحسب المادة (٣٨) التي نصت على ذلك صراحة، ورد أيضاً في تقرير مندوب الأمم المتحدة، عند لقاء المندوب مع زعماء الجماعات الدينية في إريتريا، والذي تم في

أغسطس (آب) عام ١٩٥١م، حيث يذكر المندوب (بأن جميع الزعامات الدينية الإسلامية حضرت الاجتماع، الذي دعا إليه، لأخذ رأيهم في قضايا تتعلق بمسألة اللغة والثقافة، وبعض القضايا التي كان يشملها الدستور (الاتحادي)، إلاّ أن رئيس الكنيسة القبطية في (أسمرا)، رفض وتجاهل الاجتماع باعتبار أنه لا تعنيه تلك القضايا المطروحة، وأنهم يتعاملون مع قضايا الوطن بمنظار كنسي، وحسب مقتضيات حال المسيحيين في إريتريا).

من كل هذه الحقائق وغيرها من المسائل المتشعبة، نجد بأن الكنيسة في إريتريا تلعب دوراً كبيراً في إلقاء الظلال الكثيفة لتحول دونه ارتباط إريتريا بعمقها العربي، بحكم موقعها الجغرافي، ناهيك عن الحضاري والثقافي والديني، ومستلزمات المصالح المشتركة: من هنا يمكننا أن نحصر هذه العقد في ثلاثة مواقف:



□ الجيل الثالث يتسلم راية مقاومة المشروع الطائفي —

كتائب من شباب حركة الجهاد الإسلامي الأرتري

١ ـــ الموقف الديني المتعصب، الذي يعتقده قطاع كبير مـن المسيحيين الإريـتريين، بأن معاداهم مثلاً للغة العربية ورفضها في إريتريا، ينسجم مع معتقداهم الدينية المسـيحية، هذا موقف تجسده الكنيسة الإريترية بكل معانيه السلبية، وهذا أمر يتعـارض تماماً مـع المسيحية والمسيحيين في مناطق أخرى بشكل عام، حيث أن هناك مسيحيين عرب يفتخرون بانتمائهم للحضارة العربية الإسلامية، في جوانبها الثقافية وآداها وإبداعات الحضارة العربية في المجالات الإنسانية المختلفة، ويعتبرون اللغة العربية أداهم الروحية والثقافية، ويقيمون هـا صلاهم وعباداهم، وبالتالي فإن موقف المسيحيين الإريتريين، ينم عن جهل فاضح ويعكـس عدم إلمامهم بخلفية المسيحية، ومكوناها الحضارية، ومنابعها من مراكـز الوحـي، الـذي نـزلت فيه المسيحية في هذه المنطقة المباركة، كما أسماها القرآن الكريم، وهي الحرم المكـي الشريف، في الجزيرة العربية، والقدس في قلب الشام، من هنا فإنه يتضح لدينا بـأن هـذا القطاع الكبير من المسيحيين الإريتريين، قد تأثروا بالفكر الغربي المعادي للإسلام والعـرب، الذي يستخدم المسيحية كواجهة لتوسعه في الدول العربية والأفريقية، وتكشـف جـهوده الثقافية، وكافة وسائل النشر الديني، في تقديم المسيحية، على أها دين منـاوئ للإسـلام، وينكرون رسالة الرسول الأعظم محمد ﷺ في هذا المجال، الذي بعثه الله للعالمين كافة، والـذي يقول وفي حديث واضح وشامل: «والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي أو نصراني، ثم يموت و لم يؤمن بالذي أرسلت به كان من أهل النار».

٢ ـــ الاتجاه الثابت للنخبة السياسية والثقافية من المسيحيين الإريتريين، من خـلال استخدام كل الوسائل، بدءاً بالتحالف مع إثيوبيا، ووقوفاً بإثارة النعرات الطائفية، للحصـول بذلك على دعم الكنائس الغربية، وانتهاءً بمعاداة الإسلام والعـرب في إريتريـا، وهـذا في اعتقادهم يمكنهم من حماية الكنائس الغربية، وتعاطف ودعم الـدول الأوروبيـة، لحسـم الصراع الديني والثقافي في إريتريا، وقد نجحوا في ذلك مرتين، أولها في مرحلة تقرير للمصـير عام ١٩٤٧ ـــ ١٩٥٠م، حيث طرحوا شعار الوحدة مع إثيوبيا، تحت شعار إهـا (أُمُنـا الكبيرة)، ولا يمكن الانفصال عنها، وهم بذلك كانوا يسعون إلى كسر معادلة المسـلمين، التي كانت هي الأرجح لو تم تحقيق استقلال إريتريا، وفازوا بالوحدة مع إثيوبيا، وحصلـوا على كل الامتيازات السياسية والاقتصادية والتعليمية، واستمر هذا التحالف حتى سـقوط

الإمبراطورية (هيلي سلاسي) عام ١٩٧٤م، ونتيجة لانهيار هذا التحالف لجأت القوى المسيحية إلى الثورة الإريترية بكل ثقلهم في عام ١٩٧٥م، واستقبلتهم (جبهة التحرير الإريترية) باعتبارهم مواطنين إريتريين، ومن حقهم أن يساهموا في العمل الوطني، ويتقلدوا كافة المواقع من دون أية تعقيدات، استغلوا هذه الفرص وتعاملوا بعقلية الهيمنة على الثورة، ووفق منطلقاتهم الدينية والطائفية، وعقدوا لقاءاتهم السرية مع الفاتيكان، والكنائس الغربية، ووضعوا أنفسهم في خدمة مخططاتها، لعزل الثورة الإريترية، وإريتريا عن محيطها العربي، وتأمين موقع إريتريا الاستراتيجي في البحر الأحمر، لحساب أمريكا وإسرائيل ولصالح الغرب بشكل عام، والتفوا في النهاية حول تنظيم (الجبهة الشعبية) بقيادة (أفورقي)، وحصلوا على الدعم الحاسم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ولعبوا الدور النهائي في تحرير إريتريا عام ١٩٩١م، وفازوا بالدولة الإريترية المستقلة عام ١٩٩٣م، وأصبحوا مركز القرار السياسي في إريتريا منذ ذلك التاريخ، وأسقطوا حقوق الغالبية الإسلامية العربية للمرة الثانية من حسابهم، وبذلك وضعوا إريتريا على طريق الحرب الأهلية، التي ستلحق أضراراً بالغة بالمكاسب التاريخية، التي تحققت في التحرير، وسيضيعون آخر فرصة للتعايش الوطني في إريتريا، وبذلك فإن عقلية الهيمنة والاستئثار بكل شيء هو الهاجس، الذي يتحكم في غالبية عقلية الساسة المسيحيين الإريتريين، وهذه أخطر ظاهرة تعاني منها الدولة الإريترية المستقلة في الوقت الراهن.

٣ ـــ موقف الكنيسة الإريترية، من الإسلام واللغة العربية بل وعروبة إريتريا، كلنا يعلم بأن المسيحيين الإريتريين، في غالبيتهم العظمى يعتنقون الديانة المسيحية القبطية، وهم يعيشون في إريتريا في القرى التي تحتضنها الجبال، وتبرز كنائسهم كأبراج شامخة من أعالي الهضاب، ويشكلون كتلة متماسكة في تلك الأقاليم، وهذا التماسك الاجتماعي والديني، تستغله الكنيسة الإريترية، وتوظفه لصالح سيطرتها الدينية والطائفية، في الرأي العام المسيحي الإريتري، تحاول دائماً شحنهم بأحقاد تاريخية، وإدخال الخوف في قلوبهم من المسلم، وإذكاء روح التنافر والتناحر مع الإسلام في إريتريا، وهذه الثقافة المتعصبة تبرز في المناطق التي يكثر فيها المسيحيون في المرتفعات، بخلاف المسيحيين الإريتريين، الذين يعيشون في مناطق المسلمين، والذين يعبرون عن التعايش والتآلف مع المسلمين، وبطريقة تعكس وعيهم

بأهمية التعايش الوطني، والتسليم بالحقائق الثقافية والحضارية، حيث أن الكنيسة لا تستطيع أن تسيطر فيهم، ولا تفرض الأتاوات عليهم في مناطق المسلمين، حتى لا يخرجوا عن طوعها، ولذلك فإن الكنيسة كانت، ولا زالت تلعب دوراً سلبياً في دفع المسيحيين، لرفض حق الغالبية الإسلامية في الانحياز للغتهم، وثقافتهم العربية الإسلامية، وتبرر لهم بأن وجود اللغة العربية، يهدد وجود المسيحية في إريتريا، ورسخوا في ذهنية المواطن المسيحي، بأن اللغة العربية، معناها الإسلام في إريتريا وفي كل مكان، هناك حادثة طريفة حدثت في الخرطوم عام ١٩٧٥م، (حيث أن شاباً مسيحياً إريتريا أراد أن يعقد قرانه بمسيحية، وطلب حضور قسيس لإتمام مراسيم زواجه، وجاؤوا بقسيس قبطي سوداني، والذي بدأ المراسيم بالبسملة، وبقرءاة عربية فصيحة، باعتباره عربي مسيحي، فقام الرجل من الكوشة، وبطريقة غير لائقة، وأمر بطرد هذا العربي المسلم، وأساء إلى الجماعة، الذين أتوا له بعالم مسلم، يقرأ البسملة ويرتل بالعربية، التي تعني في نظره العرب والإسلام، مما كشف للمسيحيين الأقباط (المصريين ــ والسودانيين)، على الدور المظلم الذي تلعبه الكنيسة الإريترية في تجهيل المسيحيين ودفعهم للاعتقاد بأن المسيحية في نظرهم هي التي يتم فهمها فقط باللغة (التجرينية)، وأن التعبير بها هي الوسيلة الوحيدة لنقاء المسيحية في إريتريا وغيرها، وبذلك أصبحت الكنيسة الإريترية، متهمة من قبل الكنيسة القبطية في مصر وغيرها، بأنها أضرت كثيراً بالمسيحيين في إريتريا ــ وإثيوبيا، عبر التاريخ حينما ربطت عداءها للإسلام بالعرب، وحيث أنهم يعتبرون العرب المسيحيين الأقدم بالأصالة والجذور في اعتناقهم للمسيحية)، ولذلك فإن الكنيسة الاريترية، التي لم تعدل أصلاً من منهجها التعبوي، والتثقيفي للمسيحيين الإريتريين، تشكل أكبر معوق في تفاعل إريتريا مع محيطها العربي، بالرغم أن المسيحيين الإريتريين، قد اختلطوا بالعرب، وعاشوا بينهم وتواجدوا في قلب مراكزهم الدينية في السعودية ودول الخليج، وحققوا مكاسب اقتصادية وسياسية، واستفاد المواطن المسيحي البسيط من العمال والحرفيين، كثيراً في فترة اللجوء في جوانب متعددة، وهذا ما لم يتحقق لهم في الدول الأوروبية وأمريكا، التي يوالونها من دون إدراك لمصالحهم الحيوية مع هذا المحيط العربي، والتي نأمل أن تكون للمدى البعيد، عوامل دفع للتيارات الوطنية والمثقفين المسيحيين، على لعب دور قيادي في انصهار المسيحي الإريتري في الحضارة العربية، والارتباط باللغة والثقافة

العربية، التي ستكون مصدر إشعاع فكري وحضاري، ومشروعاً لتعميق الهوية الوطنية الإريترية، بآفاق تنسجم مع موقع وتاريخ وثقافة إريتريا العربية.



□ في عمان.. المؤلف مع رئيس اتحاد الكتّاب العرب فخري قعوار

من خلال هذه المواقف، التي تحول دون تفاعل العنصر المسيحي، مع عروبة إريتريا، فإننا مطالبون على أن نبرز الجوانب المضيئة، للحضارة العربية في إريتريا، والتركيز على هذه

المسألة، وتقديمها على أساس ثقافي وحضاري، لأن المشكلة الأساسية في قطاع واسع من المسيحيين الإريتريين، هو جهلهم بالواقع العربي بسبب العزلة، التي فرضتها عليهم الكنائس والمنظمات الأوروبية والكنسية، وشكلت عقدة تاريخية، تصاحب قطاعاً واسعاً من المسيحيين الإريتريين في حلهم وترحالهم، وتجعله ينظر إلى أوروبا، باعتبارها المصدر الحضاري الوحيد، في تشكيل ثقافته وفكره، وكافة توجهاته الاجتماعية والسياسية، ويتطلع إلى الحياة المادية الغربية، من خلال تلك الحلول الجاهزة التي لا تتطابق مع قضايا وهموم الشعب الإريتري، وهؤلاء نسبة ضئيلة تتمثل في تيارات المثقفين المسيحيين وأصحاب التطلعات البرجوازية، دون الغالبية المسيحية التي تعاني كغيرها من المسلمين من التخلف والفقر، وهذا يرجع بطبيعة الحال، إلى غياب الدور العربي في الجوانب التعليمية والثقافية، وتكريس الجهود في دعم وتفعيل دور الحضارة العربية، في جوانبها المختلفة، من خلال افتتاح المراكز الثقافية، ومعاهد لتعليم اللغة العربية في أفريقيا، وربط دعمهم للدول والمنظمات، بضرورة إتاحة الفرصة لتعليم اللغة العربية، وفتح المجال أمام تقديم الحضارة العربية بالوسائل الحديثة، وأعتقد بأن شعوب القرن الأفريقي، هم أكثر المجتمعات تأثراً بالثقافة العربية، وغالبيتهم لهم الاستعداد لتعلم العربية، والانصهار في حضارة العرب، ولكن إذا كانت المنافسة مفقودة، والتجاهل أصبح سمة أساسية في المؤسسات العربية التعليمية والثقافية، والذي يعتبر في حد ذاته دعوة مفتوحة للثقافة الغربية، أن تحل في هذه الشعوب وغيرها من شعوب أفريقيا، التي تعاني في معظمها من الغزو الثقافي الأوروبي وبكافة وسائله المتطورة، فالمسألة تحتاج إلى مراجعة عربية شاملة، في مساعدة الشعب الإريتري للتغلب على معضلاته الثقافية، وإفساح المجال أمام المسلمين والمسيحيين، للاستفادة من الإمكانيات العربية المتاحة في هذا الشأن.

أنه وبعد تحرير إريتريا عام ١٩٩١م وبروز الدولة الإريترية المستقلة، أخذت بعض ملامح التطور، التي تفرض الاهتمام بالجانب الثقافي، وترميم دور اللغة العربية في المجتمع الإريتري. هناك اهتمام بارز من المسلمين، وقطاع واسع من المسيحيين، على اعتبار اللغة العربية، من المرتكزات الأساسية في تعميق التعايش الوطني، ولا بد من نشر التعليم العربي في إريتريا، والذي توسعت مجالات التعليم فيه، بتلك الإمكانيات المتواضعة، وأعتقد بأن

الحكومات العربية، مطالبة بدور كبير وفعال، تجاه بلورة هوية إريتريا العربية، مثل افتتاح المدارس وبناء المراكز الثقافية، كما تفعل السفارات الأوروبية مثل (بريطانيا ــ وألمانيا ــ وأمريكا)، كل هؤلاء يقدمون لغتهم وثقافتهم وحضارهم للشعب الإريتري، ويبذلون جهداً كبيراً من خلال إغراء الإريتريين، ببناء مراكز التأهيل وغيرها، بينما هناك غياب عربي تام. وهذا ما يجعلنا نقول إن الحكومات العربية، ومؤسساها التعليمية والثقافية غير معنية بعروبة إريتريا، بدليل أهما أوقفت حتى المنح الدراسية، التي كانت تقدمها، وليس لها أية مبادرات في هذا المجال، فكيف يمكننا نحن في إريتريا، أن نقف أمام تلك الإمكانيات الهائلة، التي يقدمها الغرب وكنائسه، في تعويق انسجام أو انصهار العنصر المسيحي في الحضارة العربية، المسألة إذاً مشتركة من بعض المسيحيين الإريتريين، الذين يلعبون دوراً في وضع المتاريس أمام عروبة إريتريا، ومن الحكومات العربية، التي تتجاهل رغبة الغالبية العربية الإسلامية، للانتصار لهويتهم العربية في إريتريا، وأهم يصارعون في هذا الجانب، وهم يفتقدون إلى أبسط عوامل الدعم العربي، التي تمكنهم من تكوين استراتيجية ثقافية بعيدة المدى، تستوعب في إطارها العنصر المسيحي الإريتري، الذي أدرك البعض منهم مؤخراً، بأن مصالحه الاقتصادية، وتفاعله الاجتماعي والسياسي مع العمق العربي، أهم بكثير من تلك الحواجز المفتعلة، التي تثيرها الكنائس والمنظمات التنصيرية الأوروبية، لتحقيق مصالحها التوسعية.

٤ ــ معاناة طبقة المثقفين المسيحيين والساسة منهم في إريتريا، من عقدة التعالي ونظرية التفوق، واعتقادهم بأن العنصر المسيحي أفضل من المسلم الإريستري في كل المجالات، وأنه يفترض بناءاً على هذه النظرية المغلوطة، مصادرة حقوق المسلم، وإخضاعه بالسلطة مهما كان الثمن، وبسبب هذه العقلية المفرطة في الحسابات الخاطئة، تكونت منظمة الإريتريين للحرية من المثقفين عام ١٩٦٩م وتحت شعار (نحن وأهدافنا)، الذي قام على أساسه تنظيم (الجبهة الشعبية) بقيادة (أفورقي)، وعقدت أول لقاء لها في بيروت عام١٩٧١م، وبحضور (هيلي منقاريوس) والسيد (ولد آب ولد ماريام) مع مندوبين من الفاتيكان، وخاض الطائفيون معاركهم ضد المسلمين، ليس بإمكانياهم الذاتية ولا بقدراهم المتفوقة حسب زعمهم، يكفي أهم محاصرون في المرتفعات الضيقة عليهم من ناحية السكن، ويتقاتلون فيما بينهم على قطع صغيرة من الأرض الزراعية، ومناطقهم فقيرة جداً،

إلى جانب أهم محاصرون (بستة) أقاليم إسلامية تسيطر على كل الموارد الاقتصادية، وعلى بوابة إريتريا في الموانئ البحرية، (مصوع ــ وعصب)، ولإدراكهم لكل هذه المميزات للمسلمين، اعتمدوا على التحالف مع الجهات الخارجية، ووقعوا في أحضان إثيوبيا، وقدموا أنفسهم للمنظمات الكنسية الأوروبية واليهودية، بأهم الجهة المؤهلة لمنع ارتباط إريتريا بالعرب، وضمن هذه المهمة، التي رشحوا لها أنفسهم دوماً، وجدوا الدعم والرعاية، مقابل هذا لم يتحرك المسلمون في إريتريا، وقواهم السياسية بنظرية التفوق والتذويب، ولم يبادروا في كل مراحل نضالهم، على إقصاء العنصر المسيحي، بل أصبحت مهمتهم، وبشهادة الوثائق التاريخية حماية حقوق المسيحي، وتقديمهم في كل المناسبات الوطنية، وترسيخ نظرية أن إريتريا تقوم على دعائم (المسلمين ــ والمسيحيين)، وتعميق التعايش بينهم، وهذا ما أكدته تجربة الثورة الإريترية، التي كان العنصر المسيحي معادي لها، منذ إعلان الكفاح المسلح عام ١٩٦١م بقيادة (جبهة التحرير الإريترية)، وتصدروا مع الجيش الإثيوبي مقاتلة الثورة ومحاولة تصفية وجودها، وأطلقوا شعار أن الثورة هذه تمثل المسلمين في إريتريا، وعلى هذا الأساس تكونت قناعاتهم السياسية، ولكن وعي المسلمين بالتركيبة الوطنية، ولإلحاق الهزيمة بمخططات إثيوبيا، التي كانت تراهن على الانقسام الوطني، كانت تهتم الثورة بالعنصر المسيحي، وتبذل جهداً غير عادي لضمه إلى الثورة، مع تجاوز مواقفهم المضرة مع إثيوبيا في فترة تقرير المصير، وتمكينهم لها لضم إريتريا، كل هذا تم تجاوزه من منطلقات وطنية، واعية بطبيعة معطيات الواقع الإريتري، وبعد سقوط الإمبراطور عام ١٩٧٤م، ومجيء نظام (منجستو)، الذي رفض التعامل مع المسيحيين الإريتريين، واعتبرهم من القوى الاجتماعية، التي ساندت نظام الإمبراطور في قمع الشعوب الإثيوبية، وتفجير الأحداث في إريتريا، جاؤوا هاربين من نظام (منجستو)، وبتلك الأعداد الهائلة عام ١٩٧٥م.

وانخرطوا في صفوف الثورة بشبابهم ونسائهم دون أن يتعرضوا إلى أي مساءلات، بسبب تحالفهم مع المستعمر الإثيوبي، واستقبلتهم جبهة التحرير الاريترية، رمز النضال الوطني للشعب الاريتري، منسجمة بذلك مع برنامجها الوطني الأصيل، في التعايش والتسامح الوطني، وشاركوا في المؤتمر الوطني الثاني عام ١٩٧٥م، وتم تمثيلهم بأعداد كبيرة، وانتخابهم في (المجلس الثوري ــ واللجنة التنفيذية)، وصعدوا إلى مواقع سياسية وعسكرية هامة، مثل

الأمن ورئاسة المكتب السياسي، وبذلك أتيحت لهم الفرصة لكي يساهموا في العمل الوطني، باعتبارهم مواطنين إريتريين، وكانت مشاركتهم فعالة ومؤثرة، حيث غلبت التوازن العسكري لصالح الثورة، وللتاريخ أنهم قدموا تضحيات كبيرة، منذ عام ١٩٧٥م، وشاركوا في معظم المعارك العسكرية والسياسية، التي أضعفت نظام (منجستو) ومهدت لسقوطه، ولكنهم لم يتحرروا من عقدة الحساسية من الإسلام والمسلمين في إريتريا، ولاحقتهم تجارهم الفاشلة داخل إريتريا، ودور الكنيسة وتعبئتها الخاطئة، فانتكسوا للمرة الثانية، وأصبح الغدر رائدهم في التعامل مع القوى الوطنية الإسلامية في جبهة التحرير الإريترية، واستطاعوا أن يوظفوا مشاعر المسلمين الوطنية المسؤولة، لمخططاتهم الطائفية المدمرة، والتي كانت نتيجتها إضعاف دور (الجبهة)، وإخراجها من الساحة الداخلية، لتعزيز موقع ومكانة التنظيم الطائفي (للجبهة الشعبية) بقيادة (أفورقي)، وكانوا يرون فيه الأمل، في حسم الصراع السياسي والثقافي لصالح المسيحيين الإريتريين، وأضاعوا أكبر فرصة أتيحت لهم، للمساهمة التاريخية في صياغة مشروع التعايش الوطني، والتكفير عن أخطائهم السابقة، وقفل الباب أمام الحروب الأهلية والطائفية، وأعتقد أنهم يتحملون الآن المسؤولية المباشرة، فيما ستؤول إليه الأحداث المقبلة، وما ستشهده إريتريا من صراع دموي رهيب، إذا لم يراجعوا وللمرة الأخيرة أفكارهم المغامرة، التي أضاعت استقلال إريترينا في الأربعينات وربطتها مع إثيوبيا، وأدخلت الشعب الإريتري في تلك الحروب الطويلة مع إثيوبيا، التي أحرقت قدرات ومقدرات شعبنا، والآن سوف يكررون نفس النموذج على الصعيد الوطني، بسبب احتكارهم للسلطة بعد تحرير إريتريا عام ١٩٩١م، وتنكرهم لحقوق المسلمين الدينية والثقافية، وعدم الاعتراف بهويتهم العربية، وإن مراهنتهم هذه المرة مبنية على أسس واهية، وسوف تكون نتائجها خطيرة على الوجود المسيحي برمته في إريتريا.

إن المثقفين المسيحيين وبعض قياداتهم السياسية المنحرفة، تتحمل المسؤولية الكاملة تجاه الصورة القاتمة، التي تعاني منها إريتريا بعد التحرير، وإن الكثير من هؤلاء يدفعون نظام (أفورقي)، للتورط في مشاريعه الطائفية، ويمدونه بالمال والأفكار، التي تركز السلطة السياسية في يد الأقلية (التجرينية) في إريتريا، وهم يزعمون بأنهم قد نجحوا للمرة الثانية، على هزيمة المسلمين في إريتريا، ويقولون إن المسلم الإريتري أضعف بكثير مما كنا نتصوره، وإن

تناقضاهم كافية للقضاء عليهم، وإبعادهم من السلطة ومركز القرار في الدولـــة الإريتريـــة، صحيح أن جوانب ضعف المسلمين كثيرة، وأهم ضحية أوهامـــهم في التعـــايش الوطـــني، وحرصهم على إريتريا حتى لا تكون عرضة للضياع، إلى جانب عدم إلمام الكثيرين منـــهم بمشاريع القوى الطائفية المسيحية، ومعاداها للإسلام والمسلمين وبتلـــك الطريقـــة، الـــتي تستهدف إلغاء دور المسلم في إريتريا.

ومن أهم العوامل التي تساهم في ضعف دور المسلمين في إريتريا المستقلة، هو وجـــود تلك الأعداد الكبيرة منهم خارج الوطن، لظروف اقتصادية وسياســـية، وعـــدم اعـــتراف الحكومة باللغة العربية، الذي ترتب عليه حرمان أبنائهم من التعليم العربي الإســـلامي، إلى جانب تعويق الحكومة عودة اللاجئين الإريتريين من شرق السودان، والذين يشكلون رقمـــاً حاسماً في الصراع الداخلي، كل هذه النقاط سوف تتحول إلى نقاط قوة للمسلمين، ولـــن تكون بتلك الحسابات غير الدقيقة، التي ينطلق منها الطائفيون في إريتريا. ويمثل المسـلمون في إريتريا للمدى البعيد القوة الفعلية، والمرشحة لاستلام السلطة في إريتريا، وذلـــك بســـبب نموهم البشري المتزايد، وبروز مؤهلاهم في الجوانب التعليمية والاقتصادية، واســـتيعاهم الآن لطبيعة الصراع مع التوجه الطائفي، إلى جانب تفاعلهم الاستراتيجي مع عمقـــهم العـــربي الإسلامي، ويمكننا أن نشير إلى ذلك وضمن النقاط التالية:

١ ـــ أن المسلمين الإريتريين يعتمدون على رصيد كبير في الجانب التعليمي، حيـــث أن نسبة التعليم وصلت في أوساطهم ٣٥%، إلى جانب المؤهلات التعليمية والقدرات المهنية والتأهيلية، وتفوقهم في جوانب أساسية على المسيحيين الإريتريين، يكفي أنه يوجـــد الآن في الجامعات السودانية المختلفة، وفي جميع التخصصات ما يقارب (٧٠٠٠) سبعة آلاف طالب من أبناء المسلمين، وفوق كل هذا هناك نسبة متميزة، في الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكـــا من أبناء المسلمين، وأنه ثبت بأن أبناء المســـيحيين الإريـــتريين، المتواجديـــن في أوروبـــا وأمريكـــا، قد فشلوا في دراساهم، وأصبح عدد كبير منهم ضحية للمخدرات وللضيـــاع، الذي اتضحت سلبياته في علاقاهم بالمجتمعات الأوروبية.

٢ ـــ نسبة نمو المسلمين ضعف نمو العنصر المسيحي، بمعنى أن الثروة البشرية ضعيفة لدى العنصر المسيحي، إلى جانب أن نسبة نمو الشباب، في أوساط المسلمين نسبته عالية، مقابل تراجعها الملحوظ في العنصر المسيحي، ولمعرفة هذا الجانب فإن التيار الطائفي في (الجبهة الشعبية) ركز، وبشكل قوي على مشاركة العنصر النسائي المسيحي في الثورة الإريترية، خاصة في تنظيم (الجبهة الشعبية)، الذين شكلوا في الجيش قبل التحرير بنسبة لا تقل عن ٢٥%، والآن في الدولة أصبحت مشاركة المرأة الإريترية في كل المجالات، بل وإعطاؤها خصوصية في مساواتها مع الرجل، وتفوقها عليه في بعض الحقوق، وتشجيع عملية النمو والولادة بالطرق غير الشرعية، وأمامنا تجربة (الجبهة الشعبية) في مشروع (فري قدلي)، وهي أشبه بمعسكرات التفريخ تمارس فيها عملية الحمل والإنجاب، لتوفير قوى بشرية تنفذ مشاريع (الجبهة الشعبية)، وهناك (١٥٠٠٠) خمسة عشر ألفاً من أبناء معسكرات الإنجاب غير الشرعيين، وهم الذين يتصدرون مواقع أساسية في الجيش والأمن، ويتعاملون بقسوة مع المجتمع الإريتري، لعدم وجود علاقة التراحم والارتباط الشرعي بالمجتمع الاريتري، وللتغلب على معادلة التزايد السكاني للمسلمين، فإن التيار الطائفي جلب من ناحية أخرى عدداً كبيراً من (التجراويين) إلى إريتريا، في حدود ٥٠٠ ألف تجراوي، وحال دون عودة اللاجئين الإريتريين في شرق السودان، الذين يصل عددهم أكثر من ٨٠٠ ألف نسمة، ناهيك عن عرقلة عودة أبناء المسلمين في بلاد المهجر، والذين يقارب عددهم ٤٠٠ ألف نسمة، والذين أي (التجراويين) أصبحوا أداة النظام في كل المؤسسات العسكرية والسياسية والأمنية، ولولا انفجار الحرب بين الطرفين، كنا سنفاجأ باختلال التوازن وتفوق الأجنبي في الوطن الإريتري، وهذا هو حال عقلية ساسة المسيحيين الإريتريين دوماً، إما أن يسودوا وبشتى الوسائل، غير الشرعية، ويستخدموا كل الأوراق، وإما أن يعرضوا إريتريا للضياع، وليس لهم خيار ثالث؟ والمتمثل في التعايش الديني والثقافي، والتآلف مع أبناء وطنهم المسلمين الإريتريين، واعتماد قاعدة الحوار والتفاهم من أجل الاتفاق، على صيغ توفر العدالة والمساواة بين كل الأطراف، لذلك فهم غير جديرين بقيادة إريتريا، بعقليتهم المدمرة هذه، وإن وجودهم على رأس السلطة يسبب كوارث، ليس للمسلمين فحسب بل للوجود المسيحي برمته في إريتريا. كان عليهم أن يدركوا، بأن إمكانية تذويب المسلمين في

مشروعهم الطائفي، عملية مستحيلة مهما كانت الوسائل، التي يستخدمونها في هذا الاتجاه، والتي وصلت إلى درجة مصادرة أراضي المسلمين، والسكن في مناطقهم بكثافة، وبناء الكنائس في مناطق لا يوجد فيها مسيحي بالمرة، مثل (هيكوته ـ وحرقيقوا ـ ونقفه ـ وساوا ـ وعصب ـ ومصوع ـ ودنكاليا)، ومناطق كثيرة في بركة والساحل، كما أنهم يركزون على نشر لغة وثقافة (التجرينية)، وإيجاد جيل من المسلمين في الداخل، لا يتكلم إلاّ باللغة التجرينية، ليكون رديفاً في الدفاع عن مشاريعهم الطائفية، عليهم أن يراجعوا تجربة إثيوبيا بثقلها البشري والعسكري، وعلاقاتها الدولية في المراحل السابقة، التي فشلت في سياسة تذويب المسلمين، ونتج عنها سقوط إثيوبيا في وحل الحرب مع إريتريا لثلاثين عام، والتي انتهت بانهيار الدولة الإثيوبية، وإنجاز استقلال إريتريا، الذي تحقق بفضل رفض المسلمين، ومقاومتهم للوجود الاستعماري الإثيوبي، من وقت مبكر، وسيكون من السهل عليهم الآن، مواجهة المشروع الطائفي (للجبهة الشعبية) والقضاء عليه، خاصة وإن عوامل انتفاضة المسلمين، ضد هذا المشروع قد تكاملت في الوقت الراهن. هناك نقطة أساسية تقلق العنصر المسيحي، وهي إمكانية سيطرته على السلطة وموقعه فيها، وإن التعايش مع المسلمين لن يضعهم في الموقع الأول، وإن الاهتمام بهذه المسألة، يجب أن يكون على أساس مشاريع التعايش، ووضع الأسس التي تكفل توزيع السلطة السياسية دون مصادرة حق الآخرين من الطرفين، ويفترض في عالم اليوم ومصالحه المتشابكة، أن تفكر القوى المسيحية في إريتريا بنظريات أوسع وأشمل، وأن تعي بأن العالم يتشكل اليوم بطريقة حديثة، وفي ظل أزمات ومشاكل عديدة، قد برزت خلال العشرة سنوات السابقة، بقيام مجتمع كوني، أصبحت له سماته ومشاكله الخاصة، والتي يستحيل معالجتها، إلاّ على أسس من التعاون والمصالح المشتركة مع الدول والشعوب، هناك المشكلات المترتبة على أسلحة الدمار، وتداعيات التقدم العلمي والتكنولوجي، منذ الثورة الصناعية وحتى الآن، والعالم منشغل الآن بآثار الحروب الأهلية، والمجاعة والإيدز والمخدرات وغيرها من العوامل، التي تهدد الوجود البشري، كما أن أنظار العالم أيضاً متجهة، نحو قضايا أساسية، تتمثل في نزع أسلحة الدمار الشامل، وقضايا حقوق الإنسان وقضايا البيئة، وقضايا التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية، ليس هناك مجالاً للمشاريع الطائفية، والانفراد بالسلطة السياسية، في عالم اليوم

الذي لا يسمح بمصادرة الحقوق الدينية والثقافية والقومية والخيارات السياسية للشعوب. والعالم أصبحت مشاكله مترابطة وقضاياه متجانسة، وإن كل الخطط قائمة الآن، على أساس الإنفاق في التنمية، باعتبارها تخدم قضية السلام، وأمن الإنسانية بشكل أفضل، فالسلام أساس التنمية، لتوجيه كل الموارد المتاحة من أجل التنمية، والشعب الإريتري بكل قواه الاجتماعية في حاجة ماسة، إلى السلام والاستقرار، بعد أن عاني من الحروب والدمار، خلال ثلاثين عاماً من حرب التحرير، بالإضافة إلى الحرب التي تشنها إثيوبيا من عام ١٩٩٨م، لتفكيك الدولة الإريترية، وفرض الوصاية على شعبنا، نأمل أن تعي القوى المسيحية، بأن مصلحة الشعب الإريتري، في كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية، هي الدخول في التكتلات الكبيرة، وأقرب تكتل وأنفعه لشعبنا هو المحيط العربي، الذي يمثل العمق الطبيعي للشعب الإريتري، ولذلك فإن عروبة إريتريا، أمر تحتمه كل العوامل التاريخية والاقتصادية والسياسية والثقافية، واعتماد اللغة العربية كلغة وطنية في إريتريا، سيكون من العوامل الأساسية في اكتساب إريتريا مكانتها في الوطن العربي.

اللغة التجرينية هي امتداد للغات واللهجات الأفريقية العقيمة:

في الواقع إن الصراع الثقافي في إريتريا، له جذور تاريخية تأخذ مساراتها الطبيعية من خلال ارتباط غالبية الشعب الإريتري بهويته الحضارية العربية الإسلامية، وقد أثبتت القوى الإسلامية في إريتريا قدرتها، على مقاومة الغزو الثقافي الغربي و(الأمهري)، وهزيمته في كل المراحل، والذين لم يتمكنوا من التأثير في الخصائص الدينية والثقافية للشعب الإريتري. كما أن مراحل الثورة الاريترية، قد أكدت على تواصل شعبنا الثقافي والحضاري، ولكن تظل هناك مشكلات وعقبات تواجه الغالبية العربية، وتفرض عليها صراعاً ثقافياً من النوع المتخلف، وذلك بسبب المنطلقات الطائفية والتعصب الأعمى، الذي تحاول من خلاله القيادات المسيحية في إريتريا، فرض لغتها ولهجتها (التجرينية) والتي تتضاءل قدراتها، وتأثيرها، ولم تتجاوز لفترات طويلة مناطق المرتفعات الإريترية، إلا أن محاولاتهم وجهودهم في هذا الشأن، قد بلغت مناحي خطيرة، بعد سيطرتهم على قيادة الدولة الإريترية. ونحن في الحقيقة لا نرفض أن يهتم الجانب المسيحي بلغته وثقافته (التجرينية)، ويعمل على تطويرها،

باعتبارها من اللغات الوطنية الإريترية، ولن يؤثر ذلك في المسلمين بشيء، لأنهم يتعلملون مع اللغة (التجرينية)، باعتبارها لغة إريترية محلية، وليس هناك من يتصدى لانتشارها بين الإريتريين والمسلمين عامة، إذا كان هذا الأمر يتم بطريقة طبيعية، ودون أن يكون الهدف منه التذويب القومي والثقافي، على حساب الهوية العربية الإسلامية في إريتريا، التي تعتبر اللغة العربية أداتها في التعليم، ويفترض التعامل معها بنفس القدر من المرونة، والانتشار بين أبناء الشعب الإريتري، إلاّ أن قيادة (الجبهة الشعبية)، وأدواتها الثقافية كما أشرنا مراراً في هذا الكتاب، تحول دون انتشار التعليم باللغة العربية، وتفرض على المسلمين التعامل اليومي باللغة (التجرينية)، وتوفر كل عوامل الحسم الثقافي لصالحها، وهذا الذي سوف يؤدي إلى تفجير الصراع الثقافي (القومي)، وأخذه مناحي تهدد الكيان الوطني الإريتري، ونحن نعتقد بأن القوى المسيحية الإريترية، معزولة فيما يبدو عن المشاكل الحقيقية، التي تعترض تطور اللغة (التجرينية)، والتي لن تكون لغة حية وأداة للتعليم الحديث، والتفاهم بين قطاعات واسعة في إريتريا، إنها لغة قاصرة في كل الجوانب، شأنها شأن اللغات واللهجات الهائلة في أفريقيا، ويهمنا هنا أن نسلط بعض الأضواء على واقع اللغات واللهجات في أفريقيا، لكي نتعرف على مدى معاناة أفريقيا في هذا الجانب. أن أفريقيا تتمثل نقطة ضعفها الكبرى في (اللغة)، التي تحول دون تبلور القومية، وتماسك الدولة وترابط القارة الأفريقية، هناك (٨٥٠) لغة ولهجة في أفريقيا، بل وصلت بعض التقديرات إلى (١٠٠٠) لغة، مما يجعل أفريقيا تضم نصف لغات ولهجات العالم، واللغة في أفريقيا تمثل عنصراً خطيراً للقومية الأفريقية، ونحن إزاء مشكلة كبرى، حيث أن أفريقيا تعتبر بلا لغة وطنية، بل لا توجد دولة أفريقية موحدة لغوياً باستثناء (الصومال)، وسنقف أمام متحف من اللغات واللهجات، التي تندرج في الغالب على أنها لغات أو لهجات لقبائل، ويقدر بأن المتحدثين ببعض اللغات واللهجات لا يتجاوز بضعة آلاف، وأقلها ما يتعدى المليون، ولكن هناك قلة معدودة من اللغات الأفريقية، يتكلمها نسبة كبيرة من الناس، فالسواحلية يمكن أن نطلق عليها، بأنها من ضمن اللغات الهامة في أفريقيا، والتي اعتمدتها تنزانيا كلغة رسمية للدولة، أما اللغات واللهجات الأخرى في أفريقيا، فهي لغات بدائية لا تصلح لشيء، وليس فيها مكتوب سوى اللغة (الأمهرية) في إثيوبيا، ولغة الفاي في (ليبيريا)، من هنا نعلم السبب في استخدام الدول

الأفريقية للغة مستعمريها، باعتبارها اللغة المشتركة ووسيلة الاتصال بين معظم المؤسسات في الدولة، وكذلك بين قطاعات واسعة من المواطنين، وبالتالي فإن المشكلة الحرجة، التي نواجهها في معظم نطاق القارة الأفريقية، تتمثل في الخيارات المطروحة أمامها إما العودة إلى لغة وطنية عاجزة، مع تمسك البعض في أفريقيا، كما هو حال (التجرينية) في إريتريا، أن تتحول إلى لغة مكتوبة، والخيار الثاني هو استعمال لغة المستعمر، والذي يجرد أفريقيا من ملامحها وسماتها الوطنية الأصيلة. والحلول الوسطية المطروحة، هناك اتجاه يحاول أن يكرس مفهوم الاحتفاظ باللغة الوطنية، ويستعير لها الشكل الأجنبي (اللاتيني مثلاً)، وكل هذا ثبت عدم جدواه في (الصومال)، وأصبحت تكاليف مثل هذه الجهود، إضاعة للوقت وفرض التخلف على شعوب هذه البلاد.

وأننا لو حصرنا تلك اللغات واللهجات في الدول الأفريقية، سنخرج بصورة مظلمة عن الوضع اللغوي في أُفريقيا، وسنكتشف أن خريطة أفريقيا المليئة بالمتناقضات السياسية والنقائص (الجيوبولتكية)، والتعدد المركب والمربك في الوحدات السياسية، مع ضآلة حجم السكان في كثير من مناطق القارة، ونفس هذه الوضعية السياسية والاجتماعية، تجسدت في ذلك الحشد الهائل من اللغات واللهجات، مثلاً في تنجانيغا وحدها أكثر من مائة لغة ولهجة، وسكانها (٩) ملايين، وفي وحدات شرق أفريقيا الثلاثة نحو (٢٠٠) لغة ولهجة، وعددهم (٢٠) مليون نسمة، وفي ليبريا (٢٠) لغة، فيما عدد السكان مليون ونصف، وفي سيراليون (٢٦) لغة ولهجة، أما إثيوبيا فتضم (٤٠) لغة ولهجة، ونصيب السودان (٣٠) لغة، أما في السنغال وحدها تقدر (١٢٠) لهجة، بجانب أن نيجيريا تحتل مساحة كبيرة في عالم لغات ولهجات أفريقيا وهي (٢٤٨)، وأغلب هذه اللغات واللهجات بدائية لا تصلح لشيء، وهي آخذة في التآكل والاندثار، بسبب التقدم الذي يشهده العالم، والذي تحددت فيه اللغات، المتجاوبة مع حاجة الإنسان، وحياته المعاصرة، والعالم متجه إلى التحديث، بل وإلى فرض نمط شبه موحد، في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والتعليمية، واللغات الحية، والمعاصرة هي التي تستطيع أن تأخذ مكانتها في عالم اليوم، بعلومه التي تتصاعد فيه، عملية الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا باللغات الحية، وهناك دول كبرى مثل أمريكا وأوروبا تعمل باستمرار على صياغة لغاتها بما يواكب التطورات المعاصرة في العالم، من هنا يتضح

لدينا، بأن خيارات اللغة في عالم اليوم، أصبحت ملازمة لمدى صلاحية هذه اللغة، ودورها في نقل المعرفة والعلم الحديث، ومواكبة التطورات المعاصرة في كل المجالات، ومعاناة أفريقيا واضحة في عدم قدرة لغاتها ولهجاتها في نقل العلم الحديث، وللأسف أن تكون معاناتها حتى الآن بارزة، في عجزها على إيجاد لغة وطنية معاصرة، تبرز خصوصيتها الوطنية وتعمق ثقافتها القومية، وأصبحت مسألة اللغة مرتبطة في عالمنا المعاصر، أيضاً بمدى صلاحيتها في خدمة مصالح البلاد، وتطورها ضمن شبكة الاتصالات والعلاقات بين شعوب العالم المختلفة، ونعود فنقول بأن تعدد اللغات واللهجات في أفريقيا، كان يمكن أن يكون محل إثراء وإبداع ودعم للثقافة الأفريقية، في كل جوانبها، وانفتاح على اللغات الحية المعاصرة، لو كانت هناك عمليات ضبط لهذه اللغات، وحصرها في لغات محددة ومشتركة بين الدول والشعوب المتقاربة والمتجاورة في أفريقيا، كاللغة السواحلية تعتبر من اللغات، التي لها إمكانيات زاخرة، تمكنها من الزحف، لأخذ موقعها بين لغات العالم الحية، وكذلك لغة الهوسا في (نيجيريا)، التي تعتبر من اللغات، التي يمكن أن تتطور نحو الاتجاه الصحيح، وكذلك اللغة (الأمهرية) الإثيوبية، ولكن لم تتم حتى الآن خطوات جادة وعملية، تؤمن وصول هذه اللغات إلى درجة التعامل مع العلم الحديث، بمختلف مناهجه وآفاقه الرحبة[١].

وأمام هذا الخضم الواسع من التناقضات، والتنافر بين اللغات واللهجات الأفريقية، نجد أمامنا اللغة العربية باعتبارها من اللغات الحية والعالمية، والقادرة على التعامل مع التكنولوجيا والعلم الحديث، وإيجاد السبل اللغوية، التي تؤمن المصطلحات والمفردات العلمية، التي تواكب التجديد والحداثة في عالم اليوم، ولها من الإمكانيات التي تؤهلها لترجمة العلوم، والاكتشافات العلمية والآداب من اللغات العالمية الأخرى، إلى اللغة العربية بيسر وسهولة وبالطريقة المعاصرة، لقد نجحت اللغة العربية أن تدخل في عالم الكمبيوتر، وتتعامل مع التقنية الحديثة وبأسلوب يغلب عليه الطابع السلس ومن حسن حظ أفريقيا، أن تنتمي إليها اللغة العربية، باعتبارها لغة أفريقيا الأولى، وهي واسعة الانتشار، عالية القوة، وهي لغة أفريقيا المتطورة والراقية والحية حقاً، كما أننا يمكن أن نعدها أحد مفاخر أفريقيا في

(١) المرجع من كتاب (أفريقيا الجديدة) للأستاذ جمال حمدان.

عالم اللغة، بحكم توطنها الطويل، واللغة العربية أفريقية بحكم الوزن الحالي للسكان، ثلثا العرب اليوم يتوزعون في أفريقيا، مقابل الثلث الآخر في آسيا، وأفريقيا العربية تشكل وحدة لغوية متجانسة، وليس معنى هذا أنها تخلو تماماً من الأقليات اللغوية، ومعظم هذه الأقليات تمثل فلول الصراع اللغوي وبقايا التطور المتحجر، وقد لعب الاستعمار دوراً خطيراً في استغلال التباين اللغوي ليمزق الوحدة القومية، فحاول إحياء لغة (قومية البربر)، ليضارب بها التوجه العربي المغربي، ولكن ظل التعريب مستمراً في المغرب، وعانت (البربرية) من التخلف، وعدم قدرتها على مواكبة التطورات المعاصرة، وهي لا تصلح للمعاملات والحياة الحديثة، بالرغم من المحاولات التي تبذلها القومية (البربرية) في الجزائر والمغرب، لإحياء اللغة البربرية، إلاّ أن عوامل اندثارها أوفر من بقائها على الحياة، أمام اللغة العربية، ويكفي أن معظم البربر يتحدثون العربية ويتعاملون بها في حياتهم الخاصة والعامة، وانتصار العربية في هذا الصراع اللغوي المحدود مؤكد للقوى الكامنة للغة العربية، وموقعها الراسخ مع اللغات الحية والمعاصرة، ونفس هذه المشكلة تعاني منها إريتريا العربية، من فلول الصراع اللغوي، والمتمثلة في اللغة (التجرينية)، التي لا تمتلك أي مقومات، تمكنها من الوقوف في وجه القوة الحضارية، التي تمثلها اللغة العربية، والمعروف أن اللغة (التجرينية) لا توجد لها آداب وثقافة متطورة، كما لم تؤلف بها كتب إلاّ ما ندر، بالرغم من محاولات السيد (ولدي أب ولد ماريام)، على استحداث مفردات لها، وكان أول محرر للجريدة الأسبوعية الرسمية بـ(التجرينية)، في العهد البريطاني في إريتريا، ومحاولات بعض القساوسة مثل (إسحاق جبر يوسي)، ولكنها في عهد (الجبهة الشعبية) منذ عام ١٩٧٧م، لاقت اللغة التجرينية عناية خاصة، واهتمت بتطويرها ومحاولة عصرنتها، ووضعت لها قاموس جديد، واعتمدتها كلغة أساسية بين جميع أعضاء الجبهة، وهذا دليل واضح على أن (التجرينية) ليست لها امتدادات تاريخية، ولا تعتمد على أسس علمية لتكون نداً للغة العربية في إريتريا، ولكن الواضح أن الاستعمار وأدواته في الكنائس الأوروبية، لعبت وتلعب دوراً خطيراً في دعم التباين اللغوي المزعوم في إريتريا، لتمزيق وحدة شعبنا، ولتحول دون تصاعد المد التعليمي والثقافي للغة العربية في إريتريا، وهذا هو نفس الدور الذي تلعبه الأقليات في بعض الأقطار العربية والأفريقية، وبنفس عقلية القوى الطائفية في إريتريا.

إن الكنائس والدول الأوروبية، قد نجحت عملياً في منع انتشار اللغة العربية في أفريقيا، بالرغم من استعداد الدول الأفريقية، على تقبل اللغة العربية والتفاعل معها، من منطلق اعتناقها للإسلام، والذي يمثل دوراً محورياً في تشكيل ثقافة أفريقيا بغالبيتها المسلمة، ويكفي أن القرآن الكريم يقدم اللغة العربية لأفريقيا وآسيا، باعتبارها اللغة التي اختارها الله تعالى، وأنزل بها القرآن الكريم، وإمكانيات انتشار اللغة العربية وتوسعها في أفريقيا، وتحولها إلى لغات رسمية في أقطارها، أوفر بكثير من أي لغة في العالم، وإن الإسلام واللغة العربية، نوعاً من المجمعات الحضارية المركبة لأفريقيا، كما يقول الأستاذ (جمال حمدان) في كتابه (أفريقيا الجديدة)، تظل معاناة اللغة العربية تكمن في عدم تفهم الحكومات العربية، والمؤسسات الثقافية كمنظمة (اليونسكو) العربية للتربية والثقافة، في الاهتمام بدعم اللغة والثقافة العربية في أفريقيا، وهذا إنما يدل على تراخي همتهم وضعف عوامل استيعابهم، لطبيعة الصراع الحضاري ضد الإسلام واللغة العربية الدائر في أفريقيا، والذي تديره الكنائس والمنظمات الأوروبية، وتركز بالدرجة الأولى في الجانب اللغوي والثقافي، وتكرس كل جهدها لعولمة أفريقيا بلغتها وثقافتها، وهذا خطر يداهم اللغة والحضارة العربية في أقطارها، لأن الزحف على أفريقيا معناه سقوط الجدار العربي، أمام تلك المشاريع المدعومة بإمكانيات كبيرة، والأمر كله كان يتطلب ولا زال من الحكومات العربية، وضع الخطط والبرامج وتوظيف أكبر عدد من معلمي اللغة العربية، وذوي الاختصاص في هذا المجال وتوزيعهم في أفريقيا، مع تحديد الموازنات المالية الكافية، ودعم المعاهد والمراكز والجمعيات القائمة في كثير من الدول الأفريقية، التي تقوم بتدريس اللغة العربية، ونشر الثقافة العربية الإسلامية، وضمن هذا التوجه والالتزام بتبني ودعم اللغة العربية في أفريقيا، يمكن حسم الصراع ضد اللغات الأجنبية الاستعمارية، مثل (الإنجليزية والفرنسية) في القارة الأفريقية، والذي يتوافق مع الاستعداد الكامن في الإنسان الأفريقي، كنا سنجد خلال عهد السبعينيات والثمانينات، بأن أفريقيا قد قطعت شوطاً كبيراً في تعلم اللغة العربية، وكانت ستتحول بالتدريج، إلى منطقة مغلقة أمام اللغة والثقافة الغربية، وكان ذلك سيؤمن رصيداً بشرياً واستراتيجياً، يعمق دور الحضارة العربية الإسلامية، ويدفع أهل أفريقيا للتحالف مع العرب في كافة القضايا، وحيث أن اللغة تقرب بين الشعوب، وتفتح أمامهم مجالات التعاون

والتعامل المريح، ولكن الحكومات العربية، لم تتحرك حتى الآن بأفق استراتيجي، ولا تريد أن تعد قواها لمواجهة ما يسمى بصراع الحضارات، والتي تستند في أساسيات اختراقها للشعوب على اللغة والثقافة، التي تعبر عن هوية تلك الشعوب، وإمكانياتها للصمود أمام تلك العولمة الثقافية والاقتصادية، التي تسعى للهيمنة على شعوب أفريقيا وآسيا، لربطها بمصالح وتوسع أمريكا والعالم الغربي نحو هذه القارات، واستخدام موادها الأولية، ومواردها وطاقاتها في خدمة الرأسمالية العالمية، وتحويلها في نفس الوقت إلى أسواق تستهلك فيه منتجاتها، وتخوض فيه حروبها الاقتصادية ضد المنتجات المحلية لتلك الشعوب، وضمن هذه الجهود الاستعمارية المتواصلة، ستظل أفريقيا تدور في ذلك الفراغ، الذي تحاصرها فيه أوروبا الاستعمارية منذ منتصف القرن العشرين.

إن شعوب القرن الأفريقي، هم أقرب وأكثر الشعوب القابلة للتعريب وخاصة في إثيوبيا، ناهيك عن الصومال — وجيبوتي — وكينيا، بحكم الموقع الجغرافي والروابط التاريخية والمصالح المشتركة، ولكن من الذي يقوم بدور نشر لغة العرب وثقافتهم؟ إذا كانت الحكومات العربية، أصيبت بمرض الاستخفاف والتجاهل والتقليل من طبيعة المواجهة الحضارية الكبرى، التي يعد لها الغرب في أفريقيا، والتي ستكون آثارها خطيرة على الوجود العربي، إذا لم يتم تدارك الموقف ووضع الخطط والتدابير، التي تدفع مخاطر الحرب الثقافية على العرب، ونقل هذا الصراع وأدارته في أفريقيا قبل أن يهاجم الأمة العربية في عقر دارها، وكلنا يلاحظ المدى، الذي وصلت إليه المخصصات الثقافية الأمريكية والأوروبية، في اختراق كثير من شعوب العالم الثالث، وتشكيل أفكارها وربطها بالثقافة الغربية.

إن اهتمام الشعب الإريتري، وقواه الثقافية والسياسية، يجب أن يتركز في حسم مسألة الخلاف اللغوي والثقافي في إريتريا، وتضع حداً لتلك التصورات والمشاريع الطائفية، التي تجسدها قيادة (الجبهة الشعبية)، والتي تتعارض مع التوجه الحضاري للشعب الإريتري. إن مرحلة التحرير وما أفرزته من تطورات سياسية واجتماعية واقتصادية، قد فتحت المجال واسعاً، لكي تعي القوى المسيحية الإريترية، أهمية الانحياز الكامل للتعايش الوطني، والانخراط في الثقافة العربية، والانصهار في المشروع العربي الحضاري في إريتريا، وهذا

يستوجب من الدول العربية والمراكز الثقافية فيها، أن تتجه بكل ثقلها، إلى دعـــم الثقافـــة العربية في إريتريا، وأن يطالبوا حكومة (أفورقي) وغيرها من الحكومات القادمة أمام كـــل دعم يقدم لها، بفتح مدرسة عربية ومركز ثقافي عربي، والضغط عليهم لبناء الجامعة الإريترية في مدينة (كرن)، التي تقع في منطقة وسط، وتشكل أحد حصون المسلمين، والخيار الأفضل للعنصر المسيحي الإريتري، هو الانصهار في المجتمع الإريتري بثقافته العربية، والإقبال علـــى الحضارة العربية بوعي وتسامح ديني، والتخلص تماماً من العزلة التاريخية، التي فرضها عليـــهم القساوسة والمنظمات الكنسية الصليبية، نحن ندعو المسيحيين الإريتريين، أن يبحثـــوا عـــن أنفسهم ومستقبلهم وأمانيهم ضمن التفاعل مع المحيط العربي، وهم أقدر على ذلك بدلاً مـــن العودة إلى الهاجس الإثيوبي والتعلق بأوهام حماية إثيوبيا، وهم يعلمون أكثر من غـــيرهم، أن المسيحيين العرب يعيشون في الوسط العربي، منذ آلاف السنين بثقافتهم الإســـلامية، وهـــم رواد في الفكر والثقافة العربية، من منطلق الولاء لانتمائهم العربي، وهذا كلـــه لم يضعـــف صلتهم بولائهم للمسيحية، ونشاهد تلك الصروح القائمة من الكنائس ودور العبادة، وأرقى مراكز التعليم والجامعات في الدول العربية، ويكفي أن المســـيحيين الإريـــتريين مرتبطـــون بالكنيسة القبطية المصرية، وأنهم يمارسون الطقوس الدينية باللغة العربيـــة، ممـــا يؤهلـــهم للارتباط بالثقافة العربية والإسلامية، دون التحول إلى أدوات، ومشاريع للصليبية العالميـــة، التي ستجعل منهم دوماً عنصر مواجهة، واصطدام مع الغالبية العربية في إريتريـــا والمحيـــط العربي، وهذا ما لا يتناسب مع التحولات التاريخية، التي تعيشها إريتريا بعد الاستقلال، والتي يتطلع فيها شعبنا، إلى بناء دولته الحرة المستقلة، والقائمة على العدل والمساواة والتعـــايش في كل المجالات، التي تؤمن الوحدة الوطنية في إريتريا الشعب والأرض.

من الذي يقف وراء كل هذه الحملات ضد الإسلام والثقافة العربية الإسلامية في أفريقيا؟

بعد كل هذه الممارسات والاتجاهات الخطيرة التي تتصدى للإسلام والثقافة العربيـــة الإسلامية نتساءل عن الذي يقف وراء هذه الحملة الموجهة ويمولها ضد الإسلام والمســـلمين في القرن الأفريقي، وبطبيعة الحال فالغرب الصليبي وأمريكا هما اللذان يقودان مـــا يســـمى بالحضارة الحديثة والتي تواصل تلك الحملة الصليبية التي أطلقها الغرب في القـــرن الســـادس

عشر، حيث اتصل ملوك أوروبا بملوك الحبشة لتطويق الإسلام والقضاء على مصادر قوته في التجارة بحراً وبراً، خاصة في الشرق الأقصى وسواحل أفريقيا للسيطرة على الطرق البحرية شرايين هذه التجارة، وقد قاد هذه الحملة (هنري الملاح) لإيقاف انتشار الإسلام في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، ولا زالت المعركة مفتوحة مرة ينتصر فيها الإسلام ويكتسح المنطقة كما حدث في عهد الإمام (أحمد إبراهيم) "أمير هرر" في القرن الخامس عشر الذي هزم الممالك المسيحية ودخل عاصمة الدولة المسيحية (أكسوم) ونشر الإسلام ورفرفت رايات التوحيد في إثيوبيا على مدى ستة عشر عاماً، ثم جاءت الكرة لصالح النصارى وبدعم من الصليبية العالمية لإضعاف دور (الإسلام والمسلمين) في الحبشة بل والقضاء عليهم إن استطاعوا، وقاد "منليك الثاني" حملة عسكرية في القرن التاسع عشر ضد الدولة الإسلامية في "هرر" ودخلها وضم إليه إقليم (بالي ـــ عروس وجمة ـــ بلاد الدناكل المعروفة باسم سلطنة أوسا والتي يتزعمها في الوقت الراهن الزعيم الروحي المعروف "السلطان علي مرح") وفرض منليك العزلة على المسلمين بل وجردهم من كافة حقوقهم المشروعة إلى جانب سعيهم لفرض المسيحية عليهم وإجبارهم على اعتناقها، مما دفع كثيراً من المسلمين منهم إلى تغيير أسمائهم الإسلامية إلى أسماء مسيحية للتخفي من ورائها للحفاظ على حياتهم ووجودهم في وطنهم، وقد أكمل الإمبراطور "هيلا سلاسي" ذلك الدور الخبيث، حيث طمس وجودهم تماما في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في إثيوبيا وحال بينهم وبين وظائف الدولة والتعليم، ودعمت كل هذه المظالم الكنائس العالمية وبمباركة أمريكية وأوروبية الذين يعتبرون إثيوبيا واحة مسيحية محاطة بعالم إسلامي معاد حسب زعمهم، لهذا فإنهم يدعمون توسعها نحو الصومال وإريتريا، وافتعال الحروب مع السودان، ولكن مع كل تلك الجهود الضخمة والملايين الكثيرة التي صرفت في إثيوبيا للقضاء على الإسلام والمسلمين هناك فإنهم قد فشلوا، بل وعلى العكس ازداد عدد المسلمين وتكاثروا بطريقة أفزعت الكنائس العالمية التي فشلت في تنصيرهم بالرغم من تجريد المسلمين من وسائل المقاومة وعزلهم ومنعهم من الاتصال بالعالم الإسلامي، الذي لم يحاول قط مساعدتهم والدفاع عن أبسط حقوقهم المشروعة، وإلى يومنا هذا يتعامل المحيط العربي بوجه خاص باستحياء مع معاناة المسلمين في إثيوبيا، وعندما ضمت إثيوبيا في عام ١٩٦٢م إريتريا إليها ملغية بذلك قرار الاتحاد الفيدرالي الذي رعته

الأمم المتحدة وأصدرت بشأنه قرار عام ١٩٥٠م، فوجئت إثيوبيا ومعها حليفها الغرب الصليبي الذي شجعها في ضم إريتريا بمقاومة شرسة من الشعب الإريتري، وكانت هذه أكبر حماقة ارتكبها إمبراطور إثيوبيا، حيث أسقط إثيوبيا في مستنقع العناد الإريتري الذي كان سبباً في انهيار إثيوبيا وسقوط مشاريعها التوسعية وتفكك الدولة الإثيوبية العريقة بتفجر صراع القوميات فيها، وكانت الحرب مع إريتريا مكلفة اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، ونتج عنها سقوط "هيلي سلاسي" في عام ١٩٧٤م ومع تصاعد مد الثورة الإريترية وانتصاراتها العسكرية على إثيوبيا واندحار الجيش الإثيوبي عام ١٩٩١م بدخول قوات الثورة الإريترية إلى العاصمة أسمرا، برزت الدولة الإريترية المستقلة للعالم عام ١٩٩٣م ـ ولكن هل بتحرير إريتريا توقفت المشاريع الصليبية في إريتريا والقرن الأفريقي؟ وبشكل عام نستطيع أن نقول إن الأمر أخذ شكلاً آخر واعتمدت في هذه المرحلة أساليب ووسائل أكثر خبثاً في دعم وتعزيز انتشار المسيحية في إريتريا وإثيوبيا من خلال الكنائس والإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية، وغيرها من المؤسسات التنصيرية في أفريقيا التي تستغل الدعم الإنساني كغطاء لبناء الكنائس ومن حولها المدارس والمستوصفات في مناطق المسلمين وتحت ضغط الحاجة يقبل عليها بعض المسلمين في تلك المناطق للحصول على الغذاء والدواء، وأصبحت هناك شبه قناعة في بعض مناطق المسلمين بأن الكنائس تقدم خدمات إنسانية بريئة في مظهرها وخبيثة في مضمونها وأهدافها البعيدة التي تهدف إلى زرع بذور التنصير في أوساط المسلمين في أفريقيا تكريساً لمقولة البابا "يوحنا السادس" عند قيامه بجولته الأفريقية عام ١٩٨٩م حيث قال في خطابه الشهير (إن أفريقيا يجب أن تنهض وتقوم بمهمتها الدينية، وعليكم أيها القساوسة تقع مسؤولية تنصير أفريقيا كلها في عام ٢٠٠٠م) وقد جند النصارى بعد ذلك كل طاقاتهم وإمكانياتهم المادية والعلمية وبالتنسيق الكامل مع الفاتيكان ومجلس الكنائس العالمي من أجل تحقيق نواياهم التنصيرية في القارة الأفريقية ومن هنا حرص المنصِّرون على تمزيق القارة الأفريقية من خلال تفجير الحروب الداخلية والأهلية فيها تمهيداً لإنهاك شعوبها المسلمة وتقديم كل الدعم للفئات المسيحية الموجودة في الدول الأفريقية، وإن المطلع على ما تنشره المجلة الدولية من أبحاث حول الأنشطة التنصيرية والتبرعات والدعم الذي يجمع لأغراض التنصير في أفريقيا يدرك مدى جدية واهتمام هذه الدوائر في محاربة الإسلام ونشر

المسيحية بقوة المال والسلاح حيث رصدت مبالغ إجمالية تقدر بـ ١٥١ مليار دولار أمريكي، حيث توظف هذه الدوائر ستة ملايين منصر يعاونون المنصرين المتفرغين أصلاً والمنتشرين في العالم، حيث يوجد عدد (١٣٠) ألف معهد، (٢٠٠٠٠) روضة أطفال وأكثر من (٥٠٠) جامعة وكلية ومعهد في العالم وتحت إشراف منصرين متخصصين ويقبلون فيها النابغين من أبناء المسلمين وغيرهم لصياغتهم بما يتوافق ومشاريعهم التوسعية في أفريقيا.

وأمام هذا الحشد الهائل من التحرك ضد الإسلام في أفريقيا ناهيك عن القرن الأفريقي، ماذا أعدت الحكومات العربية والإسلامية والهيئات الإسلامية الإقليمية والعالمية، وتلك الجمعيات المنتشرة في العالم العربي والإسلامي، ولا أعتقد أن هناك عملاً وجهداً من هذه الجهات الإسلامية في مقابل ذلك الجهد المتفاني الذي يقوم به الغرب الصليبي في دعمه للمخطط التنصيري الذي يستهدف شعوب القرن الأفريقي بوجه خاص وأفريقيا بشكل عام من منطلق استراتيجي راسخ وهو منع الإسلام والمسلمين في هذه القارة من التفاعل مع الإسلام عقيدةً وعملاً وحرفهم عنه، وتحويلهم إلى رصيد يدعم مخططاتهم التنصيرية الاستعمارية، وإن تجاهل المحيط العربي للنشاطات التنصيرية في هذه المنطقة التي تشكل العمق الاستراتيجي للعرب وتعتبر امتداداً للمخزون البشري الإسلامي الذي تمتلكه شعوب القرن الأفريقي (إريتريا ـ إثيوبيا ـ الصومال ـ جيبوتي ـ السودان) ستكون عواقبه على دول الخليج العربي خاصة غير محمودة، وأن عيون المنصرين تتركز على هذه المنطقة منذ عام ١٩١٤م ولن يهدأ لهم بال حتى يخترقوا هذه المنطقة الهامة من العالم ولكن بعد تدمير الجدار الشرقي الذي يحول بينها وبين دول الخليج، ونعني به "شعوب القرن الأفريقي" ويمكننا أن نشير ولو بشكل عابر إلى تلك الجهود التي بذلها المنصرون من خلال (البعثة العربية للتنصير) في منطقة الخليج، وهذه البعثة تأسست في ولاية "نيوجرسي الأمريكية" والتي قادها السيد "زويمر" رئيس البعثة ومارست نشاطاً على شكل خدمات طبية وتعليمية، وافتتحت هذه البعثة مقراً لها في "البصرة" عام ١٨٩١م والذين واجهوا صعوبات في البداية إلاّ أنهم بعد أن افتتحوا مستوصفاً للعلاج وجدوا إقبالاً محدوداً، وعندما بدؤوا بتوزيع مطبوعات دينية مثل كتاب "الإنجيل" بادر الحاكم التركي بطردهم، ولكنهم عادوا إليها بعد عدة سنوات ليفتتحوا مراكز ومستوصفات "البعثة العربية للتنصير" حيث بنوا في البحرين مستوصفاً يعمل تحت إشراف الدكتور (شاروت تومي) وبعد ثلاثة سنوات افتتح أول (مستشفى) مقره

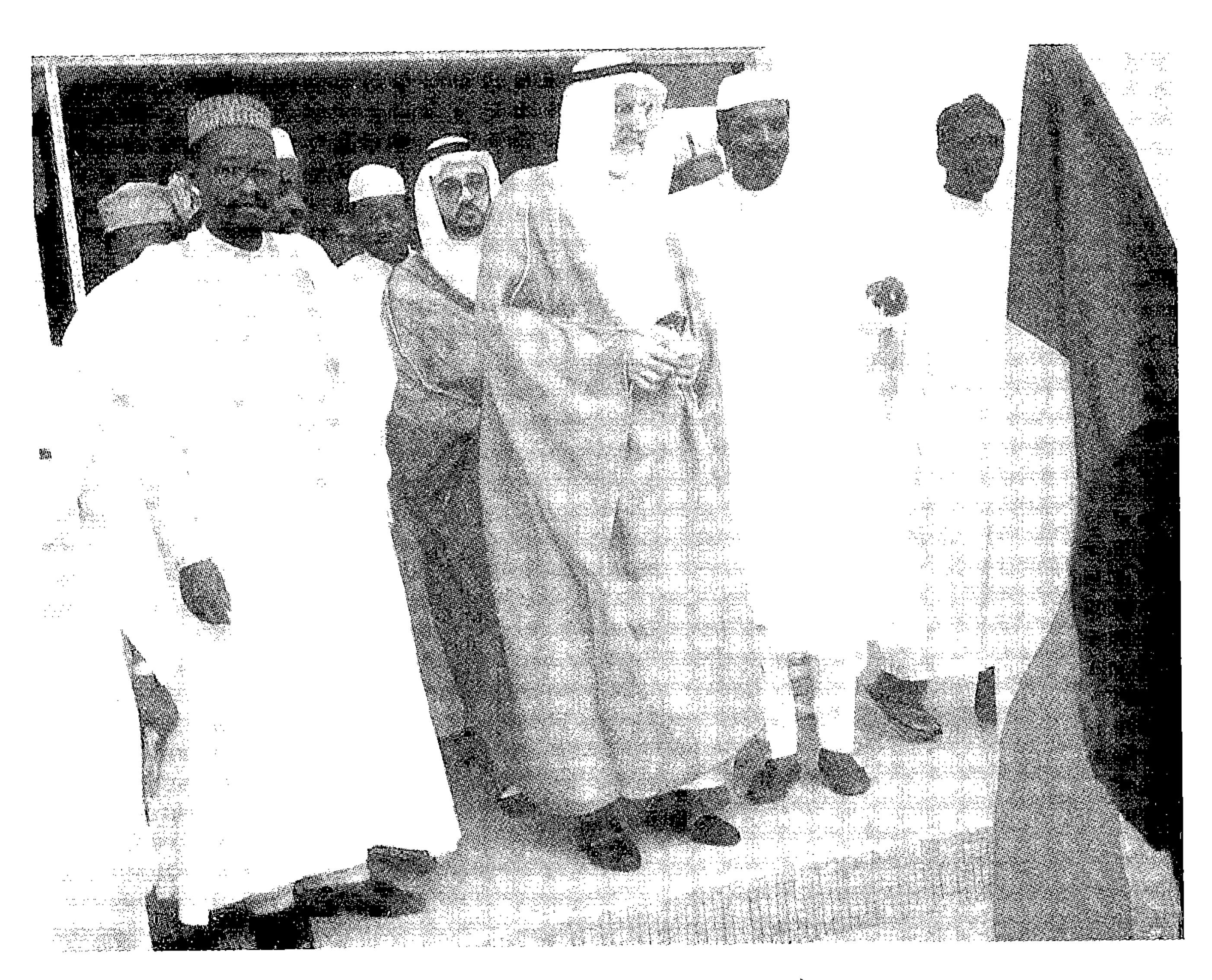
البحرين رافقه افتتاح مكتبة لبيع الإنجيل، وكانت نتيجة هذا الجهد بناء كنيسة تنصيرية في البحرين عام ١٩١٧م، وفي الكويت أحد محطات التبشير آنذاك والتي وجدت تجاوباً وتساهلاً من حاكم الكويت في ذلك الوقت الشيخ (مبارك) والتي أثمرت عن بناء كنيسة تنصيرية في عام ١٩٣١م ولكن محاولة (البعثة العربية للتنصير) باءت بالفشل في السعودية لفطنة والتزام الملك (عبد العزيز) رحمه الله بالدفاع عن الإسلام وعدم السماح بدخول أي دين آخر للجزيرة، انطلاقاً من حديث الرسول ﷺ الذي يقول فيه: «لا دينان في الجزيرة»، بمعنى أن الإسلام هو الدين الوحيد الخالد في هذه الجزيرة، وبهذا النص أخذ سيدنا "عمر بن الخطاب" رضي الله عنه عندما أبعد اليهود من المدينة، ولم يسمح بوجودهم في الجزيرة العربية بعد ذلك. وكانت محاولة البعثة العربية للتنصير إلى السعودية عبر اتصالات الشيخ مبارك حاكم الكويت الذي كان يشيد بجهود البعثة الطبية، وبوجود ذلك الطبيب الماهر الدكتور (مايلر) فطلب الملك عبد العزيز حضوره لمعالجة بعض حاشيته، وعندما أكمل مهمته طلب اللقاء "بالملك عبد العزيز" وعرض عليه إمكانية تأسيس مستشفى للبعثة في الرياض فكان رده بالرفض، وقال في معرض رده الفطن (إن رجالي وسط الجزيرة العربية ليسوا فقط على دين واحد بل إنهم على مذهب واحد، وأنا أعرف بأن المنصرين إذا دخلوا أرضاً واستقروا فيها فإنهم سيأتون برسالتهم الخاصة وكتبهم الدينية، ولن أقدم ذبابة واحدة لأي دين آخر، وعندما أحتاج إليكم سوف أطلبكم) وبهذا أغلق "الملك عبد العزيز" الباب في وجه أي نشاط للتنصير في المملكة، بل وإن ذلك كان مقدمة لإبعادهم عن منطقة الخليج بأسرها في عام ١٩٥٦م بسبب العدوان الثلاثي على مصر، وكل هذه المحاولات التنصيرية في الجزيرة والقرن الأفريقي وأفريقيا بشكل عام يجب أن تبعث في الأمة عوامل المقاومة وتعزيز حصونها أمام الحرب الصليبية التي تتعرض لها المنطقة، وأمامنا تلك الحرب الصليبية التي يتعرض لها السودان منذ نصف قرن من خلال تلك الحرب الأهلية التي فرضتها عليه المؤسسات التنصيرية بهدف القضاء على الإسلام والعروبة في السودان، وإيجاد دولة نصرانية في الجنوب، وقد أخذت هذه الحرب شكلها الهجومي المباشر منذ عام ١٩٨٣ م بتمويل من الكنائس العالمية وتدخل أمريكي وأوروبي يسعى إلى فرض مشاريعه على السودان ويقول الأب (قويت أد) في وصف معركة الصليبين في السودان (إن نهر النيل يجري في تاريخ الإرساليات والأنجاسكانية وإن هذا الطريق المائي العظيم يمثل خطاً استراتيجياً لتنمية الإسلام والتجارة

وكذلك المسيحية ـــ إن النفوذ ينتشر جنوباً بينما تمتد الإرساليات المسيحية شمالاً ـــ إن منطقة اللقاء وميدان المعركة اليوم هو السودان، وإن خيار المسيحية إما أن تكسب مشركي السودان لصف المسيحية وتنشئ للكنيسة بعدها الديني والاجتماعي أو تقبل الهزيمة في وجه الامتداد الإسلامي)، وأمام هذه الحرب الدولية الصليبية التي تقف وراءها أمريكا وأوروبا بكل إمكانياتهما الفعالة وتدعم بشكل معلن ذلك التنظيم الانفصالي المتمرد بقيادة (قرنق) وتقدم له كافة الأسلحة والمعدات والمؤن وتوفر له كل عوامل الاستمرارية في تدمير السودان بإضعاف صمود الجيش السوداني وقوات الدفاع الشعبي التي تتصدى ببسالة نادرة للحقد الأمريكي الصهيوني، وتدميره في معظم المواجهات العسكرية، ويقف السودان لوحده أمام هذه الحرب التي تهدد الأمن القومي العربي، والحكومات العربية بدلاً من أن تساهم في دعم السودان في معركته هذه فإنها تجاري الاتهامات الأمريكية ويساهم الإعلام العربي في وضع السودان في قائمة ما يسمى بالإرهاب الإسلامي المتطرف، في الوقت أن الأصولية المسيحية في أمريكا وأوروبا هي التي تمارس كل أساليب الإرهاب المدمر ضد الشعب السوداني وتعتدي عليه في أرضه وتنتهك سيادته الوطنية تحت مزاعم ومبررات واهية، ويقول "جون باتريك": (إذا سقط السودان في أيدينا فذلك يعني سقوط نصف أفريقيا في أيدينا تمهيداً لطرد العرب منها)، أما ما يحدث في الصومال منذ عام ١٩٩١م والذي تفجرت فيه حرب أهلية طاحنة بسبب تلك المظالم المتراكمة والتي خلفها نظام "سياد بري" ومعاناة الشعب الصومالي في الأصل ناتجة من المخططات التي كانت تديرها حكومات إثيوبيا ضده، والتي كانت ترى في وحدة الصومال خطراً على دولتها المركبة بقهر القوميات، إلى جانب أطماعها التوسعية القائمة تجاه الصومال الذي هو في أشد الحاجة إلى الدعم العربي بصورة مباشرة والوقوف معه لمصلحة الأمن القومي العربي بالدرجة الأولى، حيث أن هناك نشاطاً صهيونياً في شمال الصومال لدعم الحكومة الانفصالية لكي تكون حليفاً داعماً للمخططات الصهيونية في البحر الأحمر، إلى جانب الدور الإثيوبي الذي يحول باستمرار دون عودة الصومال إلى وضعه الطبيعي، فإثيوبيا يهمها أن يبقى الصومال ممزقاً ضعيفاً ودون حكومة مركزية تدير أمره وتحقق مصالحه وتحفظ وحدته، لأن ذلك لا يتوافق مع المشاريع التوسعية لإثيوبيا، وما تقوم به الآن من دعم للعصابات وقطاع الطرق الذين دمروا الصومال وألحقوا به أضراراً بالغة، وهي مخططات مدعومة من مجلس الكنائس العالمي والفاتيكان بشكل خاص، لنشر

الفوضى والدمار لاستغلال المتطلبات الإنسانية للشعب الصومالي بهدف نشر بذور التنصير في أوساط ذلك الشعب البائس، وصولاً لخلق الأرضية المناسبة للمشاريع التنصيرية في منطقة القرن الأفريقي، بحكم أن الصراع في هذه المنطقة هو صراع هويات دينية وثقافية، تقف من ورائها قوىً كبرى تعمل جاهدة منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى الآن على مسخ هوية هذه الشعوب ودمجها في المشاريع الاستعمارية، التي تخدم في النهاية أهداف المسيحية العالمية، وتحولها إلى قواعد تقاوم دور الإسلام والمسلمين والثقافة العربية في هذه المنطقة الحيوية، ومن خلال هذه المخططات الخارجية تتفاقم الصراعات المحلية في أوساط شعوب القرن الأفريقي وخاصة في إريتريا وإثيوبيا، ففي إريتريا نجد أن القوى المسيحية تبدي مقاومة ورفضاً غير موضوعي للإسلام واللغة العربية، وتتفاعل بطريقة مبالغ فيها مع المؤسسات الكنسية الأوروبية في رفضها للتعايش مع الحضارة العربية الإسلامية، وهذا ما يدفع إثيوبيا باستمرار إلى التدخل في الشؤون الداخلية الإريترية وتغذية الخلافات الدينية والثقافية فيها بدعمها المكشوف للكنيسة الأرثوذكسية في إريتريا وتحريض أتباعها لإضعاف دور ومكانة الغالبية الإسلامية في إريتريا، وعندما ألغت إثيوبيا اللغة العربية وأغلقت المدارس والمعاهد العربية وقررت ضم إريتريا إليها بمشاريعها المعادية للحضارة العربية الإسلامية، تصدى المسلمون في إريتريا لهذا المشاريع بتفجير ثورتهم المسلحة عام ١٩٦١ م بقيادة (جبهة التحرير الإريترية) وانتصرت إرادة شعبنا وتحررت إريتريا عام ١٩٩١ م بعد ثلاثين عاماً من التضحيات الباهظة.

من هذه النقاط التي أشرنا إليها بصدد جهود التنصير وسعيه الحثيث إلى خلق فجوة كبيرة بين الإسلام والمسلمين في أفريقيا وغيرها وعزلهم عن التفاعل مع محيطهم العربي، وما يحدث في إريتريا هو ترجمة حقيقية لمسلسل الهجمة الدولية الشرسة على الإسلام والمسلمين، خاصة وأن القوى الطائفية في إريتريا قد حسمت خيارها وهو أن تنفرد بكل شيء أو أن تخسر كل شيء، وهذا ما يجعلها تخوض آخر معاركها في هذه الأيام ضد اللغة العربية وعودة إريتريا إلى هويتها العربية وانتمائها الحضاري للمنطقة، بحكم الموقع الجغرافي والتواصل التاريخي والمصير المشترك، والعرب مطالبون بمختلف مواقعهم السياسية والثقافية والاجتماعية أن يساهموا في إعادة الاعتبار للهوية العربية الإسلامية لإريتريا من خلال دعم الجهود الثقافية وافتتاح مراكز لتعليم اللغة العربية في إريتريا، وفتح المجال أمام الطلاب الإريتريين

للالتحاق بالجامعات والمعاهد العربية، وهذا أبسط شيء يقدم في هذه المواجهة التي تستهدف الثقافة والحضارة العربية في منطقة القرن الأفريقي، ومن قوى دولية معروفة بعدائها للعــرب والمسلمين والتي كشفت عن وجهها الحقيقي في الصراع الدائر بين الكيان الصهيوني والأمــة العربية، ونعني بذلك الأصولية المسيحية المتطرفة المدعومة من أمريكا وأوروبا والتي وضعــت الإسلام والمسلمين في خانة العدو الاستراتيجي.



□ الدكتور عبد الله عمر نصيف الأمين العام السابق لرابطة العالم الإسلامي الذي جسد سياسة المملكة الداعمة للمسلمين في أفريقيا

ولا تنسى شعوب القرن الأفريقي وأفريقيا بشكل عام تلك الإنجازات، التي تحققت في عهد الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي الدكتور (عبد الله عمر نصيف)، الذي اســـتوعب أهمية المشاريع الإسلامية ودعم المجتمعات الفقيرة خاصة في أفريقيا، فركز في مجال التعليـــم،

وافتتح كثيراً من الجامعات والمدارس والمعاهد، واستغل دعم الحكومة، والمحسنين في (السعودية)، بصورة فعالة وذات أثر استراتيجي في مجال التعليم والإغاثة، يكفي أنه استطاع أن يكسب احترام النصارى أنفسهم في أفريقيا، لأنه لم يتردد من مساعدتهم في مناطقهم، وبناء مراكز التعليم والصحة فيها، مثل أعماله الجليلة في وسط وشمال أوغندا، والذي يحظى بسبب ذلك، باحترام كثير من الحكومات الأفريقية، بل ومحبة شعوب أفريقيا، لذلك فإن المؤسسات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي، في حاجة ماسة لأمثال الدكتور (نصيف)، وشفافيته وتعامله مع الأحداث بتجاوب، أعطى لرابطة العالم الإسلامي وغيرها المكانة المرموقة، والتي كانت تستحقها بجدارة، فهل نطمح لمثل هذه النماذج الإسلامية في المؤسسات الإسلامية؟ أم أن خط التراجع أخذ في التصاعد؟ ندعو الله أن يُوَلّي هذه الأمة في جميع مجالاتها خيارها ويعز بهم الإسلام.

٢ ــ كيف يمكن التعامل مع عروبة إريتريا في ظل النظام الدولي الجديد:

في الواقع أن تصور إريتريا كدولة عربية، بحكم الموقع الجغرافي والتاريخي، والانتماء الحضاري والديني والثقافي أمر طبيعي، ولا يحتاج إلى ذلك الجهد، الذي تحاول بعض التيارات المحصورة فرضه على التركيبة العربية في إريتريا، ولا أعتقد أن مشكلة عروبة إريتريا، تكمن في وجود نظام الجبهة الشعبية بقيادة (أفورقي)، الذي مهما استطاع أن يجمع حوله من المبررات، التي تمكنه من حكم إريتريا لفترة محدودة، وفي ظل رفضه لانتماء إريتريا لمحيطها العربي، فإن مبررات فشله وسقوطه على الصعيد المحلي الإريتري أقوى بكثير، بحكم أن الغالبية العربية الإسلامية، تكتسب أهمية كبيرة بحكم موقعها الجغرافي داخل إريتريا، حيث أنها تحتل ٨٠٪ من المساحة الإريترية، وتحتفظ بكل المواقع الاقتصادية من أراضي زراعية ذات مساحات كبيرة في إقليم (بركة)، وثروات حيوانية هائلة، كما أن بها مخزون غير مستغل من المعادن والبترول، وتسيطر على الموانئ البحرية (عصب ــ ومصوع)، كما أنها بنفس القدر تتمتع بمميزات اقتصادية أساسية في إقليم الساحل ــ والإقليم الأوسط، وضمن هذا الإطار فإن رفض انتماء إريتريا العربي تعد مرحلة طارئة، وسوف تختفي بالقضاء على عوامل وجود تنظيم الجبهة الشعبية، ولكن المشكلات تبرز في تلك الإمكانيات

والقدرات، التي أفرزها النظام الدولي الجديد، والذي بسط نفوذه وتأثيره على مجمل السياسات العربية في المنطقة العربية.

وجاء النظام الدولي الجديد على أساس أن يحجم الدور العربي الإسلامي، وأن هذه الهجمة على العرب ومصالحهم الاستراتيجية، يقف خلفها المخطط الصهيوني، الذي يهدف إلى بسط دوره ونفوذه على المنقطة العربية بأسرها، وتقف من ورائه في هذا الاتجاه الآلة الدولية الضخمة، التي تمثلها الولايات المتحدة ودول الغرب الأوروبي، وهذه الدول مجتمعه لا تريد انتماء إريتريا إلى المحيط العربي، وتفاعلها مع الأستراتيجية العربية (في البحر الأحمر)، ومن أجل أن تحول دون ذلك ساهمت بشكل كبير في إيجاد نظام الجبهة الشعبية في إريتريا، الذي يبالغ كثيراً في تعارضه مع العرب، وهو رهن إشارة للمخطط المعادي للمصالح العربية بشكل مباشر، لذلك فإن (عروبة إريتريا)، لا تواجه بإمكانيات إريترية محلية فحسب، بل ضمن المشروع الطائفي المطروح، والمدعوم من مخطط دولي يسعى إلى تجريد إريتريا، من تكوين رصيد استراتيجي وحضاري تنتمي إليه، وتتفاعل معه أخذاً وعطاءً، لتظل شجرة عارية في صحراء جرداء تهددها الوحوش الدولية، التي تحول دون أن يتشكل المجتمع الإريتري، بكل فئاته وطوائفه في هوية قومية واحدة، وهذا صراع سيحتاج منا إلى التسلح برصيد سياسي مناسب، وفهم عميق لأبعاد الموقف الدولي ضد عروبة إريتريا، إلى جانب أن يستوعب طبيعة الدور الذي تلعبه قيادة (الجبهة الشعبية) على الصعيد المحلي الإريتري، لكي تثبت للغرب الأوروبي أنها القيادة المؤهلة للعب دور عزل إريتريا عن العرب، نحن ندرك أن الصراع من اجل عروبة إريتريا، وجعل هذه المسألة قضية (استراتيجية)، ستكلفنا الكثير من التضحيات في ظل التجاهل العربي لهوية وعروبة إريتريا، ونعلم بأن النظام الدولي بشكل عام ضد العروبة والإسلام، ويأتي دعم نظام الجبهة الشعبية في هذا الاتجاه ليهدد بدوره مسألة التعايش (الديني ـــ والثقافي) برمتها في إريتريا، بجانب الدور الذي تقوم به المنظمات الكنسية الأوروبية في الداخل، لمسخ المعالم العربية في إريتريا، وإخماد جذوة اللغة العربية، والحؤول دون اعتماد اللغة العربية كلغة وطنية ورسمية في البلاد، وأمام هذا كله يمكن إبراز قضية الحقوق السياسية والثقافية وحقوق الإنسان في إريتريا، كواجهة للصراع مع نظام الجبهة الشعبية، وطرحها أمام المؤسسات الديمقراطية في أوروبا وأمريكا، هذه القضايا

والمظالم يمكن اختراق النظام الدولي وإحراجه أمام الرأي العام العالمي، والذي يسعى للبحث عن أساليب ووسائل أخرى، في تعاملهم مع مجريات الأحداث داخل إريتريا، لذلك فإن القوى الوطنية الإريترية مطالبة في المرحلة المقبلة، أن تجرد نظام (الجبهة الشعبية) من دعاويه السياسية الباطلة، وتكشف الجوانب المظلمة في صراعه السياسي ضد معارضيه في إريتريا.

المجتمع الدولي هل يمكن أن يتدخل لمواجهة الاضطهاد القومي والثقافي في إريتريا؟

في الواقع أن الإجابة على هذا السؤال تتطلب فهماً يتطابق مع أبعاد الرؤية، التي يجب أن نتعامل بها ضد المخطط الدولي في إريتريا. ونحن نريد بشكل واضح أن نصارع (الجبهة الشعبية) بأوراق وطنية خالصة، ونظام (الشعبية) بأسره قائم على الانحراف الكلي عن الثوابت الوطنية الإريترية، وله أخطاء سياسية قاتلة في هذا المجال، من خلال تجاهله لموقع ومكانة الغالبية الإسلامية العربية في إريتريا، ودورها في التعايش الديني والثقافي، في ظل عالم أخذت فيه قضية (التعايش الديني والثقافي) الاهتمام المتزايد، من آليات القوى الدولية في التعامل مع مثل هذه القضايا والمطالب، وبقدر كبير من المرونة والدعم باتجاه التعايش والتفاهم بين الشعوب والقوميات، واتضح لدينا مدى حساسية أمريكا وأوروبا من الاضطهاد القومي والثقافي والعرقي، وبما أنهم يعانون من هذه الجوانب في تعدد القوميات والأعراق المركبة في أوطانهم، ولذلك فإن مواجهتهم لتلك المشاكل في مناطق أخرى ينبع من دفاعهم على المبادئ والقيم، التي يلتزمون بها في وحدة بلادهم، ومن هنا انطلقت مواقفهم القوية في مواجهة الصرب في (البوسنة والهرسك)، حيث تلاقت إرادات القوى الإقليمية والدولية، في الوقوف في وجه التطهير العرقي والثقافي، الذي مارسه (الصرب) بأشنع الوسائل الدموية، والتي تابعها الرأي العام العالمي بكراهية واحتقار، لعقلية الصرب الشيفونية في حرب البوسنة والهرسك ـــ والمجازر الكبيرة ضد (كوسوفو ألبانيا)، وحيث أن هذه القضية فرضت نفسها حينما وضع (الصرب) أوروبا وأمريكا أمام امتحان عصيب، ووضعهم أمام خيارات في غاية الدقة والخطورة، ونعتقد أن التيار الطائفي في تنظيم (الجبهة الشعبية)، يدفع الأوضاع الملتهبة في إريتريا، إلى حرب طائفية مدمرة، وسيدفع الثمن غالياً لو تفجرت مثل هذه الحرب في إريتريا، وتوخياً لمثل هذه التطورات السلبية، راجعت أمريكا

خططها في التعامل مع هذا النظام، إلى جانب الموقف الأوروبي، الذي حجب المساعدات عن النظام في إريتريا، لإدراكها بأن الأوضاع في داخل إريتريا، تتجه نحو تفجير الحرب الأهلية، وجر منطقة القرن الأفريقي، إلى الحروب وعدم الاستقرار والفوضى السياسية، بسبب تفريط النظام الإريتري في حقوق الإنسان والديمقراطية ومصادرة الرأي الآخر، وفتح السجون أمام المعارضين له، وتحويل إريتريا إلى محمية عسكرية مسلطة على رقاب الشعب الإريتري، وهذا بالطبع سيؤدي إلى بروز المعارضة السياسية المناهضة، والتي ستأخذ أشكالاً عنيفة ومواجهات مسلحة بين النظام ومعارضيه، ومن هنا فإن تسليط الأضواء، على نشاطات (الجبهة الشعبية) ووضعها في الشاشة الدولية، باعتبارها متعارضة مع وحدة واستقرار الشعب الإريتري بكل فئاته، وعبر تلك السلسلة من الأخطاء الصارخة التي ستدفع المجتمع الدولي، إلى إعادة النظر في تعامله مع الدولة الإريترية، التي يقودها نظام سياسي يفتقد إلى أبسط الممارسات العقلانية، التي من شأنها أن تجر المنطقة إلى حرب طائفية تهدد الأمن والسلام العالمي، في أهم منطقة حيوية في (البحر الأحمر)، وهذه من أكبر المهددات التي تواجه استقرار الدولة الإريترية، التي تتجه فيها الأوضاع نحو الانفجار الكامل، في ظل الغزو التجراوي لها، من جانب آخر، لا بد أن تعد القوى العربية نفسها، للتفاعل مع إريتريا ما بعد (أفورقي)، وهذا يتطلب الانصراف تماماً، إلى بذل الجهود الذاتية في داخل إريتريا، لتحديد خيارات الحاضر ومعالم المستقبل الموعود، حيث أن الهوية العربية الحضارية في إريتريا لا تقرر بالشعارات البراقة، وإنما من خلال بناء وترسيخ القوى العربية الإريترية بالإمكانيات الذاتية أولاً، لتشكل حقيقة رقماً سياسياً صعباً لا يمكن تجاوزه في الواقع الإريتري وبالتفهم العربي المؤثر والفعال ثانياً.

هكذا نتصور دعم عروبة إريتريا في الوقت الراهن؟

إن تصور عروبة إريتريا قائم ضمن خلفية تاريخية ومعطيات ثقافية وسياسية لا يمكن تجاوزها، إلى جانب قدر إريتريا وموقعها الجغرافي، الذي يدفعها إلى العمق العربي، والمطلوب في تصورنا لإريتريا العربية في الوقت الحاضر، يتمثل في النقاط التالية:

١ ـــ دعم وتعميق الهوية العربية في إريتريا، من خلال تمكين اللغة والثقافة العربية الإسلامية في إريتريا، واستغلال كل الإمكانيات الذاتية في هذا المجال، والوقوف في وجه التطهير والإذابة القومية والثقافية، التي يمارسها نظام (أفورقي)، بإفساح المجال أمام التعليم العربي بكل الوسائل وشتى السبل المتاحة، وعلينا أن لا نستهين بأي جهد في هذا المجال مهما قل حجمه، لأننا بالنتيجة نريد استمرارية شعلة اللغة والثقافة العربية الإسلامية في إريتريا.

٢ ـــ مطالبة الحكومات العربية بفتح المجال واسعاً، للطلاب والطالبات الإريتريات للالتحاق بالمدارس والجامعات والمعاهد العربية، بجانب تمكينهم من الالتحاق بالدورات المهنية والفنية، وغير ذلك من المجالات العلمية، التي تؤهل الطالب العربي في إريتريا، بمؤهلات علمية عالية تكون في مصاف المؤهلات العلمية، التي يتلقاها نصارى إريتريا من أمريكا ودول أوروبا، ومن يتخلف في مجال العلم، لا يستطيع أن يأخذ مكانه الطبيعي، وينافس تلك المؤهلات التي تفرض نفسها على متطلبات الدولة الإريترية.

٣ ـــ فك الحصار عن الإريتريين في الداخل، حيث يمنع نظام (أفورقي)، اتصال المسلمين الإريتريين بالمحيط العربي، ويحول دون تواصلهم، ويكفي أنه يعرقل حتى الآن المنح الدراسية العربية التي تقدم لإريتريا، كما حدث ورفض المنح من (بنك التنمية الإسلامية ـــ ومن منظمة المؤتمر الإسلامي ـــ ومن جامعة الأزهر) في عام ١٩٩٥ ـــ ١٩٩٨م، وإن كان هناك تراجع بعض الشيء في هذا المجال، بسبب الضغوط التي يتعرض لها النظام الإريتري، من الراغبين في التعليم العربي ولجوئهم إلى الخارج للحصول على مقاعد دراسية في الدول المجاورة.

٤ ـــ التركيز على مناطق اللاجئين في شرق السودان، حيث أنه يتواجد في هذه المناطق أكثر من خمسمائة ألف لاجئ، وهم من المسلمين الذين تحول حكومة (أفورقي) دون عودتهم إلى الوطن، وهم المخزون الاستراتيجي الحاسم لصالح الثقافة العربية الإسلامية في إريتريا، إذا ما تم توظيف هؤلاء اللاجئين بشكل جيد، حيث أن هناك جهوداً تعليمية ليس بالمستوى الكافي، تحتاج إلى دعمها وتحويلها إلى مشاريع لجهاز تعليمي كبير، لكي يتم استيعاب أبناء اللاجئين، ويمكن إقامة (المدارس والمعاهد والجامعات)،

في ظل التفاهم مع الحكومة السودانية، التي تتحمل أعباء وجود هؤلاء اللاجئين من دون دعم خارجي يذكر لهم، وحتى لو أقيمت جامعات في شرق السودان بجهود إريترية وعربية، ستكون فوائدها كبيرة على الشعب الإريتري، بحكم التداخل الجغرافي والاجتماعي وقرب المسافة في تنقل الطلاب الإريتريين بسهولة إلى السودان.

٥ ــ إن دور المهاجرين والمغتربين الإريتريين في الدول العربية وأمريكا وأوروبا وأستراليا، يجب أن يكون أكثر وعياً من الآن فصاعداً، بطبيعة الصراع الحضاري في إريتريا، حيث أن القوى الطائفية تحاول أن تعطي الصراع هذا الجانب في الفترة الأخيرة، وذلك بتعزيز دور الثقافة واللغة التجرينية في إريتريا، وتوفير كل الإمكانيات والعوامل التقنية لصالح القومية (التجرينية)، وتجد الدعم من أبناء هذه القومية، وبسخاء كبير من خلال التبرعات التي يقدمونها وهم في بلاد المهجر، بخلاف أبناء المسلمين في الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا، الذين يتعاملون مع واقع هذا الصراع الدائر وآثاره الخطيرة على الغالبية العربية في إريتريا، ببرود واللا مبالاة عليهم أن يقبلوا هذا التحدي ويكونوا على مستوى هذه المواجهة الكبيرة، وذلك بتقديم المال والجهد والوقت في إقامة المدارس والجامعات ومراكز التأهيل، وأن يسهموا في إقامة جهاز تعليمي خاص، يدير عملية التعليم بكاملها داخل إريتريا وخارجها، وإذا توفرت الإرادات والإخلاص والالتزام بأبعاد الصراع الحضاري، فإن المساهمة بأبسط المبالغ من الأفراد والجماعات، في بلاد المهجر ستكون لها آثار إيجابية فعالة في المدى البعيد. إن هذه النقاط تشكل في الوقت الحاضر الإطار، الذي يمكن التحرك من خلاله في دعم دور اللغة والثقافة العربية في إريتريا.

٣ ــ ما هو المطلوب من الدول العربية في دعم القوى العربية في إريتريا؟

لا شك أن دعم وتفاعل الدول العربية مع أهمية وموقع إريتريا بأفق استراتيجي أمر هام وحيوي، وليس هناك أي بديل آخر، سوى أن يكونوا على مستوى التصدي للمخططات الصهيونية في إريتريا، والتي يحاول الصهاينة استخدامها عبر وسائل مختلفة، لتحويلها إلى مرتكز لتهديد الأمن القومي العربي، وحرمان العرب من دورهم الاستراتيجي

في منطقة البحر الأحمر. ويكفي أن (الاستراتيجية) العربية، قد تعاملت مع موقع إريتريا ودورها الاستراتيجي في السابق بإهمال كبير، وتركت المجال واسعاً أمام النشاط الصهيوني، الذي تدخل في شؤون إريتريا، بإمكانيات وآليات أضعفت دور الغالبية العربية، ودفعت إلى الأمام بالأقلية الطائفية، التي أخذت دور الغالبية، وقد كشفت وسائل إعلام الثورة الإريترية في السابق، وأوضحت للجهات العربية الرسمية، ما يحدث من تآمر مخطط في منطقة (البحر الأحمر)، وزودت بالوثائق والصور، التي تنصح الجهات الرسمية باتخاذ الموقف، الذي يمكن الغالبية العربية الإريترية، من حسم الصراع لصالحها. ولكن بسبب غياب الرؤية الاستراتيجية النافذة، التي تعي مخاطر التدخل الصهيوني في هذه المنطقة الهامة، تمكن تنظيم (الجبهة الشعبية)، من أخذ المبادرة لصالح توجهاته الطائفية بتلك الإمكانيات الهائلة التي توفرت لديه، ومن هنا فإن الموقف واضح في إريتريا، وأن العرب إذا لم يكسبوا الجولة المقبلة في إريتريا، فإن الوضع سيكون أسوأ مما نتصور الآن، وسنفاجأ بخروج إريتريا من الدائرة العربية، لصالح المشروع التنصيري الطائفي، وتمكن الوجود الصهيوني، والمشروع الطائفي المعادي للعربية والعرب في إريتريا، وغيرهم من الأعداء التاريخيين للإسلام والعرب، وأعتقد بأن النظام العربي الراهن، والذي تأثر كثيراً بفعل الضغوط الدولية المستمرة، وتركز الصراعات والاهتمامات الدولية في المنطقة، لا يسمح للعرب بأخذ أي مبادرة يدافعون بها عن مصالحهم الاستراتيجية، وبالتالي فإن الدعم العربي للقوى العربية في إريتريا، سوف يواجه صعوبات كبيرة، بل وإننا نتخوف أن يحدث العكس، وهو دعم نظام (الجبهة الشعبية) اقتصادياً، وتمكينه على حساب دور الغالبية العربية في إريتريا، ومهما يكن فإن قدر العرب وقدر إريتريا، يفترض التلاقي والانسجام في الحفاظ على المصالح المشتركة، وإن العبء الأكبر سوف يقع في اعتقادي، على مدى تأثير دور الغالبية العربية في إريتريا، في انتزاع المبادرة من (الجبهة الشعبية)، وإيجاد أجواء إقليمية ودولية، تساعد في محاصرة هذا النظام، وهي مسألة لا تواجه صعوبات كثيرة، إذا تم إعادة ترتيب الأوراق المحلية، ووجدت المداخل الداعمة التي يمكن أن تضع الشعب الإريتري، بكل فئاته وطوائفه في مواجهة حاسمة ضد هذا النظام، المتعارض مع الثوابت والتعايش الديني والثقافي في إريتريا.

إن السلبية التي تواجه بها الدول العربية أوضاع إريتريا، وعدم مواجهتها للممارسات والتجاوزات، بل والإساءات من نظام (إريتريا) للدول العربية، تدل على أن كثيراً من الدول العربية اختارت تجميد موضوع إريتريا، وتركه لتقلبات الزمن وتتجاهل تلك الأضرار الإستراتيجية التي يسببها، وهذا ما يدفع (أفورقي) إلى التمادي في مخططه المعادي للعرب، وما تفجيره لأزمة جزيرة (حنيش) الكبرى عام ١٩٩٦م ضمن صفقة خاسرة، واعتداءه على اليمن الشقيق، من خلال توظيف الإمكانيات العسكرية للقواعد الصهيونية في الجزر الإريترية، والذي كان عنواناً كبيراً لما يخبئه (نظام إريتريا)، في جعبته ضد المصالح الحيوية للعرب في البحر الأحمر، وما مخططاته المعادية للسودان باحتضانه للانفصاليين الجنوبيين، والمعارضة المسلحة، والتي تهدف إلى تقسيم السودان وإشعال الفتن والحروب الداخلية فيه، إلاّ فصلاً من فصول التآمر على الأمن القومي العربي، وكل هذه التجاوزات من نظام (أفورقي) تحدث بسبب الإهمال والتحجيم، الذي تعاني منه الغالبية العربية في إريتريا، من الأنظمة العربية لدور هذه القوى الحاسمة في الصراع المحلي الإريتري، وإن استمرارية نظام (أفورقي) حتى هذه اللحظة، ناتج عن غياب الدعم والتأييد العربي للمعارضة الإريترية، في الداخل والخارج وعدم الاكتراث بما تلاقيه من بطش وإرهاب واعتقالات واسعة في صفوف الوطنيين الإريتريين، والتي لا زالت تتطلع إلى دعم المحيط العربي، لحسم الصراع لصالح المشروع العربي في إريتريا.

إن الحكومات العربية يجب أن تدرك من الآن فصاعداً، بأن ما يحدث في إريتريا بحكم موقعها الاستراتيجي الهام في البحر الأحمر، وعلى امتداد ألف كيلو متر وموقعها الحساس في القرن الأفريقي، والتي تتجاذبها القوى الدولية لتأمين مصالحها في هذا الممر الاستراتيجي الهام يعنيها مباشرة، وإن تجاهلها للمخاطر التي يشكلها نظام (أفورقي) بتحالفه مع الكيان الصهيوني، ستترتب عليه عوامل ستؤدي إلى نشوء نظام استراتيجي مغاير للإستراتيجية العربية في البحر الأحمر، ستكون أهم نتائجه الهيمنة الإسرائيلية على هذا الموقع الحيوي، الذي لا تمتلك فيه إسرائيل سوى (٧ أميال) بخلاف الدول العربية، التي تسيطر في البحر الأحمر بمدخله الشمالي في مصر، ومدخله الجنوبي عند باب المندب بشاطئه العربي في آسيا، والمعلوم أن السعودية تحتل المركز الأول، بسيطرتها على أجزاء مهمة من سواحل البحر

الأحمر وجزره، وعبر (١١٢٥ ميل) بنسبة ٣٦%، أما مصر العربية فتمتد شـواطؤها (٨٩٨ ميل) أي بنسبة ٢٨.٨ %، وتمثل إريتريا المركز الثالث والضعيف في هذه الحلقـــة، والـتي تحاول من خلاله المخططات الاستعمارية الصهيونية والأمريكية النفاذ إلى البحـــر الأحمـر، للقضاء على نظرية أن البحر الأحمر بحر عربي، والنظام الإريتري يلعب على هـــذه الأوتـار الحساسة في تأمين علاقاته مع الصهاينة والأمريكان، وهذا يتطلب من الحكومات العربيـة أن تعيد النظر في حساباتها الخاطئة تجاه إريتريا، وتفكر جدياً في وضـــع الخطـــط والمشـاريع السياسية والاقتصادية والثقافية، في جذب إريتريا نحو محيطها العربي، وعليها أن تتبنى الغالبيـة العربية في كل الجوانب، التي من شأنها أن تعزز موقعها السياسي الحاسم في استلام السـلطة في إريتريا، وهذا حق طبيعي للعرب في وقوفهم ضد المخططات والمشاريع الصهيونية، الـتي تستهدف أمنهم القومي من خلال ارتهان النظام في إريتريا، وعليهم أن لا يخدعوا بشـعارات حاكم إريتريا المضللة، في خلافه مع الصهاينة والأمريكان، بسبب حربه القائمة مع النظـام الإثيوبي التغراوي، لأن هذه الحرب، لم تغير في مشاريع وبنود النظام الإريتري، في علاقاته مع العرب، بدليل أنه يرفض دخول إريتريا الجامعة العربية، بل ويقاوم اللغـة العربيـة المثبـت دستورياً في إريتريا، ويحول دون توسع التعليم العربي في إريتريا، وأكثر من ذلك أنه لم يغـير من نـــزعته العدوانية في محاربة التوجه الإسلامي في السودان، ودعوته الصريحة بأن علاقـة إريتريا مع السودان لن تتحسن، إلاّ بإلغاء المشروع الحضاري في السودان، كما أنه يتحـرك في محور تحالف مع نظام (يوغندا ـ ونظام بورندي الدموي)، فإنه يعمل ويفكـــر ضمـن المشروع الصهيوني الساعي إلى تحجيم الدور العربي في القرن الأفريقي والبحر الأحمر بشـكل مباشر، من كل هذا نستخلص بأن دعم عروبة إريتريا، تمثل خطاً استراتيجياً للتعامل مع كل تلك المخططات والمشاريع الصهيونية، وهو المحور الأساسي في توحيد الغالبيـــة العربيـة في إريتريا، وتمكينها من إبعاد نظام (أفورقي) من الحكم في إريتريا، والتمهيد لنظام ديمقراطـــي تتعايش فيه كل الكيانات الإريترية باتجاهاتها المختلفة، وإذا لم يكن الأمر هـــذا الفـــهم في مواجهة الأوضاع السائدة في إريتريا، فإن البديل سيكون خطيراً على الأمن القومي العـربي، والاستراتيجية العربية في البحر الأحمر، حيث أن الكيان الصهيوني يبذل كل جهده لاحتـواء إريتريا في مشاريعه المعادية للعرب.

الفصل الخامس

١ ـ التعليم في عهد الاستعمار الإيطالي

تعمد الإيطاليون إبقاء الشعب الإريتري أسير الجهل لتسهُل عليهم قيادته. فبعد ستين عاماً لم يترك الطليان عند خروجهم من إريتريا سوى ٢٤ مدرسة ابتدائية. وكان مستوى التعليم محدوداً بصفة متعمدة. فقد أصدر السينور (فيستا)، مدير التعليم في إريتريا في عام ١٩٣٨ م على ما يذكر ترقاسكس في كتابه (إريتريا مستعمرة في مرحلة انتقال)، كراسة تضمنت تعليمات إلى مديري المدارس الإيطاليين جاء فيها (عند انتهاء عامه الدراسي الرابع ينبغي أن يلم الطالب الإريتري بلغتنا بقدر يمكنه من التفاهم معنا، وأن يعلم من الحساب القواعد الأربع في حدود تمكنه من معرفة مبادئ الحساب، ومن التاريخ يجب أن يعرف أولئك الرجال الذين جعلوا إيطاليا عظيمة).

ويلقي تقرير اللجنة الرباعية حول التعليم في إريتريا في العهد الإيطالي الضوء على حقيقة هذه المؤسسة والذي تقتبس منه الفقرات التالية:

أ ـ تعليم الإيطاليين:

كان يوجد في إريتريا في ظل الحكومة الإيطالية منهج شبه تام لتعليم الإيطاليين في مرحلتين الابتدائية والثانوية. فقد كان هناك ٢٠ مدرسة ابتدائية للإيطاليين و٦ مدارس متوسطة (إعدادية) وواحدة ثانوية (جناسيو) وواحدة (ليشيو) أي مدرسة ثانوية عليا، ومعهد فني (للتجارة والدروس الأولية في الهندسة)، ومعهد لإعداد معلمي المدارس الإيطالية. وأما أعداد تلاميذ هذه المدارس، فالإحصائيات الوحيدة التي تملكها اللجنة، تخص عام ١٩٣٨/١٩٣٩ م وهي تبين أنه كان يوجد في هذا العام في جميع أنحاء إريتريا بما في ذلك مقاطعة تجراي الإثيوبية حالياً، ٢٥٥٤ تلميذاً. ومن الممكن أن لا تتعلق هذه الأرقام إلاّ بالمدارس الابتدائية وحسب.

وأما برامج هذه المدارس الإيطالية فكانت تعليمات وزارة التعليم في روما هي التي تحددها.

لم تكن المدارس الإيطالية، في ظل الحكم الإيطالي مفتوحة عملياً أمام السكان الأصليين. فحتى عام ١٩٣٨ م لم يكن يقبل في هذه المدارس سوى المولودين (من أب إيطالي وأم إريترية) وممن يتم تبنيهم من الإريتريين من الإيطاليين إلاّ أن انتساب هؤلاء لم يعد مقبولاً بعد عام ١٩٣٨ م.

ب ـــ تعليم الإريتريين:

تدل الإحصائيات الرسمية الإيطالية أنه كان يوجد في عام ١٩٣٨ ـــ ١٩٣٩ م في الجزء الذي يوافق حالياً إريتريا بحدودها الراهنة، عشرون مدرسة ابتدائية للتلاميذ من السكان الإريتريين بالإضافة إلى مدرسة مهنية تتبع اثنتين من هذه المدارس. ويقال إن أربع مدارس جديدة للسكان الأصليين افتتحت قبل الاحتلال البريطاني. وتشير التقارير المتوفرة إلى أن ١٦ مدرسة فقط من هذه المدارس كانت مفتوحة الأبواب في مطلع عام ١٩٤١ م. ويعلل ذلك على الأرجح إلى وجود معلمين من المدارس الأخرى في حالة تعبئة. وكان التعليم في هذه المدارس مجانياً. وحتى التلاميذ الذين كانوا يتناولون طعامهم في المدرسة لم يكن يتوجب عليهم في الأحوال الطبيعية دفع أي شيء.

وتشير التقارير المتوفرة إلى أنه كان يوجد في هذه المدارس ١٥٢ معلماً بما في ذلك ٣٣ أستاذاً مقدمين من الحكومة للمدارس الابتدائية و ٨٦ راهبة و ٢٧ معلماً مساعداً إريتريا. وأما عدد التلاميذ فكان يبلغ عام ١٩٣٨ ـــ ١٩٣٩ م (٤١٧٧) تلميذاً.

ومن المعتقد أن كتاباً مدرسياً واحداً كان يدرس في كل صف وهو يتضمن بعض المعلومات العامة. كما كانت تعطى الدروس في الصحة العامة والتربية البدنية. ويبدو أن التعليم في مدارس الحكومة كان يتم في مطلع الحرب العالمية الثانية كليةً (باللغة الإيطالية) على الرغم من أن القانون الأساسي للإمبراطورية الإيطالية كان يبيح التعليم باللغات الأصلية.

وحسب الهيئة الممثلة للإيطاليين في إريتريا، كانت اللغات الأصلية تستعمل في التدريس في مدارس المبشرين (الكبوشيين)، حيث تم منذ عام ١٨٩٤ م تلقين العلم لأكثر من عشرين ألف إريتريا باللغات (الإيطالية والعربية ـــ أو الإيطالية والتجرينية ـــ أو الإيطالية والكوناما).

كما كان بالإمكان تلقي العلم باللغات الأصلية في المدارس التي كانت تديرها بعثات (سويدية ـــ وأمريكية ـــ وبروتستانتية ـــ وكاثوليك). إلاّ أن هذه البعثات الأمريكية والسويدية ما لبثت أن اضطرت إلى إغلاق أبوابها عام ١٩٣٢ م، بناء على أمر من الحكومة الإيطالية التي لم تستثن من هذا الأمر سوى البعثة السويدية في أسمرا.

كان من نتائج التأثير الذي مارسته البعثات الكاثوليكية التي تميز عملها بنشر ١٢ مجلد حول اللغات الأصلية مفرداتها وقواعدها، وكذلك العمل الذي قام به المبشرون البروتستانت، تحويل التجرينية إلى لغة مكتوبة عن طريق تبني الأحرف الجئزية.

ويلاحظ أن السكان الأصليين (الإريتريين) لا يتخطون في دراستهم مرحلة التعليم الابتدائي، ولو أنه كان يوجد في أديس أبابا حسب مصادر معلومات إيطالية مدرسة خاصة بالزعماء كما كان هناك معهدان للدراسات الإسلامية العليا في إثيوبيا ـــ في (هرر ـــ وجما).

ولقد أحدثت الحكومة الإيطالية في عام ١٩٢٧ – ١٩٢٨ م صفوفاً متممة للسكان الأصليين (الإريتريين) مدتها عامان، ويدرس خلالها جزء كبير من المواد الاعتيادية بالإضافة إلى تعليم اللغات المحلية في السنة الثانية، إلاّ أن عدد التلاميذ الذين انتسبوا إلى هذه الصفوف كان ضئيلاً للغاية. فالإحصائيات المتوفرة تشير إلى أن هذا العدد كان يتراوح بين صفر عام ١٩٢٨ ـــ ١٩٢٩ م و٣٨ عام ١٩٣٩ ـــ ١٩٣٤ م بينما تدل آخر الأرقام الإحصائية أن هذا العدد كان في عام ١٩٣٩ ـــ ١٩٤٠ م عشرة تلاميذ في السنة الأولى وصفر في السنة الثانية. ولعل السبب في ضآلة هذا العدد وقلته، يعود الى الصعوبات التي كان يلاقيها الإيطاليون، خلافاً للبريطانيين، في إقناع السكان الأصليين بالمجيء إلى المدارس.

هذا ما جاء في تقرير اللجنة الرباعية بالنسبة للتعليم في العهد الإيطالي وهو يعبر عن حقيقة مرة هي أن الطليان تعمدوا فرض الجهل والتخلف على الشعب الإريتري في عصر ازدهر فيه العلم لغايات سياسية شريرة. وليس أدل على ذلك من قوانين الفصل العنصري الذي اتبعته الفاشية الإيطالية في مختلف مرافق الحياة، حتى وصل السوء بهذه الأنظمة اللا إنسانية إلى أن قررت أفضلية شرب الماء لبغال الطليان على الجنود الإريتريين الذين كانوا يموتون من أجل أغراض إيطاليا الاستعمارية، مما دفع أحد الأحرار الإريتريين إلى قتل قائد القوات الإيطالية في معركة (طنقلحاس) الشهيرة في الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى انهيار المقاومة الإيطالية ودخول الحلفاء أسمرا عاصمة إريتريا في عام ١٩٤١ م. وقد دامت المعركة ٣٦ يوماً في جبال طنقلحس الحصينة حول مدينة كرن، تكبد فيها الحلفاء خسائر جسيمة.

ج ـ التعليم في ظل الاحتلال البريطاني:

تقرير اللجنة الرباعية عن التعليم في إريتريا في ظل الإدارة البريطانية التي كانت تحكم البلاد. وهذه هي المعلومات التي تضمنها التقرير:

أ ـ الاحتفاظ بالمنهج الإيطالي في إريتريا:

احتفظ في ظل الاحتلال البريطاني، بالنظام الذي كان مطبقاً في السابق على المدارس الإيطالية بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات. فقد أغلقت مثلاً، بسبب تناقص عدد السكان الإيطاليين، مدرستان مهنيتان جديدتان للإيطاليين.

وتقرر فور الاحتلال البريطاني فتح أبواب المدارس الإيطالية أمام التلاميذ المولدين ممن لم يعترف بهم. وفي مطلع عام ١٩٤٧ م وأثر تعديل التشريع الإيطالي بات القبول يشمل السكان الإريتريين أيضاً. وهكذا وجد في المدارس الإيطالية في عام ١٩٤٧ م حوالي ٤٠٠ مولد بينما لم يتقدم بطلب القبول في نهاية العام سوى تلميذ واحد من الإريتريين. وفي نهاية عام ١٩٤٧ م كان يوجد في المدارس الإيطالية ١٧١ معلماً و ٣٩٠٧ تلميذاً.

ولقد حرصت الإدارة البريطانية على تطهير ـ فور الاحتلال ـ جميع المناهج المدرسية الإيطالية من موادها الفاشستية. إلاَّ أن أهم هذه المناهج عادت لتتطابق مع تعليمات وزارة التعليم الإيطالية بعد أن أعيد الاتصال مع روما.

ب ـــ تعليم الإريتريين:

استبدلت الإدارة العسكرية البريطانية المنهج الذي كان مطبقاً في مدارس الإريتريين بمنهج جديد، يقضي بأن يتم التعليم بعد الآن بلغات البلاد الأصلية وتم حصرها في اللغة (العربية أو الإنجليزية، و لم تكن التجرينية معترفاً بها من الإدارة البريطانية)، و لم يستثنَ من هذا النظام الجديد سوى المدارس المتوسطة، (التي كانت اللغتان العربية ـــ والتجرينية تدرس بهما كلغة فقط، مع تدريس المواد الأخرى بالإنجليزية).

وافتتحت في نهاية عام ١٩٤٧ م (٥٩) مدرسة ابتدائية، ومدرسة متوسطة (إعدادية)، ومعهد لإعداد المعلمين الإريتريين، وذلك إلى جانب مدرسة تابعة للبعثة السويدية (قسم من العاملين في هذه المدرسة مقدم من الإدارة البريطانية)، ومدرسة لإعادة التربية في (عدى وقري)، ويبدو أن عدداً من المدارس شيد حسب تصريح الإدارة البريطانية، بأموال جمعت عن طريق التبرعات الطوعية (مدرسة حرقيقو ـــ مدرسة مندفرة ـــ مدرسة الجالية العربية بأسمرا... إلخ ...).

وفي نهاية عام ١٩٤٧ م كان يوجد في هذه المدارس (١٥٨) معلماً منهم (١٥٤) إريترياً و(٥٢٥٩) تلميذاً، وقسم هام من المعلمين الذين كانوا يدرسون في المدارس الإريترية، هم تلاميذ قدامى لمدارس إيطالية.

وتشمل المواد التي تدرس في هذه المدارس القراءة والكتابة بالعربية والتجرينية أو باللغتين معاً، بالإضافة إلى تعليم اللغة إنجليزية والمواد الاعتيادية. كما جرى تدريس التربية البدنية والصحة العامة والفنون وإدارة المنزل للفتيان والفتيات. وهذه المواد كانت تدرس بأكملها في المدرسة المتوسطة (الإعدادية) مع إعطاء أهمية أكبر للغة الانجليزية ومحاضرات ومناقشات وحلقات بحث وحفلات موسيقية، كما كان يملك مكتبة صغيرة. وفي نهاية عام ١٩٤٧ م كان هناك ١٨ معلماً و ٥١٩ تلميذاً منهم ٢٧٦ إريترياً.

د ـــ التعليم في عهد الحكومة (الفيدرالية):

بعد أن تشكلت الحكومة الإريترية في عام ١٩٥٢ م، تطبيقاً لقرار الاتحاد الفدرالي الصادر من الأمم المتحدة بربط إريتريا في شراكة فدرالية مع إثيوبيا، نشأت إدارة أطلقت

عليها (إدارة المعارف) تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية التي كانت تضم أيضاً الصحة والعمل. وحدث في الفترة الأولى من عهد الحكومة الإريترية، تطور نسبي في انتشار التعليم كماً وكيفاً، فأنشأت عدداً من المدارس الابتدائية والإعدادية في المدن والقرى، وكذلك بعض المدارس الصناعية والمعاهد العليا، كما طورت مدرسة الإرسالية الإيطالية المعروفة باسم كلية (لاسال) إلى كلية جامعية، بجانب عدد من المدارس الثانوية، وبدأت هجرة الطلبة إلى الخارج سواء على نفقتهم أو بمنح دراسية.

واشتمل التعليم النظامي العام، الذي طبق في إريتريا بعد الاتحاد الفدرالي مع إثيوبيا، على ١٢ سنة من الدراسة، مقسمة إلى ثلاث مراحل متساوية في عدد السنين، هي (الابتدائية ـــ والمتوسطة ـــ والثانوية)، وقبل رحيل الإنجليز في عام ١٩٥٢ م كان عدد المدارس قد بلغ (٧٤) مدرسة موزعة ٩٠% منها كان أغلبها من نصيب الإقليم المسيحي في المرتفعات الإريترية على النحو التالي:

٢٦ ـــ في أسمرا.

٢١ ـــ في محافظة حماسين.

١٧ ـــ في محافظة سراي.

١١ ـــ في المنطقة الغربية هذه المنطقة إسلامية تشكل ٦٠ % من المساحة الإريترية.

٩ ـــ في محافظة البحر الأحمر.

وعلى أية حال فتأسيس المدارس الابتدائية وتوزيعها على المناطق المختلفة على هذا النمط يمكن اعتباره حجر الزاوية في صرح التعليم في البلاد رغم عدم العدالة في التوزيع بين الأقاليم.

وفي بداية الحكم الذاتي عام ١٩٥٢ كان في إريتريا نحو (١٣٥٠٠) طالب و (١٤) مدرسة متوسطة (إعدادية) ضمت (١٢٠٠) طالب، ومدرستان ثانويتان مجموع الطلاب فيهما (١٦٧) طالباً، ويذكر ترفاسكس أن (٣٠) طالباً إريتريا في تلك الفترة كانوا يتابعون دراستهم العالية خارج البلاد على المستوى الجامعي. وبعد عام من خروج الإنجليز بلغ عدد الطلبة ٢٤٨٦٧ حسب إحصاء الحكومة الإريترية بعد أن رصدت الحكومة الإريترية مبالغ

أكبر في الميزانية لفتح المدارس الجديدة وتوسيع نطاق التعليم. فارتفع عدد المدارس الابتدائية إلى (١٦٠) مدرسة، كما ارتفع عدد المدارس المتوسطة إلى (٣٠) وبلغ عدد الطلبة (٢٤٦٠٠) طالباً...

وفي الإحصاء الذي أجرته الحكومة الإريترية، قبل أن تقضي عليها الحكومة الإثيوبية، بالاحتلال المباشر في عام ١٩٦٢ م، بلغ عدد المدارس الابتدائية (٢٠٠) مدرسة، والمتوسطة (الإعدادية) (٣٠) مدرسة، والثانوية (٧) مدارس، وبلغ المجموع للطلاب والطالبات فيها نحو (٤٥٢٦٤)، والجدول التالي لعام ١٩٦٤ م يعطينا الأرقام التي كانت تضمنتها المدارس الإريترية:

جدول يمثل عدد المدارس ومستوياتها وطلابها عام (١٩٦٤):

مستوى المدرسة	عدد المدارس	عدد الطلاب
الإعدادية	٢٠٠	٤٢٠٨٤
ثانوية	٧	١٨٦٠
دور المعلمين	١	٢١٨
فرع الجامعة	١	١١٠
ثانوية مسائية	٢	٢٦٨
مدرسة تجارية	١	١٧٤
مركز تعليم الكبار	١	٤٥٠
المجموع	**٢١٣**	**٤٥٢٦٤**

عدد المدارس المتوسطة (إعدادية) التي كانت ٣٠ مدرسة تضم نحو ٤٤٠٠ طالباً.. فيكون مجموع الطلبة نحو خمسين ألفاً بنهاية عهد الحكومة الإريترية وهي نسبة تظل قليلة بالنسبة لسكان إريتريا الذين كان يزيد عددهم عن مليون نسمة.

وذكر نفس المصدر أن عدد المدارس الخاصة غير الحكومية كان (٢٣٦) مدرسة، وهذا ما يفوق عدد المدارس الحكومية وتضم (٢٩١٢٢) طالباً، وهذا ما يعكس اهتمام الشعب الإريتري بالتعليم. واهتمت الحكومة الإريترية الفيدرالية، رغم كل مسببات الضعف

التي أحاطت بها، بمحو الأمية فأسست (١٤) مركزاً لهذه الغاية، كان بها (١٣٨١) دارساً، وفي عام ١٩٦٤ م كان عدد الطلبة في مختلف المدارس، قد تجاوز مائة ألف وبلغ عدد المدرسين (١٩٤٥) مدرساً في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة، منها عدد من المدارس التبشيرية الأوروبية والأمريكية، وبالأخص التابعة لإيطاليا والفاتيكان، مثل مدارس (كلمبوني — ولاساس — وسانتا مريا... إلخ)، هذا بالإضافة إلى المدارس والمعاهد الدينية التابعة للطائفتين الإسلامية والمسيحية على شكل مؤسسات خاصة.

أ — الصناعة:

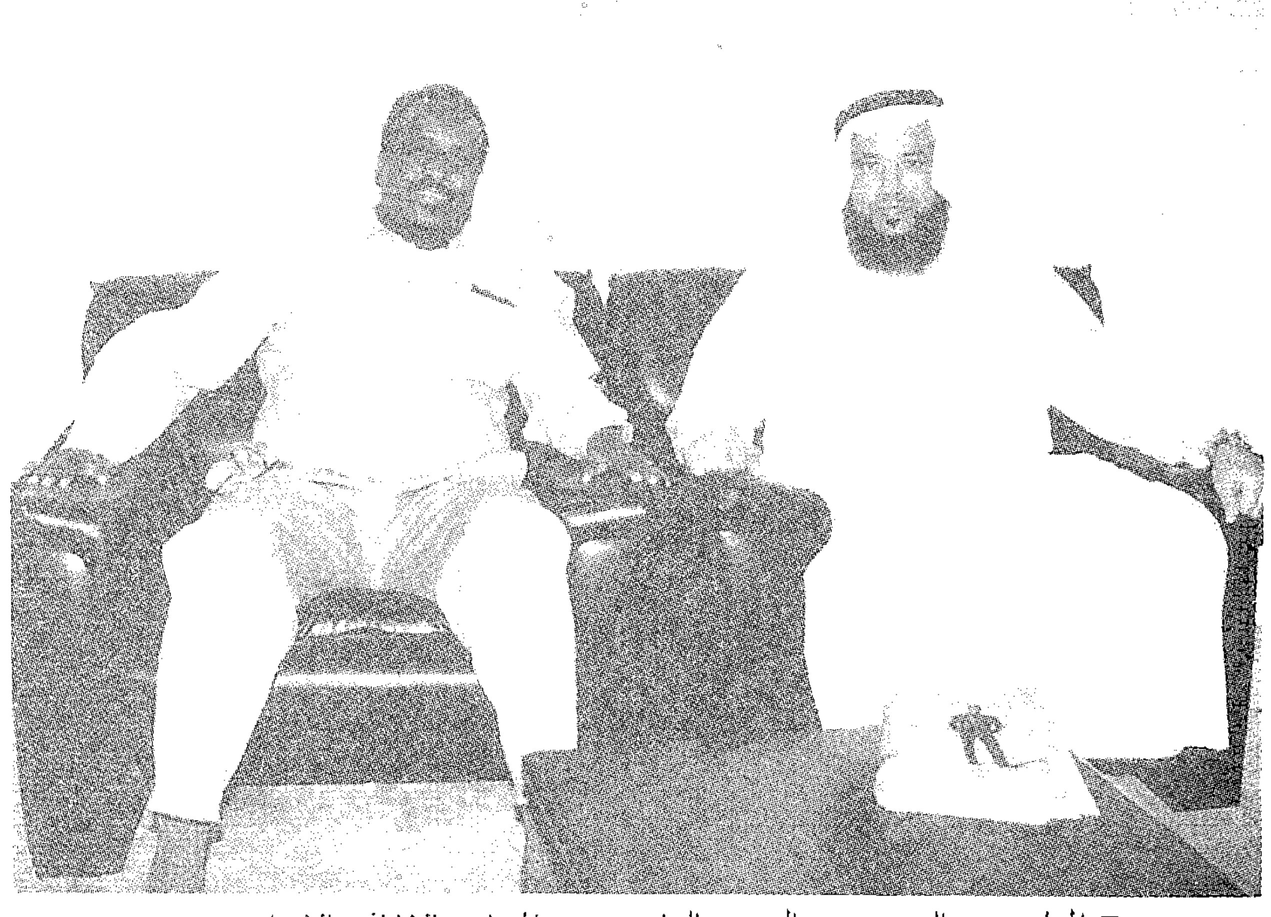
افتتحت هذه المدرسة في العاصمة أسمرا سنة ١٩٥٤ م وهي أول مدرسة من نوعها في البلاد. وقد ضمت الشعب الأساسية المهمة، مثل النجارة والكهرباء والسباكة واللحام والميكانيك وميكنة السيارات بصورة خاصة وغيرها. وإلى جانب التدريب المهني فقد احتوت مناهجها الدراسية، على قدر كافٍ ومناسب من العلوم العامة، وكانت تقبل خريجي المدارس المتوسطة (الإعدادية) والدراسة بها أربع سنوات، فهي مدرسة صناعية متوسطة كما يطلق عليها في العالم العربي. وبلغ خريجوها حتى عام ١٩٦٤ م نحو (٤٦٩) طالباً، وكانت ضمن معونة النقطة الرابعة الأمريكية.

أما المعهد الزراعي الذي بدأت في إنشائه عام ١٩٦٦ م، هيئة الأغذية التابعة للأمم المتحدة في (عدى وقرى)، فقد حولته الحكومة الإثيوبية إلى منطقة اسمها (باكو) على بعد ٢٥٠ كيلو متراً غربي أديس أبابا، في إطار سياستها لمحاربة التعليم في إريتريا.

ب — جامعة أسمرا:

في عام ١٩٦٦ م أسست جامعة أسمرا، وهي فرع من جامعة أديس أبابا، وضمت عدداً من الطلبة هذا بجانب الكليات الجامعية الخاصة التابعة للفاتيكان. وزاد عدد الطلبة في هذه الكليات الجامعية عن (١٥٠٠) طالب بحلول عام ١٩٧٠ م.

ولا زالت هذه الجامعة تواصل دورها بعد استقلال إريتريا، بالرغم من ضعف إمكانياتها وعجز الحكومة الإريترية في توفير ميزانية ثابتة لها، وفي كرن كان هناك معهد



□ المؤلف مع الشيخ عبد الرحمن الفائدي من الهيئات الإغاثية الإسلامية في المملكة المهتمة بدعم التعليم العربي الإسلامي في القرن الأفريقي

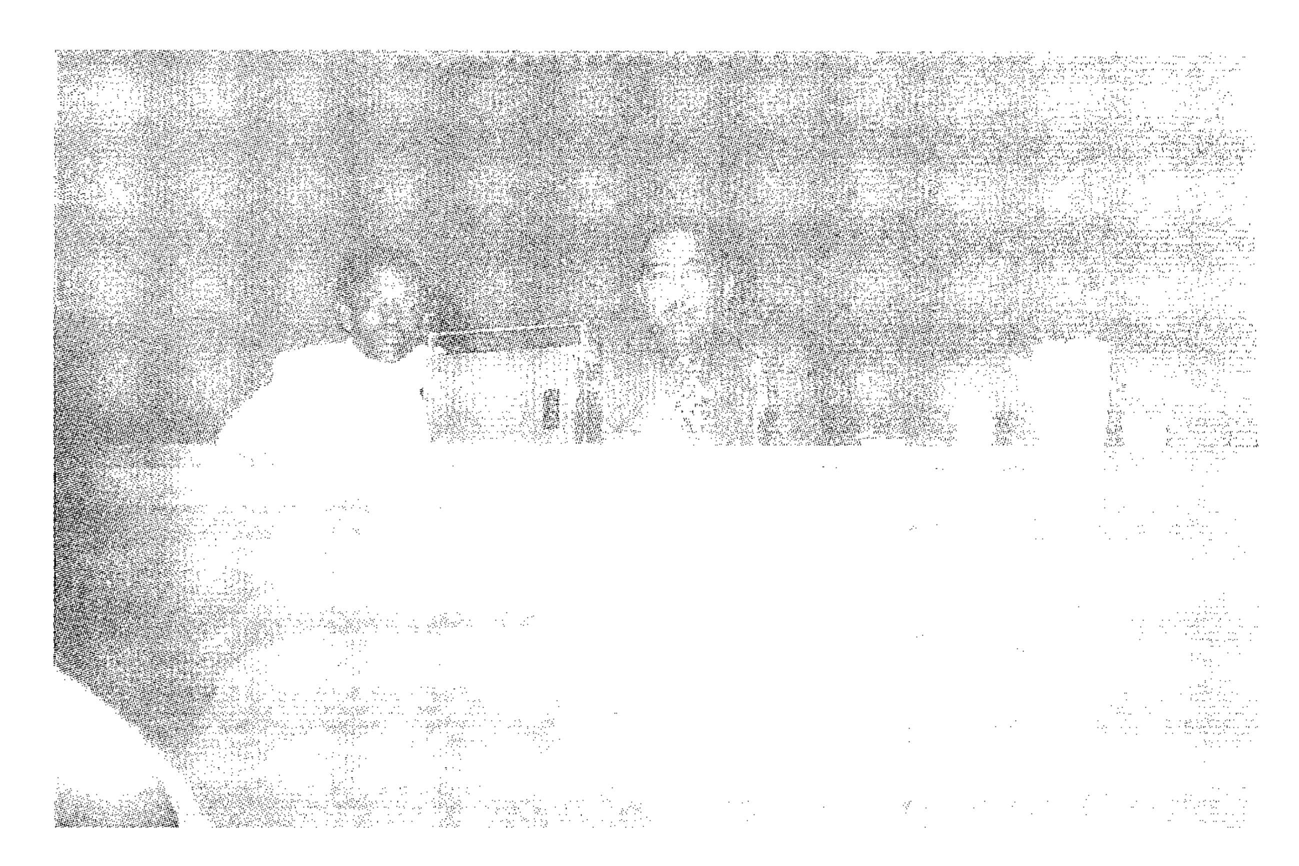
لتدريب الصم والبكم أُسس عام ١٩٥٥ وضم أقل من مائة طالب. هذا بالإضافة إلى المعهد البيطري في أسمرا، الذي خرج عدداً من الفنيين في ميدان الصحة البيطرية لمعالجة الأوبئة الحيوانية في الأرياف. كما أن مدرسة التمريض تعد من أرقى كليات التمريض في أفريقيا.

هـ ــ التعليم بعد عام ١٩٧٤ م:

الطلبة الإريتريون كانوا في طليعة المناهضين للاحتلال الإثيوبي، ومن ثم تعرضوا للاضطهاد المنظم من قبل سلطات الاحتلال، ووصل ذروته بعمليات الشنق بالأسلاك الكهربائية بصورة جماعية في اسمرا في عام ١٩٧٤ م، والتي تحدث عنها الرأي العام العالمي مستنكراً. وبعد تصاعد حرب التحرير في عام ١٩٧٥ م، أغلقت معظم المدارس في إريتريا إذ فقدت سلطات الاحتلال سيطرتها على البلاد، وقد فتح بعض المدارس عندما تمكنت القوات الإثيوبية، بمساعدة الجيوش الأجنبية، من إعادة احتلال المدن المحررة، غير أن معظم هذه المدن كانت خالية من السكان، باستثناء العاصمة التي افتتحت بها بعض المدارس. فالحياة التعليمية في إريتريا، كما سائر المرافق الأخرى كانت معطلة منذ عام ١٩٧٥ م، ومن ثم فإن فصائل الثورة الإريترية حاولت معالجة الوضع التعليمي عن طريق فتح المدارس في الريف، وتشجيع الطلبة على الهجرة إلى الخارج طلباً للعلم. ويوجد اليوم في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في الشرق الأوسط وأوروبا ما لا يقل عن (٤٠٠٠٠) طالب، ويضم السودان الشقيق لوحده وفي مدارسه أكثر من (١٤٠٠٠) طالب وطالبة في جميع المراحل (الابتدائي ــ والمتوسط ــ والثانوي) وأكثر من (٤٠٠٠) في الجامعات والمعاهد، وبذلك يساهم السودان بشكل كبير في الحفاظ على التعليم العربي الإسلامي في إريتريا.

ولا شك أن جهاز التعليم الإريتري الذي أسسه وقاده المغفور له الأستاذ محمود سبي، كان بمثابة وزارة تربية وتعليم إريترية، أخذ على عاتقه مهمة التعليم في المدن والقرى الكبيرة، كما افتتح مدارس في معسكرات اللاجئين في السودان. وأعد وربما للمرة الأولى في تاريخ إريتريا، منهجاً إريترياً متكاملاً للقسمين (الابتدائي ــ والإعدادي ــ باللغتين الرسميتين) لإريتريا، (العربية ــ والتجرنية)، حيث جرت محاربتهما من قبل حكومة الاحتلال الإثيوبية، التي كانت تحاول فرض اللغة الأمهرية بقصد عزل الشعب الإريتري، من لغته

وثقافته العربية الإسلامية، ولكن برزت بشكل جديد وبصورة خبيثة مواجهة اللغة والثقافة العربية الإسلامية في إريتريا، من نظام (الجبهة الشعبية)، الذي وضع كل المعوقات دون اعتماد المنهج العربي بشكل طبيعي، باعتبار أن اللغة العربية تمثل محورا أساسيا في تشكيل هوية وثقافة الشعب الإريتري، ومنذ إعلان استقلال إريتريا عام ١٩٩٣ م، ركزت قيادة الجبهة الشعبية، في تأهيل اللغة التجرينية، وتوفير كل الإمكانيات المادية والفنية، ووضع المناهج للتدريس بها في جميع الأقاليم الإريترية، في محاولة فاشلة لإذابة الغالبية المسلمة في المشروع القومي التجريني، وتفتقد اللغة التجرينية أداة هذا المشروع القومي، أبسط المقومات العلمية المعاصرة، وأثبتت الأحداث بأن اللغة العربية بما تمتلكه من رصيد حضاري وذخائر حية، استطاعت أن تفرد نفسها على الشارع الإريتري، وتفرض أهميتها كل يوم على المؤسسات التعليمية في إريتريا، وعجزت حكومة (الجبهة الشعبية) عن تقديم البديل الثقافي، الذي يتطابق مع الهوية العربية الإسلامية في إريتريا، ويتصدى الشعب في الداخل لمخططاتهم التصفوية للغة العربية، في ظل المقاومة الشعبية والإمكانيات الأهلية المنهكة، والتي تمخض عنها حتى الآن وجود أكثر من (١٢٠) مدرسة عربية إسلامية، ومدينة كرن لوحدها تضم (١٨) مدرسة ابتدائية و (٥) متوسطة ومدرستان ثانويتان، أي مجموع (٢٥) مدرسة تضم أكثر من (١١٧) ألف طالب وطالبة، ومدرسة ثانوية حديثة في (كرن)، وتضم أكثر من ألف طالب سميت (إعدادية الفجر)، فيها (١٢) قسما وافتتحت في ١٩٩٧/١١/٢٢ م، وتم إعداد المنهج العربي، الذي يشمل المرحلة الابتدائية والمتوسطة، واعتمد رسميا في وزارة التربية والتعليم الإريترية، وهذا يدل على أن مجاهدات القوى الإسلامية في إريتريا، ستؤتي أكلها في المستقبل القريب ضمن الثوابت الوطنية، القائمة على أساس أن اللغة العربية لغة وطنية ورسمية، بموجب المواثيق التي اعتمدت في كافة المناسبات الوطنية الإريترية، وهذا يفرض دعم المؤسسات التعليمية العربية للغة (العربية) في إريتريا، والانحياز للغالبية العربية الإسلامية في رغبتها المشروعة.



السيد أحمد الغوثاني مدير مكتب الكفاح الفلسطيني في ندوة عن قضية
وثورة أرتريا في بغداد بحضور المؤلف على يمينه عام ١٩٧٨م

٢ – وضع التعليم في عهد الحكومة الإريترية بقيادة الجبهة الشعبية

بعد أن حصلت إريتريا على استقلالها الوطني، وأعلنت الدولة الإريترية المستقلة بعد الاستفتاء في عام ٢٤/٥/١٩٩٣م، اتجهت أنظار الشعب الإريتري إلى الدولة الإريترية الفتية، وما ستقوم به الحكومة الإريترية من تركيز على الدعائم الأساسية للنهوض بالمجتمع الإريتري، خاصة في مجال التعليم باعتباره هو الأساس القوي الذي تقوم عليه كافة دعائم الدول، وحاجة شعب إريتريا أوضح في ذلك، لأنه حرم من حقوقه السياسية والثقافية والتعليم بالدرجة الأولى، وأسدل الستار عليه ثلاثون عاماً حيث زجت به إثيوبيا في حروب طويلة الأمد، من خلال بسط سيطرتها على الأراضي الإريترية، وإلغاء اللغة العربية بالإضافة إلى اللغة (التجرينية) المحلية، وبالتالي فإن شباب وأطفال إريتريا حرموا من التعليم، وأصبحوا يواجهون الضياع داخل إريتريا، وفي مناطق اللاجئين بشرق السودان، بعد النزوح الواسع عام ١٩٧٥م، وأن الجهود التي بذلت من المنظمات والجمعيات الإريترية للمساهمة في التعليم، لم تكن كافية للدفع بعملية التعليم إلى الأمام، بل كانت محدودة، وما قام به جهاز التعليم الإريتري، من دور في هذا الشأن كان الدور المميز الذي أسهم في الحفاظ على النشاط التعليمي، الذي استفادت منه شرائح محدودة من الإريتريين، وكان الأمل كبيراً إلى أن تصدر حكومة وطنية إريترية السلطة في إريتريا، بأنها سوف تولي اهتماماً خاصاً بالتعليم في إريتريا، وتركز على الانطلاق من الثوابت الوطنية في هذا الاتجاه، فكان الشيء الطبيعي أن تعتمد حكومة (الجبهة الشعبية) على المناهج أولاً باللغات (العربية – والتجرينية)، كأساس وركيزة للانطلاق بالثورة التعليمية في إريتريا، باعتبار أن ذلك يرتبط بالهوية الحضارية للشعب الإريتري، والأداة الوحيدة التي يعبر من خلالها شعبنا عن بلورة ثقافته وتراثه الحضاري، ويختار بها تلقي التعليم والعلوم الحديثة، خاصة بالنسبة للغالبية الإسلامية في إريتريا، ولكن الحكومة الإريترية لم تكن بمستوى الطموح الوطني في هذا المجال، الذي ترتكز

عليه الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي، فانطلقت من المشروع السياسي (للجبهة الشعبية) قبل التحرير، والذي لم يكن يمثل سوى فئة محدودة من الشرائح الإريترية، وليس لها علاقة بالغالبية الإسلامية في إريتريا، والمعلوم أن قيادة (الجبهة الشعبية)، تستند في مفهومها للثقافة والتعليم، إلى معطيات التراث الشعبي، والمتمثل في القوميات (التسعة)، والتي تعتبر المسرح الوحيد، الذي يجب أن تعبر من خلاله الفعاليات الإريترية، عن جهودها في مجال التعليم (إلخ) وتلقي المعرفة، وليس هناك مجال آخر للتعبير خارج هذا المشروع، الذي يتعارض في الأصل مع المفهوم القومي بمعناه الصحيح، حيث أن التعبير القومي، يتم بتلك الدوافع الكامنة من الفئة القومية، التي تعبر عن تلك القومية، وليس بضغط من الحكومات كما هو حاصل في إريتريا، وما تطلقه قيادة (الجبهة الشعبية) من تسمية قوميات بتلك الجزافية، فإنها لا تتجاوز كونها قبائل إريترية، متميزة في الغالب بالتداخل والترابط العرقي والديني والثقافي، فمثلاً إن قومية (التجري) المسلمة التي تشكل ٧٠٪ من سكان إريتريا، هناك ارتباط وثيق في أصولها ومصالحها المشتركة وثقافتها العربية الموحدة، صحيح أن هناك بعض الخصائص التي تميز بعض القبائل في التعبير عن تراثها الفني وتقاليدها، إلاّ أنها تنتمي إلى الأصول العربية بالانتماء والتصور والجذور والثقافة، وفي الغالب أنها تدين بالإسلام، وتعتبر اللغة العربية أداتها الأساسية في التعبير عن وجدانها الحضاري، واللغة العربية مقدسة عند هذه القبائل كونها تنزل بها (القرآن الكريم)، فالطفل عندهم تتكون شخصيته بالفطرة في محبة اللغة العربية عبر الخلوة القرآنية، وقراءة (القرآن) وحفظه، وفي هذا الخضم تنمو وتترعرع محبة اللغة العربية في الشخصية الإسلامية الإريترية، ولو أخذنا أيضاً (العفرين ــ والساهوا)، إن هذه القوميات حسب ما يطلقه عليها قاموس (الجبهة الشعبية)، هي قبائل من سلالات عربية معروفة، وهم يعبرون عن التراث والفن، الذي يدل على ارتباطهم بقبائل الجزيرة العربية، و (العفر ــ والساهوا والجبر) يتحدثون بلغة مشتركة، وتراثهم الفني ومعظم عاداتهم وتقاليدهم مشتركة، فلا يمكن اعتبارهم قوميات منفصلة ومتنافرة. والأهم من ذلك أنهم لا يقبلون أي بديل عن اللغة العربية في التعليم، ورفضوا الانصهار في مشروع (تجرنة) المجتمع الإريتري، وفرض ثقافة الحاكم عليهم، أما قبائل البني عامر في (بركة ــ والقاش)، والتي تشكل أكبر وأقوى مجموعة عربية في إريتريا، وتمثل

المشروع الحضاري العربي في إريتريا، وتسكن أكبر الأقاليم مساحة وسكاناً وثروة في إريتريا، فقد تصدوا لأي مشروع خارج إطار اللغة والثقافة العربية، وهم الذين يقودون الآن المعارضة السياسية، والمسلحة ضد النظام الطائفي في إريتريا، وعجزت الحكومة الإريترية عن فرض اللغة (التجرينية) على أهل هذا الإقليم، الذين يمولون بإمكاناهم الذاتية التدريس باللغة العربية، في المدارس والمعاهد في هذه المنطقة، في تحدٍ واضح لمشاريع الحكومة، وتعاني هذه المناطق من حالة غليان سياسي، بسبب تعارض البرامج التعليمية مع الهوية الحضارية العربية، وعلى هذا المقياس يمكن فهم معاناة القوميات التسعة، التي يحاول نظام (الجبهة الشعبية) من خلالها تمزيق الأصول الدينية والثقافية للمسلمين في إريتريا، وإقناعهم للانصهار في اللغة والثقافة (التجرينية)، التي تعاني من عجز كامل في التعبير عن نفسها، ناهيك أن تستوعب مجتمعاً عربياً إسلامياً مفعماً بتراث حضاري حي.

إن التعليم في ظل الحكومة الإريترية الراهنة، واجه عمليات تخريب واسعة استهدفت مقومات التعليم العربي الإسلامي الراسخة في إريتريا، والسعي إلى محاصرته في عصور الظلام، التي مارستها القوى الاستعمارية، التي توالت على إريتريا، ويمكننا أن نستعرض أوجه التخريب والسعي إلى تجهيل الغالبية الإسلامية، بفرض لغة وثقافة أحادية خاصة بقومية (التجرينية) المسيحية. نورده كالتالي:

١ ـ حشدت قيادة (الجبهة الشعبية) قبل التحرير وبعد التحرير، إمكانيات كبيرة لتطوير وتحديث مفردات اللغة (التجرينية)، واهتم ، بتطوير آليات هذه (اللغة)، من تركيز حروفها في مجالات الطباعة والكمبيوتر، وفرضها في مؤسسات الدولة الإريترية بعد التحرير للتأكيد على سيادتها، واعتبارها واجهة التعليم والثقافة في إريتريا، وركزت قيادة الجبهة الشعبية، أيضاً كل جهودها من ناحية أخرى على عرض الفنون الإريترية، من خلال اللغة (التجرينية)، وتوسيع دائرة الفنانين والفنانات، وإشعال نار الفن المبتذل، والرقص لإلهاب مشاعر الشباب، من المراهقين في مناطق المسلمين، في محاولة مكشوفة لربطهم بالتراث الفني (التجريني)، الذي تعبر عنه هذه الثقافة واللغة الخاصة بالمرتفعات المسيحية، واستغلت قيادة (الجبهة الشعبية) ما قبل التحرير، وفي ظل الحكومة الإريترية الحالية لتكريس مفهوم، أن اللغة (التجرينية) هي اللغة (الأم) في إريتريا، ونجحت في

نشر هذا المفهوم في بعض مناطق المسلمين، الذين باتوا يتحدثون باللغة (التجرينية)، مع ضعف ارتباطهم باللغة العربية مرحلياً.

٢ ـــ تصدت قيادة (الجبهة الشعبية) للغة العربية، واعتبرتها لغة غير إريترية، وعملت على تهميشها في جميع نشاطات تنظيم (الجبهة الشعبية) في المناسبات الوطنية قبل التحرير، ومارست الإرهاب الفكري ضد كل من يتحدث (باللغة العربية) من أبناء المسلمين، وجعلت من المدارس ومراكز التعليم، التي تشرف عليها، مركزاً لعزل اللغة العربية، والتقليل من مكانتها في أوساط المجتمع الإريتري، وأعطت الأولوية والاهتمام للمتحدثين باللغة (التجرينية) والإنجليزية، ودعمت (الجبهة الشعبية) عدم رغبتها في التعايش مع اللغة والثقافة العربية في إريتريا، بتركيز خطها السياسي على الصعيد الإعلامي، بقولها: (إن إريتريا ليست عربية)، وحالت دون إقامة علاقات ثقافية وتربوية مع الدوائر العربية الثقافية في المنطقة، وحتى لا يستفيد أبناء إريتريا، من الفرص التعليمية المتاحة في هذه المنطقة، وأمام كل هذه التوجهات غير السوية، انعقد المؤتمر الثاني (للجبهة الشعبية) عام ١٩٨٧ م، وناقش المؤتمر فيما يبدو المسألة التعليمية بجوانبها المختلفة، ووقفوا على تلك الادعاءات للتيار الطائفي في (الجبهة الشعبية)، القائلة بأن اللغة (الأم) هي اللغة (التجرينية)، وخرج المؤتمر بقرارات، وصيغة مقبولة تطالب إعادة النظر في موقف قيادة (الجبهة الشعبية) من التعليم باللغة العربية، واعتبرت (اللغة العربية) من اللغات الوطنية الهامة، وتقرر التدريس بها والاهتمام بنشرها، ولكن من الناحية العملية وضعت قيادة (الجبهة الشعبية) كل العراقيل أمام تنفيذ هذا القرار، مدعية بعدم توفر المعلمين باللغة العربية، وصعوبة وضع المنهج باللغة العربية، إلى جانب عدم توفر الوسائل والتقنيات التعليمية المساعدة، مع عرقلة الاستفادة من مرجع يستند إليه المعلمون باللغة العربية مع وجود طوابير من خريجي اللغة العربية من الجامعات العربية.

وفي ظل هذه الخلفية والمشاكل مع اللغة العربية قبل التحرير، تصدرت (الجبهة الشعبية) الحكم في إريتريا، وبسطت سيطرتها على الدولة الإريترية في عام ١٩٩٣ م.

واعتراف العالم بالحكومة الإريترية، باعتبارها الجهة التي انفردت بالحكم بشأن تقرير مصير إريتريا، ساعدها للانفراد وتمرير مشاريعها السياسية، والثقافية من دون رقيب أو جهة معارضة، ومهما يكن فإننا لم نتوقع من حكومة الشعبية، بأنها سوف تتراجع عن برامجها ومواقفها السابقة، من اللغة والثقافة العربية في إريتريا، بدليل أنها ركزت جهودها، وبشكل ملحوظ بعد التحرير على التراث القومي، والدعوة المبالغ فيها بإحياء الثقافة والأدب الشعبي الإريتري، وإبراز ما يسمى باللغات المحلية، واعتبارها الإطار الأساسي في تجسيد الوعي الوطني، وشجعت التعليم باللغات المحلية، في المرحلة الأساسية للطفل (الابتدائية) خمسة سنوات من عمر الطفل تضيع في دراسة غير مفهومة، وأهدرت طاقات مادية وبشرية، من أجل أن تضع الحروف الأبجدية لبعض اللهجات المحلية، مثل (الساهوا ــ والعفر ــ والتجري)، ووضعت مناهج لهذه اللهجات، التي لا تمتلك أية مقومات تؤهلها، ويتم التدريس بها كما قلنا من الفصل الأول الابتدائي حتى الخامس، وخطورة هذا الاتجاه تتمثل، في عدم غرس اللغة والثقافة العربية لدى الطفل في نشأته، وحتى لا تكون محببة لديه من صغره، وبعد هذه المرحلة يكون عادياً تعارض الطفل مع اللغة العربية، وعدم الحاجة إليها حسب تقدير ساسة اللهجات المحلية.

والهدف من كل هذه الجهود هو، الحؤول دون تواصل الغالبية الإسلامية مع لغتها وثقافتها العربية، وإلهائها بهذه الجوانب المظلمة، لمحاصرة القوى الإسلامية في تلك الحفريات القديمة من التراث والثقافة، التي تحاكي عهود وعصور ما قبل التاريخ:

أين وصلت جهود الحكومة الإريترية في مجال التعليم:

ضاعفت قيادة (الجبهة الشعبية)، من جهودها ليس في مجال التعليم بل في تركيز خطها السياسي، وسعت إلى إيجاد أسس ومفاهيم تتعارض مع التعليم، وإشاعته كمحور استراتيجي، في بناء إنسان الدولة الإريترية الحديثة، وربطت قضية التعليم في إريتريا. بمفهومها السياسي القاصر، كما قلنا والقائم على أساس إحياء اللهجات المحلية، وتحويلها إلى لغات مقروءة ومكتوبة، وبذلت جهوداً مضنية لفرض مشروعها الطائفي في إريتريا، وعقدت عشرات المؤتمرات لإحياء قضية التعليم باللغات المحلية، من عام (١٩٩٤ ــ ١٩٩٨ م)،

وصرفت مئات الآلاف من الدولارات في هذا الاتجاه، من أجل إلهاء المجتمع عن التربية الصحيحة والتحصيل العلمي، المتوافق مع مكونات الشخصية الوطنية الإريترية، فمثلاً كان انعقاد (مؤتمر تطوير لغة التغري)، بحجة أن هذه اللغة تمتلك إمكانيات وقدرات أدبية، ورصيداً ضخماً من الأدب الشعبي، وهذا صحيح بالخلفية التاريخية لهذه اللغة في إريتريا، وهي من اللهجات العربية القديمة الأصيلة، ونعني بها اللغة (الجئزية)، التي انقرضت و لم يبق لها أي أثر في الحياة العربية الثقافية والأدبية المعاصرة، ومن أجل إحياء مثل هذه اللغات الميتة، عقد (مؤتمر تطوير لغة التجري) في عام ١٩٩٥ م، بزعم إبراز أهمية لهجة (التجري) في إريتريا، وقدرتها على التعامل مع العلم والتعليم الحديث، وتم في هذا المؤتمر إقرار الأحرف الأبجدية والقواعد للهجة (التغري)، ويتم التدريس بها في المرحلة الابتدائية في معظم الأقاليم الإسلامية، الرافضة لهذا الأسلوب من التعليم، الذي يتعارض مع رغبة المسلمين الملتزمة بالتعليم العربي الإسلامي، وهذا أدى إلى رد فعل عند المسلمين، بعدم إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس، التي تعبر عن العصور الوسطى، واتجهت إلى إقامة ودعم المدارس الأهلية، التي تدرس باللغة العربية، في تحدٍ واضح لمشاريع الحكومة، المعادية للغة والثقافة العربية، كما أنه عقد مؤتمر آخر لتطوير اللغة (العفرية) في أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٩٨ م، تحت شعار ما يسمى باللغة (الأم)، وقد ترأس هذا المؤتمر كالعادة السيد (زرو تولدي برهاني)، وهو غير معني أصلاً باللغة العفرية والتجري، وغير مستعد لتعلمها أو التحدث بها، والهدف معروف من إشراف هذه العناصر، على مثل هذه المؤتمرات والسينمارات، من أجل تمرير (اللغة التجرينية) في هذه المؤتمرات، وإعطائها الصبغة الشرعية، بدليل أن اللغة التي يتحدث بها في مثل هذه المؤتمرات هي اللغة (التجرينية)، وليس لغة هذه القوميات، التي تنعقد المؤتمرات باسمها، وتحضر الوثائق والبحوث باللغة (التجرينية)، والمسألة كلها تنحصر في الهجمة الشرسة، ضد اللغة العربية السائدة في أقاليم المسلمين، وافتتح المؤتمر (تودلي برهاني) مخاطباً، مؤتمر اللغة (العفرية) بتلك الأساليب المضللة، وقال: إن (اللغة العفرية لا يكفي فتح مدارس بها، وإنما السعي لإبرازها في مؤسسات دولية)، وتدريس الطلاب باللغة العفرية هو مكسب وطني كبير، بدلاً من تضييع الوقت في اللغة العربية، وغيرها من اللغات الأجنبية، التي يصعب أن يستوعب من خلالها الطفل الدروس، وأضاف الرجل من باب النافلة (أن جهود كتابة

اللغة العفرية، قام بها عالم إنجليزي اسمه (ايبرف) في عام ١٨٤٠ م)، ووضع لها حروفاً لاتينية، ونسي أن يقول لهم بأن الشعب (العفري) تصدى لتلك المحاولات، لارتباطها بالمخططات التنصيرية الكنسية في تلك المناطق آنذاك، وتمسكه بثقافته الإسلامية، وللعلم بأن إقليم (العفر) ملتزم بلغته العربية، لأن العفريين من الأصول العربية الراسخة في انتمائهم للحضارة العربية، ومن ناحية أخرى فإن الخدمات التعليمية في إقليم دنكاليا (البحر الأحمر)، قد وصلت إلى مستوى متدنٍ جداً، ويعاني الشعب هناك من الإهمال، وكان عدد المدارس في هذه المناطق في العهود الاستعمارية، أيام (منجستو) لا يتجاوز عدد المدارس ٦ مدرسة ابتدائية، أما في عهد التحرير، وصل عدد المدارس في هذا الإقليم ٢٦ مدرسة حكومية وأهلية، لكنها تعاني من فرض منهج (التجرينية)، واللهجات المحلية الذي يتعارض مع رغبات السكان، الذين يطالبون التدريس باللغة العربية، وفي إقليم (بركة ـ والقاش)، عقد المؤتمر العام لإحياء، وبعث الروح في لغة (النارا)، والمقصود بهم أهلنا (الباريا)، والتي لم يطالب أهلها في يوم من الأيام، أن تكون بديلاً للغة العربية في التعليم، ويعلمون أنها لا تصلح كلغة تعليم، لكن قيادة (الجبهة الشعبية)، تقول لهم بأنها من اللغات الحية والصالحة، وأن فيها مفردات عالمية، وقد افتتح المؤتمر كما هو معهود، رئيس اللجنة المنظمة والمشرفة عليه السيد (بخراطين هبتي ميكائيل) رئيس لجنة فرع القاش وبركة، وقد ورد في كلمته (أنه يرى بأن تفشي حالة الأمية في هذه المناطق ناتج، بسبب زج الطفل لتلقي دروس مرحلة الأساس باللغة الأجنبية، ويعني اللغة (العربية)، والتي تدخل كعامل غير مشجع للالتحاق بالمدارس حسب زعمه، وتحدث السيد (إبراهيم توتيل) حاكم إقليم البحر الأحمر، في هذا المؤتمر وعبر عن ابتهاجه قائلاً (إن هذه هي المرة الأولى التي نحاول أن نكتب بها لغتنا، وهي الفرصة الوحيدة، التي أتيحت لأبناء هذه اللغة كتابة لغتهم، والتعامل معها كلغة تدريس، وهذا يعتبر بالنسبة لنا مصدر فخر واعتزاز، وأضاف إن تطوير اللغات لا يحصل، إلاّ إذا تلاقحت اللغات وأخذت بعضها، وقال إن لغة (النارا) مأخوذة من عدة لغات محلية وعالمية)، والوفود التي شاركت في هذا المؤتمر تتكون من (١٦٠) معظمهم غير مؤهلين، وليست لهم أي قدرات لفهم الدراسات، التي أعدها جهاز تعليم (الجبهة الشعبية) في هذا المجال، والقصد من كل هذه المؤتمرات هو، أن تقرر هذه الوفود، وتمنح الشرعية المنقوصة لبرنامج القوميات،

وتركيز اللغة (التجرينية) في نهاية المطاف، والمرفوضة من غالبية القوميات ذاتها، وللعلـــم أن إقليم (بركة ــ والقاش) هما من أكبر الأقاليم في إريتريا، وليس هناك أي اهتمام بجوانـــب التنمية والتعليم فيه، والمدارس الموجودة في هذين الإقليمين، عددها (١١٨) مدرسة ابتدائيـة وثانوية واحدة، وإن (١٠٩) مدرسة مؤسسة وثابتة، أما الباقي فبني بشـــكل (القطـاطي) ومعمول (بالغش)، ومن هنا ندرك بأن العملية التعليمية بوجهها التربوي والمنهجي، وبنـــاء المدارس ذاتها تعاني من حصار شديد وغياب تام للأصول التعليمية الحديثة، أما ما يحـدث في إقليم (سمهر) فحدث ولا حرج، حيث تتم محاولة جادة لقهر إرادة سكان هذا الإقليم، الذي يكافح من أجل الحفاظ على خصائصه العربية الإسلامية، ويكفي أن وزارة التعليم الإريترية، وسعت المدارس للتعليم بالتجرينية، وفرضت اللغة التجرينية على شعب الإقليم، كما أنـه تم مصادرة مدرسة (حرقيقوا) التاريخية، التي أسسها الشيخ الجليل (أحمد باشا كيكيا)، الـــذي أبرز اهتمامه بالتعليم العربي الإسلامي منذ وقت مبكر، وقد خرجت هذه المدرسة أعـــداداً كبيرة من المؤهلين بالتعليم العربي، ولكن حكومة (الشعبية) أرادت أن تعاقب التاريخ المجيـــد لهذه المدرسة، فحولتها أولاً إلى ثلاثة فصول بدلاً من ١٢ فصلاً، وفرضت عليها التعليم بلغـة (الساهوا) للقضاء على كل ما يبرز الثقافة العربية الإسلامية في إريتريا، والأمر كلــه قـــائم على أساس تجهيل المجتمع الإريتري، وربطه بالدائرة المظلمة التي تعبر عنها (اللغة التجرينيـــة) الانعزالية، خاصة بالمدارس الثانوية المرفوضة من الغالبية العربية الإسلامية في إريتريا.

معهد تأهيل المعلمين:

لا شك أن معهد تأهيل المعلمين، يرتبط دوره بتأهيل شرائح من المجتمع، في المجـالات المهنية والتعليمية والحرف المختلفة، ويرتبط مباشرة بالعملية التنموية، والتعليم يمثل مرتكـــزاً أساسياً في هذا الاتجاه، لتمكين المجتمع الإريتري، من القيام بمهمته حسب المقتضيات، الـــتي تمليها العوامل النابعة من الهوية الحضارية للشعب الإريتري، بكل فئاته وطوائفه المختلفـــة، إلاّ أن معهد تأهيل حكومة (الجبهة الشعبية)، قائم على نظرية تأهيل المعلم، الذي ينقل فكـــرة ورسالة البرنامج السياسي (للجبهة الشعبية)، وبذلك افتقد هذا المعهد أهميتـــه الأساسـية،

وأصبح يفرض على المجتمع بانتماءاته الدينية والثقافية المختلفة أحادية التأهيل التربوي. وباتجاه فرض ثقافة شمولية تعبر عن خصائص قومية معينة في إريتريا.

تأسس معهد المعلمين عام ١٩٨١ م، في ظل الاستعمار الإثيوبي، وبعد التحرير انتقلت أهليته للحكومة الإريترية عام ١٩٩١ م.



الزعيم الأرتيري عثمان صالح سبي والقائد محمد سعيد ناود
عند زيارتهم لأحد مراكز التعليم في مناطق اللاجئين عام ١٩٧٦م

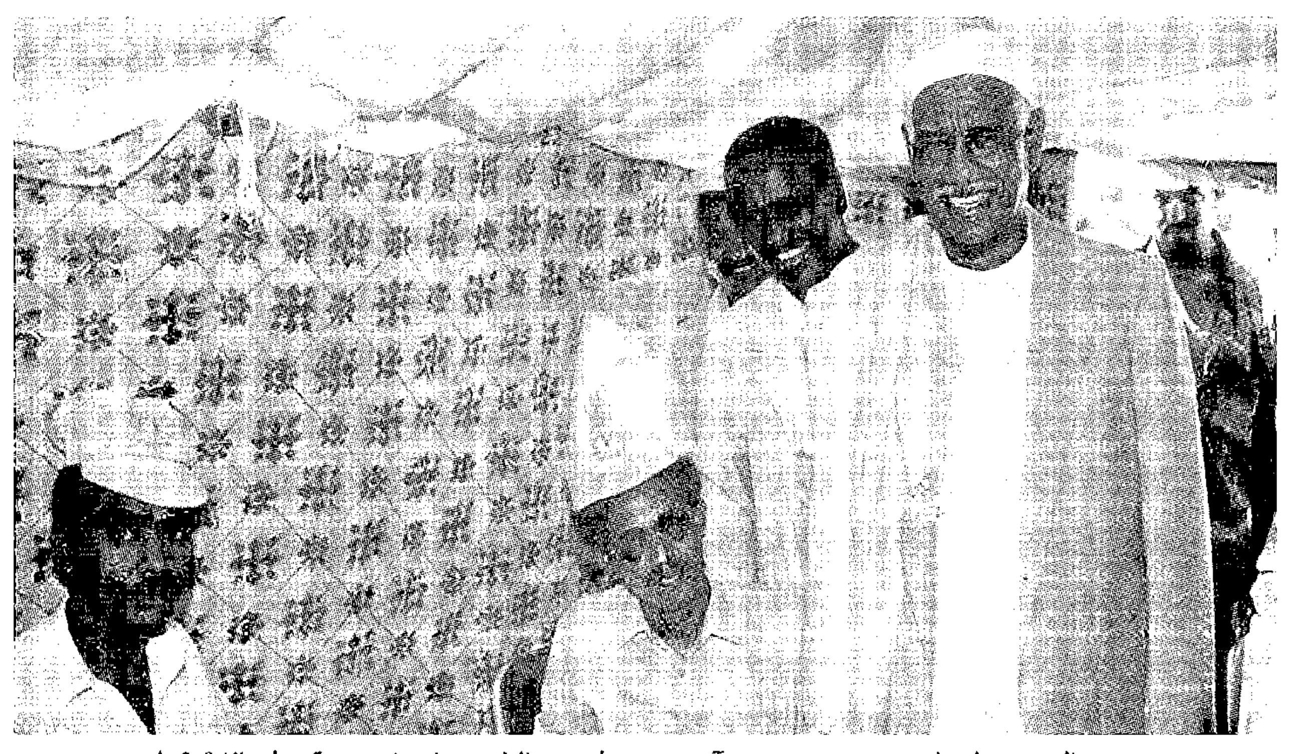
خرج هذا المعهد حتى الآن (١٧٠٠)، من حملة دبلوم التأهيل التربوي، معظمهم مؤهلين للتدريس باللغة (التجرينية).

وللعلم فإن منظمة (ألمانية) قد أسست في عام ١٩٩٣ م، مركز تأهيل في (اغوردات) عاصمة إقليم بركة، وهو من المراكز الأساسية في إريتريا، وأهمية المركز بأنه أسس في أكبر

إقليم في إريتريا سكانياً واقتصادياً، من أجل تلبية حاجات المجتمع هناك، واستوعب المعهد أعداداً لا يستهان بها من أبناء المنطقة، خلال الفترة التي كان تحت الإدارة الألمانية، والهدف من إقامة هذا المركز وغيره، جاء لدعم العملية الاقتصادية، وإتاحة فرص العمل للإريتريين المؤهلين في الجوانب التعليمية والمهنية، بجانب تطوير وتأهيل القدرات البشرية في كل الأقاليم الإريترية بشكل عام، ويكفي أن هذا المعهد قد خرج عدد (٤) آلاف طالب حتى عام ١٩٩٦ م، بكفاءة عالية مما دفع الحكومة، بإلحاقه بوزارة التربية والتعليم، وتحت إشراف (قيتؤم هيلي سلاسي) عام ١٩٩٧م، وهناك مراكز غير رسمية تصل إلى خمسة مراكز، وتعطى الأولوية فيها للأفراد العائدين من المهجر، والمقاتلين المسرحين، والمصابين من جراء الحرب مع (إثيوبيا) حسب زعم الحكومة، وهناك مراكز رسمية أساسية تستقبل أفراداً ذوي مؤهلات، مثل الطالب الذي أكمل الصف السابع، ويتم تأهيله خلال عامين، وهناك ثلاثة مراكز عالية وهي معهد (الأعمال والتجارة) في أسمرا، ومعهد (بافولت) الفني، والمعهد الفني (دوميوسكو)، وهي مراكز تستقبل الطلبة الذين اجتازوا المرحلة الثانوية بنجاح، حيث يتم تأهيلهم خلال عام، وللعلم فإن مركز التأهيل في اغوردات الجهة المستفيدة منه حتى الآن ٩٠% من أبناء المناطق المسيحية، ومن أجل تحقيق هذه الغاية تم إبعاد الإدارة الألمانية من المركز، التي كانت تتصرف لصالح التنمية البشرية بشكل عام، كما أن معهد (بافوتي) الفني والمعهد الفني (دوميسكو)، هي مراكز خاصة في الأصل، لكنها أصبحت تحت إدارة وإشراف وزارة التربية والتعليم، أما المدرسة الفنية بأسمرا، والمدرسة الفنية في (ماي حبار) تعتبر مراكز متوسطة، وتعمل على تأهيل الطلبة، الذين أكملوا الدراسة حتى الصف التاسع لثلاث سنوات، كما أنه خرج بنفس الاتجاه ثلاثة دفعات للمرحلة الثانوية، ويحتضن أكثر من (٤٥٩) طالب سنوياً، وعدد المدرسين (٣٥) من مختلف التخصصات، وهناك مدرسة مقدمة من منظمة العمل الطوعية البريطانية، تساهم في تأهيل المدرسين باللغة الإنجليزية. كما أقيم (معهد الإدارة الإريترية)، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة لتطوير قدرات الوزارة وإدارات الحكومة، وإرسال مدرائها لتلقي التدريب في تحليل المشاريع، بالإضافة إلى إدارة المالية والأفراد، كما شارك برنامج الأمم المتحدة مباشرة في بناء قدرات جامعة (أسمرا) ووزارة التعليم، وتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وزارة الإعلام في تنظيم بعض

تكاليف المسؤولين الإعلاميين، وإن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، هو الوحيد الذي نجح في برنامج قطاع الإدارة العامة في إريتريا، كما أشار بذلك السيد (مارتن نونيا) مسؤول البرنامج الإنمائي في إريتريا. وقررت رئاسة الجامعة والحكومة، تأسيس قسم اللغة في معهد (امبات كلا) لتدريس اللغة الإنجليزية، وأزمات (جامعة أسمرا) يقدر لها بعض الخبراء بأنها سوف تنتهي بعد خمس سنوات، إذا سلمت من تدخلات الحكومة الغير واعية.

ونعود من جديد ونقول المشاكل كلها مجسدة في معانات اللغة العربية، لعدم اهتمام المؤسسات التربوية العربية، للمساهمة الجادة في دعم التأهيل باللغة العربية، والتقدم بمبادرات تحرج الحكومة الإريترية، وتكشف عدم تجاوبها وتفاعلها وتعاملها مع دوائر التربية العربية في المنطقة، كما هو حالها مع الدوائر والمراكز الأجنبية، التي تشكل حضورا يستهدف إضعاف دور اللغة والثقافة العربية في إريتريا.



□ الزعيم الوطني ادريس محمد آدم يشارك في الاستفتاء في جدة عام ١٩٩٣م

من أهداف معهد التأهيل:

الاهتمام بوضع برامج خاصة باللغة (الأم) لكل قومية في إريتريا حسب زعمهم، وإمكانية التدريس بها، ونستخلص من جهود حكومة (الجبهة الشعبية) في مجال التعليم باللهجات المحلية، هو تنمية الروح الانعزالية في المجتمع الإريتري، وتكريس فكرة اللغة

(الأم) بالقوميات التسعة، وحرمان الغالبية الإسلامية من الأخذ بوسائل التعليم الحديث، وتمزيق وحدتها الثقافية والدينية، وإعطاء مركز الصدارة (للغة التجرينية)، واستخدام إمكانياتها المحلية وأدواتها المتفوقة، على لهجات ولغات القوميات الأخرى، لكي تكون هي اللغة السائدة، التي تتحدث بها كل الشرائح الإريترية، وتذوب في إطارها ما يسمى باللغات الأخرى، وهذا ما حدث بالفعل الآن، حيث أن كل القوميات التي أحيتها، حكومة (الجبهة الشعبية)، تتحدث وتكتب وتقرأ وتعبر باللغة التجرينية، بسبب خلو الساحة من اللغة العربية، القادرة على حسم الصراع الثقافي لصالح الغالبية العربية الإسلامية في إريتريا، بكل الإمكانيات المتطورة الهائلة التي تمتلكها، الهدف كما قلنا من خلال عرضنا هذا، من كل تلك الحملة التي ركزت فيها (الجبهة الشعبية)، في مسألة إحياء لغة ولهجات ما يسمى بالقوميات الإريترية، خلال خمسة عشر عاماً من عمرها النضالي، هو ممارسة عملية تذويب قومي وثقافي ضخمة، لتلك القبائل الإسلامية في إريتريا.

وقد وصلت حملة قيادة (الجبهة الشعبية) في الآونة الأخيرة في اجتثاث اللغة العربية من أساسها، مثل مصادرة المدارس العربية العريقة في إريتريا، ونعني بذلك مدرسة (الجالية العربية)، التي تأسست في مرحلة الأربعينات بجهود (الحضارم) المقيمين في إريتريا، الذين حاولوا مساعدة المسلمين الإريتريين، في النهل من لغتهم العربية، وأسس ذلك الصرح الكبير في (أسمرا)، الشيخ الفاضل (أحمد عبيد باحبش)، وهو الذي ظل يديرها، وتتكون هذه المدرسة من (١٢) فصلاً، بجانب أنها تمارس برنامج محو الأمية للكبار، في الفترة المسائية، ونجحت هذه المدرسة نجاحاً كبيراً، في الحفاظ على اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية في إريتريا، ووجدت الدعم من الأزهر الشريف، الذي تكفل بتوفير المدرسين والالتزام بمخصصاتهم، هذه المدرسة لم تتعرض إلى أي مشكلة في عهد الاستعمار، بل وكانت تجد كل التسهيلات للقيام بمهماتها التعليمية، إلاّ أنها في عهد (الجبهة الشعبية) تعرضت إلى ضغوط مختلفة، وطلب منها إلغاء منهجها العربي الإسلامي، والتدريس بمنهج الحكومة، وإخضاع كل إدارتها لوزارة التعليم، والإشراف على أوقافها، بل وطلب منها عدم التعامل مع الأزهر، وإشراكه في التصحيح للامتحانات، حيث أن الأزهر، كان يشرف على هذا الجانب ويمنح الشهادات الأزهرية، وبذلك يقبلون في مواصلة دراستهم الثانوية، والالتحاق بالجامعات المصرية، كل

هذا تم إلغاؤه، وخطت الحكومة خطوة استفزازية بإلغاء مدرسة الجالية العربية، وتحويل اسمها إلى مدرسة (الأمل)، في دلالة واضحة عن نواياهم الخبيثة في اجتثاث اللغة العربية، وهذه من الآمال التي تعيشها قيادة (الجبهة الشعبية)، ولكنها لن تشهد مثل هذا الحلم، الذي طالما راودها منذ سنين طويلة، ما دام هناك صوت يعلو ويجلجل بالقرآن الكريم في إريتريا، وهو مصدر إلهام الهوية العربية الإسلامية في إريتريا، كما أقدمت قيادة (الجبهة الشعبية)، في سلسلة هجومها الشرس على اللغة العربية، على مصادرة (المعهد الإسلامي الكبير في أسمرا)، وهو من المعاهد العربية الكبيرة في إريتريا، يضم (١٢) فصلاً ويستوعب (٢٠٠٠) طالب، تم إلحاقه بالحكومة، ومصادرة كافة أوقافه لصالح وزارة التربية والتعليم المزعومة، إلى جانب مدرسة (الضياء)، التي قامت منذ عهود سابقة بجهود أهلية، لا زالت تقاوم مصادرة الحكومة لها، وللعلم فإنه ليس هناك أي مدارس أو معاهد في العاصمة، بخلاف ما أشرت إليه حتى تاريخ كتابة هذه السطور، كما لا يفوتنا أن نشير إلى تلك المدرسة التاريخية، التي أسسها الشيخ (أحمد باشا كيكيا) في (حرقيقو)، في الأربعينات والتي خرجت طلاباً أفذاذاً، درسوا بعد ذلك في معاهد وجامعات مصر والسودان، وكان الزعيم (عثمان سبي) أحد المدرسين في هذه المدرسة، وساهم بشكل كبير في دعم التعليم، وعمل على تنظيم بعثات طلابية إلى السودان ومصر، ولتصفية هذا التاريخ المجيد لهذه المدرسة، تم إلغاؤها وتحويل فصولها إلى ثلاثة فصول، بعد أن كانت تسعة، والأدهى من ذلك فرض عليها أن تدرس بلغة (الساهوا)، انظروا كيف يستهينون بمشاعر المسلمين وثقافتهم العربية الإسلامية، ويسعون إلى تدمير الأصالة الإسلامية، من خلال تدمير كل المؤسسات التعليمية الراسخة، لقد علمت هذه المدرسة كثيرين من القيادات، التي تقود (الجبهة الشعبية) والدولة الآن أمثال (رمضان محمد نور) و (محمد على عمارو) و (علي سيد)، وغيرهم من أبناء (حرقيقوا)، لم تكن لهم الشجاعة الكافية للدفاع عن هذه المدرسة المرتبطة بأيام طفولتهم، فهل نتوقع من هؤلاء أن يدافعوا عن حقوق المسلمين، وتراثهم الثقافي والديني في إريتريا، نرجو من الله تعالى أن يهديهم ويعودوا إلى ذاهم، ويكتشفوا أن قيمتهم وكرامتهم ومكانتهم تكتسب، من خلال احترام موقع ومكانة الإسلام والمسلمين في إريتريا، وللعلم فإن مدرسة حرقيقوا لها (٤٨) وقف في إثيوبيا، ومن الملاحظات الهامة أن وزارة التربية والتعليم، بتخطيط مسبق ركزت معظم المدارس الثانوية في العاصمة

(أسمرا)، في الوقت أن المرتفعات تعج بالمدارس الإعدادية والثانوية، من عهد الإنجليز وإثيوبيا، أضيفت إليها الآن ثمانية ثانويات، ومعاهد ومراكز تأهيل بأعداد كبيرة، مع إهمال الأقاليم الإسلامية، حيث لا توجد سوى ثلاثة ثانويات في معظم هذه الأقاليم، وعدة مراكز تأهيلية، وأسماء بعض الثانويات في أسمرا هي:

١ ــ مدرسة بركة.

٢ ــ مدرسة حفاش.

٣ ــ مدرسة الزعيم إبراهيم سلطان.

٤ ــ مدرسة البحر الأحمر.

٥ ــ مدرسة دندن.

٦ ــ ثانوية عدوليس.

بالإضافة إلى مدرسة (أمل الخاصة). كل هذه المدارس تدرس وتعتمد المنهج (بالتجرينية) في المرحلة الابتدائية تحت ما يسمى باللغة الأم، بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ولا تدرس فيها (اللغة العربية).

الجهود الأهلية في إقامة المدارس العربية في إريتريا:

بالرغم من الفشل الذي عكس سياسات الحكومة الإريترية، وعجزها في توفير الإمكانيات والعوامل، وتعويق وصول المساعدات العربية والإسلامية إلى مناطق المسلمين في إريتريا، للدفع بعملية التعليم إلى الأمام، فإن الجهود الأهلية، برزت في الأقاليم الإسلامية بشكل خاص، لتؤكد لحكومة الشعبية، بأن شعبنا لا زال يمتلك من الإمكانيات والابتكارات ما تؤهله لتعليم أبنائه، وحمايتهم من الوقوع في براثين الجهل والتخلف، الذي عانوا منه في عهود الاستعمار الإثيوبي، وفي عهد (الشعبية) بكل ما فيه من معوقات ومحاربة للغة العربية، هناك أكثر من (١٢٠) مدرسة، ومعاهد كثيرة تدرس باللغة العربية، في إقليم (بركة ــ والقاش)، وفي مدينة (كرن ــ قندع ــ مصوع ــ عصب)، وغيرها من المدن والقرى التي تعج بالتعليم العربي الأهلي، مما فرض على حكومة (الجبهة الشعبية)، إقرار (شعبة المناهج العربية) في وزارة التربية والتعليم، وسمحت بإعداد وطبع المناهج باللغة العربية،

والخالية من ذكر الله تعالى، والإشارة إلى التاريخ العربي الإسلامي، الذي يعبر عـــن هويـــة وثقافة المسلمين في إريتريا، والذي تم إعداده وطبعه في عام ١٩٩٧ ـــ ١٩٩٨ م، بإشـــراف وزارة التربية والتعليم، وهذه محاولة الهدف منها تعويق الجهود الأهلية في إقامـــة المـــدارس، وإلغاء المناهج الخاصة بهذه المدارس، وفرض مناهجهم عليها، وإلزامهم بالقوانين التي تقيـــد دراسة مناهج اللغة العربية، والشيء الملاحظ أن هذه المناهج تفتقد أهم شيء جوهريـــاً، في تكوين النشء والأطفال، في تجاهلها للتربية الدينية والعقيدة، وعلم التوحيد بشـــكل عـــام، والتعريف بالله سبحانه وتعالى، إلى جانب تجاهل سيرة الرسول ﷺ وأصحابه البررة الكـــرام، وبالتالي فإن هذه المناهج لا علاقة لها بثقافة ولغة وتراث الغالبيـــة الإســـلامية في إريتريـــا، وتتعارض مع رغباتهم الدينية والحضارية، ويكفي أن هذه المناهج تجاهلت في مادة القواعـــد والمحفوظات، إلى استخدام أي آية من آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، بـــل وتجنبت الإشارة إلى أي اسم من أسماء الشخصيات الإسلامية التاريخية، ومن هنا ندرك بـــأن اعتماد منهج الحكومة قصد به إلغاء المناهج العربية، في المدارس الأهلية لاســـتكمال حلقـــة تغريب المسلمين في وطنهم، وذلك بقطع صلتهم بالمخزون الثقافي والروحي الإســـلامي، إن هذه المناهج لتعارضها مع القيم الدينية والاجتماعية والثقافية، لا تصلح أن تكـــون منـــهجاً للتعليم والتربية في إريتريا، وبصورة أوضح نقول، إن هذه المناهج تعبر عن الفكر الإلحـــادي (للجبهة الشعبية)، والثقافة الفاسدة التي يريدون تكوين شخصية هذا الجيل الناشئ بها داخـــل إريتريا، وهي تتنافى أصلاً مع (الإسلام والمسيحية) معاً، وضمن هذا الفهم، فإن إعادة النظـــر في كل الأسس والقواعد والمناهج التعليمية، التي أرستها قيادة (الجبهة الشـــعبية)، وتطـــهير المجتمع الإريتري منها مهمة وطنية عاجلة، وهناك ستة ثانويات، لا تتناسب ونسبة الســـكان في المنخفضات الإسلامية الذين يشكلون ٧٤٪.

المدارس الثانوية في مناطق المنخفضات الإسلامية:

الاسم	المكان	السنة
ثانوية	أغوردات	١٩٥٧م

ثانوية	نقفة	١٩٩٥م
ثانوية	كرن(بجهود أهلية)	١٩٩٨م
ثانوية	تسني (ساقم)	١٩٩٥م
ثانوية	بارنتو(ابيار)	١٩٩٦م
ثانوية	مصوع	١٩٩٦م

*** ملاحظة: كل هذه الثانويات تدرس باللغة الإنجليزية، واللغة العربية مجرد (مادة)، وليس لغة منهج وتربية.**

المعاهد الدينية:

الاسم	المكان	السنة / الملاحظات
المعهد الديني الإسلامي الكبير	اسمرا	١٩٥٧م / (١٢) فصل / عدد الطلاب (٢٠٠٠) في كل عام
معهد عمر بن الخطاب	اسمرا	(١٢) فصل / عدد الطلاب (١٥٠٠)
المعهد الديني الإسلامي	كرن	١٩٥٨م / عدد الطلاب (٤٠٠) تقريباً
معهد حكاظ الإسلامي	حكاظ	١٩٧٨م عدد الطلاب (١٥٠٠) تقريباً
المعهد الديني	مصوع	عدد الطلاب (٧٠٠) طالب
المعهد الديني	أغوردات	١٩٦٠م / عدد الطلاب (٥٠٠)
المعهد الديني	وازينتت	عدد الطلاب (٢٠٠)

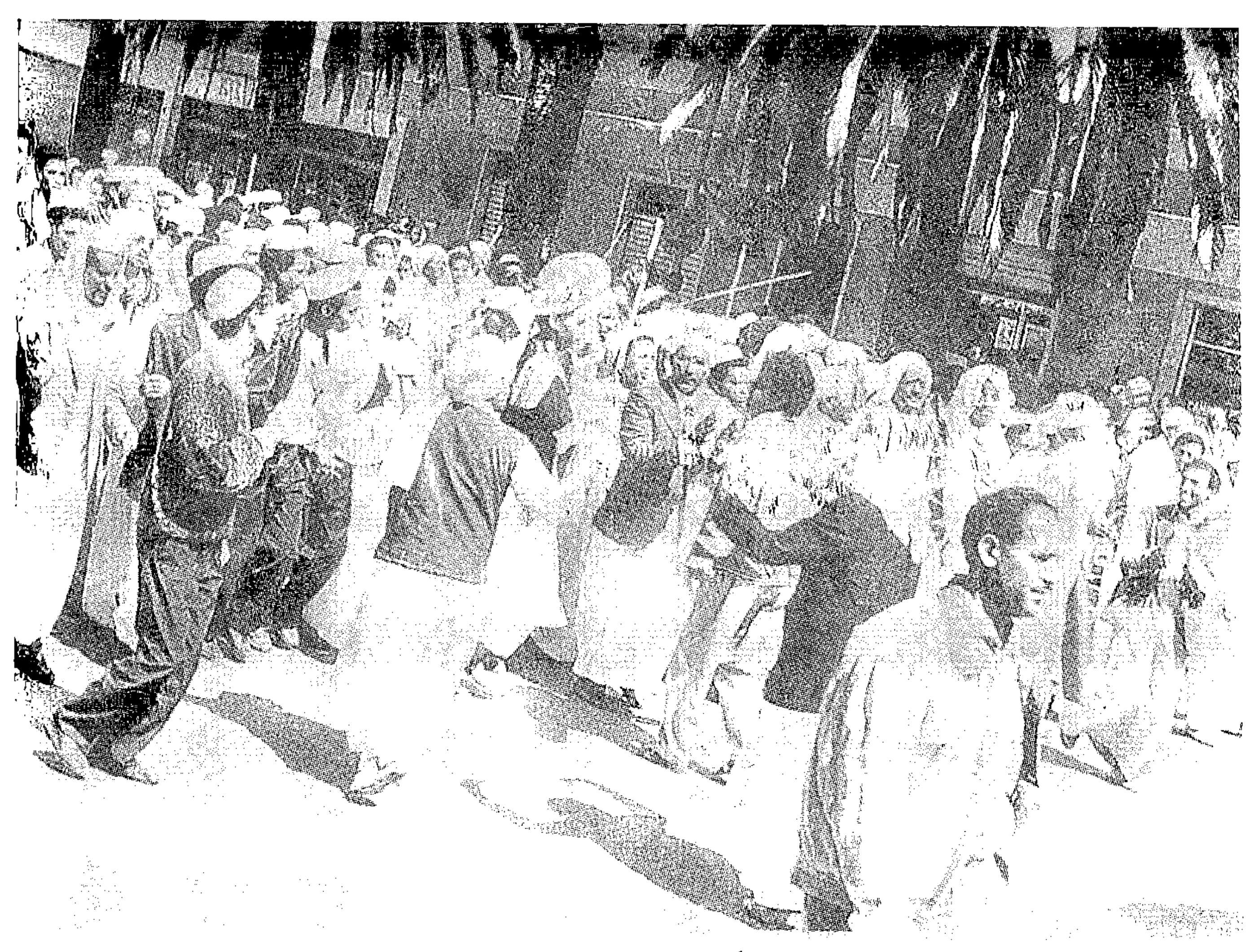
والمعلوم أن الحكومة الإريترية، رفضت في ظروف إريتريا المعروفة، ومعاناة شعبنا المتعاقبة استقبال المساعدات من المنظمات والهيئات العربية والإسلامية، لبناء المدارس والمعاهد والجامعات، وحالت دون التفاعل مع كافة المبادرات في هذا الشأن، وضمن هذا الاتجاه وإمعانا منها في معاداة الجمعيات والهيئات الإسلامية، قامت بإبعاد الجمعيات والهيئات الإسلامية، وفي مقدمتها هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية، التي كانت متواجدة في إريتريا، والذين كانوا يقدمون بعض المساعدات الإغاثية، ودفع مخصصات للمدرسين، ودعم مراكز تحفيظ القرآن وكفالة اليتيم، بهدف إلحاق الضرر بالشرائح الضعيفة من المسلمين في إريتريا، فما بالك بتوقفهم من المساعدات والمشاريع الكبيرة، التي يمكن تقديمها للنهوض بالمناطق الإسلامية، في الوقت أن كل العوامل تستدعي دعم ومساعدة هذه المناطق إنسانياً،

بسب الحرب التي طالت كل شيء في الأقاليم الإسلامية بنسبة ٨٠%، والتي تواجه الآن بحرب جديدة ودمار جديد بسبب أطماع التغراي في المناطق الإسلامية، بأرضها الزراعية الخصبة ومعادنها وثرواتها المختلفة.

السياسات التعليمية الخاطئة هي السبب الرئيسي في أزمة التعليم في إريتريا:

أصبح التعليم في هذا العصر من المقومات الأساسية، التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة، فالعلم مرتبط بالتنمية البشرية والاقتصادية، والإصلاح الاجتماعي والسياسي، في كافة مجالات الحياة، ولذلك يعتبر المكون الأساسي لشخصية الإنسان المعاصر، وضمن هذا الفهم فإنه مهمة إنسانية تشمل جميع الأفراد والجماعات، وتسعى جميع المؤسسات والمراكز والدول، على تقديم العلم والمعرفة للإنسان، كما تقدم له الماء والغذاء، ومن هذا المنطلق فإن احتكار التعليم لفئة معينة، وحرمان الفئات الأخرى منه في إطار الدولة الواحدة، يعتبر جريمة كبرى يعاقب عليها القانون الدولي، ناهيك عن القوانين المحلية، والتي يفترض أن تقوم، على توفير العلم لكل إنسان كائن في هذا الوطن، وعلى هذا الأساس، فإن إريتريا واجهت كل وسائل التدمير، والتجهيل من القوى الاستعمارية المتعاقبة، من (الأتراك — والإيطاليين — والإنجليز)، وأخيراً من ذلك الاستعمار الجاهل في ذاته ومقوماته (الاستعمار الإثيوبي)، فرض على شعبنا حصاراً طويلاً في هذا الجانب، وعانى الكثير، وواجه معارك مختلفة للخروج من دائرة الجهل والظلام، ولكن وجود الاستعمار الإثيوبي في إريتريا، لثلاثة عقود من الزمن، أدى إلى تدمير البنية التحتية للمرافق والوسائل، التي كانت للتعليم في إريتريا، خاصة وأن إريتريا في عهد الاستعمار الإنجليزي من ١٩٤٥ — ١٩٥٥ م، قد استطاعت أن تبني المؤسسات التعليمية، والمدارس، وتقوم بترغيب الإريتريين في التحصيل العلمي، وقامت الحكومة الإريترية في العهد الفيدرالي (١٩٥١ م) على بناء المدارس والمعاهد، وافتتاح معاهد التأهيل، ولذلك دخل شعبنا عهد العلم الحديث من تلك الفترة، واتجه الشباب للتعليم وهاجر من أجل ذلك إلى السودان ومصر، والسعودية، وكثير من الدول الأوروبية، وفي عهد الثورة الإريترية، تبلور المشروع التعليمي، وأدرك الإريتريون، بأن معركة التعليم أصبحت مرادفة لمعركة تحرير إريتريا من إثيوبيا (حتى عام ١٩٩١ م)، بفضل الله تعالى وبفضل جهود شعبنا الجسورة، وبعد إعلان الدولة الإريترية المستقلة عام ١٩٩٣م، كان

يفترض أن يكون التعليم المشروع الإستراتيجي للحكومة الإريترية، وتضع له الأهمية القصوى، وتركز جل اهتمامها في هذا الجهد، خاصة وأن عوامل توفير الدعم للتعليم، كانت متوفرة من الدول والمنظمات الدولية، وبرنامج الإنماء للأمم المتحدة، وكان العمل يتطلب الشروع في العملية التعليمية في إريتريا، بالدرجة الأولى وذلك بوضع الأسس التالية:



□ فرحة الشعب الأرتري بيوم الاستقلال الوطني عام ١٩٩١م

١ ــ الالتزام الدقيق بالمنهج الذي يجسد معطيات الواقع الديني والاجتماعي للشعب الإريتري، بمعنى أن يكون نابعاً من واقع شعبنا ونسيجه الحضاري، الذي يعبر عن الطرفين (المسلم ــ والمسيحي)، وإقرار المنهج بهذا الفهم الذي يعبر عن الثقافة العربية

الإسلامية للمسلمين، وثقافة ولغة الطرف المسيحي، هي الأساس في انطلاقة العملية التعليمية في إريتريا.

٢ ـــ وضع العقيدة والأخلاق والسلوك القويم، ركيزة أساسية في التربية والتعليم في إريتريا الدولة الحديثة، وحيث أن التربية وثيقة الصلة بمفاهيم الأمة الدينية والاجتماعية والسياسية، وذلك لأنها تنبع منها وتوضح معالمها، وتعبر عن آلام وآمال الأمة، فأول شيء تدعو إليه التربية في حضارة المسلمين، هي معرفة الله تعالى خالق الكون العظيم وما فيه، والالتزام بكل التعاليم والسنن والقدوة الحسنة التي ينادي بها الإسلام، وفي الجانب الأخلاقي للتربية، يقول أحد علماء الغرب السيد (هبربارة)، أن وظيفة التربية كلها يمكن تلخيصها في كلمة واحدة وهي (تهذيب النفس وبناء الأخلاق)، وترتبط أيضاً بنمو ذاتية الفرد وشخصيته، وتدرب عقلية الفرد على أن يكون يقظاً، وتنمى لديه من الملكات والقدرات التي تؤهله للنهوض بمحيطه الداخلي.

٣ ـــ إيجاد المدرس الكفؤ الذي يؤدي رسالة التعليم بهمة وبكفاءة عالية، وملماً بوسائل التعليم الحديث، ويكون في نفس الوقت قدوة للطلاب في سلوكه العام.

٤ ـــ اعتماد سياسة تعليمية ثابتة، وأن تكون الآلية المشرفة على التعليم في إريتريا، ملتزمة بخصائص المجتمع الإريتري، وفي تعميم رسالة التعليم، وأن تكون حريصة كل الحرص على أداء واجبها، وفق تخطيط يضع أمامه كل الأقاليم والشرائح الاجتماعية المختلفة، وانتماءاتها الدينية والثقافية في إريتريا.

وفي مجال مفهوم التربية في الإسلام، استنبط الأستاذ (عبد الرحمن الباني) من الأصول اللغوية للتربية، والتي تتكون في رأيه من العناصر التالية:

١ ـــ المحافظة على الفطرة للناشئ.

٢ ـــ تنمية مواهبه واستعداداته كلها، وهي كثيرة متنوعة.

٣ ـــ توجيه هذه الفطرة وهذه المواهب كلها نحو صلاحها وكمالها اللائق بها.

٤ ـــ التدرج في هذه العملية. وهو ما يشير إليه البيضاوي بقوله: (... شيئاً فشيئاً) والراغب بقوله: (حالاً فحالاً...).

ثم يستخلص من هذا نتائج أساسية في فهم التربية:

١ ـــ أن التربية عملية هادفة، لها أغراضها وأهدافها وغايتها.

٢ ـــ أن المربي الحق على الإطلاق هو الله الخالق: خالق الفطرة وواهب الواهب. وهو الذي سنَ سنناً لنموها وتدرجها وتفاعلها.. كما أنه شرع شرعاً لتحقيق كمالها وصلاحها وسعادتها.

٣ ـــ أن التربية تقتضي خططاً متدرجة، تسير فيها الأعمال التربوية والتعليمية، وفق ترتيب منظم صاعد، ينتقل مع الناشئ، من طور إلى طور، ومن مرحلة إلى مرحلة.

٤ ـــ أن عمل المربي تالٍ وتابعٍ لخلق الله وإيجاده، كما أنه تابع لشرع الله ودينه.

من هذه المنطلقات والمسلمات المعروفة في التعليم وفي مفهوم التربية، دعونا مرة أخرى نتابع ممارسات (الجبهة الشعبية) وتصوراتها وما قامت به في الفترة الأخيرة بخلاف الأسس التي أشرنا إليها:

١ ـــ نتيجة لسياسات التعليم الخاطئة في ظل الاستعمار الإثيوبي كان واضحاً، بأن الأوضاع التعليمية في إريتريا غير متوازنة، والمساواة مفقودة بين مناطق (المسلمين ـــ والمسيحيين)، من حيث إنشاء المدارس، وإعداد المدرسين، واستيعاب الطلاب في صفوف التعليم العام، فالوضع بالنسبة لمناطق المرتفعات المسيحية الإريترية، أكثر تقدماً، والأرقام أكثر ارتفاعاً مما هو عليه في مناطق المنخفضات الإسلامية، وهذا الوضع غير المتكافئ، والظالم تجاه الأقاليم الإسلامية، في الدولة الإريترية المستقلة، كان يجب أن تضعه الحكومة الإريترية في الاعتبار، عند وضع برنامج التعليم والمشاريع في هذا المجال، وأن تركز في تخطيطها، للنهوض بهذه المناطق المتخلفة، وتمكينها من وسائل التعليم، وبناء المدارس، وفق الثوابت الوطنية، حيث أن (اللغة العربية)، هي الوسيلة الأساسية في تنفيذ البرامج التعليمية في المنخفضات الإسلامية، وبدلاً من ذلك وإعطاء الأهمية لهذه المناطق، أثارت الخلافات في عديد من القضايا الأساسية والفرعية، قبل وضع المناهج التعليمية، والتي لا علاقة لها بعملية التعليم في إريتريا، ولم تكن مثار خلاف في عهد الاستعمار الإثيوبي.

٢ ـــ رفضت إدراج الدين كمادة في المنهج التعليمي، بل وحالت دون تناول الجوانب الدينية، والروحية في المواد الدراسية، واستبدال ذلك بالاهتمام بـالتراث ـــ والفـن، وإفساد عقول الجيل الناشئ بهذا الاتجاه، فأبطال مسألة الدين في الدراسة، يتنافى تماماً مع جذور شعبنا والتزامه الراسخ (بالإسلام ـــ والمسيحية)، وباعتبارها المدخل الذي تتشكل من خلاله شخصية الإنسان الإريتري، فإلغاء الدين من الدراسة، يفقد المنهج التعليمي في إريتريا أهم ركن تنطلق منه الثقافة والتعليم في إريتريا، وبالتالي فقد المنهج القائم أهميته ومحتواه، الذي يعبر عن الشعب الإريتري بأصوله الدينية والثقافية، ووضعت تلك الفئة المحدودة الأفق المنهج بما يتوافق وسياساتها المضرة بالشعب الإريتري، ووجد الطالب الإريتري نفسه أمام منهج لا يجد فيه نفسه ولا شخصيته الدينية، وما تربى عليه في أسرته وبيئته الإريترية السمحة.

٣ ـــ نشرت بين أفراد الشعب الذي ينتمي إليه الطالب والمدرس، الفساد الأخلاقي، ودعت إلى الإباحية، وخلطت الطلاب والطالبات معاً، واهتمت بنشر الثقافة الجنسية، وعرضت للطلاب التجارب الجنسية، وكيفية التعامل مع الجنس الآخر، وهم في سن (١٢ ـــ ١٤) سنة، ووزعت في دعوة خبيثة على الطلاب في المدارس (الكندوم)، لكي يمارسوا الجنس مع الطالبات في المدارس، وغير ذلك من الأماكن تحت ذريعة الوقاية من (الإيدز)، والذي يأتي بالدرجة الأولى من الاختلاط الغير مشروع، وهم يدعونا إليه في ثقافتهم العامة لإفساد المدرسة، وغياب السلوكيات السليمة، لإيجاد جيل فارغ من أي محتوى ديني وأخلاقي، وبالتالي فإن النظام التعليمي القائم في إريتريا غير صالح، ولا يتناسب مع القيم الأخلاقية للشعب الإريتري.

٤ ـــ فجرت صراع اللغات في إريتريا، بين الأفراد والجماعات، وخلقت حالة من الاشتباك اليومية بين (اللغة العربية – واللغة التجرينية)، واستغلت موقعها في السلطة، لوضع القوانين والنظم، التي تحول دون أن تأخذ اللغة العربية موقعها الطبيعي في حياة الشعب الإريتري، وهي لغة تعليم بنسبة ٧٠٪ من الشعب الإريتري، وتجاهلت كون اللغة العربية لغة عالمية معتمدة في الأمم المتحدة كلغة ثالثة في العالم، وهي اللغة التي تنزل بها (القرآن الكريم)، ومن اللغات الباقية إلى يوم الدين، حيث تعهد الله تعالى بذلك،

بقوله: ﴿إنا نحن نـــزلنا الذكر وأنا له لحافظون﴾، واللغة العربية الـــتي اســتطاعت أن تتغلب على معظم اللغات في السابق، على (الآرامية في العراق ــ والشـــام)، وعلـــى (القبطية في مصر)، وعلى (البربرية في المغرب)، وأصبحت لغة الحديث والكتابة في تلك البقاع الواسعة، وانقرضت في هذه البلاد لغاقما الأصلية، وهذا مـــا ســيحدث للغــة (التجرينية)، التي ترجع نشأقما وتكوينها قبل التاريخ، ولا تستطيع أن تعيـــش لحظــة واحدة في حالة انتعاش اللغة العربية في إريتريا، وهذا ما يدفع قيادة (الجبهة الشــعبية)، إلى اعتماد تلك المقاومة المنظمة، والمتصاعدة ضد اللغة العربية في إريتريــا، وتحولــت مناهج التربية والتعليم في إريتريا، إلى جسم غريب في المجتمع الإريتري، لا تجسد أمانيه في الحاضر والمستقبل، ومن أجل متابعة النقاط التي أوردها وبصورة أدق نتابع:

معالجة الحكومة الإريترية للتعليم منذ دخولها إلى إريتريا عام ١٩٩١م:

١ ــ بدأت الحكومة الإريترية، بإثارة قضية اللهجات الإريترية، والتي تسميها هـــي لغات، ووضعت المادة الدراسية الواحدة، في المرحلة الابتدائية بتسع (لغات)، بمعنى أنـــه إذا كان المقرر في الفصل الابتدائي الواحد ٩ مواد (باللغة التجرينية)، حسب النظام المعمول بــه في وزارة التربية، لا بد من ترجمتها إلى تسع لغات خاصة بالقوميات التسعة، بمعنى أننا لـــو ضربنا ٩ لغات للقوميات في ٩ مواد دراسية، يكون الناتج المقرر في الفصـــل الواحـــد ٨١ مادة، إلى جانب انه يتطلب توفير ٩ مدرسين لكل قومية، بمعنى ٨١ مدرس للتسع قوميـــات المزعومة، ولا بد من طبع الكتب وتوزيعها على الطلاب في كل الأقاليم الإريترية حســـب هذا النظام، وهذا يعني نظرياً أن يتم إعداد المنهج وتأليفه وطباعته، بتلك التسع لغات، التي لا علاقة لها بالتعليم الحديث، والمعاناة تكمن هنا في ضرورة وجود المؤلف والمترجم الكـــفء على مستوى هذه اللغات، حتى يصل الكتاب إلى صفوف التعليم الابتدائي، في صياغة سـهلة مقروءة وفي مواعيد الدراسة المقررة، وهذا يستحيل توفيره بتلك اللهجات المحلية القـــاصرة، ومن أجل اختصار ذلك الجهد والطاقات وهدر الإمكانيات المادية، وتضييع الوقـــت علـــى الطلاب كان يفترض عملياً، اعتماد اللغة (العربية ــ التجرينية) في المرحلـــة الابتدائيـــة إلى جانب الإنجليزية، للتعامل مع اللغة (الأم) حسب شعار الحكومة في وضع المنـــهج المقـــرر،

باعتبار أن الإمكانيات والكفاءات متوفرة وبشكل كبير في الأوساط الإريترية بهذه اللغات السائدة في إريتريا.

٢ ـ ترتب على هذه السياسة الخاطئة، توقف التعليم في مناطق المسلمين، لعدم توافر إعداد المنهج المدرسي، وطباعة المنهج بتلك اللغات التسع، والذي تهدر فيه موازنات باهظة، وتتزايد المنصرفات في كل عام، والدخول في إشكالات لا حصر لها، لأن معظم هذه اللغات التسعة لم يجرِ وضع أبجديات لها في السابق، وغير قابلة للتطوير و لم يسبق كتابتها أصلاً، مثل لغة (العفر ـ والبلين ـ والساهوا)، ولذلك فإن الاستعانة باللغة العربية أصبح يفرض نفسه في كثير من المناطق، للخروج من المأزق الذي وضعت فيه الحكومة التعليم في إريتريا، بتلك المتاهات التي اختارتها في وضع تلك السياسات المعوجة في التعليم، ولاحظنا بأن التعليم في مناطق المرتفعات المسيحية منتظم، والطلاب يتدفقون إلى المدارس وفي تزايد كبير في كل عام، ولا ننسى هنا بأن التنمية ضعيفة في مناطق المسلمين، بسبب الدمار الذي أصاب هذه المناطق في حرب التحرير، وهذا بدوره ينعكس في ضياع الأطفال والشباب، والذين لا يشملهم التعليم في ظل الظروف الاقتصادية المتردية في هذه الأقاليم الإسلامية.

٣ ـ عندما بدأت الحكومة في تطبيق سياساتها التعليمية، وجدت وزارة التعليم كثيراً من المدارس والمعاهد الخاصة، التي تطبق سياسة تعليمية ناجحة، في ظل وجود الاستعمار الإثيوبي، وبدلاً من تطوير هذه الجهود الأهلية، ودعم المدارس الخاصة، والاستفادة من تجاربها وخبراتها في هذا المجال، قررت الوزارة فرض المنهج الإريتري القائم على اللغات، وما يسمى بالقوميات التسعة، وطالبت بإلغاء المناهج العربية، واعتبرت اللغة العربية مجرد مادة، وليست منهجاً دراسياً، ويكفي أن مدرسة الجالية العربية، (أمل) حالياً، كانت تطبق المنهج المصري في مقررات الدراسة من الابتدائي إلى الثانوي، وتم إدراجها في المنهج الإريتري، في العام الدراسي (١٩٩٥ ـ ١٩٩٦م)، وبذلك تم إنهاء أهم مؤسسة تعليمية عربية في إريتريا، وبدون أن يكون هناك البديل الذي يمكن أن يقدم لتلك المهمة في خدمة اللغة والثقافة العربية في إريتريا.

٤ ـــ اتضح لدينا من خلال المتابعة لمشكلات نظام التعليم في إريتريا، أن السلم التعليمي ينقسم إلى المدارس الابتدائية ـــ والمدارس المتوسطة ـــ والمدارس الثانوية، وأن التدريس يتم في المستويين الابتدائي باللغة (الأم)، وهي مرحلة الأساس التي تؤهل الطالب لمواصلة تعليمه في المراحل الأولى، والذي يفترض تأهيله بالمنهج السليم النابع من اللغة الحية والمعروفة لدى الأسرة الإريترية، مثل اللغة العربية بالنسبة للمسلمين، والتجرينية بالنسبة للمسيحيين، وهذه أول خطوة يصطدم بها الطالب بما يسمى باللغة (الأم)، التي تفرض عليه المناهج غير المتطابقة مع انفتاحه على التعليم، ومن ناحية أخرى فإن التدريس يتم في المستوى المتوسط، والثانوي باللغة الإنجليزية، مع اختيار الطالب للغة ثانية يدرسها في هذين المستويين، وهنا يمكن أن يختار اللغة العربية كلغة ثانوية، ولكن لا يجد المدرس الكتب والخلفية التي تغذيه بأصول اللغة العربية، وهذا طرح عدة مشاكل للوزارة عندما بدأت بتطبيق برامجها، إذ يطلب الآباء والطلاب في بعض المدارس التي في الأقاليم أن يدرس أبناءهم باللغة (العربية ـــ والتجرينية) في المرحلة الابتدائية فقط، وبموجب قانون التعليم، تتكون (المدرسة الابتدائية من خمسة فصول ـــ والمتوسطة من صفين ـــ والثانوية من الصف الثامن حتى الصف الحادي عشر)، وهذا بدوره يسهم في انسحاب عدد كبير من الأسر الإريترية، من التعليم الذي لا يتناسب وقدراتهم في مواصلة هذا التصور في التعليم الإريتري، مما يوسع من دائرة ساحة الأمية بالنسبة للمسلمين، وبالتالي فإن نسبة التسرب من التعليم بسبب السياسة الخاطئة، وصلت في بعض المرات إلى ٧٠%، وهذا يضاعف من احتقان الوضع الاجتماعي والسياسي، ضد السياسة التعليمية التي تتبعها الحكومة الإريترية، ومن الملاحظ لجوء أعداد كبيرة من داخل إريتريا إلى السودان، للحصول على التعليم العربي الإسلامي، الذي حرموا منه في وطنهم الأصلي، إلى جانب أن عدم إقبال ٦٠% من المغتربين الإريتريين للعودة إلى إريتريا، وإبقائهم في بعض الدول العربية له علاقة مباشرة برفضهم للمنهج التعليمي المعتمد في إريتريا، والذي أشرنا إلى سلبياته المتعددة.

٥ ـــ إذا كانت تزعم الحكومة بأنها تعتمد العدالة والمساواة في تعاملها مع كافة أفراد شعبنا الإريتري، خاصة في مجال التعليم، حيث ورد في قرارها في المؤتمر الثالث (للجبهة الشعبية)، في فبراير (شباط) من عام ١٩٩٤م (أن التعليم حق أساسي لكل مواطن، وهذا

يعني أن الفرصة المتكافئة للجميع، وأنه لا بد من توسيع رقعة انتشار التعليم خاصة في الريف)، نتساءل أين فرصة هذا التكافؤ، وما هي الإنجازات التي يمكن أن تحدثنا عنها تقارير وملفات الحكومة في هذا الجانب، نحن نقول بأن ٩٠٪ من الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم، قد صرفت في بناء المدارس، والمناهج ومخصصات المدرسين لصالح اللغة (التجرينية)، وهذا ما يؤكده لنا تصريح مسؤول قسم شؤون التعليم (كبدي قبري زكهير) لوسائل الإعلام الإريترية بتاريخ ١٢/٤/١٩٩٦م جاء فيه (أن مجموع عدد المدارس الابتدائية في إريتريا يبلغ "٥١٠" مدرسة منها ٣٥٤ مدرسة بالتجرينية، ٩٦ مدرسة للعربية، ٢٥ مدرسة بالتجري، ١٣ مدرسة بالكوناما، ١٤ بالساهو، أما بقية المجموعات اللغوية مثل البلين ــ والعفر ــ والنارا ــ الحدارب ــ ولإليت، ما زال البحث جارياً في ورش عمل الجبهة الشعبية عن الحروف اللاتينية الوافدة من الخارج... إلخ) وأن المدارس التي تم بناؤها حتى في مناطق المسلمين، الهدف منها نشر اللغة التجرينية. بمعنى أن هناك استغلال لإمكانيات الدولة الإريترية، في تنفيذ سياسة التذويب الثقافي ضد الغالبية الإسلامية، وحرمانهم من حقهم الطبيعي في تلقي العلم بلغتهم العربية، لهذا أخفقت الحكومة تماماً في هذا الجانب، وذهبت بعيداً في إسقاط حقوق المسلم واكتسابه للعلم والمعرفة، وفوق كل هذا فإن الحكومة جعلت جميع المؤسسات التعليمية تحت سيطرة لجنة خبراء اللغة (التجرينية)، كما يطلق عليهم في إريتريا، فأصبح التعليم خاضعاً مركزياً وإدارياً في المدارس والمراكز، للكادر المسيحي، مما جعل التعليم بشكل تلقائي حكراً على العنصر المسيحي في إريتريا، وهذه السياسات اعتمدت في (تنزانيا) و (إثيوبيا)، وكثير من الدول الأفريقية، التي يشكل فيها العنصر المسلم الغالبية، وهذا توجيه من المنظمات الكنسية، التي تعمل في كثير من الدول الأفريقية، ضمن سياسة تمليك التعليم والمؤسسات الصحية والاجتماعية للعنصر المسيحي في تلك الأقطار، وها نحن نتابع معاناة (نيجيريا)، أكبر دولة إسلامية في أفريقيا، حيث أن مدراء الجامعات والمدارس الثانوية، هم من العنصر المسيحي، بسب احتكار المؤسسات الكنسية المحلية المدعومة، من المنظمات والإرساليات الكنسية الأوروبية للمؤسسات التعليمية في نيجيريا، وهذا ما يتم تطبيقه الآن في إريتريا، بدقة وبصورة تهدد الوحدة الوطنية في إريتريا، وبالتالي فإن الهدف من كل هذه الزوبعة التي تثيرها قيادة (الجبهة الشعبية) ضد اللغة العربية،

والتمسك باللهجات أو (اللغات التسعة)، هو إفساح المجال واسعاً أمام اللغة (التجرينية)، لكي تكون اللغة (الأم) للأجيال الصاعدة من الشعب الإريتري، وحرمان الجيل الحالي من أخذ حصته في التعليم العربي الإسلامي، فالخطة كلها تتجه إلى حسم الصراع الثقافي لصالح الطرف المسيحي، في ظل غياب ذلك العدد الهائل من المسلمين في الخارج، وفي مناطق اللاجئين الإريتريين بشرق السودان، فالقضية إذاً بالنسبة لنا أكبر من الحديث في المناهج التعليمية، وهذه أخطر حرب يواجهها الشعب الإريتري، تختلف تماماً عن حربه مع الاستعمار الإثيوبي، وهي محاولة تستهدف قتله في هويته الدينية والثقافية والحضارية، وكما يقول (بولف) أحد قادة مجرمي الحرب النازية الألمانية (إذا أردت أن تقتل شعباً فاقتل فيه هويته الدينية والثقافية والحضارية)، وهذا ما يقوم به نظام (الجبهة الشعبية) في إريتريا، إنها مسألة تمكين لغة وثقافة التيار الشيفوني في (الجبهة الشعبية) في إريتريا، لكي تكون الأداة الوحيدة في تشكيل المجتمع الإريتري، بما يتطابق وسياسة التذويب القومي والثقافي، ومن أجل القضاء على اللغة العربية والتدريس بها، وإفساح المجال أمام ما يسمى باللغات المحلية، احتفلت الحكومة بتخريج (٢٥٠٠) مدرس في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٩م، لحل مشكلة قلة المعلمين بتلك اللغات المحلية، وهذا العدد الذي تم تخريجه سيدرس لعام ١٩٩٩ — ٢٠٠٠ م باللغات (التجري — الساهوا — والعفر — والبيلين — ونارا) وكما تم تأهيل (٢٠٠) معلمة للقيام بنفس الدور في التعليم، ولم نسمع في كل هذه الدورات المتعددة، دورات تأهيل للتدريس باللغة العربية، وكل هذه الجهود التي تقوم بها الحكومة تستهدف تجهيل المسلمين وحرمانهم من الارتباط بحضارتهم العربية الإسلامية، وأخيراً احتفلت الحكومة الطائفية وبحضور الرئيس الإريتري (أفورقي) بمشاركة السفراء والدبلوماسيين في (أسمرا) في يوم ١٩٩٩/١٢/٢٨ م، بالقاموس الجديد للغة (التجرينية) والذي أعده كما يقال السيد (تكبيئ تسفا)، الذي سخرت له إمكانيات الدولة لإعداد هذا القاموس، وقدم له (أفورقي) شهادة تقدير لهذا الجهد الضائع في فراق هذه اللغة، وعجزها الكامل لمواكبة التعليم الحديث، ويحتوي هذا القاموس الجديد على حوالي (٣٥) ألف كلمة، ومن هذا الفهم فإننا مطالبون أن نناضل بكل السبل لإسقاط المنهج الطائفي، والتقدم بمنهج يتطابق مع الثوابت الوطنية ويعبر عن التعايش الوطني في إريتريا، ويعكس التعليم الحديث الذي ينهض بإريتريا، في كل

المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويربطها بعجلة التقدم الحضـــاري في عصرنـــا الراهن.

مقترحات حول دعم التعليم العربي الإسلامي في إريتريا:

من خلال العرض الذي قدمناه عبر هذه الدراسة التي أشرنا فيها إلى معانات الغالبيـــة الإسلامية في إريتريا، من العنف الذي يمارسه نظام إريتريا، لإجبارهم علـــى تـــرك لغتـــهم العربية، والتعامل مع اللغة التجرينية ـــ والإنجليزية في كافة مجالات التعليم في إريتريـــا، وإن مثل هذه الضغوط بدأت تفرز مشاكل وسلبيات خطيرة في وضع المسلمين في إريتريا، حيـث أن ٥٠% من المسلمين رفض العودة إلى الوطن سواء من مناطق اللاجئين في شرق السودان، وبقائهم في الدول العربية وبصورة مكثفة في (الشقيقة الكبرى السعودية ـــ وبنسبة متفاوتـــة في أوروبا ـــ وأمريكا ـــ وأستراليا)، للحفاظ على عقيدهم الإسلامية والتواصل التعليمي مع لغتهم العربية، ونعتقد بأن وجود اللاجئين الإريتريين في شرق السودان، وبتلـــك الأعـــداد الهائلة أكثر من (٧٠٠) ألف لاجئ، يعتبر مخزوناً استراتيجياً هاماً في دعم وتعزيز اللغة العربية في إريتريا، خاصة وأن عودة اللاجئين أمر حتمي، وهناك جهود دولية تبذل في هذا الاتجـاه، ومن خلال فهمنا لأهمية التعليم العربي في هذه المناطق بالمنظور الاستراتيجي، وتعميق الصراع الحضاري داخل الوطن، فإن هناك مساعٍ جادة لاستمرارية المدارس الإريتريـــة في منـــاطق اللاجئين، من بعض الجمعيات الإريترية مثل (الجمعية الإسلامية الإريترية) وغيرهـــا، ومـــن ناحية أخرى فإن وجود أكثر من ثلاثة آلاف طالب إريتري جامعي، والذين يدرســـون في ظل ظروف صعبة معظمهم من دون منح دراسية، وعدم وجود ســـكن جـــامعي لهـــم ولا مواصلات، وبالكاد يدفعون رسوماً باهظة للجامعة، وبالرغم من ذلك فإن الجهود مســـتمرة لكي يواصل كثير من الطلاب الدراسة، والأكثر منهم يقاطعون الدراسة في منتصف الســـلم الجامعي، ونعتقد بأن حـــل مشكلة الجامعيين الإريتريين في الجامعات السودانية يتمثـــل في: (١) توفير السكن والطعام لهم، (٢) وتأمين المواصلات، (٣) ومساعدهم بمبالغ مقطوعـــة في دفع الرسوم الثانوية لهم، وهناك أكثر من ثلاثين ألف طالب من الطـــــلاب الإريـــتريين في المراحل الدراسية المختلفة (مرحلة الأساس)، كان يساهم السودان في تذليل العقبات أمـــــام

مواصلة دراستهم من دون أية رسوم تدفع خاصة في الإقليم الشرقي، مما كان يدعم عملياً دور التعليم العربي الإسلامي في إريتريا، ويتيح الفرصة أمام أبناء المسلمين للخروج من دائرة الأمية، ويرسخ دورهم أمام مواجهة المشروع الطائفي الصليبي في إريتريا، إلاّ أننا لاحظنا من عام ١٩٩٦ م تراجع الدور السوداني في استيعاب الطلاب الإريتريين في المدارس السودانية، بسبب ظروف السودان الاقتصادية، وعدم وجود جهات عربية وإسلامية تدعم السودان في دوره الحضاري، بشأن التعليم العربي الإسلامي في إريتريا، وقامت وزارة التربية التعليم في الولاية الشرقية، بطلب رسوم مادية باهظة من الطلاب من أبناء اللاجئين الإريتريين، وحتى الأسر الإريترية المتوسطة الدخل في المدن السودانية عاجزة عن توفير تلك المبالغ، إلى جانب المرحلة الثانوية وارتفاع الرسوم المطلوبة فيها، ونتج عن ذلك خروج أكثر من (١٩٠) ألف طالب إريتري، من التعليم وأصبح مصيرهم في خانة الأمية والجهل، ولم تعد هناك أية إمكانيات تساعد على تأمين مثل هذه المبالغ الكبيرة، ولذلك فإن الاهتمام بدعم التعليم في مناطق اللاجئين الإريتريين، يعتبر من المحاور الأساسية في الدفاع عن التعليم العربي الإسلامي، وأن المشاكل الأساسية تكمن في ضعف قدرات التعليم العربي في إريتريا، والوقوف في وجه مشروع استئصال اللغة العربية في إريتريا، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تجاهل الدول العربية لمعاناة التعليم العربي في إريتريا، وإمكانيات دعمهم ضعيفة إن لم نقل مفقودة تماماً في دعم اللغة والثقافة العربية في إريتريا، وهذا يدل على عدم فهمهم لطبيعة الصراع الحضاري الذي يخوضه المسلمون في إريتريا، في ظل غياب الدول والمؤسسات العربية والجمعيات الخيرية الإسلامية، في الوقت أننا نشاهد اهتمام الدول والمنظمات الأوروبية، في السعي قدماً في نشر اللغة الإنجليزية والثقافة الغربية الفاسدة، وبناء المدارس ومراكز التأهيل والتدريب، والزج بكوادرهم في هذا المجال، ضمن صراعهم المحموم مع الإسلام والحضارة العربية، ومقاومتهم لانتشار اللغة والثقافة العربية في القرن الأفريقي بشكل عام، والذي يقع في دائرة الجزيرة العربية، وكان يفترض تعريب التعليم فيه منذ عهود سابقة، والمخطط مفهوم بشأن القارة الأفريقية في منع انتشار اللغة والثقافة العربية، والتي تعتبر الوجه الآخر من الصراع في مقاومة الإسلام في هذه المناطق ومحاصرته للمدى البعيد.

إن استيعاب طبيعة المواجهة في جبهة التعليم داخل إريتريا، والتي تستهدف بالدرجة الأولى إلى إيجاد قوى معادية للحضارة العربية في هذه المنطقة الحيوية من العالم، وإن واضعي هذا المخطط يركزون على هزيمة المسلمين في ظل الدولة الإريترية.

أولاً: في مجال التعليم وتذويبهم القومي والثقافي في مشروع (تجرنة) إريتريا.

ثانياً: لتكون إريتريا جاهزة بعد ذلك لدخول عمليات التنصير، بعد أن فشل هذا المشروع في السابق، بتفجير شعب إريتريا ثورته المسلحة ضد إثيوبيا من عام ١٩٦٢ م، والذي واجه إثيوبيا بسبب إلغائها للغة العربية من التعليم، إلى جانب محاصرتها للإسلام والمسلمين، ولكنها هزمت أمام إرادة الغالبية المسلمة في إريتريا، ولكن تم اختراق ثورة إريتريا، من داخلها بواسطة إريتريين محسوبين على الوطن، بدعم أمريكي وصهيوني، وتم حرمان المسلمين من التمتع بثمار جهادهم بعد تحرير إريتريا عام ١٩٩١م، تم تجيير كل تضحياتهم لصالح طرف مسيحي طائفي بتعاون بعض من أبناء المسلمين، الذين باعوا دينهم وهويتهم العربية الإسلامية، مقابل أحقاد غير محسوبة النتائج للمدى البعيد، والمعركة تدور الآن في جبهة التعليم، باعتبارها الموقع المتقدم والأساسي، في ترتيب الأوضاع لصالح الأقلية الطائفية وحلفائهم الصليبين في أوروبا، من هنا فإن الاهتمام بالتعليم العربي في إريتريا، والسعي إلى إيجاد كل السبل التي تنهض بالمسلم الإريتري، تعتبر أهم بكثير من الاهتمام بمجالات أخرى، لذلك فإننا نرى التالي:

١ ـ اعتماد كل السبل والوسائل، التي تمكننا من دعم التعليم العربي الإسلامي، بجانب الاهتمام بالجهود الأهلية في الداخل، وإيصال المساعدات لهم، وكما وضحنا أن هناك مواجهة يومية من المسلمين في الداخل، ورفضهم ومقاومتهم في تحجيم لغتهم وثقافتهم العربية، وبذلك استطاعوا أن يؤسسوا مدارس ومعاهد أهلية خاصة بهم، وصل عددها إلى (١٢٠) مدرسة ومعهد في مناطق المسلمين، وهذا يتطلب إلى الدعم وإيجاد قنوات مباشرة وبوسائل تبتكرها هذه الجمعيات الإسلامية العربية، لإيصال الدعم المادي لهم، وإن تجاهلها لهذه الجهود الأهلية، سوف يترتب عليه ضعف المقاومة الحضارية، وانتصار المشاريع الطائفية النصرانية في إريتريا، وهذه مسألة تتعارض مع التزامنا تجاه الإسلام

ودعوته والحفاظ على طاقاته وإمكانياته الحيوية في وطن مثل إريتريا، الــــذي وقــف ويقف ضد كافة المشاريع الانعزالية في منطقة القرن الأفريقي بالرغم مـــن إمكانياتــه المحدودة في هذا المجال.

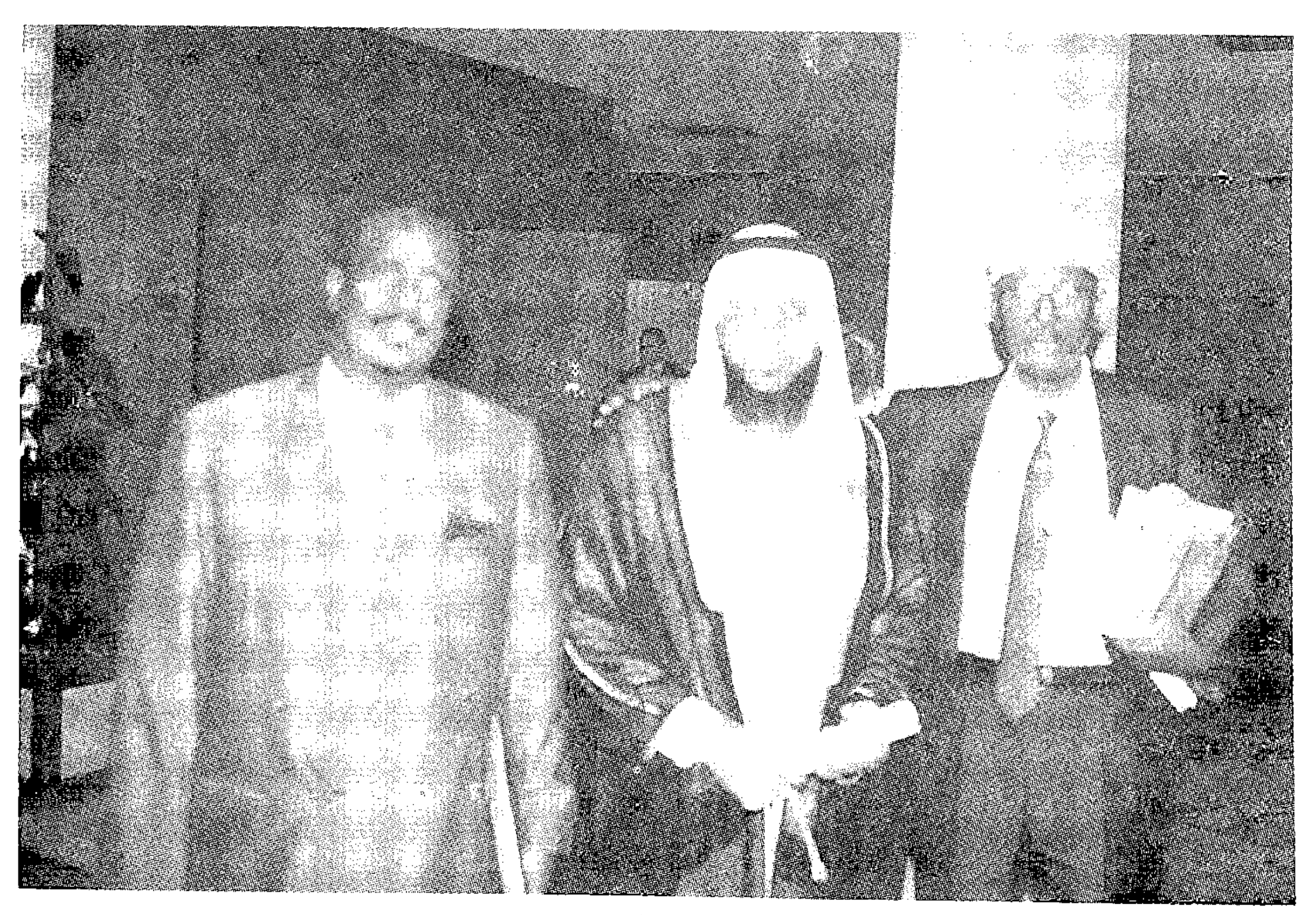
٢ ــ التركيز على دعم المدارس وجهود التعليم العربي، في منـــاطق اللاجئـــين في شـــرق السودان، باعتبار أن د ٩٥% من المتواجدين في هذه المناطق هم من المسلمين، ومن الذين رفضوا العودة عندما لاحظوا مقاومة الحكومة في إريتريا التعليم العربي الإسلامي، وهــم يعلقون كل آمالهم على الدعم العربي الإسلامي في استمرارية تلك المدارس، في منـــاطق اللاجئين في شرق السودان، ولكن ما حدث حتى الآن العكس حيث جمدت كثير مـــن الهيئات الإسلامية العالمية، والجمعيات الإسلامية العربية دعمـــها للمـــدارس في هـــذه المناطق، و لم تهتم بوجود اللاجئين واحتياجاتهم أصلاً، وأصبحت تركز اهتماماتهـــا في مناطق أخرى، وهذا يدل على نقص معلوماتها تجاه الصراع الدائر داخـــل إريتريـــا، أو أنها تعاني من قصور وعدم مبالاة بشأن الإسلام والمسلمين في إريتريا والقرن الأفريقـــي، ونعتقد بأن هزيمة المسلمين في إريتريا والقرن الأفريقي، هي المقدمة المباشـــرة لإلحـــاق هزيمة كبرى بالعرب في أفريقيا، وإن خمود جذوة الصراع وحسمه لصالح الانعزاليين في إريتريا، والصومال الذي يتعرض إلى هجمة شرسة من النظـــام في إثيوبيـــا لإبقـــاء الصومال في دائرة الحرب والضياع لأطول فترة ممكنة، كل هذه المخططات في هـــذه المنطقة إذا لم يتم مواجهتها بالنهوض بالمسلمين في مجال التعليم ستكون نتائجها مدمـرة للوجود العربي الإسلامي في هذه المنطقة، ولن يجني من ذلك العرب سوى الانحســار في كافة الميادين، وأن المجال مفتوح أمام الجمعيات والمؤسسات الإســـلامية لتلعـــب دوراً متقدماً، إذا ركزت اهتمامها ووضعت الخطة اللازمة لدعم التعليم العـــربي في إريتريـــا وبالإمكانيات المتاحة، ولكن من لا يجود بالقليل لا يتوقع منه الكثير.

٣ ــ الاهتمام بالطلاب الجامعيين في المنح الدراسية خاصة في المجالات العلمية والشـــرعية، والتي ستكون آثارها طيبة في عملية التعليم والبناء بشكل عام في إريتريا.

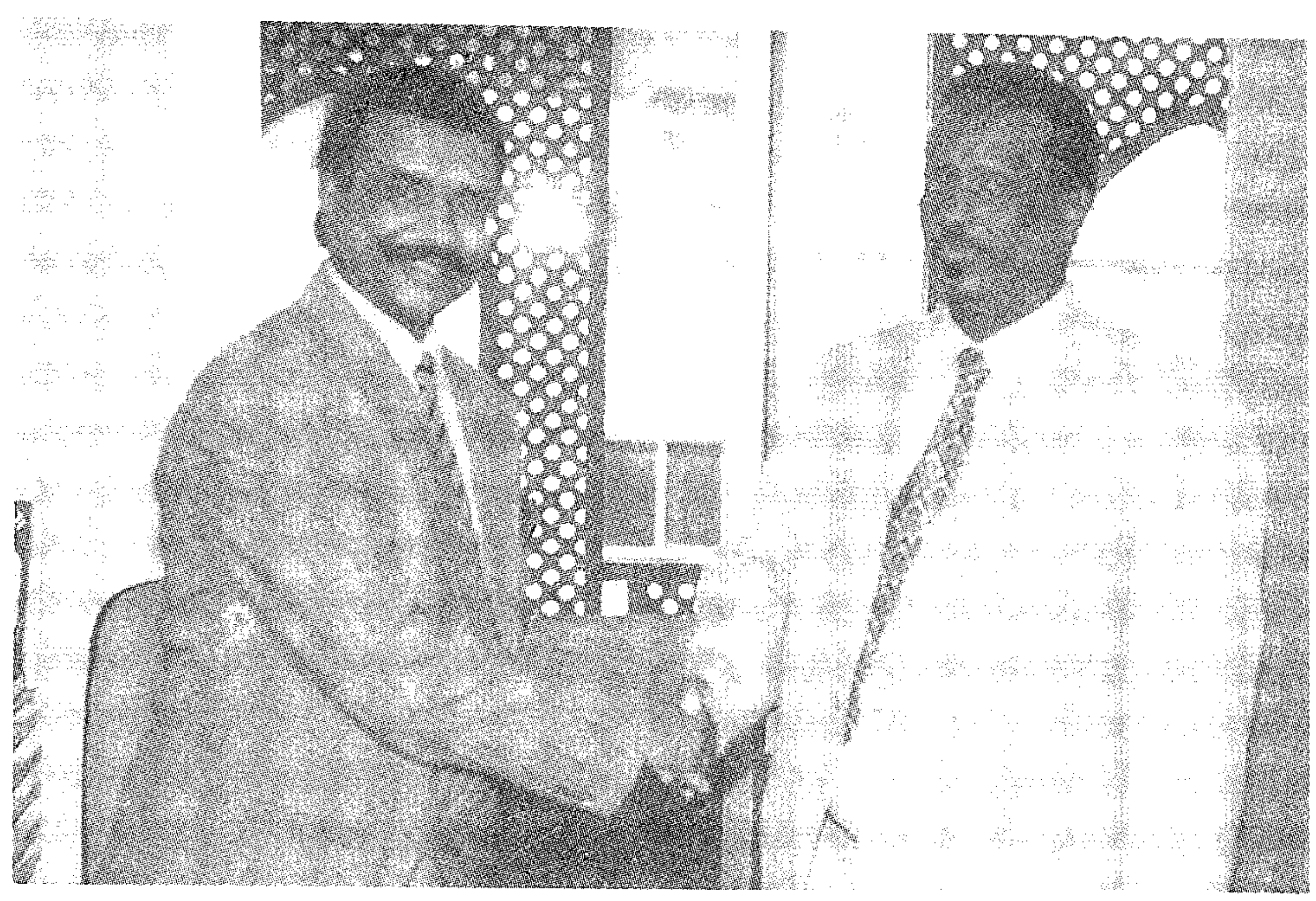
٤ ـــ الاهتمام بافتتاح مراكز التأهيل المهني في هذه المناطق لاستيعاب أبناء اللاجئين، وتأهيلهم في المجالات الصناعية والفنية والحرف المختلفة، لارتباط ذلك بالتنمية، والتي تتزايد حاجة المناطق الإسلامية لها يومياً في إريتريا.

٥ ـــ دعم وتعزيز الخلاوي لتحفيظ القرآن الكريم في مناطق اللاجئين وداخل إريتريا، حيث أن الخلوة القرآنية داخل إريتريا استطاعت أن تحافظ على شعلة الدين وضاءة في إريتريا، ومحبة اللغة العربية أصلاً في إريتريا نابعة من محبة القرآن الكريم، وارتباط الطفل الإريتري منذ نعومة أظفاره بالخلوة، وهناك خلاوي قرآنية في الداخل يتم التعامل معها ودعمها بطرق مختلفة، من خلال الجمعية الإسلامية الإريترية، بالرغم من ضعف الإمكانيات في هذا المجال.

ومن خلال هذه المقترحات يمكن دعم التعليم العربي الإسلامي في إريتريا، وتعزيز اللغة العربية داخل إريتريا، في هذه المرحلة التي تواجه بشكل خطير من النظام الحاكم في إريتريا، وإن أي تهاون في هذا الاتجاه سوف تترتب عليه مسائل خطيرة في جميع الأصعدة الدينية والثقافية والاجتماعية، وسوف نفاجأ بعد عدة أعوام بنجاح عملية التطهير العرقي والثقافي ضد المسلمين في إريتريا، دون أن يكون هناك ضجيج في وسائل الإعلام، التي توجهها الدوائر الأمريكية والصهيونية حسب مقتضيات مصالحها التوسعية وحساباتها الخاصة، كما لاحظنا ذلك في إخواننا المسلمين في (البوسنة، والهرسك، وكوسفو) وغير ذلك، المسلمون في إريتريا غالبية فعالة وليسوا أقليات في وطنهم، ويقاومون إلى يومنا هذا بإمكانياتهم الذاتية، إلاّ أن تضافر الجهود الخارجية وتكالب القوى الانعزالية، وغياب الدعم العربي الإسلامي لهم يقلل كل يوم من إمكانيات صمودهم ومقاومتهم.



□ الكاتب في أحد اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة عام ١٩٩٥م



□ مع مدير جريدة الحياة عبد الله الحاج في السعودية عام ١٩٩٧م

الفصل السادس

مواقف ودعم الأشقاء العرب للثورة الإريترية

من العوامل الأساسية

في تحرير إريتريا عام ١٩٩١ م

لقد كان دعم الأشقاء العرب للثورة الإريترية، من الركائز الأساسية في تطور وترسيخ النضال الوطني الإريتري، بجانب أن هذا الدعم قد فتح آفاقاً رحبة (للقضية الإريترية) في المجال الدولي، صحيح أن الثورة الإريترية، في مراحلها الأولى قد عانت كثيراً من عدم التجاوب الخارجي، ومن ضمنها المنطقة العربية، حيث التجاهل الإعلامي، وعدم الاهتمام بالنشاطات السياسية والعمليات العسكرية المؤثرة، التي كانت تقوم بها الثورة الإريترية، لكن هذا الانحسار تلاشى بعد عام ١٩٧٠م، الذي تبلورت فيه عدالة (القضية الإريترية)، وبرز تبني بعض الدول العربية للثورة الإريترية، في المحافل الدولية مثل (سوريا ـ والعراق ـ وليبيا)، في تلك المرحلة بوجه خاص، بل وتركز نشاط الثورة السياسي والإعلامي، كما كان واضحاً، في المنطقة العربية، ولم يتجاوزها حتى عام ١٩٨٠ م، حيث استطاع بعد ذلك الزعيم الإريتري (عثمان صالح سبي)، أن يخترق الجدار الأوروبي، ويقيم علاقات مع الأحزاب والمنظمات الأوروبية (في إيطاليا ـ وبريطانيا ـ وفرنسا)، وينفتح على الدائرة الأمريكية، ويتمكن من تشكيل بعض الأنصار (للقضية الإريترية) في الكونجرس الأمريكي، ولم يكن هناك أي بديل مطروح أمام الثورة الإريترية، خلال مرحلة الثلاثين عاماً من النضال التحرري، سوى ذلك الدعم والتجاوب العربي بنسب مختلفة، وهذا ما يجعلنا نقول إن (الثورة الإريترية)، استمدت قوتها الخارجية وتوسع نشاطها العسكري في الداخل من الدعم العربي الثابت، ولا يستطيع أحد أن يتحدث بخلاف ذلك، مهما كانت لديه من مواقف تجاه هذا الدعم، وحجمه ومحدوديته في بعض المجالات، إلاَّ أنه ظل المعين الذي مكن

الثورة الإريترية من الاستمرارية، فالإمدادات العسكرية من (العراق ــ وسوريا)، والدعم المادي والعيني من المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي، هو الذي حقق تحرير المدن الإريترية عام ١٩٧٥ ــ ١٩٧٧ م، بجانب تلك الهزائم العسكرية الكبيرة، التي لحقت بفيالق الجيش الإثيوبي، وفتحت الطريق أمام دخول قوات الثورة الإريترية إلى اسمرا عام ١٩٩١م، والتي كسرت شوكة الجيش الإثيوبي، كما ظل ذلك الدعم يشكل أهم العوامل الأساسية في صمود الثورة الإريترية، أمام الدعم الغربي والشرقي للنظام الاستعماري الإثيوبي، ولم تكن الإمكانيات الذاتية والموارد الإريترية، كما يزعم نظام (الجبهة الشعبية) الجحود، كافية للوقوف في وجه ذلك المد الدولي الداعم لنظامي (هيلا سلاسي ــ ومنجستو)، اللذين ساندهم القوى الدولية بمعظم الإمكانيات العسكرية والمادية والسياسية لتمكين الوجود الاستعماري الإثيوبي في إريتريا، ولإلحاق الهزيمة العسكرية بالثورة الإريترية.

إن الدعم العربي الذي اشتمل على مجالات عديدة ومختلفة، وفي مقدمتها احتضان الثورة الإريترية، في إطار المنظمات الجماهيرية والنقابية العربية، لتأكيد عروبة إريتريا وارتباطه مع أمتها العربية. مثل عضوية: (اتحاد الصحفيين والكُتّاب العرب ــ اتحاد عمال إريتريا ــ اتحاد المعلمين العرب ــ جمعية الحقوقيين العرب ــ جمعية الأطباء العرب ــ جمعيات الهلال الأحمر العربية... إلخ).

إن عضوية المنظمات الجماهيرية الإريترية، في إطار الجمعيات والمنظمات النقابية العربية، جعل نضال الشعب الإريتري، يأخذ مكانه الطبيعي في إطار الهموم العربية، واعتبار قضية إريتريا من القضايا العربية، التي تهم الرأي العام العربي.

إن دعم الأشقاء العرب للثورة الإريترية، كان حقيقة ماثلة وليس إشاعة كما يردد (أفورقي)، الذي يزعم بأن العرب لم يقدموا للثورة الإريترية أي دعم يذكر، بل إنهم كانوا عقبة كأداء أمام انتصار إرادة الشعب الإريتري، في الوقت أن انتصار الثورة الإريترية، وكسب تأييد المحافل الدولية لاستقلال إريتريا في عام ١٩٩٣م، من أهم عوامله الدعم العربي الثابت، فلو وقفت الأقطار العربية ضد ثورة إريتريا، ومنعت مجرد مرور المساعدات عبر أقطارها، وتصدت لعدالة القضية الإريترية، وإعطائها ذلك البعد الاستراتيجي، لما كان

تخلي الغرب وأمريكا عن علاقاتهم الاستراتيجية الراسخة مع إثيوبيا، ودعوة العالم في عام ١٩٩٣ م، للوقوف إلى جانب استقلال إريتريا، لقد اعتبر الغرب الأوروبي أن الدعم العربي سوف يؤدي حتما إلى انتصار ثورة إريتريا، وسيكون لهذا الانتصار أثره الفعال على المصالح الغربية والأمريكية في منطقة (البحر الأحمر)، مما أدى إلى مواجهتهم لهذا الموقف، ولمنع مثل هذه النتائج ساهموا في صنع تنظيم (الجبهة الشعبية) عام ١٩٧٥م، ودعمه بإمكانيات فاقت الدعم العربي للفصائل العربية الإسلامية، وأن الدعم العربي قد تأثر في الحقيقة بالتدخل الأمريكي والأوروبي في الساحة الإريترية من عام ١٩٨٠ م، وأصبح يتأرجح بين الاستمرارية، والانقطاع لفترات محدودة، ومهما تكن الحالات، التي اعترضت الدعم العربي لثورة إريتريا، فإنه كان العامل الأساسي في استمرارية، وانتصار الثورة الإريترية، وسوف نستعرض في هذا "الفصل" أوجه دعم الأشقاء العرب لشعب إريتريا. والمرور على هذا الدعم بشكل عام، دون أن ندخل في تفاصيل الأرقام، والتي ستحتاج منا إلى كتاب أخر، تتوفر فيه مجمل تفاصيل الدعم العربي لثورة وقضية إريتريا، وإننا من خلال هذا المدخل نحيي الأشقاء العرب، ونؤكد لهم بان الشعب الإريتري، بكل فئاته يعرف حقيقة الدعم العربي في مختلف المجالات، ويدرك بأن العرب هم أهله وأشقاؤه وعمقه الاستراتيجي الداعم له في كل المجالات.

إن إريتريا بوحدة الجذور والأصول الدينية، والثقافية والعرقية والموقع الجغرافي والانتماء الحضاري، ستكون دوما جزءا أصيلا من الكيان العربي، ولن يستطيع نظام أفورقي الطارئ، أن يجتث الأصول والجذور في فترة زمنية محدودة، ونقول إن إريتريا قدرها عربي، وتطلعاتها وآمالها تنبع من ارتباطها العميق بعمقها العربي الإسلامي.

ونستعرض هنا مواقف ودعم الأشقاء العرب:

جمهورية مصر العربية:

اتجهت أنظار القوى الوطنية إلى مصر بعد ثورة يوليو (تموز) عام ١٩٥٢ م، التي حملت معها آمال وتطلعات تحرير أفريقيا من الاستعمار الغربي، وتفاعل الشعب الإريتري مع شعارات التحرير، ومعاداة مصر للوجود الاستعماري الغربي في الوطن العربي، وفي ظل هذا

المناخ الثوري، برزت أطماع إثيوبيا التوسعية في إريتريا وسعيها الدؤوب لضمها، والـــذي انتهى بالانقضاض على الاتحاد الفيدرالي عام ١٩٥٩ م، وتم إلهاء كافـــة مظـــاهر الاتحـاد الفيدرالي في عام ١٩٦٢ م، مما أدى إلى تفجر الأوضاع في إريتريا، ولجوء الزعماء الوطنيـين إلى مصر عام ١٩٥٩ م، رئيس البرلمان (إدريس محمد آدم)، وســـكرتير حـــزب الرابطـة الإسلامية (إبراهيم سلطان)، وأبدت مصر في تلك المرحلة اهتماماً متزايداً بالقضية الإريترية، وبمعانـــاة الشعب الإريتري فكان لقاء الرئيس (عبد الناصر) مـــع الطـــلاب الإريـــتريين في عام ١٩٥٤ م، عندما كان رئيس الوزراء أبدى فيها تعاطفه وتأييده الكامل لحق الشـــعب الإريتري في تقرير مصيره، وسجل موقفاً تاريخياً آنذاك، حيث أنه أوضـــح للطـــلاب بـــأن الشباب الإريتري، يجب أن يتسلح بسلاح العلم والمعرفة، وأن مصر ستفتح أبواب التعليـــم من مدارس ومعاهد وجامعات لأبناء الشعب الإريتري، مما كان له أكبر الأثر في تنمية الوعي السياسي في أوساط المجتمع الإريتري.

واتجه الشباب الإريتري، على شكل أفراد وجماعات، للالتحاق بالمدارس والمعـــاهد والجامعات المصرية، وصارت الجهات المسؤولة في مصر ترعى شـــباب إريتريـــا، وتعدهـــم بشكل مباشر لتحمل مسؤولية تحريـــر إريتريا، والدفـــاع عـــن حقوقهم المشـــروعة، وفي عام ١٩٥٦ م أجرى عضو مجلس قيادة الثورة (أنور السادات)، لقاء بالطلاب الإريـــتريين في مقر (اتحاد الطلاب الإريتريين)، أكد تضامن مصر مع حقوق الشـــعب الإريـــتري، وأدان اعتداء إثيوبيا على (الاتحاد الفيدرالي)، الذي تم تحت رعاية وبقرارات من الأمـــم المتحـــدة، وأشار إلى أن مصر مستعدة لدعم الحركات السياسية في إريتريا، وأن هـــذا المنـــاخ مـــن التعاطف المصري مع قضية إريتريا، قد دفع الزعماء الوطنيين الإريتريين، والشباب الوطـــني المتحمس، أن يفكروا بجدية لاستكمال حلقات تأسيس تنظيم (جبهة التحرير الإريتريـــة)، وإعلانها من مصر في عام ١٩٦١م، وهذا ما تم بالفعل، حيث أعلنت المشـــروع السياســـي لتحرير إريتريا من مصر، في ظل احتضان ودعم مصر للزعماء الإريتريين ونظامها الوطـــني الثوري آنذاك، ولكن نظامها الوطني آنذاك، قد وُوجـــه بمخططـــات القـــوى الإمبرياليـــة والصهيونية، التي استهدفت دور مصر القيادي في المنطقة، ومحاولة عزلها وإســـقاط دورهـــا الاستراتيجي، وتحجيم مشروعها القومي، في توحيد العرب والنهوض بدورهم التـــاريخي في

المنطقة، بجانب بروز الضغط الإثيوبي على مصر، من خلال (منظمة الوحدة الأفريقية)، مما ترتب عليه تراجع الاهتمام المصري بقضية إريتريا، ولكن ظلت مصر تواصل دعمها في الجانب التعليمي، وتستقبل الطلاب الإريتريين بأعداد كبيرة، وقد ساهم هذا الاهتمام بالتعليم، على تعزيز دور الثورة الإريترية، حيث أن الطلاب الذين تخرجوا من مصر، كانوا يلتحقون بالثورة، وتصدرت مجموعة لا يستهان بها من الطلاب، الذين تخرجوا من مصر قيادات الثورة الإريترية، في مرحلة الستينات ــ والسبعينات. وإثر حرب عام ١٩٦٧ م، انعكست هزيمة مصر والعرب على الثورة الإريترية بشكل سلبي، حيث عانت الثورة، من ضعف الدور العربي وتأثر الدعم بذلك، ولكن مصر وفي هذا الوضع، وحاجتها إلى تعزيز علاقاتها مع أفريقيا، وخاصة إثيوبيا حاضنة مقر (منظمة الوحدة الأفريقية)، وافقت في عام ١٩٦٧ م، على افتتاح مكتب رسمي لجبهة التحرير الإريترية في شارع رمسيس، مما كان له أكبر الأثر في تنمية وتطوير علاقات الثورة الإريترية مع مصر الشقيقة، وبرز اهتمام مصر بشكل (استراتيجي)، بأمن البحر الأحمر، خاصة إثر حرب يونيو (حزيران) عام ١٩٦٧ م، التي أوضحت مدى التواجد الإسرائيلي البحري في (باب المندب)، وعلى الجزر الإريترية مثل دهلك بحكم تحالف إثيوبيا مع إسرائيل، وهذا مما كان يهدد حقيقة الأمن الاستراتيجي المصري، وفي عهد (السادات) عام ١٩٧١ ـــ ١٩٨٠ م، واصلت مصر حضورها في المجال الإريتري، بأشكال وأدوار مختلفة، لكن في عام ١٩٧٧ م أعلن الرئيس (أنور السادات)، في خطاب عن إدانته لحكومة (منجستو) الشيوعية، واتهمها بأنها تبيد الشعب الإريتري، وأكد على عدالة قضية إريتريا، وعقب هذا الإعلان الرسمي، قدمت مصر الدعم العسكري للثورة الإريترية، وأوفدت البعثة الطبية المصرية، إلى مناطق اللاجئين، التي أقامت مراكز صحية في شرق السودان (كسلا ــ بور تسودان)، وساهمت هذه البعثة بشكل كبير في تخفيف آلام ومحن الشعب الإريتري، الذي عانى من الأمراض الفتاكة، كان لوجود البعثة الطبية الأثر المباشر والفعال في معالجة جرحى حرب التحرير الإريترية، وأجريت مئات العمليات في هذا المجال، كما أن القاهرة استقبلت أعداداً كبيرة من المقاتلين الإريتريين لعلاجهم في مصر، وأجريت لهم أعقد العمليات الجراحية، مثل استخراج الرصاص من الرأس، ونستطيع أن نقول إن دور مصر السياسي في عهد الرئيس (السادات) كان إيجابياً إلى أبعد الحدود، بل

وإنه انعكس على علاقات كثير من الدول العربية مع ثورة إريتريا، وفي عهد الرئيس (حسني مبارك)، طالب (منجستو) بأن يمنح الشعب الإريتري حق تقرير المصير، وإيقاف الحرب الدموية التي تدمر خيرات ومستقبل البلدين في كافة المجالات، ولم تتردد مصر حينما دخلت قوات الثورة الإريترية، إلى العاصمة الإريترية عام ١٩٩١ م من تجاوبها مع استقلال إريتريا، والتحرك في المجال الدولي، على إفساح المجال أمام استقلال إريتريا، واعترفت باستقلال إريتريا الكامل بعد الاستفتاء عام ١٩٩٣ م، وقد زار الرئيس (حسني مبارك) إريتريا لتهنئة الشعب الإريتري باستقلاله الوطني عام ١٩٩٣ م، وبعد الاستقلال أبدت مصر اهتمامها الخاص، بأوضاع إريتريا الاقتصادية والتعليمية، واقترحت على حكومة إريتريا بنقل جامعة القاهرة فرع الخرطوم إلى (أسمرا)، إلاَّ أن (أفورقي) رفض ذلك ضمن معاداته للغة والثقافة العربية، وكانت إريتريا ستستفيد كثيراً، من الإمكانيات العلمية المصرية، والتقدم المصري في شتى المجالات المختلفة، لو وجد في إريتريا نظام وطني يعلم جيداً قيمة العلاقات التاريخية والسياسية والاقتصادية مع محيط إريتريا العربي، وستظل إريتريا تتطلع إلى مصر باعتبارها دولة إقليمية كبرى، ومرتكزاً هاماً في السياسية الدولية.



○ الرئيس مبارك



□ جلالة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز
وصاحب السمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهده
مساندة دائمة لشعوب القرن الأفريقي وقضاياهم

المملكة العربية السعودية:

لقد كان لدور المملكة العربية السعودية الشقيقة أثر كبير وفعال في باكورة النضال الوطني الإريتري، حيث أن المملكة أبرزت رفضها لضم إثيوبيا لإريتريا، من وقت مبكر عام ١٩٦٠ م، قبل السودان الدولة المجاورة، التي كان يحكمها نظام عبود المستبد، وعبرت عن رفضها للظلم الواقع على المسلمين في إريتريا، ومنحت للزعماء الإريتريين وقتاً كافياً عبر إذاعة (نداء الإسلام) من (مكة المكرمة)، ففي منتصف عام ١٩٦٠م وصل الزعيمان الوطنيان (إدريس محمد أدام ـ وإبراهيم سلطان) إلى السعودية واستقبلهما الملك "فيصل بن عبد العزيز" عندما كان ولياً للعهد رحمه الله تعالى ويعتبر هذا اللقاء هو أول لقاء رسمي مع حكومة عربية وعلى المستوى الرفيع، والذي أبدى تفهمه ووقوف المملكة مع حق

الشعب الإريتري في تقرير مصيره، والذي دافعت عنه المملكة في السابق عند مناقشة القضية الإريترية في الأمم المتحدة وبتوجيه من الملك "عبد العزيز" رحمه عام ١٩٤٩ م، وقد أجرى الوفد لقاءات عديدة مع المسؤولين السعوديين ونتج عن إتاحة فرص إعلامية تمكن من خلالها الزعيمان من توجيه نداء إلى الشعب الإريتري يحثهم على الجهاد والمقاومة ضد النظام الباغي الإثيوبي والمعتدي على القانون الدولي، الذي منح إريتريا نظام الدولة ـــ الفيدرالية مع إثيوبيا، مع الاحتفاظ بخصوصيتها الوطنية من (علم ـــ ولغة ـــ وحكومة ـــ وبرلمان ـــ وكافة الإدارة، التي تعبر عن سيادة الدولة الإريترية في أراضيها)، واستمرت الإذاعة السعودية عبر (نداء الإسلام)، في كشف وتعرية النظام الإثيوبي، مما أسهم بشكل كبير في بلورة عدالة القضية الإريترية، وكشف ممارسات نظام (هيلا سيلاسي)، في اضطهاد المسلمين في إريتريا في عام ١٩٦٢ م، وبدأت تخرج من المملكة، من خلال أبناء إريتريا وبعض الخيرين السعوديين، المساعدات المادية وليتم بها شراء أول شحنة أسلحة استلمها مقاتلو (جبهة التحرير الإريترية) عام ١٩٦٣ م، وبصرف النظر عن الظروف الدولية التي كانت تلقي بعض الأحيان بظلالها، على علاقة المملكة بالثورة الإريترية، إلاَّ أن الجهات المسؤولة لم تتراجع عن دعمها وتعاطفها مع نضال الشعب الإريتري، ويكفي أن المغفور له بإذن الله الملك (فيصل بن عبد العزيز)، قد التقى بوفد جبهة التحرير الإريترية، برئاسة رئيس الجبهة آنذاك (إدريس محمد آدم) عام ١٩٦٦م وعضوية المناضل (عثمان صالح سبي)، وأجرى معهم محادثات مطولة، أكد فيها على اهتمام المملكة بإريتريا، التي تقع ضمن الأمن الاستراتيجي للسعودية، وأمر بتقديم مساعدات نوعية ووجه بتسهيلات خاصة للإريتريين، وأصدر الأمر السامي بالمعاملة الخاصة للإريتريين، والتأكيد على أن للمملكة نظرتها المتميزة تجاه شعب إريتريا، وفتح المجال واسعاً للعمال الإريتريين، وضم أسرهم في المملكة، ومنحهم الإقامة بالجملة من دون شرط، وعرف ذلك الأمر بالأمر (٤٤) عام ١٩٧٦م للإقامة الخاصة، وقد ساهم هذا القرار في إيجاد قاعدة عمالية كبيرة في السعودية، وجالية نشطة للثورة في (جدة ـــ الرياض)، تحولت إلى ركيزة اقتصادية داعمة للثورة الإريترية، وتوالت مكارم البلد الشقيق، وجاء الملك (خالد) ليزيد من تصعيد اهتمام المملكة بالقضية الإريترية، وتوسع مجالات دعمها بصمت ودون التعامل مع الإعلام في هذه المسألة، وعندما تولى خادم

الحرمين الشريفين (الملك فهد بن عبد العزيز) حفظه الله الحكم عام ١٩٨٣ م سار على نهج سلفه الخير، في تطوير الدعم والاهتمام، والاتصال بجهات دولية وإقليمية، في مواجهة الحرب الدائرة في إريتريا، خاصة وأن نظام (منجستو الشيوعي)، قد دفع خادم الحرمين إلى الدخول بشكل مباشر في الصراع ضد الطغمة الشيوعية في إثيوبيا وزاد من دعمه للثورة الإريترية بتمويل صفقات الأسلحة، وتخصيص ميزانيات دعم ثابتة للفصائل الإريترية، وقد ميزت المملكة الجالية الإريترية في السعودية، بتمكينها من القيام بأنشطتها السياسية، وإقامة المهرجانات السياسية وتوظيف الإعلام السعودي لصالح قضية الشعب الإريتري.



□ المؤلف في مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٩٦م

ويمكننا أن نلخص الدعم السعودي في النقاط التالية:

١ ـ تبني (القضية الإريترية) منذ وقت مبكر منذ عام ١٩٦٢م ومن خلال ما أشرنا إليه سابقاً.

٢ ــ انطلاق أول شرارة إعلامية من هذه الأرض المقدسة، وعبر إذاعة (نـــداء الإســـلام)، الذي سلط الأضواء على الظلم الواقع على الشعب الإريتري، من خلال ضم إريتريا إلى إثيوبيا، وضرب السلطات الإثيوبية عرض الحائط بالقرارات الدولية، الخاصة بالاتحـــاد الفيدرالي، وقد ساعد هذا النشاط الإعلامي في تلك الفترة المظلمة، على فضح نظـــام (هيلا سيلاسي)، وتحذير إثيوبيا من مغبة اعتداءاتها على الشعب الإريتري.

٣ ــ تحولت السعودية إلى مركز تمويل اقتصادي هام لكفاح الشعب الإريـــتري، بسـبب وجود جالية إريترية كبيرة، تتمتع بتسهيلات حكومية ساهمت في استقرار الإريتريين في المملكة، ومنحهم الإقامات بشكل واسع وإزالة كل العقبات التي تواجههم.

٤ ــ دخول المملكة في صراع مباشر مع نظام (منجستو) منذ عام ١٩٨٠ م، حيث رفضت المملكة الحملات العسكرية الإثيوبية الغاشمة على إريتريا، وكشـــفت عـبر وســائل إعلامها، الجرائم التي يرتكبها نظام (منجستو)، بل وخصصت مكتباً لمتابعـــة ودعـم (القضية الإريترية)، في كل المحافل وعرف المكتب باســم (مكتـــب المتابعـــة للثـــورة الإريترية).

إن دعم المملكة لإريتريا كان في جميــع المجـــالات (الماديـــــة ــ والعســكرية ــ والغذائية ــ والإنسانية)، يتجاوز دعم كثير من الدول العربية والإسلامية.

وما موقف المملكة في دعمها وتأييدها الصريح لاستقلال إريتريا، إلاَّ تتويج لمواقفـــها التاريخية المعهودة مع الشعب الإريتري، فقد باشرت كل الإجراءات للتوافق مـــع إعـــلان استقلال إريتريا عام ١٩٩٣ م، وأفسحت المجال للجالية الإريترية في المملكة، للمشـــاركة في الاستفتاء دعماً للاستقلال، ووفرت وسائل النقل، بل وسخرت الإعـــلام بكـــل مجالاتـــه للوقوف بجانب استقلال إريتريا، وشارك صاحب السمو الملكي (الأمير تركي بن فيصل بـن عبد العزيز)، الإريتريين فرحتهم بعيد إعلان إريتريا عـــام ١٩٩٣م للاســتقلال، وحضـــر المهرجان الخطابي الكبير، معبراً عن وقوف المملكة دائماً مع الشعب الإريـــتري، وهكـــذا

كانت المملكة الشقيقة الكبرى دوماً مع مسيرة شعبنا في كافة المراحل، وهذا شأنها مع كافة قضايا المسلمين العادلة. وبعد إعلان الاستقلال، حاولت تقديم الدعم الاقتصادي وإقامة المشاريع التنموية، ووجهت بعض رؤوس الأموال للعمل في إريتريا، إلاَّ أن نظام (الجبهة الشعبية)، فجر العلاقات، واتهم المملكة بالوقوف ضد الاستقلال، ودعم المعارضة وأطلق العنان لإعلامه، إلاَّ أن حكمة المملكة ونظرتها العميقة، كانت أكبر من دوافع نظام إريتريا، الذي كان يهدف إلى عزل الغالبية الإسلامية العربية، من محيطها العربي الإسلامي، وعادت العلاقة إلى مسارها منذ عام ١٩٩٥م، بعد أن أدرك نظام إريتريا بأنه قد فقد الكثير بخلافه مع المملكة، التي تعد دولة إقليمية كبرى في المنطقة، وتحظى بمكانة متميزة في السياسية الدولية.



□ المؤلف يتحدث في أحد مؤتمرات الجبهة عام ١٩٩٥م

جمهورية السودان:

إن الشعب السوداني الشقيق بحكم علاقاته التاريخية وتداخلـــه الاجتمـــاعي، بـــل وبامتداداته الدينية والثقافية مع الشعب الإريتري، كان خير معين للشعب الإريتري وعدالــة قضيته، وإن حركة الكفاح المسلح الإريتري بقيادة جبهة التحرير الإريترية، قد اســـتقطبت رعيلها الأول من خلال الاورته (الشرقية)، التي قدمت للثورة نخبة عسكرية تتمتـــع بخـــبرة عسكرية جيدة من أبناء الشعب الإريتري، بجانب تفاعل قطاعات واعية من أبناء الشـــعب السوداني، إلاّ أن نظام (عبود) العسكري، قد تصدى للثورة وللقضيـــة، وآذى الإريـــتريين كثيراً، بل وسلم مجموعة من المجاهدين الإريتريين إلى النظام الصليبي في (أديس أبابا)، الـــذي كان يجسده نظام (هيلا سيلاسي) الكهنوتي، الذي كان يقتل المسلمين في إريتريا وإثيوبيـــا، ويهدم مساجدهم، وخلاويهم ويمنعهم من الدراسة بلغتهم العربية، وكل هذا لم يمنع ذلـــك (الديكتاتور) من أن يسلم أبناء إريتريا الأبطال، والمطالبين بحقهم إلى (هيلا سلاسي)، ممـــا ترك أثراً سلبياً في علاقة الإريتريين بالسودان، ولكن في نفس الوقت قد ضاعف ذلك مـــن سخط الشعب السوداني على نظام (عبود)، وعجل بانفجار ثورة أكتوبر (تشـــرين الأول) الشعبية المجيدة عام ١٩٦٤ م، التي كانت فتحاً عظيماً على الثورة والشعب الإريتري، حيث استطاع الشعب السوداني الشقيق، أن يعبر عن تلاحمه ودعمه غير المحدود للثورة الإريتريـــة، بل أصبحت الثورة الإريترية مادة سياسية هامة للمعارضة والحكومة، تستخدمها في كســـب الدعم والالتفاف الشعبي السوداني.

لقد ظل السودان العمق (الاستراتيجي)، الذي أعطى للقضية الإريترية بعدها الإقليمي والدولي، وأصبح مركز انطلاق سياسي، والطريق الرئيسي في دخول المســـاعدات للثـــورة الإريترية، وتحمل الشعب السوداني منذ عام ١٩٧٥م، نـــزوح اللاجئين بتلـــك الأعـــداد الهائلة، عندما اشتد القتال بين الجيش الإثيوبي والثورة، وتمكن المقاتلون الإريتريون من تحريـــر المدن الإريترية، مما دفع نظام (منجستو) الفاشي، إلى الإلقاء بكل ثقله العسكري، في ضـــرب المدن وتفريغ الريف الإريتري من الشعب الإريتري، وقد كان لذلك اللجوء آثاره الســـلبية على الاقتصاد السوداني، وعلى مجمل العلاقات الاجتماعيـــة والسياســـية داخـــل المجتمـــع

السوداني، ونستطيع أن نقول إن نظام (جعفر النميري)، بالرغم من سلبياته الكثيرة، وما عانته الثورة الإريترية من تقلباته، وضع قضية إريتريا وعلاقاته مع الثورة الإريترية في المزاد الدولي، إلاَّ أنه كان قد منح هامشاً كبيراً للثورة، وظفته بدورها في تطوير صراعها ضد الوجود الاستعماري الإثيوبي، وحققت من خلاله كثيراً من الانتصارات (الإستراتيجية)، ولكن مجيء ثورة الإنقاذ بقيادة الرئيس (عمر حسن البشير) عام ١٩٨٩ م، قد أدخل تحولاً كبيراً في علاقة الثورة بالسودان، حيث أن ثورة الإنقاذ تعاملت مع القضية الإريترية، من منطق أنها قضية عادلة، وساهمت بشكل لا مثيل له في مواجهة السودان لنظام (منجستو)، وتمكين المعارضة الإثيوبية داخل إثيوبيا ذاتها بمدها بالسلاح والمؤن، مما خفف الثقل العسكري على الثورة الإريترية وركز الجيش الإثيوبي عملياته داخل إثيوبيا.



لقد عجلت ثورة الإنقاذ بإسقاط نظام (منجستو)، وعبر الشعب السوداني عن فرحته وتلاحمه التاريخي، يوم دخول مقاتلي الثورة الإريترية إلى العاصمة الإريترية (أسمرا) في

٢٤/٥/١٩٩١م، ونستطيع أن نسجل للتاريخ أن عهد (البشير)، يعتبر العهد الذهبي الذي تحقق في ظل تفاعله وتجاوبه مع استقلال إريتريا، وبالرغم من أن الأنظمة السياسية السابقة في السودان، كانت نقطة ضعف الثورة الإريترية، إلاَّ أن مجيء نظام (البشير) كان مرتكز قوة للثورة الإريترية، في نضالها الوطني، الذي امتد ثلاثين عاماً ذاق فيه شعبنا الأمرَّين، لذلك فإن السودان ظل منفذاً هاماً في تواصل وحيوية القضية في المجال الدولي، يمده بالمعلومات الصحيحة عن مجريات الأحداث في إريتريا ـ وإثيوبيا، وهكذا أوفى السودان وشعبه الجسور بالتزامه تجاه (القضية الإريترية)، فهل سيوفي الإريتريون السودان وشعبه الشقيق حقه؟، وهذا ما عهدناه في شعب إريتريا، الذي لن يفرط أو يتهاون بعلاقاته مع السودان، مهما حاول نظام (الجبهة الشعبية)، من الإساءة إلى هذه العلاقات القائمة على الحقائق التاريخية والثقافية ـ والدينية ـ والاجتماعية بجانب المصالح الحيوية المشتركة، ونظام (أفورقي) لا يعكس وجهة نظر الشعب الإريتري أصلاً، في خلافه مع الحكومة السودانية، بقدر ارتباطه بمخططات خارجية استعمارية، وهذا ما كشفت عنه الأيام، ولكن كل ذلك تحطم في جدار صمود الشعب السوداني، وتصديه لمشاريع (قرنق) الاستعمارية في الجنوب، بجانب أن الحرب الإريترية ـ الإثيوبية، كشفت مدى سوء تقدير المخطط الأمريكي ـ الصهيوني، الذي حاول أن يعتمد على الأقليات في إثيوبيا ـ وإريتريا، على حساب الغالبية الوطنية في إريتريا وفي إثيوبيا، وأراد أن يخوض من خلالها معاركه مع السودان، والغالبية الإسلامية في إثيوبيا وإريتريا، لقد دمرت حرب نظام التجراي مع إريتريا كل المشاريع الاستعمارية، وسيسقط نظام إريتريا وإثيوبيا، بسبب قراءتهما المغلوطة لمجريات الأحداث الطبيعية في هذه المنطقة الهامة من العالم.

جمهورية الصومال الديمقراطية:

تربط الشعب الإريتري بالشعب الصومالي الشقيق علاقات متميزة، بحكم التاريخ المشترك، والمعاناة المشتركة والتطلعات والمصير الواحد، والعدو الاستعماري الإثيوبي الطامع المشترك، مما أدى إلى تجاوب الدولة والشعب الصومالي مع انطلاقة الثورة الإريترية والوقوف مع عدالة قضية إريتريا، من دون أية تحفظات وبالرغم من الإمكانيات المحدودة للشعب

الصومالي، بحكم وطأة الاستعمار الإيطالي، الذي خلف للبلاد كل الخراب، فـإن الصومـال لم تكن لديه إمكانيات من (أسلحة ــ ومال) يقدمها للثورة، ولكنه عمل أكبر وأكثر مـن هذا بتبنيه رسمياً للقضية الإريترية في المحافل الأفريقية والدولية، وقد استقبل الصومال أول وفد إريتري عام ١٩٦٤م، برئاسة الزعيم الوطني (إدريس محمد آدم) رئيـس جبهـة التحريـر الإريترية، وسكرتير العلاقات الخارجية السيد (عثمان صالح سبى)، ووجدوا استقبالاً حـاراً من الحكومة الصومالية، وافتتح أول مكتب رسمي (لجبهة التحريـر الإريترية) في مقديشـو، مما مكن الجبهة من الحصول على قاعدة سياسية ودبلوماسية، تنطلق منها للاتصال بالمنظمات والدول لكشف وتعرية ممارسات الوجود الاستعماري الإثيوبي.



□ سفير الصومال في القاهرة السيد محمد عبد الله حسن
ومندوبها الدائم لدى الجامعة العربية

وقد ارتقت درجة الدعم الصومالي في المحافل الدوليـة للقضية الإريترية، إلى ضـم الوفد الإريتري، مع الوفود الحكومية الصومالية في المؤتمرات الأفريقية والعربية، لتمكنه مـن

الاتصال بالرؤساء والوزراء في الحكومات العربية والأفريقية، وكان لذلك أثر فعال في إيجاد قنوات دبلوماسية رفيعة المستوى (لجبهة التحرير الإريترية)، كما أن الحكومات الصومالية المتعاقبة، قد منحت الإريتريين جوازات سفر صومالية من (دبلوماسية ـــ وعادية) منذ عام ١٩٦٧م والتي كانت مبادرة كريمة من الحكومة الصومالية، بلغت ربع مليون جواز حسب التقديرات الرسمية، مما أسهم في تسهيل حركة تنقل أبناء الشعب الإريتري في كل الأقطار العربية والعالمية، ومكن قيادات الثورة الإريترية من التحرك الدبلوماسي، والوصول إلى أبعد نقطة في العالم باستخدام الجوازات الدبلوماسية الصومالية.

إن الصومال حكومةً وشعباً، واصل دعمه للثورة الإريترية، ولم يتوقف يوماً واحداً، ولم يفرق بين فصائل الثورة ويتدخل في صراعاتها، بل وتعامل مع الكل محتفظاً بقناعته، مما جعله يحظى بثقة كل الفصائل السياسية الإريترية واحترامها، ولقد دخل الإريتريون في ٢٤/٥/١٩٩١م إلى (أسمرا)، يحملون إعلام تحرير إريتريا وبطرد الاستعمار الإثيوبي، وفي عيونهم دمعة كبرى وفي عقولهم هم، وفي قلوبهم الحزن على ما أصاب الشعب الصومالي من كوارث وفواجع، بسبب تلك الحرب الأهلية المدمرة، التي أفقدت الصومال مكانه ودوره الإستراتيجي في منطقة القرن الأفريقي.

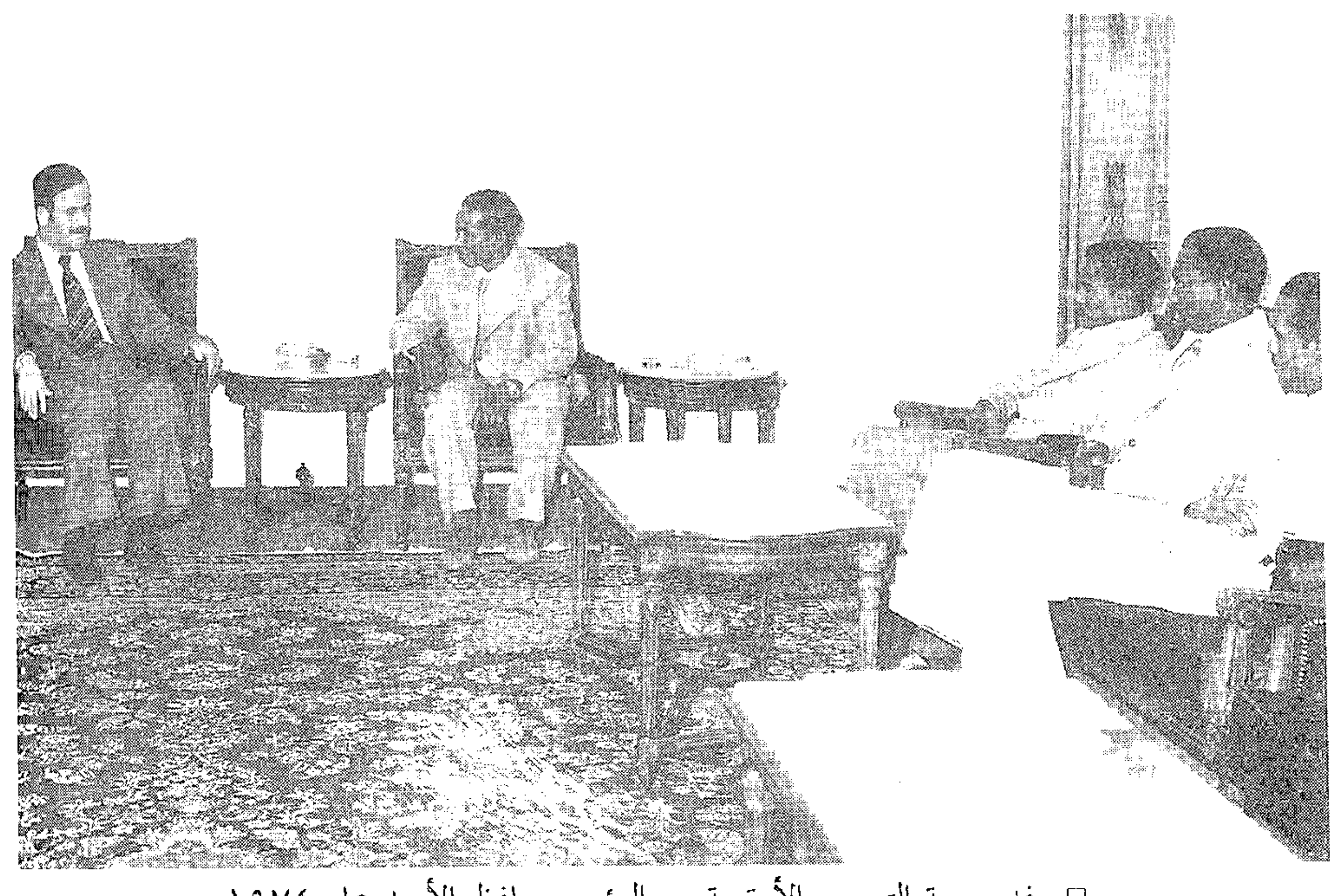
ويلعب في هذه اللحظة السفير (محمد عبد الله حسن) في القاهرة، ومندوب الصومال الدائم دوراً كبيراً في دعم عروبة الصومال، وإبقائه في التجمع العربي، بالرغم من الظروف الصعبة، التي كانت ولا زالت تعترضه، وهو من الداعمين لقضايا إريتريا وترسيخ موقعها العربي، ولا ننسى هنا الدور التاريخي، لمعالي السيد (عمر غالب عرته) رئيس وزراء الصومال السابق، والذي يعتبر من الرواد الأوائل في دعم وتبني قضية وثورة إريتريا، وهو الذي سلهم بشكل كبير في منح الجوازات الصومالية للإريتريين، ووقع عليها عندما كان وزيراً للخارجية عام ١٩٦٧ م، كما أن الرئيس الصومالي (سياد بري)، كان يقاوم بشدة الضغوط الخارجية الأوروبية، في حجب الجواز الصومالي عن الإريتريين ويتصدى لها.

الجمهورية العربية السـورية:

إن الشعب العربي السوري الشقيق، كان أول من تفاعل مع القضية الإريترية من منطلق قومي عربي، وان الدولة السورية هي أول من تعامل مع (جبهة التحرير الإريترية)، بشكل رسمي وضمن اعتراف كامل بشرعية (الجبهة) وتمثيلها للشعب الإريتري، وكان الرئيس السوري (أمين الحافظ)، هو الذي وضع ركائز دعم الثورة الإريترية منذ عام ١٩٦٣م، وتعتبر سوريا أول دولة قدمت السلاح للثورة الإريترية، تأكيداً لتلاحمها العربي مع شعب إريتريا، واستقبلت أول دورة عسكرية عام ١٩٦٤ م تم تدريبهم وتأهيلهم وتخرجت من سوريا كذلك أول دورة عسكرية، وهي التي وضعت أساس مقومات التدريب العسكري (لجبهة التحرير الإريترية)، بل ومرتكزات العمل العسكري الحديث للثورة الإريترية، الذي وقف في وجه الجيش الإثيوبي، بإمكانياته المتفوقة ضمن التدريب الأمريكي والأوروبي والصهيوني بآلياته الحديثة، كما أن سوريا قدمت الثورة الإريترية للرأي العام العربي، بأفق قومي عربي ضمن شعار (بأن إريتريا عربية وشعب شقيق)، ودخلت سوريا في مواجهة إعلامية وسياسية، مع النظام الإمبريالي في إثيوبيا، مما أعطى للثورة بعدها العربي (الاستراتيجي)، ولفتت أنظار القوى الدولية، التي تآمرت على (القضية الإريترية)، والتي وفرت لنظام هيلا سلاسي الغطاء السياسي لضم إريتريا إلى إثيوبيا، وبالرغم من التغيرات التي كانت تحدث في الأنظمة السياسية في سوريا، إلاّ أن الأنظمة التي تعاقبت ضاعفت من دعمها للثورة الإريترية، خاصة بعد وصول الرئيس (حافظ الأسد ـــ رحمه الله) إلى السلطة عام ١٩٧١ م، حيث ركز اهتماماً متميزاً بدعم القضية والثورة الإريترية، في كل المجالات العسكرية والسياسية، ولا ينسى شعبنا إبان مرحلة تحرير المدن الإريترية عام ١٩٧٨ م وتزايد الضغط العسكري الإثيوبي، حيث أصدر الرئيس (حافظ الأسد)، أمر بسحب بعض المدافع من الجبهة الأمامية في الجولان، وتقديمها (لجبهة التحرير الإريترية)، لتدمر الحصون والقواعد العسكرية، التي أقامها السوفييت لحماية النظام الفاشي في إثيوبيا.

وعانت سوريا الكثير في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، بسبب دعمها للثورة الإريترية، وتجاهلت الضغوط السوفيتية، التي كانت قد تحالفت مع نظام (منجستو) الشيوعي

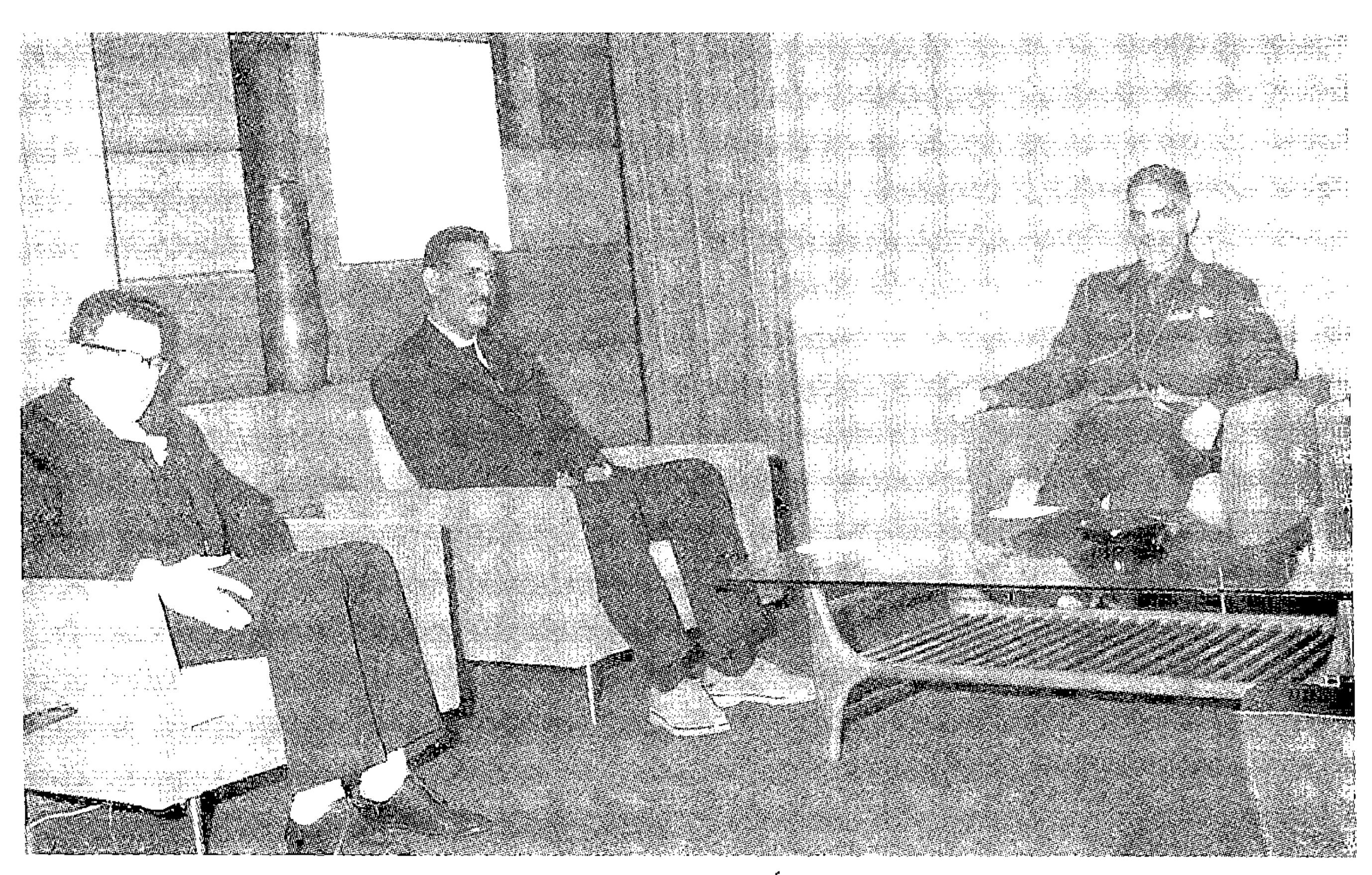
في إثيوبيا منذ عام ١٩٧٦ م، ووفق الرئيس (حافظ الأسد) في تقــــديم المــبررات المقنعــة للسوفيت في دعمه لثورة إريتريا، باستثناء الفترة من عام ١٩٨٠ ــ ١٩٨٨ م، ضعفت فيها علاقات سوريا مع الثورة، وخاصة بعد خروج (جبهة التحرير الإريتريــة) مــن الســاحة الداخلية، وإثر هزيمتها من تنظيم (الجبهة الشعبية)، الذي انفرد بالساحة الإريترية، وكــانت للقيادة السورية ولا زالت تحفظاتها تجاه نظام (الجبهة الشعبية) المعادي لعروبــة إريتريــا، إن سوريا ستأخذ الموقع المتقدم في السجل التاريخي للثورة الإريترية.



□ وفد جبهة التحرير الأرترية مع الرئيس حافظ الأسد عام ١٩٧٤م

وسوف يذكرها كُــتّاب إريتريا في تاريخنا الوطني، كجزء مــن ملحمــة النضــال الإريتري في المجال القومي العربي، وقد وقف الإريتريون مع سوريا في كل المواقع والمواقــف، وشاركوا ولو بشكل رمزي في حرب (يونيو) حزيران ــ وحرب (أكتوبر) تشــرين الأول

عام ١٩٧٣ م، حيث تواجد أبطال إريتريا في (جبل الشيخ) جنباً إلى جنب مع أشقائهم السوريين، ونتطلع أن تأتي الفرصة لشعب إريتريا لبناء علاقات راسخة ومتينة مع الشعب العربي السوري الشقيق، بعد زوال ظاهرة نظام (أفورقي) الطارئة، الذي عرقل علاقات إريتريا العربية إرضاء للمخططات الصهيونية في المنطقة.



□ لقاء الزعيم الأرتري ادريس محمد آدم رئيس الجبهة
مع الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٠م

الجمهورية العراقية:

أما العراق الشقيق فقد برز دوره ودعمه للقضية الإريترية منذ أيام الزعيم (عبد الكريم قاسم)، الذي تفاعل مع القضية الإريترية من منطلق عربي، ووجه دعوة رسمية عام ١٩٦٢ م لوفد جبهة التحرير الإريترية، برئاسة الزعيم الوطني (إدريس محمد آدم)، واجتمع بهم وأكد على دعم ومساندة العراق حكومةً وشعباً لكفاح إريتريا، ضد الاستعمار الإثيوبي، كما واصل الرئيس (عبد الرحمن عارف) نفس الموقف الداعم، ووجه دعوة رسمية

لوفد جبهة التحرير الإريترية عام ١٩٦٧م، برئاسة رئيس الجبهة آنذاك (إدريس محمد آدم) وسكرتير العلاقات الخارجية السيد (عثمان صالح سبي)، وواصل العراق دعمه لقضية إريتريا في ظل الحكم العارفي، الذي عرف بنزعته العربية الإسلامية، في تعاطيه للقضايا العربية والإسلامية، وبعد مجيء ثورة تموز التي فجرها حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة الرئيس (أحمد حسن البكر) عام ١٩٦٨م، شهدت الثورة الإريترية اهتماماً متزايداً ومتميزاً في جميع الأصعدة السياسية والعسكرية والتعليمية والإعلامية، أظهرت قيادة الرئيس البكر، تعاطفاً مطلقاً مع نضال وتضحيات الشعب الإريتري، مما جعله يحظى باحترام الإريتريين وحبهم، وبصعود الرئيس (صدام حسين) لرئاسة الجمهورية العراقية عام ١٩٧٩ م، ازدادت وتيرة الاهتمام بالثورة الإريترية، وأخذت تتجه نحو مجالات أوسع، خاصةً وأن الرئيس (صدام حسين) كان المسؤول المباشر عندما كان نائباً للرئيس (البكر) في متابعة شؤون الثورة الإريترية، وركز العراق في دعم التوجه العربي في الثورة الإريترية، وتصدى للشيوعية العالمية، والشيوعيين العرب بشكل خاص، بعد صعود نظام (منجستو) الشيوعي في إثيوبيا، عندما حاولوا الضغط على الثورة الإريترية للقبول بالحكم الذاتي، وإلقاء السلاح دعماً لتوجهات (منجستو) الماركسية، وقد تأثرت علاقات العراق كثيراً بالاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٧٥ م، بسبب الدور السوفيتي في دعم نظام (منجستو) بأحدث أسلحة الترسانة السوفيتية، واستمرار إنكارهم لحق تقرير المصير للشعب الإريتري، ورفض العراق الاستجابة لكل الضغوط التي حاولت ثنيه عن دعمه للثورة الإريترية، بل وفتح المجال واسعاً أمام الدعم العسكري، وتدريب الإريتريين في الكليات الحربية العراقية، ومساعدتهم في تجاوز بعض الانتكاسات العسكرية، التي واجهت الثورة الإريترية في عام ١٩٧٨ ــ ١٩٨٢ م، إلاَّ أن الاهتمام العراقي قد تأثر منذ عام ١٩٨٤م، بسبب حربه مع إيران وتداخل الضغوط الدولية عليه، وتجاوباً مع الضغط السوفيتي مرحلياً حيث استقبلت الحكومة العراقية لأول مرة وفداً حكومياً إثيوبيا، وانفتحت على نظام (منجستو)، ونتج عن ذلك فتح سفارتي البلدين عام ١٩٨٧ م، ومهما يكن فإن العراق يعتبر صاحب اليد الطولى في دعم ثورة إريتريا وتمكينها منذ عام ١٩٧١ م وحتى عام ١٩٨٢ م، حيث استضاف المسؤولون العراقيون أبناء الشهداء الإريتريين في منازلهم ووسط أسرهم كما فعل ذلك الرئيس العراقي (أحمد حسن البكر)

ووزير الدفاع العراقي (حردان التكريتي) وغيره ممن أدركوا أبعاد الصراع الإريتري الإثيوبي وخلفياته الصهيونية المستهدفة للأمن العربي، كما أن العراق هو الدولة الوحيدة التي وضعت ميزانية ثابتة للثورة الإريترية، ولعب دورا مهما في تنمية الشعور القومي العربي بين أبناء الشعب الإريتري من خلال تبنيه للتعليم العربي في إريتريا بشكل عام وبصورة خاصة فقد ساهم بشكل كبير في دعم معادلة المسلمين في إريتريا ضد القوى الطائفية المعادية لعروبة إريتريا.

نذكر هنا بالعرفان مدير مكتب الكفاح المسلح الفلسطيني السابق السيد (أسعد الغوثاني) أبو علاء، في تفانيه وتفاعله مع قضايا الثورة الإريترية. وكان يتعامل مع القادرة الإريتريين. والكوادر وجميع الفصائل الوطنية، بنظرة واحدة، صحيح أنه كان يميل إلى تنظيم جبهة التحرير الإريترية، باعتباره التنظيم الوطني الرائد في الساحة الإريترية، إلا أنه كان حريصا على التعبير عن سياسة الحزب، بشكل دقيق في تعامله مع الفصائل الإريترية بشكل عام، وقد ساهم (أبو علاء) في بلورة التوجه القومي العربي للثورة الإريترية، واحتضن التيار القومي العروبي، وقدم له الكثير من الجهد، بل وله مؤلفات عن ثورة إريتريا، وارتباطها بالعمق العربي الحضاري، ولا ينسى شعب إريتريا جهد هذا الرجل، وتوثيق علاقة ثورة إريتريا بالعراق الشقيق، وكان من المتوقع أن تبرز الحكومة الإريترية بعد الاستقلال عام ١٩٩١ م، الاهتمام والتكريم لمثل هؤلاء الرجال، الذين أخلصوا في التعامل مع ثورة إريتريا، وإن (الجبهة الشعبية) بقيادة (أفورقي) تعرف دعم (العراق)، إبان فترة تحرير المدن (للجبهة الشعبية)، والوقوف إلى جانبها في مواجهة الحملات العسكرية الإثيوبية في الفترة من ١٩٧٥ — ١٩٨٠ م، حيث قدم العراق شحنات ضخمة من الأسلحة وعدة ملايين من الدولارات لهذا التنظيم، ضمن جهود العراق لتحرير إريتريا من الاستعمار الإثيوبي، و (أبو علاء) له دور كبير في تسهيل مثل هذا الدعم، الذي كان يقوي موقف ثورة إريتريا نحيي هذا الرجل وأمثاله ممن تعاملوا مع ثورة وشعب إريتريا، بتلك المصداقية، التي لا مثيل لها في ذلك الوقت.

إن العراق الشقيق فك الله أسره ونصره على أعدائه الإمبرياليين والصهاينة، وأعانه على تجاوز المحن التي ألمت به بسبب التكالب الدولي عليه وتجاهل ذوي القربى له في محنته هذه ونأمل أن لا يأبه العراق بتلك المخططات التي تسعى إلى سلخه من الجسم العربي الإسلامي وتحويله إلى عنصر معادٍ لها بسبب ما أصابه من ضرر بالغ وحصار جائر يستهدف وجوده وإقصاءه من دائرة التأثير والفعل العربي المناهض للدور الإمبريالي الصهيوني في المنطقة.

الجماهيرية الليبية العربية الاشتراكية العظمى:

تعتبر (ليبيا) من المستعمرات الإيطالية كالصومال وإريتريا، والتي تمتلك خلفية عن إريتريا وتكوينها السياسي وتاريخ شعبها، فكان كثير من السياسيين والمثقفين الليبيين بالرغم من قلتهم آنذاك، يتفاعلون مع قضية إريتريا ويبدون التجاوب، الذي انعكس في فترة الحكم الملكي السنوسي عام ١٩٦٧ م بشكل إيجابي وإن كان محدوداً، وتمثل في مساعدة مندوب الجبهة، وبتسهيل بعض نشاطاته، ولكن بعد مجيء ثورة الفاتح عام ١٩٦٩ م بقيادة الزعيم التاريخي الليبي معمر القذافي، ألقت الثورة الليبية بكل ثقلها في دعم القضية والثورة الإريترية، وفتحت أمامها كل المجالات داخل ليبيا، وقدمت دعماً سخياً، بدأ يتقاطر على الثورة من عام ١٩٧٢ م شمل تقديم الأسلحة ـــ والدعم المادي ـــ والسياسي ـــ والإعلامي، وفتح باب التعليم للإريتريين في المدارس والجامعات الليبية، ولأول مرة يتجرأ رئيس عربي أفريقي، بالتحدث في مؤتمر القمة الأفريقية عن القضية الإريترية، هو الزعيم العربي الليبي القذافي، كما انسحب الوفد الليبي من اجتماع وزراء الخارجية الأفارقة، الذي عقد في أديس أبابا عام ١٩٧٢ م، عندما رفض الأفارقة إدراج القضية الإريترية ضمن بنود مؤتمر القمة الأفريقي، ولقد لعبت ليبيا دوراً كبيراً وأساسياً على الصعيد العربي والأفريقي والدعم للثورة الإريترية، من منطلق قومي عربي وإسلامي، ولم يخفِ الرئيس الليبي مشاعره المعارضة تجاه إثيوبيا، في كثير من المناسبات بسبب حربها العدوانية ضد شعب إريتريا في عهد هيلا سلاسي، واتجهت ليبيا منذ عام ١٩٧٤ م نحو تصعيد النضال الإريتري ودعمه بشكل مركزي في المجال الإعلامي والسياسي في أوروبا لنقل الصراع السياسي مع إثيوبيا هناك، ولكي تمكن الثورة الإريترية من اختراق الإعلام الأوروبي وذلك بافتتاح مراكز إعلامية تابعة للإعلام الخارجي لجبهة التحرير الإريترية (قوات التحرير الشعبية) في لندن وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والتي أضحت مواقع إعلامية هامة ومؤثرة في المراحل المقبلة والتي كان لها الأثر الكبير في جذب الرأي العام الأوروبي والمتفهم لعدالة القضية الإريترية نتج عنها تكوين مجلس اللوردات في بريطانيا لجنة تؤيد قضية إريتريا وأيدت الأحزاب الإيطالية والألمانية والفرنسية القضية الإريترية ونجح الزعيم التاريخي (عثمان صالح سبي) في إدارة الإعلام الإريتري بطريقة

متقدمة وشكل حضوراً سياسياً وإعلامياً هناك، وكان ذلك بفضل الدعم الليبي غير المحدود للثورة الإريترية، وعلى الصعيد العربي اعتبرت ليبيا قضية إريتريا قضية عربية يفترض أن تحظى بالاهتمام والدعم العربي، وكان موقفها واضحاً في كل المؤتمرات العربية، بالرغم من معارضة وتجاهل من بعض الدول العربية التي لم تدرك، إلى يومنا هذا أبعاد الصراع الإثيوبي ــ الإريتري، وارتباطه بالمخططات الأمريكية الصهيونية الساعية إلى جعل هذه المنطقة قواعد استعمارية تهدد الأمن العربي، وتدفع شعوبها لعدم التعايش مع الحضارة العربية الإسلامية، التي يتصدر شعب أريتريا الدفاع عنها، واتجه الأخ القائد معمر القذافي إلى دعم القوى العربية الإسلامية في إريتريا وخصها بالرعاية والاهتمام واحتضن الزعيم (عثمان صالح سبي) والذي كان يقابله بلا مواعيد، ويدخل معه في مناقشات واسعة حول أوضاع منطقة (القرن الأفريقي) وكان الزعيم الليبي يرى بأن شعوب هذه المنطقة عربية نازحة من الجزيرة العربية، ومن المفترض أن يتم استيعابها في الثقافة العربية الإسلامية ضمن جهود ثقافية وتوفير مراكز التعليم العربي لهم، وذكر الزعيم الإريتري بأن القذافي شخصية ذات أبعاد استراتيجية ويتمتع بنفس طويل، وذو ثقافة متميزة، كل هذا كان يجعله يركز في المناطق الإستراتيجية الهامة التي تستهدفها المخططات الأمريكية ــ الصهيونية، وفي هذا الإطار جاء اهتمامه المتزايد بالصراع الإثيوبي ــ الإريتري، وأمام هذا الدعم الليبي والعربي قررت أمريكا والغرب والكنائس العالمية التدخل لإيقاف المد العربي والإسلامي في الثورة الإريترية، وتدخلت بشكل مباشر عام ١٩٧٥ م ودفعت (أفورقي) للانشقاق من (قوات التحريرية الشعبية) والخروج من زعامة (عثمان صالح سبي) وحالة دون توقيع اتفاقية الوحدة في الخرطوم بين فصيلي جبهة التحرير الإريترية، والتي كانت ستؤدي إلى دعم وتعزيز دور القوى العربية الإسلامية، ووقفت أمريكا والكنائس بكل ثقلها المادي إلى جانب تنظيم (أفورقي) المنشق وجاء الدعم المادي والإغاثات بطريقة لم تعهدها الساحة الإريترية مما أدى إلى خلل كبير في التوازن السياسي والعسكري، بسبب ذلك التفوق المادي وأعلن (أفورقي) تنظيم الجبهة الشعبية عام ١٩٧٦ م ورفضت القيادة الليبية التعامل مع هذا الانشقاق ولم توافق على أي نشاط (للجهة الشعبية) داخل ليبيا حتى عام ١٩٩٠ م لأنها استوعبت أبعاد هذا الانشقاق على الصعيد القومي العربي وما يشكله من مخاطر أمنية، بسبب الدعم الأمريكي لهذا الانشقاق

والأهداف الكامنة وراء هذا المخطط الأمريكي في إطار الثـــورة الإريتريـــة، إلاّ أن نظـــام (النميري) في السودان قد دعم هذا الانشقاق وفتح المجال واسعاً أمام دخـــول المســـاعدات الأمريكية لجماعة (أفورقي) والتي كانت سبباً في إضعاف دور القوى الإسلامية في إريتريـــا وكانت حكومة (النميري) تعرقل دخول المساعدات للجبهات الإسلامية، وأمام كل هـــذه الأوضاع صمدت ليبيا في دعم قضية إريتريا حتى دخل الاتحاد السوفيتي في خط التحالف مع نظام (منجستو الشيوعي في إثيوبيا) عام ١٩٧٧م ووقف إلى جانبه وقدم له الدعم العسكري والسياسي ومارس أقصى ضغط على ليبيا لتكف عن دعمها لقضية أريتريا، والقيادة الليبيـــة كانت آنذاك محكومة بطبيعة الصراع الدولي بين الأقطاب ونتائج الحرب الباردة وارتباطـــها بتلك المواجهة الساخنة مع الكيان الصهيوني المحتل في فلسطين المحتلة، والمشاريع الأمريكية في المنطقة، كل هذا جعل ليبيا تتراجع وتقيم علاقات دبلوماسية مع إثيوبيا وقدمـــت الدعـــم العسكري والمادي لنظام (منجستو) إلاّ أن ذلك لم يكن يعني تخلي ليبيا عن قضيـــة وثـــورة إريتريا، بدليل أن الدعم الليبي لم يتوقف للقضية الإريترية، وتقدمت ليبيا بمبادرة الحكم الذاتي لوضع حد للصراع الإثيوبي الإريتري، إلاّ أن ذلك لم يجد القبول من الشعب الإريتري وقواه الوطنية، كما أنه ووجه بالرفض من الدول الإقليمية في المنطقة، مثـــل الســـعودية ومصـــر والعراق، إلى جانب الموقف السوري الداعم وبشكل مطلق لتحرير إريتريا والـــذي قـــاوم الضغوط الروسية في هذا الاتجاه، ومع هذا كله كان الأخ (القائد القذافي) مع شعب إريتريا، واحتضن أبناء إريتريا في ليبيا في كافة المجالات التعليمية ووفر لهم الحياة الكريمة في مجـــالات العمل والإنتاج في ليبيا، ولا يزال الكثير منهم في هذا البلد الشقيق، ولا ينسى شعب أريتريـا وقوف ليبيا إلى جانب إريتريا في مواجهة الغز الإثيوبي ودعمها لجيش الدفاع الإريـــتري في تصديه وصموده الرائع من عام ١٩٩٨ ـــ ٢٠٠٠ م وساهم بشكل كبير في الإمداد للقوات العسكرية ولفت نظر الحكومة الإثيوبية، وتحميلها مسؤولية ما يترتب على هـــذه الحـــرب، بجانب ما تقدمه ليبيا الآن في إريتريا للدولة، في مجالات التعليم والتنمية، ومساعدة إريتريـــا للخروج من الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب الإثيوبية، وهذا كله يجعل ليبيا وقائدها العـــربي القذافي في مقدمة الدول التي تحظى بحب واحترام الشعب الإريتري، ومكانة ليبيـــا ســـتظل محفورة في الذاكرة التاريخية للشعب الإريتري، ومن جانب آخر فإن ما يقوم به الأخ العقيـد

هذه الأيام في مبادراته التاريخية في مشروع توحيد أفريقيا ضمن مشروع (الولايات الأفريقية المتحدة) الذي سيعيد كتابة تاريخ أفريقيا من جديد ويضعها في الموقع الصحيح في مواجهة ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، وإنّ مجرد الترويج لهذا المشروع الوحدوي والسعي إلى تحقيقه هو إحياء لطموحات شعوب أفريقيا، ورد على كلّ تلك المخططات الأمريكية والصهيونية، التي طالما سعت إلى تهميش دور أفريقيا واستنزاف خيراتها وقهر شعوبها، والحؤول دون تقدمها، وهذا هو دور ليبيا في ظل قائدها التاريخي المتميز في هذا الزمن العربي الذي يشهد تراجعات في الثوابت ويقبل بالتعايش مع الأطماع التوسعية الصهيونية والأمريكية في المنطقة.

الجمهورية العربية اليمنية:

تعتبر اليمن من الدول العربية المجاورة لإريتريا، حيث تقع في جنوب إريتريا، وتربطها بإريتريا امتدادات تاريخية بهجرات تلك القبائل والسلالات العربية في إريتريا، كما أن التداخل في العادات والتقاليد المشتركة بينهما من العوامل الأساسية في تطابق الأمزجة بين الشعبين في كثير من الحالات، وفوق كل هذا وجود جاليات يمنية في معظم المدن الرئيسية الإريترية، مثل (كرن ــ اغوردات ــ ومصوع ــ وتسني... إلخ) وفي العاصمة الإريترية (أسمرا)، التي شهدت نشاطاً تجارياً يمنياً عبر مراحل تاريخية مختلفة، ولا زالت آثار وقوة النشاط الاقتصادي قائمة وماثلة في إريتريا، لكل هذه الأسباب وغيرها، فإن ارتباط الشعب اليمني مع القضية الإريترية ونضال الشعب الإريتري، امتاز بالتفاعل والتجاوب سواء على صعيد مستوى العلاقات الرسمية أو الشعبية، وقد سهلت اليمن مرور (الأسلحة والمؤن) وغيرها عبر البحر الأحمر إلى إريتريا، ولم تقف عائقاً أمام متطلبات النضال الإريتري، غير أن ظروف اليمن والتقلبات السياسية، التي كانت تعيشها لم تكن تشجع الإريتريين لوضع كل ثقلهم على (الجبهة الشرقية)، بجانب أن اليمن لم يكن على المستوى الحكومي من الدول القادرة على تقديم دعم مادي وعسكري للثورة الإريترية، إلاّ في بعض الحالات النادرة ونستطيع أن نقول إن الفترة القصيرة التي حكم فيها الرئيس (إبراهيم الحمدي) في

عام ١٩٧٦ م، كانت من الفترات الذهبية للثورة الإريترية، حيث تبنى القضية الإريترية في كافة المحافل العربية، وجعل أبواب اليمن مفتوحة أمام الإريتريين، الذين قدموا من دنكاليا وفتح لهم معسكر (خوكة)، ولا زال يتمتع حتى الآن بكل المرافق من مدارس ـ ومراكز صحية ـ وإشراف مباشر على اللاجئين من منظمات دولية ويمنية، بل وكان مستعداً أن يذهب بعيداً في دعمه للقضية الإريترية، لولا أن داهمه القدر بتلك المؤامرة الغادرة، التي اغتيل فيها والتي دبرها (الغشمي)، الذي سقط في شر أعماله ومات شر موته.

ومنذ أن تولى الرئيس (علي عبد الله صالح) السلطة عام ١٩٧٧ م، والذي عرف قادة إريتريا العسكريين، عندما كان قائداً عسكرياً في "الحديدة"، سار على نفس نهج أسلافه ولكن بوسائل أنجح وأقوى وأبدى اهتماماً كبيراً بالقضية الإريترية، وقدم الدعم والتأييد المطلق وبرز مكتب (جبهة التحرير الإريتري) في صنعاء بنشاطات متميزة، في كل الأصعدة السياسية والإعلامية، وبالرغم من بعض الضغوط التي كان يتعرض لها (اليمن) من إثيوبيا، بسبب دعمه ووقوفه مع نضال الشعب الإريتري، قام الرئيس اليمني بعدة مبادرات في السعي لتوحيد فصائل الثورة الإريترية، وآخرها مبادرته في مارس (آذار) عام ١٩٩٠ م، لتوحيد الفصائل ذات التوجه العربي الإسلامي، لكن بحكم أن بعض قيادات تلك الفصائل، لم تكن على مستوى متطلبات تلك المرحلة، كما أنها لم تحسن قراءة الأحداث السياسية المقبلة في المنطقة، فإنها أفشلت تلك الجهود، والسبب يعود في الحقيقة إلى أدوات (الجبهة الشعبية) في تلك الفصائل، ودورها التخريبي للجهود الوحدوية آنذاك، مما نتج عنه فشل تلك المبادرة، وعدم توقيع تلك الفصائل على ميثاق وطني، يضعها على الطريق الصحيح.

ويعتبر اليمن ثاني دولة بعد السودان اعترفت باستقلال إريتريا، إثر دخول القوات الإريترية إلى العاصمة أسمرا في ١٩٩١/٥/٢٤ م لتحرير إريتريا، وألقت بثقلها السياسي في ترسيخ استقلال إريتريا، ودعم حكومة الجبهة الشعبية من دون تردد وإبرام اتفاقيات اقتصادية وسياسية وثقافية مع إريتريا، وقدمت المنح الدراسية للإريتريين، وبالرغم من الخطأ الفادح الذي ارتكبه نظام (أفورقي)، في اجتياح جزيرة حنيش اليمنية، إلاّ أن اليمن تجاوز هذا الخطأ بعد التحكيم الدولي لصالحه ويسعى إلى إدارة علاقاته بوعي نافذ هذه المرة.

دولـــة الكويت:

في الواقع أن دولة (الكويت) قد تميزت من وقت مبكر، بتفاعلها مع القضايا العربيــة والإسلامية، ولها سجل حافل في هذا المجال، لا ينكره إلاّ جاحد وغير ملم بالدور الكويتي في مجالات الدعم للقضايا العربية والإسلامية، وإن التفاعل والدعم يرجع إلى كون (الكويــت) كانت دولة ديموقراطية، وكان المجال مفتوحاً لحرية الصحافة ــ وحرية الاتصال السياســي، بالاتجاهات السياسية الكويتية المختلفــة، وبالتالي كانت مدخلاً لاســتقطاب الصحفيــين العرب من كل الاتجاهات اليسارية ــ والقومية ــ والإسلامية، مما أتــاح فرصاً لا يســتهان بها للثورة الإريترية، للتعبير عن معاناة الشعب الإريتري، وقد بدأ اهتمام الكويت الرسمــي بالجانب الإنساني تجاه الشعب الإريتري، حيث أنها تعتبر أول دولة عربية بــادرت بتقــديم مساعدات إنسانية كبيرة، لأول دفعات اللاجئين الإريتريين عام ١٩٦٧ م وأقــامت لهــم الخيم، والمستوصفات بجانب (الأغذية والأدوية)، واهتمت أيضاً بتقــديم المنــح الدراســية للطلاب الإريتريين في الجامعات والمدارس، وواصلت دعمها الإنساني والتعليمي، وكان هــذا تمهيداً للاعتراف بــ(جبهة التحرير الإريترية)، وفتح مكتب رسمي لها عام ١٩٧٢ م، وتقديم مساعدات مادية وإعلامية واستقبال الوفود الإريترية، مع العلم إن الدور الرسمي والحكومــي كان محدوداً في دعم الثورة الإريترية، وكان الدور الأساسي يتمثل في دعــم المؤسســات والجمعيات الخيرية الكويتية، حيث تكفلت إحدى هذه الجمعيات بإقامة قرية للأطفــال في شرق السودان والتي عرفت باسم (قرية حنان)، بجانب أن الشعب الكويتي بكل منظماتــه وهيئاته الإسلامية كان يدعم قضية إريتريا وبمختلف الوسائل، وسجل المندوب الكويــتي في الأمم المتحدة عام ١٩٨٢ م بادرة تاريخية لم يسبق لها مثيل، حيث طالب بمناقشة القضيــة الإريترية في الأمم المتحدة، باعتبار أنها تعتبر طرفاً رئيسياً في هذه القضية، لكونهــا رعــت وسنت القوانين لإقامة الاتحاد الفيدرالي بين إريتريا ــ وإثيوبيا، وطالب بإيقــاف المهزلــة الاستعمارية الإثيوبية في إريتريا، ودخل في مشادات كلامية مع المندوب الإثيوبي في الأمــم المتحدة آنذاك.

وهكذا نجد الكويت باستمرار لها مواقف مضيئة من قضية الشعب الإريتري، وقد عبر الإريتريون على المستوى الشعبي والسياسي عن تعاطفهم الكامل مع الشعب الكويتي الشقيق عندما دخلت القوات العراقية الكويت عام ١٩٩٠ م، الذي لم يدمر الكويت وطنياً فحسب، وإنما انعكس هذا الدمار على دور الكويت الداعم للقضايا العربية والإسلامية، وتأثرت منه كثير من الحركات والجمعيات والمؤسسات الإسلامية والعربية، التي كانت تعتمد على دعم الكويت الثابت، والذي كان له أثره الفعال في كل المستويات الإنسانية والسياسية، ولا تنسى القيادة التاريخية (لجبهة التحرير الإريترية)، ذلك الدعم المبكر منذ عام ١٩٦٣ م من الشيخ عبد الله المطوع (أبو بدر) رئيس جمعية الإصلاح الاجتماعي، الذي تفهم عدالة القضية ومعاناة الغالبية الإسلامية، من الهجمة الاستعمارية الإثيوبية الصليبية آنذاك.

دولة الإمارات العربية:

في الحقيقة إن موقف دولة الإمارات العربية، قد ارتبط بشكل مباشر وفعال، بذلك التعاطف والدعم المتميز للشيخ (زايد بن سلطان) رئيس دولة الإمارات العربية، الذي وقف مع قضية إريتريا من منطلق إسلامي وعربي، وأبرز اهتمامه (بالقضية) في كافة المستويات السياسية والمادية والإعلامية، وأخذ الوجود الفعلي للدبلوماسية الإريترية من عام ١٩٧٢ م، حيث نشط وبرز مكتب (جبهة التحرير الإريترية) برئاسة السيد (آدم بيه)، والذي استخدم الدعم والتعاطف الإماراتي بشكل سلبي، أعاق تطور علاقات فصائل الثورة الإريترية مع دولة وشعب الإمارات الشقيقة، وحال دون الاستفادة منه، وفتح المجال أمام العمالة الإريترية، وظل (آدم بيه) يقدم منشورات غير واقعية ومضرة بالنضال الوطني، ووظف كثيراً من إمكانيات الثورة لمصالحه الذاتية متناسياً مهمته كممثل للثورة، لكن يظل موقف الإمارات بقيادة الشيخ (زايد بن سلطان) من المواقف المشرفة في دعم الثورة والقضية، بل وإن الشيخ (زايد) كان يجمع الفصائل الإريترية بين حين وآخر، ويقدم لهم النصائح والمشورات التي تقوي مركز النضال الإريتري على الصعيد الدولي.

وقد ربطته علاقات خاصة بالزعيم (عثمان صالح سبي)، بالرغم من محاولات (آدم بيه) التخريب على دور (عثمان سبي) الوطني، وتطلعاته لخدمة قضية شعبه، بمثل تلك العلاقات المتميزة، التي كان يحاول إيجادها مع الزعماء العرب، لقد كان من مميزات دولة الإمارات أنها كانت تقدم موازنة سنوية ثابتة، والدعم في المجالات الإنسانية المختلفة، وتقديم منح دراسية للطلاب الإريتريين، وظل (الشيخ زايد) يواصل دعمه واهتمامه بالقضية الإريترية، من دون كلل أو تراجع مما جعله يحظى باحترام قادة فصائل الثورة الإريترية وتقدير أبناء الشعب الإريتري في كل مكان.

والجدير بالذكر، أن (الشيخ زايد) قد قرر في عام ١٩٧٧ م، منح (٢٠٠٠) أسرة إريترية من أسر الشهداء حق التوطين في دولة الإمارات، من موقع الالتزام بالأخوة الإسلامية العربية، وللتخفيف من معاناة اللاجئين الإريتريين في شرق السودان، الذين كانوا يرزحون تحت ويلات الفاقة والفقر، التي أحاطت بهم بسبب تلك الحرب الظالمة، وعند الشروع في إجراءات في هذا الاتجاه سعى (آدم بيه)، إلى تعويق هذا الهدف الإنساني النبيل، والتشكيك في أهلية الإريتريين، واستحقاقهم لهذه المكرمة من سمو الشيخ (زايد)، واكتفى (آدم بيه) بتوظيف هذا المشروع لصالح أسرته وأقاربه، وحصل بموجبه على جنسية الإمارات، وهكذا أعيقت كثير من الإنجازات لصالح المسلمين الإريتريين، بمثل هذه العناصر في منطقة الخليج، وسيأتي ذكر كثير من الجرائم، التي مهدت لإلحاق الهزيمة بالمسلمين في إريتريا، بهدر إمكانيات كان يمكن أن تمكنهم من حسم الصراع لصالحهم، وقد ضاعت فرص كثيرة في الإمارات العربية، بسبب تلك الممارسات غير المسؤولة، التي كان يقوم بها ذلك المندوب، الذي تخلى عن دوره ومهامه الوطنية في تلك المرحلة التاريخية الدقيقة من نضال شعبنا.

دولة قطر:

تعتبر دولة قطر من الدول العربية، التي أبدت اهتماماً (بالقضية الإريترية) من مرحلة الستينات، وعبرت عن تضامنها مع الشعب الإريتري، إلاَّ أن الاعتراف الرسمي والدعم القطري بدأ ينصب على الثورة الإريترية، منذ عام ١٩٨١م، وتزايدت في مرحلة الثمانينات بوجه خاص، في مجال الدعم العسكري والمادي والمواد الغذائية وتقديم المنح

الدراسية للطلاب الإريتريين. كما سخرت وسائل الإعلام الرسمي، في كشف وتعرية النظام الاستعماري الإثيوبي، وواصلت قطر دعمها للشعب الإريتري وثورته، حتى تحرير إريتريا عام ١٩٩١ م وللهلال الأحمر القطري دور إنساني كبير في تخفيف معاناة اللاجئين الإريتريين، ولا ينسى شعبنا تلك المعونات القطرية المكثفة، التي كانت تتدفق من قطر إلى مناطق اللاجئين في شرق السودان، كما ساهمت في دعم مشروعية الفصائل الإريترية في المحافل العربية والدولية.

الجمهورية اللبنانية:

استفادت الثورة الإريترية من المناخ الديمقراطي اللبناني، الذي قامت أسسه على التعددية، وحرية الصحافة والنشر، وفتح المجال أمام كل الاتجاهات والقوى العربية، فكان (لبنان) المنبر الإعلامي، الذي برز من خلاله إعلام الثورة الإريترية، فمنذ عام ١٩٧٤ م تقريباً بدأت النشرات والكتب وكل الأعمال الإعلامية، تنطلق من لبنان وافتتحت (جبهة التحرير الإريترية) مكتباً إعلامياً كبيراً في بيروت، ووجدت الثورة الإريترية الرعاية والدعم الإعلامي والسياسي، من كافة الأحزاب اللبنانية ذات التوجه القومي العربي، والتي احتضنت الثورة الإريترية عبر صحافتها وإعلامها المؤثر والفعال، ولا تنسى فصائل الثورة وقادتها، موقف (اتحاد الصحافيين اللبنانيين)، الذي سخر كل إمكانياته وعلاقاته في بلورة عدالة (القضية الإريترية)، وجعل مركزه في (بيروت) مقراً للمؤتمرات الصحفية للثورة الإريترية، ورعاية معظم أنشطتها الإعلامية.

وقد تصدرت الأحزاب اللبنانية المواقف السياسية الداعمة، وأقامت المهرجانات السياسية، وفي مقدمة هذه الأحزاب (اتحاد قوى الشعب العامل ـــ والاتحاد الاشتراكي العربي ـــ والحزب التقدمي الاشتراكي ـــ وحركة أمل...)، وإن كل هذه المواقف جعلت الدولة اللبنانية بكافة أجهزتها، تتعاون في تغطية كثير من تحركات الفصائل الإريترية، وتسهيل دخولهم إلى لبنان، بل ومنحتهم الاقامات مما أوجد في لبنان جالية إريترية، ولذلك فإن (لبنان) يمثل بالنسبة للنضال الإريتري المركز الإعلامي المتقدم، الذي انطلق منه الأعلام الإريتري، لأسماع صوت الحق الإريتري في معظم أرجاء العالم، وقد ساهم الصحافيون

اللبنانيون من كل الاتجاهات والطوائف في الذود عن القضية الإريترية، والدفاع عن حق تقرير المصير للشعب الإريتري.

الجمهورية التونسية:

برز اهتمام تونس إثر إعلان الخلاف (الإثيوبي ـــ التونسي)، في إحدى مؤتمرات القمة الأفريقية، ففي عام ١٩٨٢م استدعى الرئيس التونسي (الحبيب بورقيبة)، وفد (جبهة التحرير الإريترية) برئاسة الزعيم (عثمان صالح سبي)، والذي قوبل بشكل رسمي من الحكومة التونسية، واستقبلهم رئيس الدولة، وأعلنت تونس عن اعترافها الكامل بحق الشعب الإريتري في الحصول على استقلاله الوطني، وأكدت على دعمها الكامل للثورة الإريترية، فكان ذلك بمثابة تحول إيجابي في المغرب العربي، الذي كان تفاعله مع القضية ضعيفاً، وافتتح مكتب (الجبهة)، والذي اعتبرته الخارجية التونسية شأنه شأن أي سفارة دبلوماسية، ووفرت لمكتب الجبهة كل الامتيازات، التي تمكنه من الاتصالات الدبلوماسية بكافة الأجهزة والإدارات التونسية، وقد كانت فترة الوزير الأول السيد (محمد المزالي) (١٩٨٢ ـــ ١٩٨٥)، من أروع المراحل التي تعززت فيها علاقات الثورة الإريترية بالحكومة والاتحادات والشعب التونسي، ويرجع الفضل في ذلك إلى السيد (محمد على خليفة) ممثل الجبهة في تونس آنذاك، حيث لعب دوراً فعالاً في دفع تلك العلاقات وتقويتها لصالح القضية الإريترية، وظلت العلاقة الإريترية ـــ التونسية على حيويتها حتى عام ١٩٩٠ م.

المملكة الأردنية الهاشمية:

لا شك أن الشعب العربي الأردني معروف بحماسه القومي العربي، وتفاعله مع القضايا العربية بشكل قوي وثابت، وبالرغم من ظروف المملكة الأردنية الهاشمية من الناحية الرسمية، وعدم تبنيها للقضية الإريترية بشكل سياسي معلن، في باكورة انفجار الثورة الإريترية عام ١٩٦١ م، إلاَّ أن الملك (حسين) رحمه الله تعالى قد بادر بالاجتماع بالزعيم

الوطني (إدريس محمد آدم) في عام ١٩٦٤ م، عندما كان يشارك الوفد الإريتري في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في (القدس)، وقد أبدى الملك (الحسين) اهتماماً خاصاً بالقضية الإريترية، ووقف في المؤتمر بجانب دعم نضال الشعب الإريتري في حق تقرير مصيره، وظلت الأردن محطة مرور لبعض نشاطات وتحركات المناضلين الإريتريين، ومع تطور نضال الثورة الإريترية، وتحقيقها للانتصارات العسكرية الكبيرة عام ١٩٧٥ م، وتحريرها للمدن الإريترية، والذي طرح (القضية) في الواجهة الدولية، وجهت الأردن دعوة رسمية إلى الزعيم (عثمان صالح سبي) عام ١٩٧٨ م، والتقى بالملك (حسين) رحمه الله، ورئيس الوزراء ووزير الخارجية الأردني، وافتتح آنذاك مكتب رسمي (لجبهة التحرير الإريترية) في عمان، الذي أصبح نقطة ارتكاز هامة للقيام بنشاطات إعلامية وسياسية واسعة، وقدمت المملكة الهاشمية منحاً دراسية للطلاب الإريتريين في كافة المجالات الدراسية، كما اهتمت بقبولها للإريتريين في الدورات الفنية والمهنية بأعداد لا يستهان بها، وبرز اهتمام الأردن بشكل رئيسي منذ عام ١٩٨٦ م، والذي شارك بمواقف واضحة تجاه دعم وتأييد القضية في كافة المحافل الدولية، كما سمح للقيادات الإريترية، بإقامة ندوات ـــ ومؤتمرات صحافية، تغطي جوانب هامة في النشاط العسكري والسياسي، كما اهتم التلفزيون الأردني، بإجراء لقاءات مع القيادات والمسؤولين الإريتريين، وقد انعكس الاهتمام الرسمي بالقضية الإريترية، على الأحزاب السياسة والمنظمات النقابية الأردنية، وعلى الشارع الأردني. وقد أطلقت بلدية (عمَّان) اسم شارع في عمَّان، باسم (شارع إريتريا)، وقدمت الأردن مساعدات في مجال الأدوية ـــ وبعض المعدات الصحية، وأعلنت عن دعمها الثابت للحق الإريتري حتى دخول القوات الإريترية إلى العاصمة الإريترية (أسمرا) عام ١٩٩١ م، وتتطلع إريتريا إلى الاستفادة من الخبرات العلمية الأردنية في شتى مجالات التقدم والازدهار.

والجدير بالذكر أن الأردن البلد الوحيد، الذي ظل مبقياً على مكتب جبهة التحرير الإريترية، يزاول نشاطه السياسي والإعلامي، بحسابات واعية بخلفيات النظام الإريتري، وأهمية إشراكه للقوى، التي تمثل التوجه العربي الإسلامي، وهذا الموقف يحظى باحترام كبير من الجماهير الإريترية، التي تطالب بإقامة نظام ديمقراطي تعددي في إريتريا.

المملكـــة المغربية:

تعاملت المملكة المغربية مع القضية الإريترية، منذ وقت مبكر منذ عام ١٩٦٧ م ليس على المستوى الرسمي، ولكن على مستوى الأحزاب والنقابات، والشـــخصيات السياســية المتنفذة، ووجدت القضية الإريترية طريقها إلى الإعلام المغربي، كما كانت تشـــترك وفــود الثورة في المؤتمرات الإسلامية والعربية التي كانت تعقد في المغرب، وقد اعتمـــدت المغـــرب مندوباً (للجبهة) في منتصف السبعينات، والذي اختصرت نشـــاطاته، في توزيـــع المـــواد الإعلامية للثورة، والاتصال بجهات حكومية وأحزاب سياسية، إلاّ أنها لم تكن لهـــا أيـــة عوائد لصالح دعم الثورة، في الجانب العسكري أو المادي والسياسي، لكن الأحزاب المغربيـة أبرزت تأييدها القوي للقضية الإريترية، في كافة المناسبات القومية والمهرجانات السياســية، وبسبب وقوف نظام (منجستو) عام ١٩٨٢ م، مع دعاة المشـــاكل في الصحـــراء الغربيـــة المغربية، وتأييدها لما يسمى بجبهة تحرير الصحراء (البوليساريو)، فإن المغرب قد أبدى اهتماماً نوعياً في المحافل الإقليمية والدولية بالقضية الإريترية، وأصبحت تؤكد الحكومـــــة المغربيـــة تأييدها المطلق لحق تقرير المصير للشعب الإريتري، وقد كان يمكن الاستفادة من ذلـــك إلى أقصى حد ممكن، بحكم موقع المغرب الإقليمي والدولي، وعلاقاتها الأوروبية لصالح القضيـــة الإريترية، لو ركزت الفصائل الإريترية اهتماماتها النوعية بالمغرب العربي.

الجمهوريـــة الجزائـــــرية:

كان من المفترض أن تكون الجزائر السباقة في دعم ثورة (إريتريا)، بحكم التكويـــــن الثوري (لجبهة التحرير الجزائرية)، والتي كان لها خطاً متميزاً في محاربة الاســـتعمار بكـــل أشكاله، وكانت محسوبة على القوى اليسارية العربية، إلاّ أن الجزائر لم يكن لها ذلك الـــدور الفعال في دعم قضية إريتريا، بالرغم أن جبهة التحرير الإريترية افتتحت مكتباً سياسياً مـــن عام ١٩٦٩ م، ولكنه لم يتجاوز ذلك الجانب الشكلي، والسبب يعود لعدم تفاعل الخارجيـة الجزائرية، مع ثورة وقضية شعب إريتريا، نتيجة حسابات مرتبطة بالعلاقـــات مـــع نظـــام الإمبراطور (هيلا سلاسي) في إثيوبيا. ولكن حـــاول الرئيـــس (بومديـــن)، أن يســـتغل انتصارات الثورة الإريترية عام ١٩٧٥م، بتحرير بعض المدن الإريترية الرئيسية، بدعـوة الأخ

(أحمد ناصر) رئيس جبهة التحرير الإريترية آنذاك، والذي قال له في المحادثات الرسمية، إن حكومة الجزائر تستطيع أن تتقدم بمبادرة لدى الاتحاد السوفيتي تنهي الحرب في إريتريا، إذا قبلتم بالحكم الذاتي، من خلال الاتصال (بالاتحاد السوفيتي)، أو إعادة الاتحاد الفيدرالي في أحسن الأحوال، أما إذا كنتم قادرين على الحسم العسكري وهزيمة نظام (منجستو) الشيوعي، فإننا نبارك ونعزز جهودكم الدبلوماسية في هذا الجانب، وبالطبع فإن جبهة التحرير الإريترية، رفضت هذه المبادرة وتجاهلتها على الصعيد السياسي والإعلامي، ولم يكن للجزائر أي موقف مشرف وداعم لقضية إريتريا، باستثناء وجود ذلك المكتب، الذي تحول مندوبه بمرور الوقت، إلى مدرس للغة العربية في إحدى المدارس الثانوية الجزائرية، وتلك كانت مساهمة جادة من المندوب الإريتري، في تعريب الدراسة في الجزائر بدلاً من التعلق بأحلام دعم الجزائر آنذاك.

إن تسليطنا لبعض الأضواء على العلاقات العربية ـــ الإريترية، في مرحلة ما قبل التحرير، يتطلب منا الإلمام بكافة الجوانب والتفاصيل والأرقام، للدعم العربي للقضية الإريترية في كل المجالات، وإن مثل هذا العمل سوف يتطلب جهداً واتصالاً بجهات رسمية في مختلف الأقطار العربية، وبالرغم من ذلك فإننا نعتبر أن ما تناولناه هنا يدخل في إطار وضع الصورة الصحيحة في المكان الصحيح، وستأتي المرحلة التي نقدم فيها الدور العربي على الصعيد الإقليمي والدولي لصالح (القضية الإريترية)، ويكفي أن الوطن العربي، كان هو قاعدة الانطلاق والاتصال والمرور، لكافة جوانب دعم (القضية الإريترية)، ولو كان المحيط العربي معادياً للقضية، وللثورة الإريترية، لما كانت تجد إريتريا، المنفذ الذي يمكنها من إيصال قضيتها ومعاناة شعبها إلى الرأي العام العالمي، وهذا ما نأمل أن تدركه قيادة (الجبهة الشعبية)، التي تسعى في محاولة يائسة إلى اتهام المحيط العربي بكافة دوله وأقطاره، بأنه لم يكن متجاوباً مع الثورة الإريترية، في الوقت أن انتصار إريتريا قد تحقق بفضل الاحتضان العربي للقضية الإريترية، وبحكم وجود الأنصار والحلفاء والمؤيدين من الوطن العربي، وهو من العوامل الرئيسية في انتصار قضايا الشعوب في عالم اليوم، ضمن تداخلات المصالح الحيوية، والموقع الاستراتيجي والأوضاع الأمنية والاقتصادية. والعرب كانوا حلفاء الثورة

الإريترية، وقاعدة انطلاقها في كافة مراحلها النضالية، ولن يؤثر نهيق الطائفيين في مسامع وإدراك الغالبية العربية الإسلامية في إريتريا.

لقد كانت لإريتريا فرصة تاريخية نادرة، بعد التحرير وإعلان الاستقلال في عام ١٩٩٣ م، حيث أن العالم كله قد فتح قلبه وعقله وتطلع إلى هذه الدولة الفتية، والكل أراد أن يقيم معها علاقات متميزة، وفي مقدمة هذه الدول كانت الدول العربية الشقيقة، التي استبشرت بميلاد الدولة الإريترية، ووضعت حساباها (الاستراتيجية) في البحر الأحمر، في إطار دعم وتوطيد الدولة الإريترية، لم يكن يهم هذه الدول من يقود إريتريا، وهذا ما لم تدركه قيادة الجبهة الشعبية، ولكن كانوا ينتظرون من يستقبل يدهم الممدودة لبناء علاقات تدعم المصالح المشتركة، بل وإن ملف الفصائل الإريترية كان هناك شبه إجماع عربي لقفله، والتعامل مع الدولة الإريترية، والضغط على هذه الفصائل للتعامل مع معطيات إريتريا الراهنة، ولكن الرئيس الإريتري، أراد أن يبقي خط خلافه وتعارضه مع المحيط العربي بشكل عام، مفتوحاً بنفس عقلية أباطرة إثيوبيا، الذين ظلوا يراهنون على علاقاهم بالغرب الأوروبي ضمن عدائهم مع المحيط العربي الإسلامي، وأصبح يتحين أي فرصة للإساءة إلى العرب، واعتبار أن العلاقة معهم غير مجدية، بل وأن السيد (الأمين محمد سعيد) وزير إعلام سابق، قال بوقاحة في إحدى المجلات العربية: (إن العرب لا يملكون سوى الثرثرة، وإنهم عاجزون عن حل مشاكلهم، ناهيك عن دعمهم لإريتريا، وإن إريتريا لا تسعد بالانضمام إلى الجامعة العربية)، بل وأن (أسياس أفورقي) اعتبر في أحد تصريحاته (أن السعودية هي العدو الأول للشعب الإريتري، وأن مصر تقف ضد استقلال إريتريا).

بهذا الأفق الضيق، والذي يفتقد إلى أبسط مواصفات رجال الدولة، افتتح قادة الجبهة الشعبية عهدهم لرئاسة الدولة الإريترية، وأصبحوا يركزون على التنكر للموقف وللدعم العربي، ورموا بكل ثقلهم للوقوع في أحضان الكيان الصهيوني، واعتبروا (إسرائيل) عدوة الشعب الإريتري، الحليف (الاستراتيجي) لإريتريا، وفتحوا المجال أمام القواعد العسكرية الإسرائيلية، ومكنوها من السيطرة على منافذ إريتريا في (البحر الأحمر). ويعتقد (اسياس) أن مراهنته على الكيان الصهيوني، سوف تمكنه من المساومة مع الدول العربية، بالرغم من

التطورات والمتغيرات، التي يحملها مشروع السلام العربي ـــ الإسرائيلي المزعوم، والحصـــول على دعمها الاقتصادي، وسوف تركض هذه الدول وراء نظام (اسياس)، حتى يتراجع عـــن خططه مع الصهاينة وهو يقول (إنه معجب بالكيان الصهيوني، الذي فرض وجوده وكيانـــه على مائة مليون عربي، وإنه يتطلع إلى الاستفادة من هذه التجربة) ليكون معادياً للعـــــرب، ومقابل ذلك يحصل على كل ما يريد من أمريكا ومن الغرب الصليبي، ولكنه نسي أنه غـــير مؤهل للقيام بأي دور (استراتيجي) في هذه المنطقة، ويحتاج إلى مراحـــل طويلة، والدخـــول في معارك متعددة، سوف لن يخرج منها بالتأكيد إلاّ وهو محطم، والغرب لا يراهن بعلاقاتـــه ومصالحه مع المحيط العربي مع نظام (اسياس)، الذي تقـــوده مجموعة مغامرة وتعـــاني مـــن إفلاس سياسي، ومرفوضة من الشعب الإريتري، وغير منسجمة مع دول الجوار ومحيطـــــها العربي والأفريقي، وحتى هذا لو تحقق، فإن تكوين (اسياس) النفسي وغطرسته السياســية، لا تؤهله أن يلعب دور الشرطي في المنطقة، وهذا ما يجب أن يدركه قبل فوات الأوان.

إن العلاقات العربية ـــ الإريترية، تقوم على القواعد الأزلية، ولا يمكـــن أن تهزهـــا الصخور الهشة، والشعب الإريتري بجذوره التاريخية والثقافية والدينية، لقادر على ترســـيخ علاقاته مع أمته العربية الإسلامية، وهذا يتطلب بالطبع استيعاب المحيط العـــربي، والعوامـــل الخارجية التي تفوق إمكانيات القوى العربية الإسلامية في إريتريا، والتي لا بد مـــن دعمـــها لإعادة ترتيب أوضاعها داخل إريتريا وخارجها، قبل أن ترسخ المجموعة الطائفيـــة نظامـــها السياسي المعادي للوطن العربي، وقبل أن تتمكن من توظيف موقع إريتريا في البحر الأحمـــر للمخطط الصهيوني التوسعي.

الثورة الإريترية وعلاقات التلاحم مع الثورة الفلسطينية:

عاشت القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني الشقيق، في وجـــدان الشعب العـــربي في إريتريا، منذ المرحلة الأولى لمقاومة الشعب الفلسطيني للوجـــود الصـــهيوني في أراضـــي فلسطين العربية، وارتبط الشـــعب الإريـــتري بالقضيـــة الفلســـطينية عنـــد اســـتقباله في عام ١٩٤٨ م، لوفد العلماء الفلسطينيين إلى إريتريا في ذلك العام، الذي تفجرت فيه الحرب العربية مع إسرائيل، واستقبلوا من الأحزاب الوطنية الإريترية، في مقدمتها حـــزب الرابطـــة

الإسلامية بقيادة الزعيم الوطني (إبراهيم سلطان) سكرتير الرابطة آنذاك، وقد تمكن الوفد الفلسطيني، من إلقاء خطب في المساجد الإريترية الكبيرة، مثل جامع (الخلفاء الراشدون ــ وعمر بن الخطاب ــ ومسجد عمر بن عبد العزيز) في العاصمة الإريترية (أسمرا). وقد شرح الوفد أبعاد المخطط الصهيوني في (فلسطين)، واستهدافه للإسلام والمسلمين في هذه المنطقة، وسعيه إلى الاستيلاء على المسجد الأقصى، وأدرك الشعب الإريتري منذ تلك الفترة مأساة الشعب الفلسطيني الشقيق، كما زار الوفد الفلسطيني المدن الكبيرة مثل مدينة (كرن ــ ومصوع ــ وأغوردات) وكانت تلك الجولة بداية عهد شعبنا بالقضية الفلسطينية، وقد استوعب شعبنا بحسه الوطني، أن المخطط الإثيوبي الاستعماري في إريتريا، والمدعوم من (أمريكا ــ وبريطانيا)، إنما يستهدف تكرار مأساة فلسطين في إريتريا، وسلخ إريتريا من محيطها العربي الإسلامي، ومن هذا المنطلق تصدت الغالبية العربية الإسلامية في إريتريا للاستعمار الإثيوبي، وأعوانه الأمريكان والإنجليز، وقاوم شعبنا وبكل الوسائل، لمخطط ضم إريتريا إلى إثيوبيا، ولا ننسى هنا أن المتطوعين الإريتريين، قد شاركوا في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ م، وفي مقدمتهم الشيخ (صالح عمر حسين)، لقد كانت العلاقة مع الثورة الفلسطينية مبكرة بالنسبة للثورة الإريترية، حيث أن القيادة التاريخية (لجبهة التحرير الإريترية)، كانت تعيش القضية الفلسطينية، وتتفاعل على أساس ذلك التلاحم النضالي بين الشعبين. وقد كانت انطلاقة الثورة المسلحة في إريتريا، بقيادة (جبهة التحرير الإريترية) عام ١٩٦١ م، من العوامل الرئيسية التي فتحت المنافذ أمام الأخوة الفلسطينيين، في حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بقيادة (ياسر عرفات)، ووجدت (جبهة التحرير الإريترية)، الاعتراف المبكر والتلاحم من الشعبين العربيين في سوريا والعراق منذ عام ١٩٦٣ م، إلى جانب ذلك الدعم والتفاعل من القيادة السعودية، في عهد المغفور له إن شاء الله (الملك فيصل بن عبد العزيز) وأصبحت (للجبهة) مكاتب رسمية في العواصم العربية المذكورة، وإن الاعتراف الذي كان سائداً آنذاك في الدول العربية بالنسبة للشعب الفلسطيني، كان عبر (منظمة التحرير الفلسطينية)، بقيادة السيد (أحمد الشقيري)، الذي لم يتجاوز دوره تلك الخطب الرنانة، ومجاراة الأنظمة العربية في سياساها الملتوية تجاه القضية الفلسطينية، وبرزت (فتح) منذ عام ١٩٦٢ م، باعتبارها التنظيم الذي ينطلق من الكفاح المسلح، وينادي بمقاومة

الوجود الصهيوني في (فلسطين) عسكرياً، وانطلقت هذه الحركة من بعض الفلسطينيين المتواجدين في (الكويت)، وفي مقدمتهم الأخ (ياسر عرفات ــ وأبو جهاد ــ وأبو إياد) من أبطال حرب التحرير الشعبية في (فلسطين)، وبسبب التزام الدول العربية بقيادة المنظمة، ووقوفها إلى جانب زعامة (أحمد الشقيري) رفضت بروز أي تنظيم آخر، ولم تقم حركة فتح بأي نشاط في الدول العربية، وهنا يأتي دور (جبهة التحرير الإريترية)، والتي أصبحت أحد القنوات الأساسية في التنسيق مع (فتح)، ودعم جهودها وتبني مواقفها، وتمثل ذلك في الآتي:

١ ــ نقل أدبيات وبيانات ونشاطات (فتح) إلى الفلسطينيين في الدول العربية، خاصة في (سوريا ــ والعراق ــ والسعودية)، والعمل على التنسيق بين كل الدوائر الفلسطينية، ونقل تعليمات قيادة (فتح) إلى فروعها وإيصالها إلى ممثليهم في الدول العربية.

٢ ــ قام الزعيم التاريخي لجبهة التحرير الإريترية (عثمان صالح سبي)، بنقل بعض الأسلحة المحدودة لفتح وإيصالها إلى الفلسطينيين في سوريا، ومن ثم نقلها للخلايا الداخلية لعناصر (فتح) في الأرض المحتلة.

٣ ــ تحولت مكاتب (الجبهة) إلى مقرات لمنظمة (فتح)، في تمرير أنشطتها المختلفة إلى الفلسطينيين في الدول العربية، وكان الزعيم (سبي) يناقش القيادة السورية، بحكم علاقته الوطيدة معهم في عهد الرؤساء (أمين الحافظ ــ والأتاسي ــ وحافظ الأسد)، الداعم الأساسي لحركة التحرر العربي في فلسطين ــ وإريتريا وغيرها من الدول العربية، وكان يطالب السيد (سبي) من هذه الحكومات في سوريا بدعم حركة (فتح)، باعتبارها العنصر الفعال في النضال الفلسطيني لإيمانها بالعمل المسلح ضد الكيان الصهيوني.

ونجحت حركة (فتح) أكبر المنظمات الفلسطينية على الإطلاق، وأكثرها تلاحماً مع الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وأوضحها في البرامج والأهداف، وأعمقها في فهمها لطبيعة الصراع مع الكيان الصهيوني، على ترسيخ دورها وإثبات وجودها في الدول العربية، عبر تأصيلها لاتجاه المقاومة المسلحة، وكانت نكسة حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ م

من العوامل القوية، التي دفعت منظمة (فتح) إلى الأمام وإلى واجهة الصراع الفلسطيني ضد الكيان الصهيوني، وأثبتت من خلال كثير من ا لعمليات أنها مؤهلة للتعامل معها كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وجاء اعتراف الدول العربية بمنظمة (فتح) بشكل حماسي من الحكومات العربية، كرد فعل قوي على النكسة، وأخذت منظمة (فتح) الواجهة وتصدرت منظمة التحرير الفلسطينية، وأصبح (عرفات) ورفاقه قادة هذه المنظمة، ومعهم بعض المنظمات الفلسطينية، وبعد عام ١٩٦٧م، اتجه العمل الفلسطيني إلى تفعيل دوره في الدول العربية، وتواجدت (فتح) والفصائل الفلسطينية في (الأردن)، وأصبحت لها معسكرات التدريب والتواجد العسكري الملحوظ.

والتفتت (فتح) إلى (جبهة التحرير الإريترية) وأبرزت القيادة الفلسطينية من جانبها اهتمامها بالقضية الإريترية، وقدمت لها المساعدات والدعم في كل المجالات، ويكفي أن المجاهد (أبو جهاد) قد أصبح المسؤول المباشر في تطوير العلاقة مع ثورة إريتريا، وإعطائها البعد الاستراتيجي ضد الوجود الصهيوني في إريتريا، وعبر موقع إريتريا الاستراتيجي في (البحر الأحمر)، واستقبلت معسكرات فتح أعداداً كبيرة من الإريتريين في الأردن — وسوريا — والعراق، وقامت بتدريبهم عسكرياً وتأهيلهم فنياً، كما أن قيادة (فتح) أولت (الجبهة) اهتماماً خاصاً في دعم علاقاتها مع بعض الدول العربية، وكانت لصالح ثورة إريتريا في كثير من المجالات، ولا ننسى دور الزعيم الوطني الفلسطيني الكبير (ياسر عرفات)، في التدخل لدى نظام (النميري)، عندما قام بالتضييق على نشاط (الجبهة) في السودان عام ١٩٧١ م، بعد اتفاقية (أديس أبابا) مع الجنوبيين تحت رعاية نظام (هيلا سلاسي) آنذاك، ويكفي أن الدم الإريتري قد اختلط بالدم الفلسطيني في معركة الكرامة عام ١٩٦٨ م، إثر ذلك الهجوم الإسرائيلي على معسكرات الثورة الفلسطينية في شرق الأردن، وبحكم تواجد الإريتريين في تلك المعسكرات للتدريب، استماتوا في الدفاع عن معسكرات الثورة الفلسطينية، ونذكر هنا أحد الأسرى الإريتريين، الذين وضعتهم (فتح) في القائمة الأولى للتبادل مع إسرائيل، والذي استلمته الجبهة عام ١٩٧٨ م في سوريا، واتجهت علاقات (جبهة التحرير الإريترية) تتوسع مع بقية الفصائل الفلسطينية بعد عام ١٩٧٤ م مع (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) بقيادة السيد (جورج حبش) والسيد (نايف حواتمة) قائد

الجبهة الديمقراطية، كما تعمقت هذه العلاقة مع (جبهة التحرير العربيـــة) بقيـــادة (أحمـــد عبد الرحيم)، ومنظمة الصاعقة بقيادة (عصام القاضي)، وغيرها من المنظمات الفلســـطينية، التي أبدت حرصها في دعم نضال الشعب الإريتري، وإيجاد كل السبل التي تدفع هذه العلاقة باتجاه إلحاق الهزيمة بالمشاريع الإمبريالية الصهيونية في إريتريا، والقرن الأفريقي بشكل عام.

وتطورت العلاقـــة بين الثورتين في فلسطين وإريتريا، وسارت نحو التلاحم والتوافـــق في مشاريع سياسية وأمنية تخدم أهدافهما التحررية، وكان التنسيق الأمـــــني والعســـكري، وتبادل المعلومات في كافة المجالات المتعلقة بنشاطات الصهاينـــة في إريتريـــا، ودورهـــم في إثيوبيا، والقواعد الصهيونية والأمريكية في (البحر الأحمر). وقد ظهرت أبرز هذه النشـــاطات الأمنية، في اكتشاف الأمن الفلسطيني محاولة إثيوبيا، لاختطاف الطائرة التي كــــانت تقـــل الزعيم الإريتري (عثمان صالح سبي)، على طائرة الشرق الأوسط اللبنانية عـــام ١٩٧٢ م، وغيرها من المخططات الإثيوبية الإسرائيلية آنذاك، ومنذ عام ١٩٧٥ م وإثر تحريـــر المـــدن الإريترية والذي قادته جبهة التحرير الإريترية، وكانت نتائجه تدمير جزء كبير من الجيـــش الإثيوبي ومحاصرته في مدن استراتيجية هامة مثل العاصمة (أسمرا ـــ ومصوع ـــ وعصـــب)، والذي ترتب عليه ذلك الاهتمام المتميز من قيادة (فتح) بدعم (جبهة التحرير الإريتريـــة)، والوقوف إلى جانب تعزيز عملية التحرير، وبعثت (فتح) بوفد إلى داخل إريتريـــا برئاســـة السيد (عباس زكي) أحد قادة (فتح)، والذي زار المعسكرات وتعـــرف علـــى منجـــزات (الجبهة) العسكرية، ووقف على تدفق الشباب الإريتري في الجيش، للانضمـــام في معركـــة التحرير، وبعد عودته إلى الخارج، أطلع القيادات العربية في سوريا والعراق، وغيرهما علـــى ضرورة دعم (الجبهة) عسكرياً وسياسياً، وعكس معاناة الإريتريين من جراء تدفق اللاجئين، وكانت من نتائج تحركه، وصول (٧٠٠٠) آلاف قطعة من الأسلحة المختلفة من العـــراق، والدعم السوري المتزايد، إلى جانب الدعم غير المحدود من قيادة (فتح)، والـــذي عكســـه المجاهد الفلسطيني الكبير (أبو جهاد)، الذي ذكر للوفد الإريتري في أحد اللقاءات، بأن هناك مساعدات عسكرية قادمة من (الصين)، سوف نعطيكم منها الحصة الكافيـــة لمتطلبـــاتكم، وبالفعل التزمت قيادة (فتح) بذلك وقدمت السلاح والمال، ولا نبالغ إذا قلنا إن قيادة (فتح) كانت تبعث (للجبهة) كل ثلاثة أشهر بمواد غذائية للمناضلين الإريتريين.

إن العلاقات النضالية مع الثورة الفلسطينية، كانت نقطة هامة في تطور علاقة الثـورة الإريترية مع قوى الثورة العربية في المنطقة، بل وكانت من النوافذ الهامة لإطلاع المنـاضلين الإريتريين على تلك المدرسة الثورية والملحمة النضالية، التي جسدتها الثورة الفلسـطينية، في الصمود والتصدي للمشاريع الصهيونية الامبريالية، التي كانت ولا زالت تهدد الوجود العربي برمته.

ومن عام ١٩٧٨ ـــ ١٩٨٣م، كنا نتعامل مع القيادة الفلسطينية بشـكل طبيعـي، وكأننا جزء من العمل الفلسطيني، ولم يترددوا من مقابلاتنا وتسـهيل اتصالاتنـا، بـل وتزويدنا بالبطاقات الفلسطينية، للحفاظ على تحركنا، خاصة في ظل تلك الحرب الأهليـة اللبنانية، والمعارك التي كانت تنفجر بين لحظة وأخرى، والتي كنا نلجأ فيها إلى إخواننا كلما تتأزم الأوضاع في (لبنان)، كانت جبهة التحرير العربية بقيادة المناضل (أحمد عبد الرحيـم)، أيضاً من التنظيمات التي احتضنت (الجبهة) وكوادرها وسهلت لنا في (بيروت) كل الوسائل الإعلامية، وجعلنا من مكاتبها مراكز عمل لخدمة قضايا الثورة الإريترية، كما أن منظمـة الصاعقة، كانت أحد المراكز التي سهلت مهامنا في لبنان، ومكنت الإعلامي الإريتري، مـن الوصول إلى كثير من الصحف اللبنانية، وغيرها من الأحزاب اللبنانية، لقد كانت التنظيمات والقيادات الفلسطينية بشكل عام، تتعامل مع الثورة الإريترية بـأفق اسـتراتيجي، ضمـن صراعهم مع الكيان الصهيوني، كانوا يعون تماماً ما يعنيه انتصار الثورة الإريترية، بوجهـها العربي الإسلامي في تلك المنطقة الحيوية في (البحر الأحمر)، والذي سيكون أثره بالغاً علـى المخطط الصهيوني، الذي كان يركز بدوره اهتماماً بإريتريا من خلال موقعها الاسـتراتيجي، وكان يدعم الأنظمة الإثيوبية بمختلف اتجاهاتها التوسعية. ولم تحاول المنظمات الفلسـطينية خاصة (فتح) التعامل مع قيادة (الجبهة الشعبية الإريترية) الطائفية بقيادة (أفورقي)، كـانت تدرك بحكم معلوماتها الموثقة على أن هذا التنظيم هو رديف للمخططات الصهيونيـة ضـد العرب في إريتريا والمنطقة، وكانوا يتابعون عن كثب علاقاته مـع حـزب الكتـائب في (لبنان)، وما عكسته من ذلك الترابط بين الجناحين العميلين لإسرائيل.

ولكن كانت مخططات الصهاينة والأمريكان، قد وضعت (جبهة التحرير الإريترية) في محور صراعها الاستراتيجي في (البحر الأحمر)، فقامت بإضعاف هذه (الجبهة) في الساحة الإريترية، من خلال ذلك الدعم الهائل، ذلك كان يقدم للتيار الطائفي في (الجبهة الشعبية)، بل وقدمت هذه الجبهة إلى الكثير من الحكومات العربية، على أنها (الجبهة) القادرة على إسقاط نظام (منجستو) الشيوعي، وإن بقية الفصائل هي مجرد معوق لهذه (الجبهة)، ولذلك طالبوا بحجب المساعدات عنها، ودفعوا نظام (النميري) آنذاك إلى مصادرة المساعدات، التي كانت تقدم (للجبهة) من العراق العسكرية والاقتصادية، ومنع وصولها (للجبهة) مما كان له بالغ الأثر في قدرات (الجبهة) العسكرية والمالية، والذي تم على أثره توثيق التحالف بين (جبهة تجراي بقيادة زيناوي)، وقيادة الجبهة الشعبية بزعامة (أفورقي)، للقيام بحملة عسكرية لإخراج (الجبهة) من الساحة الداخلية، في ظل تجاهل عربي كامل لما كان يحدث في تلك المرحلة الدقيقة، التي وضعت فيها الغالبية العربية الإسلامية في مواجهة إمكانيات الإمبريالية والصهيونية، والتي دفعت (الجبهة الشعبية) إلى الأمام وجعلتها في مركز الصدارة، خرجت (جبهة التحرير الإريترية) من الساحة في أغسطس (آب) عام ١٩٨١ م، وفي نفس الوقت قامت الحملة العسكرية الصهيونية على الثورة الفلسطينية في (لبنان)، من أجل تصفية القوى العسكرية الفلسطينية، وقد شاهدنا كيف خرج المناضلون الفلسطينيون من لبنان عام ١٩٨٢ م، وكأن مخطط التصفية العسكرية (لجبهة التحرير الإريترية)، وإخراج القوات العسكرية الفلسطينية من (لبنان)، قد دبرته عقلية واحدة، ونفذته أيدي تستمد قوتها من الدعم الإمبريالي الصهيوني. كان تقييم القيادات الفلسطينية لتلك المرحلة، وآثارها على الثورة الفلسطينية في غاية الدقة، وإن قيادة (فتح) أدركت من وقت مبكر، بأن المنطقة مقبلة بعد اتفاقيات (كامب ديفيد) على تنازلات، سوف تجهز على النضال الفلسطيني وتزيد من معاناته، وأذكر أنني كنت في لقاء مع القائد الفلسطيني السيد (محمود عباس أبو مازن) في دمشق عام ١٩٨٢ م، وعلمت منه بأن القيادة الفلسطينية وصلت إلى نتيجة مؤداها، بأن الأنظمة العربية عاجزة عن مواجهة (إسرائيل)، وإنها تستخدم القضية الفلسطينية للاستهلاك المحلي، وإنهم بذلك أخطر على قضيتنا من الكيان الصهيوني نفسه، الذي يحتل (فلسطين)، ويجب أن تتجه الثورة الفلسطينية إلى نقل الصراع داخل إسرائيل، ضمن التواجد الفلسطيني

في الأراضي المحتلة، في ظل اتفاقيات ترعاها القوى الدولية، وهذا ما خططت لــــه القيـــادة الفلسطينية في وقت مبكر، ونجحت في تطبيقه عملياً ضمن اتفاقيات (أسلو) عام ١٩٩٣ م.

هذا بخلاف (جبهة التحرير الإريترية)، والتي لم تتمكن من وضع أي تصور يخرجـــها من المأزق الذي وقعت فيه بعد هزائمها أمام المشروع الطائفي، والتي كــــانت تفتقـــد إلى القيادات الواعية، والتي تتمتع بأفق استراتيجي، ولذلك هزمت (الجبهة) كمشروع وطــــني واندثرت كل الآمال، التي كانت معلقة فيها، ولكن مع وجود المعارضة الإسلامية عاد الأمل للشعب الإريتري، للتصدي للمشروع الصهيوني الطائفي في إريتريا، وهكذا نجد باســـتمرار العلاقة مع الثورة الفلسطينية، تكون دوماً في دائرة الضوء، وبعـــد استقلال إريتريا، أبــــرز نظام (أفورقي) الطائفي عداءه الصارخ (لمنظمة التحرير الفلسطينية)، و لم يحـــترم مشــاعر ومواقف الغالبية العربية الإسلامية في إريتريا، وتعلقها بقضية الشعب العــربي في فلســطين، وتنكر لعلاقاتها بثورة وشعب إريتريا، و لم يحاول أن يتصل أو يتعامل مع قيــــادات الثــورة الفلسطينية، وهذا يرجع إلى طبيعة علاقاته، وارتباطاته مع المخطط الصــــهيوني في إريتريـــا والقرن الأفريقي، ويكفي أنه في خصومة دائمة مع الغالبية العربية الإسلامية في إريتريا، ونحن نؤكد لأشقائنا الفلسطينيين، إن أيام (أفورقي) ونظامه الطائفي الصهيوني في إريتريـــا قـــد أوشكت على النهاية، وإن انتصار القوى العربية في إريتريا يلوح في الأفـــق، وإن إريتريـــا العربية ستعود إلى الدائرة العربية بقوة، وستكون أحد القواعد والمراكز الأساسية في نصــــرة قضايا العرب، وفي مقدمتها شعبنا العربي الشقيق في فلسطين، لن ينسى شعب إريتريا تلــك العلاقات النضالية الحميمة مع شعب فلسطين، وفصائله الوطنية المناضلة، التي كانت تقـــف مع ثورة شعبنا في خندق واحد.

كم يحزن شعبنا اليوم في ظل الانتفاضة المباركة، التي يقودها أطفال الحجارة والشعب العظيم في فلسطين المحتلة، والذي يقدم التضحيات الباهظة من أجل استعادة القدس، وبعــث روح الجهاد في الجماهير العربية، في ظل هذا الوضع، الذي عمت فيه المظــــاهرات أرجـــاء الوطن العربي والإسلامي، وإريتريا وشعبها المناضل، الذي ارتهنه نظام (أفورقي)، لم يســتطِع أن يعبر عن مشاعره الجياشة تجاه الشعب الفلسطيني، الذي ربطته به تحالفات نضالية، وعـــبر

حقب مختلفة، وهل هناك أهون من هذا الموقف، الذي يواجه في شعب إريتريا العربي هذه العزلة، والتعتيم الكامل حتى لا يسمع صوته ويبعث برسائل التضامن مع شعب فلسطين، وقضايا العرب المختلفة، بل ويكون عاجزاً أيضاً عن الوقوف إلى جانب شعب العراق الحبيب، الذي كان الشعب المتميز والقوي في دعمه للشعب الإريتري في نضاله الوطني، ولم يترك شعب العراق العظيم مجالاً، إلاَّ وأخذ فيه موقع الصدارة في دعمه للشعب العربي في إريتريا، ولكن هذا هو زمن الهيمنة الإمبريالية والصهيونية على المنطقة العربية، والتي لم تعد تسمح بارتفاع صوت الأحرار في إريتريا، وفي معظم أرجاء الوطن العربي.

لن يطول ليل الأمة، وسوف تنتصر إرادة الأمة العربية مهما كانت قوة أعدائها، وهيمنتهم على القرار العربي، وسوف تنفجر طاقات الأمة في لحظة تاريخية ناضجة، ستنهار أمامها كل الترتيبات الأمريكية والصهيونية في المنطقة، وعندها ستحطم إرادة الشعب الفلسطيني الوجود الصهيوني، ويستعيد أرضه المحتلة، معلناً دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وسيعود الشعب العربي في إريتريا، بوجهه العربي الأصيل، وسيكون إضافة نوعية في مسيرة النضال العربي الظافرة إن شاء الله تعالى.



□ المؤلف مع المناضل فاروق القدومي (أبو اللطف)

رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية

الفصل السابع

فصول من نضالات الحركة الطلابية الإريترية، ودورها في تعميق التوجه العربي في إريتريا

تعتبر الحركة الطلابية في العالم الثالث، من العوامل السياسية المحركة نحو التغير السياسي والاجتماعي، والتعبير الأصيل عن قضايا الشعوب، ومعاناتها ومطالبها المشروعة، وقد اكتسبت الحركة الطلابية في (آسيا ــ وأفريقيا) أهمية خاصة، كونها كانت مركز الثقل، والتوجه والأداة الصدامية القوية، في مواجهة الاستعمار الغربي، وغيره من الأنظمة السياسية الفاجرة، التي جلبت الويلات لشعوبها، وضمن هذا الإطار نشأت الحركة الطلابية الإريترية، في مسار الحركة الوطنية، منذ مرحلة الأربعينات، ارتبط الطلاب الإريتريين بمعانلة الشعب الإريتري، وعبروا عنها بوسائل مختلفة، وشاركوا بوعيهم المتقدم، في مرحلة تقرير المصير عام ١٩٤٧ ــ ١٩٥٠ م، وعندما أدرك الشباب الإريتري، وفي مقدمتهم الطلاب، بأن مخططات القوى الاستعمارية، الداعمة للأطماع الإثيوبية تتجه نحو ابتلاع إريتريا وضمها إلى إثيوبيا، قاموا بنشر الوعي الوطني، والتصدي لتلك المؤامرات، عبر الصحافة العربية في إريتريا، وخاضوا معارك سياسية وإعلامية، وعبر جريدة صوت الرابطة الإسلامية، لسان حال (حزب الرابطة) آنذاك، وكذلك من خلال مجلة (المنار)، التي كان يصدرها المثقفون الإريتريون في (أسمرا)، واستفاد المثقفين الإريتريون، من ليبرالية الإدارة البريطانية في إريتريا، فقاموا بتأسيس دار المعلمين الإريتريين في (اسمرا) عام ١٩٤٣ م، والتي تحولت إلى أحد المراكز المهمة للمثقفون الإريتريين، في مقاومتهم للاحتلال الإنجليزي، ورفض الأطماع الإثيوبية في إريتريا، ويقول السيد (ترافاسكس) في كتابه إريتريا (مستعمرة في مرحلة الانتقال) الصادر عام ١٩٦٠ م، (شعور الرفض للوجود الاستعماري الإيطالي، تطور في صفوف (الإنتلجينسيا) المثقفين الإريتريين، وصارت لديهم عقدة من الوجود البريطاني في

بلادهم)، وبهذا الاتجاه تطورت مشاعر الطلاب الإريتريين، وتكونت ثقافتهم الوطنية من المناخ، الذي ساد إريتريا، في فترة الأربعينات ومرحلة الغليان الوطني، التي اتسمت بها مرحلة تقرير مصير إريتريا عام ١٩٤٧ ــ ١٩٥٠ م، وإن الخلفية الحضارية الكامنة في الطلاب والمثقفين الإريتريين آنذاك، كانت تتفاعل بشكل مذهل، مع هويتهم العربية الإسلامية، وهذا ما عبرت عنه شعارات تلك المرحلة التاريخية، من نضال شعبنا والمثقفين والطلاب الإريتريين، والتي أشارت إليها الوثائق وسجلات الإدارة البريطانية، ويمكننا أن نوضح نضالات الحركة الطلابية والمثقفين ضمن مناخها العربي الإسلامي في ثلاثة مراحل:



□ داعم وحدة الحركة الطلابية الأرترية الزعيم عثمان صالح سبي
مع الرئيس الصومالي سياد بري عام ١٩٨٢م.

١ ــ (١٩٤٠ ــ ١٩٤٧م) هذه المرحلة تمثلت في انبعاث الروح الإسلامية في المسلمين، الذين تأثروا وبشكل خاص بالرابطة الإسلامية في باكستان بقيادة (محمد على

جناح) محرر باكستان، والتي نجحت حركته في تحقيق أمل المسلمين الباكستانيين للانفصال عن الهند، وكان يرى المسلم الإريتري آنذاك في إثيوبيا، بأنها تمثل أطماع الهندوس، وحقدهم على الإسلام والمسلمين في إريتريا، ولذلك جاءت تسمية (الرابطة الإسلامية الإريترية) بقيادة الزعيم الوطني (إبراهيم سلطان)، متناغمة مع الرابطة الإسلامية في باكستان، واتجه الشباب الإريتري، نحو الدراسة الدينية، وهاجروا في بداية الأربعينات إلى مصر للالتحاق بالأزهر الشريف، وتخرجت الباكورة الأولى من العلماء المسلمين في إريتريا عام ١٩٣٩ م، والذين أضاؤوا شعلة الحرية الوطنية في البلاد، بعد رجوعهم إليها، وفي مقدمتهم الشيخ الجليل (إبراهيم المختار) مفتي الديار الإريتري، من دعاة الاستقلال ورفضه انضمام إريتريا لإثيوبيا وذكر الزعيم الوطني (إدريس محمد آدم)، بأن من عوامل خروجنا من إريتريا، بسبب ذلك الدعم المعنوي والحماسي، والروح الوطنية المتأججة، التي كان يجسدها الشيخ الجليل (المختار)، والذي شهد خروج الزعماء الوطنيين من إريتريا عام ١٩٥٩ م، ولجوئهم السياسي إلى مصر، هؤلاء الطلاب الأوائل في الحركة الطلابية الإريترية، ومن علماء الأزهر الشريف، هم الذين وضعوا اللبنات الأساسية في دعوة الاستقلال الوطني، كما نشير إلى تلك الأدوار المتميزة للمثقفين الأوائل، والأساتذة الأجلاء مثل (محمد أحمد سرور ــ محمد عثمان حيوتي) أطال الله في عمره، والأستاذ ــ (ياسين باطوق ــ أحمد حسن حيوتي ــ وكوليري عمر بخاشي ــ وحسب الله عبد الرحيم ــ وآدم أحمد أحدوباي)، الذين تطورت في عهدهم وبمساهمتهم الأندية الثقافية، والتي اهتمت بنشر الثقافة والوعي الوطني. من هنا نريد أن نقول (بأن الطلاب الإريتريين الذين هاجروا في أوائل الأربعينات للأزهر، وعادوا للوطن، كانوا من العوامل الأساسية في تغذية الرابطة الإسلامية، بقيادة الزعيم الوطني (إبراهيم علي سلطان) للوقوف في وجه الأطماع الإثيوبية، والمطالبة بجلاء الاستعمار البريطاني من إريتريا والذي نتج عنه في النهاية، ربط إريتريا بإثيوبيا فيدرالياً، كرد فعل للمقاومة الإريترية، للاحتلال البريطاني لإريتريا)، ومن الطبيعي أن نشير، بأن هؤلاء العلماء الأجلاء في إريتريا، كانوا ينطلقون من نزعتهم العربية الإسلامية، ويعتبر الشيخ الجليل (إبراهيم المختار)، من المدافعين الأساسيين عن العروبة والعربية في إريتريا، وله كتب ومقالات في هذا المجال، خاصة في دفاعه عن اللغة العربية، وأهمية تصدرها التعليم والثقافة في إريتريا، ولا ننسى أن

مفتي الديار الإريتري في دولة إريتريا المستقلة، الشيخ (عثمان الأمين) من خريجي الأزهر الأوائل، ومن الذين حافظوا على اللغة العربية في إريتريا، ولا زال يشرف حسب استطاعته على المعاهد الإسلامية في إريتريا.



□ الزعيم عثمان صالح سبي يتحدث إلى الطلاب الأرتريين في بغداد

٢ ـــ تمثلت هذه المرحلة بتصاعد مقاومة الشعب الإريتري، للمخطط الإثيوبي ـــ الأمريكي ـــ البريطاني، في ضم إريتريا لإثيوبيا، وربطهما بواسطة (اتحاد فيدرالي)، في هذه المرحلة برز فيها نضال المثقف الإريتري، وأخذت الحركة الطلابية الموقع المتقدم في مواجهة الأطماع الإثيوبية، وعندما نجحت إثيوبيا، في اختراق الوحدة الوطنية الإريترية، بربط قطاع واسع من المسيحيين الإريتريين بمخططاقا الاستعمارية، وأسست (حزب الوحدة) مع إثيوبيا بقيادة (تلي بايرو) عام ١٩٤٧ م، أدرك المثقفون الإريتريون، والطلاب حجم المؤامرات التي يتعرض لها الوطن، إلاَّ أن أهم ما ميز تلك المرحلة، كما يقول (ترافاكس) الحاكم الإداري لإريتريا ١٩٤١ ـــ ١٩٥٠ م (إقبال الإريتريين على التعليم، وآثار التطور الثقافي في إريتريا آنذاك، الأسر الإريترية على تقديم شتى التضحيات، من أجل إرسال

أولادهم إلى المدارس، كما برزت -حاجة ذلك الجيل لتعلم اللغة الإنجليزية، فكانت تـدرس آخر السنة الابتدائية)، كما أشار في نفس هذه الفقرة عن رغبة الإريتريين في التعليم، فكـانوا يساهمون في تحمل تكاليف المدارس والمستوصفات، عن طريق دفـع مصـاريف الدراسـة والتطبيب، ونريد أن ندلل بهذه الإشارات، بأن توسع التعليم في إريتريا في العهد الإنجليـزي، قد منح الطلاب الإريتريين الفرصة الكافية، من الوعي الوطني للتصدي للهيمنة الاستعمارية، وهذا ما دفع الطلاب الإريتريين، بعد نجاح المؤامرة الإثيوبية في الاتحاد الفيدرالي، للـهجرة خارج الوطن بحثاً عن التعليم في السودان ـ ومصر ـ والسعودية، وغيرها مـن الأقطـار العربية والإسلامية، ومن هنا ندرك بأن عشـرات الطـلاب، الذيـن وصلـوا إلى مصـر عام ١٩٤٥ م، بسبب الضغط الاستعماري البريطاني، والحصار التعليمي، الذي فـرض في مناطق المسلمين، كان أول صوت وطني حمل قضية الشعب الإريتري إلى الخارج، وعـبروا عنها في المحافل الإعلامية في القاهرة، ولفت نشاط الطلاب الإريتريين في القاهرة أنظار ثـورة يوليو (تموز)، ووافقت الجهات المسؤولة، على السماح بتأسيس (رابطة الطلاب الإريـتريين) في القاهرة عام ١٩٥٢ م، والتي كانت بمثابة دعم غير مباشر، من الثورة المصريـة لمطـالب الشعب الإريتري، في حق تقرير المصير، واستغل الطلاب هذه الرابطـة، في إثـارة قضيـة إريتريا، في المنظمات الطلابية العربية والأجنبية، وأجهزة الإعلام، ورفعـوا المذكـرات، إلى المؤسسات الإقليمية والدولية، وأهمها مذكرة الرابطة، إلى الأمين العام للأمم المتحدة، (همـر شولد) في عام ١٩٥٠ م، رافضين الاتحاد الفيدرالي، الذي يتعارض مـع رغبـة الشـعب الإريتري في الاستقلال. عندما تم إعلان الاتحاد الفيدرالي، قاد الطلاب أكبر مظاهرة في قلب القاهرة عام ١٩٥٠ م، شاركت فيها عدد من المنظمات الطلابيـة العربيـة والأفريقيـة، واحتضنت المؤسسات التعليمية في مصر الطلاب الإريتريين في كافة مراحل التعليم، والتقـى الزعيم المصري الراحل (جمال عبد الناصر)، بقيادة الرابطة الطلابية عام ١٩٥٤ م، عندمـا كان رئيساً للوزراء، وحثهم على التمكن من سلاح التعليم، وأن يركزوا في هذا الجـانب، حتى يقاوموا النظام الإثيوبي، وهم مسلحون بالعلم والمعرفة، والطلاب الإريـتريون، الذيـن كانوا يناضلون في تلك المرحلة ويتقدمون الصفوف، كانوا يعتبرون بأن نضالهم جـزء مـن نضالات الأمة العربية، ومواجهتها اليومية للاستعمار الغـربي بكـل أشـكاله، وتعمقـت

توجهاتهم العربية، بتأثرهم بالشعارات القومية، النابعة من الأصول العربية للطلاب الإريتريين، وأهمية ارتباط إريتريا بأهلها وأشقائها العرب، وضمن هذا المسار، تبلورت المشاريع الوطنية في الساحة الطلابية، وانعكست بدورها على الساحة الوطنية الإريترية بشكل عام، والتي نتج عنها، التفكير الجاد نحو تنظيم الجهود السياسية، في إطار تنظيم سياسي إريتري، يقاوم الوجود الاستعماري الإثيوبي، وبلجوء الزعيمين الوطنيين (إدريس محمد آدم) رئيس البرلمان الإريتري المنتخب من الشعب، و (إبراهيم علي سلطان) سكرتير الرابطة الإسلامية، وجد الرعيل الأول من الطلاب الفرصة سانحة، لدفع هؤلاء الزعماء لإعلان التنظيم السياسي، الذي يقود كفاح الشعب الإريتري في الداخل والخارج، وبعد اتصالات ولقاءات داخلية وخارجية بين الإريتريين، خاصة وأن الزعيم الوطني (إدريس محمد آدم)، كان قد اتفق مع مفجر الكفاح المسلح (حامد إدريس عواتي) في أغوردات، على إعلان الثورة المسلحة في إريتريا، لمواجهة الاستعمار الإثيوبي، وقبل خروجه من إريتريا، تعاهد معه على إعلان الثورة المسلحة، وهذا ما دفع الزعيم (إدريس محمد آدم)، على التجاوب مع رغبة الطلاب والشباب الإريتري، وبادر إلى قيادة مرحلة تأسيس تنظيم (جبهة التحرير الإريترية)، وإعلان بيانها السياسي من القاهرة عام ١٩٦٢ م، وتقدم الرعيل الأول من الطلاب إلى العمل السياسي والعسكري، وقاطع بعضهم الدراسة، والتحقوا بأول دورة عسكرية في سوريا عام ١٩٦٣ م، وهذا يجعلنا ندرك مدى جرأة الطلاب الإريتريين، لقيادة أدق وأخطر مرحلة في تأسيس الكفاح المسلح، وهم الذين وضعوا أساس ارتباط إريتريا بأمتها العربية، ولم تكن لهم أي بدائل في هذا الشأن، لم يتجه طلاب إريتريا في طلب العلم، وطلب العون لقضيتهم من أفريقيا أو غيرها، كانوا يعلمون بأن أشقاءهم هم، الذين يتجاوبون مع معاناتهم، وهذا ما أكدته الثورة الإريترية في كافة مراحلها. هذه المرحلة، التي اتسمت بتوجه الطلاب الإريتريين، إلى عمقهم العربي الإسلامي، والاتصال بحضارتهم وثقافتهم العربية، حتى وضعت الأسس الراسخة، في توجه جيل كامل من الطلاب الإريتريين، نحو التفاعل مع شعارات القومية العربية، في (مصر وسوريا والعراق)، والدفاع عن قناعاتهم القومية، بوسائل سياسية وكتابات في هذا المجال، والنفور من الاتجاهات الشيوعية واليسارية المتطرفة، سوى تلك القلة، التي كانت تنادي بالشيوعية واليسارية، وترى

في التوجه القومي العربي، بأنه تيار شيفوني متخلف، ومع هذا كانت تتطور وتتعمق إرادة الطلاب الإريتريين بمحيطهم العربي الإسلامي.



[] في مكتب الإعلام الخارجي لجبهة التحرير الأرترية — قوات التحرير الشعبية — بيروت عام ١٩٧٩م

٣ — أما المرحلة الثالثة والتي نجحت فيها الحركة الطلابية، في تشكيل أداتها النقابية والنضالية الفعالة، متمثلة في الاتحاد العام لطلبة إريتريا، والذي جاء بمثابة تتويج لنضالات الطلاب الإريتريين، في جميع فروع المنطقة العربية، حيث قادت الروابط الطلابية في مصر — وبغداد — وسوريا، الدعوة للمؤتمر العام للطلاب الإريتريين، وتصدرت رابطة الطلاب الإريتريين في القاهرة، هذا الاتجاه وأخذت خطوات ملموسة لتحقيق هذا الغرض، وبعثت برسائل إلى جميع الروابط الإريترية في الشرق الأوسط وأوروبا، وتكللت الردود

بالموافقة، ووصلت وفود من بولندا ــ والمجر ــ ورومانيا ــ وسوريا إلى القاهرة، للتشاور والتفاكر، وتمخضت عنها تشكيل اللجنة التحضيرية، من الفروع (القاهرة ــ وسوريا ــ وبولندا ــ والمجر)، وفي أواخر عام ١٩٦٨ م، عقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام لطلبة إريتريا (بدمشق)، شاركت فيه معظم الفروع الطلابية، وعلى رأسها فرع (العراق ــ وسوريا ــ والقاهرة ــ والسودان ــ المجر ــ وبولندا ــ ورومانيا ــ ألمانيا الديمقراطية ــ الصومال)، بجانب الالتزام والمباركة من فروع (الكويت ــ الجزائر ــ السعودية ــ والاتحاد السوفيتي ــ ليبيا ــ إيطاليا)، وقد لعب الاتحاد الوطني لطلبة سوريا، دوراً كبيراً في استضافة المؤتمر في دمشق، ومساهمته الإيجابية كان لها الأثر الكبير، في إنجاح المؤتمر الأول للاتحاد العام لطلبة إريتريا، وكانت أهم قرارات ذلك المؤتمر، بأن الطلاب الإريتريين هم جزء من الحركة الطلابية العربية، المناهضة للقوى الاستعمارية والساعية، إلى النهوض بهموم الأمة وقضاياها المشروعة.

مرحلة ما بعد تأسيس الاتحاد العام لطلبة إريتريا:

بعد أن أخذت نضالات الطلاب الإريتريين شكلها التنظيمي، وتم تأطيرها في مفاهيم نقابية وتنظيمية وديمقراطية، أصبح المجال مفتوحاً لتنامي الأفكار والتيارات السياسية المختلفة داخل الاتحاد، بحكم أن نظام الاتحاد قائم على الممارسات الديمقراطية، وحرية التعبير عن القناعات المتباينة، في ظل هذا المناخ نشأ وضع سياسي خطير في الساحة الوطنية عام ١٩٧٠ م، أدى إلى انشقاق (جبهة التحرير الإريترية) التنظيم السياسي (الأم)، حيث تشكلت (قوات التحرير الشعبية) بقيادة الزعيم (عثمان صالح سبي)، وهو من مؤسسي (جبهة التحرير الإريترية)، وكان من القيادات التاريخية المرموقة في الساحة الإريترية، ويعتبر من الداعمين لتأسيس الاتحاد العام لطلبة إريتريا، وأبرز اهتمامه بتطوير نشاطات الاتحاد العام في كل الفروع، وانعكس هذا الانشقاق على الساحة الطلابية بردات فعل، لم تكن محسوبة وطنياً، من قيادات الاتحاد العام لطلبة إريتريا في تلك المرحلة التاريخية، حيث اصطف الطلاب، وراء المنشقين وأصبحوا أداة تعبر عن ذلك الانشقاق، بدلاً من أن يكونوا عنصراً متميزاً في رؤيته وموقفه الوطني، بحكم استقرائهم لمؤشرات الأحداث، التي كانت تواجه

الحركة الوطنية الإريترية، بسبب تصدر قيادة الثورة الإريترية، عناصر وتيارات أخفقت من الوهلة الأولى، في التعامل مع قضايا وهموم الشعب الإريتري، في تحقيق الوحدة الوطنية، التي تصدعت بفعل ذلك الانشقاق، الذي أعلن عام ١٩٧٠ م، وتمخضت عن تلك الضبابية السياسية، التي أحاطت بالجماهير الطلابية، انشقاق الاتحاد العام لطلبة إريتريا، إلى طرفين تابع (لقوات التحرير الشعبية) مقره في القاهرة، وطرف تابع (للمجلس الثوري) ومقره بغداد، ولكن سرعان ما اكتشفت الشرائح الطلابية الواعية، والمؤهلة في قيادة الاتحاد وفروعه، بأن خلفية الانشقاق تحمل بوادر وجود تيار شيوعي ماركسي، يريد أن ينفرد بقيادة (جبهة التحرير الإريترية)، من وقت مبكر، وهذا ما عرف بعد ذلك بتيار (حزب العمل الشيوعي) في جبهة التحرير الإريترية، الذي صنف السيد (عثمان صالح سبي) وجماعته، بأهم قوى يمينية متطرفة، وعمل على محاصرتها، وإبعادها من قيادات الجبهة، وهذا لا يعني أن طرف (سبي) كان على حق في انشقاقه عن (الجبهة)، بالعكس لقد كشفت طريقة إدارة (سبي) للعلاقات الخارجية، وتلاعبه بأموال (الجبهة)، وتجميع العناصر التي حوله على أساس إقليمي، الأسباب الرئيسية التي ساهمت في تنامي التيار الشيوعي، الذي حاول أن يستنجد بالقوى الشيوعية، للتخلص من مراكز القوة، التي شكلها (سبي) في الخارج، ونجح السيد (عثمان صالح سبي)، على استخدام علاقاته بقيادات الاتحاد العام لطلبة إريتريا لصالح انشقاقه، واستطاع أن يكسب قطاعاً واسعاً من الاتحاد العام لطلبة إريتريا، إلاّ أنه بالمقابل نجحت جماعة المجلس الثوري، أن تحتفظ بقوى طلابية في عملية الصراع مع طرف (سبي)، في (قوات التحرير الشعبية) في الساحة الطلابية، وبسبب تصاعد المد الانشقاقي، وأخذه مواجهة عسكرية وسياسية، بعد انعقاد المؤتمر التنظيمي الأول لجبهة التحرير الإريترية عام ١٩٧١ م، والذي اعتمد قرارات تصفية الظاهرة الانشقاقية لقوات التحرير الشعبية، وقررت (جبهة التحرير الإريترية) المجلس الثوري، تصفية الظاهرة الانشقاقية لجماعة (سبي)، وحسب ما كان يطلق عليها ذلك في البداية، وبانطلاقة شرارة الحرب الأهلية بين قوى الثورة الإريترية ذاتها، احتدم الصراع في الساحة الطلابية، وأخذ يعكس المواقف الحادة بين طرفي (جبهة التحرير الإريترية)، إلاّ أن الشيء الذي فوجئت بها الساحة الطلابية، نمو وتطور التيار الشيوعي الماركسي داخل الاتحاد، وتصدره اللجنة التنفيذية بقيادة السيد (عمر جابر)،

وإمساكه بزمام المبادرة في معظم فروع الاتحاد، في الشرق الأوسط ـــ والسودان ـــ وأوروبا الشرقية، وهذا بدوره كشف وبصورة جلية، الدور الخطير الذي لعبته قيادة (حزب العمل الإريتري)، في المؤتمر الأول لجبهة التحرير الإريترية عام ١٩٧١ م، والذي نجح في تمرير برامج ووثائق ماركسية صارخة، ضربت عرض الحائط بالبرامج الوطنية، التي قامت عليها (الجبهة) منذ تأسيسها، كما سيطرت هذه القيادة على مقاليد الأمور في قيادة الجبهة، في كثير من مواقعها العسكرية والسياسية في الداخل، وقد صدرت عن ذلك المؤتمر قرارات في غاية التجاوز للثوابت الوطنية، حيث وردت في أهم قراراتها:

١ ـــ تقسيم قوى الثورة الإريترية، بين قوى رجعية وتقدمية، والتركيز على قضايا فكرية أكثر مما هي سياسية، وتفجير صراع الطبقات في المجتمع الإريتري، في الوقت أن مثل هذا الطرح كان يتعارض مع مهام مرحلة التحرر الوطني، وأهمية وحدة كل القوى الوطنية فيها لدحر الاستعمار الإثيوبي، وقد كشفت هذه الشعارات مدى التوجه الماركسي لقيادة الجبهة في تلك المرحلة.

٢ ـــ تجاهل اللغة العربية وإقرار مسألة اللهجات واعتبارها لغات وطنية، بديلة عن اللغة العربية ويتم بها عملية التعليم في مدارس (الجبهة)، وقد أعدت لذلك بعض المواد الدراسية، ولكنها سرعان ما اصطدمت بالواقع الإريتري، الرافض لمثل هذه الترهات السياسية التي كانت تحمل في طياتها الأفكار المهووسة.

٣ ـــ اعتبار إريتريا غير عربية، وعلاقاتها بالعرب علاقة جوار، وعمق استراتيجي تفرضه المصالح المشتركة.

٤ ـــ إعلان الحرب الأهلية رسمياً بقرار من المؤتمر التنظيمي (للجبهة)، لتصفية قوات التحرير الشعبية، والذي ترك آثاراً مدمرة على الساحة الوطنية للمدى البعيد.

التوجه العربي الطلابي الإريتري يأخذ المبادرة من ١٩٧٠ ـــ ١٩٧٩ م:

لقد وضعت هذه التطورات، وبهذا الحجم الكبير من الانحراف، عن المسار الوطني للثورة الإريترية، الحركة الطلابية الإريترية، في مواجهة مباشرة مع القوى الماركسية داخل الحركة الطلابية وخارجها، خاصة وأن اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لطلبة إريتريا في تلك

المرحلة، عملت على توثيق علاقاتها مع الاتجاهات الشيوعية في الساحة الطلابية العربية والعالمية، وأخذت تتلقى المساعدات من اتحاد الطلاب والشباب العالمي، وتحاول في كل مناسبة طلابية على تأكيد خطها الماركسي، وتوحي للاتحادات الطلابية العربية وغيرها، بأن الاتحاد العام لطلبة إريتريا قيادة وقاعدة، بأنه امتداد للحركات الشيوعية في آسيا وأوروبا الشرقية، بل ووصل الأمر بقيادة الاتحاد، أن تنسق وبشكل جزئي مع الحزب الشيوعي العراقي (في بغداد)، حيث كانت تقيم دورات واجتماعات، مع كوادر وقيادات الحزب الشيوعي العراقي، في فرع الاتحاد العام لطلبة إريتريا في (بغداد)، وكل هذا كان ينطلق من شعور اللجنة التنفيذية بقيادة (عمر جابر)، على هيمنتها في قيادة الاتحاد، وفروعه المختلفة في شرق أوروبا والسودان، ولم تأبه بالمشاعر الوطنية والعربية للقاعدة الطلابية العريضة، في القاهرة ــ وبغداد ــ وسوريا ــ وليبيا، ووجدت هذه النشاطات والمواقف الدعم والتأييد من قيادة (الجبهة) المجلس الثوري، وبما كان يتوافق أصلاً مع الخط الماركسي لقيادة (الجبهة) آنذاك، والتي قررت تبني المنظمات الجماهيرية، حسب خططها ومشاريعها الشيوعية في تلك المرحلة، وقد أدت هذه التوجهات في الوسط الطلابي، إلى رد فعل من التيارات القومية العربية في فروع الاتحاد، خاصة في فرع (بغداد)، الذي كان يلمس انحراف قيادة الاتحاد بحكم وجود مقرها التنفيذي في (بغداد)، وأخذ الفرع المبادرة في إعادة تنظيم الطلاب وتأطيرهم، على أساس الحفاظ على التوجه العربي الحضاري للشعب الإريتري، وفي هذا الاتجاه جرت الاتصالات مع فروع الاتحاد في القاهرة، وفروع السودان وسوريا، للتعبئة بمواجهة هذه النشاطات، التي تهدد ارتباط إريتريا بعمقها العربي الإسلامي، والتنويه بتلك الخلايا التي تشكلها قيادة حزب (العمل الشيوعي) في جبهة التحرير الإريترية، في الوسط الطلابي، وبهذا الفهم تبلور التوجه القومي العربي في فروع الاتحاد، وأخذت الاتصالات تتم أيضاً مع الاتحاد العام لطلبة إريتريا في (القاهرة)، الذي يدعم ويؤيد وجهة نظر (قوات التحرير الشعبية)، بقيادة السيد (محمد عثمان أبو بكر)، وجرى التفاهم على أساس حمل شعار وحدة الحركة الطلابية، وعودة الاتحاد بصورته الموحدة، بدلاً من انقسامه على أسس سياسية، والتأكيد على استقلالية الاتحاد العام، باعتباره منظمة طلابية نقابية وديمقراطية، وركز التوجه العربي في الساحة الطلابية على استراتيجية الوحدة، لمحاصرة التيار الشيوعي

الطلابي، في حجمه الحقيقي المحدود، وحرمانه من السيطرة على قيادة الاتحـــاد، وأجهزتـــه الداخلية والإعلامية.

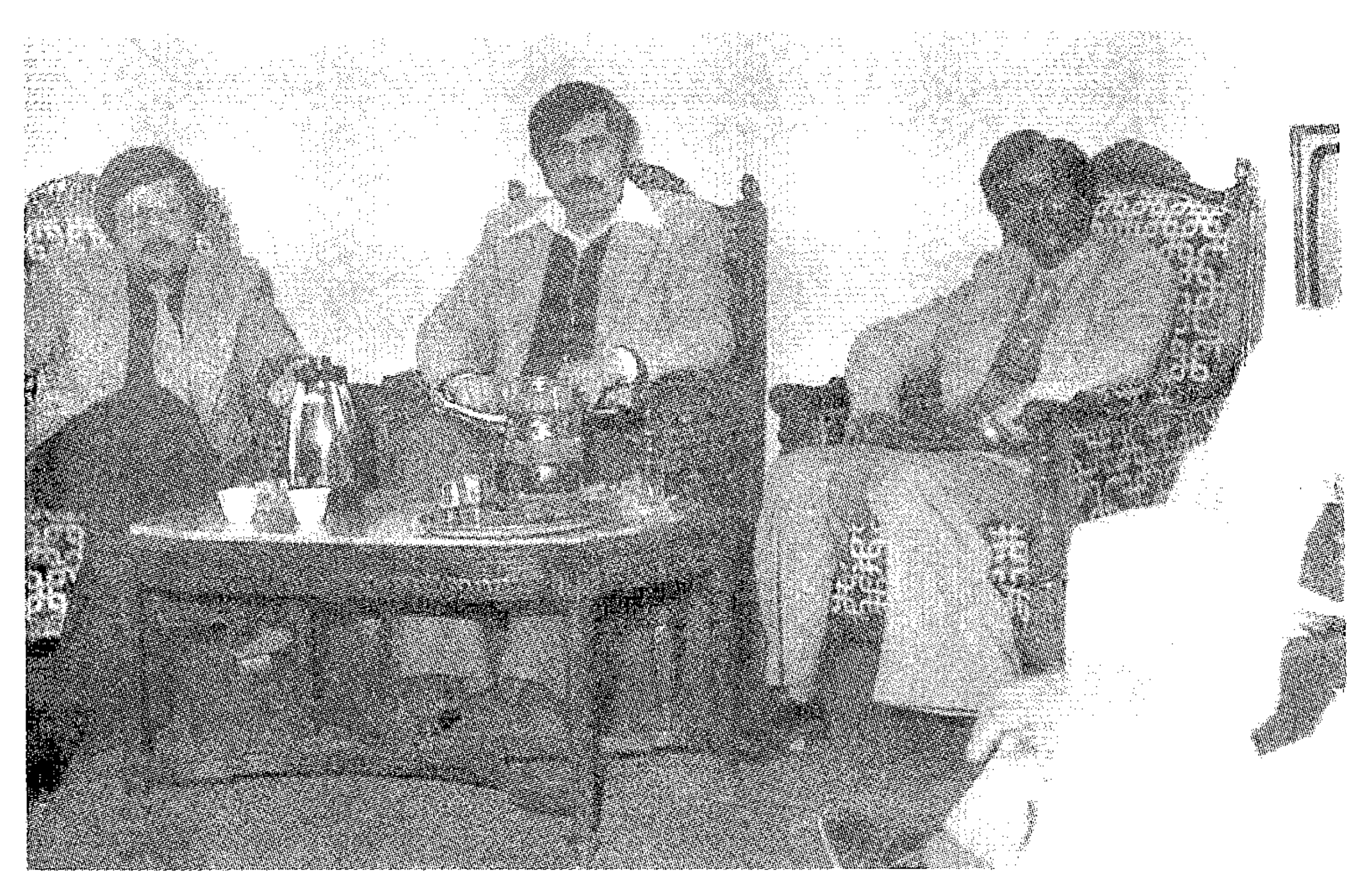


□ صورة في الاحتفال بذكرى ثورة سبتمبر الخالدة في مقر اتحاد طلبة أرتريا ببغداد

ومن أجل مواجهة نشاطات التيار القومي العربي في الحركة الطلابية الإريترية، اتجهت قيادة الاتحاد آنذاك، إلى توثيق علاقاتها مـــع الاتحادات الشـــيوعية واليســـارية في الحركـــة الطلابية العربية، وركزت ثقلها على حسم الصراع مع فرع (بغداد)، إلاّ أنهـــا ووجـــهت بتضافر وعي الطلاب وإدراكهم للمخاطر، التي يشكلها الوجود الماركسي في قيادة الاتحـــاد وجعلهم ينحازون للتوجه القومي العربي الإريتري، ويعملون على ترسيخ أقدامه، وفي ظـــل هذا الوضع برزت بوادر انقسام بين قيادة الاتحاد الماركسي، وأخذ جناح (سراج عبـــده ــــ وعبد الله عمر ناصر) وغيره، يناوئون طرف (عمر جابر) في الهيئـــة التنفيذيـــة، وأبـــرزوا ممارستهم غير السوية، وأضرارها على وحدة الاتحاد واستقلاليته، كما زعموا بأنهم كـــانوا يبددون إمكانيات الاتحاد في مجالات ترفيهية، وأخذ كل طـــرف يجمـــع حولـــه الأنصـــار والمؤيدين، في المجلس الإداري، وفرع القاهرة بالذات، ونتيجة لهذه الظروف الصعبة، الـــتي

واجهت (عمر جابر) وجماعته، فإنهم لم يكن أمامهم سوى عقد المؤتمر الثالث، على أمل التخلص من جماعة سراج عبده، للانفراد بقيادة الاتحاد، وعلى هذا فقد تقرر انعقاد المؤتمر الثالث في أغسطس (آب) عام ١٩٧٤ م، وجرت الانتخابات لاختيار الوفود الطلابية، التي تشارك في المؤتمر الثالث، وجرى اختيار الوفود للمؤتمر من الفروع، حسب ما يتوافق وسيطرة قيادة الاتحاد في معظم الفروع، وقد تحول فرع الاتحاد في (بغداد)، إلى واجهة في إدارة الصراع ضد التيار الماركسي، الذي استحوذ على قيادة (الجبهة) والاتحاد معاً، وأصبحت لهذه المواجهة آثارها البعيدة، في مجمل أوضاع الحركة الطلابية بشكل عام، وأخذت الهيئة التنفيذية للاتحاد بقيادة عمر جابر، تعمل على حسم صراعها هي أيضاً مع فرع الاتحاد في (بغداد)، وركزت على توسيع نطاق وجودها الطلابي في الفرع، مستخدمة ضد معارضيها كل الشعارات البالية، ومارس الفرع في بغداد بالإضافة إلى فرع القاهرة، وبعض فروع السودان، خاصة الخرطوم، وكسلا، وفرع السويد في أوروبا، الضغط المتزايد، على ضرورة انعقاد المؤتمر الثالث للاتحاد، للتغلب على المشاكل والخلافات، التي تعترض مسيرة الاتحاد العام، والذي كان يؤيد قيادة حزب العمل في (جبهة التحرير الإريترية)، كما نادت القواعد الطلابية، بإنجاز وحدة الحركة الطلابية، والتي تم الاتفاق مع الاتحاد العام لطلبة إريتريا (القاهرة) التابع (لقوات التحرير الشعبية)، والتوقيع على ميثاقه في ١٩٧٤/٩/٧ م، ولكن درجت قيادة الاتحاد في تلك المرحلة، على ربط وحدة الحركة الطلابية بوحدة فصيلي جبهة التحرير الإريترية، متعارضة بذلك مع استقلالية الاتحاد كمنظمة جماهيرية ديمقراطية، وهدفت من خلال ذلك على الإمساك بزمام الموقف، لصالح مشاريعها الفئوية، التي كادت أن تطيح بموقع الاتحاد في الثورة الإريترية، وبتلك المكاسب التاريخية، التي حققتها الحركة الطلابية، عبر مساهمتها الفعالة في كافة مراحل الثورة، وفي مجالاتها المختلفة، والتي ركزت هذه المرة على اختيار عناصرها الحزبية الشيوعية المؤيدة لها، لأنها تعلم بأن معركتها ستكون قوية، مع الوفد الطلابي القادم من فرع (العراق)، ومن هنا خسرت جولة اختيار الوفد الطلابي للمؤتمر من فرع العراق (بغداد)، والذي جاء بعدد ٧ أعضاء، وأصبح جميعه من التيار القومي العربي، الرافض للتجمع الشيوعي في جبهة التحرير الإريترية، ومقاومة احتكار الشيوعيين لقيادة الاتحاد، وقد كنت أحد الذين تم اختيارهم لعضوية المؤتمر آنذاك، وجاءت

نتائج وفود المؤتمر القادمة من الفروع الأخرى، معظمها لصالح التيار الشيوعي للاتحاد، حسب تخطيطهم المسبق، وبذلك تم الدعوة للمؤتمر الثالث في بغداد.



□ لقاء مع الاتحاد الوطني لطلبة سورية عام ١٩٧٦م

المؤتمر الثالث وتفجر الصراع بين التيار القومي العربي والشيوعي في الحركة الطلابية الإريترية:

انعقدِ المؤتمر الثالث، وفي ذهنية قيادة الاتحاد لحسم الصراع لصالح مشاريعها الخاصة، مع استبعاد التيارات الأخرى، ورفضها للانصياع كون الاتحاد منظمة نقابية ديمقراطية، وأخضعت الاتحاد لتوجيهات قيادة المجلس الثوري، من ناحية أخرى التي كانت تقود بدورها حسم الصراع مع الأطراف الوطنية في ساحة جبهة التحرير الإريترية. وبانعقاد

نفجرت الخلافات بين جناحي قيادة الاتحاد (سراج عبده ــ وعمر جابر) واتباعهما، وهنـــا كان يكمن مقتل التجمع الشيوعي في قيادة الاتحاد، وقد تم استغلال هذا التناقض من التيـــار القومي داخل المؤتمر، وبطريقة تجعل الطرفين يراهنون على أصوات وفد فـــرع (العـــراق)، خاصة وأن التيار القومي لم يكن بمقدوره في ذلك المؤتمر أن يحقق نجاحا ملموســـا، بســـبب هيمنة التيار الشيوعي في معظم وفود المؤتمر تحت شعارات مختلفة، وعلى هذا الأساس فقـــد جرت الاتصالات بين الطرفين، والتي مكنت التيار القومي من الحصول على تأييد الطرفـــين المتناحرين، وتأمين أصواهم لصالح مرشحي التيار القومي، وكانت النتيجة سقوط العنـــاصر الرئيسية من الشيوعيين، مثل (عمر جابر) و (سراج عبده)، وصعدت العنـــاصر الوســـطية منهم، كما نجح التيار القومي على حساب ذلك الانقسام، وبسبب تعارض المصالح، الـــتي تجسدت في ذلك الصراع بين الشيوعيين في الاتحاد، وقد كانت النتيجة مؤلمة، بالنسبة لجنـــاح (عمر جابر)، الذي لم يقبل بصعود العناصر القومية، وحاول أن يدفع أعضاء المجلس الإداري التابعين له للانسحاب من القيادة الجديدة، والدعوة لمؤتمر آخر، حسب ما يتوافق وخططـــهم الانفرادية بقيادة الاتحاد، ومن أجل ذلك واجه انعقاد المجلس الإداري، بعد انقضاض المؤتمـــر أزمة حقيقية، حيث رفض ذلك الجناح حضور الاجتماع، لتشكيل الهيئة التنفيذيـــة، والـــتي سيكون مقرها (بغداد)، كما كانت في السابق، وهذا سيجعل هذه المرة فرع العراق، الـــتي نجحت عناصره في عضوية المجلس الإداري، من شأها أن تشكل هيئة المقر، وحسب ما ينص عليه الدستور في فقرة واضحة، وللتحايل على هذه الفقرة، عمل جناح (عمر جابر) علـــى ممارسة الضغط بعدم حضور الاجتماع الأول للمجلس، وبعد عدة مداولات قبلوا بحضـــور الاجتماع لتشكيل الهيئة التنفيذية، واعتمدوا سياسة انسحاب عناصرهم مـــن المشـــاركة في الهيئة التنفيذية الجديدة، لإجبار التيار القومي على تمكينهم من تشكيل قيادة الاتحاد بعقليتـــهم السابقة، خاصة وأهم كانوا يمتلكون أصواتاً لا بأس بها لتحقيق غرضهم هذا، إلا أن عنـــاصر التيار القومي، كانت أعدت قائمة بتشكيلة معينة، والبديل لها في حالة الفشـــل، ووضعـــت الاعتبار في نفس الوقت لأهمية مشاركتهم في الهيئة التنفيذية، للحفاظ على وحدة الاتحـــاد، الذي كان متجها على إنجاز مشروع وحدة الحركة الطلابية الإرترية في المرحلة المقبلة، فتـــم منحهم مواقع قيادية هامة، كـــ (سكرتير الاتحـــاد ــ مســـؤول العلاقـــات الخارجيـــة ــ

والعلاقات الداخلية)، إلا أنهم انسحبوا من الترشيح، ووضعوا المجلس الإداري أمام مـــأزق، وتم تدارك الموقف، باختراق أعضاء المجلس الإداري التابعين لهم، لترشحيهم كبديل لتلـــك العناصر المتمردة، وبذلك نجح الاختراق وتم تشكيل الهيئة التنفيذيـــة، وأصبحـــت رئاسـة التنفيذية والسكرتير ونائبه والمالية، من نصيب التوجه القومي العربي، وأخليت المواقـــع إلى عناصر غير متحمسة لمواصلة دعم التيار الشيوعي، بالرغم من عدم تجاوبها أيضا مع التوجـه القومي داخل الاتحاد، وبعد أن تسلمت الهيئة التنفيذية مواقعها القيادية، أصبحـــت المهمـة صعبة، وأذكر أنني باعتباري كنت سكرتيرا للهيئة التنفيذية، وجدت كثـيرا مـــن الوثـائق والتقارير، التي كانت دليلاً على أوضاع الفروع وعلاقات الاتحاد الخارجية، قد فقـــدت وتم تمزيق الكثير منها، حتى لا يتم كشف علاقات القيادة الســـابقة، بالاتحـــادات والمنظمـات الشيوعية في المنطقة العربية وأوروبا، وكان الزميل (إدريس محمد إبراهيـــم) رئيـــس الهيئـة التنفيذية، الذي كان يتمتع بميزات جيدة في المجالات النقابية والتنظيمية، بحكم تصدره مواقـع في الاتحاد في فرع القاهرة ـــ وبغداد، وبالتالي كان وجوده على رأس الهيئة التنفيذية، عـاملا إيجابياً لقيادة المرحلة الصعبة. وكان أمام الهيئة التنفيذية برامج محددة تتمثل في التالي:



١ ـ إعادة ترتيب فروع الاتحاد في السودان والشرق الأوسط وأوروبا، والتخلص من تلك البقع الشيوعية، التي حاولت أن تصبغ بها القيادة السابقة مسار الحركة الطلابية الإرترية.

٢ ـ التركيز على وحدة الحركة الطلابية، وتنفيذ الميثاق الذي وقع مع القيادة السابقة، والتي قررت تجميده، من منطلق أن وحدة الحركة الطلابية الإرترية، لا تتحقق إلا بعد أن تتم وحدة الفصائل السياسية المنشقة من جبهة التحرير الإرترية، وهذا كان يتناقض مع طبيعة الميثاق، ومشروع وحدة الحركة الطلابية القائم على استقلالية الاتحاد، باعتباره منظمة جماهيرية ديمقراطية، وقد رأينا بأن الاتجاه إلى وحدة الحركة الطلابية، سوف يمكننا من التلاحم مع الطرف الآخر، الذي كان يمثله الاتحاد العام لطلبة إرتريا القاهرة، والذي كان برئاسة السيد (محمد عثمان أبو بكر)، وموقف هذا الاتحاد على مستوى القيادة والقاعدة كان مع تعميق عروبة إرتريا، وعلى هذا فكلا الطرفين كانا حريصين على تحقيق هذه الوحدة، حتى يتم القضاء تماماً على الشرائح الشيوعية داخل الحركة الطلابية، التابعة (لحزب العمل الشيوعي)، والمدعوم من جبهة التحرير الإرترية بقوة، ومن المنظمات الشيوعية العربية والعالمية.

٣ ـ توثيق علاقات الاتحاد العام لطلبة إرتريا، مع الاتحادات الطلابية العربية الشقيقة، والتي تدعم عروبة إرتريا، وتقاوم وجود التيارات الشيوعية في الحركة الطلابية العربية، وتؤمن بوجود حركة طلابية عربية تقدمية، نابعة من معاناة الأمة ومصالحها العليا.

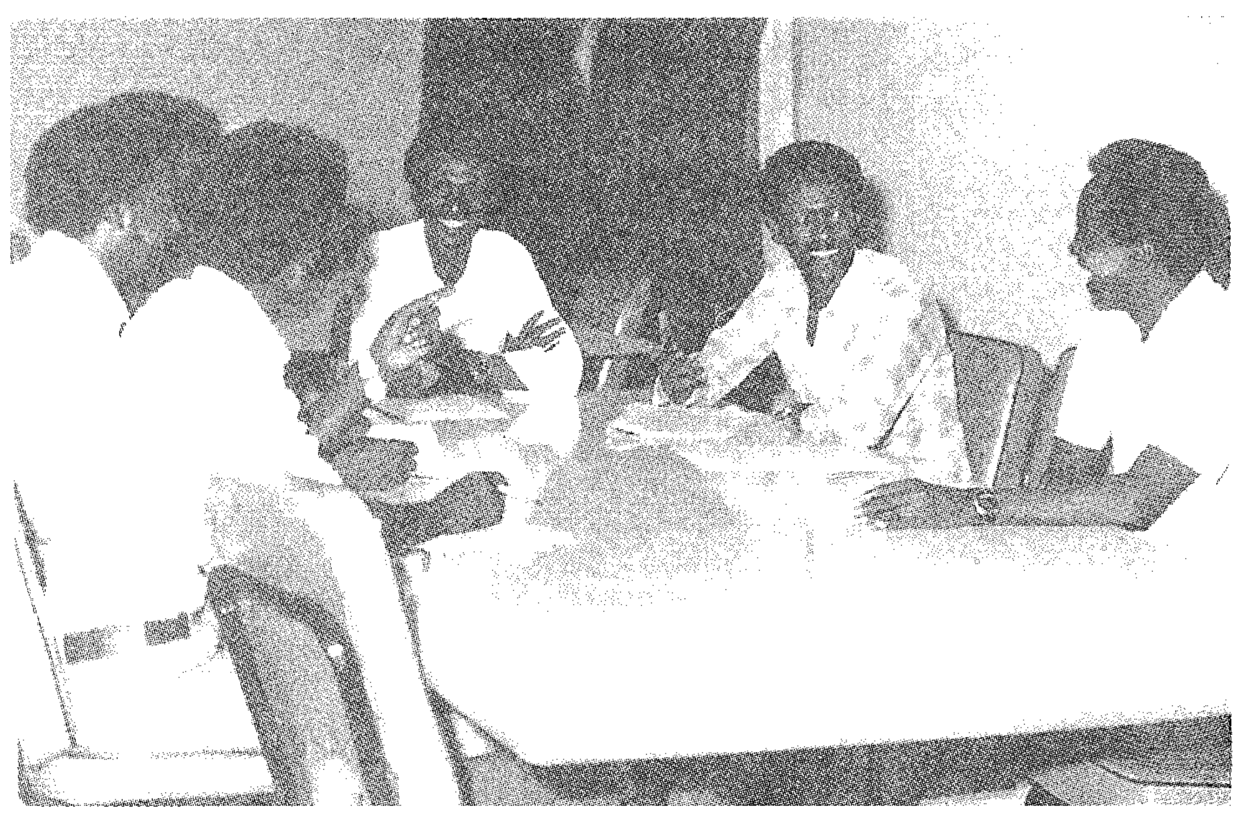
وتم التحرك وفق هذه الدوائر الثلاثة، وعلى هذا فقد تحرك وفد الهيئة التنفيذية برئاسة الرئيس وسكرتير الاتحاد، إلى فروع السودان في أبريل ١٩٧٥م، ولكن سبقتنا قيادة الاتحاد السابقة، ووجهت الفروع التابعة لها في السابق، بعدم الالتزام بالهيئة التنفيذية، وأعدوا الاتهامات الجائرة في هذا الصدد، وعند أول لقاء بفرع الخرطوم، الذي كان يضم طلابا جامعيين وثانويين وإعدادي، أصبحت التساؤلات حول المؤتمر وقراراته، والذي يعتبر ملزما لكل الفروع، باعتبار أن الوفود، التي مثلت هذه الفروع كانت تعبر عن وجهة نظرهم تماما، واعتبرنا ذلك مدخلا للتمرد على الوضع الجديد، وبالتالي قررنا حل الهيئة الإدارية وتشكيل هيئة جديدة تابعة للاتحاد، وكنا نعلم بأن التيار الشيوعي، كان وجوده محدودا وضعيفا في

القاعدة الطلابية بشكل عام، إلا أنه كان يستغل سيطرته على الإدارات والهيئات الفرعية، وعلى هذا فقد اعتمدنا نهج إعادة تنظيم الفروع في السودان، إلى جانب حل ما يسمى بكونفدرالية فروع السودان، والتي كانت تحت إمرة الشيوعيين، وكان يترأسها الأخ (ياسين محمد عبد الله)، وانطلاقا من وضعية فرع الخرطوم وكسلا والقضارف، تم جمع الهيئات الإدارية، والدعوة لانتخابات جديدة، أشرفت عليها الهيئة التنفيذية، وتم تزويد الفروع بكل الإمكانيات، التي كانت مفقودة تماما في العهد السابق، من أختام وأوراق رسمية، ومنح دراسية (إلخ)، وخلال مرحلة ١٩٧٥م تمت إعادة التنظيم ودفع التوجه العربي إلى الأمام، لكي يأخذ موقعه أيضا في المؤتمر التوحيدي المقبل، ولدعم وتعزيز دور الحركة الطلابية الإرترية، بوجهها العربي في الثورة الإرترية، طالبت قيادة الاتحاد من العراق الشقيق وسوريا وليبيا، بتقديم منح دراسية للطلاب الإرتريين، فكان تجاوب الحزب والقيادة في العراق عظيما، فقد التقى بنا السيد (كمال فاخوري) رئيس مكتب الطلاب القومي، في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي آنذاك، فأخبرنا أن القيادة تقديرا منها لطبيعة الصراع مع التيار الشيوعي المتنكر لعروبة إرتريا، فإنها قررت دعم الحركة الطلابية الإرترية، بعدد (٥٠٠) منحة دراسية في مختلف المجالات (الابتدائي ــ إعدادي ــ ثانوي ــ جامعي)، مع تقديم التذاكر والجوازات العراقية، لمن لا يستطيع أن يحصل على جواز لدخول العراق، بحكم معاناة الإرتريين وظروفهم النضالية المعروفة آنذاك، وكان هذا أكبر مكسب تاريخي يتحقق للحركة الطلابية الإرترية، خاصة وأننا كنا ندرك معاناة شعبنا في التعليم وتخلفه في هذا المجال، وحرمان الطلاب الإرتريين من أبناء اللاجئين، من الحصول على منح عربية بهذا الحجم، وبالتالي فقد قررنا في الهيئة التنفيذية، تحويل هذه المنح بكاملها لفروع السودان، ولكي يستفيد أبناء اللاجئين منها، وقمنا لهذا الغرض نفسه بزيارة لسوريا الشقيقة لشرح التطورات الجديدة للحركة الطلابية الإرترية، بدعوى من الاتحاد الوطني لطلبة سوريا، الذي له الفضل في احتضان المؤتمر الأول، التأسيسي للاتحاد العام لطلبة إرتريا في دمشق عام ١٩٦٩م، وقد تم توضيح حقائق الوضع في الاتحاد ومعاناته من التيار الشيوعي، والذي حاول أن يفرغ الحركة الطلابية الإرترية من مضمونها النقابي، وكونها منظمة جماهيرية لا يمكن حصرها في إطار محدد وضيق، وكانت القيادة السابقة للاتحاد، قد عبأت الاتحاد الوطني

لطلبة سوريا، ومكتب الطلاب القومي هناك من خلال قيادات (الجبهة)، بأن المجموعة التي تقود الآن الاتحاد تابعة للحزب في العراق، في محاولة منها لاستغلال الخلاف الحزبي بين القطرين، ولكن لم يؤثر ذلك في علاقاتنا بالاتحاد الوطني، والمنظمات الجماهيرية العربية السورية والأحزاب، بل بالعكس تجاوبت تلك الاتحادات والمنظمات مع توجهنا القومي العربي، وعند لقائنا بالسيد (فاضل الأنصاري) رئيس مكتب (الطلاب القومي) في القيادة القومية، استعرضنا في ذلك اللقاء واقع الحركة الطلابية العربية، ودورها في تعزيز النضال القومي العربي ضد المخططات الصهيونية، الساعي إلى تمزيق وحدة الأمة، واستغلال بعض تناقضاها الثانوية، وشرحنا له أوضاع ومتطلبات الحركة الطلابية الإرترية، وأهمية تعزيزها بمنح دراسية من سوريا، ودعم الحزب في سوريا لوحدة الحركة الطلابية الإرترية، فكانت الموافقة والتجاوب، وأخبرنا بعد ذلك بأن قيادة الحزب قررت منحكم (٢٠٠) منحه دراسية، كان واضحاً أن الحزب في سوريا بدوره، لم يكن يرغب في تصدر الشيوعيين قيادة الحركة الطلابية الإرترية، وبالتالي تجاوز تلك الاتهامات الباطلة، من قيادة حزب العمل الشيوعي، التي كانت تستفيد من خصوصية علاقات سوريا مع جبهة التحرير الإرترية، كتنظيم وطني إرتري وقفت معه سوريا، وحرصها على عدم التفريط في هذه العلاقة التاريخية، وحاولوا أن يستغلوا هذا الحرص لصالح تيارهم الشيوعي، في تنظيم (الجبهة) والحركة الطلابية الإرترية، وأصبحت مهمة قيادة الاتحاد، العمل على تسهيل وصول الطلاب الإرتريين، إلى (بغداد ــ ودمشق) للالتحاق بالدراسة، واتجهت ومعي مسؤول المالية السيد (عبد حدنبس) إلى السودان، لاستلام القوائم المرشحة من الفروع لهذه المنح، إلى جانب إعداد القوائم المرشحة من وفد الهيئة التنفيذية في هذا الصدد، وبعد جهود كبيرة وزيارات للفروع، تم تجهيز نقل الطلاب من الفروع المختلفة، وإحضارهم إلى الخرطوم مع التكفل بكافة تنقلات الطلاب، إلاّ أن المفاجأة كانت في تدخل اللجنة التنفيذية (لجبهة التحرير الإرترية)، وبشكل مباشر إلى منع تحرك الطلاب من السودان، وتقديم مذكرة للسيد (خليفة كرار) رئيس جهاز الأمن السوداني، بعدم التعاون مع قيادة الاتحاد في شأن الطلاب وتمكينهم من المنح، وتحت زعم أحقية قيادة (الجبهة)، وإشرافها على توزيع هذه المنح، ونحن أدركنا الهدف من هذا التحرك، الذي كان ينطلق من حسابات قيادة حزب العمل الشيوعي، والتي

ترى بأن خروج هؤلاء الطلاب من فروع السودان، سيحدث اختلالا في التوازن، إلى جانب أن ذلك سيبرز دور التيار القومي العربي، وتمكينه من حسم صراعه ضد الشيوعيين التابعين لهم في الحركة الطلابية في الفروع الأخرى، خاصة في العراق — وسوريا، وعلى ضوء هذه التحركات المضادة والمعادية في حق الطلاب الإرتريين، للحصول على التعليم، فقد أصدر جهاز الأمن في السودان قرارا بعدم منح هؤلاء الطلاب تأشيرة الخروج من السودان، وبالتالي أصبحنا أمام مأزق حقيقي، والطلاب موجودون في الخرطوم بعد أن جئنا بهم من الفروع، ومصاريفهم تتزايد كل يوم، على ميزانية الاتحاد، وبعد أسبوعين تم حل هذه العقبة بمواجهة مباشرة، مع السيد خليفة كرار، بعد تحميله مسؤولية ما يترتب على هذه المواجهة، والتي تتم لحساب الشيوعيين الإرتريين في (جبهة التحرير الإرترية)، وتم تحريك الطلاب معظمهم إلى (بغداد)، بعد دحر مؤامرة حزب العمل الشيوعي، وقد استوعبت تلك المنح عدد كبير من الشرائح الاجتماعية الإرترية، وهذا ما شهدت به الأرقام، وسقطت شعارات تضليل العناصر الشيوعية، الذين لم يقدموا خلال فترة قيادتهم الطويلة أية منح تذكر، سوى تلك المنح المحدودة، والتي قدمت لهم من ألمانيا الشرقية، ولم تتجاوز عدة أفراد، وبذلك النفس الضيق والعقلية الاستئصالية، لقيادة الشيوعيين في اللجنة التنفيذية لجبهة التحرير الإرترية، بعثت وبصورة عاجلة مسؤول العلاقات الخارجية السيد (أزين ياسين) رحمه الله إلى دمشق، لتقديم مذكرة تطالب بتجميد المنح المقدمة للاتحاد، وتحويلها إذا أمكن لقيادة (الجبهة)، وقدموا مبررات وأشعلوا لهيب السوريين تجاه الحزب في العراق، وما يخطط له من خلال هذا الاتحاد، على إقامة تنظيم حزبي تابع للعراق، ويبدو أن المسؤولين السورين في القيادة القومية في سوريا، أوقفوا المنح الدراسية التي كانت ممنوحة للاتحاد، تحت تأثير وحملات الشيوعيين الذين كانوا يستهدفون بحملاتهم تلك عروبة إرتريا وانتماءها القومي، وسعت قيادة الجبهة إلى استخدام خلافات بعض الأنظمة العربية لصالح أهدافها المظلمة، ومن ناحية أخرى فإنها أخضعت كل المنظمات والاتحادات، لمشروعها الحزبي الشيوعي في الساحة الإرترية، ورأت في مقاومة الهيئة التنفيذية للاتحاد العام لطلبة إرتريا، بوجهها العربي أكبر خطر يهدد تجربتها الوليدة، ولكن ومع هذا كله، تمت عملية ترتيب الفروع ودعمها بالمنح الدراسية، وانحصرت مقاومة الشيوعيين بتلك الخطط والأساليب الواعية، من قيادة الاتحاد، وبعد تأمين أوضاع

الاتحاد الداخلية، وإعادة تنظيم الفروع، وانتشال الاتحاد من الدرك، الذي أوقعته فيه القيادة الشيوعية السابقة، اتجهت الأنظار إلى بناء علاقات الاتحاد مع الاتحادات والمنظمات العربية الشقيقة.



□ اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد العام عام ١٩٧٧م في بغداد

الاهتمام بدعم العلاقات مع الاتحادات والروابط العربية الشقيقة:

لم تكن علاقات الاتحاد العام لطلبة إرتريا في فترة القيادة السابقة، بالمستوى الذي يعبرعن الارتباط العضوي للطلاب الإرتريين، مع الحركة الطلابية العربية العريضة في الوطن العربي، وإنما كان اهتمام تلك القيادة، الارتباط بالحركات الطلابية الشيوعية، سواء على صعيد الأقطار العربية، أو على صعيد أوروبا الشرقية، وقد ناضلت كثيرا للدخول في (اتحاد الطلاب العالمي، والشباب العالمي، والذي كان أحد مراكز الشيوعية العالمية المتقدمة)، أمام تردي هذه العلاقات مع الاتحادات والروابط الطلابية العربية القومية، وانعكست هذه

العلاقات المتردية سلبياً في خدمة قضايا الثورة الإريترية، والوقوف في وجه المستعمر الإثيوبي، وما يرتكبه من جرائم تجاه الشعب الإريتري، والذي يفترض من الاتحاد أن يستغل كل المنابر الطلابية، خاصة العربية وأجهزتها الإعلامية لتسليط الأضواء على عدالة القضية الإريترية، وبلورة انتصارات الثورة العسكرية والسياسية، خاصة في تلك الفترة، التي أخذت فيها الأوضاع بالتدهور في إثيوبيا من عام ١٩٧١ ــ ١٩٧٤م، وضمن هذه الأوضاع السلبية، فقد قررت قيادة الاتحاد:

١ ــ تطوير العمل الإعلامي للاتحاد بحيث تكون مجلة ونشرات (دورية تعكس نضالات الشعب الإريتري ودور الحركة الطلابية، في تعزيز الكفاح الشعبي)، وتم إعادة تنظيم مجلة (الاتحاد)، بدل أن كانت مجرد نشرة دورية، وتخرج بعد ستة أشهر، إلى مجلة شهرية تصدر كل نصف شهر، كما أنه تم التنسيق الإعلامي، مع الاتحادات العربية في الجانب الإعلامي في بغداد ــ بيروت ــ ودمشق، وكذلك التركيز على فرع القاهرة، بحكم الوجود الطلابي الكبير هناك، بجانب المشاركة في الندوات والمهرجانات العربية، وعدم التخلف عن أي مناسبة تقيمها الاتحادات العربية، للتأكيد على عمق العلاقات النضالية والمصيرية، مع الحركات الطلابية العربية.

٢ ــ عقد لقاءات وزيارات مع الاتحادات الطلابية مثل الاتحاد الوطني لطلبة العراق ــ وسوريا ــ والاتحاد العام لطلبة فلسطين ــ والاتحاد العام لطلبة الأردن ــ ومع الاتحادات والروابط الطلابية في لبنان، وكذلك مع الاتحادات العربية في أوروبا ــ وأمريكا، والتي شاركت قيادة الاتحاد في كل مناسباتها، وشكلت حضوراً متميزاً لصالح القضية الإريترية، كما أنها قامت بتفعيل العلاقات في مجال الاتحادات الشبابية العربية، ونعني من كل هذه الإشارات، أن الحركة الطلابية الإريترية عادت وبقوة إلى جسمها العربي، الذي حاولت القيادة السابقة أن تفصله منها، وشكل هذا الوضع الجديد للطالب الإريتري، التفاعل الواسع مع قضايا وهموم الحركة الطلابية العربية، ولم يتنافَ ذلك مع موقفنا للتعامل والانسجام مع الحركات الطلابية العالمية، ويكفي أن عضوية الاتحاد العام لطلبة إريتريا، قد أنجزت في عهد التوجه القومي العربي في الحركة الطلابية الإريترية، بعد أن شاركت واستجابت لتلك الشروط، التي عبر عنها اتحاد الطلاب

العالمي، في مطالبته للتأكيد على تقدمية الاتحاد، ومناهضته للإمبريالية العالمية والصهيونية، والتي كانت تتوافق في مجملها مع مشاريع الاتحاد السوفيتي، في التصدي للوجود الأمريكي، وحلفائه في كل المنظمات والهيئات في العالم، كما أعادت قيادة الاتحاد الاعتبار للاتحاد العام لطلبة إريتريا، في تلك المرحلة من نضاله القومي، حقه في عضوية الاتحاد العام للطلبة العرب، الذي يضم كافة الاتحادات والمنظمات الطلابية العربية، وحالت دون تحقيق هذه العضوية القيادة السابقة، والمهمة بالنسبة لنضالات الحركة الطلابية الإريترية، بل وأهمية ذلك في دعم الثورة الإريترية، من خلال تلك الاتحادات العربية، التي لها دور سياسي وإعلامي مهم في أقطارها، وقد أكسب دخول اتحادنا، اتحاد الطلبة العرب قوة إعلامية وسياسية، في مناطق مختلفة من العالم، حيث تبنت الاتحادات العربية قضية إريتريا، وأقامت من أجلها المهرجانات السياسية، وأسبوعاً خاصاً للتعريف بقضية إريتريا، وإدخالها في كافة برامج اتحاد الطلبة العرب، والاستفادة من إمكانياته الإعلامية والثقافية والسياسية، ودوره في إيصال صوت الطلاب الإريتريين، إلى مراكز القرار السياسي في الأقطار العربية، وهذا ما أكدته مشاركة الاتحاد العام لطلبة إريتريا في تلك المناسبات العربية، التي عقدت في عدة عواصم عربية، مما عزز مكانة الاتحاد العام لطلبة إريتريا، وعمقت دوره النضالي، على صعيد الحركة الطلابية العربية.

الاتجاه نحو تحقيق مشروع وحدة الحركة الطلابية الإريترية:

كانت وحدة الحركة الطلابية من المهام الأساسية، التي أوكلت إلى قيادة الاتحاد الجديدة في المؤتمر الثالث عام ١٩٧٤ م، مهمة تحقيقها وإنجازها، منسجمة بذلك مع هموم القواعد الطلابية في كل الفروع، ومن طرفي قواعد الاتحاديين، وقد بدأت جهود وحدة الحركة الطلابية الإريترية من عام ١٩٧٠ م، وبعد الانقسام الذي شهدته (الجبهة) في تلك الفترة، إلاَّ أن الوعي الطلابي تجاوز تلك التيارات السياسية المنشقة، التي كانت تنطلق من حساباتها الخاطئة، خاصة التيار الشيوعي، الذي كان يقود الجبهة، وقيادة الاتحاد السابقة بصورة أخرى، وبعد أن تم التوقيع على ميثاق وحدة الحركة الطلابية في ١٩٧٤/٨/٣٠ م،

والتي تشكلت بموجبه اللجنة التحضيرية للإعداد للمؤتمر، إلا أن القيادة السابقة، وضعت العراقيل أمام تحقيق هذا المطلب التاريخي للحركة الطلابية الإرترية، وجمدت المشروع بزعم تحقيق، الوحدة السياسية قبل الوحدة الطلابية النقابية، حتى تم إسقاطها في المؤتمر الثالث، وأصبحت المبادرة في قيادة الاتحاد الجديدة، والتي كانت تناضل في الأصل، وهي في القاعدة الجماهيرية الطلابية العريضة، من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل، وبعد أن فقد التيار الشيوعي في الاتحاد، العوامل التي كانت تمكنه من الاستئثار بقيادة الاتحاد دوما، وفشله في الدعوة إلى مؤتمر رابع، لعرقلة انعقاد المؤتمر التوحيدي، أصبح تركيز هذا التيار في فروع الاتحاد في أوروبا وفرع سوريا وبعض فروع السودان، على تجميد مشروع وحدة الحركة الطلابية، والعمل على إعادة النظر في الميثاق المطروح، وأنه يستحيل كما يزعمون تحقيق هذه الوحدة الطلابية، قبل أن يتم التقارب بين فصيلي الانشقاق (جبهة التحرير الإرترية) و (قوات التحرير الشعبية)، وقاموا بعمل دعائي أعلامي، يحول دون نجاح قيادة الاتحاد الجديدة، من السير في استكمال الخطوات الوحدوية، وتحديد موعد المؤتمر، كما نجحوا في تحريض عنصر من قيادة الاتحاد في المجلس الإداري، على مطالبة الهيئة التنفيذية بإيقاف الخطوات الوحدوية مع الطرف الآخر، الذي هيأ قواعده وفروعه، على الدخول في هذه الوحدة فورا، لإنقاذ الحركة الطلابية من الانشطارات، التي تفقد شعبنا أهم مخزون علمي يزود الثورة الإرترية بالوقود، الذي يضمن استمرارية النضال الإرتري وتطوره، وانطلقت الهيئة التنفيذية للبدء في تنفيذ المشروع الوحدوي، وبعثت برئيس الهيئة التنفيذية إلى القاهرة في مارس ١٩٧٥م، للتوقيع على البيان الذي يعلن البدء في تنفيذ الخطوات الوحدوية، وعند لقائه بأعضاء المجلس الإداري، طلب منهم الانضمام، إلى تلك المحادثات، مع رئيس الهيئة التنفيذية، إلا أنهم رفضوا المشاركة في هذه المحادثات، وطلبوا من رئيس الاتحاد، على أن لا يقدم على أي خطوات قبل انعقاد الدورة القادمة للمجلس الإداري، والتي كان الهدف منها، إعادة تشكيل الهيئة التنفيذية، بتلك العناصر التي تم تعبئتها ضد التوجه العربي والوحدوي للقيادة الجديدة، وقبل أن يستكمل رئيس الاتحاد محادثاته، عاد إلى مقر الهيئة التنفيذية في بغداد، وقدم التقرير الذي يقول فيه، بأنه لم يستطع أن يتجاوز عناصر المجلس الإداري، ورغبتهم في تأجيل أي اتفاق مع الطرف الآخر، ويفضل أن ننتظر انعقاد دورة المجلس الإداري القادم، لبلورة موقفنا

والحصول على قرارات قوية تدعم المشروع الوحدوي، ولكن كان رأينا، بأن تنفيذ هـذه الخطوات، هي قرارات أعلي جهة في الاتحاد وهو المؤتمر، الذي يطالب القيادة بالتنفيذ الفوري، وأن تلك العناصر في المجلس الإداري، التي تطالب بتجاوز قرارات المؤتمر، وإهمال رغبة الجماهير الطلابية في هذا الشأن، تعتبر متمردة على قرارات المؤتمر، وبالتالي فإن تجاوزها يتوافق وقرارات المؤتمر، ومع الدستور ولوائح الاتحاد الداخلية، وعلى هذا فقد تم وبشكل فوري سفر سكرتير الاتحاد، وحيث كنت أتصدر ذلك الموقع آنذاك، لإجراء المحادثات ومن ثم إصدار بيان مشترك مع الطرف الآخر، لبدء اللجنة التحضيرية أعمالها، وبعد وصولي إلى القاهرة في مارس ١٩٧٥م، تم الاتصال بأعضاء المجلس الإداري للمشاركة في المحادثات، إلا أنهم رفضوا معتقدين بأن ممارسة ضغطهم هذه المرة تنجح كما نجحت في المرة الأولى، تم اللقاء بأعضاء المجلس الإداري، وطلبت منهم المشاركة في الاجتماعات لإصدار البيان المشترك بصدد المشروع الوحدوي، والذي يتطابق مع قرارات المؤتمر، إلا أنهم رفضوا المشاركة، وطلبوا تجميد المشروع برمته، لحين اجتماع المجلس الإداري المقبل، وكانت النتيجة إجراء اللقاء مع الهيئة التنفيذية للطرف الآخر، والتأكيد على الميثاق الموقع من القيادة السابقة، والسير قدما نحو تنفيذ إجراءات وحدة الاتحاد، وبالتالي تم إصدار البيان المشترك، في مارس ١٩٧٥م الذي يعلن الشروع في تنفيذ الاتفاقية، وتمكين اللجنة التحضيرية المشكلة، من الإمكانيات للتحرك في الفروع لانتخابات وفود المؤتمر التوحيدي، وقد وقعت البيان باسم قيادة الاتحاد، وبالمقابل وقع في الاتحاد من الطرف الآخر (رئيس الاتحاد) المرحوم (عبد الله نعمان)، وهكذا تم إفشال مخطط تجميد اتفاقية الوحدة بهذه الخطوة الحاسمة، وكان رد فعل المجلس الإداري وفرع الشيوعيين المحدود في القاهرة قويا، طلبوا الاجتماع بالهيئة التنفيذية، وحدثت ضجة كبيرة أعقبتها بيانات رافضة لهذا التوقيع، الذي يتيح الفرصة للقوى العربية، في لم شملها مع طرف الاتحاد في القاهرة، ولم تتجاوب مع مواقفهم غير الدستورية، وطلبنا منهم أن يرفعوا رأيهم وملاحظاتهم إلى المجلس الإداري في اجتماعه المقبل، إلا أن قرارات المؤتمر لا يمكن التراجع عنها، وركزت قيادة الاتحاد على هذا المشروع الوحدوي، باعتباره المخرج الاستراتيجي لكافة أزمات الساحة الطلابية، ودعوة رائدة في توحيد الفصائل السياسية، على هذا الأساس، الذي يقرر أهمية التعايش ويرفض هيمنة الطرف

الآخر، ومصادرة الرأي الآخر، لم يكن عقد المؤتمر التوحيدي بتلك السهولة التي كنا نتصورها، حيث أن قيادة (الجبهة) المجلس الثوري، نزلت بكل ثقلها في مواجهة قيادة الاتحاد، ووظفت معظم وقتها في تعطيل المسيرة الوحدوية، ودفع قواعدها وعناصرها الطلابية القيادية على خوض معارك إعلامية وسياسية ضد قيادة الاتحاد، ووصفها بكل الصنوف، التي لا تمكنها من أداء مهامها بيسر، عقدت اجتماعات ولقاءات في فروع أوروبا — والسودان — و فرع سوريا، في كيفية مواجهة المرحلة الجديدة، التي تدخل فيها الحركة الطلابية، إلى آفاق جديدة إذا تحققت الوحدة الطلابية، وكيف يمكن أن يرفضوا الوحدة، بعد أن وقعت قيادتهم السابقة ميثاق وحدة الحركة الطلابية، والتزمت أمام القواعد والطرف الآخر، على عقد المؤتمر التوحيدي في فترة محددة، وأمام كل هذه الحقائق قرروا نقل معركتهم إلى المؤتمر التوحيدي، والاستفادة من إمكانياتهم المتوفرة لحسم هذا الصراع، من خلال اعتمادهم على فروع أوروبا — وسوريا، وبعض الأطراف في فروع السودان، وكانت الفرصة سانحة أمامهم لضرب التوجه العربي في المؤتمر وتصفيته، وعودة للتيار الشيوعي في موقعه القيادي في الحركة الطلابية الإرترية، ولكن فاتهم أن التيار العربي الطلابي في الاتحاد، قد تجاوز مرحلة التصفية، وحقق تحالفات راسخة مع الطرف الآخر، من أجل تصفية القوى الشيوعية، وتعميق التوجه العربي في الساحة الطلابية الإرترية، وقد استدركت الهيئة التنفيذية للاتحاد، بشأن تجاهلها لتصرف قيادة (الجبهة)، ودعمها المكشوف لتيارها الشيوعي في الاتحاد واستعدائها للتوجه العربي لقيادة الاتحاد، بأنه تدخل سافر على استقلالية الاتحاد كمنظمة جماهيرية ديمقراطية، وإن مواجهة قيادة الجبهة وتبصيرها بمهامها السياسية، ومناقشة برنامجها الشيوعي، الذي ألصقته بالجبهة، فتصدر إعلام الاتحاد ومجلته المركزية، التصدي المباشر لقيادة المجلس الثوري، ومناقشة برنامجها الشيوعي والوثائق الماركسية، التي أقرت في المؤتمر، والتي تم تمريرها على المؤتمر، وتكفلت (مجلة النضال) لسان حال (الجبهة) آنذاك، بالرد والهجوم على قيادة (الاتحاد)، واتهامها بالرجعية وغير ذلك، وهكذا تم جر قيادة (الجبهة)، إلى حلبة الخلافات الداخلية للحركة الطلابية الإرترية، واعتبارها طرف رئيس في هذه المواجهة غير الطبيعية، التي تدفع قيادة سياسية لتنظيم وطني إرتري في وجه منظمة جماهيرية، تعتبر أحد منظمات (الجبهة) في الأصل، وقد انعكست الهجمات الإعلامية المتبادلة، في وسط الحركة الطلابية

بشكل إيجابي، وتأكد بأن هناك تيار شيوعي، يحاول الانفراد بالاتحاد العام لطلبة إرتريا، ولا بد من الحؤول دون تحقيقه لهذا الهدف غير المشروع، وسط هذا الصراع المحموم، باشرت قيادة الاتحاد مهامها نحو تحقيق وحدة الحركة الطلابية، ووقفت إلى جانب اللجنة التحضيرية، ورأت أن التعجيل بالمؤتمر التوحيدي، حسب ما حددته القيادات في يونيو ١٩٧٦م، كآخر موعد لانعقاد المؤتمر التوحيدي، وخلال هذه الفترة تمكنت القوى الوطنية بتوجهاتها العربية الواعية، من ضرب مشاريع وبرامج وخطط حزب العمل الشيوعي الإرتري، في المؤتمر التنظيمي الثاني لجبهة التحرير الإرترية، في نوفمبر ١٩٧٥م حيث أقر المؤتمر (بأن إرتريا جزء لا يتجزأ من الأمة العربية)، وتم اعتماد الحوار الديمقراطي مع (قوات التحرير الشعبية)، بدلا من الاحتكام إلى السلاح، إلا أن تلك القيادات المناوئة للاتحاد وتوجهاته العربية، عادت بصورة أخرى إلى واجهة الجبهة السياسية، التي سارت على نفس النهج في معاداتها لعروبة إرتيريا، وتجاهلت قرارات المؤتمر، وبالتالي أصبحت مهمة قيادة (الجبهة) برئاسة (أحمد ناصر) تمكين خط حزب العمل، في المؤتمر التوحيدي، وإشرافها على التحالف مع الطرف الآخر للاتحاد العام لطلبة إرتريا التابع لقوات التحرير الشعبية، مستغلين الأجواء الجديدة لقرارات المؤتمر التنظيمي (للجبهة) الداعية للحوار بين الفصيلين، وضمن هذه الأجواء الملبدة بغيوم، وانحراف قيادة الجبهة عن مهامها ومسؤولياتها الوطنية، في تلك المرحلة الخطيرة من نضال شعبنا، تحملت الحركة الطلابية الإرترية مسؤولياتها التاريخية، ووقفت إلى جانب قياداتها الوحدوية، ونجحت اللجنة التحضيرية في استكمال مهامها، واحتضنت بغداد، استضافة المؤتمر التوحيدي، ووفرت كل وسائل الراحة للمؤتمرين، وحددت قاعة المغرب، لانعقاد المؤتمر فيها، وقبل أن يفتتح المؤتمر عقدت الهيئة التنفيذية، اجتماع المجلس الإداري كآخر لقاء لقيادة الاتحاد، لتقديم التقارير، وما تم إنجازه خلال فترة الهيئة التنفيذية المنبثقة من المؤتمر الثالث، وللتأكيد على انسجام المجلس الإداري والهيئة التنفيذية أمام المؤتمر وحفاظا على وحدة الموقف، إلا أن التيار الشيوعي في المجلس الإداري، عاد إلى معارضته العقيمة لقيادة الاتحاد برفضه لتلك التقارير، وطالب بإدانة قيادة الاتحاد، وإقالتها وتشكيل قيادة جديدة مؤقتة للاتحاد، والمطالبة بتأجيل المؤتمر كي يتم مراجعة أوضاع الاتحاد، بالطريقة التي تنسجم مع خطط هذا التيار، وكان رد الهيئة التنفيذية، بأنه ليس هناك قيادة للاتحاد، حيث أن

الجميع يعتبرون من الآن فصاعداً أعضاءً في المؤتمر التوحيدي، الذي على وشك أن يفتتح خلال ٤٨ ساعة، إلا أنهم أصروا وقرروا أن ينتحروا سياسياً، أمام تلك الوفود الإرترية والعربية المشاركة، وطلبوا باستمرار اجتماع المجلس الإداري على الانعقاد، حيث يتم محاسبة الهيئة التنفيذية، التي فرطت في الاتحاد حسب زعمهم، باندفاعها في وحدة الحركة الطلابية الإرترية، دون أن تشرك المجلس الإداري في كافة الإجراءات العملية، وأمام هذا الاتجاه التخريبي للتيار الشيوعي، أعلنت الهيئة التنفيذية باعتبارها الداعية للاجتماع انتهاء أعمال المجلس الإداري، واستكمال المناقشات التي كان الهدف منها تبادل التهاني بنجاح قيادة الاتحاد بالوصول إلى المؤتمر التوحيدي، وليس بالرجوع إلى الوراء كما كان في تلك التجربة المظلمة للتيار الشيوعي، وبذلك تم حسم الموقف والدخول إلى المؤتمر بتلك الآمال الرحبة، للتوجه العربي في الحركة الطلابية الإرترية، إلا أنهم أصدروا بيانا باسم المجلس الإداري، بإدانة الهيئة التنفيذية، وتشكيل قيادة جديدة من ثلاثة أعضاء، وتم تجاهلهم وصدهم من الوفود التابعة للاتحاديين، وبذلك أحرقت آخر أوراقهم في هذه الجولة، وأصبحت معركتهم الأخيرة داخل المؤتمر التوحيدي.

المؤتمر التوحيدي يشهد المواجهة الحاسمة بين الشيوعيين والتوجه العربي الطلابي:

توجهت أنظار شعبنا المناضل في تلك المرحلة الهامة، على الحركة الطلابية الإرترية باعتبارها الفصيل المتقدم في نضالات الثورة الإرترية، وبما تمتلك من قدرات كبيرة في تعزيز القوى الوطنية الإرترية، والتي ارتفعت إلى مستوى المسؤولية التاريخية، بدعوتها الوحدوية، ووصولها إلى المؤتمر التوحيدي، ضمن ارتباطها بتحقيق الأهداف الكبري لشعبنا في الحرية والوحدة، و لم تكن قيادة (حزب العمل الشيوعي) سعيدة بانعقاد المؤتمر التوحيدي، وأن كل جهودها فشلت لعرقلته، وراهنت هذه المرة من داخل المؤتمر، على فرض خططها ومحاولة احتكارها لقيادة الاتحاد، بتركيزها على عزل التوجه العربي داخل الاتحاد التابع لها، والذي توجد على رأس قيادته عناصر التوجه العربي، وقررت أن تخوض معركة تصفية الحسابات، بإبعاد هذه العناصر، والإيحاء للطرف الآخر في الاتحاد التابع لقوات التحرير الشعبية، بأنه يمكن الاتفاق معهم في كل شيء، إذا تم الاتفاق على تصفية تلك العناصر، التي تشكل خطرا

حسب زعمهم على تجربة (الجبهة)، في عموم المنظمات الجماهيرية الخاضعة لتيارها الشيوعي، و لم يتجاوب الطرف الآخر معهم، الذي كان يقوده الأخ المناضل (محمد عثمان أبو بكر) باعتباره رئيس الاتحاد، والذي كان ملتزماً بتوجهاته العربية، ومؤكداً على تحالفه مع التوجه العربي، الذي عزل التيار الشيوعي، وهو يعرف تماماً تلك العناصر المعادية للوحدة الوطنية على مستوى الساحة الإرترية، ومطلع على ممارسات قيادة (حزب العمل) في جبهة التحرير الإرترية، وكان يرى أن عدم نجاحهم داخل الحركة الطلابية، يمثل هدفاً استراتيجياً لتأمين وحدة الحركة الطلابية، من خطرهم الداهم باستمرار في تلك المرحلة، وكان من المتوقع أن يفتتح المؤتمر الأستاذ (ميشيل عفلق)، الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، للتأكيد على اهتمام الحزب بوحدة الحركة الطلابية، ودعم الحزب لها، في كل المجالات، التي تضمن تطور الطلاب الإرتريين، ومساهمتهم الإيجابية في النضال الوطني الإرتري، إلا أنه تم التراجع في آخر لحظة عن هذه الفكرة، بسبب التخوف من فشل المؤتمر، خاصة بعد حضور قيادة (الجبهة) إلى بغداد، وبكل ثقلها بقيادة مسؤول العلاقات الخارجية (عبد الله سليمان ـــ والزين ياسين)، إلى جانب وقوف الاتحادات والمنظمات الشيوعية العربية في دعم هذا التوجه، وبروز دور الحزب الشيوعي العراقي في هذا الاتجاه، مما عزز مخاوفنا من انسحاب طرف الشيوعيين من المؤتمر، وكان عددهم لا يستهان به، بسبب وقوف كثير من الوفود القادمة من أوروبا، مع اتجاه إسقاط التوجه العربي في المؤتمر، وعقد المؤتمر التوحيدي في الفترة من ١/٢٧ إلى ١٩٧٦/٢/٥م، وبعد انتهاء فترة الافتتاح، كان البند الأول من أعمال المؤتمر تشكيل رئاسة المؤتمر، والتي أعد لها الشيوعيون عناصرهم، لكي يحصلوا على رئاسة السكرتارية، وأرادوا من خلال ذلك، أن يمتحنوا قدراتهم في إدارة المؤتمر، بالطريقة التي تروق لهم بعد ذلك، وقد رتب التوجه العربي الطلابي من الطرفين، على أساس أن تكون الرئاسة والسكرتارية له والعضوية لهم، وبذلك أصبح رئيس المؤتمر المرحوم (عبد الله نعمان)، والسكرتير كاتب هذه السطور، وقد رشح الشيوعيون الأخ (إبراهيم محمد سليمان)، كسكرتير للمؤتمر إلا أنهم أخفقوا، لكن تم تصعيد (عمر جابر)، وعضوية آخر للحفاظ على التوازنات وعلى شكل المؤتمر التوحيدي، وكانت هذه النتيجة بمثابة إنذار خطر للتيار الشيوعي في المؤتمر، واعتبروا أن ذلك يعكس مدى تماسك الاتجاه العربي، وقدرته في حسم

الصراع لصالح توجهاته الوطنية الوحدوية، واتفقوا على موقف واحد لا تراجع منه. وهـــو محاولة تفجير المؤتمر من الداخل، بعد انتهاء أعماله في الجوانب التنظيمية والسياسية واعتمـــاد القرارات والتوصيات، وعندما بدأت الجلسة الأخيرة للمؤتمر في تشكيل القيـــادة الجديـــدة للاتحاد الموحد، طرح التيار الشيوعي مسألة تشكيل القيادة من خلال الانتخابات النســـبية، وليس الانتخابات الديمقراطية المباشرة، وعقدوا بهذا الاتجاه عدة لقاءات مع الطرف الأخـــر، مطالبين إياه، بأن يختار كل اتحاد على حدة مرشحيه، لعضوية المجلـــــس الإداري والقيـــادة الجديدة، بمعنى أن تجتمع الوفود الطلابية للفروع من الطرفين لوحدهـــا قبـــل الدخـــول إلى القاعة، وتتفق على القائمة المقدمة، والتي تكون ملزمة للطرفين، والخروج عنها يعتبر طعنـــا في شرعية المؤتمر، وقد رفض الاتحاد العام لطرف (قوات التحرير الشعبية)، هذا النـــــوع مـــن الانتخابات، والتي لم يسبق لها مثيل في تاريخ مؤتمرات الاتحاد، وهذا الاتجاه يكرس الانشقاق داخل الحركة الطلابية، ويحول المؤتمر إلى مؤتمرين، بدلا من أن يكون مؤتمرا واحدا، وعـــرض هذا الاقتراح في المؤتمر وتم التصويت عليه بالرفض، مما أدي إلى انسحابهم من المؤتمر، بتركهم القاعة ومن تبعهم من الوفود، التي كانت موالية لهم، ووضعوا المؤتمر أمام مأزق حقيقـــي، لم يقدروا تلك النضالات والجهود المضنية، من أجل الوصول إلى هذه الوحدة، ولم يضعـــوا أي اعتبار للدولة المضيفة، وما يشكله تأخير المؤتمر من أعباء مادية ومتاعب كثيرة، كل هـــذا لم يكن يهمهم، وما يعنيهم هو أن يفوزوا بقيادة الاتحاد الموحد، ولن يتحقق لهـــم ذلـــك الا بتصفية الاتجاه العربي داخل اتحادهم، والذي لم يسمحوا بنموه وأخذ موقعـــه في الســـاحة الطلابية والإرترية بشكل عام، وقيادة حزب العمل الشيوعي في (الجبهة)، كانت ترى بـــأن استمرار هذا النهج، الذي يقود به الاتجاه العربي قيادة الاتحاد، سيؤدي إلى صحوة المنظمـــات الجماهيرية الأخرى، وسينعكس سياسيا على ممارسات (قيادة الجبهة)، ويعجل بســـقوطها، وأن التوجه العربي في إطار الحركة الطلابية، أصبح يشكل أكبر غلق لتجربة (حزب العمل)، وسيطرتها على مقاليد الأمور داخل (الجبهة)، لذلك لا بد من تصفية هذا المولود الشـــرعي، النابع من وجدان شعبنا العربي الحضاري، وعلقوا المؤتمر لثلاثة أيام، ما لم يتم التجاوب مـــع مطلبهم، وقبول هذا النوع من الانتخاب، لو قبلنا بالطريقة النسبية، كان سيؤدي حتمـــا إلى إسقاط قيادة التوجه العربي، وكان سينفرد بها الشيوعيون، الذين كانوا كما قلنا، يتمتعـــون

بنسبة كافية تمكنهم من إنجاح عناصرهم، في مثل هذا الخيار، وبعد أخذ ورد من اتحاد (قوات التحرير الشعبية)، والذين رفضوا المبدأ وهددوا من جانبهم على إعلان فشل المؤتمر وتحميلهم المسؤولية التاريخية، وبعد ذلك قدم الشيوعيون حلاً وسطاً، وهو اعتراضهم على ترشيح عناصر محددة من اتحادنا، وهو الرئيس السابق والسكرتير، بمعنى أنهم لا يريدون قيادة التوجه العربي، وكل اعتراضهم دائر حول هذه الحلقة، وعندما علمنا بذلك، قررنا عقد جلسة معهم، وشارك فيها من طرفهم السيد (عمر جابر) و (عبده سراج)، طلبنا توضيح اعتراضاهم، إلا أنهم أصروا من دون تقديم أسباب مقنعة، وعندما لاحظوا من أن المؤتمرين بدؤوا يضيقون ذرعاً من مثل هذا التصرف المتعارض مع أبسط المفاهيم الديمقراطية، قالوا نحن لا نريد فقط سكرتير الاتحاد السابق، في القيادة المقبلة، ووافقوا على مشاركة رئيس الاتحاد السابق، وأصبح الأمر محصوراً على شخصي، وبالتالي وافقت على ذلك، وقدمت لهم كل الضمانات في اللقاء، بعدم مشاركتي في قيادة الاتحاد الموحد، وطلبنا منهم العودة إلى المؤتمر تقديراً لنضالات الحركة الطلابية الإرترية، وحفاظاً على سمعة الاتحاد العام لطلبة إرتريا، أمام الوفود الطلابية العربية والعالمية التي شاركت في هذا المؤتمر تجسيداً لتضامنها مع صمود الشعب الإرتري، وبذلك تقرر عودهم إلى المؤتمر، إلا أن طرف اتحاد (قوات التحرير الشعبية)، بقيادة رئيس الاتحاد (محمد عثمان أبو بكر)، التقوا معي على الفور وقالوا لي بالتحديد، (في حالة انسحابك من الترشيح ومن القيادة المقبلة فإننا بدورنا سوف ننسحب من المؤتمر كله، لأننا لن نسلم إعلام الاتحاد للعناصر الشيوعية، التي لا تتوافق أهدافها ومخططاتها مع الوحدة الطلابية، وتناوئ الوحدة الوطنية، وتدعم الحرب الأهلية التي تقودها قيادة المجلس الثوري ضد قوات التحرير الشعبية، وأنت مرشحنا في هذه المجال بالذات، لن نخضع لضغوطهم، التي تؤكد سوء نواياهم تجاه استمرارية وحدة الحركة الطلابية)، وأصبح المؤتمر أمام مشكلة جديدة، بعد أن تخلصنا من مشكلة العناصر الشيوعية، وعندما وصلت الأمور إلى هذا الدرك، تدخلت الوفود الطلابية العربية، وشخصيات سياسية وإعلامية، أقنعت الطرفين بالعدول عن مواقفهم ودخول المؤتمر، والالتزام بالانتخابات الديمقراطية المباشرة، وقد لعب الزملاء (محمد دبدب) رئيس الاتحاد الوطني لطلبة العراق، والسيد (غازي فيصل) مسؤول العلاقات الخارجية، دوراً إيجابياً للخروج بهذه النتيجة، التي أحرقت آخر

أوراق الشيوعيين في تصفية التوجه القومي العربي داخل المؤتمر التوحيدي، وتم جرهم إلى حلبة المؤتمر للانتخابات الديمقراطية المباشرة، في مناخ كله تفاؤل بنجاح التجربة الوحدوية، وتم إسقاط رؤوس التيار الشيوعي من الساحة الطلابية والي الأبد، وأبعدت تلك الأصوات، التي أرادت أن تضيع الحركة الطلابية، أمام خياراتها المظلمة، ويكفي أن عنادهم هذا، وخططهم الفاشلة كانت السبب وراء تدمير جبهة التحرير الإرترية، وإخراجها من الساحة الداخلية، وحولوها إلى مجرد هيكل فارغ من كل شيء، وهم يتسولون اليوم للحصول على دعم القوى العربية، التي كانوا يقاتلونها بالسلاح، ومارسوا ضدها كل وسائل القهر السياسي، معتقدين أنهم من خلال ذلك سينفردون بالساحة الإرترية، ولكن اليوم ضاقت بهم الأرض بما رحبت، حيث يدفعون ثمن عنادهم وغرورهم بسبب نفسهم القصير في العمل السياسي وسوء تقديرهم لمخططات قيادة الجبهة الشعبية بمشاريعها الطائفية التي كانت تستهدف القوى الوطنية الإسلامية بشكل عام.

نتائج المؤتمر التوحيدي وأثاره على الشيوعيين في جبهة التحرير الإرترية (المجلس الثوري):

كان نجاح المؤتمر التوحيدي للحركة الطلابية الإرترية، من التحولات الوطنية الهامة، التي أرست مفهوم وحدة الفصائل الوطنية الإرترية، وكانت رسالة وطنية ذات أثر إيجابي وكبير على الشعب الإرتري، الذي كان يتطلع إلى الوحدة الوطنية الشاملة، لذلك فقد استبشرت القوى الوطنية في الفصائل الإرترية المختلفة، خاصة في جبهة التحرير الإرترية، التي كانت تعاني من ممارسات الشيوعيين، والتي كانت تهدد كل التجربة الوطنية لهذا التنظيم الوطني الرائد، الذي تعلقت به في الأصل آمال جماهير شعبنا في الداخل والخارج، ولكن منذ سقوطه في قبضة الشيوعيين أصبحت تنهار تلك الآمال، وتنفض كثير من التيارات الوطنية من ذلك التنظيم، لذلك فإن نجاح المؤتمر التوحيدي أعاد الآمال، وجعل إمكانيات تحقيق الوحدة الوطنية الشاملة واردة، ولكن جعبة الشيوعيين في الجبهة كانت مليئة بخطط أخرى، وقرروا أن يذهبوا بعيداً في صراعهم وتصديهم للحركة الطلابية، خاصة بعد نجاح المؤتمر التوحيدي، وسقوط رؤوس التيار الشيوعي في المؤتمر، ومحاصرتهم في أضيق نطاق وحرمانهم

من أي دور قيادي في الاتحاد الموحد، وهذا ما جعل قيادة حزب العمل، تخوض آخر معاركها مع الاتحاد الموحد، بتلك السبل التي أضرت بالفعل بتطور التجربة الوحدوية، الوليدة، والاستفادة من إيجابياتها على صعيد الساحة الإرترية، وبهذه المناسبة نذكر بفخر موقف الزعيم الإرتري الكبير (عثمان صالح سبي)، ورئيس تنظيم جبهة التحرير الإرترية (قوات التحرير الشعبية)، الذي احتضن نجاح المؤتمر التوحيدي، وقدم كل الدعم والتأييد غير المحدود (للاتحاد الموحد)، وبدأت مشاكل الشيوعيين من أول يوم في تشكيل قيادة الاتحاد والهيئة التنفيذية، ودخلت قيادة (الجبهة) بشكل مباشر، في إدارة الصراع من أجل إسقاط التوجه العربي، وتصفية الحساب معه، ومحاولة إبعاده من الهيئة التنفيذية، وبحكم عدم كفاية الأصوات، التي يحققون بها هذا الهدف في المجلس الإداري، خاضوا عملية خلط الأوراق، أشبه بالغمار، وهي بمعنى أنهم أرادوا الإتيان في الهيئة التنفيذية، بعناصر غير موالية، ولكنها لن تتفق مع التوجه العربي، وغلبوا الجانب الانتهازي في تلك العناصر، ورغبتها في تحقيق المكاسب، ولو على حساب المبادئ والقيم.

كانت قائمة التوجه العربي من الطرفين، محددة بأن تكون رئاسة الاتحاد جناح (اتحاد) قوات التحرير الشعبية، ورشحنا لذلك الأخ العزيز (إبراهيم محمد) فرج الله تعالى كربته الذي تم اعتقاله منذ عام ١٩٩٤م في سجون (الجبهة الشعبية)، بسبب ميوله العربية، وحيث أنه كان رئيساً للمحكمة في إرتريا، بعد الاستقلال، إلى جانب أن تكون العلاقات الداخلية، للأخ (محمد عمر محمود) سفير إرتريا في القاهرة، والمقرب الآن من أفورقي، وكذلك (سكرتير) الاتحاد، أما العلاقات (الخارجية والإعلام) فكانت من نصيب التوجه العروبي المستهدف من الشيوعيين بشكل مباشر وهكذا تم إبرام الاتفاقية، وكان النجاح مؤكداً، إلا أنه تم اختراق القائمة، وإغراء جماعة من طرف اتحاد (قوات التحرير ــ والمجلس الثوري)، وعرضت عليهم مناصب، (رئاسة الاتحاد ــ والعلاقات الخارجية ــ والمالية)، على أن يتم إسقاط العناصر المرشحة من قبل التوجه العربي، فكانت المفاجأة حدوث تغير كبير في النتائج، التي تمخض عنها الاجتماع، سقوط (الرئيس ــ والعلاقات الخارجية)، وفشلت خطتهم في إسقاطي، حيث تم اختياري في موقع الإعلام، وسارت القائمة بعد ذلك حسب ما خطط لها، الا أن فقدان رئاسة الاتحاد والعلاقات الخارجية، بالرغم أن الذي فاز

بالعلاقات الخارجية هو الأخ (إدريس إبراهيم)، وكان محسوبا على التيار العربي ومواقفه لم تكن متعارضة مع الخط العام، واستمر على هذا الموقف حتى انعقاد المؤتمر الخامس، إلا أن الكارثة كانت في نجاح (عثمان عمر شيخ)، الذي كان يعتقد بأنه في قائمة الشيوعيين في داخل المؤتمر، ولكنهم خدعوه وسحبوه من قائمة الترشيح، وعندما علم بذلك كشف خططهم أمام المؤتمر، وأثناء الترشيح، ضحى التوجه العربي بعنصر هام من عناصره، وذلك بسحب الزميل (عبد علي حدنبس)، ليحل مكانه (عثمان عمر شيخ)، لكي نكشف أخلاقيات الشيوعيين، وتم نجاحه بدعم ملحوظ من تيارنا، ولذلك فوجئنا بدوره في خيانة القائمة، وقبوله بتلك اللعبة التي كانت أكبر من حجمه وإمكانياته، وكانوا هم في حاجة إلى صوته لضرب قائمة التوجه العربي، وأغروه بمنصب رئاسة الاتحاد، وهم يعلمون ضعف إمكانياته في كل المجالات، وعدم قدرته في قيادة مجموعة، ناهيك عن حركة طلابية ناضجة، لكنهم أرادوا أن يضعوا أول مسمار في مسيرة الاتحاد الموحد، لكي يتسنى لهم بعد ذلك شق الاتحاد الموحد، والعودة إلى مرحلة التمزق والشتات، لم يكن أمامنا سوى التعامل مع تلك النتائج، التي عبرت عنها إرادة الغالبية، وقبلنا بذلك التشكيل الهزيل، ولكننا أدركنا نحن في التوجه العربي، أن مسؤولية الدفاع عن وحدة الحركة الطلابية، وتعميق دور الاتحاد الموحد هي قدرنا، وعلينا أن نتصدر واجهة الدفاع عنها، وبالتالي فقد ركزنا في الجانب الإعلامي، الذي كانت مسؤولياتنا مباشرة فيه، وتم إصدار مجلة (فجر الوحدة) لتقوم بهذا الدور القيادي، اكتشفنا بعد فترة، أنه تسربت إلى قيادة الاتحاد الموحد، وتحت مظلة (قوات التحرير الشعبية)، عناصر موالية (للجبهة الشعبية) أمثال (محمد عمر محمود)، مسؤول العلاقات الداخلية، وسكرتير الاتحاد (عمر شاكوكي)، وغيرهم من الأسماء المتعددة، وهؤلاء ينتمون إلى تنظيم لا يؤمن بالمنظمات الجماهيرية، وغير ملتزم بوحدة الحركة الطلابية، ولا تعنيه الوحدة الوطنية الشاملة في شيء، وبالتالي فإن تحالفهم مع الشيوعيين كان واردا في أي وقت، بالرغم من خلافاتهم الرأسية مع المجلس الثوري، والاحتكاكات العسكرية اليومية، فيما بينهم في الداخل، وأمام هذا الموقف كان لا بد من ترتيب وضع التوجه العربي، والتعامل مع أسوأ الاحتمالات، وهذا ما تم اعتماده حيث أننا اتفقنا:



□ المؤلف في مكتب الإعلام المركزي للاتحاد العام لطلبة أرتريا الموحد عام ١٩٧٨م في بغداد

أولاً: أن يكون مقر الهيئة التنفيذية في القاهرة بدلاً من بغداد، باعتبار أن أعضاء المجلس الإداري أكثر فيها، ونعلم أن مصر لا تقدم أي دعم للاتحاد، ولا تسمح له بعلاقات واسعة، كما كان مسموحاً به ومتاحاً في بغداد، ومن منطلق فهمنا لطبيعة المرحلة المقبلة.

ثانياً: قررنا توزيع مكاتب التنفيذية في مناطق مختلفة مثل مكتب شؤون الثورة في السودان.

ثالثاً: ركزنا بشكل خاص أن يكون مقر مكتب الإعلام في بغداد، والذي تحولت إليه بمرور الوقت قيادة الاتحاد وأدارها، بالشكل الذي يتوافق والتوجه العربي للاتحاد، واستطعنا أن نؤجل تفجر الأوضاع داخل الاتحاد لعام كامل، بعد أن كان يريدها (الشيوعيون) في الجبهة بعد المؤتمر مباشرة، ونجحنا في تكريس مفهوم وحدة الحركة الطلابية، وكونا علاقات مع الاتحادات العربية والعالمية، ووفرنا الدعم المادي الكافي لقيادة الاتحاد بهذا الاتجاه، والذي

كاد أن يفقد الشيوعيين الصلة بخيوطهم التي كانوا يديرون بها الصراع ضد التوجه العربي، ولكن مع هذا فإننا كنا نعلم بأن التفجير قادم.

رابعاً: لهذا فإننا قررنا أن نستخدم الإعلام، وبكل الوسائل المتاحة، على تدمير خطط (حزب العمل الشيوعي) في الجبهة، ودخلنا في مواجهة مباشرة مع قيادة (الجبهة)، وضمن النقاط التالية:

١ ـ التركيز على البرنامج الشيوعي (للمجلس الثوري) وتعرية علاقاتهم مع الدول والأحزاب الشيوعية، المعادية لعروبة إرتريا، ومتابعة نشاطاتهم واتصالاتهم المشبوهة، خاصة علاقاتهم مع الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية، التي كانت تطالب، بأن تهادن الثورة الإرترية النظام الشيوعي التقدمي في إثيوبيا، بقيادة (منغستو) الفاشي، ودفعوا بقيادة المجلس الثوري، على أن تقول بأن النظام الحاكم في إثيوبيا تقدمي، ويمكن التفاوض معه على أسس لا تحقق تحرير إرتريا، وهذا ما صرح به مسؤول العلاقات الخارجية عبد الله سليمان في بيروت ١٩٧٧م.

٢ ـ تسليط الأضواء على الإرهاب الفكري والسياسي، الذي تمارسه قيادة (المجلس الثوري) وبطشها بالقوى الوطنية، وتلك الاعتقالات التي كانت تتم بحقهم من دون أسباب تذكر، ومعروف أن الشيوعيين في (الجبهة)، قد طغوا وبغوا وأنكروا حقوق الآخرين، ويكفي أنهم قادوا الحرب الأهلية لتصفية تنظيم وطني إرتري (قوات التحرير الشعبية).

٣ ـ تعبئة الاتحادات والمنظمات العربية القومية، ودفعها للتصدي لنشاطهم في الدول العربية، وهذا ما عانوا منه في (سوريا ـ والعراق ـ وليبيا)، وتراجعت علاقاتهم بمرور الوقت مع هذه الدول، أمام هذه الحملات الإعلامية المتبادلة، التي حولت (الاتحاد الموحد)، إلى مركز في توجيه ودعم القوى الوطنية في الساحة الإرترية، وجرت اتصالات عديدة مع القيادات العسكرية والسياسية في (جبهة التحرير الإرترية)، وقمنا بدعمها وتحريضها، على إسقاط قيادة حزب (العمل الشيوعي)، وقد لعب إعلام (الاتحاد) آنذاك، عبر مجلة (فجر الوحدة) دوراً خطيراً، في تحجيم قيادة (حزب العمل) وتقزيمها وتحويلها إلى مهزلة سياسية في الساحة الإرترية، وسبب لهم ذلك أمام جماهير

(الجبهة) فقدان هيبتهم السياسية، ومصداقيتهم أمام قواعدهم الطلابية، مع عجزهم في القضاء على (الاتحاد الموحد) ومحاصرته، خاصة وأنهم زجوا بكل ثقل (جبهة التحرير الإرترية)، في معركة خاسرة مع منظمة جماهيرية، لم يكن الدخول معها بهذا المستوى من الصراع والمواجهة مطلوباً أصلاً، وهذا ما كشف عن نواياهم الخبيثة، وعقليتهم الانفرادية بالعمل السياسي على الصعيد الإرتري، وقد عبرت قيادة (المجلس الثوري)، عن عدائها التاريخي للتوجه العربي في الحركة الطلابية الإرترية، وأجرت اتصالات عديدة خاصة مع تنظيم (الجبهة الشعبية)، الذي كان يلقنها الدروس المتتالية في الداخل، ويلحق بها الهزائم، ويفرض عليها مشاريعه مثل اتفاقية أكتوبر عام ١٩٧٧م، والتي حملت أحد بنودها، على أن تقوم قيادة (المجلس الثوري)، بتصفية (قوات التحرير الشعبية) بقيادة الزعيم (عثمان صالح سبي)، والتي كانت أكبر هم وقلق (لأفورقي)، الذي انشق عنها عام ١٩٧٥م، وأعلن عن تنظيمه (الجبهة الشعبية) عام ١٩٧٦م، واشترط لدخول الوحدة مع (المجلس الثوري)، على أن يقوم هذا المجلس المزعوم، بالتصفية العسكرية لتنظيم (قوات التحرير الشعبية)، ولذلك فإن تصاعد نشاطه ضد (الاتحاد الموحد)، وقيادته بتوجهها العربي، كان تمهيداً لحربه الأهلية عام ١٩٧٨م، وبذلك توصل إلى اتفاق مع (الجبهة الشعبية)، للتنسيق معها في ضرب وحدة (الاتحاد الموحد)، وسحب عناصره من المجلس الإداري والهيئة التنفيذية، وقيادة (أفورقي) لا تمانع في مثل هذا الموقف، لأنه يخدم مخططها المعادي لعروبة إرتريا، وضمن هذا الاتجاه التخريبي، أصدرت قيادة (المجلس الثوري) بيانها المشؤوم في ١٩٧٧/٦/٤م، الذي يسحب اعترافه بـ (الاتحاد الموحد)، ويطالب طرف (الجبهة) من الطلاب والفروع الالتزام بهذا القرار، ودعوا إلى مؤتمر للاتحاد التابع لهم، في (أغوردات) المدينة المحررة آنذاك، والذي لم يشارك فيه سوى عدد محدود من عناصر لا علاقة لها بفروع الاتحاد في السودان، وأحدث هذا القرار ضجة كبيرة في أوساط القوى الوطنية، وأعتبر على أنه يشكل ضربة قوية لمشاريع الوحدة الوطنية في الساحة الإرترية، ويعكس عدم احترام لإرادة الحركة الطلابية الإرترية، التي ناضلت وضحت بالكثير من أجل لم شملها، والعودة إلى الاتحاد (الأم)، وهذا ما كان يؤمل أن يحدث (لجبهة التحرير الإرترية)، التي

انشقت، والتي كانت الجهود جارية للعودة إلى التنظيم (الأم) والواحد، ولكن أراد الشيوعيون في (الجبهة) أن يبعثوا برسالة واضحة، أما أن تكون لهم الهيمنة أو يضيع كل شيء، ويا ليتهم لو استخدموا ذلك الحقد، وتلك الطاقات المهدورة في مواجهة مخطط (الجبهة الشعبية) لتدمير (جبهة التحرير الإرترية)، و لم يبذلوا أي جهد للدفاع عن (الجبهة)، ومؤسساتها بل خرجوا من الساحة الداخلية صاغرين وأذلاء في عام ١٩٨١م، والكثير منهم سلم لقيادة (الجبهة الشعبية) في عام ١٩٨٢م، خاصة (إبراهيم توتيل) رئيس المكتب السياسي، والذي أصدر القرار، وثبت أنه كان يدير معركة (الجبهة الشعبية)، ضد التوجه العربي في الحركة الطلابية، ضمن عمالته وارتباطه بمشروع تدمير (جبهة التحرير الإرترية) من الداخل.

وتعاملت قيادة التوجه العربي في (الاتحاد الموحد)، مع قرار المجلس الثوري بتجاهل كامل، و لم تعقب عليه لأنها كانت تعلم حدوث مثل هذا القرار في أي وقت، وأعدت نفسها للتصدي له وإسقاطه، بكل الوسائل المتاحة، وفي هذا المناخ المحموم عقدت الهيئة التنفيذية اجتماعها الدوري في القاهرة، في تموز ١٩٧٧م، والذي تم فيه استعراض وضع الاتحاد، وأثار قرار (المجلس الثوري) وكيفية مواجهته، إلا أنه قبل الدخول في التفاصيل فوجئنا بانسحاب عناصر (الجبهة الشعبية)، والمجلس الثوري وفي مقدمتهم (رئيس الهيئة التنفيذية ـــ والعلاقات الداخلية ـــ ومسؤول شؤون فرع السودان ـــ وسكرتير الاتحاد ـــ والمالية)، خمسة أعضاء من أصل تسعة، وفقدت الهيئة التنفيذية من تلك اللحظة النصاب القانوني للاستمرار في قيادة الاتحاد، وأصبحت القيادة من مسؤولية مكتب الإعلام في الهيئة التنفيذية، الذي استلم وثائق الاتحاد وأختامه من السكرتير، وتجريدهم من كل شيء، لأن فرع القاهرة كان موالياً للتوجه العربي لوحدة الحركة الطلابية الإرترية، والتفت القاعدة الطلابية حول الأعضاء القياديين المتبقين، وأصدرنا بياناً تفصيلياً عن تلك المؤامرة، التي أشرفت عليها قيادة (حزب العمل الشيوعي)، والتيار الطائفي في (الجبهة الشعبية)، والمنشقة عن قوات التحرير الشعبية، وتناول البيان بالتفصيل مراحل التآمر على الاتحاد الموحد، وتعرض الوحدة الطلابية فيه منذ نجاح المؤتمر التوحيدي، إلى سلسلة من المؤامرات المتواصلة، كما تم إصدار بيان داخلي للفروع نشرح فيها هذه التطورات مؤكدين على بقاء (الاتحاد

الموحد)، والالتزام بالإعداد للمؤتمر الخامس للاتحاد الموحد، وقمنا بدعوة أعضاء المجلس الإداري، للحضور في اجتماع طارئ، لتشكيل هيئة قيادية جديدة للاتحاد في القاهرة، وبالفعل توافد أعضاء المجلس الإداري، من جميع المناطق باستثناء الموالين، لمشروع تمزيق وحدة الحركة الطلابية، وقرر الاجتماع، الدعوة للمؤتمر الخامس وتشكيل (لجنة تحضيرية)، برئاسة الأخ (إدريس محمد إبراهيم)، وتم توزيع المهام التنفيذية على أعضاء اللجنة التحضيرية، بنفس الهيكل التنظيمي للاتحاد، وبذلك تم دحر المؤامرة في مهدها، واحتواء الموقف بطرحنا شعار انعقاد المؤتمر الخامس للاتحاد، والذي رافقه دعم واسع من الجماهير الطلابية العريضة، وفي جميع فروع الاتحاد في الشرق الأوسط وفروع أوروبا، وبذلك خسرت قيادة المجلس الثوري رهانها، على انهيار (الاتحاد الموحد)، والعودة إلى الاتحادات السابقة والتابعة للتنظيمات الانشقاقية، وتم إبعاد تلك العناصر القيادية من الفروع، وعدم منحها أي فرصة للتحدث في فروع (الاتحاد)، التي أبقت ولاءها للاتحاد الموحد وللجنة التحضيرية، وأصبح طرفي الاتحاد بتوجههم العربي، من (قوات التحرير الشعبية) و (جبهة التحرير الإرترية)، هما واجهة (الاتحاد الموحد)، في القمة والقاعدة، ودعمت (قوات التحرير الشعبية)، بقيادة الزعيم (عثمان صالح سبي) وحدة (الاتحاد)، واستنكرت دور المجلس الثوري، في شق وحدة الحركة الطلابية، ووضعت كل إمكانياتها، لإنجاز مهمة انعقاد المؤتمر الخامس للاتحاد، وأصبحت (قوات التحرير الشعبية) من تلك اللحظة، الركيزة السياسية والداعمة للاتحاد (الموحد)، وتصدت سياسياً لمخططات حزب العمل الشيوعي، مما عزز دور اللجنة التحضيرية لقيادة (الاتحاد الموحد)، كما أن دعم الاتحادات والروابط والمنظمات العربية، (للاتحاد الموحد)، والدفاع عن موقعه كمنظمة جماهيرية ديمقراطية مستقلة في كافة شؤونها، ولا يجوز تدخل الجهات السياسية في تقرير مصيرها، لأن ذلك تختص به القواعد الطلابية، وهي من مهامها المباشرة، كما أنها هي التي تقوم بتقويم التجربة الوحدوية، وتقرر الموقف منها، وليس جهات سياسية مدفوعة بحساباتها المغلوطة، من هذا المبدأ النقابي الديمقراطي.

وقف اتحاد (الطلبة العرب)، وكافة الاتحادات العربية مع الاتحاد الموحد، ورفضوا التعامل مع أي جهة أخري تدعي تمثيل (الاتحاد)، مما أغلق الباب تماماً أمام ميلاد اتحاد

(المجلس الثوري) المنشق، الذي لقي حتفه من قبل أن يولد من بطن صانعيه، وأسدل الستار عليه وأصبح في خبر كان بعد انفضاض مؤتمره، في (أغوردات) والذي عقد في نهاية ٣٠ مارس ١٩٧٨م.

المؤتمر الخامس والعقبات التي واجهته من المجلس الثوري:

اتجهت اللجنة التحضيرية بكل ثقلها للتحضير للمؤتمر الخامس، وشرعت في إعداد الوثائق، والدراسات التي تقدم للمؤتمر، كما أنها قامت بجولات في فروع الاتحاد في الشرق الأوسط وأوروبا، وأعطت أهمية خاصة لفروع السودان، لدورها المشهود في دعم وحدة الحركة الطلابية الإرترية، وكذلك فرع القاهرة، الذي كان مركز ثقل راسخ في التصدي لكافة الاتجاهات الانشقاقية، والذي أغلق بابه أمام أي طالب لا يلتزم (بالاتحاد الموحد)، ولا تقدم له كافة الخدمات من منح وغيرها.

كان فرع (بغداد) الركيزة، التي انطلقت منها وحدة الاتحاد، وقدم هذا الفرع تضحيات كبيرة، ووقف شامخاً أمام التحديات التي واجهت التوجه العربي، في الحركة الطلابية الإرترية، وتصدي للتيار الشيوعي، في كل المواقع بالطرح والنقاش الهادف، وفضح جميع أطروحتهم الفكرية المعادية لعروبة إرتريا، وبعد أن نجحت قيادة (الاتحاد)، ضمن اللجنة التحضيرية في التحضير للمؤتمر الخامس، وبشكل يضمن حضور جميع الفروع، ومشاركة أكبر عدد من الاتحادات العربية، تقرر عقد المؤتمر في الأول من مارس عام ١٩٧٨م في الميدان، تحدياً لقيادة المجلس الثوري، وتأكيداً على أن التوجه العربي في الحركة الطلابية، لن يتراجع عن تحديه للشيوعيين في المجلس الثوري، ولن تسقط راياته التي تجسد أماني جماهير شعبنا في الداخل والخارج، وأنه لن يكون للشيوعيين، ولحزب العمل بوجه خاص مكانة في إرتريا، إذا اخذ هذا الاتجاه موقعه الطبيعي، في الحركة الجماهيرية الإرترية العريضة، لقد كان اتخاذ مثل هذا القرار خطيراً بالنسبة لقيادة الاتحاد، خاصة وأن المجلس الثوري كان يقود أكبر تنظيم إرتري (جبهة التحرير الإرترية)، وكانت يده طولى في تلك المرحلة، وتواجده السياسي والعسكري تحت غطاء (الجبهة) كان واسعاً، وأنهم عندما علموا بتوجه الاتحاد، وعزمه على عقد مؤتمره في الداخل، أصيبوا بهلع شديد، حيث أنهم كانوا

يتهمون قيادة الاتحاد بانسلاخها من الداخل، وعملها في الخارج ولا تمثل الحركة الطلابيــــة، وعندما علم (توتيل) بجدية القرار، أعلن بأنه سيمنع عقد المؤتمر ولو عسكرياً في الداخـــــل، وسيحول دون وصول الوفود الطلابية إلى موقع (المؤتمر)، الذي كان في (قرويت) بــــالقرب من (هوميب) في (بركة). كل هذه التصريحات لم نخشاها، وأن الذين جاؤوا في غفلة مـــن الزمن، لن يحولوا بيننا وبين إرتريا، لأننا قررنا من البداية أن نواجه الشيوعيين، ونقـــف في وجه مخططاتهم، ونمنع انتشار فكرهم المتعارض مع عقيدتنا وهويتنا العربية الإسلامية، وقـــد استطاعت اللجنة التحضيرية خلال عام للتحضير للمؤتمر وإعداد الوفود الطلابية المشاركة فيه من جميع فروع الاتحاد، وبالتنسيق مع مكتب (قوات التحرير الشعبية) في الخرطوم من عملية تنظيم استقبال الوفود الخارجية، وتقرر توجيه الوفود الطلابية الإرترية، رأسا إلى المؤتمر مـــن دون المكوث في السودان، ومرة أخري نفاجأ بتدخل مسؤول الأمـــن الســـوداني (خليفـــة كرار)، في عهد الرئيس السوداني (النميري)، والذي أمــــر أجـــهزة الأمـــن في الخرطـــوم و(كسلا)، بعدم تمكين الوفود الطلابية الإرترية، من الدخول لإرتريا لحضور المؤتمر، وأصـــدر توجيهاً مكتوباً إلى مطار الخرطوم، بعدم السماح لدخول وفود الاتحادات الطلابية العربيـــة، واعتقال قيادة الاتحاد، وإبعادها أن وصلت إلى السودان، كل هذا تم بالتنسيق مع (المجلـــس الثوري)، الذي قدم مبالغ كبيرة للمسؤول الكبير وبعض أفراد الأمن، في رشوة واضحـــة، بدليل أنه لم تكن أي مصلحة لنظام (النميري)، وأجهزته بالتعاون مع الشيوعيين في (جبهـــة التحرير)، لأنهم كانوا على حرب مستمرة مع هذا الاتجاه، والدماء التي سالت بينهم معروفة، فكل ما يخشاه نظام (النميري) هو التعامل مع هذه الفئة الضالة، ولكن الرشـــوة والمنـــافع الضارة، هي التي أوقعت جهاز الأمن آنذاك، بالتدخل في الشؤون الإرترية بتلـــك الطريقـــة المخزية، ولكننا في قيادة اللجنة التحضيرية، عزمنا على تحدي الأمن، وقيادة المجلس الثـــوري معا، على عقد هذا المؤتمر في الداخل مهما كان الثمن غاليا، لكي نعلمهم بأنهم أصغر بكثـــير من إصرار التوجه العربي وإمكانياته، في تجاوز مثل هذه العقبات، لذلك فإننا اعتمدنا سياســـة التعتيم، على عقد المؤتمر، وبدأنا بتنظيم وصول الوفود الطلابية الإرترية من الخارج، تحـــت شعار القيام بزيارة خاصة للأهل في السودان، وليس لحضور مؤتمر، وسبق ذلـــك بإدخـــال مناديب فروع السودان، وبالتالي فقد وصلت جميع الوفود الطلابية، كنت خلال هذه الفـــترة

موجودا ومشرفا على استقبال الوفود، بالرغم من أن البحث جارٍ على من جهاز الأمن، وكل يوم كنت أكون في موقع وهم لا يعرفون أين أنا، وبالتالي بعد استكمال كل شيء ووصول قيادة الاتحاد يعني (اللجنة التحضيرية)، توجهت فوراً إلى مكان المؤتمر في الداخل في نفس اليوم، بقينا ورئيس اللجنة التحضيرية، في استقبال الاتحادات العربية، وعلمنا بعدم السماح (للاتحاد الوطني لطلبة العراق) برئاسة السيد (محمد دبدب)، والاتحاد الوطني لطلبة سوريا برئاسة مسؤول (العلاقات الخارجية)، واتحاد الأردن وفلسطين، كلهم رفضوا إدخالهم، وتم رجوعهم من المطار، وبعد هذا لم يكن هناك سبب، لبقائنا في الخرطوم، خاصة وأن الأمن علم بوجودنا في مكتب (قوات التحرير الشعبية) في الخرطوم، وقاموا بمداهمة المكتب، وحققوا مع رئيس المكتب، وطلبوا منه أن يحضر لهم فوراً رئيس (اللجنة التحضيرية)، مسؤول الإعلام ولكنه أنكر وجودنا، وتقرر سفري ورئيس اللجنة التحضيرية ليلاً وعلى شاحنة (لوري)، كانت تحمل بضائع، بحكم أنهم لا يتوقعون سفرنا فيها، حيث أننا علمنا بأنهم قد بعثوا بأسمائنا إلى نقاط التفتيش للباصات، ووصلنا أعتقد في يوم ١٩٧٨/٣/١٩م إلى مكان المؤتمر في (قرويت)، وحضر بعدها وفد اتحاد جامعة الخرطوم، برئاسة (ابن عمر أحمد) عضو الجمعية التأسيسية في عهدي الأحزاب والإنقاذ، لأننا كنا نلتقي في مبدأ محاربة (الشيوعيين)، وحسب ما تمليه علينا مسؤولياتنا التاريخية في ساحتنا الإرترية والسودانية.

بدأ المؤتمر الخامس بتاريخ من ١٦ ــ ٢٣ مارس ١٩٧٨م، تحت دعم جماهيري وجيش التحرير الإرتري، وحضرته معظم القيادات العسكرية والسياسية، والوفود الشعبية، للتأكيد على دعمها وتمسكها بوحدة الحركة الطلابية الإرترية، وأطلقت طلقات الهاون وساد الفرح والسرور المؤتمرين.

لقد كان المؤتمر الخامس، مناسبة متميزة للجمع بين القوى الوطنية الإرترية في الساحة الداخلية، والقوى الطلابية الوحدوية، والتي جعلت الكادر الطلابي يتفهم أكثر معاناة شعبنا في الداخل، ويلمس بشكل مباشر ممارسات (حزب العمل) وعناصره المنحرفة، التي تسلقت قيادة (الجبهة)، وألغت البرامج الوطنية (للجبهة)، وأبدلتها ببرنامجها الشيوعي، تعرف

المؤتمرون من خلال تقارير، قرأها مواطنون قادمون من مناطق مختلفة، على سياسات التخريب، والاعتقالات العشوائية، والاستبداد السياسي، الذي تمارسه تلك الجماعة، والتي جعلت تنظيم (الجبهة)، وكرا لكل التجارب الشيوعية الفاشلة في الساحة العربية، استعرض المؤتمر واقع الحركة الطلابية ومستقبلها، إزاء تهديدات التنظيمات الانشقاقية لها من قبل (المجلس الثوري ـــ والجبهة الشعبية)، وكيفية الخروج من هذه التيارات المضرة بدور وتطور الحركة الطلابية الإرترية، وأجمع المؤتمرون على القرارات التالية:

١ ـــ التأكيد على استقلالية الحركة الطلابية كمنظمة جماهيرية ديمقراطية، وهذا لا يمنع أن تكون للطلاب، التزاماتهم السياسية مع الفصائل الإرترية، ومن حقهم أن يناضلوا داخل الحركة الطلابية، بالدفاع عن وجهة نظرهم، علي أن لا يتناقض ذلك مع صيغة (الاتحاد الموحد).

٢ ـــ الالتزام بقرارات المؤتمر التوحيدي لعام ١٩٧٦م، واعتبارها الصيغة الشرعية الأساسية، التي يستمد منها (الاتحاد الموحد) شرعيته في قيادة الحركة الطلابية، والمؤتمر الخامس يعتبر امتداداً لتلك الشرعية، التي أجمعت عليها الحركة الطلابية في مؤتمرها، وبالتالي فإن الاتحاد الموحد لن تتأثر شرعيته ومكاسبه التاريخية، بخروج تلك الشراذم الشيوعية، المتعارضة مع المصالح الوطنية العليا للشعب الإرتري.

٣ ـــ أن الدور الطليعي للحركة الطلابية الإرترية، يتمثل في المساهمة الفعالة في قيادة شعبها، عبر التضحية والفداء والوحدة الوطنية، وبما أن الحركة الطلابية الإرترية، جزء لا يتجزأ من الحركة الطلابية العربية، فأننا نؤمن بوحدة الحركة الطلابية العربية في الوطن العربي.

٤ ـــ دعم دور الاتحاد العام لطلبة إرتريا، للقيام بدوره الفعال في رعاية الطلبة، العلمية والثقافية والاجتماعية، بكافة الوسائل، وأشاد المؤتمر بإنجازات الاتحاد الموحد، في دعم التعليم، ورفع الجهل عن شعبنا، بالحصول على أكثر من (١٥٠٠) منحة دراسية، اتضحت آثارها الإيجابية في الوقت الراهن، وكان الاتجاه في المؤتمر الخامس، على انتخاب قيادة جديدة، تواصل معركة التوجه العربي للاتحاد الموحد، وقد كنت أرى ذلك وتبنيت هذا الاتجاه، وقررت أن لا أرشح لأي موقع في الاتحاد، إلا أن المؤتمرين رفضوا هذا الاتجاه، وأصروا على أن يبقوا رموز (الاتحاد الموحد)، وقد رفضت ذلك

خاصة، وأن الصراع بيننا وبين حزب العمل، قد أخذ طابعاً شـــخصياً، عـــبر تلـــك المناوشات الإعلامية، التي لاقت صدىً واسعاً، في أوساط الجماهير الطلابية والشـــعبية، ونتيجة لهذا الرفض فقد تعطلت جلسات المؤتمر لثلاثة أيام، وأخبرني كثير من المرشحين لقيادة الاتحاد الجديدة، بأنهم سوف ينسحبوا من القيادة المقبلة، إذا لم أشارك في قيـــادة الاتحاد، خاصة في هذه المرحلة العصيبة، التي تحتاج إلى عناصر خبرت الصراع مع التيار الشيوعي، وبعد عدولي عن رأيي، استجابة لرأي المؤتمرين، والتي قوبلت بتصفيق حـــار من المؤتمرين، أشعرني على نجاح أدائنا، وتأثيره الإيجابي على الجماهير الطلابية، وكنـــت أري بعد أن اتضحت نوايا (حزب العمل الشيوعي)، وتحرشـــاته المســـتمرة بالتوجـــه العربي، بأن لا بد من البحث عن صيغة سياسية، تمكن التوجه العربي، مـــن الالتفـــاف حول مشروع وطني حضاري يرتكز على هوية إرتريا العربية، ويمكن أن نوظف الجهود والطاقات الطلابية والمثقفين الإرتريين في هذا الاتجاه، وقد صاحبنا هذا التوجه، وحاولنا أن نعمل وفق هذا الفهم وجرت الاتصالات بذلك مع كثير من التيـــارات الفكريـــة والعناصر الوطنية، واعتقدنا أن الفرصة قد حانت، عندما تم إعلان ما يســـمى آنـــذاك باللجنة الثورية بشعاراتها الوطنية والعربية، واتجه كثير من الطلاب والخريجين في هـــذا التنظيم، ولكن كانت المفاجأة السقوط في وحل العشائرية والانتهازية في ذلك التجمـــع المفلس، والتي كانت كذبة كبرى في تمثيل التوجه العربي، وتسببت في ضياع طاقـــات وإمكانيات طلابية، وبمؤهلات علمية رفيعة، وتحولوا إلى مجرد أدوات فارغة مـــن أي مضمون، لقد أضرت جماعة (اللجنة الثورية)، التي كان يعتقد بأنها ستكون البديل عـــن الشيوعيين في الساحة، بمستقبل التوجه العربي في الساحة الإرترية، ووضعت صورة قاتمة لأي عمل قومي عربي في الساحة الإرترية، والذي يتطلب بذل جهد كبير للنهوض بـــه، بعد التخلص من آثارهم السلبية، والتي ألحقت أضراراً كبيرة في التوجه العـــربي علـــى الصعيد الوطني برمته.

حزب العمل الشيوعي يلاحق قيادة الاتحاد بعد العودة من المؤتمر الخامس:



□ الكاتب مع السيدين فخري قعوار ونزيه صويص (أبو نضال) من اتحاد الكتّاب العرب في الأردن

انفض المؤتمر الخامس يوم ١٩٧٨/٣/٢٣م، وبعد تشكيل المجلس الإداري، تقرر نقل اجتماع المجلس إلى مدينة (كسلا)، في فرع الاتحاد هناك، وهذا كان الهدف منه، إثبات وجود (الاتحاد) في السودان، وارتباطه بفروعه الأصلية، وتكريم فرع (كسلا) لمواقفه المبدئية في الدفاع عن وحدة الاتحاد، كان بإمكاننا أن ننجز كل شيء في المؤتمر في الداخل، ولكن كان لا بد من إعطاء البعد السياسي والنقابي، بالحضور وسط فروعنا في السودان، ولشرح قرارات المؤتمر الخامس لهم بعد ذلك، كنا نهدف أن تعرف قيادة المجلس الثوري، بأنها لا تستطيع أن تفعل شيئاً، أمام إرادة الاتحاد وقيادته الصامدة، وكنا نريد أيضاً أن نقول

(لتسفاي دقيقة)، عضو المكتب السياسي الطائفي، نحن أبناء الساحة وليس هناك، من يمنعنا من العمل فيها كيف نشاء، وهو الذي أبعد وفد (الاتحاد الموحد)، الذين اتجهوا إلى الميدان، لتسليمهم مذكرة قيادة (الاتحاد)، والمطالبة بمراجعة القرار، وحينما وصلوا إلى (عليت)، قال لهم عليكم أن ترجعوا بالطريق الذي قدمتم منه فوراً، وإلا سآمر باعتقالكم، ومن تلك اللحظة قررنا تدمير (حزب العمل)، والقضاء عليه بشتى الوسائل، وهذا ما تم بالدقة، حيث تم حشد كل العوامل الداخلية والخارجية، في تعرية وكشف هذا الحزب الشيوعي المناوئ لعقيدة التوحيد، وقيم شعبنا السمحة، والتصدي له في المحافل العربية، لم تسلم قيادة (المجلس الثوري) بهزيمتها أمام (الاتحاد الموحد)، ونجاحه في الاحتفاظ بمعظم فروع الاتحاد، وتحويل قرارها إلى مجرد حبر على ورقة، ومحاصرة التابعين لها وإبعادهم، وفصلهم من فروع الاتحاد، باعتبارهم شيوعيين، وليسوا طلاباً ملتزمين بصيغة الاتحاد، ثم هزيمتهم الكبرى في انعقاد المؤتمر الخامس في الميدان، بالرغم من كل العقبات واستخدام الأمن السوداني، وغير ذلك من وسائل الترهيب العسكري، بمنع وصول وفود الاتحاد، كل هذا لم يجعل قيادة (المجلس الثوري)، تراجع سياستها الخاطئة، وإنما قررت بعد المؤتمر ملاحقة قيادة (الاتحاد)، المنبثقة من المؤتمر الخامس، فبعد وصول أعضاء (المجلس الإداري)، ومكوثهم يومين في (كسلا)، أقتحم الأمن السوداني أماكن نزولهم في (كسلا)، وتم اعتقال رئيس الاتحاد وأعضاء التنفيذية، وكنت أنا قد سافرت في نفس اليوم جواً إلى الخرطوم، وعندما علمت باعتقال الاخوة في التنفيذية، ذهبت مباشرة إلى مكتب رئيس جهاز الأمن السوداني السيد خليفة كرار (رحمه الله)، وقابلني في نفس اللحظة، لأنهم كانوا يبحثون عني قبل المؤتمر، وكنت في قائمة من المفترض أن يعتقلوا، قلت له (ماذا تريدون من الاتحاد (الموحد)، وما هي مشكلتكم المباشرة معنا، ولماذا تعتقلون قيادة الاتحاد في (كسلا)، نحن اتحاد طلاب يتمتع بعضوية كاملة في (اتحاد الطلاب العرب)، واتحاد الطلاب العالمي، ولنا علاقات واسعة مع الاتحادات والمنظمات العربية، لماذا تريدون أن تدخلوا معنا في مشكلة، نحن لا زلنا نحترم علاقات الثورة الإرترية بالسودان، وهذا ما يجعلنا نتجاهل هذه الممارسات، وطلبنا من الوفود الطلابية العربية، التي تم ردها من مطار الخرطوم، بأن لا تصدر بياناً ضدكم)، قال لي (نحن لا نريد منكم شيئاً ولسنا ضدكم، وإنما علمنا بأنكم أصدرتم بياناً ضد النظام الحاكم في السودان،

قلت له (أتحدى أن تقدم لي الدليل في هذا الشأن، قال لي ليس معي البيان، وإنما يمكن أن أحصل عليه)، هذه طبعاً معلومة مدسوسة من (المجلس الثوري) للتحريض، وبعد نقاش مستفيض، وتوضيح لمخططات الشيوعيين الإرتريين، ودورهم التخريبي في المجالات المختلفة، اعتذر الرجل، وأصدر توجيهاً في نفس اللحظة بإطلاق سراح قيادة الاتحاد، وقال لي (إنكم أخطأتم في تعاملكم مع اتحاد طلاب (جامعة الخرطوم)، الذي تتصدر قيادته (الأخوان المسلمون)، ونحن نرفض إشراك هذا الاتحاد في مؤتمرات اتحادكم، لأنهم عناصر معادية للنظام)، فقلت له (نحن لنا علاقات واسعة مع اتحاد طلاب الخرطوم، باعتباره خاضعاً للنظام ونشاطاته معروفة ومرصودة لكم فيما أعتقد، فكيف ترفضوا التعامل معه، هل أنتم تقبلون بالتعامل مع الاتحادات المناوئة لكم في الخارج)، وطلب مني الرجل بعد هذا اللقاء، أن يتم تعريفه بقيادة الاتحاد، حتى نصلح ما أفسدته قيادة (المجلس الثوري) بمعلوماتها الملفقة، وبالفعل تم اللقاء مع وفد الهيئة التنفيذية في الخرطوم، وتمكنا من التأثير في الرجل، وأصدر بعد ذلك أمراً عاماً، بعدم التعرض لفروع الاتحاد الموحد، وتسهيل نشاطاته في كل المناطق، وكان هذا الإنجاز ضربة موجعة لقيادة المجلس الثوري، وأذكر ذات يوم ونحن في لقاء مع السيد (خليفة كرار) في مكتبه، كان على موعد مع (أحمد ناصر) رئيس اللجنة التنفيذية (للجبهة)، تجاهل السيد (خليفة كرار) موعده معه، وطلب أن ينتظره أكثر من ساعة في الصالة، وعندما علم بأن هذا التأخير كان بسبب لقائه مع قيادة الاتحاد، أصيب بصدمة، لانتزاع (قيادة الاتحاد) المبادرة من المجلس الثوري في السودان، وبعودة قيادة (الاتحاد) إلى مقرها في (بغداد)، قررت أن تخوض معركتها الحقيقية في تصفية هذا الحزب المتسلط، فقدمت مذكرات وتقارير، إلى الاتحادات الطلابية العربية، والتي رفعت بدورها إلى دولها موضحة خطورة الشيوعيين في (جبهة التحرير الإرترية) ودورهم المعادي لعروبة إرتريا، كما رفعنا مذكرات إلى (العراق ـــ وسوريا ـــ وليبيا ـــ ومنظمة التحرير الفلسطينية)، وكان تجاوب القيادة العراقية سريعاً، باعتبار أن (حزب البعث العربي الاشتراكي) معروفاً بحساسيته وعدائه التاريخي للشيوعيين، ومن هذا المنطلق فإنه كان في صراع دائم مع الشيوعيين في الساحة العربية، ويقلوم أي دور لهم في حركات التحرر العربية آنذاك، خاصة وأن (العراق)، كان يعتبر الحليف الاستراتيجي للثورة الإرترية، وكانت قيادة المجلس الثوري تعتمد على الدعم العراقي ٩٠% وفي كل

المجالات، وقد نصح العراق قيادة (الجبهة) عدة مرات، بأن لا تمضي أكثر من هذا في مطاردتها للتوجه العربي، وأن تلتزم بعروبة إرتريا ولا تجعل هذه القضية مصدر خلاف بين أبناء الشعب الإرتري، ولكن كان رد قيادة (المجلس الثوري)، سريعا حيث قامت باعتقال عدد من عناصر التوجه العربي الإسلامي في جبهة التحرير الإرترية، أعضاء مناوئين أمثال السيد (محمد إبراهيم إدريس ــ محمد إسماعيل عبده ــ حامد صالح تركي) وعدد كبير من (القيادات العسكرية)، لاتهامهم بأنهم يعملون ضد (حزب العمل)، وأنهم يقودون توجهاً سياسياً مخالفاً لهم، وفي ظل هذا الوضع كرر مسؤول العلاقات الخارجية (عبد الله سليمان) تصريحاته، في أغسطس عام ١٩٧٨م، بأن النظام في إثيوبيا تقدمي، ويمكن التفاهم معه، في الوقت أن العراق، كان على خلاف مع الاتحاد السوفيتي، بسبب دعمه لنظام (منجستو) ضد الثورة الإرترية، وحقوق الشعب الإرتري، بل وأن النظام في العراق، وصل إلى درجة أن يهدد بقطع علاقاته مع روسيا، بسبب موقفها المعادي لحقوق الشعب الإرتري، وكان الأستاذ أسعد ألغوثاني (أبو علاء) المشرف على شؤون الثورة الإرترية، في القيادة القومية، من الذين أبلوا بلاءً حسناً في تعميق علاقة الثورة الإرترية، مع أهل الحكم في العراق، وأصيب بدهشة من هذه التصريحات غير المقبولة، وبهذا الموقف فإن الشيوعيين في (جبهة التحرير الإرترية)، غامروا بعلاقاتهم بالمحيط العربي، واتجهوا إلى أبعد نقطة في عدائهم مع عروبة إرتريا، وفي ظل هذا الوضع، فجر المجلس الثوري في أكتوبر ١٩٧٨م، الحرب الأهلية مع (قوات التحرير الشعبية)، التي كان يتزعمها (عثمان صالح سبي)، وكان العراق أكبر ممول وداعم لهذا التنظيم، لأنهم كانوا يراهنون على (عثمان صالح سبي) لثقتهم في توجهه العربي، ووقفوا إلى جانبه بكل قوة لتمكينه من مواجهة قيادة (الجبهة الشعبية)، التي انشقت عن زعامته (لقوات التحرير الشعبية) عام ١٩٧٥م، الا أن القيادة في العراق لم تتوقع، بأن (المجلس الثوري) سيدخل كطرف، رئيسي في تصفية (قوات التحرير الشعبية)، بالوكالة عن (الجبهة الشعبية)، وكل هذه العوامل مجتمعة استخدمتها قيادة (الاتحاد الموحد)، بشكل فعال في علاقاتها المختلفة مع المنظمات العربية الداعمة، وكانت نتيجتها تجميد العراق مساعداته المادية والعسكرية عن المجلس الثوري، واعتبرها خصما خطيرا للتوجه العربي في الساحة الإرترية، منذ تلك اللحظة، كما تأثرت علاقاتها مع سوريا إلى حد كبير، أما ليبيا فموقفها

الداعم (لقوات التحرير الشعبية) جعلها تغلق الباب أمام بناء علاقة إيجابية معه، وقد خسرت قيادة المجلس الثوري كل علاقاتها في المنطقة، وأدخلتها مواجهاتها مع الحركة الطلابية الإرترية، إلى مهالك لم تقدرها حق قدرها في ذلك الوقت، وهناك تفاصيل كثيرة في هذا الجانب لا مجال للتطرق إليها في هذا الوقت، لكننا نستطيع أن نقول، بأن الاتحاد الموحد كان أحد العوامل الرئيسية، في الحاق الهزيمة السياسية الكبرى، بحزب العمل الشيوعي، بل وأنه السبب الرئيسي في دخول (قوات التحرير الشعبية) إلى العراق، والحصول على الدعم الثابت والقوي منها، وترسيخ زعامة (عثمان صالح سبي)، باعتباره واجهة عربية يجب التعامل معه، والحفاظ على مركزه في الساحة الإرترية، وخرج (الاتحاد الموحد) بقواعده الطلابية المختلفة، قوياً من تلك المعارك، وانفرد بالتوجه العربي في الساحة الطلابية، بما كان يمثله آنذاك من ثقل وطني، وسياسي وعلمي وإعلامي في الساحة الإرترية، وخرج (الشيوعيون) مهزومين و لم تقم لهم قائمة من تلك اللحظة في الحركة الطلابية، وحسم الصراع تماماً، وانتقلت أزمات قيادة (حزب العمل)، ومخططاته الهدامة إلى جبهة التحرير الإرترية، بعد أن تم درء خطرهم في أهم مؤسسة وطنية، تمثل ذخيرة الوطن وزاده إلا وهم الطلاب، ولكن أثبتت الأيام بأن الصراع، الذي كانت تخوضه قيادة (المجلس الثوري)، ضد التوجه العربي في الحركة الطلابية، كانت تقف من ورائه القوى الطائفية في (الجبهة الشعبية)، وأن الشيوعيين من خلال تنسيقهم مع (حزب الشعب) الشيوعي في (الجبهة الشعبية)، اتفقوا على تصفية التوجه العربي، وان تقوم بهذه المهمة قيادة المجلس الثوري، ضمن مبررات واهية، وهذا ما اتضح في تصفيتهم العسكرية لقوات التحرير الشعبية، التي كانت تمثل معادلة القوي العربية الإسلامية في الثورة الإرترية، ونفس هذه القيادات قامت بضرب قوات التحرير الشعبية، ومواجهة الحركة الطلابية، وقامت بتدمير (جبهة التحرير الإرترية) من الداخل، وإيجاد كل عوامل انهيارها عسكريا وسياسيا، وقاد هذه المسألة (إبراهيم توتيل)، رئيس المكتب السياسي والتنظيمي، و(إبراهيم محمد علي) رئيس مكتب الشؤون الاجتماعية، و(ملاكي تخلي) رئيس مكتب الأمن، والذين وقفوا عاجزين أمام الحملة العسكرية للجبهة الشعبية (وياني تجراي)، وبث الذعر في أوساط جيش التحرير الإرتري، الذي كان أكثر عدداً وعدة، وتجربة قتالية، وقادرة بكل المقاييس على هزيمة قوات الجبهة الشعبية و(وياني

تجراي) معاً، إلا أن المؤامرة المحكمة من الداخل، ومطالبة الجيش للانسحاب إلى الأراضي السودانية، ألحقت الهزيمة بجبهة التحرير الإريترية، وهؤلاء الذين قضوا على أكبر جيش قوي ومتمرس، وتسببوا في أكبر كارثة وطنية، بشعب علق آماله كلها في جبهة التحرير الإريترية، ولا زالت آثار هذه الهزيمة تلاحق القوى الوطنية في الساحة الإريترية، ومن سخرية السياسة أن يتحول هؤلاء على رأس المعارضة، بدلاً من أن يتواروا عن الأنظار، ويوهمون شعبنا الآن بأنهم الأمل في استعادة الحقوق وبسط العدل والحريات، لكن ماذا نفعل مع ضعيفي الذاكرة وممن لا يبالون بمعاناة الشعب الإريتري، وما هو عليه اليوم من مآسٍ بسبب فشل تلك القيادات المهزومة وطنيا، وانفراد ذلك التنظيم الطائفي بكل شيء في إريتريا.

لقد قصدنا من خلال عرضنا لنضالات الحركة الطلابية، ودفاعها عن التوجه العربي وتصديها للشيوعيين والطائفيين في الساحة الإريترية، ووقوفها إلى جانب حقوق الغالبية الإسلامية الإريترية المنتهكة، لنؤكد لهذا الجيل، بأن قطاعاً كبيراً من المثقفين بتوجههم العربي في الثورة الإريترية، لم يكن مقصراً ومتراجعاً عن القيام بدوره، وإنما استطاع أن يحمي الثورة ومبادئها وانحاز لقيمها، وحمل راية التغيير، التي أصبحت متوارثة إلى يومنا هذا، لقد أردت أن نقول لهذا الجيل من الطلاب، بأن الطالب الإريتري يفترض أن يكون مرآة الشعب الإريتري وواجهته، ويعكس له الحقيقة، ويحول دون سقوطه في براثن دعاة الفرقة والطائفية، وأن يتقدم الصفوف في الدفاع عن حقوق الشعب الإريتري. والطالب الإريتري، مسؤول بقلمه وبجهده الفكري والإبداعي، أن يوظف كل ذلك في خدمة قضايا الشعب الإريتري، الذي يتطلع وفي هذه المرحلة بالذات، إلى دور المثقفين الإريتريين، وبعد تحرير إريتريا وإعلان الدولة المستقلة عام ١٩٩٣ م، أصبحت مهمة الطالب الإريتري في الداخل والخارج مضاعفة، في محاربة الظلم والبغي، الذي يمارسه نظام (الجبهة الشعبية)، والذي يخطط لتدمير هوية الغالبية العربية الإسلامية، والهادف إلى تذويب شعبنا في قومية وثقافة (التجرينية) المعزولة، كما أننا فوق كل هذا هدفنا، أن يعلم هذا الجيل من الطلاب بأن قيادة (حزب العمل الشيوعي)، المتمثلة في (المجلس الثوري) من ١٩٧١ — ١٩٨١ م، هي السبب في ضياع دور ومستقبل القوى الوطنية الإسلامية في إريتريا، ووضعها في هذا النفق المظلم، وهم الذين فتحوا المجال واسعاً أمام هيمنة (الجبهة الشعبية)، في الدولة الإريترية المستقلة، كل هذا نأمل

أن يكون في ذهن هذا الجيل من الطلاب، وأن يقيموا تلك التجارب والممارسات بعقلانية، وفهم عميق لأحداث تلك المرحلة، والتي لا بد أن تسجل وتملك لهم بنزاهة وأمانة.

تلك مرحلة قد خلت تشكلت من نضالات القوى الطلابية الوطنية، بتوجهها الحضاري العربي، وها نحن نقف اليوم أمام أعتاب مرحلة جديدة، تداخلت فيها الصفوف، وتناقضت فيها الأفكار والمواقف وتضاربت فيها المصالح، والتي يمكن أن يكون دور المثقفين والطلاب والشباب في مواجهتها حاسماً، إذا تسلحوا بالفكر الوطني المستنير، وتعاملوا مع الخصوصية الوطنية الإرترية، بوعي نافذ يتخذ من الثوابت الوطنية أساساً للتعايش الوطني الديمقراطي.



المؤلف مع المجاهد الكشميري رئيس الحركة السيد صلاح الدين ضمن جهوده الإعلامية واتصالاته

خاتمة الكتاب

المستقبل يبدأ الآن:

ينبغي عند الحديث عن المستقبل تنحية الأغراض الشخصية والدوافع الموجهة من الأعداء التاريخيين للإسلام والحضارة العربية الإسلامية، وان أبناء إرتريا بكل فئاتهم وطوائفهم يجب أن يضعوا أمام أعينهم مصلحة الوطن فوق كل شيء وان يعمل الجميع يدا واحدة لمنع أي محاولات للفرقة أو الدسيسة أو العمل لحساب مصالح قوى خارجية فالشعب الإرتري في هذه المرحلة الحساسة من تاريخه في حاجة إلى كل العوامل التي تدفعه إلى الأمام ليعوض سنوات الاحتلال ويستكمل مسيرة التقدم التي بدأت بتحرير إرتريا وإعلان استقلالها عام ١٩٩٣م بعد كفاح طويل ومشرف ليعبر إلى مرحلة التقدم والازدهار، وللأسف وبعد مرور تسع سنوات على الاستقلال لم تتخذ أي خطوة نحو اعتبار اللغة العربية لغة وطنية للبلاد، و لم يتم اعتماد المناهج العربية للتعليم بصورة متكاملة.

وعلى حكومة "أفورقي" أن لا تتوغل كثيراً في مجاراتها للمخططات الاستعمارية التي فشلت في السيطرة على إرتريا، وتحاول الآن اعتماد التذويب الثقافي لمحو معالم تميز إرتريا، وأخطر الوسائل لتحقيق هذا الهدف هي منع إرتريا الفتية من تكوين رصيد استراتيجي وحضاري لها تنتمي إليه وتتفاعل معه أخذاً وعطاءاً، لتظل شجرة عارية في صحراء جرداء تهددها فيها الوحوش من كل جانب، وأن الغزو الإثيوبي الأخير يدخل في هذا النطاق الذي يحاول إعادة إرتريا إلى الهيمنة الاستعمارية الإثيوبية، ولو كانت إرتريا حددت علاقاتها مع عمقها العربي في الجوانب المختلفة، لما أقدمت اثيوبيا على إعلان الحرب على الشعب العربي الإرتري.

فإرتريا كانت وستظل مركزاً للطامعين لا لضعف فيها، بل لموقعها الاستراتيجي الخطير الذي طالما جر عليها كثيراً من المشاكل، كما جلب لها خيراً كثيراً. وظن البعض خطأ بأنها أمة بلا هوية تكونت من اختلاط عناصر بشرية متنافرة وبوسعه أن يظفر بخيراتها دون مشقة طالما كانت فريسة وحيدة مسكينة بين ذئاب، وهذه الضرورة تفرض على

الشعب الإريتري أن يحدد هويته ويعض عليها بالنواجذ وأن يقطع المراحل في سبيل تأكيد هذه الهوية عبر دعم وتعزيز دور الشعب الإريتري في تعميق هويته العربية الحضارية.

وإذا كان هناك سبيل بعينه يجب التفكير في اتباعه فهو التخطيط لمشروع قومي للنهوض بالعربية في إريتريا، فهذه اللغة التي اختارها الشعب الإريتري منذ نصف قرن لغة رسمية تتميز بمميزات عدة أهمها:

* تأثيرها الضخم على اللغات السامية بل وغير السامية أيضاً كما أنها من نفس الأسرة التي منها جاءت السبئية أم الجئزية التي منها جاءت التجرينية والتجري وهذا يفتح الباب أمام الكثير من إمكانيات النجاح.

وهناك تجربة أفريقية سابقة يمكن الاستفادة منها هي تجربة السودان التي قامت بكتابة لغات السودان الجنوبية بحروف عربية مما ساهم في الحفاظ على اللسان العربي في هذه المنطقة وهي تجربة ناجحة شاركت في دعمها مصر وأظنها كانت دائماً لا تتردد في دعم مثل هذه التجربة في إريتريا خاصة مع وجود لغات ولهجات غير مكتوبة في المجتمع الإريتري.

قلنا إن دعم الحكومة للغة العربية في مراحل التعليم المختلفة أمر ضروري مع السعي لربط المؤسسات التعليمية الإريترية الجامعية بمثيلاتها العربية إجراء وارد حيث توجد جامعات عربية متقدمة في "القاهرة ـــ الخرطوم ـــ الرباط ـــ دمشق" وغيرها من العواصم العربية.

كما إن الاهتمام بتعريب الإعلام الإريتري عامل مساعد شديد الأهمية حيث أثبتت تجربة إعلام حركة التحرير التي صدرت بالعربية في فترة الكفاح نجاحاً يغري بالاستمرار فيه إلى جانب إمكانية دخول إريتريا في الترتيبات العربية كالقمر الصناعي العربي (عربسات) والمشاريع الإعلامية العربية التي يمكن إن تكون بديلاً ممتازاً لأي محاولات غزو إعلامي من طريق آخر يساعد إريتريا على الاستفادة من مؤسسات إعلامية عريقة الخبرة وعلى درجة عالية من التقدم بدلاً من أن تضطر إلى البدء من الصفر، وإني أؤكد بأن تكريس حكومة

(أفورقي) للمشروع الطائفي ومحاولة تذويب اللغة العربية في اللغـــة التجرينية التي لا تمتلـك أية مقومات لمواكبة التطورات الحديثة في العلوم والتكنولوجيا وهي لا تستطيع أن تكون نـداً أو بديلاً للغة العربية في إريتريا، وتعتبر فاشلة ومضيعة الوقت وهدراً لطاقات شعبنا وتطويـل أمد تجهيله وحرمانه من التفاعل الإنساني مع الثقافة والحضارة العربية التي تعتبر الثانية ضمـن الحضارات السبعة المعروفة في العالم، بما تملكه من مخزون علمي وأدبي وعوامل ذاتية هائلـــة للتعامل مع الحضارات الإنسانية المعاصرة.



□ المؤلف مع المناضل آدم قندفل أحد قادة التحرير في بغداد عام ١٩٧٦م

ملحقات: من مقالات الكاتب في بعض الصحف العربية:

هوية إريتريا بين

(العربية ـــ والأفريقية)[1]

تتوالى تصريحات قيادة (الجبهة الشعبية)، في رفضها عضوية إريتريا في الجامعة العربية لأن الجامعة، حسب ما يزعمون، كانت معادية وغير متعاطفة مع (القضية الإريترية)، علماً أن انضمام إريتريا إلى الجامعة العربية، فيه الكثير من المبررات الوطنية والقومية والاقتصادية والأمنية، فهناك ٦٠% من السكان المسلمين في إريتريا ثقافتهم ولغتهم عربية، ظلوا محافظين على هويتهم في ظل الغياب التام للعرب في مرحلة (١٩٤٠ ـــ ١٩٥٠ م)، حين كانت الأقطار العربية ترزح تحت نير الاستعمار الفرنسي أو البريطاني، ونعني بذلك أن انتماء غالبية السكان العرب المسلمين في إريتريا، لم تقف وراءه أي جهات عربية، بل لم تكن مشاريع التوسع العربي (المزعومة)، التي تتاجر بها قيادة الجبهة الشعبية في الأوساط الأوروبية موجودة، وبعد أن أسرف قادة (الشعبية)، في الهجوم حتى على منظمة الوحدة الأفريقية قبل التحرير، رأيناهم يلهثون بعده وراء الانضمام لـ (منظمة الوحدة الأفريقية).

ولا ننسى بالطبع، شعار (الأمين محمد سعيد) مسؤول إعلام الحكومة المؤقتة، الذي قال فيه: (لا للجامعة العربية نعم لمنظمة الوحدة الأفريقية)! ولا نعلم من أي منطلق وأية مزايا إقليمية ودولية تتمتع بها تلك المنظمة، التي وجدت لكي تحمي وتذود عن تلك الحدود والخرائط، التي رسمها الاستعمار الأوروبي، خصوصاً أن موقف هذه المنظمة من قضية إريتريا وثورها لا يحتاج إلى شواهد بل يكفي أن نوضح بعض النقاط التالية:

---

[1] نشر هذا المقال / في جريدة الحياة، ٢٠/٦/١٩٩٣م.

١ ـــ في اجتماع رؤساء منظمة الدول الأفريقية عام ١٩٦٤م في القـــاهرة، تقـــدم (هيـــلا سيلاسي)، الذي أشرف على الاجتماع، بذلك الاقتراح الداعي للحفاظ على الحـدود، التي رسمها المستعمرون، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، لكي تنفرد كل دولة بقـهر شعوبها، وتحافظ على ما استولت عليه من أراضي الدول المجاورة. وقد ولـــدت هـذه المنظمة، وهي متعارضة مع أماني شعوب أفريقيا، إذ لم تكن مهمتها الوقـــوف علـى مشاكل أفريقيا وإيجاد الحلول لها، والتي كان معظمها يتمثل في تلك الألغام الموقوتـــة، التي زرعها المستعمرون، وحينما تفجرت ثورة إريتريا، وعلا صوتها اســتخدم (هيـلا سيلاسي) منظمة الوحدة الأفريقية، في مواجهة عدالة القضية والتعتيم عليها، بـل ورط المنظمة في الإدعاء، بأن ثوار (جبهة التحرير الإريترية)، هم من صنع الأنظمة العربيـة المتطرفة، وكانت جبهة التحرير الإريترية قد تحدت نظام هيلا سيلاسي وسلطات أمنـه في أديس أبابا، إبان انعقاد مؤتمر رؤساء منظمة الوحـــدة الأفريقيـة عــام ١٩٦٦م، فأرسلت بعض عناصرها الفدائية، لتوزيع مذكرة على أعضـاء الوفـود، في الفنـادق والصالات الخارجية داخل مقر المنظمة، باسم (الجبهة) توضح اعتـداء إثيوبيـا علـى الشرعية الدولية، بخرقها قرار الأمم المتحدة بشأن إرتريا، مما ســبب إحراجـاً كبـيراً للإمبراطور وسط ضيوفه، ومع ذلك، وفي إطار هذه الضجة السياسية، أكدت المنظمـة على عدائها الصارخ للقضية الإريترية.

٢ ـــ برغم تطور النضال الإريتري، وتحقيق ثورة إريتريا تلك الانتصارات العسكرية الكبيرة على إثيوبيا، والتي كان من نتائجها سقوط نظام (هيلا سيلاسي) عـام ١٩٧٤م، إلا أن منظمة الوحدة الأفريقية، رفضت أن تتجاوب مع الثورة الإريترية، بـــل رفضـت، في ذروة انتصار شعبنا على نظام (منغيستو) الغاشم، أن تغير موقفها تجاه قضية الشـــعب الإريتري مما جعل الإريتريين يصنفونها في معسكر الاستعمار الإثيوبي.

٣ ـــ ليس هناك أي قرار أو توصية في تاريخ هذه المنظمة يشير، حتى من باب الإشـــارات البعيدة، إلى التعاطف مع معاناة شعبنا في الجوانب الإنسانية، لذلك فإن لهاث قيـــادات الجبهة الشعبية، وراء الانضمام، إلى هذه المنظمة يعبر عن الاستعداد للمساهمة الفعالـــة، في رعاية تلك الخرائط والحدود الاستعمارية، علماً أنه، حتى الأمس القريب، عندمـــا

ناقش أعضاء المنظمة، انضمام إريتريا وحصولها على العضوية فيـــها، وقـــف معظـــم الأعضاء ضد هذا الانضمام، تجسيداً لموقفهم التاريخي من قضية الشعب الإريتري.

٤ ــ لم تكن الجامعة العربية معادية لعدالة قضيتنا، وإنما كانت مقصرة في دعمـــها المعلـــن، ولكن مع تطور النضال الإريتري، خصوصاً منذ ١٩٨٠م، دخلت القضية الإريتريـــة في اهتمامات الجامعة العربية، وهناك قرارات واضحة في مجال دعم (القضيـــة)، وإفســـاح المجال في التعليم والصحة، وفي اجتماع للجامعة في (تونس) لوزراء الخارجية العرب عام ١٩٨٥م، (وفي الدورة ٧٧ حسب ما أذكر)، تم الإعلان عن الدعم الكامل للقضيـــــة الإريترية، والمطالبة بدعمها في كل المحافل.

وإذا تجاوزنا ذلك كله، نجد تلك المواقف الداعمة والمشرفة في كل المجـــالات، مـــن جانب الحكومات العربية، التي قدمت المال والسلاح والتدريب، ولها أياد بيضاء لا ينكرهـــا إلا جاحد، وأتحدى أن تكون دولة أفريقية واحدة دعمت قضيتنا، سواء بالموقف السياسي أو الدعم، سوى ذلك الموقف الباهت من (السنغال)، والذي جاء في الوقت الضائع.

خلاصة القول، إن هناك طرفين في إريتريا الآن:

ــ **الأول**: الأقلية السياسية، التي تعبر عن أهدافها المعادية، لانتماء إريتريا العربي.

ــ **والثاني**: رغبة شعبنا الأصيلة ضمن ذلك الخط الثابت والراسخ، في تحقيق انتمـــاء إريتريا العربي، ليس عبر الجامعة العربية فحسب، وإنما في ذلك التلاحم التـــاريخي، الـــذي ستشهده إريتريا بعد أن تزول تلك السحابة العابرة، والتي مهما أمطرت من مطر السوء، فلن تغير حقيقة من موقع إريتريا الجغرافي والسياسي والحضاري، الذي يصب في وعائها العـــربي الذي لا ينضب.

تحديات شعبنا الكبيرة

تفرض علينا الحفاظ على هذا الانتصار التاريخي

في الواقع أن انتصار الشعب الإريتري في مرحلة التسعينات، التي تشهد مراجعات كبيرة على صعيد المنطقة، وتمثل أكبر تحد لكافة المخططات الدولية والإقليمية، التي كانت تتعامل مع قضية إريتريا، باعتبارها أحد (القضايا الخاسرة) كما قال كاتب عربي عالمي، وأحد الكتاب العرب أيضاً، الذين قالوا: (إن مطلب الشعب الإريتري في الاستقلال عن إثيوبيا يعد أحد ضروب المستحيلات)، حيث أن الكبار متفقين على أن تظل إريتريا، خاضعة للعقلية التوسعية الإثيوبية، وضمن هذا الإطار واجه الشعب الإريتري، تحدي دول يفوق قدراته المحدودة كشعب صغير، وسخرت أمريكا كل إمكانياتها وعلاقاتها الدولية، لتمنع وصول صوت الشعب الإريتري، إلى الرأي العام العالمي منذ عام ١٩٦١م وحتى فترات قريبة، وتدخل الاتحاد السوفيتي عسكرياً، ومعه الفيالق الشيوعية العميلة من (ألمانيا ــ وكوبا ــ واليمن الجنوبي) عام ١٩٧٧م، لتقمع ثورة الشعب الإريتري، وتحد من انتصاراته، ووقفت بعض المنظمات الفلسطينية، مثل تنظيم (الجبهة الديمقراطية) بقيادة نايف حواتمة، والجبهة الشعبية (جورج حبش)، إلى جانب نظام (منغستو)، وطالبوا الثورة الإريترية بإلقاء السلاح والاستسلام للأخ الأكبر في إثيوبيا، بحجة أن انتصار الشيوعية والتقدمية في إثيوبيا، التي قدمها (منجستو) في كؤوس من دم، تفرض على شعب إريتريا الانخراط في هذه المسيرة الثورية العالمية حسب زعمهم، ونحن كنا نعي تماماً أطروحات بعض القيادات الفلسطينية المتطرفة، الذين كانوا يسعون إلى إزاحة الثورة الإريترية، من الهم العربي وإسقاطها لكي يتجرع الشارع العربي يومياً، إخفاقات القيادات الفلسطينية وإفراخات تنظيماتها السياسية، التي لم تزد الشعب الفلسطيني سوى مزيد من الإحباطات في مسيرته النضالية الخفاقة، وبهذه المناسبة يذكر شعبنا بفخر الموقف الكويتي الوحيد عام ١٩٨٠م في العالم العربي، الذي تجاوز كل الخطوط الدولية الحمراء، وطرح مندوب الكويت في الأمم المتحدة القضية الإريترية،

نشر هذا المقال في جريدة الحياة بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٤م.

وطالب بمناقشتها باعتبارها أحد القضايا العربية، وتعني الأمم المتحدة من الناحية القانونية، مما أدى إلى مشادات ساخنة بين المندوب الإثيوبي والكويتي.

ومن ناحية أخرى إن قضية إريتريا، التي استغرقت هذه الفترة الطويلة، في تضحياتها ومآسيها في كل المجالات الإنسانية، وفي ظل المحيط العربي، الذي يمتلك إمكانيات هائلة كان بإمكانها أن تخفف على شعبنا المعاناة، وتعجل بانتصاره بدعم استراتيجي ملحوظ، حيث أن إريتريا كانت وستظل تمثل بالنسبة لهذا المحيط العربي الخلفية، التي تؤمن جبهته الجنوبية في البحر الأحمر، كل هذا جعلنا كشعب فاق تضحياته وفروسيته معظم حركات التحرر التي عاصرت نضالنا، أن نختار الطريق الذي يوصلنا إلى محطة الاستقلال وميلاد الدولة الإريترية، ويجب ألا نخطئ هذه المرة الطريق، وإن نمسك بالدليل الوطني، الذي ينبع من آمالنا وجراحاتنا وتضحياتنا الباهظة، ونحمي انتصار شعبنا بكل الوسائل وأن نكون حراساً عليه، ولكي يكون الأمر كذلك بالنسبة لكل فصائل الشعب الإريتري وفئاته الوطنية، لا بدّ من وضع المنهاج السياسي المتطابق مع واقع حالنا السياسي الآن، وكيف يتم ذلك وإن قيادة (الجبهة الشعبية) تتعاطى السياسة بعقلية (الكابوي الأمريكي)، ولا تقيم وزناً للمخاطر المحيطة بانتصار شعبنا، على الصعيد الإقليمي والدولي، وتريد أن تفصل إريتريا في جمعية تنظيمها، الذي لا نشك أنه بانتمائه إلى عصر الإرهاب الأمريكي الآن، ستجر إريتريا إلى مخاطر حروب داخلية لا مثيل لها في تاريخ المنطقة، إذا سارت قيادة الجبهة الشعبية بهذه العقلية الانفرادية في إدارة إريتريا، ولكي نحمي إريتريا من مثل هذه المخاطر المحدقة والقادمة، لا بدّ من الاتفاق على المنهاج التالي:

١ ـ الاتفاق بأن إريتريا ليست ملكاً لأي فصيل إرتري، بل هي ملك لكل أبناء الشعب الإريتري، الذين لم يتخلفوا عن أداء دورهم الوطني، وقدموا من التضحيات ما يمكنهم من المساهمة الآن في الدفاع عن الاستقلال الوطني.

٢ ـ عدم التطاول على الثوابت الوطنية، التي تعتبر من الأسباب الرئيسية في تفجير الثورة الإريترية، وعدم التفكير أصلاً في هيمنة أي طرف على شؤون إريتريا الدولة، وأعتقد أن عهد إقطاعيات الفصائل الإريترية قد ولى الآن، ويجب أن تفهم قيادة الجبهة الشعبية هذا الواقع، ولا تقدم في تقرير مصير إريتريا من خلف القوى الوطنية الإريترية

العريضة، ونعني بالثوابت الوطنية، التأكيد على وحدة الشعب الإريتري بكل فئاته الاجتماعية والسياسية... إلخ. والحفاظ على الاستقلال الوطني ودعم الانتماء إلى الحضارة العربية، من خلال التأكيد على أداة هذه الحضارة وهي لغتنا العربية، ونريد أن نفهم بعض الأخوان البسطاء، إن التمسك باللغة العربية ليس معناه التعامل مع الواقع العربي، بأنظمته السياسية المتعارضة مع كثير من طموحاتنا الوطنية، بل والمتناقضة في بعض الأحيان مع طبائعنا وتقاليدنا كشعب له خصوصياته وتراثه السياسي الثوري، الذي نطمح أن يكون أحد المدارس السياسية الثورية في المنطقة، ويكفي أن ما عكسته لنا حرب الخليج في الواقع العربي، من تداعيات وهزيمة لكل الروابط الإسلامية والحضارية والقومية، تجعلنا نراجع كثيراً من حساباتنا تجاه دول المنطقة، إن خلافنا مع قائد الجبهة الشعبية (أفورقي)، أنه يرفض أصلاً الانتماء الحضاري العربي، لشعبنا من خلال رفضه للغة العربية بكل ما تمثله، من سلاح حضاري لشعبنا، ولذلك فإن قضية الرفض للغة العربية، يجب ألا يتعامل معها (أفورقي)، ضمن مهددات خارجية، ولكنها ضمن الثوابت الوطنية، التي لا قيمة لاستقلال إريتريا من دونها، بل ولن يكون هناك استقلال ولا استقرار، إذا تم مجرد مناقشة هذه القضية في الساحة الإريترية، ونحن كيف يطلب منا أن نسلم بلغة (التجرينية)، التي تخص طائفة إريترية بعينها، وليست هي لغة علمية ولا علاقة لها بالثقافة، ومحدودة التداول في منطقة المرتفعات الإريترية، ويريد أن يعتبرها (أفورقي) لغة وطنية، واللغة العربية لغة أجنبية مثل الإنجليزي، وهذا يتعارض مع الدستور الإريتري، الذي أقرت فيه اللغة العربية كلغة أساسية للبلاد، وذلك في عام ١٩٥٠م، إذ ساد هذا الفهم في ظل الوضع الخطير الذي تواجهه إريتريا، فإن ذلك معناه إرجاع الشعب الإريتري، إلى نقطة البداية قبل ثلاثين عاماً، ومعناها استمرار الكفاح المسلح، ضد وجود أجنبي من نوع آخر، يحمل العقلية الاستعمارية الإثيوبية، التي غزت إريتريا لتلغي اللغة العربية وتغلق المعاهد العربية الإسلامية، خوفاً من تأثير ذلك على الواقع الإثيوبي، الذي يمثل فيه المسلمون الغالبية الساحقة.

٣ ـ التسليم وبلا شروط مسبقة بقضية وحدة الصف الوطني الإريتري، وهذا يتطلب وحدة الفصائل الإريترية بأحجامها المختلفة، لكي ينعكس ذلك في وحدة وتلاحم

الشارع الجماهيري الإريتري بشكل طبيعي، الذي يضمن لنا تحقيق التحولات التاريخية الحقيقية في ظل إريتريا الحرة، التي يعيش فيها المواطن وهو آمن على حياته ومعاشه وخياراته ومستقبله، وهذا لا يتحقق إلا بتقديم كثير من التضحيات، للوصول إلى وحدة فئات شعبنا، وليست هذه مهمة صعبة، في ظل ارتباطنا جميعاً بالمصلحة الوطنية العليا وفي الحفاظ على استقلال إريتريا، وإن قضية الوحدة الوطنية يجب ألا تخضع الآن للمناورات السياسية وحسابات الربح والخسارة، إذا أردنا أن نخلق معاً المرتكزات الراسخة، التي تحقق التعايش البناء بين فئات شعبنا، ونحن نعلم أن شعبنا أثبت وعياً متقدماً، في الدفاع عن تعايشه من مرحلة الأربعينات وحتى هذه اللحظة، وهذا التعايش ربما حاول (أفورقي) أن يتناوله بالطريقة التي تؤمن له الإقطاعية السياسية، التي قاد بها تنظيمه وأراد أن يتصور ذلك في واقع شعبنا، واليوم يكرر التاريخ نفسه وبشكل يدعو إلى الدهشة، إن المسيحيين الآن أكثر رفضاً لقيادة (أفورقي)، وهذه أحد مفاجآت الانتصار التاريخي، ولم تكن في الحسبان وعكسوا عقلية سياسية في غاية النضج الوطني، في كل الاجتماعات والمهرجانات، التي أقاموها في أوروبا وأمريكا وفي مناطق اللاجئين في السودان، وبعثوا بمذكرات إلى الفصائل الإريترية لكي تدخل موحدة، ولن يكون دخول الجبهة الشعبية، سوى مقدمات لهذا الانتصار العظيم لشعبنا، وطالبوا قيادة الجبهة الشعبية بألاّ تحاول الانفراد بحكم إريتريا، إذا أرادت أن ينعم شعبنا بالحرية والرخاء والتقدم، وسيكون الزمن قاسياً علينا إذا ضيعنا هذه الفرصة التاريخية، التي نقف فيها على أرضنا الحرة، وبهذا الفهم يجب أن نستفيد من تجاربنا السياسية، التي عبرت عن قصورنا السياسي في كثير من الجوانب، وعلينا أن نستشعر بأن هذه المرحلة تتطلب، إلى الرجال الكبار في أفكارهم وفي تطلعاتهم الوطنية الكبيرة، حتى نوصل شعبنا إلى إريتريا، التي كنا نتطلع إليها، وكلنا أمل في تحريرها والعيش فيها في استقرار وأمان، ومن أجل ذلك قدم شعبنا كل تلك التضحيات الجسيمة، ليكون في حساب التاريخ وليس في سجله المغلوب.

لماذا يضحي العرب بالقضية الصومالية

تكمن أهمية الصومال في أنه يقع في الطرف الشمالي الشرقي من أفريقيا، حيث يطل على المحيط الهندي، بساحل يصل إلى (٣٢٠) كيلو متر، يمتد من باب المندب، إلى جهة الشرق على طول خليج عدن حتى رأس (أجارد أقوى)، ثم باتجاه جنوب غرب على طول المحيط الهندي إلى رأس (كيامبوني) عند الحدود مع (كينيا)، وعلى هذا فإن الصومال يشكل الجزء الأعظم من القرن الأفريقي، ومساحة الصومال (٦٤٠) ألف كيلو متر مربع، وتساوي هذه المساحة مساحتي (فرنسا ــ وإيطاليا) مجتمعتين، والصومال كما هو واضح لنا في الخارطة السياسية، يشكل أهمية استراتيجية مهمة بالنسبة للأمن العربي، ويقف حائلاً دون تركز المخططات الاستعمارية، التي كانت ولا زالت تهدف، إلى تمزيقه وتحويله إلى دويلات وقبائل، حتى لا يستفيد العرب من موقعه الاستراتيجي، وحتى لا يكون أيضاً الند الاستراتيجي إقليمياً ودولياً (للحبشة)، التي تجد كل الرعاية والاهتمام من الغرب، ولكي تكون حائلاً دون بروز دور الغالبية الإسلامية في الصومال.

ونحن نتساءل بأسى، لماذا الإهمال والتجاهل العربي لمعاناة الشعب الصومالي الشقيق، وما يلحق به من أضرار، ربما ستكون نتائجها خطيرة ومدمرة بشكل عام لدول المنطقة، خاصة الدول العربية، ودول الخليج بشكل مباشر؟ وما هي مبررات هذا التجاهل، الذي يسوقه البعض، بطريقة لا تخلو من السطحية، وعدم استيعاب طبيعة المخطط والطبخ، الذي يعد من خلال الصومال، لتقديمه كسم قاتل للدول العربية والإسلامية؟ ولماذا كل هذا الاهتمام والتركيز على البوسنة والهرسك؟ التي لا خلاف على عدالة قضيتها، وكلنا يقف مع البوسنة، لما لحق بشعبها من ظلم واضطهاد وقتل، ولكن ليست هناك مقارنة (استراتيجية) بالصومال، الذي تقف أزمته الخطيرة، ونتائجها المدمرة على أبواب كل دولة وديار عربية، والمخطط الصهيوني في الصومال يستهدف الدول العربية بشكل مباشر، ويسعى إلى محاصرتها ومن ثم القضاء على دورها في المناطق الاستراتيجية في البحر الأحمر، والمحيط الهندي الذي أشرنا إلى أهميته.

نشر هذا المقال في جريدة المستقلة بتاريخ ٣ محرم ١٤١٩هـ.

ويتواجد الصومال في البحر الأحمر من خلال ثلاثة موانئ (بربر — وزليع — وبلهال) وغيرها من الأنهر والمداخل البحرية، التي تبرز أهمية الصومال الاستراتيجية، ولهذا شاهدنا ذلك الزحف الاستعماري من دول أوروبية وأمريكية، في محاولة لإخضاع الصومال لمشاريعها التوسعية، تحت مبرر إنقاذه وتقديم الدعم الإنساني له. لكن الشعب الصومالي تصدى لهذه الدول ومشاريعها، وطردها من بلاده وأرضه، وكان يمكن أن يتعايش معها ويقبض الثمن (وأهم بنود هذا الثمن معاداة العرب والمسلمين)، كما نلاحظ في كثير من الدول في العالم اليوم، التي يسهل عليها بيع الأوطان، والقبول بالاستقلال الزائف، نعود إلى تساؤلنا حول هذا الإهمال العربي للصومال؟ أعتقد جازماً بأن التيار الهروبي من قضايا الأمة في المنطقة، هو الذي تسبب في إطالة مأساة الصومال الشقيق، ويدعي هذا التيار (أن الصوماليين يتحملون مسؤولية الاقتتال فيما بينهم، وهم وحدهم يجب أن يدفعوا الثمن، وأن الدول العربية ليست لها الإمكانيات، التي تهدرها في الصومال)، وأنا شخصياً سمعت، مباشرة من أحد المسؤولين العرب، في نقاش عند حضوري احتفال ربع قرن على إنشاء (منظمة المؤتمر الإسلامي) عام ١٩٩٥م، قوله: (إن الصوماليين يتحملون مسؤولية ما يحدث لهم، عليهم أن يحلوا مشاكلهم) هذا منطق عاجز، ودليل على سوء نية تجاه الشعب الصومالي، وهل كانت الدول العربية تعيش من دون حروب أهلية، وانقلابات دموية، وتشريد لشعوبها، وما (الحرب الأهلية اللبنانية) إلا شاهد على ذلك، فقد كانت أسوأ من الحرب الأهلية في الصومال، بحيث استخدمت فيها كافة الأسلحة، وحدث فيها تحالف عسكري مباشر مع الكيان الصهيوني، و لم تغب هذه القضية يوماً واحداً عن اهتمام الصحافة العربية والقيادات العربية، وأهدرت فيها أموال كثيرة، وأزهقت الأرواح بعشرات الآلاف، وبالرغم من ذلك تعاملت الحكومات العربية بنفس طويل مع النزيف (اللبناني)، وقدمت المبادرات تلو المبادرات، وعقدت المؤتمرات المتعددة لإيقاف هذه الحرب، حتى وفق الله تعالى (خادم الحرمين الشريفين)، ونجحت الدبلوماسية السعودية في التقدم بمشروع الطائف ١٩٨٩م، الذي تجاوبت معه كافة الأطراف اللبنانية، وتم إخماد هذه الحرب، واتجه شعب لبنان بحمد الله تعالى، إلى إعداد وتنفيذ المشاريع، من أجل تعمير لبنان الشقيق، في إطار توحيد قواه السياسية والطائفية، ونعتقد أن (لبنان) يقترب كل يوم من استعادة دوره ومكانته المشرقة في

المنطقة، ألا يستحق الشعب الصومالي من الدول العربية ومؤسساتها الإقليمية والدولية مثل هذا الجهد المتواصل ووضع قضيته ومعاناته في مقدمة الاهتمامات العربية؟

إن الشعب الصومالي وقواه السياسية يتساءلون الآن وبجدية، هل ليسوا عرباً وجزءاً من كيان هذه المنطقة؟ ألم يكونوا أعضاء في الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي؟ ألا يشفع كل هذا أن يتدخل العرب والمسلمون في وضع حد للتريف الصومالي، الذي يحتاج الآن، إلى إعداد مشروع سياسي يجمع كل القوى السياسية الصومالية في مؤتمر عام، خاصة وإن الحرب قد توقفت في معظم أنحاء الصومال، وإن الشعب الصومالي يتطلع إلى السلام، ولكن ينتظر من يأخذ بيده، وهم يحتاجون الآن إلى مشروع (دايتون) عربي ــ إسلامي، وليسوا في حاجة إلى (دايتون) صهيوني أمريكي، يعلق الصومال في مخلب مخططاته التوسعية في المنطقة؟

إن كثيراً من الدوائر العربية تتناول الوضع في الصومال بشيء يوحي، بأن هناك نقصاً كبيراً في المعلومات، ولا تعلم ما يحدث في الصومال الآن من إعداد مشاريع صهيونية، ويكفي أن (إسرائيل) قد وضعت يدها على شمال الصومال، بشكل كامل من خلال (إبراهيم عقال) رئيس ما يسمى (بأرض الصومال)، والذي يقول في رسالة موجهة إلى (إسحاق رابين)، (أود أن أهنئكم بأنكم قد انتصرتم على أعدائكم العرب، وأرغمتموهم على قبول السلام بالقوة)، ويقول في فقرة أخرى (نحن مستعدون لمحاربة الصحوة الإسلامية) ويطلب منه إرسال الخبرات من الشركات الإسرائيلية، للتنقيب عن البترول في أرض الصومال، كما طالب (عقال) بإرسال بعض الضباط الإسرائيليين، لتدريب أفراد الجيش، ليشكل قوة تقف بالطبع ضد المصالح العربية، لذلك فإننا نستطيع أن نقول، أن إسرائيل قد وضعت يدها على منطقة البحر الأحمر، من خلال (إريتريا ــ وشمال الصومال ــ وإثيوبيا)، و لم يبقَ الآن سوى الصومال الجنوبي، وهو أوسع مساحة وأقوى اقتصادياً، وسكانه أضعاف سكان الشمال الصومالي، وإن إسقاط جنوب الصومال في المشروع الصهيوني، الذي لا زال يقاوم بشراسة بالغة، سوف يعتبر إعلاناً للسيطرة الإسرائيلية الكاملة على شمال شرق أفريقيا، وبالتالي فإن الاستراتيجية العربية، والوجود العربي، والمصالح العربية، تكون قد وضعت تحت

رحمة السيف الصهيوني، لذلك لا بد من وضع حد للتجاهل العربي، بواسطة العرب أنفسهم وان تتحرك القوى الخيرة، التي لا زالت تتمتع بالأفق الاستراتيجي الواسع في التعامل مع قضايا المنطقة، أن حل مشكلة الصومال يجب أن يأخذ الأولوية ويحسم، ليتفرغ الشعب الصومالي للبناء والتعمير، وإن من يفكر بخلاف ذلك، يكون قد ضحى بالدرجة الأولى بمصالح أمته واستقرارها، وسيفاجأ قريباً بأن النار الصومالية، التي يحضر لها بشكل آخر في المطابخ الاستعمارية، سوف تحرق وتدمر دياره، وتجعله مشرداً من أرضه ووطنه، أن مأساة الصومال تحمل في طياتها مأساة المنطقة بشكل عام، إن الجامعة العربية غير مؤهلة الآن، ولا منظمة المؤتمر الإسلامي، بحكم فقداهما مكانتهما في التعامل مع المأساة الصومالية، ولكن أعتقد وحسب ما علمت من الزعامات السياسية الصومالية، إن أي مبادرة يتقدم بها خادم الحرمين الشريفين، سوف تجد الاهتمام والتجاوب المطلوب، من الصوماليين المتعطشين إلى السلم.

فهل ستتحرك السياسة العربية المسؤولة، للتعامل مع وضع الصومال بأفق استراتيجي، لتنقذ أولاً وأخيراً الموقف العربي من الانهيار في شمال شرقي أفريقيا، والذي يعد انهيارا لمجمل العلاقات العربية ــ الأفريقية، وسوف ترث (إسرائيل)، علاقات العرب مع أفريقيا بأقل خسائر، إذا استمر العرب في تجاهلهم للقضايا الأفريقية، فهل آن للعرب أن يتحركوا في أمر الصومال، الذي ضحوا به حتى الآن، أم هم في غيٍّ مداخلات السياسة الدولية يعمهون.


□ معاناة اللاجئين الصوماليين في أثيوبيا واليمن

العفر يحمون الإسلام في القرن الأفريقي

عكست التطورات الأخيرة في إثيوبيا ومنطقة القرن الأفريقي، الدور الفعال (لسلطنة العفر)، التي أثبتت طوال التاريخ أنها موئل للإسلام والمسلمين في الحبشة ومنطقة القرن الأفريقي، لقد شكلت السلطنة الإطار القوي والمتماسك في صد كل الهجمات، التي واجهت تلك المنطقة، كما تصدى رائدها الأول السلطان الصالح (محمد حنفري)، لأطماع ملوك الحبشة التوسعية وأجبر (مينليك الثاني)، على التوقيع مع السلطنة على معاهدات الصداقة وحسن الجوار، والتي شهدت عليها (إيطاليا)، وهي أكبر دليل على استقلال كيان العفر وتميزهم بالدين والتقاليد واللغة.

شهدت السلطنة قبل سقوط نظام الإمبراطور (هيلا سلاسي) عام ١٩٧٤م، نهضة زراعية شاملة قادها السلطان (علي مرح حنفرى)، باعتماده الوسائل الزراعية الحديثة، وجلب الخبراء والمهندسين للإشراف على مزارع القطن والفواكه والخضراوات، كما أن المنطقة غنية بالثروة الحيوانية بأنواعها، وأيضاً هناك مؤشرات قوية، لوجود أنواع مختلفة من المعادن في باطن الأراضي العفرية، وأن هذه الخيرات التي حبا الله تعالى بها هذه المنطقة كانت من الأسباب والدوافع، التي تحمل حكام الحبشة للدخول مع السلطنة في حروب متكررة، وبقيت السلطنة مستقلة حتى عام ١٩٣٠م، ومع انتهاء الوجود المصري التركي من سواحل البحر الأحمر والإمارات الإسلامية في (هرر ــ وكافاء) وغيرها، لم تعد السلطنة قادرة على التحرك باستقلالية، خاصة وإنها أصبحت محاصرة بالوجود الإيطالي في إريتريا والفرنسي في جيبوتي، ومع تطور أطماع الحبشة، مما أدى في النهاية لأن تجد السلطنة نفسها ضمن خارطة هندسها (مينليك الثاني)، ونفذها (هيلا سلاسي)، وفي عام ١٩٥٠م حاول الإمبراطور هيلا سلاسي استيطان العناصر الأمهرية النصرانية، وبناء الكنائس في أراضي العفر لتأكيد سيطرته عليها، وقد أدى هذا التصرف إلى تدهور الوضع السياسي، الذي كان قائماً بين السلطنة والحبشة، وتوجه السلطان (علي مراح) إلى العالم العربي والإسلامي في رسالته التي اشتهرت

نشر في جريدة المسلمون بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢م.

(برسالة أوسا)، وبعد عامين من التوتر أدى إلى تراجع (هيلا سلاسي) عن أطماعه التوسعية، وتمكنت السلطنة من الحفاظ على كيانها المستقل، وفي عام ١٩٥٦م عندما كان النفوذ الصهيوني في الحبشة على أوجه، طلب الإمبراطور (هيلا سلاسي) الراحل من السلطان (علي مرح)، أن يدخل في اتفاقية تجارية مع الكيان الصهيوني، لشراء لحوم المواشي من منطقة السلطنة العفرية، ورفض السلطان هذا الطلب تضامناً مع إخوانه المسلمين العرب، وتأكيداً لرفضه للاحتلال الصهيوني لفلسطين، وشهدت السلطنة خلال فترة صراعها مع (هيلا سلاسي) نشاطاً كبيراً في مجال التعليم، حيث أقامت المعاهد الدينية والمدارس، ونشرت تعاليم الدين الإسلامي، واللغة العربية، والقرآن الكريم، والفقه والحديث النبوي والتوحيد وغيرها من العلوم الحديثة، وقد خرجت هذه المعاهد والمدارس عدة أفواج، واصل بعضها التعليم في الخارج، كما أسهم الكثير منهم في الجهاد والبناء.

جهاد بناء السلطنة:

في مطلع عام ١٩٧٥م، اجتاحت القوات الإثيوبية أراضي الشعب العفري، بما يشبه حرب الإبادة الجماعية ضد الشعب الأعزل، ولكن شعب العفر واجه القوات الإثيوبية بكل صلابة وثبات بالرغم من إمكاناته المحدودة، وقد عبر اجتياح (منجستو) للسلطنة عن تحقيق أطماع الصليبية التاريخية الحاقدة في إثيوبيا، التي كانت تتحين الفرصة لإزالة سلطنة العفر، باعتبارها كانت وما زالت عمقاً للمسلمين في القرن الأفريقي، وللوقوف أمام المد الإسلامي (لسلطنة العفر)، كانت تخطط إثيوبيا من أيام (هيلا سلاسي)، للدخول إلى أراضي شعب العفر، إلا أن الإمبراطور (هيلا سيلاسي) كان يتردد، ويخاف من نتائج هذا الاجتياح، وهو يدفع الثمن غالياً في اجتياحه لإريتريا، التي أعلنت الكفاح المسلح عام ١٩٦١م، ووقفت في وجه أطماع إثيوبيا التوسعية، ومرغت ثورة إريتريا وجه هيلا سيلاسي في وحل تلك الهزائم العسكرية، التي عادت على إثيوبيا بالدمار السياسي والاقتصادي، وكان من نتائج تلك الثورة الإريترية سقوط نظام (هيلا سيلاسي) عام ١٩٧٤م.

وتمت لقاءات وحوارات متواصلة مع السلطان (علي مرح) ذلك القائد الحكيم، الذي عرف كيف يقود شعبه، وينال حبه وطاعته بتلك المواقف والقرارات التاريخية، التي

يتخذها في الوقت المناسب، وقد تمخضت تلك الحوارات مع حكومة (زيناوي) على تــرك الخيار للسلطان، إما أن يختار الاستقلال عن إثيوبيا ويعلن دولته، وإما أن يبقى في ظل إثيوبيا وتحت نظام الحكم الذاتي، وكانت الفرصة مواتية لكي يعلن السلطان استقلال بلاده، إلا أنـه تقدم بمشروع سياسي يدل على بعد نظره السياسي وتطلعاته الإسلامية الواسعة، وإحساسـه بالمسؤولية تجاه شعب العفار الموجودين داخل المقاطعات الإثيوبية، وتضمن مشروعه، أنـــه يمكن أن يقبل بالحكم الذاتي في إطار إثيوبيا، بشرط أن يتم ضم العفار الموجوديـــن داخـل المقاطعات الإثيوبية في (شوا ـــ وولو ـــ وتجراي ـــ وهرر) إلى سلطنته، ويكونـــون تحـت إدارته ووافقت حكومة (زيناوي) على هذا الشرط، وضمت كل هذه المقطعات إلى سـلطنة العفار، مما عزز قوة السلطنة بزعامة السلطان الصالح (علي مرح)، الذي تتطلع إليـــه آمـال المسلمين في منطقة القرن الأفريقي بشكل عام، ونسبة العفر داخل المقاطعات الإثيوبيـــة في حدود (خمسة ملايين) نسمة، وإن هذا الاتجاه أدى إلى لجم القوى الصليبية، الـــتي كـانت تتربص بالسلطنة لإدخالها في مشاكل داخلية وخارجية تعرقل جهودها مـــن أجـل البنـاء والتعمير، وفي مؤتمر المصالحة الوطنية الإثيوبية، الـــذي ضـــم كـــل الأحـــزاب السياسـية والشخصيات الوطنية، الذي عقد في (أديس أبابا) في ديسمبر عام ١٩٩٢م أعلن الســـلطان تمسكه بوحدة إثيوبيا، وفق مشروعه السياسي، الذي أشرنا إليه وهو الوحيد الذي أطلق هذا الشعار أمام تردد الكثيرين.

وحظي بذلك على تأييد واحترام كل القوى السياسية الإثيوبية، وأصبح موضع ثقـــة من الحكومة المركزية الإثيوبية، التي أصبحت ترجع إليه حتى فيما يتعلق بشؤون المســـلمين داخل إثيوبيا.

مطالبة بدعم السلطنة:

لقد صاحب سقوط نظام (منجستو) ومجيء (زيناوي) بشعاراته الديمقراطية تركـــيز المؤسسات الصليبية والكنائس العالمية للتدخل بكل إمكاناته لتقوية جانب القوى النصرانيـــة، التي تمثل الأقلية داخل إثيوبيا والمواجهة بالأكثرية الإسلامية الإثيوبية في معظم المقاطعـــات، باعتبار أن سلطنة العفار تمثل العمق (الاستراتيجي) بالنسبة للمسلمين في إثيوبيا، وظلـــت في

جميع مراحل تاريخها القوى الداعمة للإسلام والمسلمين في إثيوبيا، ويتطلب ذلك من الحكومات العربية والإسلامية والمؤسسات الخيرية الإسلامية تركيز دعمها للسلطنة وتمكينها من التغلب على المصاعب الاقتصادية والتعليمية وفتح المجال واسعاً أمام الحكومة العفرية، التي تشرف على السلطنة تحت إدارتها كاملاً، وضمن استقلالية كاملة عن الحكومة المركزية في (أديس أبابا)، وقد مدت الكنائس بل والكيان الصهيوني يد المساعدة، وتقدمت بمشاريع للنهوض باقتصاد السلطنة، إلا أن السلطان (علي مرح) الذي ضحى بالكثير من أجل الإسلام والمسلمين رفض كل تلك المشاريع، لأنه يعلم ما تحمله من اتجاهات خطيرة من تخريب ديني وثقافي، وتفريق وحدة شعب العفر، الذين يتمتعون بحس عال في التزامهم تجاه أمتهم العربية والإسلامية.

وتتمثل احتياجات السلطنة في التالي:

١ ــ الدعم الاقتصادي بمجالاته المختلفة للنهوض بالبنية الاقتصادية، التي تعرضت إلى دمار، بسبب الحرب.

٢ ــ تقديم أكبر عدد ممكن من الآليات الزراعية للاستفادة من تلك الأراضي الشاسعة الخصبة للقيام بزراعتها.

٣ ــ التعجيل بفتح مجال البعثات التعليمية في المجالات الفنية والإدارية خاصة، وإن هذا المجال هو الذي أصبحت تنفذ من خلاله القوى المعادية للإسلام.

٤ ــ القيام ببناء المدارس والمعاهد والمستشفيات، التي تمكن شعب السلطنة من تلبية احتياجات الضرورة خاصة، وإن المنظمات الأوروبية والكنائس زجت بقوى فنية كبيرة للنهوض بالقوى النصرانية في إثيوبيا لتمكينها من السيطرة.

إن القوى الإسلامية والعربية مطالبة، بأن تأخذ خطوات جادة وكبيرة للحاق بما تبقى لها من أوراق استراتيجية في تلك المنطقة الهامة والحيوية لحماية أمنها واستراتيجياتها، ويكفي أنها تشاهد التدخل الصهيوني السافر في إريتريا وإثيوبيا، وغير قادرة على فعل أي شيء، سوى الركون على حالة اللامبالاة، التي تنذر بمخاطر حقيقية على كل الدول الواقعة على البحر الأحمر، بل وفي العمق العربي.

قبل أن تندلع الحرب الأهلية في إريتريا

كثيراً ما نتخوف مما تفرزه معطيات الأوضاع الراهنة في إريتريا، إثر تمكن طرف سياسي إريتري، يتنكر لارتباط إريتريا بعمقها العربي والإسلامي، وسيكون ذلك من العوامل الأساسية في استنهاض المسلمين الإريتريين، ومقاومتهم لفرض هذه العزلة على حضارقم الإسلامية، وإذا كانت مرحلة ما قبل الأربعينات قد اتسمت بالتعايش الديني والثقافي بين المسلمين والمسيحيين، وكان ذلك من النماذج الإيجابية الحية في أفريقيا، فإنه منذ أن تدخلت الإرساليات الأوروبية في إريتريا (مرحلة الأربعينات)، وأقامت كنائسها، بل وروجت لمذاهبها الدينية المختلفة، وزرعت في المسيحي الإريتري حقدها الدفين ضد الإسلام والمسلمين، وتدخلت في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في إريتريا، وعملت على صياغتها بما يخدم أهداف الصليبية العالمية، وهكذا وجد النصارى الإريتريين، أنهم أمام مهام خطيرة تتعارض أهدافها مع ما جبل عليه الشعب الإريتري من التعايش الديني والثقافي، وضمن هذه المهام والأهداف الخطيرة، وقف الجانب المسيحي في إريتريا، إلى جانب المصالح التي تخدم وجود المسيحية في إريتريا وإثيوبيا، ووقفوا ضد المطالب المشروعة للمسلمين في إريتريا، مثل مطالبة المسلمين في فترة تقرير المصير في عام ١٩٤٥ ــ ١٩٥٠م، بحصول إريتريا على استقلالها الوطني مثل (ليبيا ــ والصومال) اللتين كان يشملهما الاستعمار الإيطالي، ولكن عقلية التوسع الاستعماري الإثيوبي حالت دون حصول شعب إريتريا على استقلاله الوطني، لتبسط إثيوبيا هيمنتها الاستراتيجية على البحر الأحمر عبر الموانئ الإريترية، (عصب ــ ومصوع)، وللعلم فإن إثيوبيا مثل كثير من الدول الأفريقية دولة داخلية، وتحركت الإرساليات المسيحية الأوروبية في إريتريا لتعبئة الرأي العام في إريتريا، لدعم ومساندة ضم إريتريا إلى إثيوبيا، للقضاء على دور الإسلام والمسلمين في إثيوبيا ذاتها، وضمن هذا الاتجاه كرست الكنائس الإريترية كل جهودها لبلورة، وحدة المسيحيين مع إثيوبيا، حتى لا تقع إريتريا رهينة بيد العرب والمسلمين كما يزعمون دائماً، وهكذا تفجر الصراع الطائفي في إريتريا، وبشكل معلن في فترة تقرير المصير من عام ١٩٤٥ ــ ١٩٥٠م، حيث

نشر هذا المقال في جريدة المسلمون بتاريخ ١٧/شعبان/ ١٤١٤ هـ.

كون المسلمون حزب الرابطة الإسلامية، وعرفت بالكتلة الاستقلالية، الرافضة لأي شـــكل من أشكال الوجود الاستعماري، وأعلنت رفضها لأي ارتباط مع إثيوبيا، وتفجر القتـــال في العاصمة (أسمرا) عام ١٩٤٧م بين المسلمين والمسيحيين واستمر لمدة خمسة أيام راح ضحيتـه كثيرون من كلا الطرفين وساندت إثيوبيا بكل إمكاناتها الطرف المسيحي، ودفعت باتجـــاه تأسيس حزب الوحدة بين إثيوبيا وإريتريا، الذي كان يترأسه (تلي بايروا)، وأثر كثير مـــن الجولات والمعارك السياسية، انتصر الطرف المعادي لاستقلال إريتريا ودخلت إريتريا منـــذ عام ١٩٥٠م في مرحلة الغليان السياسي، والذي كان مقدمات طبيعية لإعـــلان الكفـاح المسلح، الذي كان رد فعل قوي وحاسم من المسلمين، بعد أن عانوا من الظلم والاضطـهاد ومصادرة حقوقهم الدينية والثقافية، بل وحرماهم من أبسط الحقوق المشروعة، وهكذا تمكن المسلمون من تحويل إريتريا إلى إدارة صراع ضد مجمل المطامع الاستعمارية الإثيوبية، وهيأت الثورة كل عوامل انهيار إثيوبيا اقتصادياً وسياسياً، وعلى أثر هذا الوضع ونتائجه المدمرة، برز من حطامه عام ١٩٧٤م نظام (منغستو) الشيوعي، الذي واجه كل حلفاء وأدوات نظـــام (هيلي سيلاسي) السابق وضمن هذا الاتجاه فقد خسر المسيحيون الإريتريون تحالفهم المؤقت مع نظام إثيوبيا، ولم يكن أمامهم سوى الالتحاق بالثورة الإريترية، وضمن تخطيـــط أوروبي مدعوم من الكنائس العالمية، حيث قرروا إدارة صراعهم ضد المسلمين، من خلال دخولهـــم معهم ضمن الشعارات الوطنية المضللة، وهكذا التحقوا بالثورة عام ١٩٧٥م، بأعداد هائلـــة وكبيرة واستقبلتهم (جبهة التحرير الإريترية)، التي كانت تتشكل قياداتها وقاعدتها مـــن المسلمين، وبتسامح إسلامي عجيب، طوى المسلمون تلك القصـــة المظلمـــة للمســـيحيين الإريتريين، والذين قاتلوا الثورة الإريترية في مواقعها وأذاقوا المسلمين الأمرين ضمن تحالفـــهم مع نظام (هيلي سلاسي)، وفي النهاية هيأت الفرصة (للجبهة الشعبية)، للإمســـاك بزمـــام الأمور وضمنت دعم الكنيسة ومنظمات أوروبية وصهيونية مهتمة بســـيادة المســـيحية في (إريتريا ــ وإثيوبيا ــ وأفريقيا) بشكل عام، واستطاعت (الجبهة الشعبية) أن تنفذ برنامجـــها الذي قام على:

١ ــ إنكار وجود الفصائل السياسية والإسلامية الإريترية وإسقاط حقها في المشـــاركة في الحكم وإدارة شؤون إريتريا، للحفاظ على التعايش الوطني في إريتريا.

٢ ــ إلغاء اللغة العربية في إريتريا، واستبدالها باللغة الإنجليزية واعتماد اللغة (التجرينية) باعتبارها لغة إريتريا الوطنية، وهي لغة غير متداولة في مناطق المسلمين، وهذه من المسائل، التي تشكل الثوابت الوطنية، والمساس بها يعني إعلان الحرب على المسلمين في إريتريا.

٣ ــ الدخول في صراع مكشوف مع دول المنطقة، واتهامها بالتآمر على وحدة إريتريا، وسعيها إلى ربط إريتريا بمحيطها العربي عنوة، في الوقت الذي تسعى فيه (الجبهة الشعبية)، إلى ربط إريتريا بإثيوبيا وبالتحالف مع الكيان الصهيوني بفلسطين، ومع القوى الاستعمارية العالمية، وهذا ما أبرزته زيارات الوفود الصهيونية المتكررة إلى إريتريا.

٤ ــ الاتجاه نحو تفريق مناطق المسلمين واستيطان القوى البشرية المسيحية بها، لإذابة المسلمين أو طردهم من مناطقهم.

٥ ــ إزالة كل المعالم التاريخية والتراثية، التي تعكس ارتباط إريتريا بحضارتها الإسلامية كما حدث في مدينتي (مصوع ــ وعصب) ومنطقتي (القاش ــ وبركة).

إن كل هذه النقاط وغيرها تمثل عوامل أساسية وقوية لاحتمال اندلاع الحرب الأهلية في إريتريا، ويبدو أن القوى الإسلامية الإريترية قد قررت استعادة حقوق المسلمين عن طريق تصعيد عملياتها العسكرية، والتي تحققت فيها انتصارات كبيرة، لذلك أن تبحث من الآن القوى الإسلامية السبل والوسائل، التي تمنع قيام مثل هذه الحرب لأنها ستجر إلى مخاطر حقيقية.

وقبل فوات الأوان على الدول المجاورة أن تتخذ المواقف، التي تعبر عن تضامنها مع المسلمين كما تفعل القوى الكنسية والحكومات الأوروبية لصالح الأقليات المسيحية في إريتريا وإثيوبيا.

إسلام إريتريا لا يمنعها من التعايش السلمي مع الآخرين

يتردد كثيراً في أفواه بعض الإريتريين، الذين غلبت عليهم شقوقهم، أن استقلال إريتريا قبل إسلامها وضمن هذا الطرح يحاولون أن يتناغموا مع الطرح غير السوي المعادي للإسلام في إريتريا، بل وإن هذا الاتجاه يتلاقة مع دعاوى التيارات المتطرفة والمدفوعة، التي تسعى جاهدة لإلغاء دور الإسلام والمسلمين في إريتريا، وأعتقد أننا بهذا الشعار نريد أن نسقط أحد العوامل الرئيسية والأساسية في تفجير الكفاح المسلح عام ١٩٦١م ضد الهجمة الاستعمارية الإثيوبية، ولا يمكن أن نضع الإسلام في مواجهة مع الاستقلال، مع فهمنا التاريخي لخلفية الوجود الاستعماري الإثيوبي.

إن أثيوبيا حينما قررت ضم إريتريا ومحاولة إلغاء موقعها من الخارطة السياسية العالمية، بدأت بتوجيه سهامها لضرب الأعمدة الأساسية، التي يقوم عليها الإسلام في إريتريا، حيث قررت إلغاء اللغة العربية من الحياة الثقافية والاجتماعية الإريترية، وقفل المعاهد الدينية وعرقلة بناء المساجد، وتعويق إقامة الشعائر الإسلامية، بل واضطهاد المسلمين وحرمانهم من كافة حقوقهم المشروعة، وقد قامت الثورة المسلحة دفاعاً عن الدين والعرض ومن ثم الأرض، ومن هنا فإنه يجب على الجميع أن يستوعبوا، أن وجود الإسلام هو أساس الاستقلال الوطني للمسلمين في إريتريا، إذ أنّ الإسلام يمثل بالنسبة للمسلمين في إريتريا، الواجهة الروحية والثقافية والحضارية بشكلها الواعي.

ومن هذا المنطلق فإنهم حملوا السلاح وقدموا التضحيات الكبيرة، عندما اصطدمت أثيوبيا بالإسلام في إريتريا، صحيح أن الاستعمار بجوانبه القمعية واستيلائه على الأرض وطرد أهلها منها يمثل مبرراً كافياً لإعلان الثورة ضد المستعمر ومقالته، إلا أنه بالنسبة للمسلمين من جانب آخر يدخل في إطار المعاني الرفيعة للإنسان المسلم، وفي كل معاركه التي يخوضها دفاعاً عن أرضه ودينه وعرضه، ويبدو أن الصيحة التي أطلقها (فهمي هويدي) تحت عنوان (الاستقلال قبل الإسلام)، فهمها البعض خطأ، واستغلها تيار سياسي إريتري في

نشر هذا المقال في جريدة المسلمون العدد (٤٢٥) بتاريخ ٢٦/مارس/١٩٩٣م.

محاولة للقضاء على الروح الجهادية للمسلم الإريتري، وجعله يسلم بأي نظام سياسي ولـــو كان معادياً للإسلام في إريتريا، وهذه أعتقد لم تكن من مقاصد مقال (هويدي) المعـــروف بأطروحته الإسلامية المتميزة.

ولا أعتقد أن هناك عقبة شرعية في توحيد جهود المسلمين والنصارى في التلاقـــي في قضايا التحرير والبناء والتنمية، وبناء أطر التعايش الديني والثقافي بين هذين الكيانين، اللذيـــن يشكلان جناحي الاستقرار والرخاء وبناء الدولة الإريترية المستقلة، وهـــــذا لا يمنـــع مـــن احتفاظنا بحقنا في أن يكون المسلمون قوة سياسية فعالة في إطار المنافسة المشروعة والمدعومـة بإمكانات التعايش السلمي للنهوض بالمجتمع الإريتري بكل فئاته وطوائفه.

إننا مع الإسلام والاستقلال معاً، ومع بناء وترسيخ قوانا الإسلامية، التي تحفظ وحـدة الوطن الإريتري، ويتحقق في ظلها للمسلمين أمانيهم في إقامة شعائرهم وســـيادة ثقافتـــهم العربية، ولعل من المفارقات المحزنة أن يطالب المسلمون في إريتريا الحرة، وبعد ثلاثين عامـــاً من النضال باعتماد اللغة العربية، وترفع المذكرات إلى رئيس الحكومة الإريترية المؤقتة في هذا الشأن، وكأن تضحيات الشعب الإريتري، لم ترقَ إلى استعادة هذه الحقـــوق الأساســية، وكيف ينكر نظام إريتريا مثل هذا الحق، والذي يعتبر من الأســـباب الرئيســـية في تفجـــير الكفاح المسلح.

إن بناء دولة التعايش الديني والثقافي يمثل الركيزة الأساسية لحماية استقلال إريتريـــا، والذي بدونه ستتعرض مكاسب شعبنا إلى مخاطر جمة، ولسنا في حاجـــة إلى مثـــل هـــذه المخاطر، التي تتصف بعض جوانبها بصور المحن، التي عاشها (لبنان) وتعيشها دول أخـــرى، فقدت وطنها واستقرارها بسبب صراعات طائفية كان يمكن تلافيها لو تلاقـــت النيـــات الحسنة في تعميق جذور التعايش الثقافي والديني، وهذا ما يجب أن يبذل فيه أبناء الشـــعب الإريتري جل جهدهم، وما نأمل أن يدعمنا فيه الأشقاء والأصدقاء والقوى الدولية، لكـــي تساهم إريتريا الدولة في بناء الأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر.

حكومتا زيناوي وأفورقي

تقاومان الدور المصري في القرن الأفريقي

تقود الحكومة الإثيوبية بقيادة زيناوي، هجمة شرسة ضد المبادرات المصرية الإيجابية تجاه التوترات، التي تسود القرن الأفريقي، خاصة فيما يتعلق بمعاناة الشعب الصومالي، الذي تمزقه حرب أهلية منذ عام ١٩٩١م إلى يومنا هذا، والتي ساهمت إثيوبيا بتأجيجها، ودعم أطراف الصراع بما يطيل من أمد معاناة الشعب الصومالي الشقيق، ونظام زيناوي لم يكن في أي لحظة صادقاً ولا راغباً في وضع حد للحرب الأهلية في الصومال، ودعم الجهود السلمية التي قامت بها منظمات إقليمية ودولية، خاصة منظمة الوحدة الأفريقية بدفع المبادرات السلمية، والتي كلفت إثيوبيا برعاية الملف الصومالي، والإسراع في إيجاد المناخ والعوامل المناسبة للمصالحة الوطنية، ولكن نظام (زيناوي)، الذي تحركه دوائر صهيونية وأمريكية وكنائس صليبية، وقف حائلاً دون وصول الصوماليين إلى اتفاق، بل كان يقف وراء تفريخ منظمات وفصائل صومالية متعددة، فبدلاً من أن تكون الفصائل الصومالية محصورة في ثلاثة فصائل رئيسية، تحولت إلى أكثر من عشرين منظمة معظمها غطاء لتجمعات قبلية لا علاقة لها بالولاء للصومال الوطن الموحد، والهدف واضح من استغلال الوضع في الصومال، وهو أن تكون لإثيوبيا اليد الطولى في القرن الأفريقي، من خلال سيطرتها على المواقع الاستراتيجية والحيوية، التي تؤثر في موقع مصر، باعتبارها الدولة العربية والأفريقية الكبيرة في هذه المنطقة، والتي تشكل في كل الأحوال مصدر قلق للمخططات الصهيونية في هذه المنطقة من العالم، ومن الملاحظ تاريخياً أن مصر كانت دائماً ولا زالت حريصة على استقرار علاقاتها مع إثيوبيا، وكانت تتجاهل بسبب حساسية علاقاتها معها القضايا العادلة في إريتريا، والظلم الذي كان واقعاً على الغالبية المسلمة في إثيوبيا، وتعاملت بحكمة مع تحرشات إثيوبيا على المصالح العربية والاستراتيجية، عندما كانت قاعدة متقدمة للمخططات الإمبريالية خلال عهد حكم الأمهرا، وكان حكام الأمهرا أكثر وعياً بموقع مصر الإقليمي والدولي، مما كان يجعلهم يعملون على النأي بالعلاقات المصرية ـــ الإثيوبية من التوترات

نشر هذا المقال في جريدة المستقلة بتاريخ ١١/٥/١٩٩٨م.

والخلافات الحادة، لأنهم كانوا يعلمون بأن الدخول في أي مواجهة مع مصر سيؤدي إلى إضعاف دور إثيوبيا أفريقياً وعربياً وعالمياً، ويساعد على تفجير الأوضاع الداخلية في إثيوبيا نفسها بما تكنه الغالبية الإثيوبية المسلمة من مشاعر طيبة تجاه مصر، وكرست مصر جهودها أيضاً في دعم العلاقات الإيجابية مع إثيوبيا، من منطلق أن إثيوبيا تشكل العمق الاستراتيجي والأمني والاقتصادي لمصر، خاصة وأن عقدة مياه النيل صاحبت صانع القرار المصري تجاه هذه العلاقات مع إثيوبيا، وعندما سقط نظام (منغستو) في عام ١٩٩١م تريثت مصر في اعترافها بحكومة (التجراي)، كما أنها لم تبادر بدعم استقلال إريتريا، بالرغم من علاقاتها التاريخية مع الثورة الإريترية، وعندما جاءت حكومة الأقلية (التغراوية) في إثيوبيا عام ١٩٩١م، دفعت العلاقات المصرية ـ الإثيوبية في دائرة الصراع المصري ـ الصهيوني، خاصة وأن الدولة الصهيونية نجحت في صنع حلفاء لها من داخل الجبهات الإثيوبية والإريترية، ومكنت جبهة التجراي في الساحة الإثيوبية، وسهلت لها الوصول إلى الحكم، كما دعمت الجناح الطائفي بقيادة (أفورقي) في إريتريا، ودفعت بهم إلى السلطة، وللوصول من خلال هذا التحالف إلى منابع النيل، والمواقع الاستراتيجية في البحر الأحمر، ومن هنا يتضح لدينا بأن مقاومة حكومة زيناوي للدور المصري في القرن الأفريقي، والتقليل من أهمية مصر في المصالحة الصومالية، التي توجت باتفاقية القاهرة بين الفصائل الصومالية، يأتي ضمن الرفض الصهيوني للدور المصري الطبيعي في القرن الأفريقي، وجاء تصعيد زيناوي في الفترة الأخيرة ضد مصر يحمل هذه التهديدات الخطيرة والتي تتمثل في النقاط التالية:

١ ـ أن الحكومة الإثيوبية لن تسمح بقطف ثمار الدور الإثيوبي (التخريبي أصلاً) في الصومال وأنها ستحول دون نجاح اتفاقية القاهرة باعتبارها ضد المصالح والأطماع التجراوية التوسعية في الصومال.

٢ ـ أعلنت الحكومة الإثيوبية بأنها ستعيد النظر في اتفاقية مياه النيل النيل، وتتهم مصر بأنها المستفيد الأول من هذه الاتفاقية، بل وتقول أن مصر تتعامل مع مياه النيل باعتبار أن ذلك حكراً لها، وأن إثيوبيا لن تتعامل بعد الآن مع الحكومة المصرية بعقليتها الأحادية تجاه اتفاقية مياه النيل، وهذه تصريحات مباشرة من رئيس وزراء إثيوبيا في إحدى الصحف العربية الصادرة في لندن بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢٠م، وهذا الهلع الإثيوبي ناتج من

الاهتمام المصري بالصومال وتريد حكومة (زيناوي) أن تساوم مصر في المسألة الصومالية، ولتترك لها الانفراد بتقرير مصير شعوب القرن الأفريقي، وتأمين المخططات الصهيونية التوسعية في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة من العالم، وكلنا يعلم الرغبة الصهيونية في الهيمنة على البحر الأحمر، من خلال إريتريا وشمال الصومال في ميناء (بربر)، وعلي المحيط الأطلسي (مقديشو)، وبعد ذلك يمكن تهديد القاهرة مباشرة في مصالحها الحيوية في مياه النيل، وإملاء الشروط الصهيونية على مصر في إطار محيطها المحلي مع استخدام أوراق داخلية مصرية كمهددات للوحدة الوطنية، والتي بدأت بوادرها تظهر في الحملة الإعلامية، التي يقف من ورائها اللوبي الصهيوني في أمريكا، والتي تتهم حكومة مصر بحرمان الأقباط من حقوقهم السياسية والدينية، مستهدفين بذلك العمق المصري.

٣ ــ شرعت إثيوبيا وبخطوات على أرض الواقع، بالبدء في بناء سدود في مياه النيل، والتي حددت في أربع سدود حتى الآن، وذلك لحرمان مصر من الاستفادة من الحصص الفائضة، التي كان يستوعبها السد العالي، وقال (زيناوي) أن إثيوبيا في حاجة إلى بناء سدود من أجل الشروع في تنمية كبيرة والتوسع في المشاريع الزراعية، وهذا حق طبيعي لإثيوبيا إذا تم ذلك بالاتفاق مع الدول الموقعة في اتفاقية مياه النيل، ولكن (زيناوي)، أتبع مطالبه هذه باتهام مصر مباشرة بأنها تحول دون حصول إثيوبيا على القروض من البنوك الدولية، والمعروف بأن الكيان الصهيوني قد وعد نظام (زيناوي) بتوفير قروض من البنوك الدولية تصل إلى ثلاثة مليارات دولار لبناء هذه السدود، بشرط أن توافق حكومة (زيناوي) على إعطاء إسرائيل حصة من مياه النيل تصب فيما يسمى ببحيرة السلام، كل هذا يتم ومصر والدول العربية تتعامل مع هذه المخططات الاستعمارية التوسعية ببرود وتهاون، ستكون نتائجه وخيمة على الوجود العربي نفسه.

ومن جهة أخرى فإن حكومة (أفورقي) تحركت بدورها ضد اتفاقية القاهرة من منطلق مقاومة الدور المصري في القرن الأفريقي، ويبدو أن القاهرة كانت تتابع بدقة العلاقات الإسرائيلية ــ الإثيوبية من جهة، وعلاقات إريتريا مع الخطط الصهيونية في البحر

الأحمر من جهة أخرى، واتخذت الموقف المناسب الذي يحول دون مرور المشاريع الصهيونية في القرن الأفريقي والبحر الأحمر مما جعلها تتخذ المواقف التالية:

١ ــ اعتمدت القيادة المصرية سياسة المواجهة مع المشاريع الأمريكية والصهيونية وإعادة النظر في مجمل سياستها المهادنة للدور الأمريكي في المنطقة، وتبنت الدفاع عن المصالح القومية والأمنية للوطن العربي، ومصر هي مركز النظام والقرار العربي، وهذا ما يجب أن تدركه بعض الحكومات العربية، التي تتعامل وتحاول أن تنسق وأن تدخل في اتفاقيات خفية أو معلنة مع الدولة الإسرائيلية، التي تستهدف الكيان العربي برمته.

٢ ــ بادرت مصر بإعادة علاقاتها مع السودان وضمن استراتيجية تضع السودان ومصر في مواجهة المخططات الصهيونية، التي يرعاها نظام إثيوبيا وإريتريا، ولن تتردد مصر في إعادة مشروع التكامل الاقتصادي بين البلدين، وردت الحكومة السودانية على المبادرة المصرية بتحية أفضل وأقوى، وفتحت أبواب السودان لبناء علاقات سياسية واقتصادية وأمنية تحفظ للسودان ومصر دورهما المعهود في القرن الأفريقي والبحر الأحمر، وقد انطلق الرئيس (حسني مبارك) باتخاذ قرار إعادة العلاقات مع السودان من فهم استراتيجي دقيق سيشهد له تاريخ العلاقات المصرية ــ السودانية، بأنه كان الرجل الذي اتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وأمام هذا التطور الإيجابي عبرت حكومة (زيناوي) العاجزة عن انزعاجها، وطالبت حكومة السودان بتسليمها الإرهابيين، الذين حاولوا اغتيال الرئيس المصري لإعادة العلاقات مع السودان بشكلها الطبيعي، ونسوا بأن استخدام هذه الورقة الخبيثة قد ولى عهدها، وانكشف المستور في الدور الإثيوبي الخطير في محاولة اغتيال الرئيس المصري، واعترفت القاهرة بأن هناك جهات استخبارية صهيونية كانت تقف وراء محاولة الاغتيال لتفجير العلاقات بين الأشقاء في السودان ومصر.

٣ ــ بزعامة الرجل القوي (عمرو موسى)، الذي تبدي الدوائر الصهيونية ــ الأمريكية الانزعاج من تواجده على رأس الديبلوماسية المصرية، والذي يحظى بشعبية كبيرة في مصر والعالم العربي، بسبب مواقفه القومية، من المخططات الأمريكية قرار للتحرك في الصومال وإعادة النظر في الدور المصري الحذر في هذه المنطقة، وقد نجحت مصر بعد

جهود حثيثة في جمع الفصائل الصومالية في القـــاهرة، وإبـــرام اتفاقيـــة المصالحـــة في ١٩٩٧/١٢/٢٢م، مما أدى إلى إنعاش الروح الوطنية الصومالية، وتطلعهم إلى الصومال الجديد، وإن مجرد الحضور المصري في القرن الأفريقي، قد يشـــكل التـــهديد المباشـــر للمشاريع الصهيونية في القرن الأفريقي، ورسالة واضحة إلى حكام إثيوبيا وإريتريا.

إن الحكومة المصرية المدعومة بتفويض عربي وإسلامي وإجماع من المنظمات الدوليـة، مطالبة بدفع مشروع المصالحة الصومالية إلى الأمام، وبذل كل الجهود لإنجاح هذا المشـروع، الذي يتطابق مع حماية البوابة الجنوبية للأمن العـــربي، ويحـــول دون توســـع المخططـــات الصهيونية، وسيوجه ضربة قاسية لكل من له أطماع في المنطقة، وستكون مصر بنجاحـــها هذا قد اكتسبت ٧٠% من المعركة في مواجهتها للمشاريع الصهيوتية، لأن الصومال كـــان وسيظل الرقم الصعب في القرن الأفريقي أمام الأطماع الحبشية التوسعية، وإن تراجع مصـــر عن المصالحة الوطنية الصومالية، تحت أي مبررات محلية أو إقليميـــــة ودوليـــة، ســـيفقدها مصداقيتها أمام الرأي العام الأفريقي والعربي والعالمي، وإن الشعب الصومالي يعلـــق آمـــالاً كبيرة على الدور المصري، الذي كان متفهماً لإبعاد الصراع في المنطقة القـــرن الأفريقـــي، ونعتقد بأن الرهان على دور مصر هو الرابح لأنها تنطلق من التزامـــــها بالمصـــالح العربيـــة والأفريقية والمسؤولة بشكل مباشر من إقرار السلم والاستقرار في هذه المنطقة الهامـــــة مـــن العالم.



□ المؤلف مع السفير اليمني محمد أحمد كباب في الرياض عام ٢٠٠٠م

موقفنا من الغزو التجراوي ومتطلبات التعامل مع النظام الإريتري[1]

تتجه الأنظار هذه الأيام إلى الحرب التجراوية الإريترية والتي جاءت لتفجِّر من جديد أزمات القرن الأفريقي وتبعث الفوضى في هذه المنطقة الهامة، وتدرك معنا كثير من شعوب العالم والقوى المحبة للسلام، إن الأنظمة الإثيوبية المتوالية على سدة الحكم كانت تشكل باستمرار مصدر تهديد وخطر على أمن واستقرار المنطقة، والكل يعلم بأن نظام (هيلا سيلاسي) والذي فجر الحرب والدمار على شعوب إثيوبيا، بسبب محاولته ضم إريتريا إلى إثيوبيا عنوة ومحاولته لإذابة الشعب الإريتري بخصوصياته الدينية والثقافية وهويته الحضارية العربية، في القومية (الأمهرية) الشيفونية وكان رد الشعب الإريتري قوياً حيث فجر أكبر وأطول حركة تحرر وطني في أفريقيا، وتصدى بكل شموخ لمشروع الإذابة والتطهير العرقي الذي كان مدعوماً من أمريكا والصهيونية العالمية والقوى الصليبية في أوروبا، والتي لا زالت تمارس عملية الحروب المفتوحة في القرن الأفريقي لمنع شعوبها من النهوض والتقدم والتفرغ للبناء والتعمير والتنمية الشاملة، وإن منطقة القرن الأفريقي تشكل نصف مساحة القارة الأفريقية وتتمتع بمواصفات اقتصادية حيث المعادن والأراضي الزراعية الشاسعة بمساحة (مليون ونصف مليون فدان) صالحة للزراعة بجانب المخزون الضخم من البترول والحديد والذي اكتشفه اليابانيون في إريتريا عام ١٩٧٤، لذلك فإن النـزعة الاستعمارية الإثيوبية تجاه إريترية كانت السبب الرئيسي في تفجر الحروب المدمرة في هذه المنطقة، حيث أنها خاضت ثلاثة حروب مع الصومال وضمت (إقليم أوغادين الصومالي) واستولت على السلطنة الإسلامية العفرية التي يقودها الزعيم الروحي (السلطان علي مرح) وهذه القوميات لا زالت تقاوم لطرد الاستعمار الإثيوبي من أراضيها، وما تعانيه القومية الأرومية الغالبية السكانية من قهر واضطهاد قومي لا مثيل له وكل هذه القوميات ناضلت مع قومية التجراي ضمن ما يسمى (بالتحالف الديمقراطي للشعوب الإثيوبية) وتمكن هذا التحالف من إسقاط نظام منغستو الفاشل عام ١٩٩١ ولكن قومية التجراي ما لبثوا أن تنكروا لهذا التحالف وتضحياته، وانفردوا بالحكم واستأثروا بكل المكاسب، وقاموا بتصفية الجبهات المتحالفة معهم وزجهم في السجون باتهامات ملفقة واغتيال العديد من قياداتهم وكوادرهم بطريقة أزعجت أسيادهم في أمريكا، وأراد التجراويون أن يتعاملوا مع شعب إريتريا بنفس هذه العقلية المقامرة، ونسوا أن الثورة الأريترية هي التي فتحت المجال أمامهم للتحرر من

---

[1] نشر هذا المقال في جريدة المستقلة العدد (٤٢٥) بتاريخ ٢٦/مارس/١٩٩٣م.

وتضحياته، وانفردوا بالحكم واستأثروا بكل المكاسب، وقاموا بتصفية الجبهات المتحالفة معهم وزجهم في السجون باتهامات ملفقة واغتيال العديد من قياداتهم وكوادرهم بطريقة أزعجت أسيادهم في أمريكا، وأراد التجراويون أن يتعاملوا مع شعب إريتريا بنفس هذه العقلية المقامرة، ونسوا أن الثورة الأريترية هي التي فتحت المجال أمامهم للتحرر من الاستعباد الأمهري خاصة لقومية التجراي، وثورة إريتريا لم تكن مشروعاً وطنياً فحسب للشعب الإريتري وإنما قادت عملية التحول الكبرى في القرن الأفريقي، احتضنت التجراويين والأرومو، وغيرهم من القوميات المضطهدة وتعاطفت أكثر مع قومية التجراي من منطلق الجوار والترابط القومي والثقافي والديني مع قطاع من شعبنا في المرتفعات الإريترية وتعاملت معهم جبهة التحرير الإريترية في البداية وفتحت أمامهم معسكرات التدريب وغير ذلك من الدعم الفعال، وتبنتهم قيادة الجبهة الشعبية بصورة أبرزت التحالف الاستراتيجي بين الطرفين وأبعاده الخطيرة على الصعيد الإريتري والأثيوبي، وانعكس ذلك في خطط الطرفين للانفراد بالساحة الإريترية والأثيوبية، وتحقق لهم ذلك ضمن دعم أمريكي أوروبي صهيوني استهدف من خلال ذلك عمل ترتيبات في القرن الأفريقي تضمن المصالح الأمريكية والإسرائيلية وتحقق لهم الهيمنة على الموانىء الإريترية في البحر الأحمر، ونعتقد بأن قيادة الجبهة الشعبية في إريتريا قد أدارت هذا التحالف في بعض الجوانب بما يحقق أماني شعبنا في الاستقلال الوطني وهذا ما أكدته الأحداث التي توالت بعد دخول القوات الإريترية إلى أسمرا عام ١٩٩١ وتكريس ثمار تحالفهم مع التجراي في انتزاع الاستقلال الوطني، وضمن استفتاء عام شاركت فيه المؤسسات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٣ وهذا يؤكد لنا بأن الثورة الإريترية قد استخدمت دعمها للقوميات الأثيوبية وفي مقدمتها التجراي على إيجاد حكومة موالية لإريتريا تسلم باستقلال إريتريا، وتقيم علاقات ودية مع الشعب الإريتري، وهذا ما التزمت به (جبهة وياني تجراي) منذ أن استلمت السلطة في أثيوبيا في عام ١٩٩١ بدعم عسكري وأمني إريتري تمثل في وجود ٦٠٠٠ مقاتل إريتري لحماية نظام التجراي والدفاع عنهم من القوميات الكبرى في أثيوبيا مثل الأمهرا والأرمو وهذا ما يوضح لنا أن جبهة أوياني كانت تستمد قوتها واستمراريتها من التحالف مع قيادة (الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا) وهذا ما مكنها من تأمين نظامها الطائفي والتطلع بعد ذلك إلى التحرر من تحالفاتها

مع الجبهة الشعبية لعوامل كثيرة أهمها الضغط الذي مارس رئيس الحكومة الأثيوبية (تمرات لاين) والذي تحالف مع التجراي لإسقاط حكومة منغستو ضمن قيادته للحزب الديمقراطي الأثيوبي ذات الغالبية الأمهرية وطالب هذا الحزب وبقوة بفك تحالف التجراي مع ا لجبهة الشعبية وإلغاء كل الامتيازات لإريترية في تعاملها مع أثيوبيا، إلا أنه راح ضحية هذا الموقف فالمعادي لإريتريا وتمت إقالته من الحكومة وقيادة الحزب الديمقراطي، وزج به في السجن ضمن اتهامات بالاختلاسات وسوء الإدارة، وتمت هذه المواجهة الحاسمة من رئيس الوزراء الأثيوبي (زيناوي) الذي كان قادراً حتى تلك اللحظة على الدفاع عن تحالفه مع نظام (أفورقي) في إريتريا، و لم يتوقف الأمهرا من تصعيد فك الارتباط مع إريتريا وتمكنوا من دعم وتعزيز العناصر المعادية من الشخصيات السياسية والعسكرية لنظام أفورقي مثل حيلوم أراي نائب رئيس غرفة العمليات العسكرية والمحبوب من الجيش التجراوي والذي قاد أجنحة عسكرية عبرت عن رفضها خضوع زيناوي للسياسات والخطط التي يتم إملاؤها من نظام أفورقي والتي تتعارض مع ولائهم الوطني لأثيوبيا، وشكل (حيلوم) هذا خطراً حقيقياً في تحالف التجراي مع نظام الجبهة الشعبية في إريتريا، وحاول (زيناوي) تطويق حركة حيلوم داخل الجيش واعتمد تشكيل جديد لوزارات الدفاع وتوزيع المناصب العسكرية خلافاً لترشيحات نائب رئيس الأركان ورئيس غرفة العمليات (حيلوم) دعماً لموقفه في داخل الجيش، وللحفاظ على خطط ودوافع تحالفه مع نظام أفورقي إلا أن حيلوم رفض التشكيل الجديد في الدفاع والترقيات العسكرية بحجة أنها لم تشمل المناضلين الحقيقيين في حزب وياني تجراي وانسحب حيلوم من اجتماع عسكري كان يحضره زيناوي مهدداً بعمل عسكري يوقف تجاوزات زيناوي ويضع حداً لتحالفه مع نظام إريتريا، وتم اغتياله قبل أن ينفذ تهديده في نفس ذلك اليوم في عام ١٩٩٥ ولكن أخذت معارضة زيناوي لتحالفه مع إريتريا اتجاهاً خطيراً هذه المرة بقيادة الرجل القوي في التجراي، (سيا برهي) وزير الدفاع وقائد الجيش السابق واستقطب معهم عناصر أساسية ومهمة في النظام مثل مسؤول الأمن ورئيس الأركان، وحاك إقليم التجراي ووزير الخارجية (مسفن حقوس) وغيره من كوادر وقيادات الحزب الحاكم، واستطاع هذا التيار القوي أن يفرض على زيناوي التراجع عن كافة الارتباطات مع نظام إريتريا، واستهدف هذا التيار من خلال هذا التخريب في العلاقات

الإريترية الأثيوبية محاولة فرض الوصاية على إريتريا بالضغوط السياسية والاقتصادية والأمنية، ونجح هذا التيار في النهاية في انتزاع قرار نسف العلاقات مع إريتريا من خلال المؤتمر العام لجبهة ويان تجراي لعام ١٩٩٧ وبعد تلك الفترة اتجهت العلاقة إلى تجاوز الخطوط الحمراء، ومن هنا ندرك بأن نظام التجراي هم الذين بادروا باستعداء حكومة وشعب إريتريا، وهناك من يتساءل عن المبررات التي دفعت التجراي إلى هذه الحرب مع إريتريا، نقول باختصار أنها عقلية التوسع نحو إريتريا، والاستيلاء على ميناء مصوع وضم أراضي زراعية شاسعة من إقليم القاش إلى مناطق التجراي المتاخمة، وفوق هذا فرض المشروع التجراوي لإقامة الدولة الطائفية بين إقليم التجراي والمرتفعات الإريترية مع ضم أراضي كبيرة مثل مصوع وعصب ومناطق من (إقليم سمهر) إلى جانب رغبة التجراي في تشكيل حكومة موالية في إريتريا لمشاريعهم التوسعية إذا تعذر ذلك بالوسائل العسكرية، وأعتقد أن الحكومة الإريترية قد أدركت نوايا التجراي ومخططاقم العدوانية، فاتخذوا الخطوات التي رسخت كيان الدولة الإريترية المستقلة، مثل صك العملة الإريترية (نقفة) وترتيب علاقاقم الاقتصادية مع المؤسسات الدولية، وإبراز الدولة الإريترية كلاعب أساسي في منطقة القرن الأفريقي، وبالرغم من أن الدعم الأمريكي والأوروبي انحاز لحكومة التجراي من عام ١٩٩٥ وحجبوا الدعم الاقتصادي والقروض المالية لإريتريا وعملوا على اعتماد كل الوسائل التي تضعف إريتريا في مواجهتها للغزو التجراوي القائم الآن، لذلك فإن مطالبة حكومة التجراي بالصخور الجبلية في (بادمي) ما هي إلا مبرراً مفضوحاً لإعادة الهيمنة الأثيوبية على إريتريا وتوجه عدواني لإلحاق أكبر الأضرار بالشعب الإريتري وتعويق نموه وتقدمه، وهذا يجعلنا نجمد خلافاتنا ومعارضتنا للنظام الإريتري وضمن الشروط الآتية:

١ ــ أن يعلن النظام الإريتري الالتزام بالمصالحة الوطنية باعتبارها المدخل الوحيد في حل كل المشاكل والخلافات الداخلية بين أبناء الوطن الواحد.

٢ ــ أن يعلن النظام الإريتري اعترافه الكامل بالمعارضة الإريترية بكافة فصائلها السياسية المختلفة، ويؤكد على دورهم التاريخي في النضال الوطني الإريتري، ويتخلى عن استكباره وتعامله بأن إريتريا هي ملك للجبهة الشعبية وليس للشعب الإريتري وقواه الوطنية.

٣ ـــ أن يعيد الاعتبار للثوابت الوطنية ونعني بذلك اعتبار اللغة العربية لغة وطنية ورسمية بجانب اللغة التجرانية وهذه قضية تمس صميم مشاعر المسلمين في هويتهم الدينية والثقافية، ولا يمكن أن يدافعوا عن وطن تهدر فيه حقوقهم المشروعة، وتدنس فيه مقدساتهم الدينية ونعني ما نقول في هذه المرحلة الدقيقة.

٤ ـــ إطلاق سراح المعتقلين الإريتريين الذين لم تعرف حتى الآن أسباب اعتقالهم و لم يعرف ذووهم أماكن تواجدهم، وهذه مسألة تتعلق بشعور المواطن بالأمن والأمان في وطنه.

٥ ـــ تفكيك المنظمة السرية العسكرية التي يشرف عليها أفورقي مباشرة والتي تمارس القتل والاختطافات لكل من يخالف الرأي لتنظيم الجبهة الشعبية سواء كانوا من المسلمين أو المسيحيين وهذا ليس اتهاماً بل أكدته الحقائق ونشر في الصحافة الأمريكية والأوروبية من العناصر الذين تعرضوا لهذه المحن.

٦ ـــ إعادة العلاقات فوراً مع السودان الشقيق لأن ذلك يرتبط بالمصالح العليا للشعب الإريتري اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، وليس من العقل والحكمة أن يحاصر نظام إريتريا الشعب الإريتري بهذه الطريقة الفظيعة، ويعرضه إلى مثل هذه العزلة في ظل ظروف اقتصادية وسياسية وأمام تفجر الحرب مع أثيوبيا، والرئيس الإريتري يتحمل بشكل مباشر تخريب العلاقات مع العمق السوداني من دون أي مبررات ونتحداه أن يقدم دليلاً واحداً في اعتداء السودان على إريتريا، إذا كان قد طلب منه السودان الآن اتخاذ بعض الخطوات لإعادة الاعتبار لخصوصية العلاقة بين إريتريا والسودان، وأن تكون مخاطبته مباشرة للرئيس (عمر البشير) وأعتقد بأن السودان جاهز لاستقبال الرئيس الإريتري في الخرطوم وهذا ما يوجب أن يمارس الضغط باتجاه القيادة العسكرية الإريترية، وإلا فإن قيادة الجبهة الشعبية تتحمل كل النتائج المترتبة على الشعب الإريتري من الغزو التجراوي في إريتريا، وما نؤكده في هذا الصدد أن السودان ليس طرفاً في هذه الحرب وما يردده نظام أفورقي في مساعدة حكومة البشير للعدوان الأثيوبي على الشعب الإريتري هو كذب وافتراء ودليل على أن نظام أفورقي لم يتخلَّ عن روحه العدوانية تجاه الشعب السوداني الشقيق.

فشل السياسات الأمريكية والإسرائيلية في القرن الأفريقي

تعتبر منطقة القرن الأفريقي، ذلك الجدار الشرقي الملتصق بالجزيرة العربية والعالم العربي، من المراكز الاستراتيجية الهامة، حيث الموقع الاستراتيجي في البحر الأحمر والمحيط الأطلسي، ووجود نهر النيل العظيم، الذي يزود أكبر دولتين عربيتين مصر والسودان ٧٠٪ من احتياجاتهما الأساسية من الماء، والمرتبط بمشاريعهما الزراعية ونموهما الاقتصادي وتقدمهما في كافة المجالات، بمعنى آخر إن ٨٥ مليون عربي ومسلم في مصر والسودان، ترتبط حياتهم بتدفق مياه النيل من المنابع الأثيوبية، من دون أي مشاكل أو ضغوط خارجية، وقد أدركت القوة الاستعمارية الأوروبية أهمية هذه المنطقة وركزت فيها جل اهتمامها، وجعلت من أثيوبيا القاعدة التي تشكل موقع تحركها وإدارة صراعها مع العالم العربي والإسلامي، وأعتقد أن الاستراتيجية العربية لم تضع هذه المنطقة في أولويات حساباتها، بالقدر الذي يتعلق بمصير الأمة ومصالحها العليا، ولا نريد أن نتوسع في أهمية هذه المنطقة وارتباطها المباشر بالأمن العربي، بل والوجود العربي إلى حد كبير، لذلك فإن التطورات الراهنة بسبب الحرب التوسعية الأثيوبية، التي تقودها حكومة التجراي، وما تمثله هذه الحرب من وجه آخر للصراعات الدولية، للهيمنة على هذه المنطقة وضمان تطويعها لمصالحهم الاستعمارية، فهل يمكننا أن نتطلع، من النظام العربي بما يمتلكه من قدرات سياسية واقتصادية هائلة، وموقع فاعل ومؤثر في هذه المنطقة، والذي لم يقم حتى الآن، بالدور الرائد في صياغة المشروع الاستراتيجي، الذي يساهم في إعادة تركيب شعوب منطقة القرن الأفريقي سواء عبر نشر الثقافة العربية الإسلامية، وتمليك هذه الشعوب لغة العرب وثقافتهم وحضارتهم، بدلاً من تركها للموجات والقوافل الأوروبية المتواصلة منذ عدة قرون، والتي تمولها الكنائس العالمية لتحويل قبلة هذه الشعوب بغالبيتها الإسلامية، ولو اهتم العرب بالمشروع الثقافي ونشر المعاهد والمدارس والجامعات العربية، لكان يمكن حسم الصراع لصالح العرب في كافة المستويات، خاصة وأن شعوب هذه المنطقة، في غالبيتها عربية بالجذور والتصور والانتماء، ونعني بذلك (أريتريا والصومال وأثيوبيا)، وإذا سجلنا الجانب السلبي للعرب في هذا المجال، فكيف يمكننا أن نتصور دورهم في الصراع الاستراتيجي، الذي يقوده الكيان الصهيوني والاستخبارات الأمريكية وغيرها من المؤسسات الكنسية والمنظمات المشبوهة في أوروبا، ويكفي أن حزب الخضر في ألمانيا، وهو حزب صغير خطط ومول، لإقامة مشروع الدولة الطائفية في القرن الأفريقي، من منطلق خدمة أهدافهم الصليبية وفرض ثقافتهم وحضارتهم الغربية، التي تتعارض مع

نشر هذا المقال في جريدة المستقلة بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢٢م.

الفطرة الإنسانية، في أسمى المعاني والأهداف، التي خلق الله تعالى من أجلها الإنسان، في الوقت الذي نرى فيه أن إمكانيات العرب وقدراتهم، مع تفاعل شعوب هذه المنطقة معهم، لم توظف حتى هذه اللحظة بالوسائل، التي تؤمن هذا الجدار لصالح العرب وحماية مصالحهم الحيوية، هناك شواهد حية أمامنا، وهو إخفاق الدول العربية في التعامل مع مأساة الشعب الصومالي الشقيق، الذي قدر عليه أن يعاني من حرب أهلية منذ تسع سنوات، تقف من ورائها وتؤججها وتدعمها بالمال والسلاح، الموساد الإسرائيلي والمخابرات الأمريكية — والبريطانية — والألمانية — والإيطالية، وكل المنظمات الكنسية، التي تدير الصراع مع الإسلام والمسلمين، من خلال تدمير دولة الصومال، وإلغاء دوره تماماً لكي تنفرد أثيوبيا، بتنفيذ الخطط الاستعمارية في هذه المنطقة، باعتبارها الأداة التي يستخدمها الغرب في تحقيق أهدافه المختلفة، وبالرغم أن الحرب الأهلية الصومالية قد توقفت منذ عدة سنوات، وأفسح المجال أمام المصالحة الوطنية وتطلع الشعب الصومالي، إلى العرب لكي يلقوا بثقلهم السياسي والمادي، وعلاقاتهم الدولية لتحقيق هذه المصلحة، إلا أنهم تركوا مصير الصومال، وشؤون هذا الشعب العربي المسلم، للمبادرات الأثيوبية الخبيثة، التي تتعامل مع معاناة الصومال، من موقع العداء التاريخي للصومال العربي المسلم، وهي التي تقف حائلاً دون المصالحة الصومالية، وتقوم بدور خطير في تعميق الأزمة الصومالية، وتحويلها إلى معاناة حقيقية للعرب والمسلمين، والآن أتيحت الفرصة التاريخية للعرب، بسبب انشغال أثيوبيا في حربها مع إريتريا، وكان يفترض أن يدعموا ويدفعوا بمشروع المصالحة بين الفصائل، الذي تم الاتفاق عليه في القاهرة، وأطلق عليه اسم (إعلان القاهرة حول الصومال) في ١٢ نوفمبر ١٩٩٧م، بدور مصري مشهود أشرف عليه الرئيس المصري شخصياً، ولكن أمام الرفض الأثيوبي تراخى الاهتمام المصري بمشروع المصالحة في الصومال، وقد كانت فرص نجاح المبادرة المصرية كبيرة، لو أظهرت الحكومات العربية جديتها وتعاملها بأفق استراتيجي، لإعادة الصومال إلى وضعه الطبيعي، ولم نَرَ حتى الآن أي جهد عربي ينتشل الصومال من محنته، ويكفي أن القادة الصوماليين قد ذكروا لي (أن إهمال العرب للصومال قد وصل إلى درجة أنهم يتهربون من اللقاء بنا، وإلى مجرد السماع لأفكارنا في حل مشكلة الصومال)، بل وقالوا: (إن هناك أكثر من ١٩ رئيس وزراء وشخصيات أوروبية، ومنهم عدد من رؤساء الدول، وأعداد كبيرة من المفكرين والساسة والفنانين الأوروبيين، زاروا الصومال منذ أن تفجرت الحرب الصومالية عام ١٩٩١ مبدين تعاطفهم مع الشعب الصومالي)، ولم نشاهد إلى يومنا هذا زيارة المسؤولين الكبار من العرب والكتاب والفنانين وغيرهم من المنظمات والمؤسسات العربية الإسلامية، سوى ذلك الموقف الرائد لخادم الحرمين الشريفين وحكومته الرشيدة، إلى جانب المؤسسات الإسلامية الخيرية في

السعودية، التي دفعت ولا زالت بإمكانيات كبيرة، ومولت كثيراً من المبادرات لتحقيق المصالحة الوطنية في الصومال، أعود وأتساءل: أين الدور العربي الآن أمام هذا العرض، الذي تتقدم به شعوب هذه المنطقة، وإثر فشل الترتيبات الأمريكية الإسرائيلية في القرن الأفريقي، وحيث أن العرب كانت فرصتهم ضعيفة عام ١٩٩١م، للتدخل في سيناريو ذلك الترتيب المخطط، الذي أشرف عليه وقاده (كوهين) مسؤول الشؤون الأفريقية في الخارجية الأمريكية آنذاك، وحسموا ذلك الصراع الذي كان قائماً بين نظام (منغستو) الاستعماري من جهة، وبين الفصائل المختلفة في إريتريا وأثيوبيا، لصالح الجبهات التي كانت مرتبطة بالمشاريع الأمريكية الصهيونية في هذه المنطقة، وقد شاهدنا جميعاً توجهات وممارسات النظامين في أثيوبيا وإريتريا، وما عبروا عنه من تهديد مباشر للنظام العربي في البحر الأحمر والقرن الأفريقي بشكل عام، لذلك فإن الفرصة مؤاتية الآن للعرب لإعادة النظر في مواقفهم السابقة تجاه الأحداث في القرن الأفريقي، وأن يعتمدوا الخطط والمواقف التي تخدم بالدرجة الأولى مصالحهم الاستراتيجية، من منطلق أن هذه المنطقة ترتبط مباشرة بالأمن القومي العربي، من خلال تواجدها في هذه المنطقة، وضمن الهيمنة على موقعها في البحر الأحمر، والسيطرة على منابع النيل، وللعلم بأنه بات مؤكداً أن الشركات الإسرائيلية تتولى الآن ١٦ مشروعاً مائياً، في إطار بناء السدود في أثيوبيا للتأثير في حصة مصر والسودان، وإن الحرب المتفجرة الآن بسبب أطماع أثيوبيا على إريتريا، والدور الذي يلعبه النظام الإريتري بقيادة الرئيس الإريتري (أفورقي)، بالتصدي لتلك الأطماع وتحجيم الدور الأثيوبي في هذه المنطقة، تفتح المجال واسعاً أمام أحداث تغيرات شاملة في التركيبة الأثيوبية القائمة، على قهر القوميات الأثيوبية، مثل الأراومو الذين يشكلون ٦٥% من السكان وأغلبهم مسلمون، وكذلك شعب أوغادين الصومالي، الذين يكافحون لإخراج المستعمر الأثيوبي من أرضهم، وكذلك العفر بسلطنتهم الإسلامية، التي يترعمها (السلطان علي مرح)، وتأتي الحرب الإريترية الأثيوبية، لتعبر بشكل واضح عن فشل الترتيبات الأمريكية الإسرائيلية في القرن الأفريقي، ولتضع العرب أمام مسؤوليات مباشرة للتدخل في هذه المواجهة، لدعم وتعزيز الأمن القومي العربي في هذه المنطقة، وإن تجاوبها مع النظام الإريتري الذي أدرك مؤخراً بأن العرب هم الحليف الاستراتيجي للشعب الإريتري، واكتشف خطأ تجاوزهم والقفز على موقعهم في السياسة الإقليمية والدولية، الذي يتعارض مع التوازنات التي تقوم عليها السياسة الدولية، ومن هذا الفهم فإنه اتجه إلى العرب يطلب منهم الدعم والتأييد لمواجهة الغزو الأثيوبي، وضمن وعي لأبعاد الصراع مع أثيوبيا ودورها التاريخي المناهض للعرب، فقد توافق الموقف العربي مع أريتريا دفاعاً عن استقلالها الوطني، وحماية للدور العربي في البحر الأحمر، وهذا مؤشر إيجابي في مواجهة العرب للمخطط

الصهيوني، الذي تعبر عنه حكومة التجراي في أثيوبيا، وموقف سيدفع القيادة الإريترية إن تعقلت هذه المرة للانسجام مع محيطها العربي، وفي نفس الوقت هي رسالة واضحة للشعب الإريتري، بأن العرب سيظلون هم الأشقاء والأهل، بصرف النظر عن النظام الذي يحكم إريتريا، وعلى الشعب الإريتري أن يطمئن بأن معظم الحكومات العربية قد وقفت إلى جانبه في مواجهة الغزو التجراوي، وقدمت من المال والسلاح والمؤن مما عزز صمود الجيش الإريتري، وأعتقد أن الفرصة متاحة لقيادة الجبهة الشعبية، الآن لكي تفرق بين الحليف الاستراتيجي والثانوي، وتتعلم بأن أمريكا وإسرائيل لا تحترم الشعوب، ولا تضع أي حساب لمصالحها وسيادتها الوطنية، بقدر محاولة ارتهانها لمشاريعها الاستعمارية، وأن حسابات الحكومة الإريترية منذ استقلال إريتريا، قد ضلت الطريق عندما راهنت على الغرب وتجاهلت علاقة إريتريا بمحيطها العربي، في الوقت أنه كان يمكن أن تنفتح على أمريكا وأوروبا في إطار من التوازن المحسوب، المهم أن إريتريا سوف تستمد دوماً، بعدها الحضاري ودورها الطبيعي، من خلال تفاعلها وارتباطها مع الوطن العربي الكبير، وأن الدور العربي الرسمي والشعبي مطالب باحتضان إريتريا، وإعطائها الفرصة الكافية للتخلص من تلك السلبيات، التي شابت العلاقات العربية الإريترية، بسبب تلك التقديرات الخاطئة للنظام الإريتري، وإذا كانت هناك أخطاء كبيرة حدثت في هذا الجانب، فإن الغزو الأثيوبي لإريتريا، ومحاولة القضاء على استقلالها من دوائر دولية وصهيونية تحلم بإعادة إريتريا إلى الهيمنة الأثيوبية، قد طرح وبشكل عام ضرورة عودة إريتريا إلى محيطها، وأخذ موقعها في الكيان العربي الكبير، وإن أي تصور بخلاف ذلك فهو التآمر على الشعب الإريتري ووجوده ومستقبله وتقدمه الحضاري.



أسرى الحرب الأثيوبيين من حرب عام ٢٠٠٠م

العائدون من إثيوبيا وممارسة الضغط على حكومة «أفورقي»

لإعادة التحالف مع نظام التجراي

يواجه نظام (أفورقي) ضغوطاً كبيرة من آلاف الإريتريين الذين تم طردهم وإبعادهم من أثيوبيا، بسبب الحرب الإريترية التجراوية والتي جاءت لتكشف تلك العلاقات المشتة بين النظامين في أثيوبيا وإريتريا، والمعروف أن هناك أكثر من خمسين ألف إريتري كانوا ولا زالوا في أثيوبيا وأغلبهم من المسيحيين الإريتريين الذين استوطنوا في أثيوبيا إثر التحالف الأثيوبي الاستعماري مع المسيحيين الإريتريين إبان فترة تقرير المصير عام ١٩٥٠م، ونتيجة للارتباط النفسي والتاريخي واعتبار المسيحيين الإريتريين أثيوبيا هي خلفيتهم الدينية والحضارية والثقافية لذلك اتجهوا إلى هناك وتكون مجتمع إريتري متميز داخل أثيوبيا، خاصة في العاصمة (أديس أبابا) وقد منحت للعنصر المسيحي الإريتري تسهيلات كبيرة في أثيوبيا، لعدة عقود منذ فترة (هيلي سلاسي) والتي انحصرت في عهد (منجستو هيلي ماريام) عام ١٩٧٥م، وتمتعوا بامتيازات خاصة فتحت أمامهم المدارس والجامعات الأثيوبية ويكفي أن (أفورقي) نفسه قد تلقى تعليمه في أثيوبيا، كما أن هؤلاء المهاجرين الإريتريين في أثيوبيا قد التحقوا بوظائف متقدمة في الخارجية والجيش والأمن والأجهزة الحكومية الأخرى، ويكفي أن (أمان عندوم) رئيس المجلس العسكري الأثيوبي الذي قاد الانقلاب العسكري عام ١٩٧٤م كان من أصل إريتري والذي تلقى تعليمه في السودان، قبل أن يتآمر عليه «الأمهرا» ويقوموا بتصفيته جسدياً عام ١٩٧٥م، كما أن هذا الوجود الإريتري أصبحت له عقارات وشركات وممتلكات ومدخرات نقدية بملايين الدولارات في أثيوبيا، لذلك فإن خسارتهم جسيمة وكبيرة، حينما قرر (التجراي) تجريدهم من كل شيء وإبعادهم بطريقة مهينة عكست الوجه المظلم (للتجرويين) تجاه الشعب الإريتري، لقد وجد هؤلاء أنفسهم بين ليلة وضحاها بلا شيء وفي الشارع، حيث أنهم لم يأخذوا معهم حتى حاجاتهم الخاصة، وعوملوا بأسلوب الهدف منه قطع علاقتهم تماماً بأثيوبيا، لذلك فإن هؤلاء العائدين إلى إريتريا وجدوا أنفسهم أنهم غرباء في كل شيء حيث أن أغلبهم لم يولد في إريتريا وبعضهم نسي تماماً إريتريا من تفكيره وعقله، وبعضهم قد ارتبط بإريتريا وجدانياً ونضالياً، ووقفوا مع النضال الوطني الإريتري، بصرف النظر عن ولائهم للتنظيم الطائفي (الجبهة الشعبية) أو حكومة التجراوي تعلم الدور الخطير الذي كان يلعبه هذا القسم من الإريتريين في دعم (الجبهة الشعبية) من جمع التبرعات المالية وتغذية الشعبية بالرجال المؤهلين وتزويدها بالمعلومات الاستخبارية تجاه الأوضاع الأثيوبية، وبعد دخول «التجراوي»

إلى (أديس أبابا) واستيلائهم على الحكم عام ١٩٩١م دعموا الوجود الإريتري التابع (للجبهة الشعبية) بكل السبل، بل وقدموا لهم حق السلاح الذي يدافعون به عن أنفسهم من الحملات التي كان يشنها «الأمهرا» ضد الإريتريين في «أديس أبابا» والاغتيالات التي كانت تنفذ في حقهم، وكان من الطبيعي أن يراجعوا علاقاتهم مع الإريتريين التابعين لنظام (أفورقي) مدركين خطورة هذا الوجود، ولم يكن أمامهم سوى القيام بتلك التصفية العشوائية الجماعية للوجود الإريتري في (أديس أبابا)، وهؤلاء العائدون يواجهون مشاكل كثيرة ومتفاقمة، في مقدمتها عدم وجود مؤسسات عمل تستوعبهم ووظائف حكومية وغيرها، ومدارس تستقبل أطفالهم، والحركة الاقتصادية كما هو معلوم متوقفة تماماً في إريتريا، وتجدهم يقفون بالصفوف في دوائر الحكومة يطلبون العون والمساعدات، ويتصلون بالسفارات الأجنبية علهم يجدون فرص الهجرة إلى أوروبا، هناك مشكلة حقيقية ومأساة إنسانية تحدث لهؤلاء العائدين، وحكومة التجراوي دفعت بمشكلة اجتماعية واقتصادية خطيرة ومعقدة لنظام (أفورقي)، وفي نفس الوقت زرعت قنابل موقوتة داخل النظام تنادي بوضوح بأثيوبيا الكبرى، وتدعو إلى إيقاف الحرب مع «التجراوي» وبحكم أن قطاعاً كبيراً من هؤلاء من ذوي المؤهلات العلمية والخبرات الإدارية وموظفين كبار وعناصر نافذة في أنظمة إثيوبيا المتعاقبة من خارجية وأمن... إلخ، فإنهم استطاعوا خلال فترة وجيزة أن يبلوروا مواقفهم الرافضة للحرب مع «التجراوي» ويعتبرون ذلك تدميراً لخلفيتهم مع إثيوبيا، وبذلك نجحوا في تشكيل «لوبي تجراوي» يمارس ضغطاً يومياً على نظام (أفورقي) للانسحاب من (بادمي...الخ) والتوصل إلى اتفاقيات مع «التجراوي» بل وإعادة التحالف معهم إذا أمكن ذلك، ودفع هؤلاء العائدون القساوسة ورجال الكنائس أن يمارسوا ضغطاً شديداً على (أفورقي) بأن يراجع حساباته، وأن لا يلقي بثقله في هذه المواجهة التي سيكون الخاسر الأكبر فيها هو العنصر المسيحي الإريتري حسب زعمهم، وأصبح بعضهم يقول علناً أن عناصر المسلمين في (الجبهة الشعبية) هم الذين يؤججون نار هذه الحرب، ويدفعون بالمسيحيين إلى كارثة حقيقية ستمكن هؤلاء المسلمين المحسوبين إلى (أفورقي) أصلاً والذين أثبتوا ولاءهم الأعمى لنظامه وبرامجه وأهدافه الطائفية من المشاركة الفعلية في السلطة السياسية في الوقت أن المسلمين بدؤوا يتحدثون بصوت عالٍ أمام هذه الضغوط ويتساءلون لماذا هذه الضجة في الحرب مع التجراي في الوقت أن الحرب مع السودان تعود بأضرار بالغة على المسلمين في إريتريا، ونحن نجاري الحكومة في هذا الخطأ الجسيم؟ وإذا كان هناك رفض للحرب مع «التجراوي» فنحن أيضاً نطالب بإيقاف الحرب مع السودان وطرد المعارضة السودانية لأنها تخدم مخطط المسيحيين الإريتريين في تدمير العمق الاستراتيجي للمسلمين في إريتريا.

لقد فجر العائدون الإريتريون مشاكل وقضايا سوف تؤدي حتماً إلى مواجهة داخلية بين أطراف الصراع ومراكز القوي داخل (الجبهة الشعبية) ومن الملاحظ أن هناك قيادات عسكرية وسياسية اختفت في الفترة الأخيرة مثل (بطرس سلمون ـــ سبحت أفريم... إلخ) وخرجت قيادات مهمة بشكل مفاجيء من السجون مثل إطلاق سراح (صالح حروي) الذي كان قد اعتقل بعد التحرير مباشرة، وهو من أبرز القادة العسكريين في (الجبهة الشعبية) ومن المناضلين الجسورين، وهو من أول من دخل (أسمرا) بلوائه يوم التحرير عام ١٩٩١م، وتوجه بعد إطلاق سراحه إلى جبهة القتال في (بادمي) وكان قد رفض عدة مرات الخروج من السجن ما لم يعلم سبب اعتقاله، وأعتقد بأن هؤلاء العائدين سيصدمون في النهاية بتنظيم (الجبهة الشعبية) الذي يعرف طبيعة وعمق المواجهة مع (التجراوي) حيث أن (أفورقي) لم يخن تحالفه مع «التجراوي» وأنه بنى كل تحالفاته واستراتيجيته على الاعتماد على (التجراوي) وتعامل معهم في كل المراحل قبل التحرير وبعد التحرير من منطلق أن «التجراوي» مع المسيحيين الإريتريين يعبرون عن حركة واحدة، وكان هذا التحالف مرفوضاً من بعض القطاعات من الوطنيين المسيحيين ناهيك عن الأغلبية المسلمة في إريتريا، و«التجراويون» أيضاً لم يخذلوا (أفورقي) وتوجهاته الطائفية حيث قاتلوا معه تنظيم «جبهة التحرير الإريترية» ومكنوه من الانفراد بالساحة الإريترية، وأخيراً انحازوا لاستقلال إريتريا ما دام على رأس هذا الاستقلال القوى الطائفية بقيادة (أفورقي)، وتحملوا مسؤولية مواجهة القوميات الإثيوبية الكبرى بدعمهم الاستفتاء عام ١٩٩٣م، ولكن عندما طرحت العلاقات الإريترية التجراوية على المحك السياسي وبدأت العلاقة بين النظامين، اكتشفوا جميعاً ذلك البون الشاسع بينهما في التفكير والمنهج السياسي، وبدأ كل منهما يقدم مصالحه في إدارة السلطة ويسجل المواقف والملاحظات في إدارة العلاقات الخارجية والدولية، حيث تحولت هذه المواقف والعلاقات برمتها إلى عبءٍ أثقل كاهل كل من النظامين، وفكر «التجراوي» بقيادة الأجنحة المتطرفة أمثال (سيا برهي ـــ وسيوم مسفن وزير الخارجية الحالي) إلى إعادة صياغة العلاقة مع إريتريا وبدؤوا بتنظيم انقلاب عسكري كان سينتهي بمأساة اغتيال (أفورقي) نفسه في ١٩٩٨/٥/٢٤م وهو في احتفال عيد الاستقلال، لذلك فإن نظام (أفورقي) لم يكن هو المبادر بتدمير العلاقة مع «التجراوي» وكان حريصاً على أن لا يخسر هذه الورقة في منظوره السياسي القائم على المرتكزات الطائفية، وما لا يعلمه العائدون أيضاً أن «التجراوي» قد اتخذوا قراراً حاسماً بتدمير نظام (الجبهة الشعبية) في إريتريا وأزالته من الخارطة السياسية في إريتريا، ولا أعتقد بأنهم سيتراجعون عن ذلك إن لم يتم تصفية (أفورقي) شخصياً بواسطة المسيحيين الإريتريين أنفسهم، لذلك ننصح العائدين أن يبذلوا جهدهم في حل مشاكلهم والاهتمام بتأمين مستقبلهم في إريتريا وتحمل الظروف الصعبة بدلاً من العيش على هاجس الحماية

الأثيوبية ،والخوف غير المبرر وطنياً من الغالبية المسلمة في إريتريا، والذي كـــان يدفعـــهم دومـــاً لارتكاب أخطاء تاريخية و الوقوع في أحضان أثيوبيا بدلاً من المساهمة في دعم التعايش الوطـــني في إريتريا، وأعتقد بأن مرحلة التحرير وما أفرزته من تطورات سياسية واجتماعية واقتصادية قد فتحت المجال واسعاً أمام خيارات أفضل، والانحياز الكامل للتعايش الوطني والانخراط في الثقافـــة العربيـــة وانصهار إريتريا في المحيط العربي، وهذا يرشحهم في المستقبل أن ينصهروا في المشـــــروع العـــربي الحضاري في إريتريا، فأثيوبيا لن تكون بعد الآن ملاذاً آمناً للمسيحيين الإريتريين، وإن الأوضاع قد تغيرت وأخذت أشكالاً سياسية وتحالفات أكثر تعقيداً داخل أثيوبيا، والتجراي بعقليتهم المفلسة لا يمكن أن يتعايشوا مع المسيحيين الإريتريين الذين يتميزون بوعي ومرونة واستعداد للتعـــايش مـــع غيرهم، ونحن نقول ذلك ونطالب الدول العربية ومراكز الثقافة أن تتجه بكل ثقلها إلى دعم الثقافة العربية في إريتريا، وأن يطالبوا حكومة (أفورقي) أمام كل دعم يقدم له بفتح مدرسة عربية ومركـز ثقافي عربي، وتدعوا بالضغط عليه لبناء الجامعة الإريترية في مدينة (كرن) التي تقع في منطقة وسـط وتشكل أحد حصون المسلمين.

وأخيراً نتوجه بالنداء إلى أشقائنا في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي أن يبادروا إلى استيعاب هؤلاء العائدين من المسيحيين الإريتريين، وتقديم عقود عمل لهـــم لتمكينـــهم مـــن الاختلاط بالعمالة العربية، بدلاً من أن يفكروا بالعودة إلى أثيوبيا أو الذهاب إلى إســـرائيل ودول أوروبا وأمريكا، وهذا ليس في مصلحة مشروع انصهار إريتريا في محيطها العربي الحضاري، والخيار الأفضل للعنصر المسيحي الإريتري هو الانصهار في المجتمع الإريتري بثقافته العربية، والإقبال علـــى الحضارة العربية بوعي وتسامح ديني، والتخلص تماماً من العزلة التاريخية التي فرضها عليهم القساوسة والمنظمات الكنسية الصليبية: نحن ندعو المسيحيين الإريتريين أن يبحثوا عن أنفسهم ومســـتقبلهم وأمانيهم ضمن التفاعل مع المحيط العربي، وهم أقدر على ذلك بدلاً من العودة إلى الهاجس الإثيـربي والتعلق بأوهام حماية أثيوبيا، وهم يعلمون أكثر من غيرهم أن المسيحيين العرب يعيشون في الوسط العربي منذ آلاف السنين بثقافتهم الإسلامية، وهم رواد في الفكر والثقافة العربية، بل وحماة الحضارة العربية الإسلامية من منطلق الولاء لانتمائهم العربي، وهذا كله لم يضعـــف صلتـــهم بولائـــهم للمسيحية، ونشاهد تلك الصروح القائمة من الكنائس ودور العبادة وأرقى مراكز التعليم والجامعات في الدول العربية، ويكفي أن المسيحيين الإريتريين مرتبطين بالكنيسة القبطية المصرية، وأنهم يمارسون الطقوس الدينية باللغة العربية مما يؤهلهم للارتباط بالثقافة العربية الإسلامية دون التحول إلى أدوات للكنائس، ومشاريع الصليبية العالمية التي ستجعل منهم دوماً عنصر مواجهة واصطدام مع الغالبيـــة العربية في إريتريا والمحيط العربي، وهذا ما لا يتناسب مع إمكانياتهم وقدراتهم المحدودة.

قيادة الجبهة الشعبية وأهمية المصالحة الوطنية في الوقت الراهن

دخلت الساحة الإرترية أثر الغزو التغراوي للأراضي الإرترية في انتهاك صارخ للسيادة الوطنية، في مرحلة جديدة تطرح نفسها بمفاهيم وعلاقات سياسية وتفاعلات اجتماعية ستؤدي إلى ميلاد مشروع وطني في إرترية الوطن، هذا إذا سارت الأمور بشكلها الطبيعي، وكلنا يتابع تماسك الجبهة الداخلية الإرترية والتفاف شعبنا حول جيش الدفاع الإرتري، الذي يتصدى للموجات البشرية الإثيوبية الهائلة ويبعث برسالة واضحة للعالم بأن إرتريا ستكون مقبرة للفاشيين الجدد في إثيوبيا، وأعتقد أن شعبنا يتطلع إلى مرحلة جديدة تعبر عن سياسات ومناهج وطنية نابعة من الثوابت الوطنية الإرترية، التي ترسخ التعايش الوطني وتؤكد على التسامح والاعتراف المتبادل بين القوى السياسية الإرترية المختلفة، ومثل هذا التوجه تفرضه أهمية الوحدة الوطنية في حياتنا السياسية الإرترية بمواجهة الأطماع الإثيوبية المتكررة على أرتيريا، وأن الخطر الإثيوبي هذا على الدولة الإرترية لن يتوقف وسيأخذ أشكالاً مختلفة حتى لو تمكنا من هزيمة الغزو التغراوي في هذه المرحلة، ومن هذا المنطلق لا بد من الاتفاق على الأسس الوطنية التالية:

١ ــ اعتماد الحوار الوطني كنهج سياسي ثابت بين القوى الوطنية الإرترية، والابتعاد عن سياسات التعالي وإنكار دور الآخرين بصرف النظر عن حجمهم وإمكاناتهم، لأن مثل هذا الفهم في العلاقات الداخلية الإرترية سيوفر العوامل التي تكرس الاحترام المتبادل والثقة والجدية في التعامل مع القضايا الوطنية المختلفة.

٢ ــ اعتماد الثوابت الوطنية في التعامل مع الكيان الوطني الإرتري بمعنى (أن الإسلام واللغة العربية بجانب المسيحية واللغة التجرينية) هما القواعد الراسخة التي يرتكز إليها الكيان الإرتري، وأن الخروج من هذه الدائرة يعتبر تحدياً لهذه الثوابت الراسخة، وبالتالي فإن ما شرعته قيادة الجبهة الشعبية من قوانين وثقافات ومتاهات ما يسمى بالقوميات التسعة باطل ولا يتطابق مع الهوية الحضارية الدينية والثقافية للغالبية الإسلامية في إرتريا ومن هنا تبدأ عملية إعادة النظر في مشاريع الجبهة الشعبية السياسية والثقافية هذا إذا أرادت أن تعبر عن الكيان الوطني بجذوره الحقيقية وليست الزائفة.

٣ ــ اعتماد سياسة توزيع السلطة بين (المسلمين والمسيحيين) بطريقة عادلة وإنهاء كل مظاهر التجاوزات التي حدثت خلال قيادة الجبهة الشعبية للدولة الإرترية، ولا أعتقد أن هناك أحداً من المسلمين في إرتريا يشعر بأن حقوقه مصانة وأن ٨٠٪ من الوظائف يحتكرها المواطن المسيحي الإرتري، إلى جانب ذلك الحصار الذي فرض على التعليم العربي الإسلامي والتي تعتبر من الحقوق المشروعة التي لا يمكن القبول بإنتهاكها أو التضييق عليها.

من خلال هذه النقاط يتضح لدينا بأن المصالحة الوطنية مرتبطة مباشرة بالالتزام بهذه الأسس، وأن تجاوزها ومحاولة فرض مشاريع مناهضة لها سيفتح المجال أمام تعقيدات داخلية لا نهاية لها، وأن قيادة الجبهة الشعبية بحكم تصدرها لقيادة الدولة الإرترية مطالبة بإبراز التزامها الدقيق بهذه الثوابت الوطنية والذي سيمكنها من قيادة الدولة بمشروعية وطنية بدلاً من فرض مشاريعها المتناقضة مع معطيات الواقع الإرتري، كما أنها مطالبة أكثر من أي وقت مضي بتوفير المناخ الملائم للمصالحة الوطنية، تبدأ بإطلاق سراح آلاف المعتقلين وتقف في إطلاق الحريات العامة، والدفاع عن حقوق المواطن في الداخل والخارج، وتنتهي بالحوار مع كافة فصائل المعارضة الإرترية باعتبارها شرائح وطنية تعبر عن قطاعات من جماهير شعبنا، بصرف النظر عن تقييم قيادة الجبهة الشعبية لهذه المعارضة لأنها ليست الحكم في هذا الشأن، والشعب الإرتري هو الكفيل بإصدار حكمه على هذه المعارضة الوطنية، ومن ناحية أخرى فإن المناخ الإقليمي والدولي وتداخلات الدول المجاورة مع شعبنا تفرض علينا التلاقي في دعم وتعزيز خصوصيتنا الوطنية، وعدم تجاهل الحقائق التي تفرضها معاناة شعبنا خلال ثلاثين عاماً من الحروب والدمار، وشعبنا تتزايد حاجته كل يوم إلى الاستقرار والرخاء ويفكر جدياً في التخلص من تلك المشاكل والخلافات السياسية التي أرهقته وحالت دون نهوضه في التعمير والبناء بعد استقلال إرتريا، ويكفي أن تسعة سنوات من عمر الدولة الإرترية مرت من دون أن يلاحظ شعبنا أي تحولات في حياته الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، والسبب في كل هذا يعود إلى غياب المشروع الوطني الذي يفجر الطاقات الإرترية في جو يسوده التفاهم والانطلاق من فهم مشترك لقيادة الدولة الإرترية، وكان يمكن أن يولد مثل هذا المشروع الذي يجسد أماني الإرتريين في دولتهم لو حسنت نوايا قيادة

الجبهة الشعبية، لذلك فإن الحديث عن ما مضى وملاحقة القيادات والرموز التي تسببت في واقعنا المظلم من الاتجاهات المختلفة بما فيها قيادة الجبهة الشعبية هو مضيعة للوقت وهدر للطاقات، وإتاحة فرص أوسع للغزاة التغراويين للتدخل في شؤوننا الداخلية وتهديد ركائز الدولة الإرترية، والمطلوب من قيادة الجبهة الشعبية بحكم قيادتها للدولة أن تتقدم بمشروع وطني يجسد المصالحة الوطنية، ويعترف بالمعارضة الإرترية، بكل أطيافها وحفرياتها القديمة والجديدة، وهذا المشروع مطلوب الآن وليس غداً، وحسابات الرئيس الإرتري في هذا الشأن غير مقبولة لأنه أصبح يعلق كل شيء بعد انتهاء الحرب، وكأنه يريد أن يقول لنا بأنه أدرى بمصلحة الشعب الإرتري وليس غيره ونحن نقول له أنه لا جدوى لأي مشروع سياسي لا يعبر عن المرحلة الوطنية الراهنة، حيث أن شعبنا بقطاعاته المختلفة يطالب بتحقيق المصالحة الوطنية قبل فوات الأوان، ونحن نستغرب في تخوفات قيادة الجبهة الشعبية من الحوار الوطني بين أبناء الوطن الواحد وتعاملها مع هذه المسألة بانغلاق ذاتي عجيب، وكأنها لا تريد أن تسمع أو ترى إلا ما يعجبها وهذا مسلسل طويل درجت عليه قيادة الجبهة الشعبية منذ نشأتها، وما يجب أن تعلمه في هذا الشأن أنها ستخسر الكثير وستفقد موقعها السياسي أمام المستجدات القادمة على الصعيد الداخلي والخارجي، عليها أن تفكر بعمق تجاه العوامل الخطيرة الداخلية والخارجية المحيطة بتنظيم الجبهة الشعبية، والتي تنذر بتفكك وانهيار هذا التنظيم إذا لم يسعَ بقوة للوصول بالساحة الإرترية إلى بر الأمان عبر المصالحة الوطنية، وتعلم قيادة الجبهة بأن من أسباب مشاكلها الرئيسية وعلى الصعيد الدولي تراجع أمريكا والغرب الأوروبي والمؤسسات الديمقراطية هناك عن دعم الحكومة الإرترية، وعدم دفع الغزو التغراوي من إرتريا هو تجاهل الرئيس الإرتري للتعددية الديمقراطية وحقوق الإنسان وعدم إعطاء أي اعتبار للمصالحة الوطنية، ولا أعتقد أن الوقت في صالح نظام أفورقي إذا لم يتراجع عن الأنفاق المظلمة، التي اختار أن يعيش فيها بمؤهلات تحاكي عقليات الأنظمة الدكتاتورية السابقة التي سقطت مع جدار برلين عام ١٩٨٨.

هناك سؤال يتردد باستمرار على ألسنة قيادة الجبهة الشعبية، بأنهم يقولون من نحاور وعلى أي أسس؟ ومن هي هذه القوى المعارضة بعد تحرير إرتريا؟ نحن نقول باختصار أن الجبهة الشعبية بدورها لا تعبر عن الواقع الإرتري بخصوصياته الدينية والثقافية، وهي معادلة

القوى المسيحية في الساحة الإرترية ولا يحاول نظام أفورقي أن يقنعنا بأنه مشروع وطني، يعبر عن الكيان الإرتري وهذه قضية محسومة لا نقبل فيها النقاش، لأننا نعيشها بكل تفاصيلها الدقيقة، لذلك فإن القوى الوطنية الإسلامية الإرترية لا ترى بأن تنظيم الجبهة الشعبية هو معادلتها الوطنية في الساحة الإرترية بدليل أنها لا تجد نفسها في المؤسسات التي أقامتها الدولة الإرترية، ومن هنا فإن الحوار مع المعارضة الإرترية هو الذي يصحح المعادلة الظالمة التي تنقاد بها الدولة الإرترية، نحن لا ننكر ومن منطلق وطني ديمقراطي المساهمة المتميزة والفعالة في نهوض الجبهة الشعبية بدورها الوطني في تحرير إرتريا، وتصديها في الوقت الراهن للغزو التغراوي، إلا أن كل هذا مرهون بتفاعلها وتعاملها مع قضايا الوطن وهموم المجتمع بشكل طبيعي، وعليها أن تتحرر من عقلية المعسكرات والتفكير بعقلية التآمر والاعتماد على تلك الشرائح العقيمة، وتفتح قلبها وعقلها لكل أبناء الوطن الإرتري، ويمكنها بعد التخلص من هذه الموروثات أن تدعي بأنها مؤهلة للتعبير عن كل القطاعات الوطنية الإرترية، إن الرئيس الإرتري لم يستطع حتى الآن أن يوظف الفرص التاريخية التي أتيحت له من تصدره لاستقلال إرتيريا وميلاد الدولة الإرترية بزعامته وأن هذه العوامل التاريخية كانت ستجعل منه زعيماً وطنياً إرترياً لاختلف الإرتريون في زعامته، لكنه أصبح أصغر من ذلك بكثير بسبب غروره وعناده في التعامل مع القضايا الوطنية، ورفضه للمصالحة الوطنية وتفجير المشاكل مع السودان الشقيق الذي يعتبر من العوامل الإستراتيجية في استقرار ونهوض إرتريا الاقتصادي، وسوف يضيع الآن فرصة الشعور الوطني العام الذي يدعم الجبهة الشعبية في تصديها للغزو التغراوي، وهذه مشاعر مؤقتة إذا لم يتم استثمارها وطنياً بترميم الجسور الوطنية، بالحوار مع كافة القوى الوطنية الإرترية، إن المرحلة المقبلة يجب أن تشهد الشروع في إدارة الحوار الوطني الواسع بين كل الفئات والفصائل الوطنية للخروج من المشاكل والقضايا التي ستفرزها حالة الحرب بين إرتريا وإثيوبيا، ونحن نأمل أن نسمع بصورة معلنة عن الحوارات الدائرة داخل تنظيم الجبهة الشعبية في كل المواقع والتي ستكون من العوامل الأساسية في إحداث تغير شامل في مفاهيم وبرامج وسياسات قيادة الجبهة الشعبية، التي أورثتنا الحيرة والضياع في مشاكل وحروب داخلية وخارجية يدفع ثمنها الشعب الإرتري الصبور.

بعض حقائق التجربة وقضية الوحدة الوطنية طريق النصر

في الواقع أن قضية الوحدة الوطنية للشعب الإريتري، بمجمل فئاته الاجتماعية والسياسية تمثل المرتكز (الاستراتيجي)، الذي يعبر عن قوة الثورة والشعب في تجاوز الحواجز الطارئة، التي منعت وتمنع من تكامل المقدمات الوطنية، التي تصوغ واقع المجتمع الإريتري، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتمكنه من تصدر مسؤولياته التاريخية، وانتزاع موقعه المتميز في كافة الميادين، وأننا ندرك بأن جزءاً كبيراً من مشاكلنا وأمراضنا الاجتماعية، ناتجة عن غياب (الوحدة الوطنيـــة)، والتي بدونها سنظل نزيد من ضخامة التعتيم، على مسيرة الثورة ومستقبل إريتريا السياســــي، وبالرغم أن ما كتب عن الوحدة من كافة الأطراف الإريترية، وإبراز أهميتها ودورها التــاريخي في بناء جبهة الشعب، يوحي على أن هناك تقصيراً واضحاً من الأطراف المعنية، على اتخاذ قضية الوحدة الوطنية جسراً للعبور، لنسف ما تبقى من جذورها في واقع الشعب الإريتري، وإلا فإن إدراك مركزية الوحدة من كل الأوساط الإريترية، تقر في التضحية بالمسائل الثانوية، وتذليـــل العقبات من أجل أن تنتصر القضية الوطنية، بصب كل الطاقات البشرية والمادية في مواجهــــة العدو الاستراتيجي، وكان يكفي أن نستوعب طبيعة المرحلة الحالية، وما لحق بثورتنا وشعبنا من خسائر نتيجة لتبعثر الإمكانيات، ولا نريد أن نتحدث في المراحل السابقة، والتي لا تنفصــــل بالطبع عن مسلسل الوضع الحاضر، أننا ندرك جميعاً، بأن قضيتنا وثورتنا قد اعتلت الأفــق في العقد الأخير من السبعينات، حيث حقق شعبنا انتصارات حيوية، واكتسبت قضيتنا موقعاً دولياً ممتازاً، بفعل صلابة شعبنا وصمود ثورتنا، ووصل تجاوب الرأي العام العالمي، إلى أعلى درجات التأييد والتعاطف، في ظل وضوح النزعة التوسعية للنظام الفاشي الإثيوبي، إلا أن الحفاظ علـــى تلك المكاسب الضخمة وتطويرها بالاتجاه، الذي يحقق الهدف المركزي لثورتنا في تحرير كـامل التراب الوطني، قد فقد فعاليته وتصاعده، من جراء الانعكاسات الناتجة بفعل الصراعات المحليـة الإريترية، وتعارضها مع المصلحة الوطنية العليا، حيث غياب العمل السياســـي والعســـكري والإعلامي الموحد، الذي يترجم ويرسخ عملية التحرير، بقوة ضغط في المجال الدولي، بجـــانب محاولة الانفراد السياسي بانتصارات الشعب في التحرير، مما أغرق التنظيمـــات السياســية في البحث عن ذاها، وتعميق روح الانقسام الوطني.

نشر هذا المقال في مجلة الثورة (الإريترية) بتاريخ ١٩/٢/١٩٨١م.

وفي ظل هذه الأوضاع المتردية وغيرها، فقد تمكن العدو الإثيوبي من اختراق بعض المواقع، التي كانت تشكل رصيداً للثورة، ضمن تحالفه مع طرف دولي، له مصالحه وأطماعه الاقتصادية والسياسية، واستطاع حكام إثيوبيا من (خلط الأوراق) في مسار السياسة الدولية، مستفيدين من بعض التحولات السياسية، التي جرت في المنطقة، بفعل تمركز الدور الإمبريالي الصهيوني في أجزاء حيوية، لمحاصرة التوجه التحرري المتجه نحو حسم الصراع التاريخي مع الإمبريالية العالمية وأدواتها المحلية، وقد وجد حكام إثيوبيا في هذا المناخ المقعد الثابت في (نادي المزايدات بالشعارات التقدمية الزائفة) إلخ، وحولوا إثيوبيا في فترة وجيزة، إلى ترسانة من الأسلحة السوفيتية المتطورة حجماً ونوعاً، في الوقت الذي التهت فيه بعض الفصائل بالصراعات الجانبية، والسعي فيمن يكسب جولة السلطة والتسلط وسط أجيج الأسلحة السوفيتية، والنار المشتعلة من جراء الحملات العسكرية الإثيوبية وفيالق الدعم الأممي، والتي خططت لاستعادة المدن المحررة، والمواقع العسكرية الممتازة، التي انتزعها ثوارنا وشعبنا بتضحيات باهظة، ولا زال شعبنا يدفع الثمن لتلك الأخطاء الجسيمة، التي وضعت الثورة في مأزق تاريخي حرج، ولسنا هنا بصدد استعراض مسرح (الانحراف الإريتري)، الذي جعل ثورتنا وشعبنا الصبور يتعرض، إلى هدر تضحياته وطاقاته، التي سخرها لمعارك التحرير، ولكننا ننظر إلى المستقبل، ونعتمد على يقظة شعبنا، وقواه الثورية، القادرة على استشراف الواقع وتقويم المسيرة الوطنية، وعلينا أن لا نهدف من خلال إشاراتنا لسلبيات المراحل السابقة، أي أداة لتعويق الفهم المشترك لواقع الساحة الإريترية، التي تملي ضرورات التلاحم الوطني، للوقوف بثبات وقوة أمام الهجمة الاستعمارية الشرسة، وإذا كان البعض يحاول أن يتخذ من تلك الأخطاء، التي أسهم فيها الجميع بشكل متفاوت، مطرقة لتعميق الجرح الوطني، في ظل الأوضاع الراهنة، فإنه يؤكد على عدم ارتباطه بمعاناة شعبنا وواقع القضية الإريترية، وأنه يكون قد تجاوز حدود الفهم الوطني المشترك، وان قوة الثورة كفيلة بأن تعبر عن وعيها الثوري، والتزامها الوطني بردها المتطابق مع إنجاز وحدة أدوات الثورة الإريترية، وان الصوابية في الموقف تقاس في هذه المرحلة الدقيقة، بالتجاوب العميق مع مطلب الجماهير في الوحدة والتحرير، وهذا المطلب التاريخي تفرضه المعطيات المحلية ومستجدات السياسة الدولية، التي تتجه نحو تحجيم حقوقنا الوطنية المشروعة.

ومن هذا المرتكز الموضوعي تبدو حقيقة تدارك الموقف، واعتماد التصور المستلهم لواقع الثورة، والذي يقرب وجهات النظر الوطنية، ومن ثم الخروج بالبرنامج الوطني المستوعب،

لأكبر قدر ممكن من قوى الثورة وجماهيرها الصامدة، في مواقع المواجهة للعدو الاستعماري، وأقول بإيمان راسخ، أن شعبنا وثوارنا قادرون الآن أكثر من أي وقت مضى، على صنع برنامج (الجبهة الوطنية الديمقراطية)، النابع من سلسلة التجارب السابقة، والتي أفرزت القوى الوطنية والديمقراطية، الملتقية في أرضية الوحدة والتحرير، ونعتقد بأن تعميق هذه الأرضية، تستدعي مواجهة المسؤوليات التاريخية الكبيرة، والمتصلة بإيجاد الصيغ السياسية والتنظيمية، التي تتجاوز مجاراة الاتجاهات المنحرفة، وتتعامل مع معطيات الواقع الوطني بالشكل، الذي يجسد طموحات الجماهير، التي تناضل من أجل الخلاص من معاناة عشرين عاماً من النضال، لتحقيق الانتصار على الوجود الاستعماري، وإن تباشير هذه المرحلة تكمن، في إذكاء روح التعايش الديمقراطي، بين التيارات السياسية المتباينة في أشكال عملها ووسائل تعبيراتها الوطنية، المنسجمة في تعميق برنامج الثورة التحرري الديمقراطي، بجانب استيعاب قوة الثورة، للقوى المحيطة بنضالنا، والتي تتشكل بما يضر مسارنا التحرري.

إن هذا الواقع الإيجابي المنظور في أوضاعنا الداخلية، يأتي ليترجم طبيعة القوى الوطنية الحاوية على مصلحة الثورة، واختراقها لواقع التحالفات المرحلية، التي شوهت شمولية الموقف الوطني المتصلة بجوهر القضية الوطنية، وضرورة تلاحم قواها الاجتماعية والسياسية، للإسهام الفعال لتشكيل جبهة الشعب الضاربة للأعداء الإستراتيجيين، ولا نستبعد في ظل هذا التوجه الإيجابي أن تبرز أمامنا عقبات نابعة من التردد والتشكك في جدية تحقيق الهدف الوحدوي، خاصة وإن تجارب ساحتنا قد عانت، من الانتكاسات المتواصلة في طريق وحدة قوى الثورة مما أصاب الكثير باليأس، والالتصاق باستمرار بمواقع الانقسام، ولكن يظل الإيمان بالقضية والشعب أكبر من النكسات، ولذلك فإن تعميق الجهد الوطني من أجل تصعيد نضالنا الوحدوي، يكتسب أهميته من دقة المرحلة والجلاء المخاطر المحيطة بنضالنا، وإن الأفق القادر على تجاوز العوامل الطارئة، أمر تفرضه حقيقة الالتزام بالموقف الوحدوي، وإن ضمان تحقيق هذا الهدف يستلزم توضيح بعض الحقائق، التي عوقت الوعي الوطني الناضج وهي:

١ ــ أن العمل الوطني ليس معناه إبراز الفعاليات الشاذة، وفق الأهواء الذاتية وردود الفعل غير المحسوبة وطنياً، بقدر أنه مهمة مقدسة تتصل بقيم الشعب وتقاليده وتطلعاته في الحياة الكريمة، وأن التواصل مع هذا الفهم يتضح بالالتفاف الواعي حول قضية الثورة، والمجسدة في مواجهة احتلال أجنبي يستهدف كل شيء في وطننا، وأمام مواجهة أمر كهذا تسقط كل الاعتبارات الذاتية، وتكرس الإمكانيات والطاقات لطرد المستعمرين، صحيح أن

تحقيق المثل العليا في الممارسة الوطنية تظل مسألة نسبية، وقد تختلف في إطارها وسائل العمل والتصورات والاجتهادات، إلا أنها لا تخرج من الأساس السياسي، الذي يحتم ضرورة توحيد كل الجهود الوطنية، ضمن هيكل سياسي وتنظيمي تتفق فيه الغالبية العظمى، التي من شأنها إحداث التغير الجذري في كل المفاهيم التقليدية، وتحجيم الميول الانفرادية والانعزالية.

٢ ــ إن الخلافات في الرأي والموقف والتحليل، هي عامل دفع إيجابي لكل الأطراف المتقابلة، لإيجاد برنامج وطني ديمقراطي يوحد حركتهم في إنضاج عملية الثورة بكل مضامينها، والاندفاع بالمسيرة إلى المواقع المشعة، التي تقود شعبنا نحو التحرير والبناء والرخاء، وضمن هذا الفهم لا بد أن تتجاوب قوى الثورة مع الحوار الإيجابي تعميقاً للتعايش الوطني، وبخلاف ذلك فإن الانتماء إلى الثورة الإريترية بشعارات تضليلية، لا ترتقي بالضرورة إلى التجاوب مع معاناة شعبنا، وبالتالي تشكل ضرراً بالغاً على قضية الثورة، ومن شأنها أن تجلب المعارك الهامشية، التي تعرقل قوى الثورة عن أداء مهامها وسط الجماهير الكادحة، ومن هنا يجب أن يدرك البعض أن انطلاقه من مواقع الانقسام، وتعارضه مع الطرح الوطني النابع من خصوصية الثورة، يجعله يندرج في معسكر أعداء الثورة، وذلك بالنتائج المترتبة من ممارساته غير المستقيمة أصلاً، وإن الفرز الوطني الحقيقي في إطار الثورة، يكتسب أصالته من واقع الالتصاق، بتراث الثورة وقضاياها وأهدافها المركزية، وضمن هذا المسار تتنافس القوى الخيرة في تعزيز وتصليب مرتكزات نضالنا التحرري.

٣ ــ أن العلاقات التقليدية التي صاحبت واقعنا الوطني، وتسببت في إذكاء بعض النعرات القبلية والطائفية، يجب أن لا تكون مدخلاً للتعامل مع تجربة شعب بكامله، ساهم في خلق الثورة وتوج مكتسباته بالدم والدمع، والمدخل الطبيعي لفهم واقع الثورة والظواهر التي رافقتها، هو اعتماد المنظور الشمولي ضمن مراحل الثورة المتواصلة، مع الأخذ بعين الاعتبار وضع كل مرحلة وإفرازاتها، وأشكال العمل السياسي في الوسط الاجتماعي الإريتري، ونعتقد بأن العمل السياسي النافذ، لا يبدأ في التحليل من الظواهر، بقدر تعمقه في الأسباب، والعوامل النابعة من الجذور الأساسية والكامنة في واقعنا، ونرجع فنقول أن أهم أسباب تفاقم الخلافات يرجع إلى التالي:

* غياب الأخلاق الثورية في كثير من مجالات ممارسات العمل الوطني، وهذا بدوره دفع إلى إيجاد مقاييس غريبة، سواء على صعيد التقييم، أو عند التعامل مع قضايا الثورة، والمسألة الأخلاقية

إذا لم تأخذ حيزا كبيرا في بساط العمل الوطني، فإن البديل سيكون هو استباحة كل شيء في الواقع، وتحت شعار (الغاية تبرر الوسيلة)، ونستطيع أن نقول أن غياب هذا الجانب الجوهري في توجيه صراعات الثورة الإريترية، قد أوجد خللاً خطيراً في علاقة الثورة بالجماهير والعكس، وبذلك تداخلت كثير من القضايا، التي قد لا يستحق بعضها الاهتمام أو إدخالها في عملية الصراع، ومن هنا فإن إيجاد الإطار الأخلاقي، باعتباره صمام أمان في توجيه مسيرتنا الوطنية، يعتبر من المهمات الأساسية، التي يتوجب تأطيرها لكي تكون دافعاً قوياً في استيعاب واقع الثورة وقضاياها، ومن ثم حسمها وفق ما تتطلبه مصالحنا الوطنية العليا، إن المجتمع الثوري يكتسب شرعيته وطابعه المتميز في الحركة، من خلال التزامه العميق بالخلق الثوري، وإذا لم يكن كذلك، فليست هناك ثورة أو ثوار أو مجتمع، يتطلع إلى التقدم بلا الأصالة، والخلق أحد الدعائم الأساسية للأصالة، وفي انتصار كل الإرادات الحرة في البناء والتقدم الحضاري.

* بروز عامل (الشطط) سياسياً واجتماعياً، وهذا أضعف كثير من الجوانب الحية في نضالنا الوطني، وأفقده روحية العطاء، وكنا نلاحظ في الفترة ما قبل السبعينات، حين سيطر النقاء الثوري والتنافس في العطاء، حققت ثورتنا انتصارات نوعية وتصلب عودها، وهي التي حافظت على الثورة وتصاعدها، إن عودة الروح في هذا المجال تتصل مباشرة بإبراز (الضمير الحي) في نضالنا الوطني، وبهذا الاتجاه تتلاقى الإرادات الحية، في إنجاز عملية التكامل الثوري، بتحقيق وحدة قوى الثورة الإريترية، وحينما نشير إلى (الشطط)، نعني انكسار روح التآلف الوطني، تحكم المزاجية في المواقف، غياب العلاقات التنظيمية والرفاقية على صعيد جميع الفصائل الإريترية، إن مثل هذا الواقع يدل على وجود حالة من الانسلاخ الوطني يشكل خطراً بالغاً على مسيرة الثورة، ومن هنا فإن البديل هو استلهام معاني التضحية والمعاناة، التي يعيشهما شعبنا خلال العشرين عاماً، من أجل أن يسترجع شخصيته الوطنية الكاملة، ويعمق كيانه بحضوره الفذ في حركة التاريخ الصاعدة لصالح الشعوب، التي تسطر بعطائها دورها الخالد في جميع المجالات الإنسانية، وإنه من المفيد أن نعرف بأن شعبنا، الذي قدم وضحى بكل شيء، من أجل قيام الثورة وتطورها على طريق التحرير، لا يمكن أن يقبل، بأن تتعرض تضحياته الباهظة، إلى خطر من جراء انحرافات، أية مجموعات اكتسبت طابعاً سياسياً وغيرها، لتعمل على التلاعب بمقدرات الشعب الإريتري، إن مثل هذا الأمر مهيأ لشعبنا وثورتنا، ولا بد من حسمه بالتلاقي على تحقيق

الوحدة الوطنية، التي تتكون قاعدتها الصلبة، من الجماهير الشعبية صاحبة المصلحة الحتمية في انتصار الثورة الإريترية.

* إن الالتزام تجاه أفكار أو (أيديولوجيات) بعينها، في محاولة الإسهام الناضج في مسيرة الثورة، لا تعني تجاوز خصوصية واقع الشعب الإريتري، الذي لا زال يعاني من الآفات كالتخلف في أوسع مجالاته، وليست الأفكار وسيلة للابتزاز السياسي لطعن المضامين الوطنية، بل ولن تكون عاملاً لبناء الحواجز بين قوى الثورة الإريترية، بقدر أنها تشكل حصيلة لاكتشاف حقائق الوضع الوطني، والتحرك فيه وفق الواقع المعاش للإسهام في تعميق الجوانب الإيجابية، التي تعطي للساحة الإريترية قدرات نوعية تواجه بها أعداءها الإستراتيجيين، ولكن يبدو أن البعض قد اتخذ من قضية الفكر، وسيلة لابتداع مفاهيم وعلاقات تؤدي بالقضية الوطنية، وتضع قوى الثورة في مواجهات خارجة عن إطار المهمات التاريخية، لذلك فإن البديل في هذا المجال في اعتقادنا هو إبراز الالتزام الوطني العميق تجاه القضايا الوطنية، والإسهام في إيجاد اللغة السياسية المشتركة، التي تصوغ قوى الثورة بمفاهيم وأسس قادرة باستمرار، على معالجة مشاكل الثورة والساحة الوطنية بالدرجة الأولى، ومن يتأهل في هذا المجال ويمتلك مثل هذه المميزات المنسجمة مع واقع الجماهير، قادر أن يستوعب أي فكر أو (أيديولوجية)، ليسخرها في خدمة قضايا الثورة للارتقاء بالتجربة إلى رحاب أوسع، ونعتقد أن البعض قد جرب حظه في مجال اعتناق الأفكار غير المتطابقة مع واقع التجربة الوطنية، وانتهى بعضهم إلى السقوط الوطني، وذلك بالتحالف مع جهات خارجية لضرب أبناء الشعب الإريتري، ونعني بها جبهة (التجراي الإثيوبية)، التي تسخر قواها ضمن تحالف طائفي مغلق، بالتوجيهات (الماركسية) للانزلاق بالساحة الإريترية في حروب طائفية، وهي المستفيدة في كل الأحوال، حيث أوجدت مدخلاً لادعاءاتها في إريتريا، بواسطة دعاة الأفكار الملوثة من بعض الإريتريين، الذين ملأ الحقد قلوبهم ونسوا قرار الشعب الإريتري، في اختيار حلفائه ضد الوجود الاستعماري الإثيوبي، ومن هنا يتضح لنا بأن الأفكار أصبحت في مجمل نتائج تجربتنا، غطاء لارتكاب الجرائم البشعة، والانحراف بقضايا الجماهير ومعاناتها، وتجسيد طموحاتها بوسائل، تعبر عن التجاوب المتكامل مع موجبات مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي، التي تتكامل دعائمها بحشد كل الطاقات ضد العدو الاستراتيجي الجاثم في ارض الوطن الإريتري.

يجب أن تستأنف قافلة الوحدة سيرها:

لا شك أن قضية الوحدة الوطنية، وحسب ما ورد في عرضنا السالف، قد تعرضت إلى طعنات شبه قاتلة، من قوى إريترية عديدة أفرزها حصيلة التجربة القاسية، وإنها أصبحت قصة مأساوية لم تنتهِ فصولها المبكية، ولكنَّ عزاءها ملتصق باستمرار بشعبنا الكبير، الذي هو أكـــبر من عقلية المتآمرين والمغامرين، والذين اختاروا طيلة المراحل السابقة المسالك المضرة، مستغلين الأوضاع السلبية الطارئة، وظلوا يمكرون المكر السيئ ضد رغبة الشعب وإرادته (ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله).



مجموعة من جيش الدفاع الأرتري في تصديه للغزو الأثيوبي عام ٢٠٠٠م في دبابة

ولقد تحدى البعض من هؤلاء إرادة الشعب والثورة، ونسف كل الاتفاقيات الوحدوية، وفي مقدمتها اتفاقية الخرطوم الوحدوية التاريخية عام ١٩٧٥م، وأوجد تنظيماً سياسياً أشبه في كثير من معالمه (بالجبهة اللبنانية الطائفية) معادٍ للوحدة الوطنية، وبشكل علني متحدياً كل شيء في واقع شعبنا الإريتري، وانساق معه ذوو الاتجاهات المحدودة الأفق في مخططه وعبر شـــعاراته

المرحلية، التي رتبت بدقة للقضاء على مسار الوحدة، وولدت ضمن هذه الصيغ ما تُسمى باتفاقية أكتوبر المشؤومة عام ١٩٧٧م، التي كانت مجمل فصولها مهيأة لقوى الثورة عبر متابعة ومشاهدة مراحلها، التي كانت تضع المتاريس المنيعة ضد وحدة قوى الثورة الإريترية، واختمر في ظل هذا المسلك المعين مشروع التآمر على الثورة وأهدافها، وهذا ما أبرزته معطيات المرحلة، حيث التحالف غير المفاجئ لنا بين ما يسمى (بجبهة تغراي الإثيوبية)، التي خرجت من مواقعها داخل إثيوبيا، وتخلى عنها مؤيدوها من الشعب الإثيوبي نتيجة لتطرفها وانزلاقها، وبين تنظيم إريتري، يقوده (أسياس أفورقي)، المعروف بتكابره ودعاويه الطائفية، المتجهة طيلة المراحل السابقة، إلى ضرب وحدة الشعب الإريتري بكل فئاته الاجتماعية والسياسية، والذي كان ولا زال يهدد بما يمثله من انحراف خطير في الساحة الإريترية، واستفاد من دور المستضعفين والمستسلمين للصراعات الثانوية بين قوتي الثورة، الذين أعطوه حجما أكبر من حجمه ودورا أوسع من مجاله المحدود، حتى اصبح اليوم يشكل خطراً حقيقياً على تصاعد المد الثوري، كل هذا كان تحت غطاء الوحدة بينه وبين جبهة التحرير الإريترية (المجلس الثوري)، حتى وصل إلى مرحلة تنفيذ مشروعه القائم والقاضي بتصفية (الجبهة)، بعد أن توفرت له الأجواء السياسية داخلياً وخارجياً، ولم يكن بإمكانه إنجاز هذا المشروع لوحده فتم ترتيبه مع جهات عديدة، برزت منها الآن (جبهة تجراي الإثيوبية)، والتي جعلت قواها العسكرية تحت قيادة تنظيم (اسياس)، ويقودون معاركهم العسكرية في الأرض الإريترية مستبيحين كل شيء، وطبعاً (جبهة تجراي) لا تقدم ضحاياها من دون مقابل، بل ضمن مشروع سياسي متكامل اتفق عليه الطرفان، وانكشفت مقدماته في البيان، الذي أصدرته (جبهة تجراي) في الأول من أيلول ١٩٨٠م، حيث أكدوا فيه على أن (إريتريا جزءٌ لا يتجزأ من إقليم تجراي). من هنا ندرك بأن ما يجري من حرب في داخل إريتريا، والتي تتصدى فيها (جبهة التحرير الإريترية)، لهذا الغزو لا يمكن أن تنطبق عليها مقولة حرب أهلية، بقدر ما هي دفاع عن الأرض والثورة، في مواجهة قوى اختارت أن تقف في صف معاداة القضية الوطنية الإريترية، في هذا الصراع التاريخي الذي تقوده (جبهة تجراي) تحت غطاء تنظيم إريتري، اختار حلفاءه خارج الدائرة الوطنية. وهل نستطيع أن نتملص من هذا الصراع تحت مبرر أن المجلس الثوري يتحمل مسؤولية هذه النتائج؟ وهل ذلك يسقط عنا المسئولية الوطنية، خاصة عندما نفاجأ بأن (تجراي) وحلفاءها من الإرتريين، قد حسموا الحرب لصالح أهدافهم، التي تستبعد حرية الشعب وكرامته، وتستهدف إذلاله وإركاعه لدعوة الطائفيين، الذين حملوا السلاح لتكرار دور (حزب

الكتائب الطائفي) في لبنان، والمدعوم من قوى استعمارية معروفة بدورها في تمزيق وحدة الشعوب وتطلعاتها المشروعة؟ وهل وقفنا لحظة تأمل وإمعان حول مشروع الحل الاستسلامي، الذي طرحه (أفورقي) في الخرطوم في ١٩٨٠/١١/٢٣م، باعتباره فصل الختام للنضال الإريتري وثورتنا الجسورة، وقدم مشروعه المكون من سبعة نقاط، كل نقطة فيه تعبر عن مأساة (اسياس)، وما وصل إليه من درجة عالية في احتقار إرادة الشعب الإريتري وقواه الثورية؟ بمن يريد تنظيم (أفورقي) وجماعته أن يعمل الاستفتاء، حيث أن الشعب الإريتري لم يلقِ السلاح، ولم يفوض فصيلاً بعينه للتحدث باسمه خاصة فصيل (إسياس)، الذي هو آخر من يحظى بثقة الشعب الإريتري؟ إن شعبنا وثورتنا لا يعترفان بأي جهة خارجية تشرف على تقرير مصيره بدون الاستقلال الوطني، الذي لا يمكن انتزاعه إلا بالكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية، التي قطع فيها شعبنا شوطاً طويلاً في ظل تجاهل المنظمات الدولية، التي يستنجد بها (أفورقي) لقطع الطريق أمام وحدة الشعب في تحقيق التحرير الكامل، أن الاستفتاء المطروح من قبل (أفورقي)، لا يعني شعب إريتريا، بقدر ما هو مرتبط بتحالف (أفورقي) مع جماعة تجراي، التي سوف تصوت لصالح المشروع، وللعلم أن هجرات (تجراي) أصبحت بأعداد كبيرة إلى إريتريا في الآونة الأخيرة، وبذلك تتكامل الهجمة العسكرية الحالية مع هجمة سياسية منسقة، تذوب في إطارها الحقوق التاريخية للشعب الإريتري.

إن هذا الوضع يدل على ضعف كبير بين قوى الثورة، ومؤشر خطير يزيد من ضخامة التعتيم على مستقبل إريتريا السياسي والاجتماعي، وإن قوى الثورة التي لم تستطِع أن تصغي لبعضها، واستسلمت للصراعات الثانوية، تواجه في هذه المرحلة بمعادلة صعبة في تحديد كثير من العلاقات الوطنية، عبر دراسة الوضع الناجم بدخول عامل غزو (تجراي)، تحت غطاء تنظيم إريتري تقوده الأحقاد الطائفية، ويريد بسابق إصرار أن يكرر مأساة الحركة الوطنية الإريترية التي ضربت عام ١٩٤٨م، بتحالف جبهة إريترية مع العدو، وضاع الاستقلال الوطني، وفرض على شعبنا مؤامرة الحكم الفيدرالي عام ١٩٥٢م، إن التاريخ يعيد نفسه بظواهر وأشكال وأدوات مختلفة، وعلينا أن نمتلك الشجاعة ونخترق جدار الصمت، الذي يحيط بظاهرة (أفورقي)، التي وصلت إلى مرحلة يعد السكوت فيها خيانة وطنية عظمى، ترتكب ضد شعب صلب قدم كل التضحيات خلال عشرين عاماً، ولا يمكن أن ينتهي نضاله بمأساة لا يغفرها له التاريخ.

علينا أن نثبت مرة واحدة في تاريخنا كشعب وثورة، بانتصار على الذات ونزعاتها المريضة، وهذا يمكننا من التعامل الجاد مع تركيبتنا السياسية والاجتماعية، والتي تأخذ اعتبارها. من واقع الالتزام بالثورة وأهدافها المركزية، وترسيخها لوحدة الشعب الإريتري بكل قواه، لذلك ما العمل وكيف المخرج من هذا الأخطبوط المتشابك؟

في الحقيقة إن جميع الاختيارات السابقة، على صعيد العمل الوطني بشكل عام، اتسمت بروح التسامح في واقع ظاهرة (أفورقي) على وجه الخصوص، وعبرت عن إخفاق عميق في فهمنا لطبيعة تلك الظاهرة، التي لا تخلو في مجملها من رغبة تجمع اختار أن يكون خارج الصفوف الوطنية، و(أفورقي) في الحقيقة لا يعتمد على سند طائفي يدعم توجهاته، بل يحاول أن يكتسب هذا الطابع بقوة السلاح، وأن يكون مركز استقطاب طائفي في واقع إريتريا، ولكن هذه المسألة تكاد تكون حسمت في مجالات واسعة، وخير شاهد على ذلك أن (أفورقي) يعرف تماماً من هم الذين يواجهونه عسكرياً، وأكثرهم حماسا للقضاء على ظاهرته، ولكن تظل ظاهرة (اسياس) وتنظيمه المسلح تشكل بعض المتاعب.

ولهذا فإن ترتيب الوضع الوطني، وبأفق يتجاوز الأطر الضيقة، خاصة وإن صراعنا مع العدو الإثيوبي قد أخذ أبعاداً خطيرة، فالعمل يتطلب تعزيز الجبهة الداخلية، وإخراجها من كابوس الانقسام الوطني، وليس هناك مجال للمزايدات بالشعارات الزائفة، ولا بالمواقف المزاجية، التي عرضت نضالنا إلى مخاطر حقيقية، وأننا لا نملك إلا خياراً واحداً في كل الأحوال، وهو تحقيق وحدة القوى الوطنية والديمقراطية، الحادبة على مصلحة الوطن والثورة، وهذا الاتجاه لا تتكامل إرادته إلا باعتماد المنظور الشمولي والقضاء على كافة الظواهر الطائفية والقبلية، باستثناء ظاهرة (أفورقي)، التي لا بد من وضع حد لها مهما كان الثمن في ذلك، لخروجها من الدائرة الوطنية الإريترية، واعتمادها على قوى إثيوبية معادية لنضالنا الوطني، وإن الاستهانة بمخاطر المرحلة واحتمالات المستقبل المظلمة في ظل الوضع الحالي، سوف تؤدي إلى ضياع الثورة والحكم على شعبنا، بالتشرد واللجوء خارج وطنه بالكامل، ولا بد من العمل الجاد لتحقيق وحدة القوى الوطنية والديمقراطية، في إطار تنظيم وطني واحد، وعلى هذا الأساس يجب أن تستأنف قافلة الوحدة سيرها، وبالشكل الذي يجعلها رائدة الجماهير الإريترية.

وأرى إنجاز المهام التالية:

١ ـــ إنجاز وحدة قوى الثورة الإريترية، في برنامج وطني ديمقراطي يضمن دور كل القوى، وفي إطار يمكنها من التعبير عن ذاتها، والأخذ بتصورها في تقويم مسيرتنا الوطنية، التي تعرضت إلى الإخلال بل القصور السياسي في تحليل واقع الساحة واحتمالات المستقبل.

٢ ـــ وضع الجماهير الإريترية أمام مسؤولياتها التاريخية، بمعنى أن تتحمل هذه الجماهير ومن مواقعها المختلفة مسؤولية الإسهام الفعال في مواجهة الأخطار المحدقة، وهذا بطبيعة الحال يفرض دفعها تجاه تحقيق الوحدة، ودفعها للالتحام المكثف بمواقع العمل الوطني، لإيقاف المد الاستعماري الإثيوبي، ووضع حد لغزو (جبهة تجراي) مع حليفها الإريتري. إن مواجهة مثل هذه المسائل الكبيرة لا تحسم بواسطة التنظيمات القائمة فحسب، بل بحشد الجماهير الضاغطة، التي تضع الفصائل أمام مسؤوليات مباشرة، وإني أعتقد بأن جبهة التحرير الإريترية بشقيها قوات التحرير الشعبية ـــ والمجلس الثوري قادرة على التحلوب مع موجبات المرحلة، خاصة وأن التنظيمين مستهدفان بشكل مباشر في الصراع الدائر.

٣ ـــ إيجاد حركة سياسية وإعلامية موحدة في كافة الأصعدة ضمن تقييم استراتيجي لجوانب وضع القضية كلياً ودولياً، وتعميق علاقة الثورة مع قوى الثورة العربية، التي تشكل الخندق المشترك في نضالنا التحرري.

٤ ـــ ضرورة اعتماد الحوار الديمقراطي مع أي تيار وطني إريتري، ينطلق من التحليل الملتزم لواقع الساحة الإريترية، والمرتبط بالنضال الوطني الديمقراطي في وسط الجماهير، لصنع مستقبل وطني يجسد إرادة أبناء الشعب الإريتري الواحد.



العمال الأرتريون في المملكة في الاستفتاء من أجل الاستقلال عام ١٩٩٣م برعاية الدولة الشقيقة

الصومال والعودة المرتقبة

نجح الصوماليون قادة وسياسيين وقبائل وشخصيات وطنية وإسلامية وتجاراً وطنيين وغيرهم من الجنود المجهولين على إعادة قاطرة الصومال في طريقها الصحيح، من خلال إنجاحهم لمؤتمر (عرته) التاريخي للمصالحة الصومالية، والتي جاءت تتويجاً لتلك الجهود الجبارة، التي بذلها الرئيس الجيبوتي (عمر صالح جيلي) والذي عرف كيفية التعامل مع الأزمة الصومالية من خلال قاعدتها التحتية، وهم مجموعة القبائل والمشايخ مصدر تغذية الحرب الأهلية والممون الرئيسي لتلك الفصائل المجرمة والذين يفترض معاقبتهم ومطاردتهم في كل مكان، حتى يمثلوا أمام محكمة العدل الدولية. نجح الرئيس (الجيبوتي)، وقبض بقوة بخيوط المشكلة الأساسية، وقام بوضع الترتيبات مع زعماء القبائل والعشائر والشخصيات الوطنية والعسكرية والتجار ورجال الدين، الذين لا ناقة لهم ولا جمل في تلك الحرب الأهلية، التي أرجعت الصومال إلى نصف قرن من التخلف والضياع، نجح مؤتمر (عرته) لأن الذين شاركوا فيه هم الذين بيدهم وضع حد لمأساة الصومال، وهم الذين تضررت حياتهم الخاصة والعامة وفقدوا الولد والأهل وعدداً كبيراً من أفراد قبائلهم، في تلك الحرب التي دمرت اليابس والأخضر، نجح أهل الحل والعقد في الصومال في إخراج الشعب الصومالي من لعبة الموت، التي كانت تديرها تلك المافيا، التي مات ضميرها وباعت نفسها للشيطان، وكان اختيار الرئيس (قاسم صلاة)، وبتلك الطريقة الديمقراطية النزيهة، والتي شاهدها العالم كله، وعبر تلك الصناديق، التي صوت فيها الحضور وبإرادتهم الحرة في تشكيل البرلمان الصومالي، واختيار الرئيس الجديد، وضمن منافسة شريفة بين المرشحين، إنها بداية مشرقة أكدت على تجاوز الصوماليين ذلك الحاجز النفسي الذي كرسته حرب الأشقاء، والاتفاق على التعايش الوطني بين مختلف الاتجاهات، لذلك فإننا نتساءل، كيف سيكون أداء الرئيس الجديد، وقادة الجهاز التشريعي والتنفيذي، واللجنة العسكرية، التي شكلت بقيادة الجنرال (محمد نور جلال) بطل حرب (أوغادين)، وقائد انتصارات الصومال في حربه مع الحبشة عام ١٩٧٧م. نحن نقول وضمن مساهمتنا في الشأن الصومالي، الذي يعنينا مباشرة في إريتريا أن برنامج الرئيس وحكومته الجديدة وكافة الداعمين لمشروع تكريس المصالحة الوطنية يفترض أن يعتمد على تنفيذ الخطوات التالية:

١ ــ كلنا يعلم أن مشكلة الصومال وأزمته الحقيقية تفجرت بعد انفراط نظام الحكم، وتلك الفوضى السياسية التي أعقبت سقوط نظام (سياد بري) في ١٩٩١/١/٢٦م، والتي

عكست فشل تجربة الدولة الصومالية في تلك المرحلة الطارئة. ولو كان هناك نظام حكومي صارم ودولة قائمة على القانون، لكان البديل يأتي من داخل ا لدولة في انتقال الحكم إلى جهة أخرى من داخل المؤسسات وفي مقدمتها الجيش الصومالي لتكرس نظام الدولة، وقوانينها القائمة، لكن حل محل الدولة صعود الولاء للقبيلة، وعلى حساب الدولة والنظام، ولذلك فإن الرئيس الجديد والحكومة القادمة، يجب أن تعمق مفهوم الدولة والنظام والقوانين، وتحرص على وضع برامج إعلامية وثقافية وتعبئة يومية، بهذا المفهوم الحضاري، حتى يتم القضاء على تلك التركة ا لمثقلة، التي خلفتها تلك العصابات، وبتلك العقلية القبلية المدمرة، وإن نفس هذا الدور يجب أن يطلع به المثقفون الصوماليون، ويقوموا بنشاط إعلامي تربوي وإقامة المحاضرات والندوات شبه اليومية في أقاليم الصومال، والتركيز على التعايش الوطني وأهمية إبراز الولاء للدولة، وما تمثله من قيم دينية وحضارية ونظام، واحترام لحقوق الإنسان، كما أنه يتوجب التركيز على الشباب الصومالي، الذي عانى من الحرب وعرف ويلاتها، وله من المرارة ما يجعله يقاوم أي عودة لتلك المرحلة المظلمة، وشحنهم بالمفاهيم الدينية وربطهم بالإسلام وحضارته القائمة على احترام الإنسان وروحه وعقله، وحثهم على التسامح والبناء، والتعمير لتجاوز تلك المحن والصور العالقة في ذهن الشعب الصومالي الصبور.

٢ ــ من الواضح أن أزمة الصومال الحقيقية وسبب انهياره المفاجيء كانت تكمن بالدرجة الأولى في تغييب الشعب الصومالي عن هويته العربية الإسلامية، والحؤول دون ارتباطه العميق بالثقافة العربية في مختلف جوانبها الروحية والحضارية. وقد ساهم نظام (سياد بري) بدور كبير في ضرب هوية الشعب الصومالي، في الإسلام والارتباط بحضارته الإسلامية، وعلاقة الصومال مع العالم العربي معروفة بأنها علاقات تاريخية وترجع أصولها إلى ما قبل ظهور الدولة الحديثة، ولكن منذ أن نشأ (الحزب الاشتراكي الصومالي) في يوليو ١٩٧٦م، الذي لم يتجاوز عدد أعضائه ثلاثة آلاف في البداية من بينهم (٧٤) كانوا يشكلوا اللجنة المركزية للحزب الشيوعي هذا، وتسعة أعضاء هم أعضاء المجلس الأعلى لقيادة الثورة، والتي تولى فيها (سياد بري) رئاسة اللجنة التنفيذية، بجانب رئاسة الدولة ورئاسة المكتب السياسي، إلى جانب الأربعة البارزين في الحكم في المجلس الأعلى، وهم الجنرال (محمد علي سمنتر) والجنرال (حسين) والجنرال (إسماعيل علي أبو بكر)، وشكلوا معه رموزاً أساسية في إدارة الحكم، بجانب العقيد (أحمد سليمان) رئيس المخابرات، واعتنقوا الفكر الشيوعي وفجروا صراع الطبقات وديكتاتورية البروليتاريا، والفلسفة المادية، واعتناق هذه المبادىء كان يدل على شيء واحد،

وهو عدم انسجامهم مع الهوية العربية الإسلامية للشعب الصومالي، وبحثهم عن ذاهم المعقدة في مجالات الإلحاد والكفر بهوية الصومال المسلم، والهدف من تبني هذا المشروع الشيوعي، كـــان هو القضاء على هوية الصومال العربي المسلم، لدعم تحالفهم مع الاتحاد السوفييتي، والذي كان قائماً على هذا الفهم المتعارض مع مكونات الشعب الصومالي السياسية، ولذلـــــك فـــإن أي مشروع سياسي مقبل في الصومال، والأحزاب التي تتشكل يجب أن تنطلق من البيئة الصومالية الإسلامية، ويُدرك بأن الصومال هو مشروع عربي إسلامي، بصرف النظر عن معاناة الصومال والإريتريين من مواقف الحكومات العربية ودورها السلبي في التعامل مع قضايا ومعاناة الصومال وإريتريا، خاصة في جوانب تعميق الهوية العربية الإسلامية. هذه المسألة يجب تركها للمســتقبل وتجديد النقاش فيها، والتعامل معها على أساس أن هذا قدرنا بحكم مواقعنا الجغرافي، الذي أملى علينا هويتنا العربية الإسلامية، واليوم الذي نقول فيه كلمة الفصل مع هذه الحكومات مرتبــط بمدى نجاحنا في بناء شخصيتنا الوطنية والسياسية، وتطور نمونا الاقتصادي، واحتلال موقعنــــا اللائق في المنطقة والعالم، وفوق كل هذا إن تعميق هويتنا العربية الإسلامية، لا علاقة له بموقف الحكومات العربية، واستخفافها بموقع الصومال وإريتريا في القرن الأفريقـــي، وأنـــا أنصـــح الصوماليين وتلك الأصوات الغريبة التي تطالب بعدم إقامة أي علاقة مع العرب والتحالف مـــع أعدائهم، لأنهم أهملوا الصومال وقدموا مليارات من الدولارات في (البوســـــنة والهرســـك ـــ وألبانيا)، والصومال الذي يقع على مرمى حجر منهم استكثروا عليه بضعة ملايين، هذه قضايا معقدة والخوض فيها سيحولنا إلى أعداء للدائرة العربية الإسلامية بشكل عــــام، ويوقعنـــا في أحضان المخطط الصهيوني الأمريكي، المعادي لعقيدتنا الإسلامية بالدرجة الأولى، وعلينــــا أن نمنح الحكام العرب الفرصة الأخيرة، لكي يراجعوا حساباتهم تجاه الصومال الشقيق، ونوضح لهم بأن شعوب القرن الأفريقي هي المخزون البشري الاستراتيجي في الدفاع عن أمن الجزيرة العربية وهي الحليف الراسخ للعرب والمسلمين، ونعود فنقول إن الاهتمام بهوية الصومال الحضاريـــــة بجذورها العربية الإسلامية، سيكون عاملاً أساسياً في تهميش الولاء للقبيلة وتلـــك الأمـــراض الاجتماعية التي أسقطته في تلك الهوة السحيقة.

٣ ـــ التركيز على إعادة بناء هياكل الدولة وبالسرعة الممكنة، لكـــي يتمكـــن الشـــعب الصومالي من إعادة الثقة الكاملة في المرحلة الجديدة بآفاقها المستقبلية الـــتي تبشـــر بقيـــام دولـــة الصومال التي تقوم على أسس مراعاة القوانين حيث تصان فيه الحقوق والكرامة والعرض، وكـــل شيء يتعلق بالإنسان الصومالي، الذي فقد الأمان كله في ظل تلك المليشـــيات المجرمـــة. وعلـــى

الرئيس الصومالي أن يعطي ٨٠% من وقته، لإقامة هياكل الدولة ومرافقها، لكي يوجد الإطار الذي يؤمن حركة المجتمع ويعمق استيعاب العناصر الصومالية الكفوءة في جهاز الدولة الحديثة، والذي يتطلب اختيار العناصر الملتزمة بالدرجة الأولى بمفهوم المصالحة الوطنية، والبعيدة كل البعد عن إثارة النعرات القبلية، والعنف السياسي، والتي يجب أن لا تستغل موقعها في أجهزة الدولة، للتعامل بعقلية المافيا السياسية، لا بد من اختيار نسبة كبيرة من الشباب الصومالي الحديث والمؤهل والمؤمن بالصومال الواحد القائم على مفاهيم مؤسسات الدولة والنظام والانضباط، الذي يعطي للدولة معناها الأصيل، وهو تمثيلها ورعايتها لكافة شرائح المجتمع الصومالي الحديث.

٤ ــ تكثيف الجهود من الحكومة الصومالية الجديدة في اتصالاتها الخارجية، خاصة بالشركات (الأوروبية ــ والأمريكية ــ والصين ــ واليابان ــ وكوريا الجنوبية... إلخ) للاستثمار في الصومال، خاصة وأن الصومال دولة غنية بكل الموارد الاقتصادية، ويمتلك مخزوناً من البترول يضاهي بترول الخليج. وهذا ما اكتشفته بعض الشركات الأمريكية التي وضعت علامات على مناطق البترول في عام ١٩٩٤م واعتبرتها الآن مشاريع إنمائية على حسابها، وهي من ضمن العوامل التي دفعت أمريكا للتدخل أصلاً للسيطرة على مناطق البترول، إلى جانب تلك الأراضي الزراعية الشاسعة والموز الصومالي المطلوب في معظم بلدان العالم، ولا ننسى الثروة الحيوانية التي تكاثرت في ظل حالة الحرب والتي كانت الصادر الوحيد الذي احتفظ بقوة تصديرية في المنطقة، كل هذه الخيرات توجد في الصومال، ومن هنا يتضح لنا بأن الصومال دولة غنية ومؤهلة لكي تتغلب على مشاكلها الاقتصادية خلال عدة سنوات، الأمر يحتاج إلى خطط اقتصادية قائمة على أسس علمية، وكلنا يعرف أن الحكومة العسكرية بقيادة (سياد بري)، ورثت الصومال عام ١٩٦٩م وهو بلا تنمية، ولا يوجد في مقديشو سوى شارع واحد مرصوف، في ظل هذا الوضع كان استلام العسكريين للسلطة آنذاك مغامرة غير محسوبة، (وهذا هو حال الرئيس الجديد) إلا أنهم استطاعوا أن يوجهوا قدرات الشعب الصومالي الاقتصادية، فحققوا إنجازات ملحوظة وربطوا صورتهم بها خلال فترة حكمهم، وتعتبر الفترة من (٧٠ ــ ١٩٧٧م) مرحلة النمو الاقتصادي، التي انطلق منها الصومال اقتصادياً، والتي على أساسها وضعت خطة خمسية بمبلغ ألف مليون (شلن)، وزعت في قطاعات الثروة الحيوانية ــ والزراعية ــ والري ــ والتعدين ــ والصناعة ــ والكهرباء ــ والطاقة ــ والنقل والمواصلات ــ والغابات ــ والصيد، وقد حقق بها النظام العسكري نقلة نوعية واضحة في كل هذه المجالات حيث ساهمت في تحسين الوضع الاقتصادي، والذي انعكس بشكل مباشر في تحسين

الوضع المعيشي للمواطن، إلا أن هذا النشاط الاقتصادي توقف، بسبب توظيف إمكانيات وموارد الدولة، للحرب مع أثيوبيا عام ١٩٧٧م، والتي وضعت النظام في سباق عسكري مع أثيوبيا، بتكديس الأسلحة المختلفة للدفاع عن الصومال واسترجاع (أوغادين)، وقد نجح في هذا المجال أيضاً بالتفوق العسكري على أثيوبيا عام ١٩٧٧م، وكان الميزان العسكري لصالح الصومال، كان الجيش النظامي في الصومال أربعمائة ألف جندي وفي أثيوبيا ثلاثمائة وخمسون ألفاً، مع الفارق السكاني حيث كانت أثيوبيا (٢٨) مليون، والصومال ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف، وفي مجال التسليح كان الصومال يملك (٢٥٠) دبابة وأثيوبيا كانت لديها (١٧٨) دبابة، وهذا التفوق الصومالي في مجال التسليح يسري في مختلف أنواع الأسلحة، وكان الدعم السوفييتي للصومال في أكتوبر ١٩٧٧م ما يزيد على ٢٥٠ مليون، وبسبب هذا الدعم العسكري السوفييتي للصومال، أصبح بمقدور الجيش الصومالي القيام بمعركة خاطفة ضد أثيوبيا يحرر بها منطقة (أوغادين) المغتصبة، وهذا ما حدث بالفعل لولا التطورات الدولية وتراجع السوفييت لصالح أثيوبيا، والتي أدت إلى تغيير موازين القوى وانقلاب في خارطة التحالفات الدولية غيرت مسار الحرب، وما يهمنا الإشارة إليه هو أن القدرات الاقتصادية للصومال كان لها دور في نجاحه في استعادة إقليم (أوغادين) وإلحاق الهزيمة بأثيوبيا عام ١٩٧٧م، لذلك لا بد من وضع التنمية في المقدمة والاتصال بالمراكز الاقتصادية المتقدمة لوضع التصور الذي يعيد للصومال دوره الاستراتيجي في المنطقة، وهذا أيضاً مرتبط بتشجيع عودة الصوماليين إلى وطنهم، خاصة الكفاءات العلمية، والتجار وفتح المجال أمام التجارة الحرة، وهذا يتطلب اعتماد الاقتصاد الحر في الصومال دون وضع القيود المعرقلة للجهود الصومالية من مختلف القطاعات الحية، كذلك فإن الاهتمام بالجانب العربي في الحصول على المساعدات الاقتصادية، وفتح المجال أمام الاستثمارات العربية، وكل هذا مرتبط في الأساس بتلك الحالة الأمنية والاستقرار والسلام الذي يفترض أن يعم الصومال في ظل ترسيخ مصالحة (عرتة) الفتية.

٥ ـ لا شك أن مسألة التعليم تشكل الركيزة الأساسية في إحداث التحولات النوعية والنهوض بالمجتمع، وليس هناك تقدم ولا ارتقاء بالشعوب دون التعليم بمجالاته المختلفة، والتعليم له علاقة مباشرة بالتنمية الاجتماعية، ومن الأسباب الرئيسية في تخلف الصومال وتدني الوعي السياسي، وعندما نالت البلاد استقلالها عام ١٩٦٠م كان عدد طلبة المدارس في الجنوب (٣٣٩) طالباً و (٥٧) طالبة، وورثت الحكومة الصومالية من عهد الاستعمار (الإيطالي) تبايناً تعليمياً حيث وجدت في الجنوب ثلاثة أنماط من التعليم هي:

١ ــ تعليم تقليدي يقوم على دراسة القرآن الكريم واللغة العربية بشكل عام.

٢ ــ تعليم المعاهد الخاص بالبعثة الأزهرية بجانب البعثة التعليمية المصرية.

٣ ــ تعليم في المدارس الأهلية كمدارس (حزب وحدة الشباب)، وكان هذا النوع من التعليم يتعارض في كثير من جوانبه مع احتياجات المجتمع المباشرة باستثناء الدراسة الدينية وأهميتها في المجتمع الصومالي المسلم والذي تتزايد حاجته لها دوماً، والملاحظ إبان فترة حكم (سياد بري) أن التعليم توسع كماً وانكمش نوعاً، ونسبة التعليم في جميع المستويات ارتفعت فمجموع عدد الطلبة في المدارس عام ١٩٦٩م ــ ١٩٧٠م ارتفع من (١٥٦ طالب إلى ٤٢ ألف طالب) ووصل بعد خمسة عشر عاماً إلى (٣٥٠,٠٠٠) طالب، كما بدأ التعليم العالي، حيث تأسس عام ١٩٦٥م بإنشاء كليتين للقانون والاقتصاد. والمعروف أن مصر العربية كان لها دورٌ كبيرٌ في نشر التعليم العربي في الصومال وفتح المجال أمام المنح الدراسية، والتي وصلت عام ١٩٦٨م إلى ١٥٢ طالباً، ولكن بعد مجيء نظام (بري) تراجعت هذه المنح، بسبب رفض النظام، والتضييق على الطلبة الراغبين في الدراسة في العالم العربي، ومع هذا كله فإن النظام العسكري قد سجل طفرة نوعية في مجال التعليم والتنمية، ولكن من جانب آخر أظهر تحديه السافر للإسلام في الصومال وحاول أن يضعف مكانته لدى الشعب الصومالي، وحفر قبره (سياد بري)، عندما أقدم على إعدام العلماء والمشايخ المعارضين لقراراته المتعارضة مع الشريعة الإسلامية عام ١٩٧٥م، والتي منح فيها المرأة حق المساواة مع الرجل في الميراث، كما حدد الأشخاص الذين يستحقون الميراث، بخلاف الآية القرآنية الكريمة المحددة في هذا الشأن، من كل هذا نريد أن نقول أن قضية التعليم يجب أن تكون المحور الأساس لسد جميع الثغرات المفتوحة على المجتمع الصومالي، ولخلق صومال جديد متناغم مع العصر ومعطياته في كل الجوانب الحيوية.

إن اتفاقيات (عرته) تعتبر تحولاً هاماً في حياة الشعب الصومالي، ومدخلاً هاماً في معالجة مشاكل الصومال العالقة، ونأمل أن يوفق الله تعالى العلماء والمشايخ والقوى المحلية الصومالية في تعزيز موقع القيادة الجديدة وترسيخ دورها حتى تتمكن من تحقيق الأهداف، التي يعبر عنها مؤتمر (عرته) التاريخي كما نأمل أن تتفهم الدول العربية والإسلامية مكانة الصومال الاستراتيجية في القرن الأفريقي، وأهمية إحيائه وتعزيزه بكافة الإمكانيات، التي تؤهله للدفاع عن الجبهة الجنوبية العربية في تلك المنطقة الاستراتيجية، التي تطمع فيها إسرائيل والقوى الاستعمارية المعادية للإسلام والمسلمين فهل من يسمعنا في ظل الهجمة الشرسة التي تتعرض لها الغالبية الإسلامية في القرن الأفريقي؟.

حكام إثيوبيا ومعاداهم التاريخية للإسلام والمسلمين

لا شك أن الشعوب الأثيوبية عاشت فترة طويلة في عصور الظلام ولأكثر من مئة سنة، وهي تتقلب في ظلم واضطهاد الأباطرة والإقطاعيين والكهنوت الذين حكموا أثيوبيا، وجردوا الإنسان الأثيوبي من قيمته الإنسانية وطحنوا كرامته وأبسط تطلعاته المشروعة. ويكفي أن نعلم أن الكنيسة في الحبشة هي الهيئة العليا في البلاد التي تدبر الظلم والاضطهاد وسفك الدماء داخل (أثيوبيا) خاصة ضد المسلمين في أثيوبيا. وأن الكنيسة حتى وقت قريب تسيطر على ٤٠% من الأراضي الأثيوبية المزروعة وأن ٤٠% كان يستولي عليها الإقطاعيون والأباطرة وهي التي ظلت تشكل الحكومات وتسير دفة السياسة الأثيوبية. وهي التي كانت تصقل السيف وتناوله للجلاد الذي يسعى لقطع رقاب المسلمين وإبادقم في الحبشة وصلاحية الكنيسة كانت ولا زالت فوق كل الصلاحيات وميزانيتها من أضخم الميزانيات التي تفوق ميزانية الدولة في بعض الأحـــوال. وضمن هذا الواقع فإن معظم المظالم والحروب والدماء التي سفكت كـــانت تقـــف وراءهـــا الكنيسة الأثيوبية، والتي وصل بها الأمر أن تأمر الإمبراطور «يوهانس» عام ١٨٧٨ بالحد مـــن خطر تزايد عدد المسلمين في أثيوبيا، وبروزهم كقوة حاسمة من خلال إصداره «قانون» يعلـــن فيه بوجود اختصار أثيوبيا على دين واحد ـــ وتم بموجب ذلك إنذار المسلمين في كل الإمارات والأقاليم وهو إما أن يقبلوا بالتنصير خلال ثلاثة شهور، أو الجلاء عن أوطانهم وأموالهـــم إلى خارج المملكة إذا لم يقبلوا التنصير في مدى ثلاثة شهور ـــ فعمل يوهـــانس ـــ وهـــو مـــن التيجراي وزيناوي رئيس أثيوبيا الحالي هو من أحفاده والمشبع بكل أفكار الحقد ضد الإســلام والمسلمين لكنه يعبر عن ذلك ضمن وسائل العصر الخبيثة ـــ أقبح الفظائع الوحشـــية ضـــد المسلمين لينتزع الإيمان من القلوب والهداية من النفوس ويقضي على المسلمين في مملكتـــه، ولا ذنب لهم إلا أن يقولوا ربنا الله وعلى إثر تلك المآسي الدامية الفظيعة التي مارسها يوهانس على المسلمين في أثيوبيا تنصَّر ما ينوف عن خمسين ألف مسلم وهاجر إلى السودان ما يقارب نصف مليون مسلم فراراً بدينهم ولكن جاء الانتقام الإلهي عاجلاً من «يوهانس» الذي حرضه الإنجليز ـــ والإيطاليون ـــ على الثورة المهدية في السودان التي تعلقت بها آمال المســـلمين في القـــرن الأفريقي. وفي غرب وشرق أفريقيا وكل المستضعفين من المسلمين في تلك المرحلـــة فزحـــف «يوهانس» في عام ١٨٨٩ إلى القلابات وهي منطقة توجد في جنوب شرق القضارف

١٠٠ ألف جندي مدججين بأحدث الأسلحة النارية في ذلك الزمان، ليلاقي جيـــش الإمـــام المهدي، وأن الإمام المهدي كان أنذر «يوهانس» وتوعده أن يكف عـــن اضطـــهاده وقتلـــه

للمسلمين في إثيوبيا ــ وجاءت معركة القلابات لتضع حداً لصلف حكام إثيوبيا على السودان حيث هزم جيش «يوهانس» ووقع في شر أعماله ومات برصاصة أصابت رأسه الحاقد، وقطع رأسه ونقل مع تاجه إلى مدينة أم درمان عاصمة المهدي ــ وجاء بعده الإمبراطور منليك ــ وكان شديد الحقد على الإسلام ــ خاصة وأن عهده شهد في البداية انتشار الإسلام في معظم الأقاليم الشرقية والجنوبية في الحبشة ــ وكان ذلك قد أقلق رجال الكنيسة ــ ففكر منليك في أن يكون أول قربان يتقرب به إلى الكنيسة ورجال الألكليروس ــ هو إعلان الحملة العسكرية على الممالك الإسلامية من أجل إخضاعها، فبدأ يغزو إمارة "أدسا" الإسلامية الواقعة في السهل المنخفض من الجهة الشرقية، وكان سلاطين المسلمين قد اتخذوها مقراً لهم فهجم عليها بجيش جرار وأعمل فيها التدمير واغتر منليك بدعم الإيطاليين له واشتد عزمه في القضاء على المناطق الإسلامية فهجم على إقليم وللو الإسلامي ــ وحارب حاكمه المسلم الرأس محمد علي، وأجبره على التنصير ــ ونهب الأوقاف الإسلامية وأعطاها للكنائس وأجبر المسلمين وسخرهم بالقوة على تشييد الكنائس بالقوة ودون أجر، ثم أخضع بلاد الأوغادين الإسلامية ــ وحالا عروس ــ وحالا بورنا ــ وإقليم لميو ــ ولياكه ــ وولاغه ــ ومملكة كافا الإسلامية التي كان يقطنها شعب سيدامو المسلم ولما وقعت تلك الأقطار بيد المسيحيين سنة ١٣٠٩ هـ ــ ١٨٩١ م كان جميع أهلها قد أسلموا منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي تبعاً لحاكمهم المسلم «أياجبيبوا» وإن هذه المناطق قد بلغ بها الإسلام أوج عزه وقد اعتنقه جميع الطبقات ــ وحضر إلى هذه المقاطعات طائفة من العلماء والقراء لإرشاد أهلها ــ وظل الإسلام زاحفاً على أرض شائكة وطريق محفوف بالمخاطر، وكلما ازداد اضطهاد وقتل الحكام الصليبيين ضد المسلمين، كلما منح الإسلام المسلمين، قوة وانتشاراً وصلابة، وبعد أن فعل منليك كل هذه الجرائم واعتقد واهماً أنه قصي على الإسلام والمسلمين وكسر شوكته، لكن أتت إرادة الله تعالى لتؤكد على أن هذا الدين الذي استقبله ملك الحبشة النجاشي، ووقف له خاشعاً مستمعاً لتلاوة رسالة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي جاء بها (عمرو بن أمية الضمري) والذي عامل المسلمين بأسلوب كريم وأحسن ضيافتهم وفتح لهم مجال الدعوة إلى الإسلام، سيكون لهذا الدين شأن كبير في إثيوبيا ــ ولن يقضى عليه كما أراد ملوك الحبشة المتعصبون سابقاً ولاحقاً، فدعني أنقلك أيها القارىء إلى هذه القصة التي أراد الله تعالى أن يضرب بها مثلاً لمن يحاول أن يقف في وجه هذا الدين لتكون له الحاكمية في كل شيء.



□ المسلمون في أثيوبيا وهم يؤدون صلاة عيد الأضحى في أديس أبابا عام ١٩٩٩م

* ذكرت في فقرة سابقة أن «منليك» قد حارب الحاكم المسلم في وللو الرأس محمد علي ـــ وأجبره على التنصير ونهب أوقاف المسلمين فأراد منليك بعد أن اطمأن لالتزام الرأس محمد للنصرانية ـــ وسماه ميكائيل ـــ أحب بعد ذلك أن يستميله ويجعله من أنصاره ولأجل توطيد وشائج العلاقات الحميمة بينهما زوجه من ابنته «نشوا أرقاشي» ولم يكن لمنليك أولاد ذكور فولدت ابنة الملك من الرأس «محمد علي» ولداً اسمه «ألج أياسو» فأحبه جده وقدمه وجعله وارث عرشه ـــ وفي صيف عام ١٩٠٧ دعا «منليك» جميع الرؤوس في مملكته لتعقد اجتماعاً مشهوراً أعلن فيه أن الخلافة من بعده للصبي «ألج أياسو» البالغ من العمر آنذاك إثنى عشرة سنة على أن تكون الوصاية لأحد الرؤوس المدعو «تاما» ثم قال «منليك» إن هذه هي رغبته الأخيرة ومن عصاها نـزل عليه غضب الله كما يزعم.. وقد اعتلى النجاشي «أياسو» العرش سنة ١٣٣١هـ الموافق ١٩١٣م بعد أن أتمّ السابعة عشرة من عمره بعد موت الوصي.

الإمبراطور المسلم «أياسو»:

حكم «أياسو» البلاد وسط أمواج من الدسائس المتلاطمة ومؤامرات الرؤوس التي أخذت تتسع حلقاتها ــ ومع ذلك دانت له البلاد بالحب والتقدير وأحسن تصريف شؤونها وتدبير أمرها. وساد العدل حكمه فاكتسب محبة «المسلمين والمسيحيين» ولم ينسَ «أياسو» أصله المسلم. حيث أن والده «محمد علي» الذي أساء معاملته جده منليك ــ وأجبره على ترك الإسلام وتغيير اسمه إلى اسم نصراني ــ كل هذا جعل «أياسو» يتأثر بالإسلام ــ ويعلم أنه الدين الحق وأدرك أن جده ــ كان يحارب الإسلام ــ من منطلق التحالف مع الكنيسة وأنه لن يدوم حكمه إلا بمزيد من حربه على الإسلام والمسلمين ــ فكان قرار «أياسو» أن يترك ــ المسيحية ــ وأعلن إسلامه ــ بل وأتبع ذلك بطرد المستشارين الذين كانوا أعواناً لجده «منليك» في توجيه السياسة الصليبية وجعل والده الرأس محمد علي ــ وكان معروفاً بالرأس ميكائيل ــ ملكاً على إقليم وولوا وإقليم التيجراي ونائباً عاماً للملك وفي عام ١٩١٦ أذاع أياسو بأنه من سلالة النبي محمد صلى الله عليه وسلم ثم لبس العمامة ــ وتمنطق بالخنجر ــ كما يفعل الأمراء المسلمون وطلق زوجته المسيحية وتزوج ابنة الأمير محمد عبد الله أمير هرر ثم قدم إلى قنصل تركيا «بأديس أبابا» عاصمة المملكة علم إثيوبيا الجديد ــ وعليه عبارة "لا إله إلا الله" وأمر بتشييد مسجد كبير في مدينة ديرداده ــ وفي هذه المرحلة كانت الحرب العظمى الأولى قد نشبت بين الحلفاء الغربيين وألمانيا وتركيا ــ وكان مبعوثو الدول الاستعمارية الغربية يترقبون تصرفات الإمبراطور المسلم الشاب بعين الحقد والحذر، ولم يستطيعوا القيام بعمل مشترك لانشغالهم بتلك الحرب، ومما هو معروف تاريخياً، أن القوى الأوروبية الصليبية تعتبر نفسها حامية المسيحية دائماً في إثيوبيا، فنجدها تتدخل مباشرة بجيوشها وسفنها لتضرب الإسلام والمسلمين من دون تردد، وكذلك نلاحظ كيف يتدفق المبشرون الأوروبيون إلى إثيوبيا كما هو حاصل هذه الأيام في إثيوبيا وإريتريا ــ لكي يمنعوا في الأساس انتشار الإسلام إلى أفريقيا من خلال وجود إمبراطورية إسلامية قوية كما أراد لها «أياسو» آنذاك، لقد عكست تجربة «أياسو» بأن الإسلام والمسلمين في إثيوبيا هم بدرجة كبيرة من القوة والعظمة، ومهما حاول الغرب والمتطرفون الصليبيون في إثيوبيا، فإنهم يظلون صغاراً، ويبقى الإسلام ــ بعقيدته السمحة واحترامه للإنسان وعقله وخياراته، هو دين الفطرة في إثيوبيا وسوف تثبت الأحداث والتطورات المقبلة بأن الإسلام قادم بقوة في إثيوبيا، صحيح أن الأعداء معدون له كل أسباب القوة ولكنها سوف تنهار أمام إرادة الله الغالية.

إن حكم «أياسو» خلال تلك الفترة الوجيزة امتاز بنشر الإسلام في عموم أثيوبيا وبناء القواعد الراسخة مثل المساجد والمعاهد، والمؤسسات الإسلامية الشامخة، كما نشـــر العــدل والمساواة ـــ والتعايش بين كل فئات شعوب أثيوبيا التي أقبلت على الإسلام بأعداد هائلة ومن دون ضغط على أحد، لقد جعل الله تعالى «أياسو» ليكون الرد القوي على كل المخططــات الخبيثة لحكام أثيوبيا والكنيسة الظالمة، وأراد أن يكشف للمسلمين في أثيوبيا ـــ بأن الله تعــالى سوف ينصر دينه، حتى بين بيوت الملوك والأباطرة النصارى ـــ كما حال «أياسو».

لقد تحرك الغرب الصليبي والكنيسة الأثيوبية ليحولوا دون بروز الإمبراطورية الإسلامية في أثيوبيا فتحركت الأسلحة والجيوش من مختلف بقاع الغرب الصليبي للوقوف في وجه سيطرة الإسلام على أثيوبيا و«أياسو» كان يستنجد بالدولة العثمانية، وغيرها من الدول الإسلامية التي كان يمكن أن تلعب دوراً في دعم الدولة الإسلامية في أثيوبيا، ولكن ها هي حال المســلمين في ذلك الزمان، والآن بأن تحركهم يأتي متأ×راً وإن استيعابهم للدرس يحتاج إلى جرعات قويـــة وقاسية لتحريك عقولهم وقلوبهم.. خاصة إزاء مواجهة المخططات الغربية الصليبية ـــ وهكذا تم القضاء على إمبراطورية «أياسو» الإسلامية، وقال بابا الكنيسة الأثيوبية بعد ذلـــك "إن أرض أثيوبيا لا يمكن أن تنجب مثل هذا ا لشاب الخطر الذي كان يهيء المشاريع لمقاومة نفوذنـــا ولكن قطعنا جذور الأشجار التي غرسها قبل أن تنمو وتتسع" وبدأت مأساة المسلمين في أثيوبيا تتجدد بعد زوال حكم «أياسو» فقامت جيوش الصليبية بالهجوم على ديار المسلمين في مقاطعة وولو ـــ والمناطق الشمالية فدمرها وأحرقتها وعاقبت رؤساء القبائل والأعيان بقطع أيديـــهم وأرجلهم الذين دعموا حكم «أياسو» ولكن قاوم المسلمون وأعلنوا الجهاد وحققوا انتصارات كبيرة على الجيوش المعتدية وأبقوا الإسلام قوياً شامخاً بحمد الله تعالى إلى يومنا هذا.

إن تاريخ أثيوبيا مليء بالمظالم ويتميز في كل ملامحه ومراحله، بالحرب ضد الإســـلام والمسلمين، وكل الحكام النصارى التي أفرزتها أثيوبيا، لم يكونوا متسامحين مع المسلمين، بل وإن الغرب الصليبي، والكنائس الأوروبية من شروط دعمهم لأثيوبيا، هي أن تكون أثيوبيا دوماً في عداء وتحول دون بسط نفوذ المسلمين في أثيوبيا، والذين يشكلون الغالبية العظمى وهم ٧٥% في الوقت الحاضر، لذلك فإن الخلفية التاريخية وواقع العلاقات الدولية الغربية تلعب دوراً كبيراً في تشكيل نفسية الحاكم الأثيوبي الذي تتكون مؤهلاته السياسية أصلاً بإعلان حربه وعدائـــه للإسلام والمسلمين، ويكفي ما نلاحظه الآن من «زيناوي» أثيوبيا الـــذي ينتمـــي إلى أقليـــة التيجراوية ١٠% والذي كان يفترض أن يستفيد من خلفية الاضطهاد الذي مارسته قوميـــة

«الأمهرا» ضد شعوب أثيوبيا المسلمين، وغيرهم من القوميات، وما كانت تقوم به هذه القومية من دور عميل للغرب الصليبي والذي عاد على أثيوبيا كلها بالخراب.

إن «زيناوي» يلعب دوراً خطيراً تحت عباءة الديمقراطية ويقوم بدور خبيث في إضعاف دور المسلمين ـــ إن اتفاقية لندن التي أشرف عليها اليهودي «كوهين» وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية في لندن عام ١٩٩١ ركزت على التنسيق والترابط وسوف توضح لنا الأيام المقبلة، مدى المخاطر والمخططات التي تستهدف الإسلام والمسلمين في أثيوبيا ـــ وإريتريا.

ويكفي أننا نتابع الآن وفي ظل تعتيم إعلامي رهيب، ما تقوم به القوات الإريترية ـــ والأثيوبية في مناطق الأراموا ـــ والأوغادين ـــ من حرب شاملة ضد مناطق المسلمين هناك من قبل وتدمير ولجوء من تلك المناطق إلى داخل أثيوبيا والهدف من كل ذلك هو إضعاف المسلمين والقضاء على دورهم ومستقبلهم السياسي وكذلك ما يحدث الآن في أريتريا من إرهاب منظم، وتطهير في مناطق المسلمين، ومن ضمن أهداف «أفورقي» في تخريب علاقاته مع السودان، ذلك لكي يمنع المسلمين والمعارضة الوطنية من الاستفادة من السودان سياسياً، ولكي يدفع السودان إلى رد فعل عام ضد المسلمين وعامة الشعب الإريتري، ويبدو أنه سينجح في ذلك، حيث أن الإعلام السوداني يتجه إلى تعبئة الشعب السوداني، ضد الشعب الإيتري بكافة طوائفه وفئاته، دون أن يستطيع أن يحدد أعداءَه في إريتريا، وبالتالي يكون قد حقق الغرض السياسي من تأزيم علاقة أفورقي مع السودان.



□ في الخرطوم المؤلف مع الأستاذ محجوب عروة رئيس تحرير جريدة الرأي الآخر السودانية وهو من كبار الصحفيين في السودان ـــ عام ١٩٩٦م

لماذا استعداء الإسلام واللغة العربية في إريتريا؟

هذا هو موقف قيادة الجبهة الشعبية من الهوية العربية الإسلامية

في الحقيقة إن المثقفين الإريتريين مطالبون في هذه المرحلة الدقيقة والحاسمة التي يقرر فيها مصير كثير من القضايا والمسائل الحيوية في إريتريا من خلال (حكومة إريتريا) والتي تتعلق بشخصية وانتماء وثقافة شعبنا ودور الإسلام والمسلمين فيها ضمن صيغة التعايش الديني والثقافي التي ارتضاها المسلمون في إريتريا للحفاظ على إريتريا بتركيبتها السكانية والدينية والاجتماعية والثقافية، وإن المحاولات التي تبذلها حكومة إريتريا لفرض الأمر الواقع ضمن سلسلة الإجراءات والقرارات وإقرارها لذلك الدستور بمعزل عن الشعب الإريتري تعكس مدى حرصها على حسم إريتريا لصالح الطائفية (التجراوية) الإريترية، وهذا ما يجعلنا نلح ونطالب المثقفين الإريتريين من (مسلمين ومسيحيين) بأن يتقدموا صفوف الشعب الإريتري وهم يحملون الأفكار والتصورات التي تنطلق من الخصوصية الإريترية والمعبرة عن ثنائية (الدين ــ والثقافة) بمعنى أن (الإسلام زائد اللغة العربية ــ والمسيحية زائد اللغة التجرينية) تساوي معادلة التعايش المحكومة بالضمانات القائمة على العدل والمساواة وصيانة حقوق الإنسان الإريتري.

إن المثقف الإرتري ليس مطالباً في هذه المرحلة ، التي تشكل فيها الدولة الإرترية، للانصراف في تأليف كتب تاريخية عن الثورة، ومراحل النضال الإرتري، لأننا نعتبر أن سجل الثورة لا زال مفتوحاً، وكتابة التاريخ الذي يحاول أن يسجل في هذه المرحلة غياب دور القوى الإسلامية العربية، في إطار الدولة الإرترية المستقلة، لا يخدم حقوق المسلمين ودورهم الحتمي في تشكيل مستقبل إرتريا الحضاري، لذلك فإننا نعيش الآن تراكم قضايا مصيرية مرتبطة، بوجود ومصير القوى الإسلامية العربية في إريتريا، والتصدي لهذه القضايا وكشف آليات التحريف، التي يمارسها التيار الطائفي في إريتريا، وهي مهمة وطنية وحضارية، وفي مقدمة هذه القضايا التي تعاني من ضبابية كثيفة عليها، التشويش على الهوية العربية الإسلامية، والحؤول دون تواصل شعبنا مع أمته العربية الإسلامية، وهذه قضية تشكل أم القضايا في واقع إريتريا الراهن، حيث انه بالاتفاق على هوية إريتريا، ودورها في إطار محيطها العربي، بجانب تامين معادلة التعايش ــ ووضع ضوابطها، التي تحول دون تجاوز المسلمين والمسيحيين المناطق الحمراء، والحفاظ بل

نشر المقال في جريدة «المستقلة» ١٩٩٧/٤/٣م.

والدفاع المشترك عن الثوابت الوطنية، التي تعارف عليها الشعب الإريتري من أمد بعيد، والذي سيجعل من إريتريا نموذجا يحتذى بها، في تحقيق الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي، بل وفوق ذلك سوف تحظى باحترام العالم، ويكون بمقدورها بعد ذلك، أن تدعي حكومات إريتريا المتوالية، بأن إريتريا دولة الأمن والاستقرار، أما إذا حاول البعض إن يراهن على تصادم إريتريا مع محيطها العربي، وعقد صفقات مع القوى الصهيونية والكنسية، لجعل إريتريا واحة للنصارى، ودمارا على الإسلام والمسلمين في إريتريا، فإن الصورة ستكون قاتمة، والموقف سيحمل معه براكين من الصراع الدموي، الذي سوف ينتهي باختفاء دولة إريتريا، وانشطارها إلى كيانين (مسلم ومسيحي)، ولن تحسم إريتريا لصالح أحد الطرفين، بل ستنشأ دولتان على هذه الأسس مسلم ـــ مسيحي، والفرصة الآن متاحة للقوى الوطنية من المسلمين والمسيحيين، قبل أن نكلف شعبنا الكثير من الأهوال والخسائر الفادحة.

إن وضع حد لممارسات التيار الطائفي، الذي ذهب بعيدا في استعدائه للثوابت الوطنية، مراهنا على قوة المرحلة، التي يتميز بها، ويعلن كل يوم يمر عليه خصومته مع خيار المسلمين، في لغتهم العربية وهويتهم الإسلامية هو أمر ضروري.

إن محاولة صياغة الهوية الإريترية، بعقلية ومشروع قيادة (الجبهة الشعبية)، والقائم على «تجزئة إريتريا عرقيا وثقافيا ولغويا»، كما هو قائم ومنفذ بشكل مكثف في مناطق واسعة، تحت رعاية الدولة الإريترية المستقلة، وتجاهل دور ونداءات المسلمين من أجل إتاحة الفرصة، للغتهم وثقافتهم العربية، يعكس مدى المخاطر، التي يجسدها مشروع (الجبهة الشعبية)، للدخول في مواجهة شاملة مع المسلمين في إريتريا، وللتأكيد على هذا نقدم الشواهد التالية:

١ ـــ أعلن زعيم الجبهة الشعبية (أفورقي) في ١٩٩١/٦/٢٩ م في أسمرا، أنه لا يعترف بالفصائل الوطنية، والتي تمثل نتاجا لارتباطها المشبوه مع الدول العربية حسب زعمه، وينسى أفورقي بأنه لولا عمالته للصهاينة والفئة التي يمثلها في إريتريا، لما استولى على هذا الدور، الذي هو أكبر منه بكثير، وأنه اعتبر تيار المعارضة الإريترية، مجرد عملاء للعرب، وليس لهم أية علاقة بالواقع الإريتري، وأنه ينتظر عودتهم إلى إريتريا كأفراد، وهذا يعني أنه يقر بأن إريتريا جسم معادي للعرب، وأنه يرتكز بهذا المفهوم إلى المشروع الصهيوني المناوئ، لما يسمى اليوم بالاستراتيجية العربية في البحر الأحمر، ويسعى إلى أخذ موقعه في مواجهة وتصفية المشاعر العربية الإسلامية الكامنة، لدى غالبية المسلمين في إريتريا.

٢ ـــ أطلق زعيم (الجبهة الشعبية)، في أكثر من مؤتمر صحفي، ولقاءات جماهيرية عام ٩٢ ـــ ٩٣م، إن العرب لم يقدموا شيئاً للشعب الإرتري، وليس لهم فضل في تحرير إريتريا، متجاهلاً بذلك الحقائق والأرقام، التي تدحض دعاويه الباطلة في هذا المجال، وأتبع تصريحاته باتهام جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية بالتآمر على استقلال إريتريا، وإنهما يقفان ضد أماني الشعب الإرتري، في تحقيق استقلاله الوطني، وهذا ما تنفيه الوقائع والحقائق الدامغة، أمام الدعم السعودي غير المحدود للشعب الإرتري، منذ اندلاع الكفاح المسلح عام ١٩٦١م، وما قدمته المملكة من تسهيلات يشهد بها الشعب الإرتري، بكل طوائفه الإسلامية والمسيحية، وكذلك التأييد المعلن الذي عبرت عنه المملكة العربية السعودية، ومصر في المحافل الدولية على دعم واستقلال إريتريا.

٣ ـــ الحملة الإعلامية التي قادها الأمين محمد سعيد عضو اللجنة التنفيذية للجبهة الشعبية تحت شعار (لا للدخول للجامعة العربية ـــ نعم للدخول في منظمة الوحدة الأفريقية) واعتبر الموقف العربي من القضية سلبياً وأن العرب لم يقدموا أي دعم يذكر (للجبهة الشعبية) وأثار في بعض تصريحاته أن إريتريا لن تستفيد من علاقاتها مع العرب (لأنه ثبت إن العرب عاجزون عن حل مشاكلهم، ناهيك في أن يقدموا لإريتريا الحلول الاقتصادية والسياسية بعد استقلالها) وفي أوروبا قادت قيادات الجبهة الشعبية حملة مسعورة ضد انتماء إريتريا العربي، لكي يتقربوا من الدول الأوروبية والمراكز الصهيونية هناك، وما قاله السيد (دانيال يوهاني) في لقائه مع مندوب مجلة الوسط في فرنسا بتاريخ ١٥/٢/١٩٩٣م قدم الدليل الراسخ على ملامح مشروع (الجبهة الشعبية) الطائفي المعادي لمشاعر المسلمين في إريتريا، وقال السيد دانيال «بصراحة إننا لسنا عرباً، العرب يعتبرون إريتريا جزءاً من العالم العربي ـــ والشعب عندنا يقول إنه لا يشكل جزءاً من العالم العربي ـــ هذا لا ينفي وجود أشياء مشتركة، فالثقافة والتاريخ لا ينفي أننا على حدود الشرق الأوسط، ولكن الشعب الإريتري لم يشعر في أي يوم من الأيام أنه جزء من العالم العربي ويؤكد أن الإريتريين (أفارقة) ـــ لكن السودانيين والمغاربة أفارقة وعرب ـــ وإذا كان السودانيون والمغاربة يعتبرون أنفسهم عرباً فهذا شأنهم أما نحن فلا يمكن أن نكون عرباً لمجرد انتشار اللغة العربية في جزء كبير من إريتريا» وعندما يصر عليه مراسل الوسط السيد فيصل جلول بالقول «ما إذا كان المسلم الإريتري يحتفظ بالشعور العربي فيرد عليه دانيال بجهل عميق لواقع إريتريا بقوله (إن واقع أن تكون مسلماً وأن تتحدث اللغة العربية يمكن أن يحتوي على اتجاه الانتماء العربي ـــ إن هذا الواقع لا يعني أنك عربي ـــ ومن بعد إريتري إن المسلم

الإريتري إريتري فقط ولا يوجد خلاف ولا بحث في مسألة إننا عرب أو غير عرب نحن إريتريون وأفارقة فقط)».

بهذه العقلية الجائرة تتعامل قيادات الطائفيين مع مشاعر الغالبية الإسلامية العربية في إريتريا، وبهذا المنهج تريد أن تلغي دور الإسلام المجسد في أداته الحضارية (اللغة العربية) في إريتريا، أن المسلمين لو تعاملوا بهذا الفهم وبهذه الجرأة مع الوجود المسيحي الإريتري إبان مرحلة الكفاح المسلح التي كانت الكفة الراجحة فيها للعنصر المسلم لما وجدت (الجبهة الشعبية) ولما كان هذا الشأن للتيار الطائفي في إريتريا، ولكن هذا هو شأن التسامح الذي راهن عليه المسلمون كثيراً باعتباره الأساس في الحفاظ على (التعايش الديني والثقافي في إريتريا)، فهل سيفيق العنصر المسلم وينهض من ضعفه وأوهامه ويعيد التوازن المفقود بالأساليب والآليات التي تفرضه لغة المرحلة، أم هم في حاجة إلى جرعات أكثر من الإذلال والتهاون بدورهم ووجودهم الوطني في إريتريا؟.

ويواصل التيار الطائفي هجومه على انتماء إريتريا العربي ضمن المهمة التي أوكلت إليهم في هذا المجال من المراكز الصهيونية والصليبية، التي تخوض حرب مقدسة حسب زعمهم، ضد الأمة العربية والإسلامية في معظم بقاع العالم، وفي ديار العرب في مرات كثيرة ويثير ضمن هذه الهجمة من بروكسل السيد «برهاني كحساي» من خلال جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٨م ليقول (إن الإريتريين ليسوا عرباً وإن الأوساط الأوروبية في بروكسل تقلل من أهمية التعداد السكاني للعرب المسلمين في إريتريا) وفي فقرة أخرى يقول: إن الحكومة الإريترية تعمل الآن على وضع ركائز لقيام دولة يتعايش فيها المسيحيون والمسلمون، لكن ذلك يتطلب استيراد الحروف الهجائية اللاتينية لكتابة اللهجات المتداولة في إريتريا والتي تقطع نسلها من آلاف السنين ويخلص بأن اللغة التجرانية والإنكليزية سيقوم عليها المنهج التعليمي في إريتريا، وأكد بأنه ليس هناك مكان للغة العربية في إريتريا).

أما على الصعيد الداخلي، فقد اعتمدت حكومة الجبهة الشعبية التجرينية، باعتبارها اللغة الأم، حسب ما هو شائع هذه الأيام في إريتريا، ونتابع شعار «اللغة الأم» بشيء من السخرية، والتي يراد من خلالها قطع الطريق، أمام تنامي وتطور اللغة العربية، التي فرضت نفسها على الواقع الإريتري، بالرغم من مقاومة الدولة بكل إمكانياتها لهذه اللغة، التي تنطلق من جذور عميقة، وسوف تنهار أمامها بعون الله تعالى لغة العصور الغابرة، التي تحاول أن تفرضها قيادة الشعبية، بقصورها السياسي المعهود، وأن الجهد يهدر في لغة ليس لها أي قيمة علمية،

ومحاولة وضعها كبديل عن اللغة العربية، التي أثبتت مكانتها العالمية، وبصراحة فإن دعاة المشروع (التجراوي) في إريتريا، هم جماعة بلا هوية يحتاجون إلى صياغة حضارية، لربطهم بأصول الجذور العرقية والثقافية والحضارية ضمن النسيج العربي، فالمسيحي الإرتري، الذي تحاول قيادة الجبهة الشعبية، التعامل معه كنبت شيطاني، ليس له أي جذور قومية وثقافية، وتريد إن تجعل منه في إريتريا ، أداة لتامين مشروعها المعادي للوجود العربي الإسلامي في إريتريا، وفي إطار منظورها الشيفوني، الذي يزعم بأن القومية التجرينية، هي الرقم الأول والأخير في إريتريا.

إن على المسيحيين الإرتريين، خاصة القطاع المثقف، يجب إن (يرفض ويقاوم محاولة جعلهم عنصراً معادياً للتعايش الديني والثقافي مع محيط إرتريا العربية)، وتحويله إلى أداة لتحقيق أطماع الصليبية العالمية، التي تستخدم باستمرار بعض الشروخ التاريخية، والخلافات الدينية والثقافية، في خدمة أغراضها التوسعية، وضمن صراعها المحموم ضد الإسلام، وإن بقاء اللغة التجرينية، على قيد الحياة حتى الآن، والتي تعتبرها القوي الطائفية الإطار الوحيد، لفرض تعريفها للهوية القومية في إريتريا، يعود إلى الكنيسة الأثيوبية (الأرثوذكس)، التي تجري بها الطقوس الدينية، ولولا ذلك لما بقي للغة التجرينية أثر ووجود، ولو بهذه المحدودية في الهضبة الإريترية، وننوه لهؤلاء المثقفين المسيحيين، مما أقدمت عليه حكومة الشعبية، لإذابة الدولة الإريترية في مشروعها القومي التجراوي مثل:

١ ــ جعل اللغة التجرينية اللغة الأساسية، والوحيدة المستخدمة في جميع مؤسسات الدولة الإريترية، ووضع المناهج الدراسية في وزارة التعليم باللغة التجرينية، بل وتعدى الأمر إلى معهد الجالية العربية المصرية التابع للأزهر الشريف، والذي أسس عام ١٩٤٥، والذي ساهم بشكل كبير في الحفاظ على اللغة العربية من الناحية الدراسية حيث طلب من هذا المعهد وضع مناهجه باللغة التجرينية، أو قفل أبوابه أمام الدارسين للغة العربية.

٢ ــ تجاهل التدريس والمعاملات، وتقديم الطلبات باللغة العربية، بمعنى أن كل من يحاول إن يقدم مذكرة، أو طلب إلى المحاكم، أو دوائر الدولة، يطلب منه إن يترجمها إلى اللغة التجرينية، وهذا إمعان من الجبهة الشعبية، في تعميق خصومتها مع الثوابت الوطنية، التي يقوم عمادها الأول والأخير على اللغة العربية، باعتبارها لغة الغالبية الإسلامية، والغريب أن السيد (اسياس أفورقي)، حينما سئل عند زيارته لأمريكا في شهر أغسطس ١٩٩٤، من مواطنة إريترية في لقائه مع الجالية الإريترية في واشنطن، (بأنها تلاحظ أن قيادات الجبهة الشعبية، وفي

مقدمتها الرئيس الإريتري، يبدؤون الحديث بالتجرينية، وينتهون بها في جميع لقاءاتهم مع المواطنين، لذلك فإنني أسأل عن حقي كمواطنة إريترية، في استخدام لغتي العربية، أليس هذا إجحافاً وتعدياً على الثوابت الوطنية، ومن الذي أعطى الحكومة الإريترية، وعناصرها جعل اللغة التجرينية هي لغة إريتريا، إنني كمواطنة أحتج وأرفض مصادرة ثقافتي ولغتي العربية، وإنك يا "اسياس" تزرع بذور الحروب الطائفية، وبدل أن يواجه اسياس هذا السؤال المشروع بشكل طبيعي جاء رده بشكل عصبي، وأنكر وجود العربية والعرب في إريتريا، وبطريقة تدل على أن هناك مشكلة ذاتية، يعاني منها "أفورقي" مع العرب والعربية في إريتريا والمنطقة ليس لها صلة بمصالح، وتطلعات المسيحيين الإرتريين، الذين يعرفون بأنهم جزء من هذه المنطقة، ومن يحاول إخراجهم منها، وتحويلهم إلى أداة بيد الأجنبي المستعمر، فإنه يفتح باباً من الشرور والشر في إريتريا.

٣ ـــ التوسع في نطاق المدارس بالمنهج التجريني، في مناطق المسلمين باستثناء إقليم "بركة ودنكاليا"، اللذين قاوما بشدة إلغاء المنهج العربي واللغة العربية في مناطقهم، مما جعل الحكومة تتراجع، وتخضع لرغبة الجماهير في هذين الإقليمين، أما بقية مناطق إريتريا، فإنها تواجه هجمة شرسة، من اجل فرض اللغة التجرينية، ولضعف إمكانيات المسلمين، في بعض المناطق، فإنهم يتعاطون مع المنهج التعليمي للتجرينية، وإن قيادة الجبهة الشعبية، تراهن على كسب الجيل الصاعد في إريتريا ، لصالح مشروعها وهي لن تكسب هذا الرهان، مهما وضعت من عراقيل أمام اللغة العربية، في المجال التعليمي والتثقيفي، وإن إمكانيات مقاومة المسلمين لهذا التيار متعاظمة، ومهما اعتمد "أفورقي" على شرعية، وإمكانيات وآليات الدولة الإرترية، التي يهيمن عليها بشكل كامل، الجانب الطائفي، ولا بد من إعادة النظر في تعامل المسلمين مع سلطات الدولة الإرترية، والضغط باتجاه فرض اللغة العربية، باعتبارها سلاحهم الحضاري في البناء والتعليم وأداتهم الأساسية في التعبير عن وجودهم الديني والثقافي، كما أنهم مطالبون بتوسيع معارضتهم، واستخدام كل الوسائل، التي تضع حداً لتجاوزات حكومة الجبهة الشعبية.

العلاقات السودانية الإريترية

بين الحقيقة والواقع (١)

إنَّ البحث في جذور العلاقات السودانية الإريترية، بأسلوب جديد وبعقلية مستوحاة من واقع المستجدات الدولية والإقليمية، أمر يعبر عنه النظام في السودان أكثر من الثوابت التي تعبر عنها الغالبية الإسلامية في إريتريا، وهذا ما يحاول تأكيده الدكتور (حسن مكــي) في مجمـل تصريحاته وتحليلاته، ورجاءه الأخير (لأفورقي) عبر (قناة الجزيرة) للقاء بالرئيس (البشير). نحـن نعتقد في إريتريا أن علاقاتنا بالشعب السوداني علاقات لها جذور تاريخية واجتماعية وثقافيـة، بجانب صلات الرحم والمصالح المشتركة، بل ونتقدم أكثر بقولنا إن الشعبين الإريتري والسوداني تربطهما علاقات أزلية، لا يمكن إزالتها بفعل سياسات وممارسات خاطئة حين تحاول بعـض الحكومات من الطرفين أن تعكر صفو هذه العلاقات بين الشعبين، وضمن هذا المنظور فقـد اتخذت الثورة الإريترية، مواقع متقدمة من شرق السودان، في صراعها مع النظام الاستعماري الإثيوبي، واحتضن الشعب السوداني ثورة إريتريا، من دون أي تحفظات ووقف معها دون كلل ولا ملل، تجسيداً لتلك الجذور والعلاقات الحميمة. وأعتقد بأن تطور الكفاح الثوري المسلـح للشعب الإريتري، والذي كانت تقوده الغالبية المسلمة لمراحل طويلة، قبل بروز التنظيم الطائفي (الجبهة الشعبية) بقيادة (أفورقي) كانت فرصة تاريخية لصانع القرار الاستراتيجي في السـودان، لكي يتعامل مع ثورة إريتريا بمنظور استراتيجي يحمي نظرية (الأمن القومي السوداني)، ويوجد في إريتريا حلفاء استراتيجيين ثابتين يكونون ظهيراً للسودان في مختلف المراحـل والأزمـات، وليس هناك بديل للسودان سوى اعتماد هذه النظرية مع إريتريا في الحاضر والمستقبل إزاء الموقع الإستراتيجي الهام، والذي تمثله إريتريا في الخارطة الدولية، وموقعها المؤثر في (البحر الأحمـر)، ومن خلال فهمنا للعلاقات مع السودان بأبعادها الاستراتيجية والحضارية، فإننا سوف نتوقـف في بعض المحطات الهامة في العلاقات السودانية الإريترية، وهل تعاملت الحكومات السـودانية المتعاقبة بأفق استراتيجي، مع طبيعة المعارك الضخمة، التي كانت تقودها الغالبيـة الإسـلامية الإريترية التي تصدت للتوسع الاستعماري الإثيوبي تجاه السودان نفسه، وتحطيـم التحـالف الأمريكي الصهيوني في إريتريا بإسقاط نظام (هيلى سلاسي) عـام ١٩٧٤م بفعـل الانهيـار

نشر في جريدة المستقلة عام ١٩٩٨م.

العسكري والاقتصادي، الذي سببته العمليات العسكرية لثوار إريتريا، والتصدي لتحالف المعسكر الاشتراكي الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي، الذين دعموا نظام (منجستو) الشيوعي بالترسانة السوفيتية المتنوعة من الأسلحة الروسية، التي كانت تهدد بالدرجة الأولى السودان، وتستهدف أراضيه بعد القضاء على الثورة الإريترية، وشعب إريتريا هزم المشاريع الدولية ووقف سداً منيعا، وحال دون اجتياح الأراضي السودانية من القوات الإثيوبية، التي كانت متفوقة على السودان كماً ونوعاً، بسبب الدعم السوفيتي الاستراتيجي لإثيوبيا، وللتعرف على عقلية الحكومات السودانية، ونظرتها القاصرة تجاه الصراع، الذي عبرت عنه الثورة الإريترية في القرن الأفريقي، نتوقف على المحطات التالية:

١ ــ المحطة الأولى: ــ عندما فجرت الغالبية الإسلامية في إريتريا الكفاح المسلح بقيادة (جبهة التحرير الإريترية) عام ١٩٦١م بزعامة المسلمين، الذين عانوا من الظلم والاضطهاد الإثيوبي، الذي استهدف من خلال ذلك ضم إريتريا، وصهرها في إطار القوميات الإثيوبية المركبة، مثل (الاورموا ــ الاوجادين)، الذين يشكلون ٦٠% من سكان إثيوبيا، فتصدى المسلمون في إريتريا للمخطط الإثيوبي، بحكم تحالفه مع أمريكا والغرب الأوروبي آنذاك، وعاني ثوار إريتريا وتحملوا أعباء البداية بكل ثقلها ووطأتها وركبوا الصعاب بكل ما تعنيه هذه الكلمة، خاصة وأن القطاع المسيحي من المواطنين الإريتريين كانوا يدعمون الوجود الاستعماري، ويحققون مكاسب سياسية واقتصادية وتعليمية من خلال تحالفهم مع النظام الاستعماري الإثيوبي على حساب الغالبية المسلمة في إريتريا، وكان من الطبيعي بحكم الموقع والجيرة والترابط أن يستريح ثوار إريتريا في الأراضي السودانية، خاصة وأن القبائل المشتركة بين السودان وإريتريا تمنح التواجد الإريتري الصبغة الاجتماعية الشرعية، وتجعل السلطات تتعامل بتعاطف قوي لصالح الشعب الإريتري المناضل، مع وجود العامل الديني والثقافي، الذي لعب دوراً كبيراً في تلاحم علاقات ثورة إريتريا مع الشعب السوداني، وعندما بدأ النظام الإثيوبي يحس بخطر العمليات العسكرية في البداية بين عامي (٦١ – ١٩٦٣م) مارس الضغط على حكومة (عبود) العسكرية، والتي كانت تبذل قصارى جهدها لكسب رضا إمبراطور إثيوبيا، وتتحدث عن الجارة إثيوبيا بعقلية تلقي الأوامر دون تبادل الآراء والمصالح، فقام نظام (عبود) الفاشي بأول خطوة سيئة السمعة ووجهت جرحاً عميقاً للعلاقات السودانية الإريترية، وذلك بتسليم عدد من القيادات العسكرية والمقاتلين الإريتريين إلى نظام (هيلي سلاسي)

١٩٦٣م، وكانت هذه أول ضربة قاسية وجهت من حكومة سودانية، خاصة وإنه كان يمكن أن تكون الضربة قاضية على ثورة إريتريا، وآمال الشعب الإريتري في الحرية في تلك المرحلة الصعبة، ولم يكن له آنذاك أي حليف أو داعم يتحدث بصوت عالٍ في مؤازرة قضيته العادلة، ولم يكتفِ نظام عبود بذلك، بل قام بعملية تفتيش واسعة في الإقليم الشرقي، وكانت أجهزة ذلك النظام تصرح بأن انتصار ثورة بقيادة المسلمين ستؤدي إلى بروز أطماعهم تجاه الإقليم الشرقي وسيسعون إلى المطالبة به، وقد صاحبت هذه العقلية كثير من المسؤولين السودانيين حتى في عهد نميري، والذين الحقوا أضراراً بالغة بالسودان عامة، قبل أن يدافعوا أصلاً عن الإقليم الشرقي، بسياساتهم العرجاء تجاه إريتريا، وقد عبرت مرحلة (عبود) المعادية لنضال الشعب الإريتري المشروع عن اخطر مراحل عداء الحكومات السودانية غير الشرعية تجاه ثورة إريتريا، ولكن رد فعل الشعب السوداني كان قويا ومدويا عام ١٩٦٤م، عندما اتخذ شعار مناصرة ثوار إريتريا أحد البنود الأساسية في شعارات الأحزاب والشارع السوداني الذي احتضن ثورة إريتريا، وأصبحت من عوامل تأييده الأحزاب السودانية بمدى موقفها من ثورة إريتريا، مما جعل إريتريا مادة أساسية في برامج الأحزاب وشعاراتها من أجل الوصول إلى السلطة، وبعد نجاح (ثورة أكتوبر) عام ١٩٦٤م وتشكيل أول حكومة وطنية سودانية برئاسة السيد (سر الختم الخليفة) اجتمعت الأحزاب السودانية وأخذت العهد والقسم، ووقعت بالدم على وثيقة مناصرة ودعم شعب إريتريا المناضل، وبذلك فتح الباب واسعاً أمام نشاطات وتحركات الثورة الإريترية في السودان بدون رقابة، وبهذا الأفق (الاستراتيجي) العميق تفجرت طاقات الشعب السوداني الشقيق تجاه إريتريا، الذي حمل الأحزاب السودانية أمانة الحفاظ على ثورة إريتريا، ولا ننسى هنا دور الحركة الإسلامية السودانية، بقيادة (جبهة الميثاق الإسلامي ــ وحزب الشعب الديمقراطي)، الذين قادوا بحق عملية التلاحم السياسي، ونذكر هنا الأستاذ (الرشيد الطاهر بابكر) أحد قادة جبهة (الميثاق الإسلامي)، الذين ضربوا أروع الأمثلة في دعم ثوار إريتريا، وكذلك الأستاذ (محمد جبار العوض) أحد قادة (حزب الشعب الديمقراطي)، والأستاذ الفاضل (الصادق عبد الله عبد الماجد) زعيم (الأخوان المسلمين) في السودان، الذي استقبل في بيته أول بعثة طلابية إريترية عام ١٩٥٨م، وإرسالها إلى (جامع الأزهر)، والذين برزوا كقادة للثورة الإريترية، أمثال (رمضان محمد نور ــ محمد علي عمروا ــ عثمان دندن... إلخ)، ولا ننسى مواقف الدكتور (الترابي) المضيئة في مرحلة الستينات، وبلورته في كثير من محاضراته ومؤتمراته

الشعبية لعدالة القضية الإريترية، وكذلك الأستاذ (عمر يأسين الإمام)، وغيرهم من النجوم، التي حلقت في سماء الدفاع عن القضية الإريترية، وللتاريخ فإن الركيزة الأساسية في مجمل هذا التطور كانت الحركة الإسلامية في السودان، في تلك المرحلة التاريخية الحاسمة، وبحكم ظروف الحركة السياسية السودانية، وتعرضها إلى عوامل الضغط من المؤسسة العسكرية، وغياب الرؤية الاستراتيجية لطبيعة الصراع في إريتريا، وما يعبر عنه من دلالات خطيرة تجاه السودان والغالبية الإسلامية في القرن الأفريقي بشكل عام، لم يكن هناك وعي كافٍ وعميق بحجم الصراع القائم في إريتريا، الذي كانت تقف من ورائه الصليبية العالمية والأطماع الاستعمارية الغربية، والذي عبر عنه التواجد الصهيوني المبكر في هذه المنطقة، ودخول قوات (الكوماندوس) الإسرائيلية في صراع بمقاتلة الثوار الإريتريين، في عقر دارهم ضمن بعد استراتيجي، نجحوا في تحقيقه في ظل نظام (أفورقي) الآن. ونظام إثيوبيا الاستعماري كان يستهدف في أهم بنوده السودان أرضاً وشعباً للمدى البعيد، وعدم تمكنه من لعب أي دور في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر، ومحاصرته بمشاكل داخلية وخارجية مع تمكين أمريكا لإثيوبيا العدو الاستراتيجي للسودان، وأحاطتها بتحالف وضمان أمريكي وغربي أوروبي، وكان انفجار الثورة الإريترية بمثابة ناقوس خطر حقيقي تجاه تلك الحسابات والمخططات الأمريكية والغربية، وكان رد فعلهم استراتيجياً، وضع في أولوياته منع الثورة من التقدم والتطور ومحاصرتها في مناطق محدودة، بخلاف رد فعل الحكومة السودانية، التي طغت عليها العواطف الجارفة، مع غياب المنظور الاستراتيجي في إدارة الصراع، في تركيز موقع الغالبية المسلمة في إريتريا، كما هو حال نظام إثيوبيا، الذي دعم وركز القوى المسيحية في جنوب السودان، واستخدمها بشكل فعال في إلحاق الأذى والأضرار بالسودان، وتجاهل التعامل مع العناصر الجنوبية الأخرى، بل وحال دون أن يكون لهم صوت مؤثر، وتبنت إثيوبيا (قبيلة الدينكا) من كبرى قبائل جنوب السودان وجعلت منهم حلفاءها التاريخيين، دون أن تتمرغ في الوحل الجنوبي بألوانه المختلفة، وهذا ما يفتقده صانع القرار السوداني حتى هذه اللحظة، والذي يحاول أن يعيش حالة ارتباك وغربلة دائمة في الواقع الإريتري، والذي كان يفترض أن يحدد تحالفه مبكراً. قبائل (التجري) القوى الحاسمة في التركيبة السكانية، والجديرة بتحالف استراتيجي مع السودان، ويحضرني هنا قول الدكتور (حلمي شعراوي)، في محاضرة له حول القرن الأفريقي في عام ١٩٩٧م، (أنه غير مستوعب حتى الآن الدافع الحقيقي وراء تحالف حكومة (البشير) مع الأقلية (التجرينية) في المرتفعات بقيادة

(أفورقي) بدلاً من التحالف مع قومية (التجري) ذات الغالبية العربية المسلمة، والمتجانسة مع الشمال العربي، وفي هذا الإطار فإن قبائل (البني عامر) تشكل نسبة سكانية عالية (٧٠%) في إطار قومية (التجري) والمسلمين بشكل عام في إريتريا، بحكم كثافتها السكانية في أقاليم (بركة ـ القاش ـ الساحل ـ سمهر) وامتداداتها الراسخة والمعروفة في شرق السودان، وعجزت الحكومات السودانية حتى الآن من وضعها كحليف (استراتيجي) للسودان في إريتريا، مما أدى إلى تبعثر الأوراق السودانية، والتعثر المتزايد في إدارة الصراع ضد الأطماع الاستعمارية الإثيوبية، كما نجحت تجربتها في تشاد، بقيادة (إدريس دبي) الذي يعتبر امتداداً لقبائل غرب السودان، وحريصاً على أمن السودان اكثر من حرصه على نظامه القائم، بحكم اعتماده على هذا العمق الاستراتيجي السوداني، والتي تحركها دوماً الدوائر الإمبريالية، ونعود فنقول أن مرحلة (ثورة أكتوبر)، التي امتدت من عام (٦٤ ــ ١٩٦٩م) تعبر عن العصر الذهبي للثورة الإريترية، والتي جسدت في المقام الأول تلاحم نضال الشعبين السوداني والإريتري، وتأكيد شعورهما بالآمال والآلام والمصير المشترك.

٢ ــ **المحطة الثانية**: تبدأ هذه المحطة بالانقلاب الشيوعي عام ١٩٦٩م، الذي قاده مجموعة من العسكريين المغامرين، وأطلقوا عليها (ثورة مايو) بقيادة العقيد (جعفر نميري)، وبدأت معاناة الشعب السوداني منذ أن تولت (مايو) الحكم، والتي أوقفت العمل بالنظام الديمقراطي وحلت الأحزاب، وأخضعت البلاد لحالة طوارئ دائمة، وكان من الطبيعي أن لا يتسامح الحكام الجدد مع ثورة إريتريا، باعتبارها من القضايا الأساسية التي شغلت الشارع السوداني وحظيت باهتمام الأحزاب والمنظمات النقابية والأنشطة الجماهيرية في السودان، ولم يدخل نظام (نميري) مباشرة في مشاكل مع (جبهة التحرير الإريترية) التنظيم التاريخي الوحيد آنذاك، وإنما بدأ يتحدث عن الحفاظ على الأمن السوداني، ومراعاة ظروف السودان وعلاقاته مع إثيوبيا وغير ذلك من المبررات، التي كانت تمهد للانقضاض على (جبهة التحرير الإريترية)، وبدأت اتصالات (النميري) مع إثيوبيا على حساب الثورة الإريترية، ليكرر بذلك مرة أخرى العار الذي ارتكبه نظام (عبود) مع ثوار إرتريا بتسليمه لعدد من القادة والمقاتلين، وكانت هذه الصفقة تستهدف إيقاف الحرب في جنوب السودان، التي بدأت قبل انفجار ثورة إريتريا، وقبل نضال الشعب الإريتري ضد إثيوبيا ونزعتها التوسعية في عام ١٩٥٥م، وهذه محنة بعض القيادات السودانية، التي تبحث عن حلول على حساب قضايا الشعوب المجاورة، ووجد

الإمبراطور (هيلي سلاسي) فرصة سانحة للتخلص من ثورة إريتريا، واتجهت العلاقات السودانية – الإثيوبية نحو الانسجام في التآمر على قضية إريتريا، والتي انتهت بإعلان اتفاقية السلام في (أديس أبابا) عام ١٩٧٢م وعودة (جوزيف لاقو) ورفاقه إلى السودان، كانت مهمة إثيوبيا سهلة في تنفيذ الاتفاقية، بخلاف (نميري)، الذي لم يستطع أن يواجه الشعب السوداني بتلك الاتفاقية الظالمة على حساب قضية عادلة ترتبط بحركات التحرر الأفريقي والعربي، وقام ومن دون إعلان بقفل المكاتب، وإبعاد القيادات السياسية والعسكرية من السودان، وحظر نشاط التنظيمات الإريترية بشكل عام في السودان، ومنع دخول الإريتريين إلى السودان، والقيام بحملات أمنية استهدفت تصفية الرؤوس والعقول الموجهة والمقاتل الإريتري، ودخلت ثورة إريتريا مرحلة صعبة وخطيرة، خاصة وان الدعم العسكري والتموين كان يأتي عبر السودان، فعاش الثوار محنة سياسية وعسكرية، انعكست في مجمل نشاطاتهم، ولكن تزايد الدعم العربي والاحتضان (السعودي ـ السوري ـ العراقي ـ اليمني) قد مكنها من التغلب على الصعاب، التي واجهتها في تلك المرحلة، وأذكر عندما قررت (جبهة التحرير الإريترية) عقد مؤتمرها الأول في ١٩٧١/١١/١٢م في الميدان، لم يتمكن الزعيم (إدريس محمد أدم) رئيس الجبهة ومؤسسها آنذاك، من الدخول عبر الأراضي السودانية للوصول إلى مكان المؤتمر، فقام برحلة شاقة بدأت عبر (أوغندا) وعن طريق البر وتخطي الغابات، ودخلوا إلى جنوب السودان، وواصلوا طريقهم إلى شرق السودان وصولا إلى داخل إريتريا، حيث عقد المؤتمر ونجح نجاحاً باهراً، وانتخب الزعيم (إدريس محمد أدم) رئيساً (لجبهة التحرير الإريترية)، وفوجئت السلطات السودانية بإذاعة وكالات الأنباء خبر انعقاد المؤتمر والتنويه بقراراته، خاصة إذاعتي (دمشق – وبغداد) وغيرهما من الإذاعات العربية، وتوجه رئيس (الجبهة) إلى الخرطوم، وقابله الرئيس (نميري) واستعرض معه الظروف، التي دفعت حكومته إلى مراجعة علاقاتها مع ثورة إريتريا، وأبدى استعداده للتساهل في بعض الجوانب، وأضفي (النميري) في لقائه مع رئيس (الجبهة) نوعاً من النكهة حيث قال له (حسبتك من أهل دنقلا)، ولم أتوقع أن التشابه بين القبائل المشتركة يصل إلى درجة أن لا تستطيع أن تفرق بين السوداني والإريتري في كثير من الحالات، وهذا ما يجب استيعابه عند التعامل مع خصوصية العلاقات السودانية الإريترية.

العلاقات السودانية الإريترية بين الواقع والحقيقة
ثورة مايو وعلاقاتها مع الثورة الإريترية (٢)

أشرنا في الحلقة السابقة أن نظام (النميري) وما يسمي بثورة (مايو) آنذاك قد عقد صفقة لمحاصرة الثورة الإريترية في السودان، للتوصل إلى اتفاقية سلام مع المتمردين الجنوبيين، بقيادة (جوزيف لاقوا) قائد حركة (أنانيا) حيث أشرف (هيلي سلاسي) ملك إثيوبيا على الاتفاقية وضمان تنفيذها من قبل الجنوبيين، على أن يضمن (النميري) وأعضاء حكومته محاصرة وخنق ثورة اريتريا من خلال هذه الاتفاقية، وبدأ نظام النميري تنفيذ هذه الاتفاقية من عام ١٩٧٢م، حيث قام بإغلاق مكاتب (جبهة التحرير الإريترية) ومنع نشاطها، وعدم دخول القيادات الإريترية إلى السودان، ومصادرة أي دعم يصل إلى الثوار الإريتريين، ونظام (نميري) قد فاته في هذه اللحظة، أن ثورة إريتريا قد قوي عودها، وتجاوزت حدود علاقاتها وتأثيرها المحيط السوداني، وأصبح لها حلفاء ثابتون في القرن الأفريقي، مثل (جمهورية الصومال الديمقراطية) بقيادة (سياد بري)، الذي فتح الصومال على مصراعيه للنشاط الإريتري، وتبني الثورة الإريترية في كافة المحافل الأفريقية والعربية والدولية، إلى جانب أن الحكومتين (السورية ـ والعراقية) لم تترددا في إعلان رفضهما لهذه الاتفاقية، إذا كانت تستهدف إضعاف ثورة وقضية اريتريا، كما أن القوى القومية العربية عبرت عن تحالفها ودعمها لثوار اريتريا، ورفضها الراسخ لمحاولة نظام (نميري) للنيل من ثورة اريتريا، وأمام هذه الضغوط العربية اتجه نظام (النميري)، إلى التعامل مع الثورة الإريترية بقيادة (جبهة التحرير الإريترية) آنذاك، عبر (جهاز الأمن السوداني)، واعتبر أن العلاقة مع قضية وثورة اريتريا محصورة في الجانب الأمني، وليست لها أي علاقة مع أجهزة ومؤسسات الدولة السودانية، والقصد من هذا التحجيم في التعامل مع الثورة عبر (جهاز الأمن) هو تقديم التعامل مع القضية الإريترية، واضعاف علاقاتها بالواقع السوداني، وإخضاعها للملاحقات الأمنية، وتوقيف قياداتها في أي لحظة، من دون وضع أي اعتبار للقيادات الإريترية، وتدخل جهاز الأمن السوداني بقيادة (خليفة كرار) آنذاك في شؤون الثورة الإريترية، وأصبح يتجاوز حدود العلاقات المفترضة في هذا الجانب، بل وأصبح هذا الجهاز يدير مسألة الخلافات والصراعات داخل (جبهة التحرير الإريترية)، خاصة أثر بروز

نشر هذا المقال في جريدة المستقلة بتاريخ ١٩٩٧/٧/٢٤م.

انشقاق السيد (عثمان صالح) من الجبهة، واتجاهه نحو إقامة تنظيم أخر، وقد وجد من يرحب في هذا الجانب في الأمن، ويسهل نشاطه واتصالاته، في الوقت أن المؤتمر الوطني (لجبهة التحرير الإريترية) عام ١٩٧١م قرر التعامل بحسم مع ظاهرة الانشقاقات والقضاء عليها في مسهدها، وتمكن (سي) من التعامل مع الظواهر القبلية والطائفية والإقليمية، واستخدامها بشكل خبيث في إضعاف (جبهة التحرير)، ونجح في ضم (أفورقي) والتجمع الإقليمي الحاقد في (حرقيقو) بقيادة (رمضان محمد نور – محمد علي عمارو... إلخ) وغيرهم من العناصر الذيليين، ومجموعة (أبو طيارة) ومجموعة (عوبل) بقيادة (آدم صالح)، كل هذه العناصر تحولت إلى مواد أولية في نسف المشروع الوطني، الذي كانت تعبر عنه (جبهة التحرير الإريترية)، وخاضت قيادة (الجبهة) معارك تصفية هذه الجماعات، ونجحت في تصفية جماعة (عوبل)، واعتقال عناصرها، ومطاردة جناح (أفورقي ـــ أبو طيارة ـــ عمارو)، الذين دخلوا إلى الأراضي السودانية في عام ١٩٧٢م، وكاد أن يتم القبض على (أفورقي) وجماعته في معركة (قرقر) الشهيرة عام ١٩٧٢م التي قادها رئيس المكتب العسكري للجبهة بنفسه، ولكن (أفورقي) وجماعته قاموا بتسليم أنفسهم لنقطة الحدود السودانية، وسقط (أفورقي) منهاراً أمامهم حسب ما قاله شاهد عيان في ذلك الوقت، وحدثت مفاوضات بين المسؤول العسكري السوداني والقيادة العسكرية (للجبهة)، لتسليم (أفورقي) باعتباره متمردا وخطرا على وحدة (الجبهة)، وانه يشكل ظاهرة طائفية، وتم الاتصال برئاسة جهاز الأمن السوداني حيث حضر السيد (خليفة كرار) بعجلة في طائرة (هليوكوبتر)، إلى الموقع وبطريقة مفاجئة وغير معهودة، وحمل قيادة الجبهة مسؤولية التعرض (لأفورقي) أو المساس به، وان ذلك سيؤدي إلى تأزم علاقة (الجبهة) بالسودان، والمعروف أن قيادة الجبهة بحكم خلفيتها الوطنية وانتمائها العربي كانت تتعامل مع السودان من موقع الشقيق الذي لا يمكن تجاوز ملاحظاته ومواقفه، والتزمت القيادة بذلك التوجيه ولو كان (أفورقي) في موقع قيادة (الجبهة) آنذاك ويريد استلام تلك القيادة من النقطة السودانية لكان حطم تلك النقطة والمعسكر وانتزع من يريد استلامه منهم، ونقول بكل أمانة أن (خليفة كرار) وجهاز أمن (النميري)، هو الذي تكفل بتنمية واحتضان وتطوير ظاهرة (أفورقي) الطائفية في الساحة الإريترية، وقد بدأت علاقة (خليفة كرار) الشخصية مع (أفورقي) من تلك اللحظة، و لم ينسَ (أفورقي) هذا الفضل (لخليفة كرار)، الذي ترتب عليه بروز الظواهر الانشقاقية، وأخذت جماعة (أفورقي) موقعها السياسي والتنظيمي في الساحة الإريترية، وأصبحت مهمة جهاز أمن (النميري) منذ تلك اللحظة التركيز على إضعاف (جبهة التحرير الإريترية)، وتفريخ

الانشقاقات من داخلها بتبنيهم للمواقف المتقلبة والضارة للمرحوم (عثمان سبي)، وبمرور الوقت لاحظنا أن (خليفة كرار) أصبحت له مؤسسات تجارية وعقارات، وتحول إلى رجل أعمال في الخرطوم، مكافأة له لإنقاذ المشروع الطائفي الإمبريالي الصهيوني، وأفسح المجال واسعا أمام بروز تنظيم (أفورقي) والجماعة الطائفية، وبالمناسبة بعد استقلال اريتريا دعا افورقي السيد خليفة كرار إلى اريتريا عام ١٩٩٣م، وأكرمه وطلب منه مساعدته هذه المرة في الطريقة، التي يقمع بها الشعب الإريتري عامة، ويقضي على الغالبية الإسلامية، وطلب مه تقديم خبراته الأمنية والإشراف على تدريب جهاز الأمن الإريتري، ومنحه فله كبيرة في (أسمرا)، ومكث (خليفة كرار) عدة سنوات في اريتريا، وبعد عودته توفاه الله تعالى، وبالمناسبة فقد ذكر السيد (أحمد أبو سعدة) المصور السوري الشهير في اريتريا، والمعروف بعلاقاته المتميزة مع قادة اريتريا، بعد عودته من (اسمرا) عام ١٩٩٧م في كتاب صدر له مؤخراً بأنه والسيد (خليفة كرار) قد تعرضا إلى عملية تسميم بطيئة المفعول من قبل أمن الشعبية في أسمرا، وانه قد أكتشف هذه الحقيقة نتيجة لإجرائه تحاليل طبية عاجلة، وأن السيد (خليفة كرار) قد عاجلته (المنية) فور عودته إلى الخرطوم، ومن جهة أخري فإن جهاز أمن نميري من خلال ارتباطه بالمخابرات المركزية الأمريكية، واختراق (الموساد) الإسرائيلي له بواسطة عناصر أمنية أنكشف أمرها في صفقة (الفلاشا) الإثيوبيين مع إسرائيل، التي تورط فيها كل من (الفاتح عروة – عثمان السيد)، اصبحت مهمته واضحة في الثورة الإريترية، وهي إضعاف القوى الإسلامية في اريتريا، وعدم تمكينها من تصدر واقع الأحداث في الساحة الإريترية. فعندما تأتي بعض المساعدات العربية للثورة يتم إخضاعها لاحتياجات الجيش السوداني أولاً، ومن ثم تمر بعمليات ابتزاز واسعة، بل ويتم مصادرتها في كثير من الأحوال، وتعاملت قيادة (جبهة التحرير الإريترية) بمسؤولية، ورفضت الإنصات للأصوات المتطرفة التي كانت تريد أن تفجر العلاقة مع السودان، وأذكر أن (أبو نضال) القائد الفلسطيني المعروف، في أحد لقاءاته مع قيادة (الجبهة) في (بيروت) قد أبدى استعداده لتصفية (خليفة كرار)، وبعض عناصر جهاز أمن (النميري)، وتساءل لماذا لا تعتمدون هذا الأسلوب لكل من يحاول عرقلة نضالكم الوطني ؟ فكان ردهم (أننا أصحاب قضية عادلة، ولا بد أن نسلك الطريق الصحيح، ولن تؤثر علينا سلوكيات بعض الأجهزة في السودان، لأن الشعب السوداني بقواه السياسية الفاعلة كان وسيظل معنا، وما يربطنا بالسودان أكبر من تلك النكرات في المجتمع السوداني)، واتجهت (جبهة التحرير الإريترية في عام ١٩٧٣م، إلى تصعيد عملياتها العسكرية، وخاضت عمليات عسكرية كبيرة ودمرت جزءاً كبيراً من الجيش الإثيوبي،

وانعكس ذلك على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إثيوبيا، وانفجرت ثـورة القوميات الإثيوبية المضطهدة، وأطيح بالنظام الكهنوتي الإثيوبي في عام ١٩٧٤م، والذي مهد الطريق أمام مجيء نظام عسكري بتوجهات معادية لأمريكا وأوروبا، وخاضت الجبهة معارك تحرير المدن الإريترية من عام ١٩٧٤ ـــ ١٩٧٨م، وأصبحت على مشارف العاصمة الإريترية (اسمرا) عام ١٩٧٥م، وأمام هذه الانتصارات النوعية قام (أفورقي) بالانقلاب على قيادة (قوات التحرير الشعبية)، باعتباره المسؤول العسكري لهذا التنظيم، وأعلن تمرده على الزعامة السياسية للسيد (عثمان سبي) عام ١٩٧٥م، وكان تحالف (سبي) معه قائماً ضمن حسابات خاطئة تجاوزت الخطوط الحمراء في علاقاته بالإسلام والمسلمين في اريتريا، وأعتقد أن (أفورقي) سيسمح له بالاحتفاظ بزعامة (قوات التحرير الشعبية)، وكان الهدف من هذا الانقلاب هو تعطيل اتفاقية (الخرطوم) للوحدة بين (جبهة التحريرالاريترية) و(قوات التحرير الشعبية)، التي وقعها (رئيس التنظيم عثمان سبي)، للتخلص من التيار الطائفي، الذي بدت هيمنته على (قوات التحرير الشعبية)، والحؤول دون دخول (الجبهة) إلى العاصمة الإريترية (اسمرا)، وذلك بتفجير المعارك الأهلية أمام جيش التحرير الإريتري، وجاء (أفورقي) إلى الخرطوم وهو يحمل رفضه واستنكاره لهذه الاتفاقية غير المتكافئة حسب زعمه، وكان يفترض أن يتم محاصرته بالاتفاقية، ولكن جهاز أمن (النميري) الذي احتضن المشروع الطائفي الصليبي الصهيوني في اريتريا، قد تكفل بحماية موقف (أفورقي) بمنحه مكاتب لإضعاف زعامة (سبي) الشرعية في ذلك الوقت، وللعلم بأن الحكومة السودانية قد غيرت نظرتها تجاه إثيوبيا بعد مجيء نظام (الدرقي)، و لم تعد مهمته باتفاقية (أديس أبابا) لعلمها بأن النظام الماركسي الجديد في إثيوبيا، سيبحث عن المبررات في تخريب العلاقة مع السودان، وتبني حركة التمرد مجدداً ضد السودان، وضمن هذه المتغيرات في إثيوبيا، فقد أطلقت حكومة (النميري) يدها في التعامل مع ثورة اريتريا في كافة المجالات، وأصبحت الأمزجة المتقلبة تتحكم في كثير من الأحوال في تطوير وتأزم هذه العلاقة مع الثورة الإريترية، حسب ما تمليه عليه حالته النفسية.

لقد كان واقع العلاقات السودانية الإريترية في عهد (النميري) يُعبر عن اتجاهات مختلفة في إطار النظام السوداني مثل:

١ ـــ المخابرات العسكرية وقيادة الجيش تتعامل بمنظور استراتيجي مع ثورة اريتريا، وتعمل على دعمها بشكل جدي، وقد تكونت علاقات مع قيادات الجيش مثل اللواء (أبو قرون)، الذي كان يعتبر إثيوبيا العدو الاستراتيجي للسودان، وهذا ما أكده في تعامله وانحيازه

بوعي عميق (لجبهة التحرير الإريترية)، و لم تكن له أي علاقة مع (الجبهة الشعبية)، وظل جهاز الاستخبارات العسكرية في صراع وخلاف مع جهاز الأمن في مسألة التعامل، مع معطيات واقع الثورة الإريترية، وكانوا يبدون ملاحظاتهم تجاه العلاقات الخفية (لخليفة كرار) وأهدافه غير الواضحة مع (أفورقي)، والتي تتعارض مع مصالح وأمن السودان القومي.

٢ ـ الخارجية السودانية والتي لم تسجل أي موقف إيجابي تجاه تأييدها للقضية الإريترية، وكانت تراعي علاقاتها مع إثيوبيا، حتى في أسوأ ظروف علاقات السودان مع إثيوبيا.

٣ ـ مجلس قيادة الثورة السوداني الذي كانت تتقاذفه أمواج المصالح الذاتية والحفاظ على المركز، وعلي الاعتبارات التي لا تضعهم أمام مسؤوليات مباشرة، خاصة أن الثورة الإريترية قد فقدت في مجلس قيادة الثورة وفي وقت مبكر عام ١٩٧١م حلفاء أساسيين، وهم (بابكر النور ـ فاروق حمد الله)، الذين لم يكتفوا بدعم الثورة وبشكل غير محدود، بل وعبروا عن مشاعرهم الفياضة بزيارة مكتب (الجبهة) في الخرطوم بين فترة وأخرى، وبالمناسبة فإن (فاروق حمد الله) كان يدفع اشتراكاً (للجبهة) عشرين جنيهاً شهرياً، و كانت (تعتبر مساهمة كبيرة في ذلك الوقت) باعتباره عضواً داعماً في تنظيم (الجبهة)، ويقدمون النصح والدعم المعنوي غي المحدود، وكانوا يعبرون عن امتعاضهم من سياسات (النميري) غير الواضحة تجاه (الشقيقة اريتريا) حسب تعبيرهم، وهم كانوا ينتمون إلى الاتجاه القومي العربي، ولم يكونوا شيوعيين كما أدّعى زبانية (النميري) آنذاك، لقد كان فقدان (بابكر النور ـ فاروق حمد الله) ضربة موجعة (لجبهة التحرير الإريترية) وكانت آثارها واضحة، وهي ذلك التلاعب الذي تعرضت له (الجبهة) من قبل جهاز أمن (نميري) بعد ذلك، ولم يبقَ من أصدقاء الثورة الإريترية في (مجلس قيادة الثورة) سوى ذلك الفارس (أبو القاسم محمد إبراهيم) الذي عرف بمواقفه المتفانية في دعم حركات العربية والأفريقية،، ودعمه الغير محدود للثورة الإريترية وجبهة التحرير الإريترية بوجه خاص، وقد بذل جهدا كبيرا في مجال توحيد الفصائل الإريترية بدءاً (باتفاقية الخرطوم) عام ١٩٧٥م، وانتهاء باتفاقية (أكتوبر) عام ١٩٧٧م بين (الجبهة الشعبية ـ وجبهة التحرير الإريترية)، ولكن فيما يبدو أن (أبو القاسم) قد غرق في خلافاته مع (النميري)، وضعفت اهتماماته بقضية اريتريا وثورتها، وأصبح مشغولا بوضعه داخل النظام، وانفرد جهاز أمن (النميري) بإدارة الأمور في السودان ومجمل الصراع في القرن الأفريقي، والذي انتقلت مسئوليته إلى اللواء (عمر الطيب) في نهاية عام ١٩٧٨م، والذي لم يكن بأفضل من سلفه (خليفة كرار) في بعض الجوانب، وعرف عن السيد (عمر) بأنه رجل يراعي التوازنات في كل

موقع يتواجد فيه، فإذا وجد أن جماعة (أفورقي) هي القوية ولها النفوذ والقدرة، فإنه يزيد من قوتها وينحاز لها، ويتعامل مع الآخرين حسب إمكانياتهم وحالتهم الراهنة، وهذا يوضح لنا بأن المنظور الاستراتيجي كان مفقوداً تماماً لدى جهاز أمن (النميري)، الذي لم يستوعب طبيعة الأحداث والمتغيرات القادمة في القرن الأفريقي، ولم يوظف علاقاته مع الثورة الإريترية بعمق استراتيجي لتأمين وترسيخ الدور السوداني القائد في تلك المنطقة الحيوية، وحماية الأمن السوداني بأنظمة سياسية منسجمة مع السودان ودوره المعهود في تلك المنطقة، وبحكم ارتباطات جهاز الأمن السوداني من أيام (خليفة كرار) بالمخابرات الأمريكية والموساد، فإن السيد (عمر الطيب) جاء بنفس تلك المواصفات، وكان رجلا يمتلك خبرات ومؤهلات في الجانب الاستخباري، وعلى اطلاع بالمخططات الأمريكية تجاه اريتريا والقرن الأفريقي بصورة عامة، وضمن هذا الفهم فإنه أسس علاقات مع تلك المؤسسات الاستخبارية العالمية، وتحول إلى مركز هام في تمرير المشاريع الأمريكية في القرن الأفريقي، خاصة وان النظام الشيوعي في إثيوبيا قد دخل في مواجهة صارخة مع الوجود الأمريكي والمصالح الأمريكية والأوروبية في إثيوبيا، مما عزز مكانة السودان في الدول الغربية وأمريكا، وأصبح نظام (النميري) وجهازه الأمني جاهزا لتلقي التوجيهات الأمريكية حيال الثورة الإريترية، والمعارضة الإثيوبية بمختلف اتجاهاتها السياسية، فكان الاهتمام الأمريكي ملحوظا تجاه ثورة اريتريا، والتوجس من ذلك الثقل السياسي والعسكري، الذي كانت تتميز به (جبهة التحرير الإريترية) وارتباطها بالعالم العربي، وتوصلت مراكز البحث الأمريكي إلى نتائج محددة بأن الجبهات الإسلامية الإريترية، لا يمكن أن تكون أداة لتنفيذ المخططات الأمريكية، وهي غير مهيأة نفسيا للتعاطي مع الأمريكان والصهاينة، وهذا بدوره أتاح الفرصة لتبني تنظيم (أفورقي) الطائفي وتقديم كل الدعم له، وتوظيف جهاز الأمن السوداني آنذاك لتسهيل مهام (أفورقي) في السودان، وتمرير كل المساعدات العسكرية والاقتصادية والفنية، والاغاثات الدولية، وبدأ عهد (أفورقي) الذهبي من عام ١٩٧٨م في ظل رعاية (عمر الطيب)، الذي لم تمنعه (صوفيته) الدينية من التفريق بين موالاة الكافر والمسلم، وكان أبطال تلك المرحلة من رجال أمن (النميري) كل من (الفاتح عروة — عثمان السيد) وغيرهم من تلك الأسماء، التي وضعت العبوات الناسفة باستمرار في العلاقات السودانية الإريترية، ولم يكتفِ هذا الجهاز وهذه الأسماء بالذات خاصة (الفاتح عروة) بمحاربة ثورة اريتريا، بل تعدى ذلك للتآمر على الثورة الفلسطينية من خلال نقل الآلاف من (الفلاشا) الإثيوبيين إلى إسرائيل ضمن صفقة رخيصة مع (الموساد) الإسرائيلي، والتي تحدث عنها الإعلام

العربي بإسهاب في حينها. و لم يكتفِ جهاز الأمن السوداني بتبني (أفورقي) ودعمه بل وسهّل مهمة اغتيال القيادات العسكرية والسياسية الإريترية المسلمة في داخل السودان، وكانت بصماته واضحة، وبأن هذا الجهاز هو الذي كان يوفر المعلومة والمكان وطريقة الاغتيال، التي تمكن عناصر (الجبهة الشعبية) من تصفية أكبر عدد من قيادات وكوادر جبهة التحرير الإريترية، وكانت تتم في وضح النهار مثل اغتيال (هيلي قرزا) مسؤول الهلال والصليب الأحمر التابع لجبهة التحرير الإريترية) في الخرطوم الذي نافس الجبهة الشعبية في أمريكا وأوروبا، وحرمها من الانفراد بالمساعدات الإنسانية الأوروبية، وتم قتله في الخرطوم عام ١٩٨٤م، بعلم جهاز الأمن السوداني، وكذلك اغتيال القائد العسكري المناضل (سعيد صالح) في مدينة (كسلا) عام ١٩٨٤م، والذي لم يقم بأي تحقيقات توضح اهتمامه بقضية هذا القتيل أو ذاك كما تم اغتيال المناضل (عثمان عجيب) عام ١٩٨٠م، وتم اغتيال أكثر من (٢٧) قائداً عسكرياً وسياسياً من قيادات (جبهة التحرير) بين عامي ١٩٧٩ ــ ١٩٨٩م في السودان، وأكثرهم من العسكريين والسياسيين من المسلمين تحت سمع وبصر (جهاز الأمن السوداني)، الذي لم يحاول مرة واحدة تبرئة الجهاز من خلال القبض على الجناة وتقديمهم للمحاكمة، وكانوا يتعاملون مع تلك الاغتيالات بشكل اعتيادي ودون أي محاولة لملاحقة المتهمين. كل هذا كان الهدف منه إخلاء الساحة السياسية والعسكرية لتنظيم (الجبهة الشعبية). العلاقات السودانية الإريترية كانت مختلفة بين الحقيقة والواقع، فقد كان الواقع يخالف الحقيقة تماماً، والتي كان ينشدها الشعب السوداني الشقيق، وقواه السياسية الشريفة، ونستطيع أن نقول أن التصفيات السياسية التي تعرضت لها القيادات والعناصر السياسية السودانية في ظل (مايو) كانت تتم بنفس الطريقة في الثورة الإريترية ، لخدمة المخططات الأمريكية والصهيونية في المنطقة.

حسابات الحكومة السودانية الخاطئة
وراء انهيار العلاقات الإريترية السودانية

في الحقيقة إن انهيار العلاقات الإريترية ـــ السودانية قد فاجأ كثيراً من المراقبين، ودول المنطقة التي كانت ترى في نوعية العلاقات التاريخية والاجتماعية والثقافية والدينية التي تربط البلدين أكبر من كل الاعتبارات السياسية الطارئة، والمخططات الدولية التي تستهدف السودان لأسباب تتعلق بنهجه السياسي وخياراته الحضارية، وحيث أن الشعب الإريتري، والشعب السوداني قد عبّرا بعمق لا مثيل له في توادهما وتراحمهما خلال مرحلة النضال الإريتري، التي امتدت طيلة ثلاثين عاماً تحمل الشعب السوداني الشقيق خلال هذه المراحل مرارات الحرب الدائرة في إريتريا وآثارها المدمرة على الاقتصاد السوداني، بل والنسيج الاجتماعي السوداني، الذي عانى بدوره من بعض جوانب السلبيات الاجتماعية التي عكسها النزوح الإريتري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والنفسية، بجانب تلك التواترات التي سادت العلاقات السودانية ـــ الأثيوبية لاتهام أثيوبيا السودان بأنه يقف وراء الفصائل الإريترية وأنه قد تحول إلى قاعدة انطلاق لعمليات الثورة الإريترية وإذا كان هناك من اتفاق يجمع كل الطوائف والفئات والقوى السياسية الإريترية فإنه يتجسد في اعتبار العلاقات مع السودان من الثوابت الوطنية التي لا تقبل المساس بها مهما كانت الأسباب والتي لا تقل أبداً عن علاقات السودان مع الشقيقة الكبرى جمهورية مصر العربية، التي تربطهما بالسودان علاقات أزلية متميزة تمتد جذورها آلاف السنين والتي تشكل نقطة لقاء بين المسلمين والمسيحيين في مصر كما هو الحال في إريتريا.

لقد كان السودان العمق (الاستراتيجي) للثورة الإريترية وتفهمت قواه السياسية والاجتماعية أبعاد القضية الإريترية بمنظور استراتيجي ناضج، ارتبط بالصراع التاريخي بين أثيوبيا والسودان وأهداف الصليبية على إقصاء دور السودان الإسلامي في الخريطة الأفريقية وإضعاف موقفه الإقليمي دوماً، وبعد ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ إثر سقوط نظام الجنرال (عبود) الذي تعامل مع القضية الإريترية بموقف عدائي ولم يتردد في عام ١٩٦٣ من تسليم بمجموعة من الثوار الإريتريين إلى نظام (هيلا سيلاسي) الذي بادر بإعدامهم مما أدى هذا الموقف إلى إشعال غضب الشعب السوداني والتعجيل بإسقاط نظام (عبود) وتحولت الثورة الإريترية، في ظل النظام

نشر في جريدة الحياة ـــ لندن ١٩٩٤م.

الديمقراطي الليبرالي الذي جسدته ثورة أكتوبر إلى مادة سياسية تتسابق الأحزاب والنقابات السودانية في إصدار عدد كبير من قرارات الدعم والتأييد مع الشعب الشقيق في إريتريا، كما ورد في معظم البيانات السودانية وقد ساهم السودان بشكل كبير في تقديم القضية الإريترية للرأي العام الخارجي العربي ــ الأفريقي) مما جعله يأخذ موقفا متقدما في هموم فصائل الثورة وفي كافة أجهزتها لتأمين الحدود الشرقية السودانية والوقوف في وجه مخططات أثيوبيا، على السودان وهذا ما عكسته تجربة جبهة التحرير الإريترية قبل التآمر الدولي عليها مما مكن السودان، باستمرار على تعزيز تحجيمه لحركة التمرد في الجنوب، وامتصاص فعالية الدعم الأثيوبي للتمرد الجنوبي وضمن فهمنا المتميز لعلاقات إريتريا بالسودان فإنه من الوهلة الأولى رفض الشعب الإريتري في الداخل والخارج قطع العلاقات مع السودان بل وإنه عبر عن إدانته إزاء تلك الأساليب التي استخدمت في طرد السودانيين من إريتريا في محاولة لدفع السودان إلى طرد اللاجئين الإريتريين من السودان، ولتوظيف هؤلاء العائدين في التجنيد العسكري لتوجيههم في محاربة السودان، مستغلين ظروفهم الاقتصادية وحاجتهم الماسة للمساعدة، خاصة وأن منظمات الإغاثة الأوروبية جاهزة لتقديم مساعدتها في هذا المجال، وإذا حاولنا أن نناقش العلاقات الإيجابية والخاصة جدا بين (الجبهة الإسلامية القومية) و (الجبهة الشعبية) منذ عام ١٩٨٧ سنجد أن حكومة (البشير) قد مكنت الجبهة الشعبية في كل المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية، وتبنتها بشكل صريح لأسباب غامضة حول الدوافع التي دفعت الدكتور (الترابي) لتمييز علاقاته مع (اسياس أفورقي) وإعطائها بعدا تجاوز كل الحسابات الأمنية والاستراتيجية للسودان بل وإنها شكلت كثيرا من علامات الاستفهام مما دفع إحدى الصحف السودانية في العهد الديمقراطي عام ١٩٨٧ والمعروفة بجريدة (الوطن) حيث أوردت بعنوان كبير (هل أسلم اسياس أفورقي ــ أم كفر الترابي) وتابعت كثير من الأحزاب السودانية والشارع السوداني تلك اللقاءات والبيانات الصادرة بصدد التنسيق والعمل المشترك بين (الجبهة الإسلامية ــ والجبهة الشعبية) ووجهت قيادة الترابي بعض المنظمات الإغاثية الإسلامية، لإيصال مساعدتها إلى مواقع الجبهة الشعبية ووصل الأمر بأروقة (الجبهة الإسلامية) إلى الدعوة لتحجيم وإلغاء دور الفصائل الإسلامية الإريترية، لأنها لم تعد تشكل رقماً مهماً في الصراع الإريتري الأثيوبي.

ولقد شجعت هذه العلاقة الخاصة لقائد (الجبهة الشعبية) في عـــام ١٩٨٨ أن يلتقـــي بالرئيس الأمريكي الأسبق (كارتر) في مطار الخرطوم دون علم السلطات السودانية والتي كانت أكبر تحد للسيادة السودانية، وقد تمكنت قيادة الجبهة الشعبية بحكم الإمكانيات المادية والعينية، التي كانت متوفرة لديها أن تخترق أجهزة الأمن السوداني، في معظم مفاصله، وتمرر خططـــها ومشاريعها داخل السودان لتشتيت الفصائل الوطنية الإريترية، وما فعله وزير الداخلية (ســيد أحمد الحسيني) عام ١٩٨٦ الذي صادر كل ممتلكات الفصائل من (عربات ـــ وأجـــهزة ـــ وأغذية ـــ وأسلحة) وكل المقومات التي كان يمكن أن تمكن التوجه العربي، في إطار الثـــورة الإريترية من الاحتفاظ بمواقعه العسكرية والسياسية، وفي ظل هذه الأوضاع السودانية السلبية، جاءت ثورة الإنقاذ بقيادة الرئيس (عمر البشير) عام ١٩٨٩ لتضيف بعدا أكثر قوة وترسيخا لعلاقاتها مع (الجبهة الشعبية) والتي كانت امتدادا لتلك اللقاءات والبرامج التي ربطت الجبهـــة الشعبية مع الجبهة الإسلامية، وقد تحقق في ظل تلك الشعارات الإسلامية للجبهة الإسلامية ـــ الإنجازات التالية لصالح الجبهة الشعبية.

١ ـــ اعتبار (الجبهة الشعبية) المحور الرئيسي في إضعاف وإسقاط نظـــام (منجســتو) وبنفس المستوى تم اعتبار (جبهة تحرير تجراي) بقيادة (زيناوي) المحور الرئيسي في دعم وتعامل (الجبهة الإسلامية) مع تجاهل الثورة الإسلامية الأرومية ذات الغالبية السكانية في أثيوبيا والـــتي تشكل ٧٠٪ من السكان كلهم من المسلمين ونفس المقياس ينطبق على إريتريا التي يشكل فيها المسلمون ٧٠٪ ورأت القيادة السودانية بأن دعمها وتعاملها مع هذه القوى المحسوبة على قوى دولية، بعينها سيكسبها رضى هذه القوى وسيمرر المشروع الإسلامي السوداني الحضاري عبر تلك الخلطة العجيبة التي تتعارض مع الثوابت التي قام عليها الإسلام عبر كل مراحله الجهادية.

٢ ـــ فتحت حكومة البشير أبواب السودان على مصراعيها أمام المنظمات والمؤسسات الكنسية والأوروبية الداعمة (للجبهة الشعبية) في الوقت الذي كانت تصادر الدعم الذي يصل إلى الجبهات الإريترية الأخرى مثل ذلك الدعم العسكري الذي قدم من قطر عـــام ١٩٩٠ لأحد الفصائل الإريترية وتمت مصادرته بأسلوب يدل على مدى ذلك التحالف الذي أقامتـــه قيادة (الجبهة الإسلامية) بل إن خلافها مع بعض الدول العربية الشقيقة، دفعـــها إلى تحجيـــم وتدمير (التنظيم الموحد) وإجبار عناصره للتسليم (للجبهة الشعبية) بعد الاستقلال وقد لعـــب ذلك الدور الخطير (الفاتح عروة) الذي سار على نهج التقديرات الخاطئة للأمن الســـوداني في

مرحلة نظام النميري، ووصل إلى أقصى نقطة في استهانته بالقوى الإسلامية العربية في إريتريا، كما هو حال السيد (خليفة كرار) مسؤول الأمن السوداني السابق، والذي كافأه الرئيس الإريتري (أفورقي) مؤخرا بجعله مستشار الرئيس للشؤون الأمنية.

٣ ـ شرعت الحكومة السودانية (الجبهة الشعبية) في وضع الخطط العسكريةن التي من شأنها أن تقضي على نظام (منجستو) وتعجل بسقوطه ولا شك أن حكومة البشير قد لعبت دورا كبيرا في وضع خبرات الجيش السوداني العسكرية وتوظيف الأسلحة الثقيلة بشكل جيد في تحرير مدينة (مصوع) كما أنها ركزت على دعم وتوظيف خبراء عسكريين سودانيين لصالح (جبهة تحرير تجراي) ودفعت بقوات وآليات عسكرية سودانية للدخول إلى العاصمة الأثيوبية مصاحبة القوات التيجراوية كما أنها لعبت نفس الدور من ناحية التخطيط مع (الجبهة الشعبية) دون مشاركتها العسكرية لأن القوة العسكرية للثورة الإريترية كانت تتمتع بمميزات اقتدار سواء على صعيد الكم أو النوع أو الخبرة العسكرية المتراكمة، إلى جانب الآليات والدبابات والمدافع والصواريخ التي امتلكتها، وفوق كل هذا شجاعة الجندي الإريتري في اقتحام وتدمير حصون العدو مهما كانت قوتها، ونستطيع القول إن تحرير إريتريا ودخول قوات الثورة الإريترية إلى العاصمة الإريترية في مايو ١٩٩١ يعتبر تتويجا لثمار التنسيق والتلاحم السوداني الإريتري، ولا ينكر ذلك إلا مكابر ومهما كان الخلاف مع حكومة (البشير) فإننا سنظل نحتفظ لها بهذا الموقف التاريخي والذي كان يجب أن يكون منطلقا لبناء علاقات إريترية سودانية راسخة، وأن يلعب السودان الدور الرائد في توجيه الأحداث في إريتريا، بدلا من الانسياق وراء السياسات التي اعتمدتها قيادة (الجبهة الشعبية) في تعاملها مع المعارضة الوطنية إلى جلب الحؤول دون تعميق علاقاتها مع الكيان الصهيوني الرامي إلى بسط سيطرته الكاملة على (البحر الأحمر) من خلال باب المندب والساحل الإريتري الطويل والذي أقامت فيه (إسرائيل) قواعد عسكرية خاصة في جزر دهلك، ولكن الفرق بين الجبهة الشعبية والجبهة الإسلامية السودانية يكمن بأن السيد (اسياسي أفورقي) علم ويعلم الآن أيضا ماذا يريد السودان، في الوقت الذي حصرت فيه (الجبهة الإسلامية) كل فكرها ضمن هاجس النفق الجنوبي وأصبحت تتعامل مع قضايا هذه المنطقة من خلال منظار الجنوب، هذا التريف الذي لم يكن وليد الصراع الإريتري ـ الأثيوبي وإنما له جذوره التاريخية وعوامله الثقافية ولن ينتهي إلا بسقوط سلطة الشمال المسلم العربي في الخرطوم، وإنه من المؤسف أن نجد قيادات تاريخية واستراتيجية في العمل

الإسلامي السوداني، تضع كل رهالها على نظام أفورقي في محاولة لاسترضاء الغـرب الأوروبي ويا ليت لو يشفع لها ذلك ويخفف عنها الضغوط الدولية.

ويقول أحد قادة العمل الوطني الإريتري أننا نخاف الآن من السودان أكثر من ذي قبـل بعد أن مارس (اسياس) أشد أنواع الضغط على نظام (البشير) الذي يواجه معضلات خطيرة أن يقدم السودان على تكرار ظاهرة (كارلوس) مع المنظمات الإريترية، ويعمـل علـى تسـليم الإريتريين فرادى وجماعات، لعل ذلك يترل عليه بركات ورحمات الغرب الأوروبي بدلا من أن يرجو رحمة الله وبركاته على ما هم عليه.

ويرى المراقبون أن العلاقات الإريترية السودانية مقبلة على مراحل خطـيرة ويحـاول (اسياس أفورقي) تنفيذ خطته من وراء ذلك لأن السودان جاهز حسب ما هـو واضـح أن يضحي بالفصائل الإريترية وسوف يستخدمها لحين، ويوظفها لصالح علاقاته المتقلبة مع حكام إريتريا، كما كان حال السودان مع أثيوبيا قبل تحرير إريتريا.

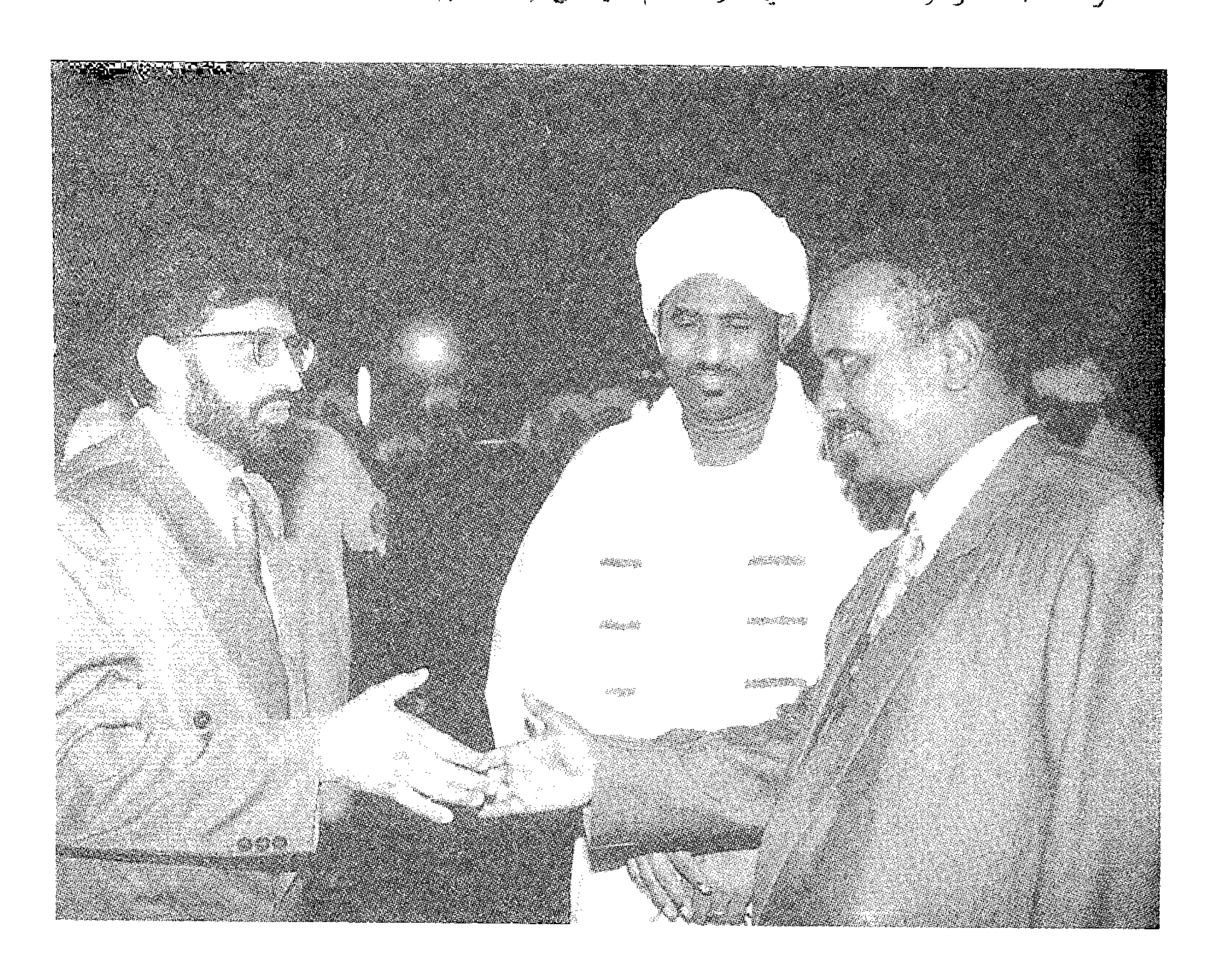
إن نظام (البشير) مارس في الماضي مع المعارضة الإريترية خلال عـام ٩١ ــ ١٩٩٢م أشد أنواع القسوة حيث دفع تنظيمات قائمة بإلغاء مؤسساقما ومصادرة ممتلكاقما ومحاصرقما في الحدود للتسليم للحكومة الإريترية، وما فعله مع جبهة التحرير الإريتريـة وحركـة الجـهاد الإسلامي في إريتريا كان يتردد (أفورقي) نفسه من فعله مهما وصلت به الخلافات حيث أنـه «صادر المال من البنوك السودانية وجميع الممتلكات من (عربات ــ مواد غذائيـة) بجـانب الاستيلاء على مخازن الأسلحة» بل واقتحموا العيادات والمستشـفيات الصغـيرة للجرحـى الإريتريين وطردوا منها الجرحى وهم يترفون الدم بأسلوب خال من أبسط قواعد الإنسـانية والرحمة، وصادروا الأسرة وجميع الأجهزة الطبية والأدوية بل وصل بهم الأمر إلى ا قتحام منازل القيادات الإريترية المسلمة في السودان ومصادرة مصاحف القرآن والكتب الدينيـة و لم يبـق لحركة الجهاد والمعارضة الوطنية الإريترية في السودان سوى الاسم الباهت، لذلك فإن حكومة البشير قدمت كل الولاء لحكومة (اسباس أفورقي) فماذا يريد منها حاكم إريتريا بعد ذلـك كله، هل يريد أن يكون وصيا على السودان ويشارك في صنع سياساته الداخلية والخارجيـة وماذا يحمل هذه المرة من أوراق مطلوبة من حكومة البشير مباركتها وهي لا تتعـدى شـيئا واحدا هذه المرة وهو أن يسلم السودان المعارضة الإريترية التي ليس لها وجود في السودان سوى تلك الظواهر الطارئة، أما بالنسبة للعمل المسلح فإن (اسباس أفورقي) يعلم أكثر من غـيره أن

السلطات السودانية لا تستطيع أن تسيطر بالمرة على الحدود الإريترية السودانية الطويلة، وهذه مهمة صعبة تحتاج إلى إمكانيات هائلة، وفي كثير من المرات كان السودان قد أغلق أبوابه على الثورة الإريترية ولكن كان النشاط السياسي والعسكري الإريتري يمر عبر الأجهزة السودانية نفسها ودون علم الجهات العليا، لذلك فليرحم (اسياس) نظام البشير ولا يطالبه بما لا يطيق والبديل الذي يحفظ علاقة النظامين، هو فتح باب الحوار مع الفصائل المعارضة وقبول مطالبها الديمقراطية والسودان إذا أحسن إدارة تعامله مع المعطيات السياسية الإريترية، فسيجد أن الرئيس الإريتري سيركض وراء السودان من أجل تأمين الحوار والتفاهم معها، وبذلك يضمن السودان ترتيب أوضاعه بشكل فاعل في منطقة القرن الأفريقي.

ويعتقد أكثر من سياسي أفريقي مراقب أن السودان سيواجه منفردا من الآن فصاعدا المخططات الأثيوبية ـــ الإريترية المدفوعة من قوى خارجية استعمارية صهيونية تسعى إلى إحياء جذور الصراع الصليبي في منطقة القرن الأفريقي وإيهام «نظام إريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا» بأنهم القوى الأساسية والحاسمة في توجيه الأحداث في هذه المنطقة وأن العقبة التي تقف أمامهم هو السودان بجذوره الإسلامية الضاربة في العمق الأفريقي، ولا بد من تحطيمه وإلغاء دوره كما حدث للصومال الذي كان يحفظ التوازن لصالح الإسلام والمسلمين في القرن الأفريقي، ولكن قيادة الجبهة الإسلامية بحساباتها السياسية الخاطئة فتحت المجال واسعا أمام انهيار دور القوى الإسلامية في إريتريا، وفي أثيوبيا بتحالفها القوي مع نظامي (أسمرا ـــ وأديس أبابا) ولذلك فهي تتحمل منفردة النتائج المترتبة على تلك الموالاة التي رجحت مشاريع إقامة الدولة الطائفية في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي) التي أبرمت في اتفاقية لندن التي أشرف عليها السيد (كوهين) مسؤول الشؤون الأفريقية في الخارجية الأمريكية عام ١٩٩١م وعلى أساسها يعمل نظاما (أسمرا ـــ وأديس أبابا).

وسيعرف السودان الآن موقع ومكانة وفعالية القوى الوطنية الإريترية ذات التوجه العربي الإسلامي التي أمنت على مدى ثلاثين عاما شرق السودان دون أن تحمل الحكومات السودانية أية أعباء مادية وعسكرية ومن خلال أنهار الدم التي قدمتها القوى العربية الإسلامية، بقي السودان آمنا من أطماع أثيوبيا، وبانتهاء الصراع الإريتري ـــ الأثيوبي يأتي الآن دور السودان في الخارطة الصليبية، ومما يثير الحزن حينما تقرأ لبعض أنصاف السياسيين السودانيين حينما يتباهون بدعمهم لقضية إريتريا واستقبالهم للاجئين الإريتريين ويتناسون أن شعب إريتريا

بإمكانياته المحدودة وقف أمام الدولة الأثيوبية القوية والمدعومة من القوى الدولية، والمدفوعـة بأطماعها الاستعمارية التوسعية، ولو هزم الشعب الإريتري في حربه مع أثيوبيا وخلال مراحل نضاله المختلفة لكان من السهل على نظام (منجستو) بقوته العسكرية الهائلة أن يضم الإقليـم الشرقي السوداني إلى أثيوبيا، بكل سهولة ويهدد استقرار ووحدة السودان، لذلك فإن شعب إريتريا دفع ثمن استراتيجية (الأمن القومي السوداني) وما فعله السودان في حسـن استضافته للاجئي إريتريا هو التزام وطني قبل أن يكون واجبا تحتمه علاقات حسن الجوار بين الشعبين الشقيقين، فلا نريد أن تسمع تلك الأصوات الشاذة على أخلاق الشعب السوداني والتي تسيء إلى نضال الشعب الإريتري وتضحياته الباهظة الذي لم يأت إلى السودان متسولا، وإنما كـان إضافة نوعية في النسيج الاقتصادي السوداني، ويعرف السودانيون أكثر من غيرهم أن الإريتريين قد نهضوا بالسودان في مجال الزراعة والصناعات اليدوية والأعمال الفنية ومجال الآلات الصناعية والكهربائية، وأن الدخل السوداني من العملة الصعبة الإريترية من الخارج كان ٤٠٪ حسب ما صرحت به الدوائر الاقتصادية في فترة نظام الرئيس (النميري).



والخلاصة أن السودان يعرف ما هو مطلوب منه في إعادة ترتيب أوراقه السياسية ويكفيه من انزلاقات سياسية قاتلة، ولا بد من وضع تصور يضع علاقات السودان مع إريتريا — وأثيوبيا وفق معطيات التوازنات السياسية والاجتماعية وإن المستقبل حسب قراءة سياسية ناقدة للغالبية الإسلامية في القرن الأفريقي وليس للأقلية الطائفية التي دفعت بها إمكانيات دولية طارئة للصفوف الأولى.

وما يحدث الآن بين السودان وإريتريا لن يكون لصالح نظام (أفورقي) الذي يقود دولة لا زالت تحبو اقتصاديا وسياسيا ولم تستكمل بناء هياكل الدولة الإريترية، وتحتاج إلى وقت طويل لكي تكون على مستوى تفجير حرب مع دولة مجاورة ولكن (اسباس أفورقي) فيما يبدو أنه موعود من الدوائر الصهيونية بأنه سيحقق مكاسب كبيرة من وراء هذه الحملة على السودان وأنه سيكون له شأن عظيم إذا ما ساهم في التصدي للنظام الإسلامي في السودان وأضعف حملته العسكرية في الجنوب، وكل هذا يتجه نحو السيطرة على منابع النيل الذي ظل حلما صهيونيا وهذا ما أدركته الدوائر المصرية والتي رفضت الدخول مع (إسرائيل) في أي مفاوضات فيما يتعلق بمياه النيل. وما لم يأت بالمفاوضات لإسرائيل، سوف يأتي عن طريق تحريك أدواتها في المنطقة ولا مانع من تفجير حرب محدودة تفرض على السودان تقديم تنازلات لصالح الكيان الصهيوني في مسألة مياه النيل وهذا ما لا تقبله مصر والتي ستقف مع السودان للدفاع عن مصالحها الاستراتيجية إذا فجرت إسرائيل حربا على السودان من خلال إريتريا — وأثيوبيا، وسوف تشهد الأيام المقبلة مزيدا من الضغوط على السودان ولكنها لن تحقق أي نجاح، لأن السودان يظل هو الأقوى في الجانب العسكري والاقتصادي مقارنة بالدول المجاورة له والتي لن تصمد أمام العناد السياسي الذي اتصفت به قيادة حكومة البشير خلال المراحل السابقة.

قراءة لأحداث التسعينات في القرن الأفريقي

في الواقع أن الأحداث التي شهدها القرن الأفريقي ما قبل نهاية الثمانينات وحقبة التسعينات تضعنا أمام الحقائق التي تكشف لنا بأن أزمات القرن الأفريقي تكمن دوما في السياسات التوسعية التي يتبناها الحكام الأثيوبيين تجاه إريتريا والصومال، وتكمن الأضرار البالغة بشعوب القرن الأفريقي، بسبب تصدر الحكم أنظمة مستبدة في أثيوبيا لا تتعامل مع معاناة شعوبها وقضاياها المباشرة في التنمية الاقتصادية والبشرية والصحية والتعليم، وقد لاحظنا ذلك في أثيوبيا في مراحل مختلفة، تلك الدولة التي حملت في طياتها كل مقومات الظلم والاضطهاد والتخلف في عهد الإمبراطور هيلي سلاسي الذي حكم البلاد أكثر من أربعين عاما. حول أثيوبيا إلى سجن كبير وحرمها من التعامل مع عصر العلم والمعرفة والتقدم الحضاري، وعاشت أثيوبيا معزولة من أبسط مقومات الحياة، حيث عانت من الفقر والمجاعة، حتى سقط الإمبراطور هيلي سلاسي بسبب تلك الطوابير البشرية الهائمة على وجوهها، وجاء الانقلاب العسكري ليضع حدا لانهيار الدولة الأثيوبية في عام ١٩٧٤م، وسيطر العسكر على الحكم وسرقوا ثورة الشعوب الأثيوبية التي كانت تعبر عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وقلبت تلك الصفحة المظلمة من حياة أثيوبيا السياسية، والتي تصدرها (حزب مايسون) بقيادة هيلي فيدة، وتم تصفية القوى الثورية التي قادت ثورة الشعوب الأثيوبية آنذاك، وكانت الفرصة لنظام منغستو متاحة ١٩٧٥م بشكل كبير ليعيد لأثيوبيا الأمن والاستقرار السياسي، حيث أن مشاكل أثيوبيا كانت محددة في تلك المرحلة في مسألتين المجاعة، والمسألة الإريترية، بأبعادها الوطنية والإقليمية والدولية. كان يمكن أن يتوصل النظام آنذاك إلى حل سلمي مع الثورة الإريترية، خاصة وأنه لم تكن هناك في تلك الفترة معارضة مسلحة داخل أثيوبيا بخلاف الثورة الإريترية، ويتفرغ لترتيب أوضاعه داخل أثيوبيا، وبدلاً من ذلك أصر الحكام العسكريون في أثيوبيا على حل المسألة الإريترية عسكريا، ورفعوا شعارات رنانة مثل أثيوبيا (أولا) كما هو حال نظام زيناوي في الوقت الراهن، ووظفوا موارد أثيوبيا الضعيفة في القتال مع إريتريا، والتاريخ يكرر نفسه في هذه الأيام وبطريقة درامية في أثيوبيا التجراي، والذين يستخدمون نفس أساليب (منغستو) في

رفضهم للحلول السلمية مع إريتريا الدولة المستقلة القوية، ودعونا نستعرض أحداث تلــك الحقبة التاريخية التي قلبت الموازين في القرن الأفريقي والتي بدأت من عــام (٨٧ و ١٩٩١م) في الحقيقة أن الوضع الراهن في أثيوبيا يعكس لنا الأزمات السياسية الخانقة في أثيوبيا، والــتي تتكرر بنماذج مختلفة ويمكننا أن نتوقف في عجز نظام منغستو في توصيف الحالة السياســية التي كان يمر بها ودخوله في عنق الزجاجة من عام ١٩٨٨، وحيث أن هذا النظام لم يــدرك ويستوعب طبيعة المتغيرات التي كانت تحدث في العالم في ذلك الوقت، وتلك التصــورات والخطط المعمولة من أمريكا والدول الغربية، لمرحلة التســعينات لإيجــاد طفــرة نوعيــة يستشرقون بها ما يسمى بميلاد النظام الدولي الجديد، كانت المتغيرات في أوروبا الشرقية مثل الإعصار، كل الواجهات التي كانت تتربع على السلطة سقطت، بدءا بالتمرد في (بولنــدا) بقيادة التجمع (التضامن النقابي) مرورا ببلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، وكسر لحــاجز جــدار (برلين) وانتهاء بعاصفة (رومانيا) البعض كان يتنبأ بسقوط الاشتراكية، وبعضهم الآخر كان يقول إنها محاولة لتجديد خلايا الاشتراكية من خلال تطبيق (البروسترويكا) والتي أطــاحت بالتآمر الأمريكي والغربي الخفي بكل الوجود القديم في الكرملين، وأوروبا الغربيــة كــانت تشهد نقلة جديدة في عهد التسعينات بعد توحيد التعرفة الجمركية، والوحدة الاقتصاديــة والسير قدما نحو وحدة اقتصادية وسياسية، وحيث أن أوروبا كانت ولا زالــت تبحــث لنفسها مكانا مقابل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، شهد عام ١٩٨٩ لقاء العملاقــين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في (مالطا) وقبل هذا اللقاء بدأ وفاق بكــل القضايــا الأساسية، كما شهد عام ٨٩ الحوار العربي الأوروبي، الانتفاضة الفلسطينية الــتي هــزت الكيان الصهيوني. كل هذه التحولات والمتغيرات كانت تدفع باتجاه ميلاد عالم جديد، كــان يفترض أن تستوعبه القوى السياسية في القرن الأفريقي وتتعامل مع أبعاد المخطط الأمريكــي الصهيوني في هذه المنطقة بمشاريع جادة، وتوحيد الرؤية والتصورات التي تمكنهم من ضبــط حركتهم مع مصالح شعوبهم، إلا أن غياب مثل هذه المفاهيم والإرادات أدى إلى تغييــب دور ومصالح شعوب القرن الأفريقي، والمعروف أن قطبي الصراع كانا يتمثلان في النظام الأثيــوبي بتحالفاته مع المعسكر الاشتراكي، والثورة الإريترية التي وجدت الدعم والتفهم من أمريكــا والدول الغربية في تلك المرحلة من الحرب الباردة بين العملاقــين. ويــهمنا أن نســتعرض

أحداث القرن الأفريقي في تلك المرحلة لاستيعاب العبر والدروس من تلك المرحلة لفهم ما هو قادم علينا في المرحلة المقبلة.

التحولات في القرن الأفريقي:

كان عام (١٩٨٨ ــ ١٩٨٩ بكامله مؤشرا خطيرا على التدخل الأمريكي المباشر في أوضاع القرن الأفريقي والسعي الجاد في إسقاط النظام الأثيوبي تمهيدا لمشاريع سياسية تحددت في كيانات سياسية واجتماعية في أثيوبيا وإريتريا، والتي كانت بداية حقيقية لفقدان نظام منغستو السيطرة العسكرية في إريتريا، وأثيوبيا نفسها، فقد هزم الجيش الأثيوبي شر هزيمة في جبهة (نقفة) أمام قوات الثورة الإريترية، وفقد أكبر قوة ضاربة للجيش الأثيوبي تمثلت في تدمير ثلاثة ألوية، واستولت الثورة على مستودعات هائلة بالإضافة إلى الدبابات وراجمات الصواريخ وكثير من الآليات، والتي استخدمت بشكل جيد في تحرير إريتريا عام ١٩٩١، وأمام هذه المتغيرات والأحداث المتلاحقة، شهدنا كيف كانت تلهو الفصائل الإريترية المقابلة (للجبهة الشعبية) والتي أصبحت المبادرة السياسية والعسكرية في يدها، وقادت تلك المرحلة باقتدار متناه، وكان الأمل يحدو القوى الوطنية والدول العربية الداعمة للثورة إيجاد التوازن في الساحة الإريترية، وحتى لا تنفرد الجبهة الشعبية بالمصير والقرار الإريتري، وبذلت كل الجهود لتوحيد تلك الفصائل بدأت باتفاقية جدة ١٩٨٣م، ومن خلال متابعتنا تلك اللقاءات والمؤتمرات بين تلك الفصائل أدركنا أن القيادات لم تكن في مستوى المرحلة وكانت عاجزة عن مواكبة التحولات التي كانت تتجه إلى الانفراد الكامل للجبهة الشعبية، بل ولم تكن قادرة أن تأخذ موقع المعارضة في تلك المرحلة، شهد ١٩٨٩م ثلاثة مؤتمرات لثلاثة فصائل، وفي نفس هذا العام تمت وحدة شكلية بين طرف من (جبهة التحرير الإريترية الذين تم اقتطاعهم من التنظيم الذي كان يقوده عبد الله إدريس، بزعامة إدريس قلايدوس، وصالح اياي، وما يسمى التنظيم الموحد الذي أفرغ من مضمونه بقيادة المرحوم (عثمان سبي) والذي لم يبق معه في هذا التنظيم سوى مريديه، وقوات التحرير الشعبية بقيادة محمد سعيد ناود، وأحمد جاسر، الذين رفضوا اتفاقية جدة واتهموا عثمان بالتآمر عليهم، وما يسمى بالقيادة الانتقالية التي انشقت من اللجنة الثورية، بقيادات مجهولة

في الساحة الإريترية، وكل هؤلاء بتناقضاتهم ومراراتهم الذاتية ادعوا بأنهم توحدوا في ذلك العام ولكن تلك الوحدة لم تتقدم خطوة واحدة، إنما كانت مجرد محاولة لتعويق الجهد الوطني الحقيقي في الساحة الإريترية، وتبع هذا اجتماع آخر للفصائل الثلاثة التي عقدت مؤتمراتها للوصول بعد ذلك إلى اتفاق وحدوي وهم المجلس الثوري، بقيادة أحمد ناصر وجبهة التحرير الإريترية، بقيادة عبد الله إدريس، واللجنة الثورية، بقيادة عبد القادر جيلاني، وحركة الجهاد الإسلامية وغيرها. والذين فشلوا في النهاية في وضع تصور موحد، وأنفقوا في شيء واحد وهو التفاوض مع أثيوبيا بوفد موحد في شهر مارس والأول من أبريل ١٩٨٩م في الخرطوم، وفي سبتمبر التفت هذه الفصائل ١٩٨٩م في صنعاء لتحقيق الوحدة بدعوة من الحكومة اليمنية والتي حاولت إنقاذ الموقف الوطني الإريتري في محاولة أخيرة لعل ذلك يساعد في إيجاد صوت وطني قوي يحظى باهتمام الدوائر الأمريكية التي تصدرت عملية تشكيل الوضع السياسي في أثيوبيا وإريتريا، ولكن ماذا حدث أمام هذا الاهتمام؟ تمسكت جماعة عبد الله إدريس، والمجلس الثوري أحمد ناصر بالتنسيق لإتمام الوحدة بعد عامين وكأن الأحداث الجارية والمتلاحقة في القرن الأفريقي ستكون في انتظارهم، ولا زال هذا الوهم يلاحقهم، وطرح فصيل آخر مثل اللجنة الثورية استمرار التنسيق وإكمال الوحدة بعد عام وثلاثة أشهر، بينما طرح التنظيم الموحد بقيادة السيد عمر برج، وبشكل واضح بعد تقييمه للأوضاع المحيطة بإريتريا إتمام الوحدة الفورية بعد ثلاثة أشهر ورفض صيغة التنسيق التي لا تؤدي في النهاية إلى وحدة اندماجية، وفي الأخير وبعد جهد جهيد اتفقوا على تعديل السنتين واستمرار التنسيق لمدة سنة دون تحديد واضح لإتمام الوحدة، غير عابئين بالطبع بتطورات الأحداث في الساحة واندفاع الجبهة الشعبية بتحرير المدن وميناء مصوع التي كانت ضربة واضحة للنظام الأثيوبي، وكانت قيادة الجبهة الشعبية ترفض مجرد التنسيق مع هذه الفصائل ناهيك عن الوحدة معها، ونأت بنفسها عن تلك المتاهات وتضييع الوقت الذي أصبح سمة ملازمة لتلك القيادات المفلسة إلى يومنا هذا، وحتى تتخلص الجبهة الشعبية من الضغوط الخارجية عمدت إلى افتعال المعارك مع هذه القيادات ودفعها للدخول إلى السودان، بل وشرعت في تصفية العديد من القيادات العسكرية البارزة وأهمهم القائد العسكري الكبير «محمود حسب»، والكوادر السياسية، وضمن هذا الإطار تمكنت الجبهة

لشعبية من الإيحاء للمحيط الإقليمي والدولي بأها الجهة المؤهلة في اتخاذ القرارات الوطنية الحاسمة في الساحة الإريترية، وهكذا شرعت في سبتمبر ١٩٨٩م للتفاوض مع النظام الأثيوبي بوساطة أمريكية وبحضور الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في (أطلانطا) وتقرر أن يكون استمرار هذا اللقاء في (نيروبي) تم هذا اللقاء بالفعل بحضور جيمي كارتر وشخصيات أفريقية، واتجهت الأحداث بعد ذلك إلى تدمير النظام الأثيوبي من داخله وتصاعد دور القوميات الأثيوبية التي بدأت تبحث عن نفسها في الخارطة الأثيوبية، النظام الأثيوبي كان معتمدا حتى نهاية ١٩٨٨م على الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية وكوبا، ولم يكن بمقدوره فهم تلك المتغيرات التي كانت تحدث في العالم والتي تركزت بإحداث التغيير الشامل على الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية، وبالتالي سرعان ما انهار تحال أثيوبيا بفعل تلك المتغيرات الدولية، وهذا ما فوجيء به منغستو عندما زار موسكو في شهر يونيو ١٩٨٨م وكعادته كان يمني نفسه عند لقائه بالمسؤولين السوفييت بالدعم العسكري والسياسي من قبلهم لكن لقاءه بالرئيس (غورباتشوف) فوجيء بحديث لم يتوقعه فقد صارحه القادة السوفييت بأوضاعهم الداخلية، ونصحوه بالبحث عن حل يخرجه من مأزقه الداخلي المتفجر، وبالرغم من ذلك تقدم بكشوفات الأسلحة الطائلة إلى (غورباتشوف) فرد عليه بصورة واضحة (أنت في حاجة إلى سلام وليس إلى سلاح) وتلك كانت آخر زيارة له، من هنا أدرك منغستو بأن أيامه قد اقتربت، وسعى يمينا وشمالا، يبحث عن الحل السلمي مع الثورة الإريترية، وحاول أن يجرب حظه باستقبال خمسة من الإريتريين الذين كانوا منلضلين في صفوف الثورة الإريترية ١٩٨٩م وأقنع بهم الشعب الأثيوبي، بأنهم زعماء جبهة التحرير الإريترية واعتقد هؤلاء الخمسة بأنهم يمكن أن يشكلوا رقما داخليا أمام المد الانفرادي للجبهة الشعبية، ويدافعوا عن حقوق المنخفضات كما لقبهم بذلك نظام منغستو ولكنهم نسوا أنهم أمسكوا بسفينة غارقة بتلك العواصف الدولية والداخلية، ثم شكل النظام بعد ذلك لجنة لزعماء المرتفعات المسيحية، بل ووصل الأمر بمنغستو الذي كان يعادي العالم العربي بإرسال وفود تطوف أرجاءه، رافعة شعار السلام وحل القضية الإريترية بالأسلوب السلمي وطلب وساطة من دول عربية وسقط في أحضان اليهود كما هو حال عصابة وياني تجراي الآن في أثيوبيا، حاولوا أن يساعدوه بالخبراء وبالدعم العسكري والاقتصادي، ولكن بعد أن

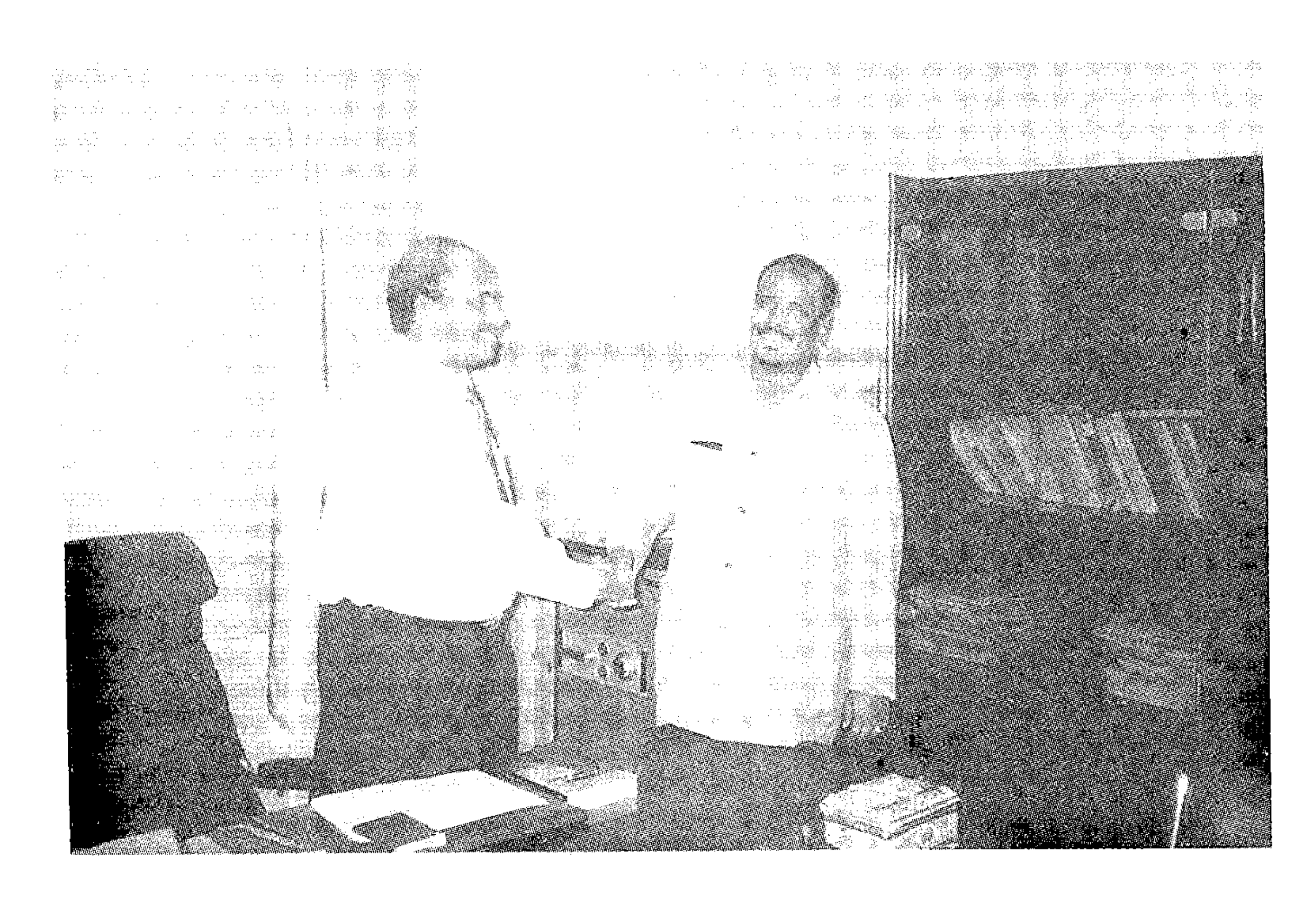
غرق النظام في وحل أخطائه الجسيمة وأصبح انتشاله شبه مستحيل وهوى نظام (منغستو) في نهاية المطاف وسقط في شر أعماله وخرج مهزوما من أثيوبيا في مايو ١٩٩٠م وخلف وراءه أثيوبيا المحطمة اقتصاديا والممزقة سياسيا واجتماعيا، ومن المتغيرات الكبيرة التي حدثت في يونيو ١٩٨٩م نجاح ثورة الإنقاذ في السودان، والتي كانت من المؤشرات الإيجابية في التفاعل مع معاناة الشعب الإريتري وثورته التحررية، والمعارضة الأثيوبية المسلحة التي كانت تقاوم النظام الشيوعي في أثيوبيا، ونتيجة لتعاون ودعم حكومة البشير لإسقاط نظام منغستو، جاء نظام ما يسمى بالجبهة الديمقراطية للحكم، واستبشرت كثير من القوميات في أثيوبيا بالشعارات الديمقراطية وحقوق القوميات التي عبرت عنها الجبهة في مؤتمر (أديس أبابا) الذي عقد في ٣ يوليو ١٩٩١م والذي شارت فيه ٢٤ حركة سياسية وقومية وشخصيات وطنية، وشاركت فيه الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بشكل مراقب، وكانت مهمة المؤتمر مناقشة مستقبل أثيوبيا بجوانبها المركزية وحرية القوميات في الانفصال، وبقاء تلك الأقاليم والقوميات في إطار وحدة أثيوبيا، وقد حسم هذا الموقف (السلطان علي مرح) زعيم إقليم العفر المسلم وهو أكبر إقليم في أثيوبيا بقوله، داخل المؤتمر (نعم لوحدة أثيوبيا لا لتمزيقها)، وأكد على بقاء مركزيتها كما هي في تاريخها المعاصر، وحظي بتصفيق كبير من كل الحاضرين، وكانت هذه رسالة واضحة من الغالبية الإسلامية في أثيوبيا، بأنه برغم ما وقع عليها من الظلم والاضطهاد من الحكام المسيحيين وإنكار حقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية، إنهم مع وحدة أثيوبيا ومع التعايش بين كل القوميات، وهذا ما تضمنته قرارات مؤتمر (أديس أبابا) والتي ورد فيها (كفالة حقوق الإنسان مثل حرية العقيدة، والرأي، والاجتماع، وتكوين الأحزاب، وقد قرأ هذه الوثيقة زيناوي)، وقال داويت يوهنس المتحدث باسم المؤتمر بأن الوفود اتفقت على مبدأ اقتسام المناصب الحكومية بين مختلف المجموعات العرقية والسياسية وتمخض المؤتمر عن ترشيح ٨٧ عضوا لإعداد مسودة الدستور الأثيوبي، ولم يبق من كل هذه الشعارات والوثائق والعهود التي أبرمت في ذلك المؤتمر سوى شيء واحد وهو سرقة تضحيات الشعوب الأثيوبية ونضالاتها الجسورة من قبل حزب وياني تجراي، الذي استأثر بكل شيء في الدولة الأثيوبية، وقام بتصفية الفصائل والقيادات السياسية التي تحالفت معه وقام بإعادة تركيب تلك الفصائل والأحزاب بالطريقة التي تمكنه

من الانفراد بالسلطة في أثيوبيا، وفتح أبواب السجون والاعتقالات وانتهاكات حقوق الإنسان، ودخلت أثيوبيا في عهد حكومة التجراي في مرحلة أكثر ظلاما وتعاسة وشقاء، وكل هذا يتم تحت مظلة الديمقراطية، والذي كشفته المنظمات الدولية لحقوق الإنسان ومنظمات العفو الدولية في العالم، ودخلت أثيوبيا من عام ١٩٩٤ في حروب داخلية تقودها المعارضة الأثيوبية المسلحة التي طعنها التجراويون من الخلف، وتعيش أثيوبيا في حالة حرب يومية ناهيك عن حروبها الخارجية مع الصومال، وحربها التي فجرتها مع إريتريا منذ ١٩٩٧م والتي ألحقت وتلحق دمارا واسعا بأثيوبيا، وكأننا نعيش هذه الأيام في عهد نظام منغستو وحروبه التي طالت الداخل والخارج وأرجعت أثيوبيا إلى عهد ما قبل نظام الإمبراطور في أثيوبيا. **وبعد هذا كيف يمكن أن نتصور أحداث القرن الأفريقي؟** بعد هذا الاستعراض لمرحلة طويلة من الصراعات والحروب والفوضى السياسية في هذه المنطقة والتي لا زلنا نعيش نماذجها بسبب حكامها الذين تحولوا إلى تجار حروب، ولا زلنا نشاهد فصول الحروب القومية الدموية في أثيوبيا، والحروب القبلية التي دمرت الدولة الصومالية وأخرجتها من معادلة القرن الأفريقي، إن شعوب القرن الأفريقي تتطلع إلى بروز أنظمة وطنية تنبع من قلب معاناتها الوطنية، وتركز اهتماماتها بالنهوض الاقتصادي والتعليم والصحة وربط دولهم بعجلة التقدم الحضاري، وهذا يتطلب بالدرجة الأولى القضاء على النزعة التوسعية في أثيوبيا، وتصدير الحروب إلى دول المنطقة، والسعي إلى إيجاد قوى سياسية تتفهم معاناة أثيوبيا، وتتجاوز تلك البؤر الفاسدة التي أغرقت أثيوبيا في صراعاتها القومية والإقطاعية، وحالت دون تطورها ومواكبتها للمتغيرات العصرية، وإذا لم يحدث مثل هذا التغير في أثيوبيا، فإن الأمل ضعيف في استقرار أثيوبيا السياسي وحجم مأساتها سوف يتسع، وأمامنا الفصول المؤلمة التي دخلت فيها أثيوبيا منذ أن تسلم الحكم فيها قومية التجراي الشيفونية، التي تحاكي ممارساتها وتوجهاتها القومية المظلمة العهود الصليبية، التي مزقت أثيوبيا وحولتها إلى غابة للاقتتال بين قومياتها ورؤوسها الإقطاعية وممالكها الجائرة، لقد تبددت كل الآمال التي كانت معلقة في حكومة التغراي بسبب تلك الشعارات المزيفة التي استلمت بها الحكم وليس هناك أمل في أي تغير ما لم تسقط حكومة التغراي المغامرة بمستقبل أثيوبيا، أما فيما يتعلق بأوضاع الصومال الشقيق فإن الصورة تبدو غامضة إلى حد كبير، بسبب أن هذا البلد تحول

إلى غابة كبيرة تحطمت في إطارها الدولة وكل المقومات التي كان يمكنها أن تنهض بالشعب الصومالي، وأصبح تجار الحروب هم واجهة الصومال من دون أن يستندوا إلى سند شعبي، والفصائل التي تدعى بأنها قوى سياسية هم مجرد عصابات ولعنة على حاضر الصومال. لقد نجح الشعب الصومالي من عام ١٩٩٥ في إيقاف الحرب الأهلية، ورفض التعامل مع تلك الفصائل المجرمة، وبرزت القوى الحديثة من الشباب الوطني المستنير، وقطاع كبير من المثقفين الصوماليين، ويسعون إلى انتشال الصومال من الوادي السحيق الذي وقع فيه، ونجحت المحاكم الشرعية الإسلامية في إعادة الأمن والاستقرار في مناطق كثيرة من الصومال، وهناك محاولات جادة من القوى الوطنية الإسلامية في الصومال لإعادة الاعتبار للهوية العربية في الصومال، ويركزون اهتمامهم في التعليم العربي وبناء المرافق التعليمية، ويكفي أنهم افتتحوا (جامعة مقديشو) في ظل هذه الظروف الصعبة، ومديرها ا لدكتور علي شيخ محمد أبو بكر، وهذه القطاعات الواعية والمدركة لأبعاد المخاطر المحيطة بالشعب الصومالي الشقيق، هي الأمل الوحيد للشعب الصومالي بالخروج من هذه الحالة المعقدة، وإن الرهان على تلك العصابات التي تورطت في الحرب الأهلية يعتبر مضيعة للوقت وهدرا للطاقات العربية والإسلامية في هذا الوقت، ولكننا نأمل ونتطلع إلى المبادرة التي أطلقها الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر غيلي، والتي جاءت في الوقت المناسب خاصة وأن أثيوبيا المعوقة للمصالحة الصومالية مشغولة بحربها مع إريتريا، وهاذ يفسح المجال أمام الجامعة العربية والدول الإسلامية الجادة في إغلاق الملف الصومالي، وإنهاء مأساة هذا الشعب الشقيق وإعادة الصومال إلى وضعه الطبيعي في القرن الأفريقي، وهذا يؤدي إلى تعزيز الاستراتيجية العربية في القرن الأفريقي، وانتزاع الورقة الصومالية من أثيوبيا في هذا الوقت بالذات فرصة تاريخية لن تتكرر، وإذا نجحت مبادرة جيبوتي والتي تحتاج إلى الدعم العربي والإسلامي، والوقوف إلى جانب الرئيس الجيبوتي الذي نشكر له هذه اللفتة الكريمة للوقوف بجانب أهلنا في الصومال.

أما الأوضاع في إريتريا فإننا نعلم الظروف التي استقلت فيها إريتريا: والتي جاءت كل العوامل المحلية والدولية لصالح انفراد الجبهة الشعبية بالحكم في إريتريا، والتي سنت كل القوانين والتشريعات لتركيز خطها السياسي، والذي يواجه بالرفض ويقاوم من كثير من القوى الوطنية الإريترية، وإن آراءنا ومواقفنا وجهدنا الإعلامي واضح في هذه المسألة، ولن

نحيد عنها قيد أنملة، ما لم تبرز قيادة الجبهة الشعبية بتغيرات جوهرية في مشاريعها السياسية وسياساتها الداخلية والخارجية، وأعتقد أن الغزو الأثيوبي لإريتريا وأطماع التغراويين للقضاء على الدولة الإريترية، أحدثت هزة كبيرة في سياسات ومشاريع وخطط الجبهة الشعبية وانفرادها بالسلطة، وهناك تيارات وطنية داخل تنظيم الجبهة الشعبية تتحدث بصوت علني عن الممارسات والتوجهات الخاطئة للجبهة الشعبية، وهذه ظاهرة صحية يجب أن تتفاعل معها قيادات وكوادر هذا التنظيم، إذا أرادوا أن يتحولوا إلى حزب سياسي تتفاعل الجماهير مع أفكاره وآرائه السياسية في المستقبل البعيد، إن الشعب الإريتري عانى ويعاني من ويلات الحروب الداخلية والخارجية، وهو في حاجة ماسة إلى السلام والتنمية والاستقرار، وقيادة الجبهة الشعبية بمقدورها أن تفعل الكثير إذا أرادت أن تنقذ الشعب الإريتري من المخاطر الداخلية والخارجية، وإن الوضع الداخلي في إريتريا سيشهد تحولات سياسية كبرى إثر نهاية الحرب مع أثيوبيا، ونأمل حدوث ذلك، حتى نتمكن من حماية إريتريا والدفاع عنها وترسيخ دعائم الدولة الإريترية المستقلة.



□ المؤلف مع السفير الصومالي في القاهرة محمد عبد الله حسن عام ١٩٩٦م

وحدة القوى الإسلامية هي الرد الطبيعي على التطورات الراهنة

لا شك أن القوى الإسلامية في الساحة الإرترية تستند إلى تراث وطني ونضالي يؤهلها للصمود في وجه كل المخاطر والاحتمالات التي تعززها طبيعة الصراع والمواجهة مع النظام الطائفي في (أسمرا)، وحيث إن الثورة الإرترية قد تفجرت بمنطلقات وطنية إسلامية جسدت معاناة المسلمين ومطالبهم المشروعة ضد الوجود الاستعماري الإثيوبي. ولكن القوى الإسلامية الإرترية تظل محكومة بعوامل الأمراض الاجتماعية التي صاحبت تجربة الثورة الإرترية، إلى جانب ضعف النضوج الوطني وغياب العلاقات التنظيمية والسياسية المنضبطة بهموم وقضايا الجماهير المباشرة، وأيضا عدم قدرتها في التجاوب مع مهام كل مرحلة ومعطياتها وأدواتها المفرزة، وإذا حاولنا أن نتعمق في أطراف الحركة الإسلامية الإرترية سنجد أن معظمها كان محكوما بردود فعل وطنية نابعة من الدمار الذي خلفته الفصائل العلمانية، التي تمثلت في (جبهة التحرير الإرترية) وملاحقها الباهتة، وتظل حركة الجهاد الإسلامي الإرتري رد فعل وطني مناهض لممارسات وجرائم (الجبهة الشعبية) الطائفية والتي طالما استهدفت طمس هوية المسلمين في إرتريا، كما لم تكن حركة الجهاد الإسلامي الإرتري نتيجة طبيعية لجهود فكرية ومنهجية وتراكم تجارب إسلامية في الساحة الإرترية، مما عرضها من الوهلة الأولى إلى السقوط أمام هزات وأطماع ذاتية وتيارات متأثرة بممارسات وتجارب الفصائل العلمانية الإرترية، ونستطيع أن نقول أن التنظيمات الإسلامية الراهنة خاصة حركتي "الجهاد الإسلامي ـ الخلاص الإسلامي" تمثلان مشروعا إسلاميا قابلا للتطور والنهوض، كما أنه معرض للفشل والانهيار كما هو حال الكثير من الحركات الإسلامية في المنطقة، التي لم تتمكن من التفريق بين المهمات المرحلية والبعيدة المدى مما جعلها في تصادم مع مطالب وهموم الجماهير المباشرة، ومن هذا الفهم فإن الجماعات الإسلامية في حركتي الجهاد الإسلامي والخلاص الإسلامي، مطالبة بإعادة النظر في مواقفها المنفعلة بأحداث معينة، وبذل الجهود لصياغة مشروع سياسي إسلامي نابع من واقع الحال السياسي المحلي، وحال الظروف الإقليمية والدولية التي تقف حائلا دون بروز معارضة إسلامية إرترية، والتفكير يجب أن يكون مركزا في انتشال المسلمين من حالة الضياع والضعف السياسي التي تحيط بمستقبلهم ووجودهم في إرتريا الوطن، بعيدا عن عقلية التمحور والاصطفاف وراء مواقف مذهبية وتوجهات

نشر في المستقلة بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٧م.

فكرية وسياسية لا تتناسب ومعاناة المواطن الإرتري المسلم، كما أنها تتعارض تماما مع البنود المباشرة التي ترتكز عليها معارضتنا للنظام الطائفي في إرتريا، ونأمل أن تسلك قيادة حركة الخلاص الإسلامي الجديدة منهجا يتطابق مع الروح التي سادت مؤتمرهم الأخير، لتؤكد بأنها حريصة على الحوار الوطني، وأعتقد بأن هذه الحركة قد أدركت منذ فترة على أنها يجب أن تركز جهودها في الصراع السياسي المباشر مع (الجبهة الشعبية) وتخاطب العقل الوطني الإرتري بما يتوافق ومهام مرحلة إسقاط النظام الطائفي في (أسمرا)، وبلورة مواقفها السياسية بهذا الاتجاه على الصعيد الوطني، وبصرف النظر عن حجم وإمكانيات حركة الخلاص الإسلامي وما تعيشه من تداخلات وانفعالات داخلية ناتجة من بعض المحاور السياسية التي يجب أن لا تتجاوز اجتهاداتها وخلافاتها ميدان التنظيم ومؤسساته، ويبدو أن حركة الخلاص قد تجاوزت مرحلة هامة من عملها السياسي وذلك بإحداث تغيير في الهيكل القيادي خاصة رأس التنظيم والمجيء بعملية توافق قيادي تعزز الموقع السياسي والتنظيمي للحركة وهو مؤشر إيجابي يوحي بالانسجام الفكري والسياسي الذي وصلت إليه هذه الجماعة الإسلامية، كما أن هذه الحركة تنطلق من مشروع وطني وسياسي تعتقد بأنه صالح للساحة الإرترية، ولكنه كان يفتقد حتى الآن إلى الأدوات السياسية المرنة التي تعبر بوعي ينفذ إلى واقع العلاقات الاجتماعية والسياسية في الساحة الإرترية، والفرصة متاحة لهذه الجماعة لتطوير مشاريعها السياسية وتوسيع رقعتها الجماهيرية، إذا ركزت في إيجاد معادلة توحد الجهود الإسلامية وتعكس وحدة العمل الإسلامي في الساحة الإرترية، دون الدخول في أوهام حسم الصراعات من وراء الكواليس، واعتماد أساليب التشهير الإعلامي كما ورد في (مجلة النفير) عدد رقم (٧٨) التابعة لحركة الخلاص في مقال صدر في نفس العدد من المجلة التي صدرت فيها تلك القرارات والمشاريع المضيئة للمؤتمر، إذ يقول كاتب المقالة عن (شهداء حركة الجهاد الإسلامي وتضحيات الشباب الجهادي المسلم في إرتريا، وما يقدمونه من ملحمة جهادية ترفع هامات المسلمين في إرتريا، بأن ذلك يدخل في دروب المتاهات وأن هؤلاء المجاهدين لا قضية لهم سوى التخريب والقتل وإيذاء المواطنين ووضع المتفجرات والألغام... إلخ) هذا المقال جعل الكثيرين يتشاءمون من القيادة الجديدة للحركة ويعتبرونها امتدادا لتلك الأحقاد والحسابات الخاطئة، ولكن اتضح الآن بأن كاتبه من المتضررين وربما يكون من الألغام المزروعة التي عانت منها هذه الحركة، والقرار الذي يجب أن تتخذه هذه القيادة الجديدة إذا كانت تعبر عن حس جديد ومتفهمة لطبيعة المرحلة التاريخية هو أن تقوم بعملية تطهير الحركة من مثل هذه العاهات والفيروسات الضارة، وهذا أمر خطير لا يمكن تجاوزه بهذه السهولة، حيث أن الكل يعلم بأن حركة الجهاد

الإسلامي بقيادة الشيخ (ابوسهيل) تقدم شهداء من خيرة شباب إرتريا من علماء ومشايخ وخريجي جامعات من أجل قضية المسلمين في إرتريا، ونظام (افورقي) نفسه يشعر بالخطر الذي تشكله هذه الحركة، ولا خلاف في نقد بعض ممارسات قيادة الحركة وكشف أخطائها بالطريقة التي لا تسيء إلى الجهاد والمجاهدين في هذه الحركة وتجاوزات ربما طالت الأبرياء، لكن كل هذا يتم عبر قنوات داخلية تكشف هذه الممارسات، وتعزل هذه القيادة وغيرها عن جماهيرها، لكن أن تقدم مثل هذه القضايا الحساسة في الإعلام لإضعاف روح الجهاد، ولتبرير جرائم (الجبهة الشعبية) ضد المسلمين في إرتريا، فهذا أمر يصب في خانة الخيانة الوطنية الكبرى، وهي مسألة أردت أن أوضحها في مسار تناولنا للتوجه الجديد الذي عبر عنه مؤتمر حركة الخلاص الذي تعلق عليه الآمال الكبار في قيادته الجديدة، ونقول بأن قيادة الحركة مطالبة بتقديم مشروع عملي يساعد في بلورة نقاط اللقاء وتوحيد الجهود وتشكيل إطار سياسي يساهم في تجاوز تلك المحطات السلبية في علاقات أطراف العمل الإسلامي في الساحة الإرترية.

أما الطرف الآخر من النشطين في العمل الإسلامي والذي تمثله (حركة الجهاد الإسلامي) فهي حركة ينتظم في إطارها قطاع واسع من الشباب المسلم الملتزم، والتي تتطلع إلى إقامة المجتمع الإسلامي الفاضل، وهي رد فعل طبيعي للممارسات الطائفية (للجبهة الشعبية) ومعظم قياداتها هم من الطلاب الذين تخرجوا من جامعات المملكة وينتهجون التوجه السلفي إلى حد كبير والذي يركز في تحرير عقيدة التوحيد من الشركيات والممارسات التي تتعارض مع كتاب الله وسنة رسوله ﷺ كما أن الحركة تمتلك برنامجا فكريا وسياسيا واضحا، وكان يفترض أن يتعايش هؤلاء الشباب مع حركة الرواد الإسلامية التي كان يقودها الشيخ (محمد إسماعيل عبده) والأستاذ (حامد تركي) والذين يمتلكون خبرات نضالية وسياسية وتنظيمية كانت تؤهلهم لقيادة حركة الجهاد الإسلامي من دون أن يكون في داخلها صراعات مذهبية أو محاور سياسية، ولكن فيما يبدو أن الطرفين انطلقا من خلفياتهما الفكرية وتوجهاتهما الإسلامية بمفاهيم الخطوط التي تحكم كلا منهما إلى أن تم بينهما الطلاق في عام ١٩٩٤م بسبب الاتهامات السياسية المتبادلة، وشعور جناح (أبو سهيل) الذي كان يقود الجناح العسكري للحركة بأن القيادة السياسية تتآمر عليهم وتحجب عنهم الدعم المادي والتمويني لتعويق النشاط العسكري للمجاهدين في الداخل، إلى جانب رفض جناح (أبو سهيل) مجرد التفكير في الحوار مع النظام الطائفي في (اسمرا) بخلاف جناح (عرفة) الذي لم يمانع في الحوار مع النظام الحاكم في إرتريا بصرف النظر عن القناعة في برامجه وأهدافه

السياسية، وانصرف جناح (أبو سهيل) بعد الانقسام عن جماعة (عرفة) لإيجاد تنظيم عسكري جهادي قوي يكرس كل جهوده للوقوف على أرضية راسخة ضد (الجبهة الشعبية) واستطاعوا أن يحيطوا تنظيمهم بعلاقات تنظيمية منضبطة وممارسات حديدية لا تسمح بسهولة الدخول إلى التنظيم والخروج منه، وهذا الاتجاه استطاع أن يفرض واقعا سياسيا وعسكريا في الساحة الإرترية، ويحاول أن يكون ندا (للجبهة الشعبية) ولكن أمامه تعقيدات اجتماعية وأحقاد سياسية ومحيط خارجي لا تسمح بأن تعبر هذه الحركة عن عامة المسلمين في إرتريا بكل فئاتهم المختلفة ومشكلة طرف (أبو سهيل) أنه يعاني من حساسية مفرطة من الحوار مع الأطراف الأخرى من المعارضة ويعتقدون أنهم مخترقون من (الجبهة الشعبية) وصدقت بعض تقديراتهم في هذا المجال، حيث أنهم قدموا أدلة دامغة للفصائل الإرترية وللسودان، بأن أجهزة أمن الشعبية متوغلة في كثير من فصائل المعارضة الإرترية، ومما دعم موقفهم هذا بأن أجهزة الأمن السودانية نفسها قد ألقت القبض على عناصر من داخل تنظيم جناح (عرفة)، كما أن نفس الاختراقات تعاني منها الفصائل الأخرى، خاصة جناحا (عبد الله إدريس) و(إبراهيم محمد علي)، ومن هنا يتضح بأن مسألة الوحدة الاندماجية غير واردة بالنسبة لحركة الجهاد الإسلامي الإرتري ولن تقدم على ذلك، ولكن الشيء الذي يجب ان يعلمه جناح (أبو سهيل) بأن المسلمين في إرتريا ليست لهم الإمكانيات والقدرات والنفس الطويل الذي يجعلهم يوزعون جهودهم وطاقاتهم بين فصائل مختلفة ومتعارضة، ولا يقبلون أن يكونوا ضحايا خلفيات مذهبية وفكرية، بل وليسوا معنيين بحسابات الأجنحة السياسية الإرترية، وإنهم أمام قضايا محددة هي استرجاع حقوقهم السياسية والدينية، وتأمين ثقافتهم العربية الإسلامية، في ظل التعايش الوطني الديمقراطي مع الالتزام الدقيق بالتركيبة الوطنية الإرترية. والمسلمون في إرتريا لا زالوا يتذكرون ما خلفته تلك القيادات والفصائل المنبوذة التي تسببت في إضاعة حقوقهم وإخراجهم من المعادلة السياسية تماما. الوقت ليس في صالح الخلافات والمشاريع الفكرية والسياسية لمن يستوعب طبيعة التطورات الدولية وانعكاس ذلك على القوى الإقليمية والعربية والإسلامية، ولا تتوقع أي جهة إرترية بأنها ستجد الدعم والتأييد الذي كان قبل استقلال إرتريا، والوضع اختلف تماما وإرتريا هي دولة مستقلة يحكمها تنظيم سياسي إرتري استطاع أن يحيط نفسه بعلاقات إقليمية ودولية، وليس هناك أي استعداد من المحيط العربي والدول المجاورة لإغضابه والدخول معه في خلافات مكشوفة، لذلك فإن على القوى الإسلامية في حركتي (الجهاد والخلاص) أن تدرك حقيقة الموقف وتعتمد المواقف التالية قبل فوات الأوان:

(١) الدخول في حوار مباشر بين حركة الخلاص الإسلامي وحركة الجهاد الإسلامي باعتبارهما الجهة التي يمكن أن تعبر عن مطالب وحقوق المسلمين في إرتريا، وخلافنا مع (افورقي) أصلا هو استرجاع حقوق المسلمين في إرتريا وليس لنا دعوة بتوجهات الفصائل العلمانية الأخرى التي تريد السلطة ولو على جماجم المسلمين في إرتريا، نحن نريد استعادة حقوقنا في ظل دولة التعايش الديني والثقافي، ولا نفرط في حقوق المسلم والمسيحي معا، والحوار يجب أن ينطلق من نقطة مركزية واحدة وهو الاتفاق على منظور واحد، وهو مقاومة النظام بكل الوسائل، والعمل على إسقاطه إذا لم يتجاوب مع حقوق الغالبية المسلمة، وضمن رؤية وطنية عميقة ومحددة بعيدة عن المنطلقات الفكرية والمذهبية، ونحن مطالبون أولا باستعادة الأرض والحق، والتأكيد على وجودنا السياسي كطرف رئيسي في الساحة الإرترية، وبعد ذلك يمكننا أن نجتهد في تقديم الحلول والمشاريع التي تنهض بإرتريا الدولة المستقلة.

(٢) الحوار بين الطرفين ليس الهدف منه الوحدة الاندماجية، وهذا غير مطلوب الآن ومتروك لاستعادة الثقة بين الطرفين، ولكن لتشكيل إطار سياسي وإعلامي وعسكري واقتصادي، وواجهة خارجية يتم اختيار أفضل العناصر المرنة من الطرفين، والتي تضع الأسس التي تمكن العمل الإسلامي الإرتري من التعايش والتعاضد بين تياراته المختلفة وتخرجه من دائرة الخصومة والفجور السياسي الذي وصل إلى درجة النكوص بالعهود والمواثيق مع الله تعالى.

(٣) التنسيق المباشر بين أميري حركتي (الجهاد والخلاص) وإجراء لقاءات مستفيضة لأن دور الأمير في كلا الحركتين له تأثير كبير في دعم الثقة بين التنظيمين، وهما مؤهلان لإقناع قواعدهم ومؤسسات التنظيم بضرورة توحيد الجهود الإسلامية وإشاعة روح التضامن والتآلف بين قواعد التنظيم وقياداته وكوادره الأساسية.

(٤) عقد ندوة سياسية وفكرية عاجلة بين الطرفين فقط تحضرها أطراف الجهتين للمناقشة المفتوحة حول طبيعة العمل الإسلامي وموجهاته في الساحة الإرترية، والاتفاق على مراحل إعلان المشروع الإسلامي في إرتريا، وتقديم مشاريع ودراسات تنظيمية وسياسية ترتكز عليها الأدوات السياسية في حركة التنظيمين والتي ستسهل فيما أعتقد التقارب الفكري والسياسي وتزيل الحواجز التي نتجت عن الخلافات الطارئة والوهمية التي حالت دون بروز المشروع الإسلامي بأفاقة الوطنية الإرترية.

(٥) تشكيل وفد خارجي يعبر عن القضايا المركزية وهي كشف وتعرية نظام (أفورقي) الطائفي، وبلورة معاناة المسلمين واستعادة حقوقهم السياسية والدينية والثقافية، ويمكن أن يتم تبادل رئاسة الوفد كل ستة أشهر حسب رغبة الطرفين، أو يترك الأمر لتقديرات الوفد الخارجي، وهذا التحرك الخارجي في إطار موحد سيساعد كثيرا في تفهم قضية المسلمين في إرتريا، وسيدفع الدول المجاورة للتعامل مع هذه الواجهة التي تعبر عن مصداقية القوى الإسلامية الإرترية، وأنا واثق أن ذلك سيزيل كثيرا من التحفظات والضبابية تجاه الحركة الإسلامية في إرتريا، وبخلاف هذه التوجهات في الظروف الراهنة، فإننا سنتحمل مسؤولية مضاعفة في ضياع حقوق المسلمين في إرتريا، خاصة ونحن لا نعلم ما ستسفر عنه الحرب الإرترية التجراوية، وهناك تحرك تجراوي الآن في الساحة الإرترية بدعوة المعارضة الإرترية إلى (أديس أبابا)، وعلمنا أن الكثير منهم قد وصل إلى (أديس أبابا)، حيث أن هناك مباركة أمريكية ألمانية لإسقاط نظام (افورقي) ولكن سيكون البديل هم عناصر الحركة الديمقراطية وغيرهم من العلمانيين الذي دمروا حقوق المسلمين في إرتريا وأعتقد أن البديل الذي ترضى عنه أمريكا والغرب سيكون علمانيا، ولكن هناك موافقة تامة من الأمريكان بأن لا يتم استبعاد القوى الإسلامية الفاعلة في المعارضة الإرترية، وحكومة (زيناوي) تشترط لدعم المعارضة الإرترية تشكيل (جبهة وطنية عريضة) لإسقاط النظام، ولا يمانعون في مشاركة حركتي الجهاد الإسلامي والخلاص الإسلامي في أي حكومة إرترية، ولكن تجربة التجراويين مع الصومال واضحة، حيث حضر الصوماليون إلى (أديس البابا) وهم ثلاثة فصائل، فرجعوا منهم بعد عدة أشهر (٢٥) فصيلا، مما عمق المأساة الصومالية وتحولت التنظيمات الصومالية إلى مجرد قبائل (ودكاكين)، والتجراويين غير مؤتمنين على حقوق المسلمين في إرتريا، كما أن أطماعهم في إرتريا تجعلنا نتردد في التعامل معهم، كل هذه القضايا والتطورات لا يمكن مواجهتها والتصدي لها إلا باتفاق وتوحيد جهود حركتي (الجهاد الإسلامي والخلاص الإسلامي) وارتفاعهما إلى مستوى المسؤولية التاريخية، حيث أن الوقت قد حان لكي تنصرف الحركة الإسلامية لتوحيد صفوفها والتعامل مع مواقف وقضايا استراتيجية تعني القرن الأفريقي، وإذا حاولوا تجاهل دقة هذه المرحلة وما تمثله من أهمية قصوى نسبة للمخطط المقترح الآن في إرتريا، والذي يستهدف إسقاط نظام (افورقي) والمجيء بتيار علماني أكثر خطورة وحقدا على الإسلام والمسلمين في إرتريا، فإنهم سيقعون في خطأ فادح، ولا بد من تحكيم العقل وتجاوز العواطف واعتماد المنظور الوحدوي كأساس ومخرج لكل المشاكل التي تعترض مسيرتنا الوطنية.

مناقشة مفتوحة:

أين تكمن عوامل ضعف القوى الوطنية الإسلامية الإرترية؟

لا شك أن الفهم الطبيعي للخلافات السياسية، والتعامل معها على أساس إحداث التغيير الشامل في الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية، والتركيز على النهوض بالشعب الإرتري من التخلف والأسباب التي أوقفت تقدمه، تمثل المداخل الأساسية في تشكيل المواقف السياسية، والنضال من أجل بلورة القناعات، التي تعبر عن هموم شعبنا في الجوانب المختلفة، وفي غياب هذا الفهم الطبيعي والتصور العقلاني، فإن الضياع هو الذي ينتظر كل القوى السياسية الإرترية، مهما حاولت أن تغطي مواقفها بشعارات وطنية زائفة لا علاقة لها بجذور القضايا الوطنية التي يعيشها شعبنا، ومن هذا المنطلق نطرح التساؤل التالي، أين تكمن أزمة أو مأساة القوى الوطنية الإرترية، خصوصا التيار الإسلامي منها ؟، أقول في توصيف هذا الواقع، وأنا جزء منه، أن مأساتنا تكمن في النقاط التالية:

١ ـ من الملاحظ أن القوى الوطنية الإسلامية الإرترية تقوم في البداية بعمل، وتقود مشاريعا وطنية بحماس كبير وتضحيات وعطاء مجزيين، وعندما تواجه أي مشكلة، أو عقبات أو تلاحظ سلبيات معينة، تتراجع وتتكتل في تجمعات قبلية وإقليمية، وتقطع صلتها بذلك المشروع الذي بدأته وضحت من أجله بالكثير. مثلا (جبهة التحرير الإرترية) بدأت بشكل قوي وعبر الرعيل الأول وحققت انتصارات باهرة، والتفت حولها القوى الإسلامية بشتى قبائلها، وفوجئت تجربة الكفاح المسلح في باكورة حركتها ونشاطها الوطني، بذلك الاعتراض الذي فجرته (حركة التحرير الإرترية) عام ١٩٦٢م، برفضها واستنكارها للكفاح المسلح، وذلك لعدم نضوج العوامل السياسية في ذلك الوقت، ويبدو أن هذا الطرح كان ينطلق من تلك المماحكات السياسية، التي كان يمثلها زعيم الحركة الأستاذ (محمد سعيد ناود)، والذي له دور مشهود في النضال الوطني، وهو من الكتاب المرموقين في الساحة الإرترية، ونتج عن رفض قيادة الحركة للكفاح المسلح آنذاك الدخول في مواجهات سياسية، دفعت قيادة الحركة إلى إخراج قوة عسكرية بقيادة (محيي الدين)، وهذا ما كان يتعارض مع مبدأ رفضها للكفاح المسلح في البداية، وتمت تصفية هذه

نشر هذا المقال في جريدة المستقلة بتاريخ ٢٢/٦/١٩٩٩م.

المجموعة التابعة للحركة في أول مواجهة مع جيش التحرير في عام ١٩٦٥م، وبذلك وضعت الحركة الشرارة الأولى للحرب الأهلية في الساحة الإرترية، وانتقلت نفس هذه الصراعات الضيقة عام ١٩٦٥م إلى قيادات جيش التحرير الإرتري، فكان الخلاف في المنطقة الأولى، وجماعة أبو (طياره)، وبين المنطقة الثانية، ومطالب أبو (طيارة) بأحقيته لقيادة هذه المنطقة والدور السلبي الذي لعبته القيادة الثورية والعزلة التي فرضها المجلس الأعلى على نفسه آنذاك، بدأت الشرارة الأولى للخلافات في داخل جيش التحرير الإرتري، وأخذت تتجمع الملاحظات والفتن حول جيش التحرير، الذي كان يتميز في تلك المرحلة بطهر وطني وتفان في بناء الخط الوطني الفاصل في تحرير إرتريا، مع وجود هذا الخلاف، تفجر خلاف الزعيم الإرتري الراحل (عثمان صالح سبي) مع عضو القيادة التاريخية المناضل (إدريس عثمان قلايدوس) بسبب نزعة (سبي) الانفرادية، وعقلية (قلايدوس) التآمرية، وراحت تتشكل الاتجاهات والخطوط وتصطف الصفوف خلف هذا وذاك، ومن دون أن يكون لهذه الخلافات أرضية سياسية تنطلق منها ومشاريع وطنية تعبر عنها. وانتهى الأمر بانشقاق الجماعة العسكرية بقيادة (أبو طيارة، ورمضان محمد نور، وعمارو) من الجيش وجماعته مدعوما بانشقاق (سبي) السياسي من جبهة التحرير الإرترية عام ١٩٧٠م، وإعلان تنظيمه المنشق (قوات التحرير الشعبية) والذي دق ناقوس الخطر الأول في تمزيق القوى الوطنية الإسلامية الإرترية، بسبب هذا الانشقاق في تنظيم (جبهة التحرير الإرترية) التي كانت تمثل معادلة المسلمين السياسية في الساحة الإرترية. وبدل أن تواجه القوى الإسلامية هذه الخلافات التي بدأت تحت رايات فردية ورغبات غير طبيعية، تفجرت النزاعات القبلية والإقليمية، وأخذ الكل يبحث عن دوره في ذلك الضياع الذي شقت طريقه تلك الزعامات التي افتقدت الرؤيا النافذة والتحليل الواعي بطبيعة الصراع المقبل في إرتريا، وعدم إدراكها بأن هناك قوى طائفية تتربص بالمسلمين وتسعى إلى الانفراد بكل شيء، بعد أن تقصي القوى الوطنية الإسلامية من دورها الرائد في قيادة الثورة الإرترية.

لذلك فإن القوى الإسلامية الإرترية، وهذا ما يجب أن تعيه وتدركه من الآن فصاعدا أنها سوف تفقد كل شيء في إرتريا الدولة المستقلة، إذا لم تغير أساليبها وتصوراتها الخاطئة في إدارة الصراع والخلافات السياسية بتلك الوسائل المدمرة والعقيمة، التي أثبتت فشلها الذريع أمام تلك القوى الطائفية التي تميزت بوحدة أصولها الدينية والثقافية والقومية وحشد إمكانياتها بوعي نافذ لتلحق الهزيمة الثانية بالقوى الإسلامية (في عام ١٩٥٢م)، في مرحلة تقرير المصير، وما نحن فيه

الآن لا يحتاج إلى التعليق والأمر واضح. ولذلك فإننا نطالب بوضع حد لحالة السقم السياسي الذي تعاني منه هذه القوى الإسلامية، والتي يتمثل بعضها في تلك المنطلقات الذاتية والنفس القصير في الاستمرار في الصراع، وهناك مثل (تغراوي) يزعم (بأن المسلمين يبدؤون الأعمال الكبيرة ولا يستطيعون استكمال ما يبدأه) ومثل هذه العوامل تتعارض بطبيعة الحال مع قضايا وهموم القوى الوطنية الإسلامية العريضة، إلى جانب أن تعي هذه القوى أن البحث عن الذات في دوائر قبلية وإقليمية وطائفية، لن يساهم أبدا في حل المشاكل حتى على مستوى تلك الدوائر نفسها بقدر ما يعقد الأمور ويفتح أبوابا مدمرة لا يمكن السيطرة عليها، كما أن التعامل بتلك السطحية السياسية في القضايا المصيرية التي تتعلق بالمسلمين في إرتريا، لن يكون بديلا عن الوضوح السياسي وطرح المشاريع الوطنية الصريحة التي تعالج لب مشاكل القوى الوطنية، فمثلا أن (جبهة التحرير الإرترية)، التي بدأت بتنظيم واحد تحولت بسبب الأمية السياسية التي تعامل بها الوسط الإسلامي مع هذه الخلافات إلى عشرات التنظيمات، والتي هدرت طاقات المسلمين وحولتهم إلى مجرد أرقام هامشية، مما فتح المجال واسعا أمام بروز التنظيم الطائفي (للجبهة الشعبية) بزعامة (أفورقي)، والذي استمد قوته الأساسية من الدوائر القبلية والإقليمية للقوى الإسلامية، التي أسهمت ٧٠٪ في تركيز وترسيخ (الجبهة الشعبية)، والتي من حقها في كثير من الأحوال أن تدعي بأنها مشروع وطني يمثل المسلمين والمسيحيين، والتي لا زالت تجد الدعم والتأييد من الدوائر القبلية والإقليمية من المسلمين، الذين لا يجد بعضهم حرجا أبدا في تبنيهم للمشاريع الطائفية (للجبهة الشعبية) والدفاع عنها في كل المحافل، ومن هنا فإن المراجعة الواعية ووضع التصور الصحيح للخروج من المأساة التي تعيشها القوى الوطنية الإسلامية هو المدخل الأساسي في تصدر قضايا المسلمين بعد ذلك.

٢ ـ إن القوى الوطنية الإسلامية الإرترية، تفتقد إلى التعامل بجدية مع البرامج والمشاريع السياسية التي تعبر عنها بصورتها المعلنة. فمثلا إن (جبهة التحرير الإرترية) كانت تقرر برامج وقرارات في مؤتمراتها الوطنية، وبدلا من وضع الأسس والأدوات التي تنفذ هذه المشاريع للنهوض (بالجبهة)، تراهم يتعاملون مع برامج ومشاريع سرية، ارتبطت آنذاك بحزب داخل (الجبهة) عرف (بحزب العمل الشيوعي الإرتري)، الذي حاول أن يسرق تجربة الجبهة، في المؤتمر الوطني الثاني، وشكل قيادة مركزية داخل هذا التنظيم واعتمد مشاريع وبرامج ألغت القرارات والمشاريع التي اعتمدها المؤتمر الوطني، واصبح الحزب هو (الجبهة) والعكس صحيح، مما أدى إلى تداخل في المهام

والأداء، بل وإن خلافات الحزب الداخلية انعكست في دوائر ومفاصل (الجبهة)، وأصبحت القوى الوطنية داخل هذا التنظيم، تعيش في عزلة تامة عن مجريات الأحداث في داخل (الجبهة)، والتي انتهت في النهاية بتدمير (الجبهة)، وإخراجها من الساحة الداخلية بدفعة واحدة من تنظيم (الجبهة الشعبية)، الذي بدأ ببرنامج موحد وقيادة وفكر موحد، بصرف النظر عن رأينا وموقفنا منه، هذا الجانب افتقدته (جبهة التحرير) ولا زالت تعاني منه، وتمارس مهام مزدوجة وتقودها عقليات تحاكي الجوانب المريضة والمتخلفة في المجتمع الإرتري، ولن تخرج هذه القوى من هذا النفق المظلم، إذا لم تتدارك أمرها وتطرح نفسها بطريقة تنسجم مع مؤهلات وتطورات المرحلة الراهنة وتحترم عقول الوسط الوطني الذي تتعامل معه، إلى جانب أنها يجب أن تستوعب طبيعة وأدوات الصراع في ظل وجود دولة إرترية مستقلة يعترف بها العالم، ويفترض في هذا المجال أن تتوارى تلك القيادات السقيمة عن المسرح السياسي الإرتري وتكون الفرصة متاحة لقيادات وزعامات وطنية تعيد الأمل والحيوية في القوى الوطنية الإسلامية الإرترية.

٣ ــ إن القوى الوطنية الإسلامية، إذا استمرت في التعامل مع القضايا الوطنية، المتميزة في الساحة بنفس الممارسات والعقليات التي ألحقت أضرارا بالغة بمستقبل المسلمين السياسي بدءا بمرحلة تقرير المصير (١٩٤٦ ــ ١٩٥٠) وانتهاء بمرحلة السبعينات والثمانينات وما أدراك ما نحن فيه في التسعينات، فإنها مطالبة وبشكل فوري بقلب تلك الصفحات المظلمة في نضالها السياسي، والاستعداد للدخول في الصراع السياسي بمؤهلات أكثر وعيا ووطنية وتجاوزا للجوانب الذاتية والقبلية والإقليمية، والارتقاء إلى مستوى المواجهة الذي تجسده الكتلة الطائفية التي تقود (الجبهة الشعبية) للقضاء على دور المسلمين في إرتريا، والانفراد بكل شيء، في الوطن الذي ضحى المسلمون في سبيله بالرخيص والغالي، ونحن نعتقد بأن قضايا الصراع في المرحلة الراهنة تتمثل باختصار في الالتزام الراسخ باسترداد حقوق المسلمين في إرتريا وتأكيد حقوقهم الوطنية، ومن منطلق يعبر عن توافق الدوائر كلها، مع الأخذ في الاعتبار بعض الخلافات الواردة في التصور والمنطلقات السياسية، والتي لا يمكن أن تؤدي إلى السماح باختراق صفوف القوى الوطنية الإسلامية، وتوظيف تناقضاتها الثانوية، لصالح التيار الطائفي في (الجبهة الشعبية)، الذي درج في استخدام تلك التناقضات الثانوية في تركيز مشروعه الطائفي وحرمان القوى الإسلامية من تحقيق أبسط المكتسبات السياسية والثقافية، كما أن القوى الوطنية الإسلامية يجب أن ترتفع من ردود الفعل غير السوية في بعض الصغائر التي تلعب دورا في تمزيق صفوفها، مثل تحويل الخلافات

السياسية إلى خصومات دائمة، وتناحر يعكس عقلية متخلفة وعقيمة في العمـــل السياســـي، لأن الخلاف السياسي لا يمكن أن يتحول إلى قضية شخصية، لارتباطه بالمصالح العامة وقضايا الوطـــن والكل يشترك في التعبير بوسائل مختلفة، ودرجات التعامل معها متروكة للقوى السياسية المستنيرة، وليس للعامة الذين يلعبون في أغلب الأحوال أدوارا تنحدر بالقضايا الوطنية إلى الدرك الأســـفل، وهم لا يدركون خطورة ما يمارسونه من وراء الستار، أو ما يقولونه من إشاعات تخدم في النهايـــة المخطط الطائفي الذي يستهدف المسلمين بشكل عام في إرتريا.

لا بد من تقييم تجارب القوى الوطنية الإسلامية، والوقوف بوعي ونزاهة من عـام (١٩٧٠ ـــ ١٩٩٠) للخروج بتصور يمكن القوى الوطنية الإسلامية من استعادة دورها التاريخي والريـادي في النضال الوطني الإرتري.

٤ ـــ أن المتتبع لدور القوى الوطنية الإسلامية بعد تحرير إرتريا عام ١٩٩٠م يلاحظ أنهـــا أصيبت بحالة اكتئاب سياسي، بسبب الخلفية المريرة التي تراكمت عليها مـــن الصراعـــات الـــتي أنهكت كاهلها، لأنه كانت تمارس في إطار من الفراغ الفكري والسياســـي إلى جـــانب تلـــك الحروب الأهلية التي تركت جراحات وعاهات سياسية، لا زال يتجرع البعض مرارتها ولا يريـــد أن يتجاوزها، ويتخذ منها مبررا للدفاع عن المشروع الطائفي، وتعارض أي محاولـــة لإصـــلاح أحوال القوى الإسلامية، وتحول دون نجاحها بشتى الوسائل، ولذلك فإننا لاحظنا بعـــد التحريـــر ثلاثة حالات مرضية عجيبة:

أولا: حالة ذهول وسكون رانت على القوى الوطنية الإسلامية من عام ١٩٩٢م لأنهـــا لم تتوقع أن تحسم الجبهة الشعبية الصراع بهذه السرعة وتدخل إرتريا ظافرة، وبدلا مـــن أن تراجـــع القوى الإسلامية هذه الكارثة الوطنية، التي حلت بإرتريا مالت إلى الذهول والسكون وتحولـــت إلى مراقب للأحداث الجارية هذا مع إقرارنا بالجهود الوطنية التي عبرت عنها حركة الجهاد الإســـلامي بأطرافها المختلفة.

ثانيا: التعامل بنوع من التجاهل والاستخفاف مع أي معارضة تبرز ضد نظام (أفورقـــي)، ويقول الكثير منهم لا يمكن أن نتعامل مـــع هـــذه المعارضـــة أو ندعمـــها إذا لم نســـمع دوي الانفجارات داخل العاصمة (أسمرا)، وكأن الوصول إلى (أسمرا) محفوف بالورود، ولا يحتـــاج إلى تأمين إمكانيات مادية أو أدوات أو رعاية للقائمين بمثل هذا العمل في الوقت أن هناك أكثر مـــن

١٥٠٠٠٠ عامل إرتري، إلى جانب عشرات الآلاف من الإرتريين في أوروبا، لم يلتزموا بتقديم أي دعم مادي على شكل تبرعات أو اشتراكات لتمكين المعارضة الوطنية ضد نظام (أفورقي). وهذا يدل على تدني الوعي بحقوق الغالبية المسلمة، وعدم الإحساس بالمخاطر التي يشكلها استمرار نظام (أفورقي) في قيادة الدولة الإرترية، وهذا الكم الهائل من الإرتريين يعتقد بأن الدول العربية يمكنها أن تتبنى دعم حقوق الغالبية المسلمة في ظل غيابها وتأثيرها الملموس في الساحة الداخلية، ويجهل هؤلاء طبيعة المرحلة التي دخلت فيها إرتريا بعد الاستقلال وأصبحت عضوا في الأمم المتحدة وتحميها القوانين الدولية، وأي دعم من الحكومات العربية يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية الإرترية، بصرف النظر عن أحقية المعارضة الإرترية ومشروعية نضالها السياسي، لكن الشيء المفترض والطبيعي هو أن تتبنى القوى الوطنية الإسلامية قضيتها وتصارع النظام بإمكانيات ودعم القطاعات العمالية والطلابية إلخ، وتحقق انتصارات ملموسة في ساحة المواجهة الداخلية وتهز أركان النظام في "أسمرا"، وبعدها سوف تتسابق الدوائر الإقليمية والدولية والحكومات العربية في دعم المعارضة الوطنية الإرترية وبخلاف ذلك سوف ننتظر طويلا حتى يأتي ذلك الدعم المزعوم.

هذا الكم الهائل من الإرتريين موقفه سلبي ولا يساهم بأي دور في دعم المعارضة الإسلامية ونعني بذلك (حركة الجهاد الإسلامي والخلاص الإسلامي) الذين هم أقرب في الدفاع عن حقوق الغالبية الإسلامية الإرترية،مما يجعلهم إضافة حقيقية في استمرار نظام (أفورقي)، بل وأن بعضهم يتقدم بالتبرعات السخية للنظام في كافة المناسبات. إذا كانت هذه القوى اهتزت ثقتها في التنظيمات السابقة بقياداتها الممسوخة، يمكنها أن تدعم حركة الجهاد الإسلامية الإرترية، التي يقوم بعبئها النضالي وشباب متحمسون وقادرون على الاستمرار في الصراع ويكفي أنهم قدموا أدلة قوية وبارزة في تحديهم لنظام (أفورقي) بتلك الطوابير التي قدموها من الشهداء. وهذه الحركة بما تمثله من مشروع وطني إرتري تتصدى للقوى الطائفية، بمنطلقات تحرص على التعايش الوطني، لم تجد حتى الآن الدعم من هذا الكم الهائل، وهذا يوضح لنا مدى الأزمة الحقيقية التي تعيشها القوى الوطنية الإسلامية في الأوساط العمالية وفئات المثقفين، الذين ضعفت فيهم جوانب التحدي والاستعداد لمواصلة الصراع السياسي بأوجهه المختلفة، الشيء الغريب أن هذه القوى بدأت تتحدث الآن بصوت شبه مسموع بعد انفجار الحرب مع التجراي، وتتطلع إلى سقوط نظام (أفورقي) بواسطة الغزو (التجراوي) لإرتريا، وتراهن على ذلك، وكأنها تريد ان تقول لنا بأن الفرج قادم عبر الغزو التجراوي بتحطيم الدولة الإرترية، ونراهم ينتقدون كل من يعارض الغزو.

التجراوي وينحتون آماهم في ذلك البحر اللجي، وهذا يؤكد لنا مرة أخرى عن الانحدار السياسي الذي سقطت فيه هذه الفئة، وحالة التصادم والتناقض مع هويتها الوطنية. إن خلافنا مع نظام (أفورقي) في إطارإرتري، ويجب أن يحسم في إطار إرتري، لنسجل أمام الأجيال الصاعدة والقادمة بأن جبلنا هزم المشروع الطائفي بقوى وطنية أصيلة وليس بالتعامل مع الغزو الخارجي أو دعمه أو التساهل معه. مشكلتنا في إرتريا هي مع التيار الطائفي داخل (الجبهة الشعبية) بقيادة (أفورقي) وليس مع القوى الوطنية المسيحية التي تعتبر جزءا من القوى الوطنية العريضة في آمالها وطموحاتها ومساهمتها في بناء دولة التعايش الوطني، ولا أعتقد أن هناك من يفكر في إقصاء دور القوى الوطنية المسيحية، كما فعل نظام (أفورقي) في إقصائه للقوى الوطنية الإسلامية، وتحدي مشاعرها الوطنية في ثقافتها وانتمائها للإسلام والثقافة العربية، هذه مسألة لا أعتقد أننا نقبل فيها النقاش إلا في إطار الترتيبات الوطنية التي تتم في هذا الشأن بعد سقوط نظام أفورقي.

ثالثا: والشيء الثالث والخطير ضعف الجوانب الإجماعية بين المسلمين، وعدم تفاعلهم مع القضايا التي تمس صميم حياقم الاجتماعية والتعليمية، مثل الاهتمام بدعم التعليم في مناطق اللاجئين الإرتريين، حيث أن هناك عدد كبير من المدارس الإرترية التي حجبت عنها المساعدات الخارجية، وتخلت عنها المؤسسات الإسلامية، ولم يعد هناك من يهتم بمعاناة التعليم العربي الإسلامي في إرتريا، والسودان الذي كان يحتضن جزءا كبيرا من دعم التعليم العربي الإسلامي واستيعاب إعداد لا يستهان بها من الإرتريين في المدارس والمعاهد والجامعات قد أغلق هذا المجال أمام الإرتريين بزعم أن إمكانياته لا تسمح له باستيعاب الإرتريين في المدارس السودانية، هناك ١٨٠ ألف طفل إرتري خارج العملية التعليمية في الابتدائي والمتوسط. ومن هذا العدد الكلي هناك أربعة عشر ألف طالب إرتري في المرحلة الابتدائية في الولاية الشرقية حتى مثل هذه القضايا الأساسية لم تحظ باهتمام ذلك الكم الهائل، خاصة وأن هؤلاء الشباب والأطفال هم أهلنا وأخوتنا وذخيرتنا في الصراع الثقافي المحتدم في إرتريا، إلى جانب غياب المبادرات الاجتماعية، مثل إقامة نوادي اجتماعية، أو منظمات إنسانية تهتم بأمر المحتاجين والعاطلين عن العمل والمصابين بالأمراض المختلفة، أو منتديات الفكر والثقافة، التي تلعب دورا في بعث الحياة في النسيج الاجتماعي الإرتري، والكارثة الكبرى أن قطاع المثقفين الإرتريين هم أسوأ من حالة العامة التي أشرنا إليها، وهم الذين يروجون البضائع الفاسدة والفكر الفاسد، ولا نرى لهم أنشطة في أي مجال كان،

وقصة هؤلاء طويلة سنتحدث عنها في المقالات القادمة، هناك توقف تام للحياة الطبيعية التي يفترض أن يعيشها المسلم الإرتري بين شرائحه الاجتماعية المختلفة. ليس هناك شعور بحاجة المسلم الإرتري إلى أخيه المسلم، ماتت روح التآلف والتوادد والتراحم فيما بينهم، أنها علامات خطيرة في مثل هذا الوسط الذي يفترض أن يكون أكثر حساسية ونضجا، وإدراكا للمخاطر المحيطة به داخليا وخارجيا، لماذا يحدث كل هذا والصراع لا زال لم يحسم ونظام (أفورقي) يقترب كل يوم من نهايته، لماذا هذا التعالي، والجدار الذي نحتمي به هش، ولماذا نكون أسرى المحطات التي تعرضنا فيها إلى بعض الهزائم، ولحقت بنا انتكاسات وطنية لا شك أنها كانت قوية التأثير في ضعفنا لكنها لا يمكن أن تكون سببا لسقوطنا في وحل اليأس والقنوط، بل يجب أن تكون منطلقا لتلافي أخطائنا في الماضي، والعمل وفق أسس ومناهج ومفاهيم جديدة في صراعنا القائم. إنه صراع أجيال، ولن يحسم بين مرحلة وأخرى، بما تحمله من تعقيدات داخلية ودولية تتطلب التعامل معها بحكمة وحنكة سياسية توصلنا إلى أهدافنا. علينا أن ننتفض على واقعنا المأساوي ونتخلص من ذلك الكابوس الذي ألم بنا خلال الثمانية سنوات المنصرمة، علينا أن ندعم الجوانب الحية في المعارضة الوطنية، ونبادر بتشكيل المنتديات الاجتماعية، التي تحفظ التواصل بين القوى الإسلامية، ونتجاوز تلك المحطات المظلمة في مسيرتنا الوطنية. علينا أن نزيل الأحقاد ونتجاوز تلك القناعات والمواقف الجاهزة التي أورثتنا إياها تلك الصراعات غير الواعية، وفوق كل هذا علينا أن نبدي التسامح والتعقل في التعامل مع بعضنا كقوى إسلامية، ومن منطلق إذا اشتكى منه عضو تداعي له سائر الجسد، وبعد كل هذه الملاحظات التي أبديتها من منطلق الحرص والمحبة والشعور بالمسؤولية تجاه الإسلام والمسلمين في إرتريا، فإنني أنصح بالنقاط التالية:

١ ــ إعادة النظر في المواقف وحالة السكون والذهول التي تعيشها بعض القطاعات من المسلمين والعمل على تجاوز تلك العوامل السلبية التي تعترض تفاعل القوى الوطنية الإسلامية في دعم المشاريع الوطنية التي تنهض بقضية المسلمين في إرتريا، قبل أن نفاجأ بحدوث متغيرات داخل إرتريا إما بسقوط النظام، أو استجابته للتعددية السياسية وهذا احتمال كبير، ومفروض على النظام بعوامل داخلية مدعومة من الجيش الوطني الإرتري ومن دوائر دولية، وهذا يفرض علينا التعامل مع التعددية السياسية بأصول سياسية وثقافية ونظرة موحدة لا تمكن قيادة الجبهة الشعبية مرة أخرى من تحقيق أي مكاسب على حساب وحدة القوى الوطنية الإسلامية الإرترية.

٢ ــ الشعور بالمسؤولية تجاه الأوضاع التي تسود حالة المسلمين داخل إرتريا وخارجها والعمل على تقديم العون والمساعدة وتشكيل أطر اجتماعية تؤدي الى تفاعل القوى الوطنية الإسلامية، كما هو حال القوى المسيحية الإرترية، التي تتفاعل فيما بينها بأطر اجتماعية وصناديق اجتماعية، وتتنادى من أجل مساعدة بعضهم البعض، وهذا موقف إيجابي لا غبار عليه، من منطلق المفاهيم الوطنية المستقيمة، وبهذا الاتجاه يمكن أن تتشكل الجمعيات في أوساط الجاليات الإرترية المسلمة في الشرق الأوسط وأوروبا للنهوض بالجوانب الاجتماعية والإنسانية، ومثل هذه المبادرات في أوساط الإرتريين ستؤدي إلى تنمية عوامل المحبة والإخاء والشعور بالمسؤولية تجاه بعضهم البعض، وهي جوانب سوف تتطور إلى التفاعل مع قضايا الوطن وهموم الشعب الإرتري بشكل عام، والمطلوب من المهاجرين المسلمين خارج إرتريا، أن يساهموا في دعم جوانب التعليم، وإنشاء جمعيات يدفعون لها من أموالهم، المهم أن تكون هناك حركة تصب في تغذية وتقوية وحضور المسلمين الإرتريين في كل المجالات، وأخيرا إن النقاش في هذه المسائل أصبح أمرا ضروريا إزاء الأحداث التي ستصحب الحرب التجراوية الإرترية، والتي ستكون لها حتما آثار سياسية واجتماعية واقتصادية واسعة، والاستعداد لها يتطلب بالدرجة الأولى أن يستوعب المسلم الإرتري مشاكله، والأرضية التي يقف عليها والمهام التي تنتظره في كل الأصعدة ويتوقع منه أن يتعامل معها بفهم عميق وان لا يلدغ مرة أخرى بتلك الأخطاء القاتلة والمفاهيم المغلوطة في إدارة الصراع والذي أدى بنا للخروج من دائرة العمل والفعل المؤثر في أحداث إرتريا التي تحاول فئة واحدة أن تصنعها وفق ما يتفق ومشاريعها الطائفية وأفكارها السياسية الضالة، هناك مسألة هامة وخطيرة بأن نصف المسلمين خارج الوطن، وهذه من الظواهر التي ستؤدي إلى حسم الطرف الطائفي كثيرا من القضايا المصيرية منفردا وسنجد أنفسنا أمام صورة مغايرة تماما لكل ما كنا نتصور به إرتريا، كمحور ديني وثقافي وسياسي تقوم عليه مقومات الدولة الإرترية، وفي الأخير نأمل أن يجد هذا النقد والتحليل القبول والتفاعل الإيجابي، وننتظر ردودا ومناقشات بهذا الاتجاه للتغلب على المصاعب التي تحول دون نهوض القوى الوطنية الإسلامية بدورها الفاعل، وإننا إزاء هذا الواقع والحقائق الماثلة، هل نتوقع احتمالات هزيمة للمشروع الطائفي في إرتريا، وحالة القوى الوطنية الإسلامية بهذا الضعف والهوان والسكون والذهول الذي خيم على قطاعات واسعة منها؟

رد على أفكار ومواقف وتصورات الأمين العام للجبهة الشعبية الإريترية

تابعت وكثير من الاتجاهات الوطنية الإريترية، اللقاء الذي أجراه السيد / الأمين محمد سعيد في عدد (٢٩٤) من المستقلة، بتاريخ ١٩٩٩/١/٢٥م، والذي كان يتناول قضايا داخلية وخارجية، بجانب مواقف الحزب الحاكم من المعارضة الإريترية، وزعمه بأن (الجبهة الشعبية) على وشك إعلان مشروع التعددية الديمقراطية، بجانب موقفها من الجامعة العربية، وقوله بأننا سعداء بعدم دخولنا للجامعة.

في الحقيقة أن مثل هذه اللقاءات الإعلامية مهمة لقيادة (الجبهة الشعبية)، لتقديم أفكارها وآرائها بهذه الصورة الواضحة التي تحدث بها الأمين العام، ومهمة أكثر للإريتريين بشكل خاص أن يطلعوا على أفكار ومواقف هذه القيادة التي تقود إريتريا، وأعتقد أن قيادة (الجبهة الشعبية) مطلوب منها من الآن فصاعدا، أن تقدم نفسها للشعب الإريتري وللدوائر الخارجية، كحزب سياسي له أفكاره وتصوراته، وينطلق من الالتزام بالتعددية واحترام الرأي الآخر، حتى يتمكن من ترسيخ مفاهيمه ودوره السياسي، وليس العسكري والأمني في الساحة الإريترية، وبعد هذه المقدمة يمكننا أن نبدأ في مناقشة أفكار وآراء السيد / الأمين العام ونحددها في التالي:

١ ــ يتناول السيد / الأمين، وجود المعارضة الإريترية، بشيء من الاستخفاف، ويدعي بأنه ليس هناك معارضة إريترية للنظام، ولا يتجاوز عددهم العشرات في بعض المدن العربية، ويستخدمون ضد النظام في إريتريا في حالة الخلاف معه.

لا شك أن تناول المعارضة الإريترية للنظام داخل إريتريا وخارجها بهذه البساطة والسذاجة، يدل على أن الرجل ينطلق من رصيد (الجبهة الشعبية) قبل التحرير وبعده في إنكار الحقائق والثوابت، والتعامل مع الإريتريين، وكأنهم مجرد إقطاعيات (للجبهة الشعبية)، والقائمة في كثير من تجاربها على منطق القوة وإنكار دور الآخرين وتصفية الرأي الآخر. إن المعارضة الإريترية كانت ولا زالت موجودة في كافة مراحل الخلاف مع تنظيم (الجبهة الشعبية) قبل التحرير وبعده، في رفض برامج وأهداف ومشاريع هذا التنظيم، وقد خاضت (الجبهة الشعبية) معارك طاحنة لتصفية المعارضة بدءا بجبهة التحرير الإريترية، أكبر تنظيم وطني إريتري وتاريخي في الساحة، والذي تم ضربه بواسطة تحالف قيادة (الجبهة الشعبية)، مع (جبهة وياني تجراي) في أثيوبيا، وتم إضعاف هذا التنظيم ومحاصرة وجوده داخل إريتريا منذ عام ١٩٨٢م، وقد ساهمت ممارسات قيادة جبهة التحرير الإريترية والأجنحة المتآمرة التي كانت تتحكم في إداراتها السياسية والعسكرية

على إفساح المجال لانفراد الجبهة الشعبية بالساحة الداخلية، و لم تنته الجبهة بذلك الخروج من الساحة، وإنما تحولت إلى تنظيمات أربعة لها قواعدها السياسية والعسكرية، بالإضافة إلى ميلاد (حركة الجهاد الإسلامي الإريتري) والخلاص الإسلامي مؤخرا، والذين يلعبون دورا سياسيا وعسكريا في الساحة الإريترية، هذا مع تسجيل موقفنا المدين لبعض هذه المعارضة في تحالفهم مع (نظام وايابي) وتأييدهم للغزو الأثيوبي لإريتريا، ومع هذا ليس من الحكمة إنكار ما هو موجود من المعارضة، بصرف النظر عن موقفنا من برامج ومعتقدات وحجم وتأثير هذه التنظيمات في الساحة الإريترية، ونتفق بأن جلها عاجز عن أن يشكل رقما صحيحا في الصراع السياسي، وعاجز عن إثبات وجوده وفعله ضد الحكومة الإريترية، على الصعيد الداخلي والخارجي. وهذا لا يعني أبدا بأنه ليس هناك معارضة. المناقشة هي حول جدوى هذه المعارضة، وهل بإمكانها أن تكون لها امتدادات فعلية في داخل إريتريا، وتفرض واقعا سياسيا يجعل تنظيم (الجبهة الشعبية) يعيد حساباته، ويكون واقعيا في التعامل مع هذه المعارضة وغيرها، هناك نقطة أثارها الأمين العام للحزب الحاكم، إنه يعترف بالمعارضة التي لها وجود في الداخل، وقواعد سياسية وفكر سياسي واضح في داخل إريتريا، هذا مطلب صعب تحقيقه في داخل إريتريا، أمام تلك القوانين المقيدة لحركة الفكر والرأي الآخر، والتي تحرم القيام بتنظيم أية أحزاب أو تيارات سياسية وفكرية في إريتريا، وحتى التعبير عن الرأي من خلال الصحافة أو أي مطبوعة أخرى. وهناك الآلاف من المعارضين لبرامج (الجبهة الشعبية) بصرف النظر عن تلك التنظيمات المعارضة، ويمكننا أن نسجل قائمة أكثر من نصف مليون إريتري معارض للنظام، ضمن كشوفات محددة نشهد عليها منظمات دولية إذا أتيحت الفرصة لشعبنا للتعبير عن آرائه ومطالبه المشروعة، وليس عشرات كما يدعي السيد / الأمين العام، وهو يعرف قبل غيره أن المعارضين للنظام في الداخل أكثر بكثير من الخارج، ولكنهم ليسوا في ظروف تمكنهم من التعبير عن مواقفهم، بسبب حالة القمع السياسي والإرهاب الفكري، وحالة الحرب التي تعيشها إريتريا الآن مع أثيوبيا، وإذا كانت هذه هي عقلية الأمين العام، في تقييم الوضع السياسي المحيط بـ (الشعبية)، ويغمض عينيه بهذه الصورة المجحفة، عن تلك الحقائق الماثلة، فلا أعتقد أننا نتوقع حدوث انفراج سياسي، ومن الصعب التعامل باطمئنان مع القوانين والأنظمة الديمقراطية، التي وعد بها في إعلان التعددية السياسية في إريتريا، وكفالة الحريات والالتزام بنقل السلطة سلميا، وهذه التصريحات التي تهون من وجود المعارضة لا تبشر بخير، وتوحي لنا، بأن النظام يريد أن يقوم بفبركة سياسية، وهي خروج المعارضة السياسية من عباءة تنظيم (الجبهة الشعبية) نفسها، وإعطائها الصبغة السياسية، وممارسة عملية التعددية من

خلالها، وهذا ما نتوقع حدوثه: نحن نعتقد بأن الالتزام بالتعددية وصيانة حرية الـــرأي، وتكويـــن الأحزاب هو حق طبيعي للمواطن الإريتري، الذي ناضل ثلاثين عاما، وضحى بكـــل شـــيء في سبيل حريته وكرامته، ولا يمكن أن ننتزع منه هذه الحرية، بمبررات وحسابات تفسح المجال واسـعا أمام نشوء الإقطاعيات السياسية والتوجهات الديكتاتورية الفردية، والتي مـــن شـــأنها أن تحـــول الشعب الإريتري في رفضه ومقاومته لذلك الانفراد والشمولية بالغليان، إلى وحش سياسي يدمـــر كل شيء في الوطن، كما شاهدنا تلك الحـــروب والدمـــار في (الصومـــال ـــ وســـيراليون ـــ والكونغو) بتلك المشاهد التي أساءت إلى أفريقيا عامة، وصورتهم أمام العالم وكأنهم قادمون مـــن عالم آخر، وأثبتت تجربة الثورة الإريترية بأن الإريتريين يتمتعون بوعي متمـــيز في التعبـــير عـــن أفكارهم السياسية ومواقفهم، واكتسبوا خبرات متراكمة منذ مرحلة الأربعينات التي شهدت فيـــها إريتريا قيام أكثر من ٢٥ حزبا إريتريا، وعرف شعبنا صناديق الاقتراع منذ تلك الفترة في اختيـــار قياداته الحزبية، وعرف التظاهر والإضراب المدني، ويكفي أنه قاد أكبر تظاهرات شهدتها العاصمـــة الإريترية عام ١٩٥٨ من العمال والطلاب، تعبيرا عن رفضهم للمخطط الاستعماري الأثيـــوبي في ضم إريتريا، وكذلك ما عكسته تجربة الثورة، من قيام المنظمات النقابيـــة، كالحركـــة الطلابيـــة الإريترية، التي كانت أكبر تنظيم طلابي نقابي سياسي ساهم في دعم الثورة، وتزويدها بـــالكوادر السياسية والعسكرية، كانت له فروع في الداخل والخارج في أوروبا وأمريكا والشرق الأوســـط، وكذلك الحركة العمالية، واتحاد الكتاب والصحفيين الإريتريين، واتحاد نســـاء إريتريـــا، واتحـــاد المزارعين والفلاحين، واتحادات ومنظمات ونقابات لا نستطيع حصرها في هذه العجالة، لذلـــك فإن شعبنا قطع مرحلة في التجربة الديمقراطية لا بأس بها، وقادر أن يقود العملية الديمقراطية، وفـــق أسس سلمية تحمي الوحدة الوطنية وترسخ التعايش الوطني، وربما يكون المســـلمون في إريتريـــا ضحية التزامهم ودفاعهم عن التعايش الوطني، وحماية الحريات وإنكار الذات في سبيل أن يحصـــل الطرف الآخر على كامل حقوقه الوطنية، هذه الحقائق لا تعني أننا لسنا في حاجـــة إلى مراجعـــة للتجربة، والإطلاع على التطورات والأحداث الراهنة، ووضع القوانـــين الـــتي تضبـــط العمليـــة الديمقراطية في إطار الثوابت الوطنية، وتضع حدا فاصلا للنضال السياسي عبر الأحـــزاب، ومنـــع تحويلها إلى منازعات، ضمن اليافطات القبلية والإقليمية والطائفية، والتي تتعارض مـــع مقـــاصد الديمقراطية التي تهدف للنهوض بوعي الشعب، وتحريره من تلك القيود المتخلفة وربطـــه بعجلـــة التقدم الحضاري في كل المجالات المعاصرة، وقبل أن تتراكم مثل هذه الممارسات غـــير الوطنيـــة، والتي لا بد من مواجهتها والقضاء على الذين يروجون لمثل هذه المفاهيم البالية. من هذا الفهم فـإن

قيادة (الجبهة الشعبية) مطالبة بالتخلص من الانغلاق على تجربتها السياسية، والانفتاح على الشعب الإريتري، بمشاريع وطنية أوسع تنبع من معاناة شعبنا وجذوره الوطنية والحضارية وتطلعاته المشروعة، وهي مؤهلة في هذه المرحلة، وعوامل تقبل مشاريعها السياسية بصبغتها الحديثة والمتجاوبة مع الشارع الإريتري مهيأة، والأمين العام حينما يؤكد في لقائه مع (المستقلة)، أن التعددية قادمة، وإن قيادة (الجبهة الشعبية) اعتمدت القوانين بهذا الاتجاه، فإننا نتساءل أين المقومات لإعلان هذه التعددية؟ والتي يفترض أن تسبقها تطمينات، وفي مقدمتها إطلاق سراح المعتقلين، وإطلاق الحريات العامة، وغير ذلك من المسائل الأساسية في قضية إعلان الديمقراطية، وهذه عوامل تؤكد مصداقية قيادة (الجبهة الشعبية) في توجهات الديمقراطية في الوقت الراهن، وتبعث برسالة واضحة بأنه لا مجال لإقصاء أحد في هذا الوطن، الذي يتسع للكل ويتفاعل فيه الكل من أجل بناء إريتريا الحديثة، التي يأخذ فيها المواطن الإريتري مكانته المرموقة، ضمن الالتزام بالقوانين التي تصون حقوق الفرد والجماعة وتعمق مؤسسات التعايش الوطني في إريتريا.

٢ ـــ أما مناقشة الأمين العام علاقة الدول العربية مع الثورة الإريترية، بتلك السطحية المألوفة خاصة عندما يتعلق الأمر بعلاقة الثورة الإريترية مع العرب، وقد استوقفني قوله: (إن علاقة الدول العربية مع الثورة الإريترية كانت علاقات أمنية وتجير لصالح توجه ذلك النظام أو غيره، وكلما ساءت العلاقة مع الأنظمة الأثيوبية، كلما كان هناك دعم للثورة الإريترية، وكلما تحسنت العلاقة مع بعض هذه الدول والأنظمة الأثيوبية تجد المحاولة لتركيع الثورة الإريترية)، إن تناول علاقة ثورة إريتريا مع محيطها العربي بهذا التصور، فهذا شيء يفتقد إلى الإلمام بواقع هذه العلاقة وتاريخها المعروف، وأنظمة أثيوبيا أصلا لم تكن لها علاقة مستقرة مع العرب قبل الثورة وبعدها، والعالم العربي وإلى يومنا هذا غير مهتم بالعلاقة مع أثيوبيا، سوى مصر والسودان، وإن صاحبنا يحاول أن يلغي بتلك الادعاءات تلك الصفحات المضيئة من علاقة العرب مع الثورة الإريترية، الدول العربية هي التي احتضنت الثورة الإريترية منذ انطلاقها، وفتحت المجال أمامها، بدءا بالاحتضان السوداني والسعودي من عام ١٩٦٣م ووقوفا بالتبني السوري في كافة المحافل من عام ١٩٦٤م، وانتهاء بالدعم العراقي غير المحدود من عام ١٩٦٨م، وتتويجا بالتلاقي مع ثورة سبتمبر الليبية بقيادة زعيمها التاريخي (معمر القذافي) عام ١٩٧١م، وهذه الدول التي أشرنا إليها لم تبدل مواقفها مع الثورة الإريترية من الناحية الاستراتيجية، ولم تقم بخطط ومواقف تعرقل مسيرة تحرير إريتريا، الأرقام والوثائق والأدلة في هذا الاتجاه متوفرة لمن أراد أن يطلع على حقيقة الموقف العربي من الثورة الإريترية، ولكن الأمر يتعلق هنا بتقييم الفصائل الإريترية، وقياداتها العاجزة عن مدى

استفادتهم وتوظيفهم للتأييد والدعم العربي، والأمر ليس له علاقة بهذه الدول الداعمة، أما إذا كان منظور صاحبنا ينطلق من نظرية أن الدول العربية لم تتفاعل مع تنظيم (الجبهة الشعبية)، ولم تحتضن مواقفه وأفكاره ومشاريعه، التي كانت متعارضة مع مفاهيم هذه الدول، ومنطلقاتها بالتعامل مع شعب إريتريا بأنه شعب عربي يتوجب الوقوف معه على هذا الأساس إلا أن قيادة (الجبهة الشعبية) كانت تردد صباحا مساء بأن إريتريا غير عربية، وتستخف ببعض المناهج العربية في التعليم والتي كانت تشير بأن إريترية عربية كما هو حال المنهج السوري ــ والعراقي ــ والليبي، وأن التنظيمات التي كانت ولا زالت تلتزم بعروبة إريتريا تصنف من قبل (الشعبية) بأنها عميلة لهذه الدول ولا تمثل الشعب الإريتري، وهذا ما يكرره السيد / الأمين العام في لقائه مع المستقلة، وأريد أن أقول له باختصار أن هذه الدول العربية، بمؤسساتها الإقليمية والاقتصادية والثقافية لن تتفاعل مع قيادة (الجبهة الشعبية)، ما دامت تنكر على الشعب الإريتري هويته الحضارية العربية، ولن يكون تجاوب مع (الجبهة الشعبية) إذا لم ترتب أوراقها السياسية، وهذه مسألة أثبتتها جميع الأحداث قبل التحرير وبعده، بل وفي ظل الغزو الأثيوبي في الوقت الحاضر، بالرغم من أننا نطالب الدول العربية بالوقوف مع الشعب الإريتري في الدفاع عن وطنه، ولكن مثل هذه التصريحات التي لا تحترم المشاعر العربية لن تساعد إريتريا في الحصول على أي دعم عربي في كافة المجالات.

٣ ــ أما قول صاحبنا بأننا سعداء لعدم دخولنا للجامعة العربية، أعتقد أن صاحبنا لا يعي ما يقول، وهو بهذا التصريح يسيء إلى الشعب الإريتري، قبل إساءته للجامعة العربية، التي هي بيت العرب بمختلف أنظمتهم السياسية وخلافاتهم ونزاعاتهم وحروبهم فيما بينهم، وعجزهم على أن يحققوا أدنى حد من الاتفاق، على مشاريع وحدوية اقتصادية وسياسية بل وجمركية، كل هذا لا يمكن أن يلغي كون الجامعة العربية، خطوة متقدمة في التأكيد على أن العرب أمة واحدة، ويبدو أن صاحبنا لا يريد أن يفرق بين أخطاء الحكومات العربية وفشلها الذي يركز عليه دائما في كل تصريحاته المعجوجة، وكان الشعب الإريتري معني بهذه الحكومات العربية، التي تحكمها عواملها الخاصة. نحن لسنا مواطنين في هذه البلاد حتى نطالب هذه الحكومات بما نحن عاجزون عن إنجازه وفعله في وطننا، من تحسين أوضاعها والالتزام بمصالح الأمة العليا، وهذا جانب سياسي خاضع للمتغيرات، والتطورات التي تمر بها المنطقة وعلاقاتها الدولية، والأطماع التي تتعرض لها باستمرار من القوى الاستعمارية، الشعب الإريتري يتعامل مع الجامعة العربية والعرب بشكل

عام، من موقع الهوية الحضارية بكافة جوانبها، التي تجعله جزءا من هذا الكيان العربي، بكل علاته وأمراضه وضعفه.

ومن هذا المنطلق فإن الدخول في الجامعة العربية، هو أمر يسعد شعبنا ويمكنه من أخذ موقعه في البيت العربي، ومن داخل هذا البيت، يمكننا أن نقول ما نشاء حول سلبيات النظام العربي، وفشل الحكومات العربية في إيجاد نظام آمن في الحاضر والمستقبل، كما يقول صاحبنا بأنه لا وجود لنظام عربي يستطيع أن يخاطب أو يتعامل مع التحديات الماثلة أمام العرب، وعلينا أن نساهم بالمشاريع والآراء الجريئة في تقويم نظام الجامعة العربية، والاستفادة في نفس الوقت من الفرص التي تتيحها لنا مسألة انضمامنا في هذه المنظمة الإقليمية والدولية، أما قذف الجامعة بالحجارة واستغلال الوضع العربي الراهن، فهذا يدل على أن هناك نوايا سيئة في تعامل النظام الإريتري مع المحيط العربي، والعرب قبل أن يكونوا أنظمة وحكومات وهم رابعة حضارة في العالم، وهم يقعون في أهم موقع استراتيجي في العالم، ويمتلكون ثلث احتياطي العالم من النفط، بل واختصهم الله بأرض خصبة تصل إلى ٨٢ مليون هكتار يمكن أن تطعم نسبة كبيرة من العالم، لو تم استغلالها بشكل جيد، العرب تسعى وراءهم الأمم في الشرق والغرب والجنوب، وتسعد بالعلاقة معهم، وسعيد من تكون له العلاقة مع العرب، وهذا ما يجب أن يعيه صاحبنا قبل أن يطلق تلك التصريحات الهوجاء، والنابعة من الجهل بحقائق التطور ومنطق الحياة المعاصرة. إذا كان هناك من يحاول من بعض الحكام العرب وبعض المثقفين وأجهزة الإعلام المشبوهة أن يجرد العرب من موقعهم ومكانتهم وخصوصيتهم ودورهم الرائد في الحضارة، وينسون أن العرب هم أمة وحضارة وليسوا أنظمة وحكام، ويمكن أن تتعرض هذه الأمة إلى انتكاسات ومراحل ظلام وتراجع، وتصاب ببعض الحكام الضعفاء، وهذا لا يعني بأن الأمة والحضارة والقوة الحية الكامنة فيها قد انتهت، وإن الزمن قد حكم عليها بالإعدام، وهذا يتعارض مع منطق التاريخ وصيرورته، بل مع أمة العرب بالذات، التي اختصها الله تعالى بالرسالة الخالدة، والجوانب الحية فيها أكبر وأوسع، وسوف تستعيد الأمة دورها وموقعها المتقدم، وسيأتي الوقت وهو قريب الذي ستنهض فيه الأمة العربية وتنفجر طاقاتها وتفيق من وهدتها الطارئة.

والشعب الإريتري تنعكس فيه كما هو معروف أحوال العرب، وما يتعرضون إليه، والثورة الإريترية كانت تتقدم وتتراجع بتقدم العرب وتراجعهم، وهذه الحالة نابعة من ذلك الترابط الحضاري، والتجاوب المشترك مع كل المستجدات والمتغيرات، التي تواجه محيط إريتريا العربي. وهذا ما تعكسه الآن حالة دولة إريتريا، التي لم تتجاوز حتى الآن بعلاقاتها عدة دول

عربية، وتعيش على التعامل والتفاعل معها، إذ لم تُجْدِ أوهام الارتباط بأمريكا وإسرائيل وأوروبا. قبل التعامل والانسجام مع المحيط العربي المباشر.

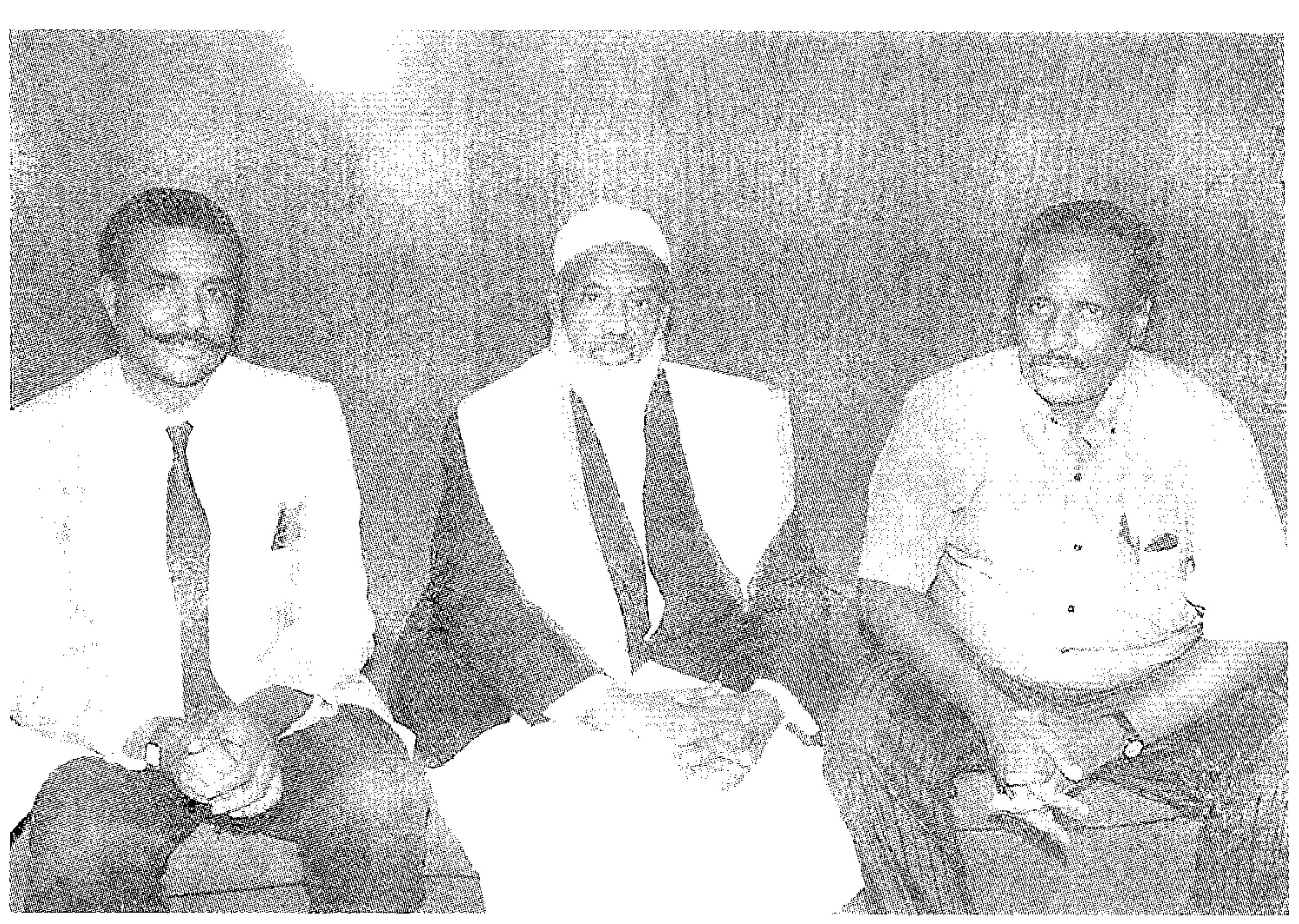
٤ ـــ هناك نقطة أشار إليها الأمين العام في الخلاف مع السودان، حيث قال: (إن الخلاف مع النظام في السودان سياسي وحول أطروحاته الفكرية)، يبدو أننا أمام مفهوم جديد في العلاقات الدولية، حيث أن الخلاف في الفكر والتوجه لجماعة معينة على رأس الدولة، يمكن أن يؤدي إلى تفجير الوضع وتخريب العلاقة مع دول وشعوب، ونحن نتساءل هنا، هل أصبح فكر وتوجه (الجبهة الشعبية) مقبولا لدى الشعب الإريتري، بكافة فئاته وطوائفه المختلفة؟ وهل حسمت الخلافات الداخلية حتى تتفرغ لحسم خلافات فكرية وأيدلوجية مع دول مجاورة؟ وهل العلاقات مع الدول والشعوب، تحكمها القوانين الدولية أم تحكمها قوانين الفكر والأطروحات السياسية للأنظمة المتباينة؟ إذا كان هذا المعيار يشكل مواقف الدول والشعوب، فإننا سوف نشاهد حروبا بين الشعوب والدول من نوع جديد، ويتحول العالم إلى غابة تحكمها قوانين الغاب، بسبب أمزجة الأفراد والجماعات، والعلاقة مع السودان وغيره تحكمه القوانين الدولية، والمصالح المشتركة، والإرادة التي تعبر عنها الشعوب، وليس منظمات أو جبهات ذات طابع حزبي أو فكري، الأمر يحتاج من هذه القيادة تقييم الخلافات بين الدول، وفوق كل هذا الاطلاع على ميثاق الأمم المتحدة، والقوانين التي قامت عليها هذه المنظمة، بكافة مؤسساتها، والتي اتفقت الدول والشعوب على الالتزام بها منذ نشأت هذه المنظمة الدولية عام ١٩٤٥م.

٥ ـــ أما في شأن تناوله لعروبة إريتريا، وتأكيده بأننا أكثر عروبة من كثير من الأنظمة العربية، حيث أن إريتريا كما يقول (عبارة عن نماذج وهجرات جاءت من جنوب الجزيرة العربية والسحنة العربية، والتوجه الحضاري والثقافي موجود عندنا)، وبهذا الاعتراف والإقرار بعروبة إريتريا، والتوجه الحضاري والثقافي للشعب الإريتري، ينسف السيد / الأمين العام، جميع مقولاته وتصريحاته السابقة، واللاحقة في إنكاره لعروبة إريتريا، ويؤكد للرأي العام بأن إريتريا عربية بالأصول والتوجه والجذور، وهذا ما نأمل أن نسمعه من قيادات (الجبهة الشعبية)، والتعامل مع هذه الحقائق كما هي، وعدم تضييع الوقت في المغالطات السياسية والتاريخية والحفريات القديمة، التي لا جدوى من التوغل فيها أكثر من هذا، ولكن نسأل السيد / الأمين العام، كيف يمكن أن تقرر عروبة إريتريا وانتمائها الحضاري والثقافي، ونظام إريتريا لا يقر اللغة العربية باعتبارها لغة رسمية للبلاد، ومحور تشكيل الإنسان الإريتري عبر تعميق ثقافته العربية، أليس من الظلم الادعاء

بأننا أكثر عروبة، في الوقت، أننا نتعارض مع الهوية الحضارية والثقافية للشعب الإريتري، وإلى متى سنضيع الوقت في مثل هذه المماحكات السياسية الغير سوية؟

نأمل أن يكون هناك توازن في الفكر والتطبيق، والابتعاد عن الشعارات التي لا تخدم التعايش الوطني، وتهدد الوحدة الوطنية. إن الشعب الإريتري يتطلع إلى مرحلة جديدة يتسم فيها صياغة مكوناته السياسية والثقافية والدينية بطريقة تجسد الواقع، وتعبر عن وجدان شعبنا حضارياً وثقافياً، وأظن أن الوقت قد حان للقراءة الصحيحة للواقع الوطني الإريتري، بما هو قائم عليه، وليس بما يفرض عليه من السلطة أياً كان نوعها.

وبعد كل هذا الذي تابعناه من تصريحات (الأمين محمد سعيد) المسمومة من عام ١٩٩٢م، فإن إبعاده من قيادة الحزب والدولة أصبح مهمة وطنية عاجلة، إذا كان الحزب الحاكم جاد في افتتاح مرحلة جديدة وصادقة في علاقاته الداخلية والعربية، واستمرار هذا النموذج في القيادة الإريترية، دليل أكبر على عدم مصداقية ما تروج له حكومة (الشعبية)، وتبشر به من تحولات في السياسة الإريترية.



□ المؤلف مع السلطان علي مرح زعيم العفر في أثيوبيا

ومعه الأخ عبد الله الحاج مدير جريدة الحياة في جدة

لماذا هذا التجاهل العربي للهجوم الأمريكي والصهيوني الوشيك على شرق السودان؟

يبدو أن الإدارة الأمريكية قد قررت منذ ستة شهور، وقبل إعلان الحصار الأمريكي الظالم على السودان على مخطط غزو شرق السودان بواسطة جيش حكومة (أفورقي) الطائفية، وقوات المعارضة العميلة، وإن الدعم الأمريكي المادي والعسكري المتزايد لإريتريا، يأتي في إطار تركيز هجمة عسكرية كبيرة في شرق السودان تستهدف قطع الطريق بين الخرطوم وبور سودان، والذي يمثل بالنسبة للسودان شريان الحياة، باعتباره الطريق الوحيد حتى الآن الذي تصل عبره الواردات وتصدر من خلاله الصادرات السودانية، وأن الأمريكان والجماعات العميقة يبدو أنها مصممة هذه المرة لتنفيذ خطة عملية كسر النظام كما يحلمون من خلال شرق السودان، وحسب البيانات الرسمية للحكومة السودانية، فإن قوات (أفورقي) وبالرغم من هزيمة (توقان) الماحقة في أبريل ١٩٩٧م التي تصدى لها جيش المجاهدين بقيادة (أبو سهيل) والذين أبلوا بلاء حسناً واستشهد فيها عدد من قيادات الحركة بما فيها نائب رئيس المكتب العسكري ومسؤول الأمن، وعدد من أعضاء مجلس الشورى، وأعادت قوات (أفورقي) تواجدها مرة أخرى في (توقان ــ قرورة ــ مرافيت ــ هقتة) وضواحي (همشكوريب) وتهديد ضواحي (كسلا) بين حين وآخر، وتتأهب قوات (أفورقي) في هذه الأيام تحت غطاء المعارضة للهجوم على شرق السودان، وتشارك في هذه الحملة الجديدة قوات (قرنق) الذي أرسل قوة تقدر بـ (١٢٠٠) جندي إلى منطقة (١٣، ١٤) القريبة من الحدود السودانية ووصلت طائرات إسرائيلية، وهناك عدد كبير من الخبراء الصهاينة للإشراف على هذا الهجوم العسكري المرتقب لاحتلال مدينة (كسلا) كبرى مدن الشرق، كما أن القوات الإريترية عززت حشدها العسكري في الحدود بمعدات ثقيلة وبمدفعية بعيدة المدى تستهدف تدمير مدينة (كسلا) وخزان (الرصيرص) الذي يعتمد عليه السودان في توليد الطاقة الكهربائية التي تمد أغلب مدن السودان والعاصمة السودانية على وجه الخصوص، ونحن نؤكد من خلال المعلومات الواردة من إريتريا، بأن حكومة إريتريا تريد أن تغطي فشلها وعجزها السياسي والاقتصادي، وحالة الذعر التي تعيشها بسبب معارك المجاهدين داخل إريتريا، وانفجار القنابل في (كرن ــ وأسمرا) واغتيال عدد لا يستهان به من قيادات الجيش والأمن لنظام (أفورقي) بالدخول في المغامرة العسكرية المدمرة إن شاء لنظام الكفرة والفاسقين في (أسمرا) خاصة وأن حكومة إريتريا تعاني من الاحتضار الطويل الذي يعيشه رأس النظام (أفورقي) الذي تفتك به الأمراض الخبيثة وقد نقل قبل أيام وعلى عجل إلى أمريكا بسبب الشلل الذي

أصابه في السلسلة الفقرية، و (أفورقي) المقبور يريد أن يختم أيامه السودان بإشعال نار الحرب مع السودان وتدمير إريتريا بالدرجة الأولى في هذه الحرب التي تفتقد إلى أبسط المبررات، سوى ذلك الحقد الأمريكي الصهيوني على الإسلام والمسلمين في السودان وإريتريا، وتقول مصادر المجاهدين الإريتريين أننا نتابع عن كثب تحركات القوات الإريترية من الداخل ومن خلال أجهزتنا الأمنية من داخل فرق الجيش الإريتري، تأكد لنا تماماً بأن الخطة العسكرية للحكومة الطائفية قائمة على ثلاثة محاور لتهديد شرق السودان:

١ ــ محور الساحل الشمالي تجاه (طوكر وبورسودان) والذي تتواجد فيه قوات كبيرة منذ عام، وكان يمكن تدمير هذا المحور عن طريق القصف الجوي والكثافة النارية بواسطة المدفعية بعيدة المدى وهذا ما لم يحدث حتى الآن.

٢ ــ المحور الثاني شمال (كسلا) تجاه (همشكوريب) وللعلم فإن أحد أشقاء الشيخ (سليمان علي بيتاي) قد التحق بالمعارضة العميلة، وإن (همكشوريب) معقل الخلاوي القرآنية في الشرق تعتبر من الناحية العسكرية تحت سيطرة المعارضة المدعومة من قوات (أفورقي).

٣ ــ المحور الثالث هو محور (أبو جمل ــ اللفة) على حافة الحدود السودانية الإريترية، كل هذه المحاور هدفها المباشر قطع طريق (بورسودان ــ الخرطوم) والاستيلاء على مدينة (كسلا) ومن ثم الاتجاه إلى مناطق اللاجئين الإريتريين، وهذا يعني أن حكومة (أفورقي) تسعى إلى إقامة مجازر (الهوتوا ــ والتوتسي) في هذه المناطق واللاجئين معظمهم من المسلمين المنتمين للثقافة العربية الإسلامية، وقد أقسم الطائفيون في (أسمرا) أن يمارسوا أبشع صور التدمير في مناطق اللاجئين، ولكن المجاهدين بدورهم قادرون بعون الله تعالى على تدمير مدينة (أسمرا) وتحويلها إلى حطام وهم يمتلكون بحمد الله الآن أحدث الأسلحة، وهذا ما لم تفطن إليه جماعة (أفورقي) الطائفية، وأن إطلاق رصاصة واحدة في مناطق اللاجئين الإريتريين في شرق السودان سيكون بمثابة إعلان رسمي للحرب الطائفية في إريتريا، ومن خلال هذا المنبر فإننا نحذر الأمريكان والصهاينة بأن لا يلعبوا بالنار في إريتريا، وأن أمريكا بموقفها مع نظام (أفورقي) الطائفي المعادي للديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان، تساهم في وجود منظمات إرهابية متطرفة يقودها اليأس في إريتريا والقرن الأفريقي، ولا زال التعامل مع ظاهرة (أفورقي) في حدود الخصوصية الوطنية الإريترية، وكنا نعتقد بأنهم قد استوعبوا الدرس من ربط إريتريا بالاستعمار الأثيوبي عنوة، ومحاولة مصادرة حقوق الغالبية الإسلامية سوف لن تمر هذه المرة أيضاً بسلام في إريتريا والمسلمون ونقولها بكل فخر إننا قد دمرنا الإمبراطورية الأثيوبية، وأسقطنا نظام (منجستو) ودمرنا المعادلات الظالمة في القرن الأفريقي، وتمكنا من طرد القاعدة الأمريكية في (أسمرا) وتدمير قوات الكوماندوس الإسرائيلية في إريتريا في ظل

ظروف كانت أغلبية دول العالم ضد حق تقرير المصير للشعب الإريتري، فكيف سيكون الأمر الآن والسودان تحكمه فئة تناصر وتهتم بأمر الإسلام والمسلمين في إريتريا بشكل خاص وأفريقيا بوجه عام، وإن معركة الشرق هذه المرة ستكون فاصلة بين قوى الإيمان والكفر، وسيكون النصر إن شاء الله لحزب الله إلا أن حزب الله هم المفلحون، ونحن نتساءل من موقع الحرص والالتزام: لماذا هذه الظلال الكثيفة التي تغطي الأجهزة الإعلامية العربية والإسلامية تجاه ذلك الحشد العسكري والتآمر الأمريكي الصهيوني الذي يستهدف شرق السودان للسيطرة الكاملة على البحر الأحمر من خلال موقع السودان الاستراتيجي؟ أهو قصور من إعلام الحكومة السودانية أم أن هناك عدم تعامل واهتمام بجدية مع المخطط الصهيوني عبر نظام إريتريا العميل؟ ولماذا لا تُطلع الحكومة السودانية الدول العربية المطلة على البحر الأحمر على الحقائق الماثلة أمامها، وتطالبها بالمشاركة بإمكانياتها العسكرية والمادية لحماية أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية في هذه المنطقة، خاصة وأن دول إقليمية كبيرة في المنطقة قد تمكنت من الحصول على وثائق وخرائط تبين مدى تورط حكومة (أفورقي) مع الكيان الصهيوني في بناء القواعد العسكرية الإسرائيلية في (جزر دهلك وجزيرة نخرة الكبرى)، وبناء مرفأ لاستقبال السفن الحربية وثكنات أفراد مشاة البحرية الإسرائيلية وفي مرسى حالب وهي جزيرة تقع جنوب (عصب) وإلى الجنوب الشرقي منها يوجد رادار على قمة جبل (سوركي علي) لمراقبة السفن التي تمر عبر باب المندب، وتقع الجزيرة والجبل المذكور بمحاذاة جزيرة (ميبوث) اليمنية وتعتبر هذه المنطقة من أضيق المناطق بين الشاطىء الإريتري واليمن (الجنوبي سابقاً)، كما تمكنت قيادة الموساد الإسرائيلية من وضع يدها بشكل كامل على ميناء (بربرة) في الشمال الصومالي، والمعروف أن (عقال) قد دعا إسرائيل في مذكرات ومواقف علني للتواجد المكثف في الصومال الشمالي، وتتابعت تلك الزيارات المتكررة، وقد اكتملت الآن بزيارة وزير خارجية إريتريا ومعه وفد إسرائيلي توجهوا رأساً إلى ميناء (بربرة) واستكمل المخطط بزيارة ومباركة مستشار رئيس الوزراء الأثيوبي لميناء (بربرة) الواقع بالقرب من (باب المندب)، وإن هذا المخطط الصهيوني لا يكتمل ولا يشعر بأمان إلا بضم ميناء (بور سودان) وإبعاد السودان تماماً من البحر الأحمر، وسيكون البحر الأحمر بعد ذلك بحراً صهيونياً، ومؤامرة بهذا الحجم الخطير في الشرق تستدعي تدخل ودعم الدول العربية، بل وتدخلها عسكرياً إذا حسنت نواياها، وإن تجاهلها هذه المرة للمواجهة العسكرية مع المخطط الصهيوني في شرق السودا،، سيكون رد فعله سيئاً على هذه الحكومات من الشارع العربي والجماهير العربية والإسلامية عامة، فالمواجهة في الشرق ليست بين السودان وإريتريا، وإذا كان الأمر كذلك فإن حكومة (البشير) قادرة على إسقاط نظام (أفورقي) وتحطيم آلته العسكرية ووضعه في موقف الاستسلام، وحكومة (البشير) تجد الدعم الكامل من الشعب الإريتري في معركتها ضد النظام الباغي في (أسمرا) ولكن الأمر أكبر من جماعة (أفورقي)

فهم مجرد غطاء وعملاء بالوكالة للمخطط الأمريكي الصهيوني في شرق السودان، لذلـــك فـإن المطلوب من الآن فصاعداً وضع الدول العربية أمام مسؤولياتها المباشرة في هذه المواجهة، خاصة وأن حكومة (أفورقي) لم تخفي نواياها المعادية للاستراتيجية العربية في البحر الأحمر، ومساعدتها بالسلاح والمال للمعارضة الجنوبية والشمالية. كل هذه المواقف تتعارض أولاً مع المواثيق الدولية التي تحمـي السودان بعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وثانياً تستدعي تنفيذ الجامعة العربية لاتفاقيـة الدفـاع المشترك في مواجهة التدخل الإسرائيلي المباشر في تهديد الأمن القومي السوداني والمصري معاً، مـن خلال سيطرتها على المواقع الاستراتيجية في البحر الأحمر، ونحن نتساءل وبكل الأسى والحزن عـن الجامعة العربية ودورها الذي تحول إلى مجرد تعبير عن الخلافات العربية، وليس إلى تبـني وتحمـل مسؤوليات استراتيجية تتوافق والمهام التي أنشئت من أجلها وتعاسة الجامعة العربية برزت في تعاسة وضعف المسؤولين عن إدارتها التي تتباكى عند تأخر الموازنات وعدم تسـديد الـدول الأعضـاء لحصصها والتزاماتها، لدفع مرتبات الموظفين والمطالبة بتغطية منصرفات أمينها العام الذي لم نسـمع منه إلى يومنا هذا تصريحاً يجسد أماني الأمة، و لم يكلف نفسه يوماً واحداً بزيارة بؤر التوتر في الوطن العربي، بخلاف الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية التي أثبتت حضورها في الأزمات والمشـاكل الأفريقية، وفي ظل عجز المؤسسات العربية ومراكز القرار العربي تتواصل مأساة الأمة العربيـة في شرق السودان، الذي سنفاجأ يوماً ما بأن مدنه قد احتلت وأن قراه أحرقت وشعبه قد شرد، وبعد ذلك تتبارى أجهزة الإعلام العربي في إصدار بيانات الشجب والإدانة.

إن الشعبين الشقيقين في إريتريا والسودان مطالبان في هـذه المرحلـة الدقيقـة بتوحيـد جهودهما العسكرية وأن يتم حشد كل الشباب والرجال من اللاجئين الإريتريين وهي معركتـهم الحقيقية بحكم تواجدها في هذه المنطقة، وأن لا ينتظروا مساعدة من أحد وإن جاءت فـهي مـن باب رفع العتب، فحكومة (البشير) باعتمادها على دعم الشعب السوداني الذي يقتطع من قـوت يومه قد حققت الانتصارات الباهرة في كل معاركها العسكرية وتصديها للغزاة، فنحـن واعـون لطبيعة الهجمة وأبعادها الخطيرة وإن الأمل معقود الآن على الموقف المصري الـذي أدرك طبيعـة التآمر الصهيوني الأمريكي في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، ويكفي أن الحكومة المصرية اعتـذرت عن زيارة (أفورقي) للقاهرة مرتين تعبيراً عن سخطها على الدور الذي تلعبه حكومـة إريتريـا في تهديدها المباشر للمصالح الحيوية للعرب، وإن الحكومة السودانية مطالبة باعتماد الوسائل التالية:

١ ـــ التركيز على شرق السودان من خلال فهم استراتيجي واضـح يتطـابق ومصـالح السودان العليا، وأن لا يذهبوا بعيداً في الغرق في أزمة الجنوب التي لن تكـون أضرارهـا بالغـة بمستوى الخسارة الضخمة استراتيجياً ومعنوياً إذا سقط الشرق أمام ذلك المخطط الصـهيوني، إلى

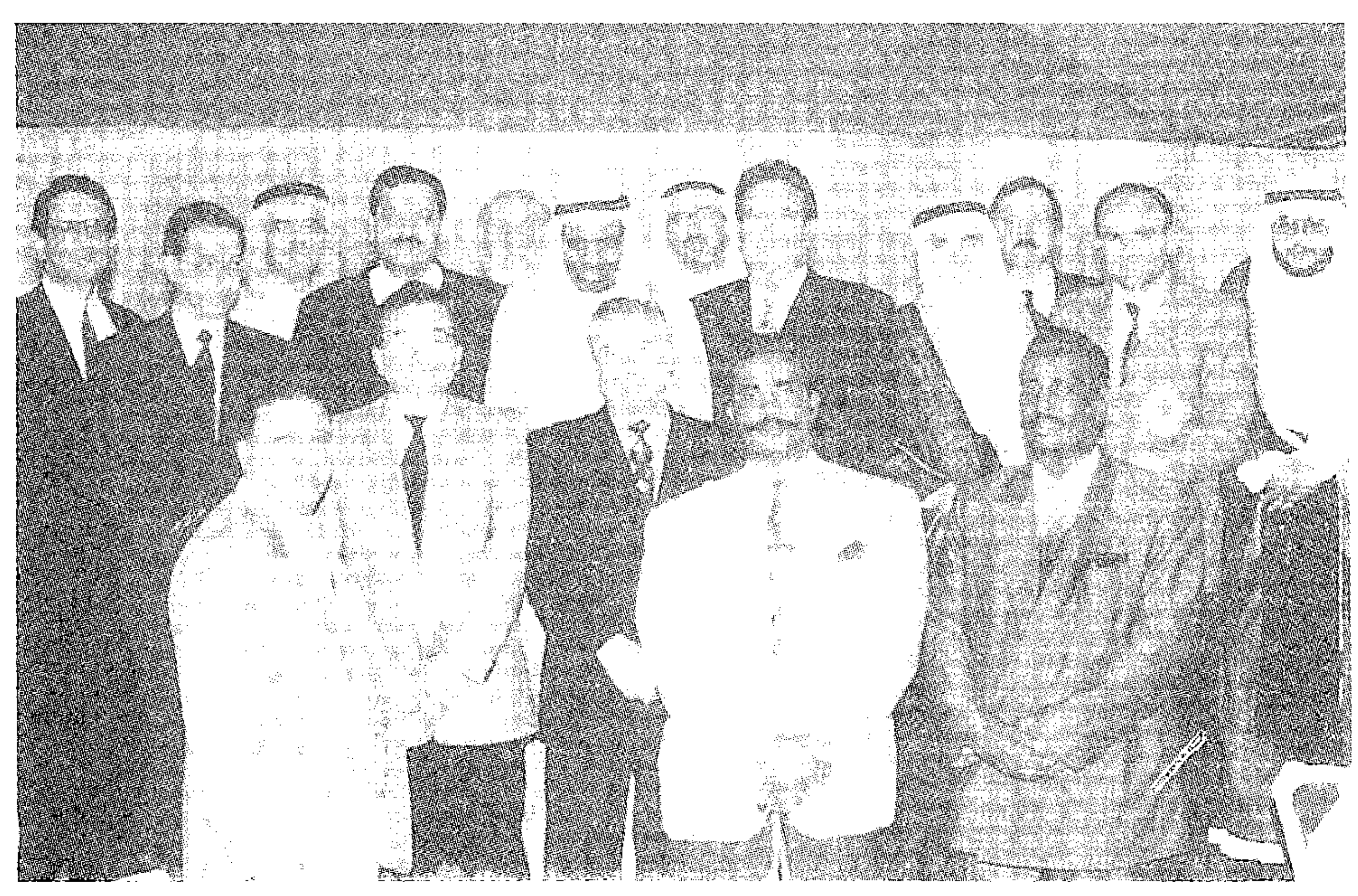
جانب أن مشكلة الجنوب قد نجحت حكومة (البشير) في تفكيك معظم أدواتها والتزعت ٧٠٪ من قوة الجنوب إلى اتفاقية السلام.

٢ ـــ دعم وتركيز المعارضة الإريترية الفعالة، خاصة حركة الجهاد الإسلامي الإريتري بقيادة (أبو سهيل) التي أثبتت أدواتها العسكرية والسياسية قدرتها على التصدي للقوات الأريترية المعتدية، ويكفي أنها قد دمرت قوات (أفورقي) في معركة (توقان) وتخوض معارك ضارية في داخل أريتريا مهددة بذلك خلفية القوات الإريترية التي ستهاجم شرق السودان وسوف يفشل هجوم (أفورقي) إذا تم تهديد خلفيته ومن داخل إريتريا، والحركة قادرة على لعب هذا الدور إذا تفهمت الحكومة السودانية حماس هذا الشباب المسلم، وننصح مرة أخرى الجهات السودانية والعربية بدعم هذه القوى الصدامية التي تنطلق بالدرجة الأولى من تطابقها مع الاستراتيجية العربية والإسلامية ونجاحها أيضاً في تعزيز التعايش الديني والثقافي في إريتريا، وهو ما تمليه خصوصية الواقع الإريتري، وضمن هذا الفهم فإن هناك قطاعاً عريضاً من المسيحيين (سراي ـــ واكلوكزاي) يتطلعون إلى نجاح حركة الجهاد الإسلامي للخروج من المأزق الخطير. وقد قال لي زعيم مسيحي (إنني خائف على مستقبل المسيحيين في إريتريا، حيث أفقدنا أفورقي تعايشنا الوطني مع المسلمين في الداخل، كما أفقدنا الحليف الاستراتيجي لإريتريا وهو السودان الشقيق، وأخيراً فقدنا علاقتنا مع أثيوبيا، ولا أدري إلى أي سيتجه بنا أفورقي بهذه المغامرات القاتلة، لذلك لا بد من إسقاط نظام أفورقي للنجاة بالمسيحية والمسيحيين من المواجهة غير المتكافئة التي وضعهم فيها أفورقي، ولضمان بقاء التعايش الوطني في إريتريا المحبة والسلام).

٣ ـــ تجاوز الحسابات الخاطئة لبعض الأجهزة السودانية في تعاملها مع الحقائق السياسية والتوازنات الاجتماعية في الساحة الإريترية، والابتعاد تماماً عن استخدام أوراق بالية وخفيفة الأوزان في مواجهة النظام الطائفي في إريتريا.

إن المواجهة في شرق السودان تنطلق من مشروع استعماري متكامل يهدف إلى تجريد العرب والمسلمين من كل أدوات الصراع والصمود ومن ثم القضاء على مستقبل الأمة العربية والإسلامية، وتحويلها إلى مجرد رقم هامشي يضاف إلى عالم النظام الدولي الظالم الذي تحكمه أمريكا والصهاينة، ولكن سنظل نراهن على الجوانب الحية في الأمة العربية والإسلامية والتي تقاوم في بقاع كثيرة من ديار الإسلام وستقدم الصور الحية متعانقة مع السيرة الجهادية المضيئة للمسلمين، ولن تستكين الأمة مهما تكالبت عليها الأحزان، أو تستهين بحاضرها وتضحي بمستقبلها المجيد إن شاء الله.

الأخ العقيد معمر القذافي جهد دؤوب من أجل وحدة أفريقيا.



المؤلف مع مدير بنك التنمية الإسلامي د. أحمد محمد علي في احتفال رسمي عام ١٩٩٥م.

جريدة المستقلة تلتقي مع نائب رئيس مجلس الشورى السعودي
معالي الدكتور عبد الله عمر نصيف

تلتقي جريدة المستقلة بالدكتور عبد الله عمر نصيف نائب رئيس مجلس الشورى السعودي والذي يتمتع بخلفية إسلامية متميزة، وله إسهامات مشهورة في خدمة قضايا العالم الإسلامي ومعالي الدكتور نصيف هو نجل العالم والشيخ الجليل (محمد نصيف) الذي كان يعتبر من وجهاء الحجاز، وأهل جدة لما عرف عنه من علمه النافع وعلاقاته الواسعة وقد حظي جده باهتمام ملوك الأسرة السعودية ابتداء من الملك (عبد العزيز آل سعود) رحمه الله، والذي أخذ بيعة أهل جدة وسكانها في قصر العالم والشيخ (محمد نصيف)، ومن جهة أخرى كان العالم الشيخ (محمد نصيف) منتدى للأدباء والمفكرين والعلماء ورواد الفكر من العالم الإسلامي، وبعد وفاته أسف عليه الملك (فيصل رحمه الله) وعزى بنفسه أهله وأمر بشراء قصره من ورثته، وبجعله (داراً للآثار الإسلامية) إبقاء لذكراه ومكانته الرائدة في المملكة والعالم الإسلامي. نلتقي مع الدكتور نصيف من تلك السلالة الطيبة، والذي عرف هو أيضاً بجهوده في خدمة قضايا المسلمين وترك بصمات ناصعة في العالم الإسلامي، عندما كان الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي قدم خدمات جليلة للأقطار العربية والآسيوية في عالمنا الإسلامي المعاصر، ونجح في خلق شبكة من العلاقات الواسعة مع الشخصيات الإسلامية العالمية، ومع واجهات العلم والمعرفة في أمريكا وأوروبا ونتيجة لدوره المميز فإنه حظي بتوجيه خادم الحرمين الشريفين كي يواصل عطاءه من خلال موقعه الثاني في مجلس الشورى. وبعد هذه المقدمة ننقلكم إلى الحوار التالي مع معالي الدكتور نصيف:



◻ المؤلف مع الدكتور عبد الله عمر نصيف نائب رئيس مجلس الشورى السعودي السابق.

س ـــ سألنا معالي الدكتور عن تجربة الشورى في المملكة العربية السعودية؟

ج ـــ تناول معاليه بقوله: بأن تجربة الشورى في المملكة لها جذور تاريخية حيث وضع أساسها الحديث مؤسس المملكة (الملك عبد العزيز آل سعود) رحمه الله تعالى عندما دخل مكة المكرمة في الخامس من جمادى الأولى عام ١٣٤٣ هـــ وشكل مجلساً للشورى مكوناً من (١٤) عضواً وارتفع بعد ذلك إلى (٣٠) عضواً وقد أنجز ذلك المجلس من الأعمال ما يثير العجب حيث أن الدولة كانت آنذاك في حاجة إلى وضع اللوائح والتعليمات، وللعلم فإن والد الدكتور (عمر نصيف) كان عضواً بمجلس الشورى في ذلك العهد الميمون. وانكب مجلس الشورى في ذلك الوقت كما يقول معاليه على وضع الأنظمة واللوائح والتعليمات

واتخذ في تلك الفترة (٥٩١٩) قراراً خلال ثلاثين سنة، وعندما تشكل مجلس الشورى الآن باعتباره امتداداً لرؤية مؤسس المملكة الملك (عبد العزيز) وتأكيداً للدور الرائد الذي يلعبه خادم الحرمين الشريفين في الأخذ بالتطورات المختلفة دعماً للمؤسسات الراسخة في المملكة، وقد روعي في تشكيل مجلس الشورى في اختياره أن يتكون من أهل (الحل والعقد والصلاح وذوي الخبرة) ووضعت له أنظمة جديدة، ويستعين المجلس بخبراء من خارجه، ويضيف معاليه قائلاً: أن نظام المملكة أصلاً قائم على الشورى التي تتوافق مع كتاب الله تعالى وسنة نبيه، كما أن الشعب هنا في المملكة لا يجد أية صعوبات في الاتصال بأعلى المستويات، وفي مقدمتها (خادم الحرمين الشريفين) وولي عهده الأمين، والذين ساروا على نهجه والدهم المغفور له الملك (عبد العزيز آل سعود) موحد الجزيرة ومؤسس المملكة، وأشار معاليه إلى أن مجلس الشورى في المملكة قائم على الإرث الشرعي الإسلامي والعادات والتقاليد السمحة، وأنه تعبير حقيقي عن التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعلمي المتطور الذي تشهده المملكة خاصة خلال العقدين اللذين تقلد فيهما خادم (الحرمين الشريفين) الحكم في المملكة، والذي نجح في تفجير طاقات الشعب السعودي في كافة المجالات التي أشرنا إليها آنفاً، وارتقى بالمملكة إلى آفاق رحبة وواسعة، والتي اقتضت قيام مجلس الشورى بصورته الحديثة، الذي يضم من خيرة أبناء المملكة من العلماء والدكاترة وذوي الخبرات، ليواكبوا من خلال هذا الوعاء التشريعي كافة التطورات في المجالات المختلفة ومنذ تأسيس مجلس الشورى عام ١٩٩١ م أنجز هذا المجلس الكثير من المعاملات والأنظمة واللوائح والاتفاقيات المحولة إليه من الحكومة خلال الفترة السابقة.

س ـ معالي الدكتور كثير من دول العالم العربي والإسلامي تأخذ من التشريعات الغربية، ويرون بأن الديمقراطية في الغرب أوسع من الشورى حيث تعطي الإنسان حرية أوسع وتحقق له نجاحات كبيرة في مجمل حياته، ماذا ترون في هذا الطرح؟

ج ـ إن الإسلام دين شامل ووضع المسلمون الأوائل الدين الحنيف في موضع التطبيق في المجالات الاقتصادية والسياسة والاجتماع والتربية والتعليم، وحذر معاليه من الانبهار من حضارة الغرب ورفض أن تكون المقياس الذي نقيس به سلوكنا وتصرفاتنا

ونظمنا، حتى لا يصبح لدينا أيضاً انبهار لا شعوري بهذه الحضارة الغربية أو المأساة أننا نضع المعايير الغربية كمقياس لتقدمنا، ولذلك نحس بمركب نقص عجيب وشعور بالقصور وأضاف: إن المسلمين استطاعوا أن يقدموا نموذجاً حضارياً سادت حضارته أكثر من ١٠٠٠ سنة، وأخرجت لنا من العلوم والمعارف ما يستفيد منه اليوم عالمنا المعاصر، والحضارة الغربية تستمد قوتها من تلك التجربة الفريدة، وذلك العلم الذي لم يكن نظرياً وكان عملياً، وكان رائداً ومتفوقاً ومتميزاً في شتى المجالات، والإسلام دين متكامل لا يتجزأ ونحن مقصرون في تطبيق شرائعه ونظمه في أوجه حياتنا المختلفة، ويتعجب كثير ممن يدخلون الإسلام من الناس من دول الغرب والشرق من الحرمان الذي يعيشه المسلمون بسبب عدم تطبيقهم الإسلام بمبادئه وأسسه، ولماذا لا يضع المسلمون الآن الإسلام موضع التطبيق ويترجمونه إلى سلوك ومعاملات كما كان حال أوائل المسلمين الذي أفرزت تجاربهم في إطار هذا التطبيق نظماً خرجت إلى واقع التطبيق في شتى المجالات العلمية والثقافية. وقال معاليه: إننا لا نستطيع التغلب على تجزئتنا وقصورنا في الحاضر إلا بإدراك أن لدينا رسالة سامية وشريعة ربانية ونحن مقصرون في تطبيقها، وفي إطار هذا التقصير والتخلف يأتي إعجابنا بالديمقراطية الغربية المادية ومقارنتها بالشورى التي تعتبر لدينا كمسلمين جزءاً متكاملاً من نظام الحكم في الإسلام. والإنسان بفطرته لا يستغني في الإطار الشخصي أن يستشير أحداً ناهيك عن أمور تتعلق بحال الإسلام والمسلمين، وقد جعل الله تعالى الشورى لتعين على إدارة دفة الحكم بكفاءة واتزان وانسجام مع متطلبات الشريعة، وذكر الله تعالى مشروعية الشورى في القرآن الكريم بقوله: {والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون}، فالشورى جاءت بين الصلاة والزكاة وهما ركنان أساسيان للإسلام ومنسجمة مع إقامة شعائره دون تكلف. وقارن معاليه بين الشورى في الإسلام والديمقراطية الغربية، قائلاً إن الشورى تجتهد فيما يستجد في شؤون حياة المسلمين وهي أمر إلهي ـــ بينما الديمقراطية من صنع البشر يعتريها ما يعتري البشر من الضعف والقصور وتؤدي إلى تفريق كلمة الناس وإضعافهم وانشغالهم بأمور تافهة، وفيما لا تتدخل الشورى إلى ما نهى الله عنه نجد أن الديمقراطية تتدخل وتحلل ما حرمه الله مثل إباحة الخمر والزنا وغيرها من المحرمات التي تدمر المجتمعات وتفقدها إنسانيتها، في كثير من الأحوال

وهذا ما تتعارض معه قيمنا الإسلامية ولا يمكن أن تقـــوم الشورى على الضلالـــة وفيمـــا يبغضه الله تعالى، وإن الشورى في الإسلام (تحقق الرأي الصائب وليس الرأي الغـــالب) وإذا أردنا أن نقارنها بالديمقراطية أي الشورى يجب أن تكون المقارنة من مستوى أعلى وليس من مستوى أدنى ليس من مركب نقص ولكن لأن نظام الشورى ثبت أنه (نظام متمـــيز كمـــا ثبت ذلك في النظام الاقتصادي الإسلامي في تميزه وتفوقه) ومن خلال متابعتنـــا التجربـــة الديمقراطية في الغرب، نلاحظ أن التجارب السياسية في تلك البلاد قائمـــة علـــى تقســـيم المجتمعات إلى فئات وشيع وأحزاب وتكتلات) وهناك حرب قائمة في تلك المجتمعات مـــن أجل الوصول إلى السلطة وبشتى الوسائل المتعارضة في مجملها مع الأخلاق والعفة السياسية، هناك ملايين الدولارات تصرف في شراء الأصوات والذمم والتي كان يمكـــن توظيفـــها في خدمة قضايا المجتمع وهمومه، ولذلك لا نميل إلى التجربة الديمقراطية في الغـــرب ولا نحبـــذ ممارستها في البلاد العربية والإسلامية، والخيار الأفضل والمتطابق مع عقيدتنا الإسلامية هـــو إقامة نظام الشورى الذي يأخذ بالرأي (الصائب) وليس بالرأي (الغالب) ونحن في المملكـــة نحترم ونقدر مؤسسات حكمنا القائمة على شرع الله تعالى، والتي يرعاها المليك أمـــد الله في عمره بما حباه الله من حكمة ورأي سديد، ويكفي أن المملكة قائمة بحمد الله تعالى علـــى نظم ومبادىء إسلامية شاملة منذ صدور المرسوم الملكي بتوحيدها من الملك (عبد العزيـــز رحمه الله) عام ١٣٥١ هــ، الموافق عام ١٩٣٢ م وأن مجلس الشورى يقـــوم علـــى هـــذا الأساس ويعمل وفق هذا المنهج الإسلامي الذي قامت عليه الدولة منذ نشأتها من القمـــة إلى القاعدة، لذلك ليس هناك خلاف ولا تنافر في التطبيق الشرعي والكل يقوم بأداء واجبه مـــن دون كلل أو ملل، لذلك فنحن لسنا في مقارنة مع الحضـــارة الغربيـــة المادیـــة ودعوتهـــا الديمقراطية لأنها متعارضة مع خلفيتنا الحضارية الإسلامية ونظمنا الإسلامية المتوارثة القائمـــة على الإسلام شريعة وعملاً، ويكفينا شرفاً أن كل مواطن في ا لمملكة يجد في الإسلام نفـــس الحقوق والواجبات ويسعى ولي الأمر في المملكة لتلبية احتياجات القاصي والداني.

ـــ وانتقلنا بعد ذلك بالدكتور إلى مجال الفكر ومعاناة المسلمين وملاحظاته في هـــذه المجالات:

س ـ يعيش المسلمون في الحاضر صحوة إسلامية طيبة تتجلى في الحرص الشديد على العودة إلى المعالم الإسلامية في مختلف مناحي الحياة، غير أنه يخشى عليها من المنغلقين وأعداء الدين الذين يتربصون بنا الدوائر.. فكيف معاليكم يرى الطريق إلى إنجاح هذه الصحوة حتى تؤتي أكلها بين الشعوب الإسلامية؟

ج ـ الصحوة الإسلامية حقيقة واقعة وملموسة لكل ذوي عقل منصف، وفكر متزن، وقد أراد الله سبحانه وتعالى بها الخير الكثير للمسلمين كي يفيقوا بعد هذا السبات العميق، وبعد تلك السنوات الطويلة التي عانوا فيها من التجارب المتعددة في ظل المذاهب الفكرية الوافدة والنظريات الدخيلة.

فإن الصحوة المعاصرة بداية عودة للإسلام بحثاً عن السعادة الحقيقية في ظل أحكام الله عز وجل. وهذه الصحوة ـ مع الأسف الشديد ـ تعاني أشياء عديدة، أولها أن علماء المسلمين ومفكريهم لم يولوها من عنايتهم ما يناسب قدرها وأهميتها في حياة الأمة الإسلامية، فإن علماء الأمة الإسلامية مدعوون للإدلاء بتصوراتهم وأفكارهم وبرامجهم وخططهم لدفع الصحوة المعاصرة إلى الأمام على طريق تحقيق عزة الأمة الإسلامية وسيادتها وكرامتها، ولا شك في أن العناية بالشباب المسلم إحدى الوسائل المهمة لضمان إنجاح الصحوة المعاصرة، وأهم ملامح الصحوة المعاصرة أن المسلمين اليوم بدأوا من خلالها إعادة النظر في حياتهم وسلوكهم ومجتمعاتهم، وأصبحوا يدركون حقيقة أنه لا خلاص لهم إلا بالعودة إلى المنابع الإسلامية الخالصة لاستلهام الحلول الناجعة لمختلف المشكلات التي تئن منها حياتهم.

والصحوة الإسلامية المعاصرة تسير بخطى ثابتة وقوية غير متأثرة بمكر الأعداء الذين يحاولون النيل منها وعرقلتها وتشويه أهدافها وغاياتها السامية، ولا أرى مجالاً للخوف على الصحوة الإسلامية من أعدائها برغم شدتهم وتنوع وسائلهم والتوائها، ذلك أن الصحوة الإسلامية لا يمكن أن تخمد حتى قيام الساعة، فقد ضمن الله تعالى الخلود لدينه الحنيف حين ضمن حفظ كتابه الكريم، فقال الله تعالى: {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون}.

إن إنجاح الصحوة الإسلامية في ذاته غاية عظمى لدعم الخير ودرء المفاسد، وإعلان لواء الحق ومحق الباطل، ومن هنا أجدد دعوتي لعلماء الإسلام ومفكريه أن يجتهدوا لإيجاد برامج عمل نغير من واقع المسلمين، وتنتشلهم مما هم فيه من تخلف اجتماعي واقتصادي وثقافي، وتبعث فيهم الأمل بالعودة إلى مكانة أجدادهم الأولى التي حموا من خلالها هذا الدين، وأخضعوا لسلطانهم أباطرة العالم وكبرى الدول.

ومن المهم جداً أن يعلم المسلمون الذين صحوا أن الصحوة الإسلامية عمل وبذل وعطاء وليست شعارات براقة، وخطب رنانة، وجمل منمقة حتى يجتهدوا في تقديم ما يستطيعون للارتقاء بهذه الصحوة وإنجاحها والاستفادة منها.

أقول هذا لأن البعض اتخذ من الصحوة المعاصرة مجالات للمتعة الفكرية، فلم تعد الصحوة عندهم إلا كلاماً يقال وجدلاً يثار، وأمتنا في الواقع أصبحت في حاجة ملحة إلى العمل والبذل أكثر مما تحتاج إلى الكلام، نريد خططاً تخرج المسلمين من أزماتهم، ولا نريد مجرد كلمات تجدد الأسى لوجود تلك الأزمات، ونريد حلولاً عملية لا أقوالاً جوفاء لا تقدم بقدر ما تحمل على اليأس.

س ــ يتعرض الشباب المسلم في الحاضر لعمليات غزو فكرية متعددة تهدف إلى تذويب هويته الإسلامية، وإخماد صحوته، وإحلال الصورة البالية من التبعية الفكرية الهدامة للشرق أو الغرب محلها، وهذا من شأنه أن يصيب الأمة الإسلامية في شبابها الذين يمثلون أملها ومستقبلها بعد الله عز وجل.. فما السبيل. في رأيكم للوصول بالشباب إلى شاطيء النجاة؟

ج ــ هذا السؤال يمس جانباً غاية في الخطورة في حياة الشباب المسلم، ذلك أن الكثيرين من المسلمين في الحاضر لديهم غربة كبيرة عن دينهم نتيجة عمليات غسل الأدمغة التي تمارس ضدهم بوسائل الغزو الفكري المختلفة، فالاستعماريون وأعداء الإسلام أدركوا أنه يستحيل تغيير دين الناس وأخلاقهم بالاستعمار العسكري أو قوة السلاح، واكتشفوا أن الغزو الفكري يمكن أن يغير المجتمعات لصالحهم، ويضعف في المسلمين الملكات الإيمانية الإيجابية والأخلاق الفاضلة، ومن ثم تصبح أمتهم نهباً لكل طامع كما هو حادث اليوم.

هناك خطط عدوانية خبيثة لتغريب الشباب المسلم ونزعه عن أصوله الإسلامية وقيمه وعاداته السامية وأخلاقه الفاضلة، وهذه الخطط لا بد من مقاومتها وإيقافها وحماية أبنائنا من مخاطرها العديدة.

وأعتقد أن هناك جهوداً كبيرة يبذلها مفكرو العالم الإسلامي وعلماؤه لكشف تلك الممارسات العدائية وتعرية أهدافها الوضيعة، ذلك أن الفكر الإسلامي في الوقت الراهن قد تخطى مقاومة خطط الغزو الثقافي إلى مرحلة جديدة هي مرحلة البناء والصياغة التي ينطلق منها المسلمون إلى احتلال مكانتهم المميزة وامتلاك إرادتهم الحرة. وأرى أن الفكر الإسلامي ــ متى أريد هدم مخططات الغزاة بواسطته ــ مطالب باقتحام مجالات عديدة من أهمها:

ــ أسلمة العلوم والمناهج والمصطلحات.

ــ تصحيح دوائر المعارف الإسلامية.

ــ تقديم التصور الإنساني في مجال العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية وغيرها.

إن عمليات التغريب التي تحاك ضد المسلمين تهدف إلى إحلال مفاهيم ومبادىء غير إسلامية في نفوس الشباب المسلم عن طريق وسائل التعليم ومناهجه حتى يشبوا غرباء عن دينهم، وحتى تخف في نفوسهم موازين القيم الإسلامية، وفي هذا الاتجاه فإننا ندعو إلى اعتماد الموعظة الحسنة والحكمة في توجيه الشباب وإبعادهم عن التيارات المتطرفة التي تعكس الجانب المظلم في الرقي بالمسلمين في جميع المجالات.

ــ وفي مجال آخر نسأل معاليه حول الخدمات الإنسانية والخيرية التي يمكن تقديمها للقارة الأفريقية ومعاليه أكثر خبرة بما له من علاقات واسعة مع جمعياتها ومنظماتها الإنسانية.

س ــ معالي الدكتور بما أنكم تمثلون رصيداً عملياً رصيناً في قضايا المسلمين كيف ترون مجال الدعم الإنساني لهذه القارة؟

ج ــ إن احتياجات القارة الأفريقية للمساعدات المادية والمشاريع الخيرية كي تمنع عنها ضغوط الجماعات التنصيرية هي احتياجات كبيرة جداً بسبب ما أصاب القارة من أضرار منها التصحر والجفاف والجهل والفقر والمرض وغير ذلك من الكوارث الطبيعية والتي

من صنع الإنسان مثل الحروب الأهلية فقد عانت أفريقيا من سياسات غير رشيدة رغم وجود حكومات وطنية بعد زوال الاستعمار ـــ ساهمت في تفاقم الأزمات وإهدار الطاقات والثروات وقد دخلت الهيئات التنصيرية من هذا الباب بحجة تقديم المساعدات الإنسانية وإقامة المشاريع الصحية والتعليمية وغيرها فاستغلت المجتمعات أسوأ استغلال فروجت لمذاهبها من خلال حجة تقديم المساعدات ومن أوضح الأمثلة في هذا الصدد تنصير الشباب الذين سافروا في بعثات تعليمية في الدول الغربية فترى الرجل أو المرأة بعد عودته من البعثة نصرانياً في وسط عائلة مسلمة أو مجتمع مسلم بالكامل والشرح في هذا يطول.

ولما كانت الاحتياجات إلى المساعدات في معظم الدول الأفريقية في تزايد فإن على المسلمين واجب كبير في توجيه أولويات الإنفاق الخيري للمحسنين في العالم الإسلامي إلى أفريقيا والمساهمة بسخاء في المشاريع التي تطرحها الهيئات الإسلامية العاملة في مجال الدعوة والتعليم والإغاثة مثل هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية بالمملكة العربية السعودية ومثيلاتهما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وغيرها حتى تتمكن هذه الهيئات من تلبية الاحتياجات المحلية ووضع خطط طموحة تجد لها التمويل اللازم.

س ـــ كيف ترون معاليكم دعم المؤسسات الخيرية في أفريقيا؟

ج ـــ هناك ولله الحمد وجود ملموس للمؤسسات والجمعيات الخيرية الإسلامية في أفريقيا وقد تمكنت هذه الهيئات من إقامة العديد من المشاريع الهادفة منها المدارس والمستشفيات والمستوصفات ودور الأيتام ومراكز الأيتام ومراكز التدريب المهني وإيصال مياه الشرب للقرى وغير ذلك إلا أن انحسار التبرعات في السنوات الأخيرة عطل الكثير من هذه المشاريع الهادفة بل وألغى بعضها، وهذه ظاهرة غير محمودة ينبغي الالتفات إليها وتركيز الجهود من كافة الاتجاهات لحماية العمل الإسلامي الهادف في أفريقيا وتوفير الدعم له وتفويت الفرصة على من يحرص على الطعن في المؤسسات وإيقاف مشاريع الخير التي تقوم بها.

ومن واجب الحكومات الإسلامية تقديم الدعم بالتنسيق مع هذه المؤسسات الخيرية بدلاً من تقديم القروض التي قد لا تعود بنفس الفائدة على المجتمعات الإسلامية التي تقام فيها

المشاريع الممولة من الصناديق الرسمية وشبه الرسمية في الدول العربية كذلك ينبغي على الحكومات الإسلامية سد النقص الناتج من شح الموارد الشعبية لدعم المشاريع الإسلامية الخيرية فى أفريقيا.

س ــ بماذا تنصحون الهيئات الخيرية الشعبية في مجال الاستثمار الخيري؟

ج ــ أصبح لدى الهيئات الخيرية الشعبية في العالم الإسلامي خبرات جيدة في مجال استثمار الأموال وتنمية الموارد لدعم المشاريع الخيرية الهادفة إلا أن النقص الواضح في التبرعات الخيرية من المواطنين والمؤسسات في العالم الإسلامي أدى إلى توقف الاستثمارات وبالتالي تجميد المشاريع أو إلغائها مما يستوجب وقفة متكاملة ودراسة متأنية عن حجم المشكلة وكيفية إيجاد الحلول لها، ولعل منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة التي تحتضن (لجنة التنسيق للعمل الإسلامي) تقوم بعقد ندوة لمناقشة هذا الأمر بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية لإيجاد حلول....

س ــ تتعرض المنظمات الخيرية الإسلامية إلى هجمة من جهات مختلفة فكيف يمكن أن تمارس عملها؟

ج ــ لقد تعرضت المنظمات الخيرية الإسلامية وخاصة العاملة في مجال الإغاثة إلى حملات إعلامية مغرضة ظاهرها النقد البريء وباطنها إثارة الرأي العام الإسلامي الحكومي والشعبي لإيقاف الدعم المادي والمعنوي كما أن صحفاً معينة في الخارج قد وجهت التهم جزافاً إلى الهيئات الإسلامية بأنها تدعم الإرهابيين بالمال دون أي دليل أو منطق وكأن هذه الهيئات تملك المال الوفير الذي تبعثره هنا وهناك وكل هذا وغيره دليل على النية المبيتة لتقليص الدعم عن هذه الجمعيات وبالتالي إيقاف الدعم المقدم للمشاريع الإنسانية وفتح الباب لغير المسلمين للعودة إلى مناطق كانوا محرومين من الدخول إليها لأن مساعداتهم مشروطة ومشبوهة.

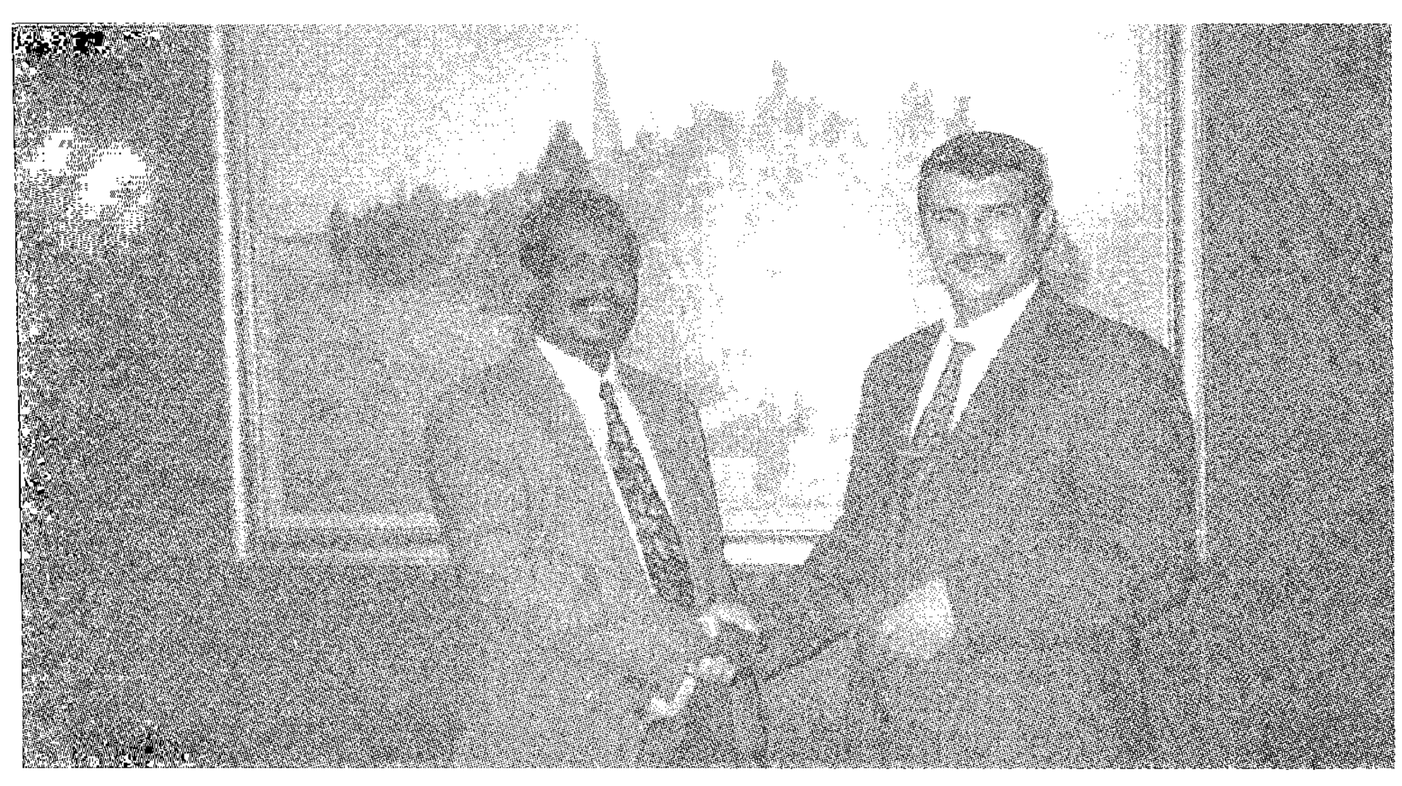
س ـ كيف يمكن التعامل مع المنظمات الأوروبية؟

ج ـ الإجابة على هذا السؤال موجودة في إجاباتي على الأسئلة السابقة والمؤسسات الإسلامية لا ترغب في الدخول في صراع أو منافسة مع المؤسسات غير الإسلامية التنصيرية منها أو غيرها لأنه ليس في هذا مصلحة بل سعت إلى إيجاد صيغ من التعاون البناء لدفع أي ضرر قد يحدث لا سمح الله.

س ـ بماذا تنصحون للذين يعملون في المجال الخيري الإسلامي؟

ج ـ إن النصيحة التي يمكن توجيهها للمسلمين عموماً هو أن يبذلوا كل جهد مستطاع لدعم العمل الخيري المنظم بالجهد والمال والوقت بالتطوع في هذه الأعمال في مراحل التخطيط أو التنفيذ وأن يقدموا دعماً مادياً متواصلاً ولو بمبالغ قليلة حتى يصبح عطاؤهم عادة محمودة لدى الجميع.

والله ولي التوفيق....



□ المؤلف مع الدكتور الحامدي الهاشمي رئيس تحرير جريدة المستقلة

علماء المسلمين في إريتريا والمواجهة مع النظام الطائفي
وهل يسيرون على نهج العلامة المجاهد (إبراهيم المختار)؟



تتصدر الأوقاف الإسلامية في إريتريا واجهة الصـراع مـع حكومـة (أفورقـي)، وكشفت عن تلك المظالم التي مارسها النظام الطائفي، مع الغالبية الإسـلامية في إريتريـا. وهذه الجمعية تكسب شرعيتها، كونها تشرف على عدد كبير من الأوقاف الخاصة بالمساجد والمعاهد الدينية، وتساهم في مساعدة الطلاب والعلماء الإريتريين، وتوفر لهم المنح الدراسية، وحصلت مؤخراً على (عشرة) منح دراسية من البنك الإسلامي للتنمية، كما أنهـا تقـوم

بمساعدة الدعاة، والدفاع عن حقوق المسلمين في إريتريا، في إطار الشرعية القانونية، والتي كانت تكتسبها حتى في عهد الاستعمار الإثيوبي، وكانت تتوقع، بعد تحرير إريتريا، بأنها ستجد الدعم والتجاوب من حكومة (أفورقي) الطائفية، ودعمت النظام ووقفت إلى جانبه في البداية، بسبب تلك الشعارات الوطنية المضللة، التي كان يروجها، حتى يتمكن من السيطرة الكاملة على الدولة الإريترية. ومنذ عام ١٩٩٣ م، بعد الاستفتاء وإعلان الاستقلال الوطني، كرست حكومة (أفورقي) نظامها السياسي، في خدمة الكنيسة وأتباعها، وفتحت المجال واسعاً أمام المنظمات الكنسية الأوروبية والأمريكية، وجعلت القساوسة مقربين من قرارات الحكومة، خاصة فيما يتعلق بالتوسع في بناء الكنائس في عموم مناطق المسلمين، وليس في المناطق المسيحية في المرتفعات فحسب. كما أنهم يتلقون الدعم والمساعدات الخارجية، ومعفون من الجمارك. أمام كل هذه الامتيازات للكنائس، واجه المسلمون وجمعية الأوقاف بوجه خاص، حصاراً شديداً، حيث يمنعون من بناء المساجد وترميمها وتلقي المساعدات الخارجية من المنظمات الإسلامية الخيرية في البلاد العربية والإسلامية. كما خضعت جميع أنشطتها الخيرية إلى مراقبة أمنية، حالت دون تحقيق أي إنجاز يذكر للمسلمين في إريتريا. ويأتي فوق كل هذا منع التدريس والعمل باللغة العربية، إلى جانب الحيلولة دون دراسة الأطفال في ا لكتاتيب القرآنية، بحيث أصبح الإنسان الإريتري محروماً من كافة حقوقه الإنسانية ناهيك عن الشرعية. ولذلك فإن جمعية الأوقاف الإسلامية أخذت على عاتقها تجاوز ضغوط الحكومة، وأجرت اتصالات وقامت بتنظيم علاقاتها وأنشطتها المحلية. ومشكلة الأوقاف والمسلمين عامة، تكمن في جانب كبير منها على ذلك المفتي العاجز (الأمين عثمان)، الذي يعتبر هذا الموقع مجرد وظيفة يؤديها في خدمة الحكومة والدفاع عن سياساتها الخاطئة، تجاه الإسلام والمسلمين في إريتريا، وليس موقعاً يعنى بالدفاع عن حقوق المسلمين الشرعية، ويحافظ على مقدساتهم في المساجد والمعاهد الدينية وغيرها. ومنذ أن تم تعيينه من (أفورقي) عام ١٩٩٣ م، قدم هذا الرجل خدمات جليلة للنظام الطائفي، وحرص على إلغاء دور المسلمين من الواجهة، التي كان يفترض أن يمثلهم فيها هذا المفتي خير تمثيل. ويذكر المسلمون في إريتريا بفخر واعتزاز مفتي الديار الإريتري، في عهد الاستعمار الإمام المجاهد والعلامة (إبراهيم المختار)، الذي أعطى

لدار الإفتاء مكانتها، وشرف المسلمين بتلك المواقف والتحديات، التي خاضها ضد المستعمرين، بعد تخرجه من (جامعة الأزهر) عام ١٩٣٩ م وجهاده المتصل حتى وفاته عام ١٩٦٩ م، ضد الإيطاليين والإنجليز والإثيوبيين. ونذكر هنا موقفه ضد القائد العسكري الإيطالي، الذي طلب من المفتي إصدار فتوى تحلل إفطار الجنود المسلمين في الجيش الإيطالي، في شهر رمضان. فتصدى له المفتي ورفض، وأمر أبناء المسلمين أن يتركوا الجيش الإيطالي، وبذلك وضع حداً لتدخلاتهم في الشؤون الدينية للمسلمين. أما في عهد الإنجليز فقد تصدى لقرار الحكومة البريطانية، الذي حجرت فيه المحاكم الشرعية على أمور الأحوال الشخصية، والتي تتعلق بالنكاح، والوقوف والمواريث والهبة وغيرها، بشرط أن حكمها بين المسلمين فقط دون الأجانب، كما خول المرسوم في الاستئنافات الشرعية بأن يحكم فيه أي قاض من أي ملة كان، وطبيعي أن هذا الأمر يتعارض صراحة مع الشريعة الإسلامية. لذلك، جمع (المختار) المفتي المجاهد جميع القضاة في إريتريا، وفي مؤتمر عام أصدر قراراً يرفض هذه القوانين، ووقع عليه جميع القضاة في إريتريا، معبرين عن موقف موحد. وتم رفع تلك المذكرة إلى (الحكومة الإريترية) الفيدرالية، مما أدى إلى إبطال ذلك المشروع، وفشلت جميع محاولات إقصائه من منصبه، الذي كان يتشرف بوجود أمثال (المختار) فيه. أما في عهد (هيلا سيلاسي)، فكانت هناك معارك وصولات وجولات للمفتي، وضعت حكومة الطاغية في مآزق متعددة، يكفي أن نذكر حادثة، حيث أقام (أسرات كاسا) حاكم (إرتيريا) ومندوب الإمبراطور فيها احتفالات بمناسبة اعتلاء الإمبراطور لعرش إثيوبيا، ويدعى المفتي في مثل هذه المناسبات الرسمية، لمركزه الديني المرموق في إريتريا، وحضر المفتي ضمن المدعوين فإذا بزوجة القنصل البريطاني تجلس بجانبه حسب توزيع المقاعد. وكانت ترتدي ملابس يظهر فيها مفاتنها، وقام المفتي في الحال وانسحب من الحفل سريعاً، وعلى إثر خروج المفتي ظهرت مشكلة كبيرة، حيث اعتبر ممثل الإمبراطور وحاكم إريتريا، أن خروج المفتي من الحفل وبدون إذن يعد إهانة له، وكذلك للإمبراطور نفسه، فرد المفتي كتابياً، بأنه هو الذي أهين، بسبب وضعه في هذا الموقع مع تلك المرأة السافرة، لكي تؤخذ له صورة وتوزع على الرأي العام في إريتريا، للطعن في شخصية المفتي ومركزه الديني. وكانت الخطة معدة أصلاً من قبل السلطات الإثيوبية على هذا الأساس، ولكن (المختار) فاجأهم بالانسحاب وأفشل

عليهم خططهم، وبذلك صان كرامته الدينية، وزاد من محبة المسلمين له والتفافهم حولـــه، وبعث بمذكرة إلى الإمبراطور ذكر له فيه هذه الحادثة وتصرفات مندوبه معه في إريتريا، ممـــا أدى إلى توجيه الحاكم، بعدم تكرار مثل هذه التصرفات مع مفتي الديار الإريتري، وبهـــذا استحق المفتي احترام السلطات، وعدم المساس بموقعه الديني، بل وكانوا يتجنبون إغضابـــه. وهناك حادثة تتعلق بالمحكمة الإثيوبية العليا، التي بعثت بختم إلى مفتي الديـــار، ليختـــم بـــه المعاملات الرسمية لدار الإفتاء، فلاحظ (المختار) في الختم مؤشرات تـــدل علـــى علامـــات (الصليب) فرد الختم إلى المحكمة، ورفض أن يعمل به، لأنه يتعارض مع عقيدة التوحيد لـدى المسلمين، بل واعتبر أن ذلك فيه إساءة للإسلام والمسلمين، وتولى بنفسه طبع أختام الإفتاء، أما صاحبنا المفتي الحالي فليس لديه مانع من أن يختم بالصليب نفسه، لضعف جوانب العقيدة فيه وهو لا يدرك أن الأمر لله من قبل ومن بعد.

أما الحادثة الثانية فكانت عند زيارة (هيلا سيلاسي) إلى إريتريا عام ١٩٥٢ م، بعـــد إقرار الاتحاد الفيدرالي عبر الأمم المتحدة، ولم يكن (المختار) مقتنعاً بهذا الاتحـــاد، وكـــان يحرض المسلمين للدفاع عن وطنهم، والوقوف في وجه الهيمنة الأثيوبية، وجاءت إليه الفرصة عندما ألقى كلمته أمام الإمبراطور، فألقى كلمة بليغة كانت بمثابة درس في الأخلاق والقيم، وأشار بقوله: «إن النجاشي تعامل مع دعوة الإسلام، بالخلق القويم، واستقبل صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، الفارين بدينهم من أهل مكة، وأتاح فرصة نشر دعوتهم الإســلامية وفتح لهم كل السبل للعيش باحترام وسلام في الحبشة، وهذا ما نأمل أن تكون عليه أثيوبيـــا في تعاملها مع المسلمين، وطلب من الإمبراطور أن يعزز الوحدة بين المسلمين والمســيحيين، دون أن يكون هناك انحياز لجهة ضد أخرى». فكانت تلـــك الكلمـــة كالصاعقـــة أمـــام المسؤولين والحكام، الذين لم يتعودوا إسماع مثل هذه العبارات والتوجيـــهات للإمـــبراطور، وإنما الكل يركع ويعبر عن رأيه بالحركات، التي لا تخرج عن الخنوع في الغـــالب. وكـــان (المختار) يرشد ويدعم جمعية الشباب المسلمين في إريتريا، وجمعية الإرشـــاد ـــ والفـــلاح والإصلاح وجمعية شباب الرابطة الإسلامية، بل وكان يشرف مباشرة على جمعيـــة رعايـــة الأطفال، وكانت هذه الجمعيات تدعم الرابطة الإسلامية، وتوحد المسلمين من خلفـــها، إلى جانب دورها في محو الأمية وتعليم الكبار في إريتريا، كما أن (المختار) شهر قلمه في خدمـــة

قضايا المسلمين في إريتريا، وله مؤلفات عديدة في المجالات الشرعية والفقهية مثل (تراجـــم علماء المالكية بدءاً من إمام دار الهجرة حتى الشيخ العدوي، ووصية الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان لتلميذه يوسف بن خالد الصمتي، منظمة في آداب التعلم والتفقه، أما كتابه تنقيـــح الأصول في علم الأصول ثلاثة أجزاء فإنه من أعظم كتبه، وهو يدرس حالياً في كلية الشريعة والقانون بالأزهر الشريف)، فكيف الحال اليوم مع مفتي (أفورقي)؟ الحقائق تتحدث بنفسها في إريتريا، ونتساءل الآن أين علماء المسلمين في إريتريا، أمام دور المفتي الذي يبـــذل كـــل جهده لإرضاء النظام الطائفي في إريتريا، من هذا التراث الجهادي الذي خلفه إمامنا الكبـــير (إبراهيم المختار)؟ ونأمل أن يسير ابنه (سالم) خريج (الأزهر)، والذي له ماجستير في العلـوم الشرعية، وهو الآن إمام المسجد الكبير الخلفاء الراشدين في (أسمرا) على خطى والده. نحـــن نتطلع اليوم، إلى مواقف تاريخية شجاعة من العلماء، وأبناء المسلمين عامـــة للدفـــاع عـــن عقيدتهم وحقوقهم المشروعة. وهذا ما بدأت تتضح الآن صوره من خلال المواقـــف، الـــتي أبرزها الأوقاف الإسلامية بقيادة الشيخ (هداد كوار) رئيس هذه المؤسسة العريقة في إريتريا، ويمكن أن نلاحظ ذلك في المواقف التالية:

١ ـــ كشف رئيس الأوقاف الإسلامية في احتفال عيد المولد النبوي ا لشـــريف في هذا العام، وأمام حضور كبير من المسلمين، وهيئات حكومية ودبلوماســية، عـــن معانـــاة المسلمين في إريتريا، وتجاهل حكومة (أفورقي) لمطالبهم الدينية، وأشار إلى أن الأوقاف قـــد تقدمت بمذكرات متتالية إلى الرئيس، ورئيس الحكومات المحلية، ومفتي الديار، يطلبون فيـــها بتصحيح أوضاع المسلمين، إلى جانب مساعدتهم في ترميم المساجد، وبناء مساجد جديـــدة، والمعاهد الدينية. وقد قوبلت هذه المذكرات بالتجاهل من الرئيس والمفتي، خـــلال الأعـــوام السابقة، مما كان يوحي لنا، بأن هذه الحكومة لا تضع أي اعتبار لحقوق المسلمين المشروعة، واليوم بعد أن قطعنا الأمل من أي مساعدة وتسهيلات تقدم لنا من الحكومة، فإننا قررنـــا أن نوضح للرأي العام الإريتري، معاناة المسلمين في هذه الجوانب، التي تتعلق بأوضاع ا لمسلمين في إريتريا، في الوقت أننا كنا نلاحظ ونتابع تضافر جهود الحكومة مع الكنائس، وتســـهيل أنشطتها في بناء الكنائس في مناطق مختلفة، واستقبالها للمساعدات الخارجية، في الوقـــت أن الأوقاف وأي نشاط خيري إنساني منع منه المسلمون في إريتريا، بل وحرموا تماماً من تلقـــي

أي دعم من الهيئات والجمعيات الإسلامية العربية وغيرها. نضيف إلى ذلك من عندنا بأنه حتى المنظمات الإنسانية الأوروبية، عندما حاولت مساعدة مناطق المسلمين، وإقامة بعض المدارس والمستوصفات، وبناء مراكز التأهيل، تم طردها من إريتريا بحجج واهية، مما كان يؤكد على تمسك هذه الحكومة بتخلف مناطق المسلمين، وإبقائها في دائرة الدمار، التي خلفها العهد الاستعماري، على إثر هذه الكلمة استدعي ما يسمى بمسؤول شؤون الأديان في الحكومة السيد (هداد)، وقال لهم: «إنكم تهددون الوحدة هذه الجماعة الطائفية»، بدل أن يعتذر عن تلك المظالم، ويهدىء هذه المشاعر قبل أن تتطور، وتؤدي إلى نسف بيت نسيج (العنكبوت)، الذي تحتمي به هذه الأيام جماعة (أفورقي). وقال الوفد لهذا المسؤول: «نحن لا نعترف بك ولا نعتقد أنك مؤهل لتمثيل ما يسمى بالأديان وخرجوا »، ثم دعاهم (الأمين محمد سعيد) رئيس حزب (أفورقي)، وحثهم على عدم المضي في مثل هذه المطالب، لأنها تهدد الوحدة الوطنية، فقالوا له: «نحن نتحدث عن حقوق المسلمين، ونعتبرك أنت خارج الملة فلا تتحدث معنا في شأن المسلمين» وحرصهم على الوحدة الوطنية، الذين يعتبرون ضحايا هذه الكذبة الضخمة، التي يفضحها الواقع الإريتري المعاش.

٣ ــ صعد الأوقاف الموقف ودعا إلى اجتماع عام في المعهد الديني المقام في داخل جامع (الخلفاء الراشدين) في منتصف ربيع الثاني، وحضره (٢٥٠) عالم وشخصية إسلامية في إريتريا ناقشوا فيه التقرير المقدم من الأوقاف الإسلامية، واطلعوا على أحوال المؤسسات الإسلامية في إريتريا، وما وصلت إليه من انهيار، بسبب الإهمال الذي تعرضت له، إلى جانب ما تعانيه المساجد من عدم توفر المصاحف القرآنية، والكتب الدينية المختلفة، وهذا كله يرجع إلى فشل المفتي، في القيام بأبسط واجباته الدينية تجاه الإسلام والمسلمين في إريتريا، وعلى هذا الأساس فقد قرر الاجتماع العام للعلماء المسلمين في (أسمرا) الآتي:

١ ــ عقد مؤتمر عام للأوقاف الإسلامية، يشارك فيه العلماء وكل من يساهم في النهوض بمؤسسات المسلمين في إريتريا.

٢ ــ ينبثق من هذا المؤتمر تكوين المجلس الأعلى الإسلامي، يكون مرجعية للمسلمين في إريتريا في كافة شؤونهم الشرعية.

٣ ـــ يختص المؤتمر أيضا بانتخاب مفتي الديار الإريترية، ويرفض من الآن فصاعدا تعيين الحكومة للمفتي، الذي ثبت عدم ولائه لمصالح المسلمين، بقدر ولائه للحكومة، وتعامله مع هذا الموقع كوظيفة عامة.

٤ ـــ انتخاب رئيس الأوقاف.

٥ ـــ انتخاب رئيس الدعوة.

إن هذه الخطوة تمثل تحولاً هاماً في الأوقاف، التي أخذت زمام المبادرة في استعادة المسلمين حقوقهم والحفاظ على مقدساتهم، وتمكينهم من أداء نشاطهم الديني المشروع والطبيعي، والتي تتمتع بأكثر منه كثير من الدول المجاورة، خاصة في أثيوبيا، حيث استطاع المسلمون فيها أن يستعيدوا معظم حقوقهم الدينية، ويمارسون أدوارهم في مناخ إيجابي، حيث تفهمت حكومة (زيناوي) أهمية استرجاع المسلمين حقوقهم، والتي وافقت مؤخراً على دخول المساعدات، وبناء المساجد بل وبناء المجلس الأعلى الإسلامي في أثيوبيا، والذي سيكلف أكثر من (٤٠) مليون دولار، وسيكون أكبر صرح في العاصمة الأثيوبية، بخلاف ما يعانيه المسلمون في إريتريا من عنت حكومة (أفورقي)، وتجاوزاتها التي لا مثيل لها في إريتريا، والتي ستكون سبباً في إشعال حرب طائفية تهدد كيان الدولة الإريترية برمتها.

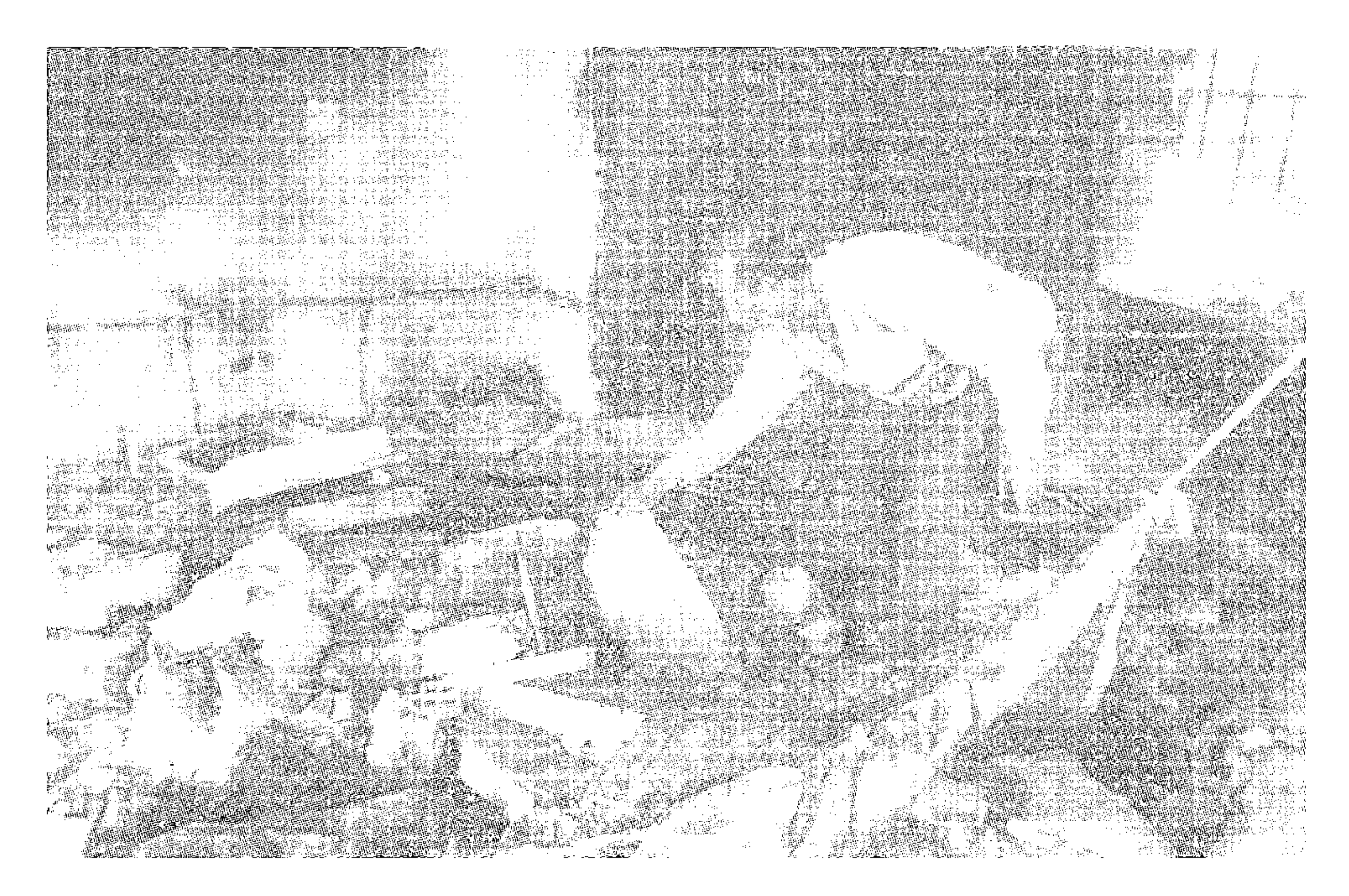


□ من الكفاءات المتميزة في الإدارة الدكتور جعفر بخيت مدير جامعة أسمرا السابق رحمه الله.

حكومة أفورقي
وموقفها من الانتفاضة الفلسطينية

تصدرت ولا زالت انتفاضة الشعب الفلسطيني واجهة الرأي العام العالمي، حيث يُتابع العالم وبإعجاب صمود هذا الشعب الذي يقفُ كالطود العظيم أمام تلك الحملة الصهيونية العسكرية الهادفة لاجتثاث الشعب الفلسطيني البطل من أرضه، مستخدماً هذا العدو الأحمق كافة وسائل الأسلحة المُدمرة لإرادة هذا الشعب وصموده الذي يفوق الخيال والتصور. العالم كله يقف بإجلال وإكبار أمام تلك العمليات الاستشهادية الجبارة التي اخترقت كافة الحصون والحواجز التي أقامها العدو لحماية كيانه المزعوم، الذي جاء





بحكومة " شارون " لكي تعمل للقضاء على الانتفاضة، ودولة " فلسطين " التي يعترف بها العالم بأسره، عبر هيئاته ومنظماته الدولية. واليوم وفي هذه اللحظات التاريخية الحاسمة تقف معظم شعوب وحكومات العالم الحرة مع القضية الفلسطينية العادلة، والكل يُقدم الدعم ويُعبر عن تضامنه مع شعب " فلسطين" وهذا يرجع بفضل الله تعالى أولاً ثم إلى تلك الانتفاضة المُباركة التي حددت الطريق الصحيح، في استعادة الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، ووقوفه في وجه العدو الغاصب بشكل مباشر ومن داخل الوطن. وهذه الانتفاضة وضعت القضية الفلسطينية والشعب العربي بكامله أمام مرحلة تحول كبرى في التعاطي مع قضاياه المصيرية والانحياز بخياراته المشروعة في النهوض بالأُمة وصياغتها بما يمكنها من التصدي للأطماع الأمريكية والصهيونية التي تستهدف العرب في حاضرهم ومستقبلهم.

لقد كان تجاوب شعوب العالم مع الشعب الفلسطيني هذه المرة رائعاً وواسعاً ولا مثيل له في تأريخ القضية الفلسطينية، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، لقد خرجت

المظاهرات الغاضبة في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا نفسها، وكل هذا يصبُ في إطـــار كشــف وتعرية الدولــة الإرهابية التي كشــفتها مجازر حكومة شارون النازيــة ضــد الفلســطينيين في المدن الفلسطينية والتي أحالت معظم هذه المدن إلى ركام لضــرب إرادة الصمود الفلســطيني التي كانت تزداد عظماً ورسوخاً أمام تلــك الهجمــة العســكرية الصهيونية. وخرجت قضية فلسطين إلى العالم بصورة أكثر وضوحاً بعد هذه الحمـــلات الصهيونية وأمام ذلك الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني، وهذا ما يجب أن يتم تأمينه في جميع الأصعدة العالمية لحرمان العدو الصهيوني من تحقيق أية مكاسب سياسية بعد تلـك المجازر التي نفذهــا في مخيم " جنين وبيت لحم ونابلس" ومعظم المدن الفلسطينية الباسلة، وأمام كل هذه التطــورات وتحرك العالم وشعوبه في تلك المظاهرات المُتواصلة، نفاجــــأ بحاكم أرتيريا " أفورقي" يتجاهل كل هذه التطورات الخطيرة في فلسطين و لم تُحركه تلك المآسي التي يتعرض لها أهلنا وأشقاؤنا في فلسطين المحتلة، وهو يعلم أنَّ شعب أرتيريا بحكم جذوره التاريخية وهويته العربية هو جزء من الأُمة العربية ويتأثر بشكل مباشر بـــأحداث هذه المنطقة ويتفاعل معهــا فوراً، إلى جانب أنَّ العرب هم أول من ناصر قضية وثـــورة أرتيريا، كيف يمكن أن يسمح النظام بخروج مظاهرات غاضبة في (اسمرا) عاصمة ارتيريـــا واغردات وغيرها من المدن الأرتيرية لإدانة الضربة الأمريكية لأفغانستان، ويحرم شعبنا مــن الخروج في مظاهرات غاضبة للتلاحم مع انتفاضة الشعب الفلسطيني الصبور، ولكن هــذا هو شأن حاكم أرتيريا الذي ربط مصيره ومصالحه مع الكيان الصهيوني ومخططاته المُعادية للعرب وأمنهم القومي، والشعب الأرتيري لا ينسى أبداً دور الكيان الصهيوني في مُقاتلــة ثورة أرتيريا إلى جانب الجيـــش ألأثيوبي وحرق الريف الأرتيري وتدمير قراه ومدنه مـــن عام ١٩٦٤ـــ١٩٧٤م، ويكفي ما صـــرح به القنصـــل الأمريكي " فرانكلين كامبل" في أسمرة في عدد أبريل (نيسان) عام ١٩٧١م في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية " إن خطر الثورة الأرتيرية ليس من أن تأخذ هذه الثورة شـــكل حرب فيتنام " افريقية " أو تُصبــح

تكراراً للمصادمات القبلية التي وقعت في بيافرا وإنما أن تكون امتداداً نحو الجنوب للصراع العربي – الإسرائيلي وهذا ما لا تسمح به أمريكا".

وضمن هذه المخططات الأمريكية – الصهيونية زرع نظام " الجبهة الشعبية" في الثورة الأرتيرية وتم دعمه بكافة الوسائل التي تُمكنه من فرض مشاريعه الطائفية ومخططات الصهاينة في البحر الأحمر، وحرمان الشعب الأرتيري من التجاوب والتفاعل مع قضايا أمته العربية، وهذا ما يجب أن يجعلنا نُراجع حساباتنا الوطنية تجاه هذا النظام الذي باع أرتيريا لأطماعه وأهوائه التي ستعود بأضرار بالغة على الشعب الأرتيري وأمنه الوطني، لم يعد نظام " أفورقي" يعبأ بمصالح وارتباط أرتيريا بعمقها العربي، وهو يعمل وفق ما تُمليه عليه ارتباطاته المشبوهة مع الكيان الصهيوني، إنه يقول ويُصرح دوماً " بأن التحالف والتعامل مع العرب غير مُجد ولا يعود لأرتيريا بالفوائد المُباشرة"، ويُفضل الخنوع للصهاينة والذين لم يُقدموا لأرتيريا أية مساعدات مُتميزة سوى دعمهم لنظام " أفورقي " بمعدات القمع والإرهاب والأسلحة للدفاع عن نظامه الطائفي، والنشاط الإسرائيلي في شرق أفريقيا قد تركز في أرتيريا وأثيوبيا وكينيا مُؤخراً، كجسر يربط الدولة اليهودية بالعالم الأفريقي،" وتنطلق إسرائيل من ناحية أخرى لمقاومة أي مخطط عربي يصادمها في البحر الأحمر" ويحرمها من وصول السلع والمواد الاستراتيجية ولا سيما البترول اللازم في تحريك الجهاز العسكري الإسرائيلي، ولذلك فهي تركز في أرتيريا لتأمين شرايين المواصلات البحرية، وتعمل على دعم نظام " أفورقي " وتوريطه في مخططاتها الدامية للتصدي للأمن القومي العربي، وتمكينه ضد الغالبية العربية الإسلامية في أرتيريا، والحكومات العربية غير معنية بما يحدث في أرتيريا وتتجاهل دور العرب الأرتيريين بل وإن بعضهم يدعم نظام " أفورقي " لإرضاء واشنطن وتل أبيب، ولذلك ليس مُستغرباً أن ترى شعبنا اليوم غير قادر للخروج في مظاهرات غاضبة دعماً لأشقائه في فلسطين، لأنهم يُعانون من جراء هذا التحالف الصهيوني مع نظام " أفورقي" ويدفعون الثمن في حياتهم الاقتصادية ويعيشون في جو من الإرهاب والاعتقالات لكل من يتطلع للمُساهمة في قضايا

أُمته العربية، ويكفي ما يُعانيه شعبنا في الداخل من حرمانه لأبسط حقوقه المشروعة تجـــاه نشر التعليم العربي واعتماد اللغة العربية كلغة رسمية ووطنية حسب ما هو منصوص عليــه في الدستور الأرتيري منذ عام ١٩٥٠م، نحن نعلم أن أرتيريا كانت وستظل مُستهدفة مــن المخطط الأمريكي ـــ الصهيوني، وإن تحرير أرتيريا وإعلان الدولة المســتقلة عام ١٩٩١م إنما جاءت عبر تضحيات كبيرة وباهظة لشعبنا، وعندما تأكدت أمريكا وربيبتها إســرائيل بأنه لا مجال من عدم منح الأرتيريين حريتهم وتقرير مصيرهم عن أثيوبيا، ولكن تم تسليم السلطة كاملة لمن تم تأهيلهم وإعدادهم لاستلام الدولة وعبر " الجبهة الشعبية " وتعاونهـــا مع عملاء أمريكا الذين نشأوا في أحضان المخابرات الأمريكية! ولذلك فإن شعبنا وقـــواه الوطنية مُطالبين بتصعيد نضالهم والتصدي لنظام " أفـــورقي" وإسقاطه وتحقيق مشـــروع التعايش الوطني الديموقراطي الذي تقوم عليه دولة أرتيريا التي جاءت بتضحيات من كـــل أبناء أرتيريا. إن نظـــام " أفورقي" قد كشف عن وجهـــه الحقيقي في تجاوبه مع الكيـــان الصهيوني ضد الانتفاضة الفلسطينية وتجاهله لتضحيات هذا الشعب البطل الذي هو أكـبر من مواقف نظام " أفورقي" الذي نعتقد جازمين بأن أيامه تقترب، خاصة وأن الحـــــزب الحاكم قد انشق رأسياً مؤخـــراً وخرج من حكومة " أفـــورقي" عدد كبير من الـــوزراء والسفراء وحكام الأقاليم وقطاع من قادة الجيش وكتائب من الجيـــش الأرتيري ويعتمـــد على المليشيات العسكرية التي يمكن إلحاق الهزيمة بها في أية مواجهة حاسمة.

نحيي شعبنا الفلسطيني ونقول لـــه بأن النصر قريب وأن شـــعب أرتيريا سيكون إلى جانب المُقاتل الفلسطيني حينما تُتاح له الفرصـــة التاريخية، كما كان دورهم في معركـــة الكرامة ومعركة الســـويس عام ١٩٥٦م بقيادة إبراهيم حسين، وحرب عام ١٩٤٨م في فلسطين التي نذكر فيها شهيدنا إبراهيم محمد آدم "ومشاركة الشيخ موسى لباب" في هذه الحرب آنذاك، دفاعاً عن القضية الفلسطينية التي تُعبر عن هموم الأمة وقضيتها المركزية.

نبذة عن المؤلف

* من مواليد مدينة أغوردات عاصمة إقليم بركة عام ١٩٥٤م.

* المؤهل العلمي: كلية آداب قسم التاريخ عام ١٩٧٨م.

* تصدر قيادات الحركة الطلابية من عام ١٩٧٤ــ١٩٨٠م، حيث تناوب في عدة مواقـــع في قيـــادة الاتحاد، وكان سكرتير اللجنة النقابية، ومسؤول للإعلام ورئيس تحرير مجلة (فجر الوحدة).

* ســـاهم وبشكل مُتميز في تحقيق وحدة الحركة الطلابية من عام ١٩٧٢م وحـــتى انعقـــاد المؤتمـــر التوحيدي في بغداد عام ١٩٧٦م.

* تصدى للتيارات الشـــيوعية، التي تصدرت قيادات الحركة الطلابية، وكشف مُخططات (حزب العمل الشيوعي الأرتري) في جبهة التحرير الأرترية من خلال إعلام الاتحاد ومجلة (فجر الوحدة) التي أسسها المؤلف.

* عمل مسؤول الإعلام الخارجي في (بيروت) لتنظيم جبهة التحرير الأرترية قوات التحريـــر الشـــعبية (المجلس الوطني) من عام ١٩٧٩ــ١٩٨٠م.

* عمل مُمثلاً لـــ(جبهة التحرير الأرترية قوات التحرير الشعبية) في سوريا من عام ١٩٨١ــ ١٩٨٣م.

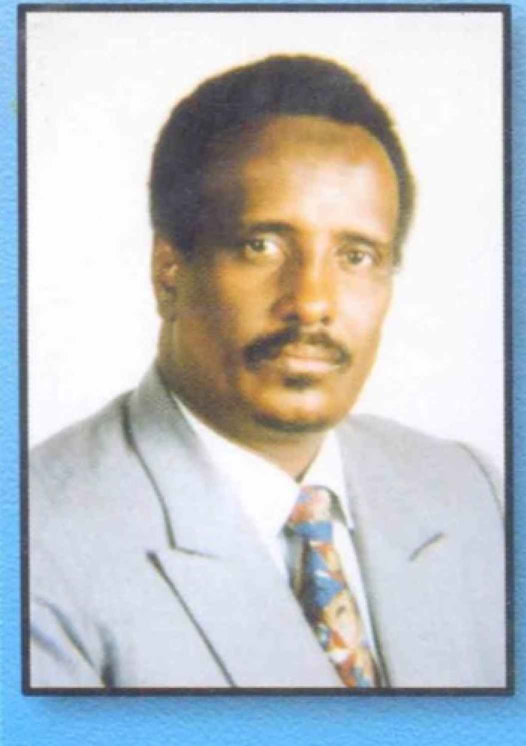
* عضو في مكتب العلاقات الخارجية (للتنظيم المُوحد) مُشرفاً على الإعلام الخارجي في مكتب القاهرة وجدة مـــن عام ١٩٩٠ــ١٩٩٣م.

* الأمين العام لاتحاد الكُتّاب والصحفيين الأرتريين منذ عام ١٩٩٤م.

• عمل في جريدة (المسلمون) في السعودية كاتب مُختص في شؤون القـــرن الأفريقـــي منـــذ عـــام ١٩٩١ ــ١٩٩٧م.

* من كُتّاب الرأي في جريدة (المستقلة) اللندنية منذ عام ١٩٩٥م وحتى هذه اللحظة.

* عندما قررت قيادة (التنظيم المُوحد) حل التنظيم، والالتحاق بحكومة (أفورقي) الطائفية، رفض هـــذا الاتجاه المُتعارض مع أهداف ونضالات (جبهة التحرير الأرترية)، وركز جهوده الإعلامية في الســـاحة العربية، وعبر الصحف العربية السيارة، في كشف وتعرية النظام الطائفي في أرتريا، خـــلال العشـــرة سنوات المُنصرمة.

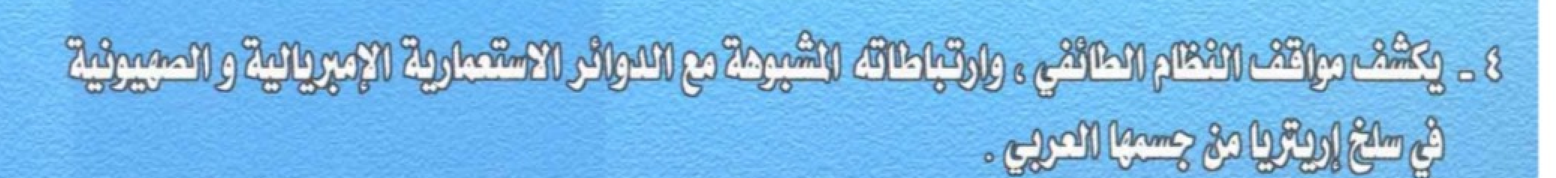


هذا الكتاب

١ ـ يناقش منطلقات وأفكار النظام الطائفي في إريتريا في رفضه لعروبة إريتريا .

٢ ـ يسلط الأضواء على الجذور التاريخية لعروبة إريتريا ، ويبرز الجوانب الأساسية في ارتباط إريتريا بهويتها العربية الأصلية .

٣ ـ يتناول معاداة النظام الطائفي للتعليم العربي في إريتريا ، وتعارضه مع الثوابت الوطنية ، القائمة على اعتبار اللغة العربية لغة وطنية رسمية في إريتريا ، حسب ما أشارت إليه بنود الأمم المتحدة ، عند إقرار الاتحاد الفيدرالي المزعوم مع إثيوبيا عام ١٩٥٠ م .



٤ ـ يكشف مواقف النظام الطائفي ، وارتباطاته المشبوهة مع الدوائر الاستعمارية الإمبريالية و الصهيونية في سلخ إريتريا من جسمها العربي .

٥ ـ إبراز دور ونضالات الحركة الطلابية الإريترية في دعم عروبة إريتريا .

٦ ـ إعادة الإعتبار للدور العربي على الصعيد الرسمي و الشعبي ، في دعم ثورة وقضية إريتريا منذ إنطلاق الكفاح المسلح بقيادة (جبهة تحرير إريترية) عام ١٩٦١ م ، بعد أن تنكر لها النظام الطائفي في إريتريا .

٧ ـ يكشف جهود النظام الطائفي في التطهير العرقي ، وفرض اللغة التجرينية على اللغة الإسلامية العربية في إريتريا .

كتاب عروبة إريتريا حقائق و وثائق
هو الصوت المعبر
عن صيحة الغالبية العربية في إريتريا